المُمتِع في التصْريف

لابن عُصفور الإشبيلي
٥٩٧ - ٦٦٩هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوه

الجزء الأوّل

دار المعرفة
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار المعرفة

DAR EL-MAREFAH

للطباعة والنشر والتوزيع

Publishing & Distributing



مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

محتوى الجزء الأول

محتوى الجزء الثاني

ص

الفهارس الفنية : ٧٧٥ ـ ٨٥٩

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد

وقفت ، في زيارتي لإستانبول عام ١٠٦٣ ، على نسخة مخطوطة من كتاب « الممتع » ، في مكتبة « مراد ملا » . فثبت لديّ أنّ ما ذكره المؤرخون عن هذا الكتاب ، من الثناء والإجلال ، حقيقة لامراء فيها . فاتخذت من هذه النسخة صورة مصغّرة بالميكروفيلم ، على أمل أن أتابع النسخ الأخرى ، في مكتبات أخر .

وقد تبين لي ، بعد المراجعات المتتابعة لهذه النسخة ، أنها مخرومة ناقصة ، لا يمكن الاعتماد عليها ، في المعرفة التامّة لهذا الكتاب . ولذلك كنت أشدّ حرصاً ، على تتبّع ما يمكن أن يُعثر عليه من النسخ ، حتى وقفت على نسخة مخطوطة في مكتبة « فيض الله » ، فكانت بحقٍّ الضالّة التي أنشدها ، لما تمتاز به ، من تمام وتوثيق وضبط . ثم وقفت على نسخة أبي حيّان « المبدع » ، فشعرت أن أصول العمل العلميّ قد توافرت ، فلا بدّ من الشروع به ، ليخرج إلى محبّي العربية وخَدَمَتها ، بثوب يليق به وبمؤلفه . وها أنذا أدفع به إلى المطبعة ، بعدأن حمّلته ، من الجهود والعناء والصبر ، مالا يقدّره إلّا الله . فهو حسبي ، ونعم الوكيل .

ابن عصفور (١)

حياته :

هو أبو الحسن ، عليّ بن مؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمد بن محمد أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور ، الحضرميّ الإشبيليّ ولد في إشبيلية عام ٥٩٧ ، وأخذ العربية والأدب في ديار الأندلس ، حتى تمكن من زمامها . فطفق يضرب في قرى الأندلس ، يقرئ فيها ، ويملي تقاييده على « الجمل » و « الإيضاح » و « الكتاب » و « الجزولية » ، ويصنّف كتبه الأخرى . ثم عبر إلى إفريقية ، وتنقل بينها وبين الأندلس ، غير مرة ، حتى نزل في تونس . فقرّبه أمير المؤمنين ، المستنصر بالله ، أبوعبدالله محمد بن أبي زكرياء ،واتخذه جليساً في خواصه.

وقد لبث في تونس حتى توفي عام ٦٦٩ ، بعد أن أمضى ثلاثة أيام مع الحمى (٢) . ودفن في جبّانة الشيخ ابن نفيس . ومايزال قبره ماثلاً حتى الآن ، يزوره العلماء والأدباء .

شيوخه وتلاميذه :

أخذ ابن عصفور علم العربية ، في تلمذته، على كبار علماء الأندلس . ومنهم أبوعليّ الشلوبين (٣) ، عمر بن محمد بن عمر الأزديّ ، آخر أئمة العربية في المشرق والمغرب،صاحب

---

(١) نختصر هنا التعريف بابن عصفور لأننا أفردنا كتاباً خاصاً ، فصّلنا فيه مايتصل بابن عصفور ومذهبه في الصرف وموقفه من العلماء المتقدمين . وقد طبع الكتاب تحت عنوان: ابن عصفور والتصريف .

(٢) هذا ما نرجحه . وفي تاريخ موت ابن عصفور وسببه خلاف ، ليس موضع تفصيله هنا .

(٣) اختصار القدح المعلى ص ١٥٢ - ١٥٤ وشذرات الذهب ٥ : ٣٣٢ - ٣٣٣.

القوانين والتوطئة وشرح الكتاب وشرح الجزولية ، المتوفى عام ٦٥٤ . وأبو الحسن الدّبّاج (١) ، عليّ بن جابر بن عليّ بن أحمد اللخميّ ، إمام جامع المديس ، وصاحب التصانيف الكثيرة والأشعار ، والمتوفى عام ٦٤٦ .

واستطاع ابن عصفور ، في حياته التعليمية المتنقلة ، أن يتصل بعدد كبير من طلاّب العربية . فكان له كثير ، من الطلاّب ، نذكر منهم أبا الفضل الصفّار(٢) قاسم بن عليّ البطليوسيّ ، صاحب شرح الكتاب وأبا عثمان(٣) الطبيريّ سعيد ابن حكم القرشيّ ، المشهور في الشعر والنثر والفقه والحديث والطبّ والسياسة . وأبا الحكم الحسن بن عبدالرحمن الأوسيّ الخضراويّ ، المعروف بابن عذرة الأنصاريّ (٤) وصاحب المفيد والاغراب . وأبا عبدالله الشلوبين الصغير محمد بن عليّ الأنصاريّ المالقيّ(٥)، الذي شرح أبيات الكتاب ،وأتمّ شرح ابن عصفور على الجزولية

آثاره العلمية :

ترك ابن عصفور ، بعد حياة حافلة بالنشاط ، آثاراً علمية وافرة . ومنها :

١ - الأزهار .

٢ - إنارة الدياجي . ولعله شرح الايضاح .

٣ - إيضاح المشكل . ولعله أحد شروح الجمل .

٤ - البديع في شرح المقدّمة الجزولية .

٥ - السالف والمذار .

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١٥٥ - ١٥٦ وبغية الوعاة ص ٣٣١ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٧٨ .

(٣) بغية الوعاة ص ٢٥٥ .

(٤) بغية الوعاة ص ٢٢٣ .

(٥) بغية الوعاة ص ٧٩ - ٨٠ .

٦ ـ سرقات الشعراء .
٧ ـ السلك والعنوان ومرام اللؤلؤ والعقيان .
٨ ـ شرح الأشعار الستة . وهو شرح دواوين الشعراء الستة .
٩ ـ شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ .
١٠ ـ شروح الجمل للزجاجيّ : الكبير ، والأوسط ، والصغير .
١١ ـ شرح الحماسة .
١٢ ـ شرح ديوان المتنبي .
١٣ ـ شرح كتاب سيبويه .
١٤ ـ الضرائر .
١٥ ـ مختصر الغرّة .
١٦ ـ مختصر المحتسب لابن بابشاذ النحوي .
١٧ ـ المفتاح .
١٨ ـ المقرّب في النحو . شرحه بهاء الدين محمد بن إبراهيم النحاس ، وتاج الدين أحمد بن عثمان التركماني . واختصره أبو حيان النحوي في كتاب أسماه « تقريب المقرّب » . ثم شرح التقريب بكتاب سماه « التدريب في تمثيل التقريب » . وكان ابن عصفور قد شرع في شرح كتاب المقرّب ، فأدركته المنيّة قبل إنجازه . وقد علّق على هذا الشرح تاج الدين أحمد ابن عثمان التركماني الحنفي . ولبعض العلماء المتأخرين تعليقات كثيرة على كتاب المقرّب . وقد طبع هذا الكتاب في بغداد ، بتحقيق الأستاذين : أحمد عبدالستار الجواري ، وعبدالله الجبوري .
١٩ ـ الممتع في التصريف . وهو الكتاب الذي ننشره الآن .
٢٠ ـ المقنع .
٢١ ـ منظومة في النحو ، شرحها صدقة بن ناصر الحنبلي .
٢٢ ـ الهلال .

النسخ المخطوطة

صنف أبو الحسن كتاب «الممتع» ، وقدّمه إلى الأمير أبي بكر عبدالله بن أبي الأصبغ عبدالعزيز بن صاحب الردّ .وقدصرح بذلك في خطبة كتابه وأشاد بالأمير إشادة بالغة .

والمشهور أن هذا الأمير[1] شاعر أديب ، ذواقة لأطراف العلوم ، ولاّه ابن هود على رندة ، ثم سار الى إشبيلية ، وطرد والي ابن هود ، واستبدّ بها ، واتفق وابن الأحمر على ابن هود . ولكن ابن الأحمر غدر به ، وقتله عام ٦٣١ .

وإذا استأنسنا ، بحياة الأمير أبي بكر ، استطعنا ان نحدّد التاريخ التقريبي ، لتصنيف كتاب « الممتع » . فالمعروف أن ابن هود تلقب بالمتوكل على الله سنة ٦٢٥ ، وانفصل[2] عنه أبو بكر عام ٦٢٩ ، حين ثار عليه في إشبيلية وطرد واليه . ولما كان ابن عصفور يشيد بأبي بكر[3] والذي بذل جدّه في نصرة هذه الدعوة النبوية ، ولم يأل جهده في عضدهذه الدولة المتوكلية ، فإن من البديهي أن يكون قد صنّف هذا الكتاب خلال السنوات ، التي كان فيها أبوبكر مخلصاً لابن هود المتوكل على الله وذلك بين عامي ٦٢٥ و ٦٢٩ .

وقد بسط ابن عصفور مسائل التصريف ، في هذا الكتاب ، بسطاً مسهباً ، مدعوماً بالتعليل والتفسير والحجاج والأدلة والشواهد ، فكان من أشهر كتبه ،ومن أمثل كتب الصرف المطوّلة[4] ، حتى قلّ أن يخلو من مسائله كتاب ، من كتب المتأخرين . وكان أبو حيان النحويّ

---

(١) اختصار القدح المعلى ص ١١٢ - ١١٣ .
(٢) تاريخ ابن خلدون ٤ : ١٦٩ . (٣) الممتع ص ٢٢ .
(٤) مفتاح السعادة ١ : ٢١٨ وكشف الظنون ص ١٨٢٢ .

شديد الإعجاب به، يقدّمه على ما سواه، ولا يفارقه في الحلّ والترحال[1]، لأنه كما يقول[2] «أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيباً، وألخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً». ومن مظاهر عناية أبي حيان به أنه علّق عليه تعليقات عظيمة الأهمية، ثم لخّصه في كتاب سماه «المبدع في التصريف». وكان ابن مالك، صاحب الألفية، وقد علّق على «الممتع» نقوداً كثيرة. وقد استوفينا أكثر تعليقات ابن مالك وأبي حيان، فأثبتناها في حواشي النص إتماماً للفائدة.

أما النسخ المخطوطة التي اعتمدتها في التحقيق فإليك وصفها[3]:

نسخة فيض الله (ف):

تحتفظ بها مكتبة «فيض الله» بإستانبول تحت رقم ٢٠٥٢. وهي في ٧٢ ورقة (قياس ١٦ × ٢١ سم). وفي كل صفحة ٢٧ سطراً، بخطٍّ مغربيّ جيد. ومنها صورتان مصغّرتان على الميكروفيلم، في معهد المخطوطات، بالجامعة العربية، تحت رقم ٩ و ٢٠ من قسم الصرف.

على الورقة الأولى من النسخة «تصريف الأستاذ أبي الحسن بن عصفور أكرمه الله. وهو الذي سماه بالممتع في التصريف». وقبالة ذلك: «كتبه لنفسه حسن بن محمـــد ...». ويلي هذا تملّكات عدّة، انتهت بانتقال ملكية النسخة إلى شيخ الإسلام فيض الله الذي أثبت عليها خاتمه: «وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه، بشرط ألّا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة ١١١٢».

وكان أبو حيان النحوي تملّك هذه النسخة، من قبل، وحملها معه إلى القاهرة، حيث قابلها قراءةً، بنسخة شيخه رضي الدين محمد بن علي الأنصاري الأندلسي. وقد أثبت هذه

---

(١) بغية الوعاة ص ١٢٧ وشذرات الذهب ٥: ٣٣٠-٣٣١ ومفتاح السعادة وكشف الظنون.

(٢) المبدع ورقة .

(٣) أشار الأستاذ عبدالعزيز الميمني في مذكراتـــه إلى نسخة مخطوطة من «الممتع» في خزانة وليّ الدين بإستانبول تحت رقم ٢٠٠٤. ونقل ذلك الأستاذ الزركليّ في الأعلام ١٠ : ١٥٨. وقد اتصلت بالسيد مدير المكتبة السليمانية، لتصوير هذه النسخة، فكان الجواب أن هذه الخزانة ليس فيها من الممتع شيء. وفي خزانة شيخ الإسلام، عارف حكمة، بالمدينة المنورة، نسخة مخطوطة من «الممتع» تحت رقم ٤٨، لم يتيسر لي الوقوف عليها. انظر المقرب ١ : ١٢. وفي مكتبة القرويين نسخة أخرى.

المقابلة في ختام النسخه كما يلي : « قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا ، الإمام اللغوي الحافظ ، حجة العرب ، أوحد العصر ، رضي الدين أبي عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الأندلسي الشاطبي . قاله كاتبه أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي بن حيان النفزي الأندلسي الجيّاني نزيل القاهرة ... » .

يضاف إلى هذا أن أبا حيان عارض قسماً ، من هذا الكتاب ، بنسخة بخط ابن عصفور نفسه ، وصوّب بعض العبارات ، نقلاً من تلك النسخة . وعارض أبو حيان هذا الكتاب أيضاً ، بنسخ أخرى ، منها :

١ ـ نسخة ابن الزبير
٢ ـ نسخة ابن الخفّاف .
٣ ـ نسخة الخزرجيّ .
٤ ـ نسخة الكرمانيّ .

وبذلك أصبحت نسخة أبي حيان رفيعة القدر ، ذات قيمة علمية منقطعة النظير . فهي تمثل أكثر من عشر نسخ قديمة ، منها نسخة بخط المؤلف .

ومما يذكر ههنا أن أبا حيان ، وغيره من العلماء ، حلّوا هذه النسخة بتعليقات وافرة ، فيها التفسير والاستدراك والتعقّب والنقد . وقد أثبتنا ما لم يُخترم منها في تعليقاتنا على النص .

نسخة مراد ملا (م)

تحتفظ مكتبة «مراد ملا» في إستانبول بهذه النسخة التي تضم ٩٥ ورقة من القطع المتوسط ، في كل صفحة منها ١٧ سطراً . وفي الصفحة الأولى منها : «ممتع في الصرف ، تأليف الفقيه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور ، من أهل مدينة إشبيلية ، إمام علم العربية . رحمه الله وعفا عنه » . وفي الصفحة الأخيرة : « كمل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . وكان الفراغ منه يوم الخميس ، الخامس عشر لشهر شوال ، من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة »

وقد كتبت هذه النسخة بخط حسن ، كثر فيه الخطأ والتصحيف والتحريف . ولم

تعارض بالأصل الذي نقلت منه . ونحن نرجح أن ذلك الأصل يرجع إلى ما هو أقدم من الأصل الذي نقلت منه نسخة «فيض الله» ، لأن الخلافات بين النسختين أثبتت أن نسخة «فيض الله» اعتمدت أصلاً يضم زيادات وتنقيحات وتصويبات للمؤلف لم تصل إلى نسخة «مراد ملا».

نضيف إلى هذا أن نسخة «مراد ملا» هذه قد اخترمت نصوصها ، في مواطن كثيرة(١) . وبعض هذه الخروم طويل جداً ، يستغرق صفحات ، بل عشرات من الصفحات . وأظهرها سقوط بابين كبيرين ، هما باب أحكام حروف العلة الزوائد» ، و«باب القلب والحذف على غير قياس ». وتحت كل منهما بضعة أبواب فرعية(٢).

وقد حاول أحد العلماء ـ أو النسّاخ ـ أن يعوّض بعض هذه الخروم ، فكان في النسخة مواطن عدة ، كتبت بقلم يخالف خط الأصل(٣) .

بيد أن هذه النسخة ـ على رداءتها ونقصها ـ ساعدت في تحقيق الكتاب ، فقوّمت بعض العبارات ، وملأت بعض الثغرات الملموسة في نسخة «فيض الله» .

نسخة المبدع :

كان أبو حيّان النحويّ شديد الإعجاب بكتاب «الممتع» ، كثير الاهتمام به حتى إنه كان لا يفارقه . وقد رأينا في وصف نسخة «فيض الله» كثرة العناية التي أولى بها أبو حيان هذا الكتاب ، من مقابلته قراءة على شيخه رضي الدين الأنصاريّ الأندلسيّ ، ومعارضته بالنسخ الكثيرة التي منها قطعة بخط المؤلف ، وتعقّبه بزيادات وشروح ونقود .

وقد توّج أبو حيان عنايته هذه ، بأن لخّص كتاب «الممتع» بنفسه، فاختزل عباراته، وأسقط شواهده، وما فيه من احتجاج وجدل واستطراد ، وقدّم وأخّر في بعض عباراته ، تبعاً لتنسيقه الخاصّ في عرض المادّة ، دون أن يجري في تلك المادة تنقيحاً أو تصويباً يذكر .

---

(١) انظر الورقات ٦ و ٧ و ٩ و ١٨ و ٣١ ...

(٢) « « ٤ و ٦٧ ...

(٣) انظر الورقات ٤ و ٥ و ٦٧ ...

وقد سمّي مختصره هذا «كتاب المبدع في التصريف» .

ولما كان في نسختي « فيض الله » و«مُراد ملا » خروم ، وتصحيفات ، وعبارات غائمة أو مطموسة ، فإنني استعنت بنسخة مخطوطة من كتاب « المبدع » ، فعارضت بها بعض المواطن من «الممتع» ، لتصويب النص وإتمامه .

والنسخة التي اعتمدتها هي بخط أبي حيان . فقد جاء في آخرها : « تم كتاب المبدع ، غدوة الجمعة التاسع والعشرين لشهر ربيع الأول سنة تسع وتسعين وستمائة ، على يدي ملخصه أبي حيان وبخطه » . وهي بخط مغربيّ جميل واضح ، تقع في ٣٨ ورقة ، وتضمّ الصفحة الواحدة ١٥ سطراً . والنسخة هذه محفوظة في دار الكتب المصرية ، ضمن مجموعة بخط مؤلفها ، تحت رقم ٢٤ نحو ش (١).

تُستهلّ هذه النسخة بالخطبة التالية : «قال أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان: حمداً لك اللهم على ما منحتناه وشكراً ، وستراً منك لما اجترحناه وغفراً ، وصلاتك وسلامك على من أنزلت عليه القرآن ذكرى ، وبعثته هادياً للورى سوداً وحمراً . وبعد فإنّ علم التصريف يلطف إدراكه على ذوي الأفهام ، ويشرف التحلي به على سائر الأنام ، إذ هو أشرف شطري اللسان العربيّ ، وأجل ذخيرة الفاضل النحويّ. ولغموضه قلّ فيه التصنيف والخلاف ، ولم تتوارد عليه الأفهام فيكثر فيه الاختلاف. وليس كعلم الإعراب الذي ازدحم على منهله الوارد ، وترنّقت بعد صفوها منه الموارد ، فلا يتميّز فيه الفاضل إلاّ عند أفراد الرجال ، ولا يظهر فيه السابق إلاّ عند ضيق المجال . وما أحد ممن نظر في الإعراب أدنى نظر إلاّ وهو مدّعٍ فيه، وموهم الأغمار أنه يحسنه ويدريه .

ولقد أخذنا هذا الفنّ ، بعد أخذ علم الإعراب ، عن أستاذنا أبي جعفر بن الزبير ، وتلقّنّاه من فيه ، لا من كتاب ، حفظاً وعرضا ، ونقلناه عنه شفاهاً رطباً غضا ، في مدّة شهور يُدرّبنا في مسالكه الصعاب ، ويوغل بنا في أبعد المذاهب وأشعب الشعاب ، إلى أن امتطيناه ذلولا ، وهبّت لنا زعزعه قبولا ،

(١) انظر فهرست كتب دار الكتب ٢ : ٦٧ .

وجنبناه سلسَ القياد ، وإن كان أبيًا ، واقتدناه طوع المراد وإن كان عصيًا .

ولما كان كتاب «الممتع» أحسن ما وُضع في هذا الفنّ ترتيبا ، وألخصه تهذيبا، وأجمعه تقسيما ، وأقربه تفهيما ، قصدنا في هذه الأوراق ذكر ما تضمّنه من الأحكام بألخَص عبارة وإبدع إشارة ، ليشرف الناظر فيه على معظمه في أقرب زمان . ويسرّح بصيرته في عقائل حسان . وسمّيته بالمبدع الملخّص من الممتع . ولم اتعرّض للتنبيه على ما فيه من الاعتراض ، بل أبرزته بين المغضي عنه والراض . وإن فسح الله لي في العمر ، وساعدني سابق القدر ، وضعت في علم التصريف ما أنا له آمل ، وعلى تحصيل مَوادّه من قديم الزمان عامل . والله يبلغنا فيما أمّلنا من ذلك الأمنيّة ، ويخلص لنا في العلم والعمل النيّة . لا مرجوّ إلا ثوابُه ، ولا محذور إلاّ عقابه »

وإذا أردنا أن نتبين الصورة التقريبيّة ، لعمل أبي حيان في ملخّصه ، فحسبنا أن نعارض باب «التمثيل» في الممتع ، بما يقابله في المبدع . وهو قول أبي حيان:(١) : « التمثيل : تُقابلُ الأصول بالفاء والعين واللام ، فإن لم تفِ الأصولُ كَرَّرت اللام حتى تفى . والزوائد إن لم تتكرّر من لفظ الأصل بقيت في المثال ، أو تكرّرت وزنتَها بالحرف الموزون به الأصل . وزعم الكوفيّون أن نهاية الأصول ثلاثة ، فمازاد من رباعيّ أو خماسيّ فزائد . وذهب الكسائيّ إلى أنّ الزائد في الرباعيّ ما قبل الآخر . واختلفوا، فمنهم من لا يزن الكلمة ، ومنهم من يزن ويبقي الزائد في المثال » .

مَنْهَجُ التَّحْقِيقْ

اعتمدتُ نسخة «فيض الله» من الممتع ، فرمزت إليها بحرف «ف» وجعلتها أصلاً للنص . ثم عارضت النصّ بنسخة «مراد ملا» التي رمزت إليها بحرف«م»،

(١) المبدع : الورقة ١٥ .

مستعيناً بنسخة أبي حيّان من «المبدع»، في تصويب بعض العبارات وإتمامها . وقد ذيّلتُ النص بما يلي :

١ ـ إثبات الخلاف بين النسخ .
٢ ـ تفسير المفردات الغريبة .
٣ ـ التعريف ببعض الأعلام .
٤ ـ ذكر أسماء المصادر التي استقى منها المؤلف في كل قسم أو باب أو مسألة.
٥ ـ إثبات أسماء المصادر التي عرضت لما بسطه ابن عصفور .
٦ ـ تخريج الشواهد القرآنية ، والشعرية ، والنثرية من حديث أو أثر .
٧ ـ إثبات ما لم يُخترم من حواشي نسخة «فيض الله» التي علّقها أبو حيان النحويّ ، أو غيره .

حلب ١٥ / ٨ / ١٩٦٨
٢١ / ٥ / ١٣٨٨

الدكتور فخر الدين قباوة

من نسخة فيض الله (ف)

من نسخة فيض الله (ف)

ذكر المسائل المبنية مما لا يجوز التصرف فيه

يقول في مثل أرجه إذا بنيته من الهمزة أُوُدَّة والأصل
أأأأة فاجتمعت خمس همزات فقلبت الثانية واوا لسكونها
وانضمام ما قبلها فحجزت بين الأولى والثانية وقلبت الرابعة
أيضا واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فحجزت بين الثالثة
والخامسة فإن خففت الهمزة الثانية قلت أُوُوَّة ألقيت
حركتها على الساكن قبلها وحذفتها فإن قيل فهلا أبدلت
الهمزتين واوين وأدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في
مقروءة مقروّة فكنت تقول فيهما أُوُّوَّة فالجواب أن الواو في
مقروءة إنما زيدت للمد وليست منقلبة عن حرف أصلي ولا عن
أصلي فلا يمكن تحريكها لئلا تخرج من المد الذي جيء بها من أجله
والواوان ها هنا في أأأأة لم يزادا للمد إنما بدلا من حرفين أصليين
هما الهمزتان فاحتملتا الحركة لذلك ولم يجريا مجرى ما زيد للمد
كما تحركت الألف في [illegible] ولم تقل [illegible] تجري
مجرى ألف فاعل بل حملت الحركة لأنها بدل من حرف أصلي وتقول
[illegible] الواو [illegible] وأصله [illegible] فأدغمت الواو الأولى
في الثانية وقلبت الرابعة ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها

من نسخة مراد ملا (م)

من نسخة المبدع

خُطْبَةُ الكِتَابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

صلّى الله على سيّدنا محمدٍ وعلى آله وسلّم(١)

الحمد لله الذي لم يُستفتح بأفضلَ مِن اسمه كلام ، ولم يُستنجح بأجمل من صُنعه مَرام ، جاعلِ الحمدِ مُفتتَحَ قرآنه ، وآخرَ دعوى أهل جنانه . أحمدُه ، سبحانه ، على أنْ جعلنا خيرَ أُمَّة(٢) ، وانطقنا بلسان أهلِ الجَنَّة ؛ حَمْداً يُؤنس وَحشِيَّ النِّعم من الزَّوال ، ويحرسها من التغيُّر(٣) والانتقال . والصلاةُ على خير من افتُتحت بذكره الدعوات ، واستُنجحت بالصَّلاة عليه الطَّلِبات ، محمدٍ نبيِّ الله وخِيرته من خلقه ، وحُجَّتهِ في أرضه ، الصَّادعِ بالرِّسالة ، والمبالِغِ في الدَّلالة ، وعلى آله الطَّيِّبينَ الأخيار ، الطاهرين الأبرار ، الذين أذهبَ عنهم الأرجاس ، وطَهَّرهم من الأدناس ، وجعلَ مودَّتَهم أجراً له على الناس .

---

(١) م : « على سيدنا محمد وآله » .

(٢) م : «خير الأمة» .

(٣) م : «التغيير» .

وبعد :

فإنّي لمّا رأيتُ النحويّين قد هابوا ، لغموضِه [1] ، علمَ التّصريف . فتركوا التّأليف فيه والتّصنيف ، إلاّ القليلَ منهم فإنّهم قد وضعوا فيه ما لا يُبْرِدُ غَليلا ، ولا يُحصّل لطالبه مأمولا ، لاختلال ترتيبه ، وتداخُل تبويبه ، وضعتُ في ذلك كتاباً رفعتُ فيه من علم التصريف شرائعَه ، وملَّكتُه عاصيَه وطائعَه ، وذلَّلتُه للفَهْم بحُسنِ التّرتيب ، وكثرةِ التّهذيب لألفاظه والتّقريب ، حتّى صار معناه إلى القلب أسرعَ من لفظه إلى السّمع . فامّا أتيتُ به علَيّ القِدْح [2] ، مُمتنِعاً عن القَدْح ، مُشبهاً للرّوضِ في وشي ألوانه ، وتَعمّمِ أفنانه ، [١٢] وإشراق أنواره ، وابتهاجِ أنجاده وأغواره ، والعِقْدِ في التئام وُصوله ، وانتظام فصوله ، سَمّيتُه بـ « المُمْتِع » ، ليكون اسمُه وَفقَ معناه ، ومترجماً عن فحواه ، ووَسمتُه باسم من إن ذُكرت العلومُ فهو مالكُ عِنانها ، وفارسُ ميدانها ، أو ذُكِرتِ السّماحة فهو تاريخها وعنوانها ، وحَدَقَتُها وإنسانها ، أو عُدّ المجدُ المَوروثُ والمُكتسَبُ فناهيكَ به شَرفاً [3] سابقا ، وبأوائله فخراً في فلك المجد سامقا ، الذي بَذَل

---

(١) م : «لغموضة» .

(٢) القدح : السهم والنصيب .

(٣) م : «شمرفا» . وقد صوبت في الحاشية .

جِدَّهُ [1] في نَصر هذه الدعوة النبويّة ، ولم يألُ جُهده في عَضدِ هذه الدولة المتوكليَّة ، أدام الله للمسلمين بركتها . فريد دهره ، ووحيد عصره ، أبو بكر بن الشيخ الأكرم ، العالم العَلَمَ ، أبي الأصبغ بن صاحب الرَّدِّ [2] . أدام الله علاءهم ، وأنار بنجوم السعد سماءهم [3] . [٢ ب] .

---

(١) الجد : الاجتهاد والجهد .

(٢) في حاشية ف بخط آخر: «صاحب الردّ هو ترجمان السلطان» !

(٣) ألحق أبو حيان خطبة الكتاب هذه بنسخة «ف»، وختمها بقوله :«هذه الخطبة لم تثبت في كتاب أستاذي أبي جعفر رضي الله عنه ، وثبتت في بعض النسخ » . قلت : وهي ثابتة أيضاً في م .


المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وسلّم تسليماً

ذكر شرف علم التصريف وبيان مرتبته في علم العربية (١)

التصريف (٢) أشرف شطري العربية، وأغمضها:

فالذي يُبَيِّنُ شرفَهُ احتياجُ جميعِ المشتغلين باللغة العربية، من نحويّ ولغويّ، إليه أيَّما حاجة، لأنه ميزان العربيّة؛ ألا ترى أنه قد يُؤخذ جزءٌ كبير من اللغة بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلاّ من طريق التصريف، نحو قولهم «كلُّ اسمٍ في أوّله ميم زائدة مما يُعمل به ويُنقل فهو مكسور الأوّل، نحو: مِطرَقة ومِروَحة، إلاّ ما استُثني من ذلك». فهذا لا يعرفه إلاّ من يَعلم أنّ الميم زائدة، ولا يُعلم ذلك إلاّ من جهة التصريف. ونحو قولهم «إنّ

(١) أثبت أبو حيان في حاشية ف بقلمه نصاً، ذكر فيه ما يتعلق بعلم التصريف وعلم الإعراب. وقد اخترم كثير من النص فتعذرت قراءته. (٢) انظر المنصف ١: ٢.

المَصدر من الماضي (١)، إذا كان على وزن « أفعَلَ »، يكون « مُفعَلاً » بضمّ الميم وفتح العين، نحو: « أَدخلتُه مُدخَلاً ». ألا ترى أنك لو أردتَ المصدر من « أَكرمته »، على هذا الحدّ، لقلت « مُكرَماً » قياساً، ولم تَحتَجْ (٢) فيه إلى السّماع، إذا علمتَ أنّ « أَكرَمَ »: « أَفعَلَ ». ألا ترى (٣) أنّ ذلك كلّه لا يُعرف إلاّ بالتصريف. وأشباهُ ذلك كثير.

وممّا يُبَيّنُ شرَفَه أيضاً أنّه لا يُوصل إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به؛ ألا ترى أنّ جماعة من المتكلِمينَ امتنعوا من وصف الله، سبحانه (٤)، بـ «حَنّان»، لأنه من الحَنِين، و « الحنَّةُ » (٥) من صفات البشر الخاصّة بهم، تعالى الله عن ذلك. وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بـ « سَخِيّ »، لأنّ أصله من الأرض «السّخاويّة» وهي الرّخوة، بل وصفوه بـ «جَواد»، لأنه أوسع في معنى العطاء، وأدخلُ في صفة العلاء. وامتنعوا أيضاً من وصفه بـ « الدّاري » ـ وإن كان من العلم ـ لأنّ أصله من « الدّريّة »، وهي شيء يضعه الصائد لضرب من الحيلة والخديعة (٦). فكأنّ ما يُقدّمُهُ (٧) الذي يريد أن يَتوصّل إلى علم

---

(١) وكذلك عبارة ابن جني في المنصف. وانظر المسألة ٢٨ من كتاب الانصاف. ف: «مصدر الماضي».

(٢) م: لم يحتج.
(٣) سقط من م.
(٤) م: تعالى.
(٥) الحنة: رقة القلب.
(٦) سقط من م.
(٧) م: ما يقدره.

شيء ، من الأدلـّة ، بمنزلة الدَّريَّةِ التي يُتوصَّل بها إلى ختل الصيـد وخَـدْعه . فأمّا قول بعضهم[1] :

* لا هُمَّ ، لا أَدري ، وأنتَ الدّاري *

فَغَيرُ مُعَرَّجٍ عليه، ولا مأخوذ به. ووجهه أنه أجراه مُجرى « عالم » ، ولم يَلتفت إلى أصله . ومن لا بَصَر له بالاشتقاق يجوّز استعمال هـذه الصفات ، في حقّ الله ، تعالى[2] .

والذي يَدُلُّ ، على غُموضِه ، كثرةُ ما يُوجد من السَّقَطات فيه ، لِجِلـَّةِ العلماء[3] ؛ ألا ترى ما يُحكى عن أبي عُبَيدٍ ، من أنه قال في « مَندُوحَة » من قولك[4] « مالي عنه مَندوحـةٌ » أي مُتَّسَعٌ : إنها مُشتقَّةٌ من « انداحَ » . وذلك فاسد لأنّ « انداح » : « انفَعَلَ » ونونه زائدة . و « مندوحة » : « مَفعُولة » ونونه أصليّة ؛ إذ لو كانت زائدة لكانت « مَنفُعْلَة »، وهو بناء لم يَثبت في كلامهم . فهو ، على هذا ، مشتقٌّ من « النَّدْح » ، وهو جانب الجبل وطرفه ، وهو إلى السَّعة .

---

(١) من أرجوزة للعجاج . ديوانه ص ٢٦ والصحاح و اللسان والتاج (درى) وقـد علق عليه صاحب التاج بأنه من عجرفية الأعراب . ورواية الديوان «يارب لا أدري» .
(٢) سقط من م . (٣) انظر المنصف ١ : ٣ والمزهر ٢ : ٣٧٠ - ٣٧١ والخصائص ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٦ . (٤) م : قولهم .

ونحوٌ من ذلكَ ما يحكى عن أبي العباس ثعلب ، من أنه جعل «أُسكُفّة الباب »[1] من « استكفَّ » أي : اجتمع . وذلك فاسد ، لأنَّ « استكفَّ » : « استَفْعَلَ » وسينه زائدة ، و « أُسكُفَّة » : « أُفْعُلَّة » وسينه أصلية ؛ إذ لو كانت زائدة لكان وزنه « أُسفُعْلَة » ،وذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم .

وكذلك أيضاً حُكي عنه أنه قال في « تَنُّور » : إنَّ وزنه « تَفْعُول » من النّار . وذلك باطل ؛ إذ لو كان كذلك لكان تَنْوُوراً . والصواب أنه « فَعُّول » من تركيب تاء ونون وراء ، نحو تَنَرَ ، وإن لم يُنطق به .

وقد حُكي عن غيرهما ، من رؤساء النحويّين واللغويّين ، من السَّقطات نحوٌ ممّا ذكرنا . إلاّ أني قصدت إلى الاختصار ، وفي[2] هذا القدر الذي أوردناه كفاية .

وقد كان ينبغي أن يُقدَّمُ علمُ التصريف على غيره ، من علوم العربيّة ، إذ هو معرفةُ ذواتِ الكَلِمِ ، في أنفسها ، من غير تركيب . ومعرفةُ الشيء في نفسه ، قبلَ أن يتركّب ، ينبغي [٣ أ] أن تكون مقدَّمة على معرفة أحواله التي

(١) أسكفة الباب هي خشبته التي يوطأ عليها ، وقيل : هي العتبة العليا .
(٢) م : إذ في .

تكون له بعد التركيب . إلاّ أنه أخّر ، لِلُطفه ودقّته ، فجُعل ما قُدّمَ عليه من ذكر العوامل توطئةً له ، حتى لا يَصلَ إليه الطالبُ ، إلاّ وهو قد تَدرّبَ ، وارتاضَ للقياس .

[تقسيم التصريف]

والتصريف ينقسم قسمَين : أحدهما جَعْلُ الكلمة على صِيَغٍ مختلفة ، لضروب من المعاني ، نحو : ضَرَب ، وضرّب ، وتَضرّب ، وتَضاربَ ، واضطَربَ . فالكلمة التي هي مركّبةٌ من ضاد وراء وباء ، نحو «ضَرْب» ، قد بُنِيت منها هذه الأبنية المختلفة ، لمعان مختلفة . ومن هذا النحو[1] اختلافُ صيغةِ الاسم ، للمعاني التي تعتوره ، من التصغير ، والتكسير ، نحو «زُيَيْد» ، و «زُيُود» . وهذا النحو من التصريف جرَتْ عادةُ النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف . فلذلك لم نُضمّنْهُ هذا الكتاب . إلاّ أنّ أكثره مبنيٌّ على معرفة الزائد من الأصليّ ، فينبغي أن تُبَيّنَ حروفُ الزيادة ، والأشياءُ التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها .

والآخر من قِسمَي التصريف : تَغْيِيرُ[2] الكلمة عن أصلها ، من

---

(1) زاد في النسختين هنا : «هو» .

(2) م : تغيُّر .

غير أن يكون ذلك التغييرُ[1] دالاً على معنى، طارىء على الكلمة، نحو تَغييرهم « قَوَلَ » إلى « قالَ »؛ ألا ترى أنهم لم يفعلوا ذلك، ليجعلوه دليلاً على معنىً خلافِ المعنى الذي كان يعطيه « قَوَلَ »، الذي هو الأصل، لو استعمل. وهذا التغيير منحصر في: النقصِ كـ « عِدَة » ونحوه، والقلبِ كـ « قال » و « باع » ونحوهما، والإبدالِ كـ « اتَّمَدَ » و « اتَّزَنَ » ونحوهما، والنقلِ كنقل عين « شاكٍ » و « لاثٍ » إلى محلّ اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو « قُلْتُ » و « بِعْتُ »، على ما يُبَيَّنُ بعدُ.

والفرق بين الإبدال والقلب أنَّ القلب تصييرُ الشيء على نَقيضِ ما كان عليه، من غير إزالة ولا تنحية. والبدل وضع الشيء مكان غيره، على تقدير إزالة الأوّل وتنحيته. فلذلك جعلنا مثل « قال » و « باع » قلباً، لأنَّ حروف العلّة يقارب بعضها بعضاً، لأنها من جنس واحد، فسهُل تقدير انقلاب بعضها إلى بعض. وجعلنا مثل « اتَّمدَ » ونحوه إبدالاً، لتباين حروف الصحّة من حروف العلّة. وكذلك جعلنا قولهم « أَمواء » في « أمواه » من قَبيل البدل، لتباين حروف الصحَّة بعضها من بعض. فنقول[2]، على هذا، في « اتَّمد » وأمثاله: إنه كان في الأصل « اوْتَمَدَ » فحذفت الواو وأَبدل منها التاء، لا إنّ الواو

---

(1) م: التغيُّر.   (2) م فتقول

انقلبت تاء. وأمّا «قام» وأمثاله فيُقدَّرُ[1] أنه كان في الأصل «قَوَمَ»، ثم استحالت الواو ألفاً، لا أنها حُذِفت وجُعل مكانها الألف.

وينبغي أن نُبَيِّنَ[2]، في هذا القسم الآخِر، حروف البدل والقلب، والأماكن التي تُبدل فيها وتُقلب، والحروف التي تُحذف. وأين يجوز نقل الحركة إلى الحرف[3]، وأين لا يجوز ذلك. فإذا بيّنّا جميع ما ذكرناه، في هذين القسمين، فقد أتينا على جملة التصريف.

---

(١) م: فتقدر. (٢) ف: يبين. (٣) م: الحركة والحرف.

باب
تمييز ما يدخله التصريف مما لا يدخله

اعلم أنّ التصريف لا يدخل في أربعة أشياء. وهي: الأسماءُ الأعجميّة [التي عجمتها شخصيّة] (١)، كـ «إسماعيل» ونحوه، لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة. والأصواتُ كـ «غاقِ» ونحوه، لأنها حكاية ما يُصوّتُ به، وليس لها أصل معلوم. والحروفُ، وما (٢) شُبّه بها من الأسماء المتوغّلة في البناء، نحو «مَن» و «ما»، لأنها ـ لافتقارها ـ بمنزلة جزء من الكلمة التي تدخل عليها. فكما أنّ جزء الكلمة، الذي هو حرف الهجاء، لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته.

وقد جاء بعض [الكلمات] المبنيّة مُشتقّاً، نحو «قَطْ»، لأنها من «قَطَطتُ» أي: قطعت. لأنّ قولك «ما فعلتُه قطْ» معناه: فيما انقطع من عمري. وكذلك «ذا» و «ذي» و «الذي» ونحو ذلك، مما يدخله التحقير، ويُستعمل استعمال المتصرّف. وليس ذلك بالكثير. وكلما كان الاسم من شَبَه الحرف أقرب كان من التصريف أبعدَ.

---

(١) من م. (٢) وهذا هو القسم الرابع مما لا يدخله التصريف.

وممَّا يدلُّكَ [٣ب]، على أنَّ الحرف لا يدخله تصريف، وجودُ «ما» و «لا» ونحوهما من الحروف؛ ألا ترى أنَّ الألف لا تكون فيهما منقلبةً، كالألف التي في «عصا» و «رحى»، لأنها لو كان أصلها واواً أو ياءً [١] لظهرتا لسكونهما، كما ظهرتا في نحو «كي» و «أيْ» و «لو». فلو كان أصل ألف «ما» واواً [٢] لقلتَ «مَوْ» كـ«لو». ولو كان ياءً لقلت «مَيْ» كـ«كي»، لأنَّ حرف [٣] العلَّة إنما كان يُقْلَبُ، لو كان متحرِّكاً، وقبله مفتوح.

فإن قيل: فهلاَّ قُدِّرتِ الألفُ، في «ما» وأشباهها، منقلبةً من حرف علَّة متحرِّك! فالجواب أنَّ ذلك لا يمكن تقديره، لأنَّ «ما» حرفٌ مبنيٌّ، والحروف لا تُبنى إلاّ على السكون، ولا يُحَرَّكُ آخرها إلاّ عند التقاء الساكنين نحو «ثُمَّ»، أو إذا كان على حرف واحد نحو واو العطف وفائه. وليس شيء من ذلك في «ما». ولا يمكن أن تكون [٤] الألف في «ما» وأمثالها زائدة، لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها، بالاشتقاق والتصريف وسائرِ الأدلّة، التي تُذكر بعدُ، إن شاء الله، ولا يوجد شيء من ذلك في الحرف.

وما عدا ما ذُكر، من الأسماء العربيَّة، والأفعالِ، يَدخلُه التصريف.

---

(١) م: ياء أو واو.
(٢) زاد في م: أو ياء.
(٣) م: حروف.
(٤) م: يكون.

ذكر القسم الأول من التصريف

بابُ تبيين الحروف الزوائد

والأدلّة التي يُتوصّل بها إلى معرفة زيادتها من أصالتها

وإنّما بَدأنا بهذا القسم ، لأنه يُبنى عليه معرفةُ التصغيرِ والتكسيرِ اللذينِ جرت عادة النحويّين بذكرهما ، قبل الخوض في علم التصريف ـ ومعرفةُ كثيرٍ من الأسماء ، التي لا تَنصرف أيضاً ، نحو الأسماء التي امتَنع صرفُها ، لكونها على وزن الفعل الغالب أو المختصّ ، أو لزيادة الألف والنون في آخرها ؛ إذ لا يوصل إلى معرفة الزيادة والوزن إلاّ من علم التصريف .

أمّا الأدلّةُ ، التي يُعرف بها الزائد من الأصليّ ، فهي[1] الاشتقاق ،[2] والتصريفُ ، والكثرةُ واللزومُ ، ولزومُ حرفِ الزيادة البناءَ ، وكونُ

---

(١) م : « هي » . وانظر شرح الشافية ٢ : ٣٣٣ ـ ٣٦٣ .

(٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف ، بذكر مذاهب العلماء في الاشتقاق ، ملخصة من كتاب « اشتقاق أسماء الله الحسنى » لأبي القاسم الزجاجيّ . وقد اخترم بعض تعليق أبي حيان فتعذرت قراءته . وانظر ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨ من ابن عصفور والتصريف .

الزيادة لمعنى ، والنظيرُ ، والخُروجُ عن النظير ، والدخولُ في أوسع البابَين عند لزوم الخروج عن النظير .

أمّا الاشتقاق منها فينقسم إلى قسمين : اشتقاقٌ أصغرُ ، واشتقاقٌ أكبرُ .

فالاشتقاق الأكبر هو عَقْدُ تقاليبِ الكلمة كلِّها على معنى واحد . نحو ما ذهب إليه [أبو الفتح][1] بن جنّي من عقد تقاليب « القَول »[2] السِتَّةِ على مَعنى الخِفَّة[3] . ولم يقل به أحد من النحويّين إلاّ أبا الفتح . وحكى هو ، عن أبي عليّ[4] ، أنه كان يأنس به في بعض الأماكن[5] . والصحيح أنَّ هذا النحو ، من الاشتقاق ، غير مأخوذٍ به ، لعدم اطِّراده ، ولِما يَلحَقُ فيه من التكلُّف لمن رامه . وقد صَرَّح صاحب هذا[6] المذهب - وهو أبو الفتح بن جنّي[6] - بِعدم اطّراد هذا القسم[6] ، من الاشتقاق ، فقال[7] « على أنَّ هذا ، وإن لم يطّرِدْ ، وينقَدْ في كل أصل ، فالعُذرُ فيه ، على كلّ حال[8] ، أَبينُ منه في الأصل الواحد ، من غير تقليبٍ لشيء من حروفه . فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد ، من أنَّ تنظمَهُ[9] قَضيَّةُ الاشتقاق ، كان فيما تقلّبت

---

(١) من م . (٢) م : قول . (٣) انظر الخصائص ١ : ٥ - ١٣ .
(٤) وهو أبو علي الفارسي شيخ ابن جني . (٥) الخصائص ١ : ١١ - ١٢ .
(٦) سقط من م . (٧) الخصائص ١ : ١٢ .
(٨) الخصائص : « فالعذر على كل حال فيه » . (٩) م : يضمه .

أصولُه ـ عينُه وفاؤه [1] ولامه ـ أسهل ، والمعذرة فيه أوضح » . انتهى [2] .

بل قد كان أبو بكرٍ [3] وغيرُه ، ممن هو في طبقته ، قد استسرفُوا [4] أبا إسحاق [5]، رحمه الله ، فيما تَجَشَّمه مِن قُوَّةِ حَشْدِه [6] ، وضَمِّه ما انتشر من المُثل المتباينة إلى أصله، وإن كان جميع ذلك راجعاً إلى تركيب واحد. ورأوا أنه لا ينبغي أن يُضَمَّ، من ذلك، إلاّ ما كان الجمع بينه وبين أصله واضحاً جدّاً. فإن لم يكن وجه رجوع اللفظ إلى غيره بَيّناً ـ بل التكلُّفُ فيه بادٍ ـ [وجب أن يُدَّعى أنهما أصلان ، وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر] [7] . نحو الجمع بين « حمار » و « حُمرة »، بأن يُدَّعى أن أصل هذا الاسم أن يقع على الوحشية منها، وأكثرُها حُمْرٌ ، ثم شُبِّهت الأهليّةُ بها ، فوقَع عليها الاسم ، فإذا كان الأمر عندهم على ما ذكرتُ لك ، مع اتّفاق اللّفظينِ في تركيب واحد ، فما ظَنُّك [٤ أ] بهما ، إذا تغايرا في التركيب ؟

والاشتقاقُ الأصغرُ حَدَّهُ أكثرُ النحويّين بأنه « إنشاءُ فَرعٍ مِن أصلٍ يَدُلُّ عليه » . نحو « أحمر » فإنه مُنشأٌ من « الحمرة » ، وهي أصلٌ له

---

(١) الخصائص : فاؤه وعينه .
(٢) م : انتهاء .
(٣) وهو محمد بن السري المعروف بابن السراج . وانظر الخصائص ١ : ١٢ .
(٤) ف : « استرفوا » . وقد صوبت في الحاشية نقلاً عن خط الخفّاف .
(٥) وهو إبراهيم بن السري الزجاج شيخ أبي علي الفارسي .
(٦) م : حشره .
(٧) من م .

وفيه دَلالة عليها. وهذا الحَدُّ ليس بعامٍّ للاشتقاق الأصغر، لأنه قد يُقال «هذا اللَّفظُ مشتقّ من هذا» من غير أن يكون أحدهما مُنشأً من الآخر. وذلك إذا كان تركيبُ الكلمتين واحداً، ومعنياهما متقاربين [1]. وذلك نحو ما ذهب إليه أبو عليّ في «أولَق»، في أحد الوجهين، من أنه مأخوذ [2] من: وَلَقَ يَلِقُ، إذا أسرع. وذلك لأنّ «الأولَقَ» [3]: الجنونُ. وهي مما يُوصف [4] بالسرعة. فلمّا كانت حروف «أولق»، إذا جعلتَه «أفعل»، و«وَلَق» واحدة، ومعنياهما متقاربين، لأنّ الجنون ليست السرعة في الحقيقة، بل يقرب معناها من معنى السرعة، جَعَل «الأَولق» مشتقّاً من «ولق»، لا يعني أنّ «الأَولق» مأخوذ من «ولق». بل يريد أنّ «الأولق» حروفُه الأصولُ الواو واللاّم والقاف، كما أنّ «ولق» كذلك. ويستدلُّ على ذلك بأنّ العربَ جَعلت هذه الأحرف دالّةً على السرعة، و«الأولق» قريبٌ في المعنى من السرعة، فحروفُه الأصول الواو واللاّم والقاف، وهمزته زائدة. فيجعل سبب اتّفاق «الأولق» و«ولق» في اللفظ تقاربهما في المعنى، لأنّ هذا الاتّفاق بين اللفظين وقع بالعرض، كاتّفاق «الأسود» و«الأبيض» في لفظ «الجَوْن»، إذ لا جامع، من طريق المعنى، بين «الجَون» الذي يُراد به

---

(1) م: متقاربان.
(2) انظر الخصائص 1: 8-9 حيث نسب ابن جني هذا المذهب إلى الزجاج. وانظر ص 234.
(3) م: الولق.
(4) م: مما توصف.

الأبيض ، و « الجَون » الذي يُراد به الأسود .

فإن قيل : فكيف[1] يجوز أن تقول « هذا اللفظُ مشتقّ من هذا اللفظ » ، وأحدُهما ليس بمأخوذٍ من الآخر ، وقولك « مُشتقّ » يعطي أخذَ أحدهما من صاحبه ؟ فالجواب أنّ هذا على طريق المجاز ، كأنهما - لاتّحاد لفظيهما وتقارب معنيهما - قد أخذ أحدهما من الآخر ، كما تقول في الشّخصَين المُتشابهَين : هذا أخو هذا ، تشبيهاً لهما بالأخوين .

ولمّا خَفيَ هذا الوجهُ ، من الاشتقاق ، على بعضهم ردّ قول من زعم أنّ اسم « الله » تعالى مشتقّ من « الوَلَهِ » أو من غير ذلك ، لأنّ « الله » هذا اللفظ قديم - لأنّ أسماء الله تعالى قديمة - و « الوله » لفظ مُحْدَث ، والمشتَقْ منه قبلَ المُشتَقّ ، فيلزم على هذا أن يكون المُحدثُ قبلَ القديم . وذلك خَلْفٌ[2] . ولو علم أنه قد يقال « هذا اللفظ مشتقّ من هذا » وإن لم يكن مأخوذاً منه - كما قدّمنا - لم يُنكِرْ ذلك .

والحَدْ الجامع لهذا الضَّرْب ، من الاشتقاق - أعني الأصغر - هو « عَقْدُ تصاريفِ تركيبٍ ، من تراكيبِ الكلمة ، على معنى واحد ، [أو معنيَين مُتقاربينِ][3] » . وذلك نحو ردّكَ « ضارباً » و « ضَرّاباً »

---

(١) م : كيف . (٢) الخلف : الرديء الفاسد .
(٣) من م . وانظر ما ذكره قبل في مسألة أولق .

و « ضَرُوباً » و « مِضراباً » وأمثالَ ذلك إلى معنى واحد، وهو : الضَّرب . إلاّ أنَّ أكثرَ الاشتقاق ، ومُعظَمَه ، داخلٌ تحت ما حَدَّهُ النحويُّون به ، من أنه « إنشاءُ فرعٍ من أصل يدلُّ عليه » .

وأمّا « المُشتقُّ » فيقال للفَرْع ، الذي صِيغ من الأصل ، لأنك تطلب معنى الأصل ، في الفرع ، فكأنّك تشتقُّ الفرع ، لتُخرج منه الأصل ، وكأنَّ الأصل مدفون فيه . و « المُشتقُّ منه » هو الأصل .

فإن قيل : فكيف [1] يَصِحُّ أن يُقال في الفرع إنه مشتقٌّ من الأصل ـ أي مأخوذ منه ـ والأصلُ لا ينفصل منه الفرع ؟ فالجواب [2] أنَّ ذاك يَصِحُّ ، على جهة الاستعارة والمجاز . وذلك أنه لمَّا كان لفظُ الفَرع مبْنيّاً من حروف الأصل ، وكان معنى الأصل موجوداً فيه ، صار لذلك كأنه جزء من الأصل ، وإن كان الأصل لم يَنقُصْ منه شيء .

فإن قيل : إذا كانت البِنْيَتانِ مُتَّحِدَتَينِ في الأصول والمعنى ، فبأيِّ شيء يُعلمُ الأصل من الفرع ؟ فالجواب أنَّ الأصل يُستخرج [3] بشيئين : باعتبار دورِهِ في اللفظ والمعنى ، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى . والوجوه

(١) ف : كيف . (٢) زاد في م : عن .

(٣) يبدأ ههنا في م خط مغاير وينتهي عند قوله « صاحب الزيادة أولى لأن معنى » ، حيث يظهر الخرم في هذه النسخة .

[٤ ب] التي يكون بسببها أولى تسعة :

أوَّلُها: أن يَطَّرد مَعنيان، أحدُهما أمكنُ من الآخر ، لكثرة مايُشتَقّ منه ، كالمصدر ، وذلك كالسَّفاء [١] ، فإنه مأخوذ من السَّفى [٢] .

والثاني بأن يكونَ أحدُ المُطَّرِدَين أشرفَ من الآخر ، فإنَّ الاشتقاق من الأشرف أولى ، عند بعضهم ، كـ « مالك » قيل : إنه من معنى القدرة . وقيل : إنه من معنى الشَّدِّ والرَّبط . والثاني قولُ ابن السَّرَّاج ، والأولُ قولُ أبي بكر أحمد بن عليّ ، ابن الإخشيذ [٣] . فسئل : لم جعلته من معنى القدرة ، دون معنى الشَّدِّ والربط ؟ فقال : لأنَّ الله تعالى اشتُقَّ اسمه منه ، في صفات ، فقيل : مالِك ومَلِك ومَلِيك .

والثالث : كَونُ أحدِ المُطَّرِدَين أبينَ وأظهرَ ، فيكون الأخذ منه لذلك أولى ، لأنَّ الأظهر طريق إلى الأغمض ، والأبينَ طريق إلى الأخفى ، كـ « الإقبال » و « القَبَلُ » .

والرابع : كون أحدهما أخصَّ من الآخر . فالأخصُّ أولى من الأعمّ ، الذي هو له ولغيره، كـ « الفَضْل » و « الفَضِيلة »، لو قال قائل : أُصله«الزيادة»،

---

(١) في ف بكسر السين . وقال ابن الأعرابي : « السفاء من السفى كالشقاء من الشقى» .
(٢) م : الصفى .
(٣) وهو من رؤساء المعتزلة وزهادهم . انظر لسان الميزان ١ : ٢٣١ . م : الأخشيين .

وقال آخر: أصله «المِدحة»، كان قول صاحب الزيادة أولى، لأنَّ معنى[1] المِدحة، في أشياء كثيرة، هي أعمُّ من الزيادة؛ ألا ترى أنَّ معنى المدحة، في العلم والقدرة والنِّعمة والنَّصَفة، وفيما لا يحصى كثرة من الأفعال الحسنة.

والخامس: أن يكون أحدهما أحسن تصرُّفاً، فتجد ردَّه إليه سهلاً قريباً، وبيِّناً واضحاً، كباب «المُعارضة» و «الاعتراض» و «التعريض» و «العارض» و «العِرْض». ردُّه كلّه إلى معنى «العَرْض»، وهو الظهور، من قولك «عَرَضَ عَرْضاً» إذا ظهر، أولى من ردّه إلى العُرْض: الناحية من نواحي الشيء، وإن كان أبو إسحاق قد ردَّه إلى الناحية، لمّا رآها تطّرد في الباب كلِّه، ولم يُراعِ باب الأحسن في المطّردين.

والسادس: كون أحدهما أقرب من[2] الآخر، فيكون الأقرب أولى من الأبعد. وذلك أنَّ الأبعدَ يرجع الفرعُ إليه، بكثرة وسائط، والأقرب، يرجع إليه، بقلّة وسائط. وكذلك ردُّك إلى الأصل الواحد قد يكون من طرق مختلفة، أحدُها أقرب من الآخَر، فيكون الردُّ بالطريق الأقرب أولى، كردّك «العُقار» إلى «العَقْر»، من جهة أنها تعقِر الفهم، فإنه أحسن من ردّها إليه، من جهة أنَّ الشارب لها يَسكر، فيُفسِدُ ويَعقِرُ. فالأول أقرب.

---

(١) سقط من م حتى قوله «أو في حكم الجاربة وفي» ص ٤٨

(٢) ف: إلى.

والسابع : أن يكون أحدهما أليق ، وأشدّ ملاءمة . وذلك كـ «الهداية» هي أليق بـ « الدّلالة » ، منها بمعنى « التقدُّم » ، من قولك « هوادي الوحشِ » لمتقدِّماتها .

والثامن : أن يكون أحدها مطلقاً والآخر مضمَّناً . وذلك كـ « القُرْب» و « المقاربة » . فالقرب أولى من المقاربة ، لأنَّ المقاربة مضمَّنة ، والقرب مطلق.

والتاسع : أن يكون أحدهما جوهراً والآخر عرَضاً ، فيكون الردُّ إلى الجوهر أولى من الردّ إلى العَرَض ، إذ كان الجوهر أسبق إلى النفس في التقديم ، كقولهم « استحجر الطينُ » مأخوذ من الحَجَرِ ، و«استنوق الجمل » و « استتيست الشاة » و « ترجّلتِ المرأة » .

فهذه جملة الوجوه التي يكون بسببها أولى.

وينبغي أن تعلم أنَّ قولنا « هذا اللفظ أولى بأن يكون أصلاً من هذا الآخر » في جميع ما تقدم إنما نعني بذلك إذا استويا، في كلّ شيء ، إلاّ في تلك الرتبة التي فُضِّل بها . فأمّا إذا عرضت عوارض ، توجب تغليب غيره عليه . فالحكم للأغلب .

واعلم أنَّ الاشتقاق لا يدخل في سبعة أشياء ، وهي الأربعة التي ذكرنا لا يدخلها تصريف ، وثلاثة من غيرها ، وهي : الأسماءُ النادرة كـ

« طُوبالة »[١] ، فإنها لندورها لا يحفظ لها ما ترجع إليه . واللغاتُ المتداخلة . نحو « الجَوْن » للأسود والأبيض ، للتناقض الذي بينهما ، لا يمكن ردُّ أحدهما إلى الآخر . والأسماءُ الخماسيّة ، لامتناع تصرُّفِ الأفعال منها ، فليس لها من أجل ذلك مصادر .

وأصل الاشتقاق وجلّه [٥ أ] إنما يكون من المصادر . وأصدق ما يكون : في الأفعال المزيدة ، لأنها ترجع بقرب إلى غير المزيدة . وفي الصفات كلّها ، لأنها جارية على الأفعال ، أو في حكم الجارية . وفي[٢] أسماء الزمان والمكان ، المأخوذة من لفظ الفعل، فإنها جارية عليه أيضاً. وفي الأسماء الأعلام، لأنهامنقولة في الأكثر ، وقد تكون مُشتقّة قبل النقل ، فتبقى على ذلك بعد النقل .

وأصعبُ الاشتقاق وأدَقّه في أسماء الأجناس ، لأنها أسماء أُوَلٌ أُوقِعت على مُسمّياتها[٣] ، من غير أن تكون منقولة من شيء . فإن وُجد منها ما يمكن اشتقاقه حُمل على أنه مشتقّ ، إلاّ أنّ ذلك قليل فيها جدّاً . بل الأكثر فيها أن تكون غير مشتقّة ، نحو « تُراب » و « حَجر » و « ماء » ، وغير ذلك من أسماء الأجناس .

---

(١) في حاشية ف بخط مغاير « الطوبالة : النعجة . ولا يقال للكبش : طوبال. قاله ج » . يريد أن الجوهري قال ذلك . انظر الصحاح (طبل) .
(٢) ينتهي ههنا الخرم في م ليبدأ الخط المغاير ثانية فينتهي عند بيت جران العود
(٣) م : مسمياتها .

فممّا[1] يمكن أن يكون منها مشتقاً « غُرابٌ » ، فإنه يمكن أن يكون مأخوذاً من الاغتراب ؛ فإنَّ العربَ تتشاءم به ، وتزعم أنه دالٌّ على الفراق . وكذلك « جَرادةٌ » ، يمكن أن تكون مشتقَّة من الجَرْد ، لأنَّ الجَرْدَ واقع منها كثيراً . وقد رُوي أنَّ النابغة نَظر ، فإذا على ثوبه جَرادة ، فقال « جرادةٌ تَجرُدُ[2] ، وذات ألوان »[3] . فتطيَّر ورَجع عن حاجته .

فأما قولُ أبي حيَّةَ النُّميريّ[4] :

وقالوا : حَمامٌ ، قلتُ حُمَّ لِقاؤها ... وعادَ لنا حُلوُ الشَّبابِ ، ربيحُ

وقولُ جِرانِ العَود[5] :

فأمَّا العُقابُ فهْي ، منها ، عُقوبةٌ ... وأمّا الغُراب فالغريبُ ، المُطوَّحُ

وقول[6] سَوَّار بن المُضَرَّب[7] :

فكانَ البانُ أنْ بانتْ سُليمَى ... وفي الغَرَبِ اغترابٌ ، غيرُ داني

---

(١) م فما (٢) م : تجريد .

(٣) في الحيوان ٥ : ٤٤٧ أن النابغة أراد الغزو مع زبان بن سيار ، ولكنه رأى جرادة على ثوبه ، فقال « جرادة تجرد ، وذات لونين ، غيري من خرج في هذا الوجه » . فتطير ورجع عن الغزو . وانظر الحيوان ٣ : ٤٤٧ .

(٤) من قصيدة له . زهر الآداب ٢ : ٦٧ - ١٦٨ والحيوان ٣ ٥ ٤ - ٤٤٦ .

(٥) ديوانه ص ٣ والحيوان ٣ ٤٤١ والمطوح : البعيد .

(٦) م : وقال . (٧) قبله في الحيوان ٣ : ٤٤٠ :

وقول الشَّنفَرَى [1] :

فقالَ : غُرابٌ لِاغترابٍ من النَّوى وبالبانِ بَيْنٌ،من حَبيبٍ، تُعاشِرُهْ

وقول الآخر [2] :

دعا صُرَدٌ يوماً،علىغُصْنِ شَوحَطٍ فطارَ ، بذاتِ البَيْنِ ، مِنّي غُرابُها
فقلتُ أتَصريدٌ، وشَحطٌ ، وغُربةٌ فهذا ، لَعمرِي ، نأيُها ، واغترابُها

فليس باشتقاق صحيح . بل أُخِذ « حُمّ » من «الحَمام » على جهة التفاؤل [3]، و « البَينونة » من « البان » ، و « الاغترابُ » من « الغرَب »، و«التّصريدُ» و « الشَّحطُ » من«الصُّرَد » و « الشَّوحط »، و « العقُوبة » من «العُقاب»، على جهة التطيُّرِ . وإلاّ فهذه المعاني ليست بموجودة في هذه الأشياء ، كما أنّ

= تَغنّى الطائرانِ ، ببَينِ ليلَى على غُصنَين ، من غَربٍ وبانِ
وينسب الشعر أيضاً إلى الملوط وجحدر المكلي . انظر عيون الأخبار ١ : ١٤٩ والكامل ص ١٢٦ ونثار الأزهار ص ٧٥ .

(١) من أبيات تنسب إلى كثير عزة وإلى شاعر سهمي . وقبله

رأيتُ غراباً ساقطاً فوقَ بانةٍ يُنتِّفُ أعلى ريشِهِ ، ويُطايرُهْ
فقلتُ ، ولو أنيَ أشاءُ زَجَرتُهُ بنفسيَ، للنَّهديِّ: هل أنت زاجرُهْ؟

ديوان كثير ١ : ١٩٢ – ١٩٥ وعيون الأخبار ١ ١٤٧ - ١٤٨ والحيوان ٣ : ٤٤١ وزهر الآداب ٢ : ١٦٩ والمحاسن والمساوىء ٢ ١٥ - ١٦ والمستطرف ٢ ١٦٩

(٢) زهر الآداب ٢ : ١٦٨ والحيوان ٣ : ٤٣٧ . وسقط البيت الثاني من م .

(٣) م : التفول .

« الاغتراب » موجود في « غُراب »، و « الحَرْد » في « جرادة » .

ومما يُبَيّنُ لك أَنَّ العرب قد تُوقِعُ على الشيء لفظ غيره ، إذا كان بينهما مناسبةٌ ، من طريقٍ ما وإن لم يتَّحدِ المعنى ، كما ذكرنا في مسألة « أولق »[١] قولُ بعض الفصحاء[٢] :

شَهِدْتُ بأنَّ التَّمرَ بالزُّبْدِ طَيِّبٌ وأنَّ الحُبارَى خالَةُ الكَرَوانِ

فجعل الحبارى خالة الكروان ، لمَّا كان اللونُ ، وعمودُ الصورةِ ، فيهما واحداً . ورأى ذلك قَرابةً ، وإنْ كان الحُبارى أعظَم بدناً من الكروان . ومنه قول عَمرو بن معد يكَرِب[٣]

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ لعَمْرُ أبيكَ ، إلاّ الفَرْقَدانِ

فجعل الفرقدين أخوين ، تشبيهاً لهما بالأخوين ، لتلازمهما. ومنه قولُ أبي النجم

* فظلَّ يُوفي الأَكَمَ ابنُ خالِها *

فجعل الوَحْشِيَّ ابن خال الأَكَم، لملازمته لها. وقال عليه السلام[٤] ، « نِعْمَ العَمَّةُ لكم النَّخلةُ » . فجعلها عَمَّةً للناس ، حِين كان بينها وبينهم تشابهٌ ، من وُجوه .

---

(١) انظر ص ٤٢ . (٢) الحيوان ٦ : ٢٧٢ ومحاضرات الأدباء ٢ : ٢٩٩ .

(٣) انظر تخريجه في شرح المفضليات للتبريزي ص ١٥٩٩ .

(٤) في النهاية واللسان (عمم) : « أكرموا عمتكم النخلة » . وقال فيه السخاوي والسيوطي : لا أصل له . انظر كتاب تحذير المسلمين ص ٦٤ .

وإنما بَسَطتُ القَول في الاشتقاق، لغُموضه، وكثرة المَنفعة به في علمه. لما فيه من الاختصار، والتقريب، والفهم، والحفظ. أما الاختصار فلأنه يُجْتَزأ فيه بجزء من الكلمة، ولولا مكانها لاحتيج إلى كلام كثير؛ ألا ترى كيف تدلّ بالتاء من «تَفعلُ» على معنى المخاطبة والاستقبال، وبالياء في «يَفعلُ» على الغَيبة والاستقبال. ولو جُعل لكلّ مَعنىً لفظٌ يُبَيِّنُه به لانتشر الكلام. ولما فيه من الاختصار عُدَّ من أكبر آلات البيان. وأما الفهم فلِما فيه من المناسبة، والاقتضاء بالمشاكلة. وأما الحفظ فسببه ما ذكرناه من الاختصار. قال أبو بكر: من الفائدة [٥ ب] في الاشتقاق أنه ربما سَمِعَ العالمُ الكلمة، لا يَعرفها من جهة صيغتها، فيطلب لها مخرجاً منه، فكثيراً ما يظفر. وعلى هذا أكثرُ العلماء في تفسير الأشعار، وكلام العرب، في الأمثال والأخبار.

* * *

وأما التَّصريف فتغيير صيغة الكلمة، إلى صيغة أخرى. نحو بنائك من «ضَرْب» مثل «جَعفَر» فتقول «ضَرْبَب»، ومثل «قِمَطْر» فتقول «ضِرَبّ»، ومثل «دِرْهَم» فتقول «ضِرْبَب». ونحو[1] تغيير التصغير والتكسير، وأشباه ذلك، ممّا تُصرَّف فيه الكلمة على وجوه كثيرة. وهو شبه الاشتقاق، إلا أنَّ الفرق بينهما أنَّ الاشتقاق مختصّ بما فَعلت

(١) م: وهو.

العربُ من ذلك، والتصريف عامٌّ لما فَعلته[1] العرب، ولما نُحدِثُه نحن بالقياس. فكلُّ اشتقاق تصريفٌ، وليس كلُّ تصريف اشتقاقاً. ومما يدلُّ، على أنَّ الاشتقاقَ تصريف[2]، قول رُؤبة، يصف امرأة بكثرة الخُصومة[3]:

* تَشتَقُّ، في الباطل، منها، المُمتَذَقْ *

فإن قيل ما نُحدثه لا دليلَ فيه على معرفة زائد من أصليّ، وإنما الدليل فيما فعلتِ العربُ من ذلك، والذي فعلتْه العرب من ذلك قد زعمتَ أنه يُسمّى اشتقاقاً، فلأيّ شيءٍ عدَدتَ، فيما يُعرف به الزائد من الأصليّ، الاشتقاقَ والتصريفَ، وهلاّ اكتفيت بأحدهما عن الآخر! فالجواب أنه إذا كان الاستدلال، على الزيادة أو الأصالة، بردِّ الفَرع إلى أصله، سُمِّيَ ذلك اشتقاقاً. وإذا كان الاستدلال، عليهما بالفرع، سُمّي ذلك تصريفاً. فمثال الاستدلال، بردِّ الفرع إلى الأصل، استدلالُنا على زيادة همزة «أحمَر» مثلاً، بأنه مأخوذ من «الحُمْرَة». فالحمرة هي الأصل الذي[4] أخذ منه أحمر. فهذا وأمثاله يُسمّى اشتقاقاً، لأنَّ المستدَلَّ على زيادة همزته، وهو «أحمر»، مأخوذٌ من «الحمرة».

---

(١) م: فعلت. (٢) م: تصرف.
(٣) ديوان رؤبة ص ١٠٧ وأراجيز العرب ص ٣٣. والممتذق: المخلوط. يقول: تخلط حقاً بباطل.
(٤) م: التي.

ومثالُ الاستدلال، على الزيادة بالفرع، استدلالُنا على زيادة ياء «أيصَر»[1]، بقولهم في جمعه «إصار»، بحذف الياء وإثبات الهمزة. فـ«إصار» فرعٌ عن «أيصر» لأنه جمعه. فهذا وأمثاله يُسمّى تصريفاً، لأنّ المستدلّ على زيادة يائه، وهو «أيصر»، ليس بمشتَقٍّ من «إصار»، بل «إصارٌ» تصريف من تصاريفه، الدالّة على زيادة يائه.

واعلم أنه لا يَدخل التصريف، ولا الاشتقاق، في الأصول المختلفة، نحو «لأْآل»[2] و«لؤلؤ»؛ لا ينبغي أن يقال إنّ أحدهما من الآخر، لأنّ «لأْآلاً» من تركيب «ل ء ل»؛ و«لؤلؤاً» من تركيب «ل ء ل ء». فـ«لأْآل» ثلاثيّ الأصول، و«لؤلؤ» رباعيّ

* * *

وأما الكثرة فأن يكون الحرف، في موضعٍ ما، قد كثر وجوده زائداً، فيما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف، ويَقِلُّ وجوده أصلياً فيه، فينبغي أن يُجعل زائداً، فيما لا يُعرف له اشتقاق ولا تصريف، حملاً على الأكثر. وذلك

---

(١) م: «استدلالنا على ياء أيصر أنها زائدة». وفي حاشية ف «الجوهري: الاصار والأيصر: حبل قصير يشدّ به في أسفل الخباء إلى وتد وجمع الاصار أُصر، وجمع الأيصر أياصر. والاصار والأيصر أيضاً الحشيش. يقال لفلان محَشّ لا يجزّ أيصره، أي: لا يقطع». انظر الصحاح (أصر).

(٢) اللأْآل: بائع اللؤلؤ.

نحوُ الهمزة، إذا وقعت أولاً وبعدهاثلاثة أحرف، فإنها زائدة فيما عرف اشتقاقه، نحو «أصفر» و«أحمر»، إلاّ ألفاظاً يسيرة فإنَّ الهمزة فيها أصليّة، وهي: «أرطى»(١) في لغة من يقول «أديمٌ مَأروط». و«أيطَل»(٢) لأنهم يقولون في معناه «إطل». و «أيصر» و «اولق» و «إمَّعة» على ما نُبَيِّنُ بعد. فإذا جاءتِ الهمزةُ، فيما لا اشتقاق له ولا تصريف، نحو «أفكَل»(٣)، وجب حملها على الزيادة، وألاّ يُلتفت إلى «أرطى» وأخواته، لِقلّتها، وكثرة مثل «أحمر».

* * *

وأما للزومُ فأنْ يكون الحرفُ، في موضعٍ ما، قد لزم الزيادةَ في كلِّ ما عُرف له اشتقاقٌ أو تصريف. فإذا جاء ذلك الحرف في ذلك الموضع ـ فيما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريف ـ جُعل زائداً، حملاً على ما ثَبَتَتْ زيادته، بالتصريف أو الاشتقاق. وذلك نحو النون، إذا وقعت ثالثةً ساكنةً وبعدها حرفانِ ـ ولم تكن مُدْغَمةً [٦ أ] فيما بعدها نحو «عَجَنَّس»(٤)ـ فإنها أبداً زائدةٌ، فيما عُرِف له اشتقاقٌ أو تصريف(٥)، نحو «جَحَنْفَل»(٦) فإنه من «الجَحفَلَة»، و«حَبَنْطىً»(٧) لأنك تقول «حَبِط بطنُه»، و«دَلَنظىً»

---

(١) الأرطى: ضرب من الشجر يدبغ به. (٢) الأيطل الخاصرة.

(٣) في حاشية ف: «الأفكل: الرعدة».

(٤) سقط «نحو عجنس» من م. وفي حاشية ف. «الجوهري: العجنس الجمل الضخم».

(٥) م: «عرف اشتقاقه أو تصريفه». (٦) الجحنفل: الغليظ الشفة.

(٧) الحبنطى: الممتلىء غيظاً.

وهو الشديد الدفع تقول «دَلَظَه بِمَنكبه» إذا دَفَعه. وكذلك وُجِدَتْ في كلّ ما عُرف اشتقاقه. فإذا جاءتْ في مثل «عَبَنْقَس»[1]، مما لا يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ، حُمِلَ على ما عُرف اشتقاقه أو تصريفُه، فجُعِلتْ نونه زائدة.

* * *

وأما لزومُ حرفِ الزيادةِ البناءَ فنحو «حِنْطَأْو»[2]، و«كِنْثَأْو»[3]، و«سِنْدَأْو»[4]. وزنها «فِنْعَلْو» والنون زائدة، إذ لو كانت أصليّةً لجاء في موضعها حرف، من الحروف، التي لا تحتمل الزيادة، نحو «سِرْدَأْو» مثلاً. فعدمُ مثلِ ذلك من كلامهم، ولزومُ هذا البناءِ حرفٌ من حروف الزيادة، دليلٌ على أنّ ذلك الحرف زائد[5].

* * *

وأما كونُ الزيادة لمعنى فنحوُ حروف المضارعة، وياء التصغير، وأمثال ذلك. فإنه بمجرّدِ وُجودِ الحرف، يعطي معنى، ينبغي أن يُجعل زائداً. لأنّه

(١) العبنقس: السيء الخلق. (٢) الحنطأو: الوافر اللحية.
(٣) الكنثأو: الوافر اللحية. م الكنتأو. (٤) السندأو: الحديد الشديد.
(٥) وانظر ص ٨٢ و ١٧٢. وزاد أبو حيان في حاشية ف «فان قلت فاحكم على الهمزة بالزيادة فانها [من أحرف الزيادة. قيل: هذا فاسد لأنه] قد حكي عنز هو فلم تلزم، ولأنك لو [حذفت الهمزة] والنون والواو لبقي الاسم على حرفين».

لم يُوجد قطُّ حرفٌ أصليٌّ، في الكلمة، يُعطي معنى. على أنَّ هذا الدليل قد يمكن أن يُستغنى عنه بالاشتقاق والتصريف؛ إذ ما من كلمةٍ، فيها حرفٌ معنىً إلاَّ ولها اشتقاق أو تصريف، يُعلم به حروفُها الأُصولُ من غيرها. لكن مع ذلك قد يُعلم [1] كون الحرف زائداً، بكونه لمعنى، من غير نظر إلى اشتقاقه وتصريفه. فلذلك أوردناه في الأدلـَّة المُوصِلة إلى معرفة الزيادة من غيرها.

* * *

وأما النظير فأنْ يكون في اللفظ حرفٌ، لا يمكن حملُه إلاَّ على أنه زائدٌ، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغةٌ أخرى، يَحتمل ذلك الحرف فيها أن يُحمل على الأصالة، وعلى الزيادة، فيُقضى عليه بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى، التي هي نظيرةُ هذه. وذلك نحو «تتفلٌ» [2]، فإنَّ فيه لغتين [3]: فتح التاء الأولى وضمَّ الفاء، وضمَّها مع الفاء. فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكونَ عنده إلاَّ زائدةً؛ إذ لو كانت أصليّةً لكان وزن الكلمة «فَعْلُلاً»، بضم اللام الأولى، ولم يَرِدْ مثلُ ذلك في كلامهم. ومن ضمَّ التاء أمكن أن تكون عنده أصليَّةً، لأنـَّه قد وُجِدَ في كلامهم مثلُ «فُعْلُل»، بضمّ الفاء واللام، نحو «بُرْثُن».

---

(١) م: تعلم. (٢) التتفل: ولد الثعلب. (٣) في حاشية ف: «قال ابن القطّاع في أبنيته: وعلى تَفْعُل نحو تتفل لولد الثعلب وتنضب لشجر. وعلى تُفعُل نحو تتفل. وعلى تِفعِيل نحو تتفل، وتفرج للجبان. وعلى تَفعَل نحو تتفل، وتألب لعود تعمل منه القسيّ. وعلى تَفعِيل نحو تتفل. وعلى تُفعَل نحو تتفل...». وانظر ص ٧٦ – ٧٧

إلاَّ أنه لا يُقضى عليها إلاّ بالزيادة، لثُبوتِ زيادتها في لغةِ مَن فتح التاء.

* * *

وأما الخُروج عن النظير فأنْ يكون الحرف إنْ قُدِّرَ زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظيرٌ، وإنْ قُدِّرَ أصلاً لم يكن لها نظير، أو بالعكس. فإنه، إذ ذاك، ينبغي أن يُحمل على ما لا يُؤدِّي إلى خروجها عن النظير. وذلك نحو «غِزْويت»[1]، فإنّا إنْ جعلنا تاءه أصليّةً كان وزنه «فِعْوِيلاً»، وليس في كلام العرب «فِعويل»، فيكونُ «غِزْويت» مثله. وإنْ جعلناها زائدة كان وزنه «فِعْلِيتاً»، وهو موجود في كلامهم، نحو «عِفْرِيت». فقضينا، من أجل ذلك، على زيادة التاء.

* * *

وأما الدخول في أوسع البابين، عند لُزومِ الخروج عن النظير، فأنْ يكون في اللفظ حرفٌ واحد، من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصليّاً خَرجتَ إلى بناءٍ، لم يَثبُتْ في كلامهم فينبغي أنْ يُحمل ما جاء من هذا على أنَّ ذلك الحرف فيه زائد، لأنَّ أبنيةَ الأُصولِ قليلةٌ، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع[2] أُولى. وذلك نحو «كَنَهْبُل»[3]؛ ألا ترى أنك

(١) الغزويت بالعين والغين المعجمة: القصير، والداهية.
(٢) م: الواسع. (٣) الكنهبل: شجر عظام.

إن جعلتَ نُونه أصليّةً كان وزنه «فَعَلُلاً» ، وليس ذلك من أبنيـة كلامهم . وإنْ جعلتَها زائدةً كان وزنه «فَنَعلُلاً» ، ولم يَتقَرَّر أيضاً ذلك في أبنية كلامهم ، بدليل قاطع من اشتقاق أو تصريف . لكن[1] حمله على أنه «فَنَعْلُل»[2] أولى ، لما ذكرنا

* * *

فهذه جملة الأدلَّةِ المُوصِلةِ إلى معرفة الزائد من الأصليّ . ولمّا كان النظيرُ ، والخروجُ عنه ، لا يُعلمان إلاّ بعد معرفة [٦ ب] أبنيةالأسماء والأفعال ، وضعتُ من أجل ذلك بابَين ، حَصَرتُ في أحدهما أبنيةَ الأسماء ، وفي الآخر أبنيةَ الأفعال .

---

(١) م : لأنّ . (٢) م : فنعلل .

باب

أبنية الأسماء

أبنية الأسماء (١) الأُصولِ أقلُّ ما تكون ثلاثة ، وأكثر ما تكون خمسة . ولا يوجد اسمٌ متمكِّنٌ ، على أقلَّ من ثلاثة أحرف ، إلاّ أن يكون مَنقوصاً ، نحو « يد » و « دم » وبابهما .

[الثلاثي المجرد]

فأمّا الثلاثيُّ ، من الأصول ، فيُتصوّرُ فيه اثنا عشر بناء . وذلك أنه يُتَصَوَّرُ في الفاء أنْ تكونَ مفتوحة ، ومضمومة ، ومكسورة . ويُتصوّرُ ، مع تحريكها بالفتح ، في العين أربعة أوجه : أن تكونَ مفتوحة، ومضمومة (٢) ، ومكسورة ، وساكنة. وكذلك مع تحرِيكها بالضمّ ، والكسر . إلاّ أنه أُهمل منها بناءان ، وهما « فُعِل » و « فِعُل » لكراهيةِ الخروج من ضمّ إلى كسر،أو

(١) سقط من م . وانظر في هذا الباب ٢ : ٣١٥ - ٣٤٢ من الكتاب و ٢ : ٤ - ٣٦ من المزهر

(٢) م : بالفتح أن تكون العين مضمومة ومفتوحة

من كسر إلى ضمّ. فأما «دُئِلٌ»[1]، و«رُئِمٌ»[2]، فلا حُجَّة فيهما. لاحتمال أن يكونا مَنقُولَين من «دُئِلَ» و«رُئِمَ»، اللذين هما فعلان مبْنِيّان المفعول، إلى الأسماء، لأنه يقال: دَأَلَ[3]، ورَئِمَ[4]. فإذا بُنيا للمفعول قيل دُئِلَ ورُئِمَ. وقد يُنقل الفعلُ إلى الاسم، في حال التنكير؛ ألا ترى أنهم قالوا «اليَنْجَلِبُ» للخَرَز الذي يُجلَب الإنسان به إلى أمر[5]، فيكون «دُئِلٌ» و«رُئِمٌ»[6] من هذا القبيل، فلم يبق للثلاثيّ، من الأصول، إلاّ عَشَرة أبنية

فَعْلٌ: ويكون في الاسم والصِّفة. فالاسم نحو: صَقْر وفَهْد. والصِّفة نحو: ضَخْم وصَعْب[7].

وفُعْلٌ ويكون فيهما. فالاسم نحو بُرْد وقُرْط[6]. والصفة نحو: مُرّ وحُلْو وعُبْر[8].

وفِعْلٌ: ويكون فيهما. فالاسم نحو: عِكْم[9] وجِذْع. والصفة نحو:

(١) الدئل: ابن آوى. وهو أيضاً اسم علم لجدّ من جدود أبي الأسود الدؤلي.
(٢) الرئم: الاست. وأثبت أبو حيان في حاشية ف: «ذكر ابن مالك أن وُعِلاً لغة في وَعِل، وأن أكثر النحويين لا يعتدّون بهذا البناء في الأسماء».
(٣) دأل: مشى مشياً فيه ضعف. (٤) رئم: أحبّ وألف. وفي حاشية ف «رئم» بفتح الهمزة وكسرها وفوقها: معاً. (٥) م: «في الخرزة التي يجلب بها الغائب». وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف. وانظر ص ٧٥. (٦) سقط من م.
(٧) م: صعب وضخم. (٨) العبر: الثكلى. (٩) العكم: العدل.

نِقْض ونِضْو .

وفَعَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : جَمَل وجَبَل . والصفة نحو : حَدَث ونَطَل .

وفَعِلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : كَتِف وكَبِد . والصفة نحو : حَذِر ووَجِع .

وفَعُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : رَجُل وسَبُع . والصفة نحو : حَدُث[1] وخالُط[2] .

وفُعَلٌ[3] : ويكون فيهما . فالاسم نحو : صُرَد ونُغَر[4] . والصفة نحو : حُطَم ولُبَد[5] .

وفُعُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : طُنُب وعُنُق . والصفة نحو : جُنُب وأُحُد .

وفِعَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو : ضِلَع وعِوَض . والصفة عِدًى

---

(١) الحدث : الحسن الحديث .
(٢) الخلط : المخالط للأمور والعارف بها
(٣) سقط البناء كله من م .
(٤) الصرد : ضرب من الغربان. والنغر البلبل.
(٥) اللبد : المقيم لا يبرح منزله . والكثير .

وزِيمٌ . ولم يجيء غيرها[١] ، قال الشاعر[٢]

إذا كُنتَ في قَومٍ . عِدًى ، لستَ مِنهمُ
فَكُلْ ما عُلِفتَ ، من خَبيثٍ ، وطَيّبِ

وقالوا[٣] : منزلٌ زِيَمٌ . قال[٤] :

[باتتْ ثلاثَ ليالٍ ، ثُمَّ واحدةً بذِي المَجازِ] ، تُراعي مَنزِلاً ، زِيَما

أي : متفرِّق الأهل .

فأما « سِوًى » ، من قوله تعالى[٥] ﴿ مَكانًا سِوًى ﴾ ، فهواسم في الأصل للشيء المُستوي ، ووُصِفَ به ، بدليل أنه لو كان صِفةً أصليَّةً لتمكَّن في الوصفيّة ، فكان يُذكَّرُ مع المُذكَّرِ ، ويُؤنَّثُ مع المُؤنَّث ، إذ حقُّ الصّفة أن تطابق الموصوف . ومما يدلُّك على أنها إذا لم تطابق موصوفها

(١) م : والصفة عدى ولم يجيء غيرها .
(٢) ينسب إلى زرفة بن سبيع ونضلة بن خالد وخالد بن نضلة ودودان بن سعد الأسديين وإلى سعد بن عبدالرحمن بن حسان . إصلاح المنطق ١ : ١٧٢ والكامل ص ٢٧١ والبيان والتبيين ٣ : ٢٥٠ والحيوان ٣ : ٣ : ١ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٨ وللتبريزي ١: ٣٣٦ والمخصص ١٢ : ٥٢ والحماسة البصرية ٢ : ٥٦ الصحاح واللسان والتاج (عدو) والاقتضاب ص ٣٧٩ (٣) سقط القول والشاهد مع تفسيره من م
(٣) النابغة الذبياني . اللسان (زيم) وديوانه ص ١٠٩ (٥) الآية ٥٨ من سورة طه .

جَرت مَجرى الأسماء جمْعُهُم « رَبْعة »[1] : « رَبَعات » بفتح العين[2]، كجَفَنَات. والصفة المحضْةُ[3] لا يكون فيها إلاّ إسكانُ العين . وأنت لا تقول إلاّ : « بُقمَةٌ سِوًى». فدلّ ذلك على أنه ليس[4] بصفة في الأصل.

وكذلك قوله عزّ وجَل ﴿ دِيناً قِيَماً ﴾[5] لا حُجَّةَ فيه؛لأنه مَصدرٌ في الأصل، مَقصورٌ من « قيام »، ولولا ذلك لكان «قِوَماً»، لأنه من ذوات الواو، ولا تُقلب الواو ياءً، إذا كانت متحرّكة عيناً في مفرد لانكسار ما قبلها، إلاّ بشرط أن يكون بعدها ألف ، وتكون في مصدرٍ لفعلٍ اعتلّت عينه، نحو « قام قِياماً » و « عاذ عِياذاً ». فدلّ انقلاب الواو ياءً، في « قِيَم »، على أنه مصدر في الأصل وُصف به، كما وصف بـ«عَدْل» و « زَوْر »، وهما مصدران في الأصل .

وكذلك[6] قولهم « سَبْيٌ طِيبَةٌ »[7]، و« مَاءٌ رِوًى »، و« ماء

---

(١) الربعة : المتوسط القامة ، يوصف بها المذكر والمؤنث .
(٢) يريد : فتح عين الكلمة ، وهي الباء من «ربعات» .
(٣) م : المختصة .
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان : « لا تقول إلاّ بقمة سوى . فدلّ على انه ليس بصفة في الأصل .ثبت هذا هنا في النسخة المقابل بها ،وسقط فيما بعد،وممايدلك...في نسخة الخزرجي .
(٥) الآية ١٦١ من سورة الأنعام . وهذه قراءة الكوفيين وابن عامر
(٦) سقطت الفقرة كلها من م ومن نسخة أخرى أشير إليها في حاشية ف .
(٧) الطيبة : الحلّ .

صـرًى »[1]. لا حُجَّة في شيء من ذلك على إثبات « فِعَلٍ » في الصفات لأنَّ جميع ذلك لا يطابق موصوفه : أما «طِيَبَةٌ » فإنه مؤنَّث اللفظ ، وهو تابع لمذكَّر. وأما « رِوًى ، وصِرًى » فيوصف بهما الجميع والمفرد على صورة واحدة ، فيقال : مياهٌ صِرًى ، ومياهٌ رِوًى . وقد تقدَّم أنَّ الصفة إذا كانت كذلك كانت محكوماً لها بحكم الأسماء .

وفِعِلٌ : ولم يجيء منه إلاّ [٧ أ] « إبِلٌ » خاصَّةً، فيما زعم سيبويه[2] وحكى غيره « أتانٌ إبِدٌ » للوحشيَّةِ . فأما « إطِلٌ » فلا حُجَّة فيه، لأن المشهور فيه « إطْل » بسكون الطاء . فـ « إطِل » يمكن أن يكون مما أُتبِعَت الطاء فيه[3] الهمزةَ للضرورة، لأنه لا يحفظ إلاّ في الشعر ، نحو قوله[4] :

لهُ إطِلاظَبْيٍ ، وساقا نَعامةٍ البيت

في رواية من رواه كذلك وكذلك « حِبِرةٌ »[5]، الأفصحُ والمشهورُ فيها إنما هو « حِبْرةٌ »[6] . و « حِبِرَةٌ » ضعيف . وكذلك « بِلِزٌ »[7] لا حُجَّة فيه ، لأنَّ الأشهر فيه « بِلِزٌّ » بالتشديد. فيمكن أن يكون «بِلِزٌ»

---

(١) الصرى : الذي طال استنقاعه فتغير .

(٢) الكتاب ٢ : ٣١٥ وشرح الشافية ١ : ٤٥ - ٤٦ .

(٣) م : فيه الطاء .

(٤) من معلقة امرىء القيس . ديوانه ص ٢١ .

(٥) الحبرة : صفرة الأسنان .

(٦) م : حِبْرة .

(٧) البلز : الضخمة . وفي حاشية ف بخط أبي حيان « البلز : المرأة السمينة القصيرة ، وأثبت ابن مالك بلزاً على وزن فعل » .

مخفّفاً منه .

[الرباعي المجرد]

وأما الرُّباعيُّ ، من الأُصولِ ، فله ستّةُ أبنية :

فَعْلَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جَعْفَر » و « عنْبَر » . والصفة نحو « شَجْعَم »[1] و « سَلْهَب »[2] .

وفِعْلِلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « زِبْرِج » و « زِئْبِر » . والصفة نحو « زِهْلِق »[3] و « عِنْفِص »[4] .

وفُعْلُلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فُلْفُل » و « بُرْثُن » . والصفة نحو « جُرْشُع »[5] و « كُنْدُر »[6] .

وفِعْلَلٌ : ويكون فيهما . فالاسم[7] نحو « درهم » و « قِلْعم »[8] . والصفة نحو « هِجْرَع »[9] و « هِبْلَع »[10] .

---

(١) الشجعم : الضخم الطويل . (٢) السلهب : الطويل .
(٣) الزهلق : السريع الخفيف . (٤) العنفص : السيىء الخلق .
(٥) الجرشع : العظيم من الابل والخيل . (٦) الكندر : الغليظ القصير الشديد .
(٧) سقط من م . (٨) قلعم : أسم علم . وسقط من م .
(٩) الهجرع : الأحمق . (١٠) الهبلع : الواسع الحنجور العظيم اللقم .

وفِعَلٌّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فِطَحْل »[1] . والصفة نحو « هِزبْر » .

وعلى فَعْلِلٍ : ولم يجيء منه[2] إلاّ « طَحْرِبَة »[3] .

أما « جُخْدَب »[4] ، و« بُرْقَع » ، و« جُؤْذَر » ، فلا حُجَّة فيها ، لأنه يقال « جُخْدُب » و« بُرقُع » و« جُؤذُر » بالضمّ ، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً فإنما يكون ثبتُ « فُعْلَلٍ » بأن يوجد ، لا يجوز معه « فُعلُل » بالضمّ . فأنْ لم يوجد الفتح ، إلاّ مع الضمّ ، دليلٌ على أنه ليس ببناء أصليّ . وأيضاً فإنّ « جؤذَراً » أعجميٌّ ، فلا حُجَّةَ فيه .

وأما « الفُتَكْرِينُ »[5] بضمّ الفاء ـ على ما حكاه يعقوب ـ فلا حُجَّةَ فيه على إثبات « فُعَلٍّ »[6] ، نحو « جُعَفْرٍ » ، وكأنه « فُتَكْر » ، ثم جُمع ، إلاّ أن يُحفظ بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والجرّ ، فيقال : الفُتكرونَ والفُتكرينَ . والمسموع من هذا إنما هو بالياء ، فيمكن أن يكون « فُتكرينْ » اسماً مُفرداً ، كـ « قُذَعْمِيل »[7] .

---

(١) الفطحل : اسم زمن قديم . (٢) سقط من م .
(٣) الطحربة : القطعة من خرقة . وفيها لغات كثيرة .
(٤) الجخدب : الضخم الغليظ ، وانظر شرح الشافية ١ : ٤٧ ـ ٤٨ والمزهر ٢ : ٢٨ .
(٥) الفتكرين : الأمر المجيب المظيم . وقيل : الدواهي والشدائد .
(٦) م : فعلل . (٧) القذعميل : الشيخ الكبير .

وكذلك «عُلَبِطٌ»[1]، و«هُدَبِدٌ»[2]، و«عُكَمِسٌ»[3]، و«عُجلِط»[4]، و«وعُكَلِطٌ»[5]، و«دُوَدِم»[6]، ليس في شيء من ذلك دليل على إثبات «فُعَلِل» في الرباعيّ. يَدُلُّ على ذلك أنه لا يحفظ شيء من ذلك، إلاّ والألف قد جاء فيه، نحو «عُلابِط» و«هُدابِد» و«عُكامِس» و«دُوادِم» و«عُجالط» و«عُكالِط». فدلَّ ذلك على أنها مُخَفَّفةٌ بحذف الألف، إذ لو لم تكن كذلك لجاءت بغير ألف البتَّة.

وكذلك «عَرَتُن»[7]، ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلُل» في الرباعيّ، لأنه لم يجيء منه إلاّ هذا. وقد قالوا في معناه «عَرَنْتُن». فيمكن أن يكون هذا مُخَفَّفاً منه، كما خفَّفوا الألف في «عُلابط»[8] ونحوه، لأنَّ النون لَزِمَت[9] زيادتُها، في مثل هذا الموضع - أعني: ثالثة ساكنة - كما لزمت زيادة الألف، فأَجرَوها مُجراها لذلك.

---

(١) العلبط: الغليظ من اللبن وغيره. (٢) الهدبد: اللبن الخاثر جداً.
(٣) الابل العكمس: الكثيرة. (٤) اللبن المجلط: الخاثر الثخين.
(٥) اللبن العكلط: الخاثر الثخين. (٦) الدودم: شيء شبه الدم يخرج من شجر السمر. (٧) العرتن: شجر يدبغ به. ونقل أبو حيان في حاشية ف ما ذكره البكري في معجم ما استعجم ص ٩١٧. (٨) م: علبط.
(٩) فوقها في ف «صح». وفي الحاشية «كثرت» عن نسخة أخرى.

وكذلك «جَنَدِلٌ»، و «ذَلَذِلٌ»[1]، ليس فيه دليل على إثبات «فَعَلِل» في أبنية الرباعيّ، لأنهم قد قالوا «جَنادِل» و «ذَلاذِل»[2] في معناهما. فهما مُخَفَّفان منهما. ومما[3] يُؤَيِّدُ ذلك أنه لا يَتَوالى في كلامهم أربعةُ أحرف بالتحريك. ولذلك سُكِّنَ آخرُ الفعْل في «ضَربْتُ»، لأنَّ ضميرَ الفاعل تَنَزَّل[4] من الفعل منزلةَ جُزْءٍ من الكلمة، فكرهوا لذلك تَواليَ أربعةِ أحرف بالتحريك. فإذا كان ممتنعاً، فيما هو كالكلمة الواحدة، فامتناعه فيما هو كلمة واحدة أحرى.

وأما «فِعْلُلٌ» فحُكِي منه «زِئْبُر» و «ضِئْبُل»[5]. وذلك شاذٌّ لا يُلتفَتُ إليه، لقِلَّةِ استعماله.

* * *

والسبب[6]، في أن كانتْ أبنيةُ الثُلاثِيِّ أكثرَ من أبنية الرباعيّ، انَّ الثُلاثيَّ أخفُّ، لكَونهِ أقلَّ أصول الأسماء المُتمكِّنةِ، فتصرَّفوا فيه، لخِفَّتِهِ، أكثرَ من تصرُّفهم في الرباعيّ. ولذلك أيضاً كانت أبنيةُ الرُباعيّ أكثرَ من أبنية الخماسيّ، لانَّ الرباعيّ، على كل حال، أقلُّ حروفاً من

(١) الذلذل: أسافل القميص الطويل إذا خلق وناس. في م وحاشية ف: «زلزل».
(٢) م وحاشية ف: زلازل.
(٣) م: وربما.
(٤) م: نزل.
(٥) الضئبل: الداهية.
(٦) انظر الخصائص ١: ٥٥ - ٥٦.

الخماسيّ (١) ، فكان أخفّ منه ، فتَصَرَّفوا فيه ، لذلك ، أكثر من تصرُّفهم في الخماسيّ .

[الخماسي المجرد]

وأمّا الخماسيُّ فله أربعة أبنية ، مُتَّفق عليها :

فَعَلَّلٌ : ويكون في الاسم والصِّفة . فالاسم نحو « سفرجل » و « فرزدق » . والصفة نحو [٧ ب] « شَمَرْدَل » (٢) و « هَمَرْجَل » (٣).

وفُعَلِّلٌ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « خُزَعْبِلة » (٤) . والصفة نحو « قُذَعْمِلة » (٥) .

وفَعْلَلِلٌ : ولم يجئ إلاّ صِفَةً ، نحو « جَحْمَرِش » (٦) و « قَهْبَلِس » (٧) .

وفِعْلَلٌّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قِرْطَعْب » (٨) . والصفة نحو « جِرْدَحْل » (٩) .

---

(١) سقط « لأن الرباعي ... من الخماسي » من م .
(٢) الشمردل : الطويل .
(٣) الهمرجل : الجواد السريع .
(٤) الخزعبل : الفكاهة والمزاح .
(٥) القذعملة : الناقة الشديدة .م : قذعميل .
(٦) الجحمرش : العجوز الكبيرة .
(٧) القهبلس : الأبيض الذي تعلوه كدرة .
(٨) القرطعب : القطعة من الخرقة .
(٩) الجردحل : الضخم من الابل .

وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسيّ « فِعَلِّل »(١) نحو « صِنَّبِر »(٢).

والصحيح أنه لم يجيء في أبنية كلامهم إلاّ في الشعر. نحو قوله(٣):

[بِجِفانٍ ، تَعْتَرِي نادِيَنا من سَدِيفٍ] ، حينَ هاجَ الصِّنَّبِرْ(٤)

وهذا يجوز أن يكون لمّا سَكَّنَ الراءَ للوَقْفِ كَسَر ، لالتقاء الساكنَين(٥) ، نحو قولهم : « ضَرَبَتِهْ » و « قَتَلَتِهْ » .

وزاد بعضهم أيضاً « فُعْلَلِلاً » نحو « هُنْدَلِع »(٦) . ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه(٧) « فُنْعَلِل » ، والنون زائدة. ويحكم عليها بالزيادة ـ وإن لم تكن في موضع زيادتها ـ لأنه لم يتقرَّرْ « فُعْلَلِلٌ » في أبنية الخماسيّ . فيحكم ، من أجل ذلك ، على النون بالزيادة .

---

(١) م : فعِّلل . (٢) م : صنبِّر . وفي حاشية ف أن الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي .

(٣) لطرفة بن العبد . ديوانه ص ٨٠ والخصائص ٣ : ٢٠٠ . والصنبر: الريح الباردة في غيم .

(٤) م : الصنّبر . (٥) أنكر ابن جني مثل هذا التعليل ، وافترض للكسر وجهاً آخر . انظر الكتاب ٢ : ٢٨٣-٢٧٤ والخصائص ٣ : ٢٠٠-٢٠١ و ١ : ٢٨١ و ٢ : ٢٥٤ . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « هذا غلط . إنما استدراك هذا في مزيد الرباعي ، لأنّ الحرفين المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصلين . وفي مزيد الرباعي استدركه الزبيدي . ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط » . (٦) الهندلع : بقلة . م « مندلع » وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٣ . (٧) سقط من م .

فإن قيل: ولم يثبت أيضاً في مزيد الرباعي «فُنْعَلِل»! قيل له هو على كلّ حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى، وهو المزيد، لأنّ أبنية المزيد أكثر، من أبنية المجرّدِ من الزيادة.

[الثلاثي المزيد]

وأما الثلاثيّ المزيد فقد تَلحَقُهُ زيادةٌ واحدة، وقد تلحقه زيادتانِ، وقد تلحقه ثلاثٌ، وقد تلحقه أربعٌ فيصير على سبعة أحرف، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد.

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الذي تلحقه زيادة واحدة فلا يخلو من [1] أن تلحقه قبل الفاء، أو بعد الفاء [2]، أو بعد العين، أو بعد اللام. فإذا لحقته قبل الفاء يكون:

على أفْعَل: ويكون في الاسم والصفة. فالاسم نحو «أَفْكَل» [3] و «أيدَع» [4]. والصفة نحو «أبيض» و «أسود».

وعلى إفْعِل: ولم يجىء إلاّ اسماً نحو «إثْمِد» [5] و «إصبِع».

(١) سقط من م.
(٢) م: أو بعدها.
(٣) الأفكل: الرعدة.
(٤) الأيدع: الزعفران.
(٥) الأثمد: حجر يكتحل به.

وعلى أُفْعُل: ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «أُبلُم»(١).

فأما قولهم(٢) «شحمٌ أُمْهُجٌ» أي: رقيق، فيمكن أن يكون محذوفاً من «أُمْهُوج» كـ«أُسكوب»، لأنه قد سُمِعَ ذلك فيه؛ ووُجِدَ(٣) بخط أبي عليّ، عن الفرّاء: «لَبَنٌ أُمهوجٌ». فيكون «أَمهجٌ»(٤) مقصوراً منه للضرورة، إذ لم يُسمع إلاّ في الشعر؛ أنشد أبو زيد(٥)

* يُطعِمُها اللّحْمَ، وشَحماً أُمْهُجا *

وأيضاً فإنّ «الأُمْهُج» اسم لدم القلب، فيمكن أن يكون قولهم «شُحمٌ أُمْهُجٌ» مما وُصِف فيه بالاسم الجامد، لما فيه من معنى الصفاء والرقّة، كما يوصف بالأسماء الضامنة لمعنى الأوصاف. ونحو من ذلك ماأنشده أبو عثمانَ من قول الراجز(٦):

---

(١) الأبلم: خوص المقل. (٢) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي: «قال ابن جني: المهجة: خالص النفس. ومنه قيل: لبن أمهجان وأمهج وماهج، للخالص. وقال هميان بن قحافة:

وَعرضُوا للمجلس مَحْضاً، ماهجا

أي: لبناً خالصاً. ووجدت بخط أبي عليّ عن الفراء: لبن أمهوج. وحكى عن أبي زيد لبن أمهج. وأُفعل في الصفات عزيز، قليل جداً». وانظر اللسان (مهج).

(٣) انظر الخصائص ٣: ١٩٤-١٩٥. (٤) م: أمهوج.

(٥) في الخصائص ٣: ١٩٤. (٦) في الخصائص ٢: ٢٢١ و ١٩٥٣. والمئبرة من الابرة. والاشفى: مخرز الاسكاف. يهجو امرأة.

* مِثبَرة العُرقُوبِ إشفَى المِرفَقِ *

فوصف بـ « إشفى » وهو اسم، لما فيه من معنى الحِدَّة. وقولُ الآخر (١):

فلولا اللهُ ، والمُهْرُ المُفَدَّى ، لأُبت ، وأنتَ غِربالُ الإهابِ

كأنه قال: مُخَرَّقُ الإهابِ.

وعلى إفْعَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « إصْبَع » و « إبْرَم » (٢).
فأما قوله (٣) :

إن تكُ ذا بَزٍّ فإنَّ بَزِّي سابغةٌ ، فوقَ وأًى ، إوَزِّ (٤)

فيمكن أن يكون « فِعَلاًّ » (٥) ، والهمزة فيه أصليّة ، وذلك قليل . ويمكن أن يكون « إوزّ » اسماً وصف به ، لما فيه من معنى الشدّة (٦).

وعلى أَفْعِل : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « أصْبِع » (٧).

---

(١) في الخصائص ٢ : ٢٢١ و ١٩٥ واللسان (غربل) . ونسبه محقق كتاب الخصائص الى حسان بن ثابت يخاطب الحارث بن هشام . وهو من أبيات تنسب إلى عفيرة بنت طرامة الكلبية، وعميرة بنت حسان الكلبية ، والمنذر بن حسان بن طرامة . انظر الوحشيات ص ٨ والأغاني ١٧ : ١١٦ و ٢٠ : ١٢٣ ومعجم الشعراء ص ٢٧٠ والعيني ٣ : ١٤٠ .

(٢) إبرم : اسم موضع . (٣) أنشده ابن الأعرابي في الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٤) البز : السلاح . والسابغة : الدرع الطويلة . والوأى: الفرس السريع . والاوزّ : القصير الغليظ . (٥) م : فعلٌ . (٦) انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٧) زاد في حاشية ف بخط أبي حيان : « وأبزِن وهو شيء يتخذ للماء من صُفر ».

وعلى أَفعُل: ولا يكون في الأسماء والصفات، إلاّ أن يُكسَّرَ عليه الواحد للجمع، فالاسم نحو «أكلُب». والصفة نحو «أعْبُد».

فأما «أذرُح»[1] و«أسنُمَة»[2] فعَلَمان، فلا يثبت بهما بناءٌ، لأنَّ العَلَم أكثرُ ما يجيء منقولاً. بل من الناس من أنكر أن يجيءَ مُرتَجلاً. فإذا كان العَلَمُ كما وُصِفَ احتَملا أن يكونا منقولين من الفعل، فيكون «أذرُح» فعلاً، في الأصل، ثم سُمِّي به. وكذلك «أسنُمة»، كأنه «أسنُمُ» في الأصل ثم سُمِّي به.

فإن قلتَ: لو كان منقولاً من الفعل لما دخلتْ عليه تاء التأنيث، لأنَّ التاء لا تدخل على الفعل المضارع[3]! فالجواب أنه لمّا انتقلَ من الفِعليّة إلى الاسميّة ساغ دخول تاء التأنيث عليه. والدليلُ على ذلك قولهم «اليَنْجَلِبَة» في اسم الخَرَزَة، لأنها يُجلَبُ بها الغائب، [٨أ] وهي فعل في الأصل، لأنها[3] على وزن الفعل المختصّ. لكن لمّا انتقلت إلى الاسميّة[4] ساغ دخول التاء عليها.

وحكى الزُّبيديُّ «أَصبُع» و«أَنمُلَة». فإن ثبت النقل بهما لم

---

(١) أذرح: اسم موضع.
(٢) أسنمة: اسم موضع.
(٣) سقط من م.
(٤) م: الأسماء.

يكن في ذلك استدراك على سيبويه ، لأنه قد حُكي فيه « أُصبع » و « أُعلة » ، بضم الهمزة [1] . فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً ، كما قالوا في « بُرْقُع » : « بُرقَع » بالتخفيف .

وزعم الزُّبيديُّ أنَّ [2] أبا بكر بن الأنباريّ حكى « إصبُماً » ، بكسر الهمزة وضمّ الباء ، على وزن « إفعُل ». لكن أكثر أهل اللغة على أنها ليست من كلام الفصحاء ، قال الفرّاءُ : لا يُلتفَتُ إلى ما رواه البصريّون ، من قولهم « إصبُع » ، فإنّا بحثنا عنها ، فلم نجِدْها .

وعلى تُفْعُل : ويكون فيهما قليلاً . فالاسم « تُتفُلٌ » [3] و « تُقدُمةٌ » [4] . والصِّفةُ « تُحلُبةٌ » [5] .

وعلى تِفْعِل : ولم يجىء إلاّ اسماً ـ وهو قليل [6] ، قالوا « تِحلِىء » ـ إلاّ أنْ تلحقهُ التّاءُ ، فلا يكونَ إلاّ صِفّةً ، وهو قليل ، نحو « تِحلِبة » .

وعلى تَفْعَلة : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَتفَلَة » [7] .

---

(١) سقط «لأنه قدحكى فيه أصبع وأغلة بضم الهمزة» من م . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « قال ابن جني : حكى بعضهم : أُصبُع ، في إصبع . فإن صحّ ذلك فقد شذّ عن سيبويه . أفادنيه شيخنا الرضيّ » .

(٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٢ .

(٣) التتفل : ولد الثعلب .

(٤) التقدمة : أول تقدم الخيل .

(٥) التحلبة : الناقة تحلب قبل أن تحمل .

(٦) سقط من م « وهو قليل » .

(٧) التتفلة : الأنثى الصغيرة من الثعالب .

وعلى تفْعَلة : ولم يجيء أيضاً إلاّ صفة، نحو « تِحلبَة ». وحكى الكسائيّ أنّ [1] « تِتْفَلاً » لغة في « التتفل » . ولا يُحفظ غيره اسماً .

وعلى تَفْعِلة : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « تَرْدِيَة» [2] و« تَهْنِئة » .

وعلى تُفْعَل: ويكون فيهما . فالاسم نحو «تُدْرأ » [3] و « تُرْتَب » [4] . والصفة نحو « تُحْلَبة » و « تُرْتَب » [5] . قال بعضهم : « أمرٌ تُرْتَبٌ » ، فجعله وصفاً .

وعلى تَفْعُل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « تَنْضُب » [6] و « تَتْفُل » .

وعلى مَفْعَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَحْلَب » و « مَقْتَل » . والصفة نحو « مَثنى » و « مَولى » و « مَقْنَع » .

وعلى مِفْعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « مِنْخِر » . وقد يجوز أن يكون « مِنخِرٌ » مما أُتْبِعَ ، والأصل فيه « مَنخِرٌ » بفتح الميم . وقد أجاز الوجهين سيبويه .

---

(١) سقط من ف .
(٢) التردية : إلباس الثياب . م « تودية » . وفي حاشية ف : « تودية وتنهية ، كذا في الكتاب » . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٧ .
(٣) التدرأ : الدرء .
(٤) الترتب : الأبد .
(٥) الترتب : الثابت.
(٦) التنضب : ضرب من الشجر .

فأما «مِنْتِن» و«مِغِيرة» فكُسِرَت الميم منهما، إتباعاً لما بعدها. والأصل «مُنْتِن» و«مُغِيرة»، لأنهما اسما[1] فاعل من أنْتَنَ وأغارَ.

وعلى مفْعُل. ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً، نحو «مُنخُل» و«مُسعُط».

وعلى مُفْعِل: صفة، نحو «مُكرِم» و«مُعْطٍ». ولم يجيء اسماً إلاّ قولهم «مُؤْقٍ»، بخلاف في ذلك، سيُبيَّنُ[2] بعدُ، إن شاء الله.

وعلى مَفْعِل: ويكون في الأسماء، نحو «مَسجِد» و«مَجلِس»[3]. وهو في الصفة قليل، نحو «رجلٌ مَنْكِبٌ»[4].

وعلى مِفعَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «مِنبَر» و«مِرْفَق». والصفة نحو «مِدْعَس» و«مِطْعَن».

وعلى مَفْعُل: ولم يجيء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو «مَزْرُعة» و«مَشرُقة» و«مَقبُرة»[5]. ولا يستعمل بغير هاء إلاّ أن يُجمع، بحذف الهاء، نحو قوله[6]:

---

(١) ف: ومغيرة اسم.
(٢) انظر ص ٩٢.
(٣) م: مجلس ومسجد.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان: «هو العريف، نكب على القوم أي كان عريفاً له. أفادنيه شيخنا الرضيّ».
(٥) ضبطت في ف بضم الباء وفتحها. وفوقها: معاً.
(٦) جميل بن معمر. ديوانه ص٢٠٨ والخصائص ٣:٢١٢ والمنصف ٢: ٣٠٨

بُثَينُ ، الزمي « لا » إنّ « لا » إن لزمته
على كثرةِ الواشينَ ، أيُّ مَعُونِ

فجَمَعَ[1] « معونة » بحذف التاء . وقول الآخر[2] :

* ليومِ رَوعٍ ، أو فَعالِ مَكرُمِ *

فجمع « مَكرُمة» بحذف التاء . وكذلك «مَأْلُك» . من قول الشاعر[3] :

أبلغِ النُّعمانَ ، عنّي ، مألُكاً
أنّهُ قد طالَ حَبسي ، وانتظاري

هو جمع « مألُكة » أيضاً . وزعم السّيرافيّ أنّ ذلك مما رُخّم ضرورة ، وأنه يريد « مَعونة» و « مكرمة ». والوجه ما ذكرناه أوّلاً ، لأنه إذا أمكن ألاّ يُحمل على الضرورة كان أولى .

وعلى مُفعَل : ويكون فيهما ، فالاسم نحو« مُصحَف » و « مُخْدَع»[4] و « مُوسىً » . ولم يكثر هذا في كلامهم اسماً . وهو في الوصف كثير نحو « مُكْرَم » و « مُدْخَل » .

---

(١) كذا ، ونص في كتابه الضرائر على أنه مفرد ، حذفت منه التاء للترخيم . قال البغدادي : « أورده ابن عصفور في كتاب الضرائر في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة » . شرح شواهد الشافية ص ٦٧ – ٦٨ . م : « فحذف فجمع » .

(٢) أبو الأخزر الحمّاني . إصلاح المنطق ص ٢٤٩ والاقتضاب ص ٤٦٩ وشرح أدب الكاتب ص ٤٠٠ والخصائص ٣ : ٢١٢ والمنصف ١ : ٣٠٨ وشرح شواهد الشافية ص٦٨

(٣) عدي بن زيد . ديوانه ص ٩٣ والمنصف ١ : ٣٠٩ .

(٤) المخدع : بيت يكون داخل البيت الكبير ، يحرز فيه الشيء .

وعلى يَفْعَل: ولم يجئ إلاّ اسماً، نحو «اليَرْمَع»(١) و «اليَلْمَق»(٢).

فأما قولهم «جَمَلٌ يَعْمَلٌ»(٣)، و «ناقةٌ يَعْمَلَةٌ»، و «رَجلٌ يلمَعٌ»(٤). فمن قَبيلِ(٥) ما وُصف فيه بالاسم. ولذلك لم يمتنع الصرف. ولو كان صفة في الأصل لوجب منع صرفه، لوزن الفعل، والوصف.

وعلى نَفْعِل: نحو «نَرْجِس». ولا يحفظ غيره، وهو أعجميٌّ فيما نَظُنُّ(٦).

فأما «نِفْرِجٌ»(٧) فـ «فِعْلِلٌ» وليست النون زائدة. وسيقام الدليل على ذلك بعدُ، إن شاء الله.

* * *

وإذا لحقته بعد الفاء يكون:

على فاعِل: ويكون في الاسم والصفة(٨). فالاسم(٩) نحو «كاهل» و «غارب». والصفة [٨ ب] نحو «ضارب» و «قاتل».

---

(١) اليرمع: الخذروف. (٢) اليلمق: القباء المحشوّ. وفي حاشية ف: «اليلمق: القباء». (٣) اليعمل: النجيب. (٤) اليلمع: الكذاب.
(٥) م: قليل. (٦) جزم الجواليقي في المعرب ص٣٣١-٣٣٢ أنه معرب. وكذلك ابن دريد في الجمهرة ١: ٨٩. (٧) النفرج: الجبان. وفي حاشية ف «نفرج قال فيه ابن القطاع: تفرج بالتاء المثناة». وانظر ص ١٠٩.
(٨) ف: ويكون فيها. (٩) سقط من م

وعلى فاعَل[١] : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو « خاتَم » و « طابَق»[٢] . فأما « كابُل»[٣] فأعجميّ .

وعلى فَيْعَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « غَيْلَم »[٤] و «زَيْنَب» ، والصفة نحو « ضَيغم » و « صَيْرف » . ولم يجيء منه في المعتلّ إلاّ لفظ واحد شاذّ[٥] ، وهو « العَيَّنُ » . قال[٦] :

* ما بالُ عينِكَ ، كالشَّعيبِ ، العَيَّنِ *

وعلى فَيْعِل : ولا يكون إلاّ في المعتلّ ، نحو «سَيِّد» ، وفيه خلاف. وسيُبيَّنُ بعدُ، إن شاءالله. ولم يجيء منه في الصحيح إلاّ «بَيْئِس»[٧]. وكأنَّ الذي سهَّل ذلك فيه شَبَهُ الهمزة بحروف العلّة[٨] .

وعلى فَوعَل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « عَوسَج »[٩]

(١) سقط من م حتى « فأعجمي » .
(٢) الطابق : ظرف من حديد ، أو نحاس ، يطبخ فيه .
(٣) كابل : اسم موضع . (٤) الغيلم : الضفدع .
(٥) سقط من م . (٦) رؤبة بن العجاج . ديوانه ص ١٦٠ وشرح شواهد الشافية ص ٦١ – ٦٣ والخصائص ٢ : ٤٨٥ و ٣ : ٢١٤ . والرواية: ما بال عيني .
(٧) البيئس : الشديد . (٨) سقط « وكأن الذي....العلة » من م .
(٩) العوسج : شجر .

و « كوكب ». والصفة نحو « حَومَل »[1] و « هَوزَب »[2] .

وعلى فأعَل : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « شأمل »[3] .

وعلى فِنْعَل : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « جِنْدَب » .

وأما قولهم « لِحيةٌ كِنْثأةٌ »[4] فيمكن أن تكون نونه أصليّة[5] . إذ ليست في موضع زيادتها . وتكون من معنى « كَثَّأتْ[6] لحيته » ، وإن كانت أصولهما مختلفة . فتكون « كنثأة » من « كَثَّأتْ » كـ« سَبِط » من « سِبَطر » . والذي حمل على ذلك أنه لا يُحفظ « فِنْعَلٌ » صفة .

وعلى فَنْعَل : ولم يجئ إلاّ صفة، نحو « عَنبَس »[7] و « عَنسَل »[8] .

وعلى فُنْعَل: ولم يجىء إلاّ اسماً. نحو « قُنْبَر »[9] و « عُنْظَب »[10] و « عُنْصَل »[11] .

وعلى فيعَل: ولم يجىء إلاّ صفة ، نحو « حيفَس »[12] و« صيهَم »[13] .

---

(1) الحومل : السيل الصافي .
(2) الهوزب : البعير القوي .
(3) الشأمل : ريح الشمال .
(4) الكنثأة : الطويلة .
(5) كذا ، وانظر ص ٥٦ .
(6) كثأت : طالت .
(7) العنبس من صفات الأسد وهو العبوس.
(8) العنسل : الناقة السريعة .
(9) القنبر : طائر .
(10) العنظب : ذكر الجراد .
(11) العنصل: البصل البرّيّ .
(12) الحيفس: الغليظ الضخم، لا خير عنده .
(13) الصيهم : القصير

وعلى فُعَّل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سُلَّم » . والصفة نحو « زُمَّل »(١) .

وعلى فِعَّل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « قِنَّب » . والصفة نحو « دِنَّم »(٢) .

وعلى « فِعِّل : ويكون فيهما . فالصفة « حِلِّزة»(٣) . ولم يجيء غيره . والاسم نحو « حِمِّص » و « جِلِّق »(٤) .

وعلى فُعُّل : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُبُّع »(٥) .

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فَعال : ويكون في الأسماء والصفات . فالاسم نحو « قَذال » و « غَزال » . والصفة نحو « جَماد » و « جَبان » .

وعلى فِعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِمار » . والصفة نحو « كِناز »(٦) و « ضِناك »(٧) .

وعلى فُعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « غُلام » و « غُراب » .

---

(١) الزمل : الضعيف الرذل . (٢) الدنم : القصير .
(٣) الحلزة : البخيل والسيىء الخلق . (٤) جلق : دمشق . وضبطت حمص وجلق في ف بفتح المضعف وكسره معاً . (٥) التبع : الظلّ .
(٦) الكناز : الضخمة المكتنزة اللحم . (٧) الضناك : المكتنزة اللحم .

والصفة نحو «شُجاع» و «طُوال».

وعلى فَعِيل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «بَعير» و «قَضِيب». والصفة نحو «سَعيد» و «شَديد»[1] و «شَهيد».

وعلى فِعْيَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «عِثْيَر»[2]. والصفة نحو «طِرْيَم»[3].

وعلى فُعْيَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو «عُلْيَب»[4].

فأمّا «ضَهْيَد»[5] و «عَتْيَد»[6] فهما - فيما زعم أبو الفتح - مَصنوعان، فلا يُلتفت إليهما، فيُجعلا[7] دليلاً على إثبات فَعْيَل.

وعلى فَعْوَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «جَرْوَل»[8] و «جَدْوَل»[9]. والصفة نحو «جَهْوَر» و «حَشْوَر».

وعلى فِعْوَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو «خِرْوَع» و «عِثْوَد»[10].

---

(١) سقط من م. (٢) العثير: التراب. (٣) الطريم الطويل من الناس.
(٤) في حاشية ف بخط أبي حيان «عليب: اسم موضع».
(٥) الضهيد: الطب الشديد. (٦) في م و ف والبدع: «عثير». والتصويب من الخصائص ٣: ١٨٧ و ٢١٦. وعتيد: اسم موضع. والعثير: الأثر الخفيّ.
(٧) م: فيجعلان. (٨) الجرول: الحجارة
(٩) ضبط أولها في ف بالفتح والكسر معاً (١٠) عتود: اسم موضع. م: علود.

وعلى فَعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عَمُود » . والصفة نحو « صَدُوق »

وعلى فُعُول ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « أُتِيّ » (١) و « سُدُوس » . وهو قليل في الكلام . إلاّ أن يكون مصدراً ، أو يكسّر عليه الاسم للجمع ، فيكثر ، نحو « القُعود » و « الفُلوس » .

وعلى فَعْأَل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « شَمْأَل » (٢) .

فأمّا « ضُنْأَك » (٣) فـ « فُنْعَل » كـ « عُنظب » (٤) وليس بـ « فُعْأَل » ، وإن كان في معنى « ضِناك » ، لأنّ « فُعْألاً » لم يثبت في الاسماء . وقد يكون اللفظان في معنى واحد ، والأصولُ مختلفة ، نحو « سَبِط » و « سِبَطْر » . فحمله على هذا أولى من إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم .

وعلى فُعُنْل : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « عُرُنْد » (٥) .

وعلى فَعَنْلة : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « جَرَنْبة » .

وعلى فَعِلّة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، قالوا « تَئِفّة » (٦) .

---

(١) الأتي : السيل . م : أتـي . (٢) الشمأل : ريح الشمال .
(٣) الضنأك : الناقة العظيمة ، الموثقة الخلق . م : وأما ضنأك .
(٤) م : « عنضب » والعنظب : ذكر الجراد .
(٥) العرند : الصلب الشديد . (٦) التئفة : الحين والأوان . وجعل هذا البناء في م بعد البناء الذي يليه .

وعلى فَعُلَّة: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «تَلُنَّة»[1]

وعلى فُعَلَّة : وهو قليل ، نحو «دُرَجَّة»[2] .

وعلى فَعَلّ : وهو قليل فيهما. فالاسم نحو «شَرَبَّة»[3] و«مَعَدّ». والصفة نحو «هَبَيّ»[4] .

وعلى فُعُلّ : ويكون فيهما . فالاسم [٩أ] نحو «جُبُنّ»[5] . والصفة نحو «قُمُدّ»[6] و «عُتُلّ» .

وعلى فِعِلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «فِلِزّ»[7] و«حِبِرّ»[8] . والصفة نحو «طِمِرّ» .

وعلى فِعَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «جِدَبّ»[9] و«مِجَنّ» . والصفة نحو «خِدَبّ»[10] و «هِجَفّ»[11] .

---

(١) التلنة : الحاجة . (٢) الدرجة : المرقاة التي يتوصل منها الى سطح البيت .
(٣) شربة : اسم موضع (٤) الهبي : الصبي الصغير . م : هبيء .
(٥) الجبن : الجبن الذي يؤكل . (٦) القمد : الشديد الغليظ .
(٧) الفلز : النحاس الابيض . وفي النسختين «بلز» وكذلك في المبدع . والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٣٠ . (٨) الحبر : صفرة الاسنان .
(٩) الجدب : القحط . (١٠) الخدب: الضخم الطويل .
(١١) الهجف : الجافي الثقيل .

فأما قولهم « قِدرٌ وِئِيَّة »[1] فـ« فِعَلَّةٌ »، وليس بـ « فِعَيْلة » ، لأنَّ ذلك بناء غير موجود .

وعلى فُعْلُل : ويكون فيها . فالاسم نحو «شُرْبُب»[2] . والصفة نحو « قُعْدُد »[3] و « دُخْلُل »[4]

وعلى فَعْلَل : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « قَرْدَد »[5] و « مَهْدَد »[6].

وعلى فِعْلِل : ولم يجىء إلاّ صفة ، وهو قليل. قالوا « رَمادٌ رِمْدِدٌ »[7].

وعلى فُعْلَل : ويكون فيها . فالاسم « عُنْدَد »[8] . والصفة[9] « قُعْدَد »[3] و « دُخْلَل »[4]

فأمّا قولهم « رَمادٌ رِمدَدٌ » فينبغي أن يكون مما فُتح تخفيفاً ، لأنّهم قالوا «رِمدِدٌ»، فيكون كـ «بُرْقَع»، لأنّ الأصل «بُرقُع» بضمّ القاف، لكنه[10]

---

(١) الوئية : الواسعة . وضبطت في كتب اللغة بفتح فكسر .

(٢) شربب : اسم واد . وفي حاشية ف : « وسردد ودعبب » . وسردد : اسم موضع . والدعبب : اللعب .

(٣) القعدد : الجبان اللئيم .

(٤) دخلل الشيء : داخله

(٥) القردد : الوجه .

(٦) مهدد : من أسماء النساء .

(٧) الرمدد : الكثير الدقيق جداً .

(٨) العندد : الحيلة . وفي حاشية ف : « وسردد وعنبب » .

(٩) زاد في م نحو .

(١٠) م : لأنه .

فُتح تخفيفاً . وقد تقدّم ذلك . وإنما لم يَثبت بهذا « فِعلَلٌ » ، لأنه لا يُحفظ إلاّ فيما سُمِع فيه « فِعلِل » بالكسر . ولو كانَ بناءَ أصلٍ لجاء حيث لم يجيء معه « فِعلِل » . وهو مع ذلك قليل .

* * *

وإذا لحقت بعد اللام يكون :

على فَعْلىً : نحو « علقىً » [1] ولم يجيء صفة إلاّ بالهاء ، نحو « ناقةٌ حَاباةٌ رَكباةٌ » .

وعلى فِعْلىً : نحو « معزًى » . ولم يجيء صفة إلاّ بالهاء ، نحو « امرأةٌ سِعلاةٌ » [2] و « رجلٌ عِزهاةٌ » [3] .

فأمّا قولهم « رَجلٌ كِيصىً » [4] فهو اسم وُصِف به ، وليس بجار على فعله . ولا يلزمه أن يُستعمل تابعاً ، فيكونُ ذلك دليلاً على أنه ليس بصفة ، في الأصل . ومما يدلُّ ، على أنه ليس بصفة في الأصل [5] ، استعمالُهم له جارياً على المؤنث بغير هاء ، فيقولون « امرأةٌ كِيصىً » . وقد تَقَدَّم أنَّ الصفة إذا كانت غير مطابقة الموصوف حُكم لها بحكم الأسماء .

وعلى فَعْلَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سَلمَى » و « عَلقَى » [6] .

---

(١) العلقى : ضرب من الشجر . م علفى . (٢) السعلاة : أنثى الغيلان . وصفت المرأة بها استعارة . (٣) العزهاة : العازف عن اللهو والنساء . م عرمات .

(٤) الكيصى : الذي ينزل وحده ، ويأكل وحده ، ولا يهمه غير نفسه .

(٥) سقط « وليس بجار ... الأصل » من م واستبدل به « بدليل » .

(٦) العلقى : ضرب من الشجر . م : علفى .

والصفة نحو « سَكرَى » و « عَطشَى » .

وعلى فُعْلَى : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « بُهْمَى »[1] . والصفة نحو « حُبلَى » .

وعلى فُعْلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وتلزمه التاء نحو « بُهماة » .

وعلى فَعَلَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو « دَقَرَى »[2] . والصفة نحو « جَمَزَى »[3] و« بَشَكَى »[4] . وبعض العرب يقول «قَلَهَيْ»[5] بالياء ، وكأنه وافق من قال « أَفْعَيْ » في الوقف .

وعلى فُعَلَى: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو«أُرَبَى»[6] و«أُدَمَى»[7].

وعلى فِعْلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « ذِفْرَى »[8] و « ذِكرَى » .

وعلى فِعْلِن : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل . وذلك نحو « فِرْسِن »[9].

وعلى فَعْلَن: ولم يجىء إلاّ صفة، نحو «رَعْشَن»[10] و«ضَيْفَن»[11] .

---

(١) البهمى : ضرب من النبات .

(٢) دقرى : اسم روضة . م : دعرى .

(٣) الجزى : السريع من الحمير .

(٤) البشكى : السريعة .

(٥) قلهى : اسم موضع .

(٦) أربى : اسم للداهية .

(٧) أدمى : اسم موضع .

(٨) الذفرى : عظم ناتىء خلف الأذن .

(٩) الفرسن : مقدم خف البعير .

(١٠) الرعشن : المرتعش .

(١١) الضيفن : الذي يجيء مع الضيف متطفلاً.

وعلى فِعَلْن : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « عِرَضْنَة » [1] والصفة نحو قولهم « رجلٌ خِلَفْنةٌ » [2] .

وعلى فُعْلُم : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « زُرْقُم » [3] . والصفة نحو « سُتْهُم » [4] .

وعلى فِعْلِم : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « دِلْقِم » [5] و « دِقْعِم » [6] .

وعلى فَعْلَم : نحو « شَدْقَم » [7] و « جَدْعَم » . ولم يجيء إلاّ صفة .

وعلى فَعْلاء [8] : ولم يجيء منه إلاّ « ضَهْيأ » [9] . وهو اسم وصفة .

وعلى فِعلية : والهاء لازمة له ، ويكون فيهما . فالاسم نحو « هِبْرِية » [10] . والصفة نحو « زِبْنِية » [11] .

وعلى فَعْلَتَة : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « سَنْبَتَة » [12]

---

(١) العرضنة : الاعتراض في السير من النشاط .

(٢) الخلفنة : الذي في خلقه خلاف .

(٣) الزرقم : الحية . وانظر المزهر ٢ : ١٥ .

(٤) الستهم : الكبير العجوز .

(٥) الدلقم : الناقة التي تكسرت أسنانها من الكبر .

(٦) الدقعم : الدقعاء ، وهي الارض لا نبات بها .

(٧) الشدقم : الواسع الشدق

(٨) م : فعلاء .

(٩) الضهيأ : شجر ، والمرأة التي لا لبن لها ولا ثدي م : ضيهاء .

(١٠) الهبرية : ما طار من الريش .

(١١) الزبنية : المتمرد .

(١٢) السنبتة : الدهر والحقبة .

وعلى فَعْلُوة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تَرْقُوة » و « عَرْقُوة » [1] .

وعلى فُعْلُوة : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « عُنْصُوة » [2] و « جُنْذُوة » [3] .

وعلى فِعْلُوة [4] : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل لا تفارقه الهاء ، نحو « جِنْذُوة » [3] .

فأما « تَرقُؤَة » [5] فظاهرها أنها « فَعْلُؤَة » ، إذ قد ثبت في « تَرقُوَة » أنّ الأصول إنما هي التاء والراء [6] والقاف . لكن قد يتخرّج على أن يكون أصله « تَرقُوَة » [7] بالواو ، فَقُدِّرَتْ ضمّة القاف على الواو ، لأنّ الحركة في التقدير بعد الحرف ، فهُمزت الواو ، كما تُهمز إذا انضمّت . ونظير ذلك قوله [8] :

أَحبُّ المؤْقِدِينَ إليّ مُؤسَى [وجَعدَةُ ، إذ أضاءَهما الوَقُودُ]

---

(1) العرقوة : الخشبة المعروقة على الدلو . (2) العنصوة : القطعة من الابل .

(3) الجنذوة : الشعبة من الجبل . وتكون بالحاء والخاء ايضاً .

(4) م : « فعليوه » بكسر اللام. وكذلك ضبطت « جنذوة » فيها .

(5) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ . م : ترقوة .

(6) م : والواو . (7) الترقوة : مقدم الحلق حيث يترقى النفس .

(8) ويروى بهمز واو « موسى » أيضاً . وهو لجرير . ديوانه ص ١٧٠ والخصائص ٣:١٧٥ و ٣ : ١٤٦ و ١٣٩ و ٢١٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٦ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٩ . وانظر ص ٣٤٢

فهمز واو « مُوقد » ، لأنه قَدَّر ضَمَّة الميم على الواو .

وأما « مُؤقٍ »[1] فظاهره [٩ ب] أنه « فُعْلٍ »[2] . إلاّ أنَّ ذلك بناء غير موجود في أبنية كلامهم ، فإن أمكن صرفه إلى ما وُجد من[3] كلامهم كان أَولى . فأمّا أبو الفتح فزعم أنه « فُعْلِيّ »[4] في الأصل ، ثم خُفّف ، كما قالوا « تَسمعُ بالمُعَيدِي خيرٌ مِن أن تَراه »[5] فخفّفوا ، والأصل « المُعيديّ » . وتكون الياءان للنسب على حدّهما في « كرسيّ » . ويكون هذا مما رُفِضَ أصله ، لأنه لم يُسمع مثقّلاً قطّ .

وهذا الذي ذهب إليه ابو الفتح ضعيفٌ ، عندي ، لأنَّ « كرسيّاً » و « بُختيّاً »[6] بُنيا على ياءي النّسَب ، ولم يُستعملا دونهما . فلا يُقال « كُرْس »[7] ولا « بُخْتٍ »[8] . فلذلك كُسِّرَ الاسم عليهما ، فقالوا « كراسيّ » و « بخاتيّ » . وأما « مؤقٍ »[9] فإنه يستعمل دون ياء . وكل ما تلحقه ياءا النسبِ، ولا تلزمانه، لا يُكَسَّر عليهما؛ألا تراهم يقولون«أحمريّ»

(١) م : موق .
(٢) يريد أن الأصل « فعلي » بالياء المخففة
(٣) م : في .
(٤) م : « فعليْ » . وانظر الخصائص٣:٥-٢ .
(٥) من أمثال العرب .
(٦) البختي : واحد البخاتي . وهي الابل الخراسانية .
(٧) م : كرسٌ .
(٨) م : بختٌ .
(٩) م : موق .

و« حُمُرٌ » و« فارسيٌّ » و« فُرْسٌ » ». فلو كان « مؤقٍ »[1] على مازعم أبو الفتح لم يُقل في تكسيره « مَـآقٍ »، بل « أمآقٌ »، كـ « قُفْل »و«أقفال». فإذا بطل هذا فينبغي أن يكون وزنه « مُفعلاً »، فيلحق بفصل ما لحقته زيادة واحدة من أوّله من الثلاثيّ . وقد تَقَدَّم ذكره هنالك .

فإن قلتَ : فقد[2] ثبتَتْ أَصالة الميم، بدليل قولهم « مأقٌ »[3] في معناه! فالجواب أنه يكون مما اتّفق معناه، وتقارب لفظه، كـ « سَبِط » و«سِبَطر».

وكذلك « مأقٍ » عند أبي الفتح هو « مأقيّ »[4] في الأصل ، ثم خُفّفَ ، والياءان للنسب. وهو عندي باطل، بدليل قولهم « مآقٍ »، فكُسّر الاسم على الياء . فالذي يجب أن يُحمل عليه عندي ما ذهب إليه الفرّاء ، من أنه « مَفعِل » مما لامه ياء، وشذّوا فيه ، لأنّ « المَفعل » من المعتلّ اللام مفتوح العين . ونظيره في الشذوذ « مأوِي[5] الإبل » والفصيح «مأوَى». قال [الله][6] تعالى[7] ﴿فإنّ الجنّةَ هيَ المأوَى﴾. وتكون الميم زائدة، كما تكون في «مُؤْق». ويكون « مأقٌ » و « مأقٍ » من باب « سَبِط وسِبَطر » كما قدّمنا .

---

(١) م : موق . (٢) م : قد . (٣) ضبط آخره بالضم والكسر في ف.
(٤) أغفل تشديد آخره في النسختين. وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
(٥) م : مأو . (٦) من م . (٧) الآية ٤١ من سورة النازعات

[المزيد فيه حرفان]

وأما الذي [1] تلحقه زيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه ، أو تفترقا . فإن افترقتا [2] فلا بُدَّ من أن تَفصِلَ بينهما الفاء ، أو العين ، أو اللام ، أو الفاء والعين ، أو العين واللام ، أو الفاء والعين واللام .

فإذا فصلت بينهما الفاء كان :

على أفاعِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « أدابر » و « أُحامِر » [3]. وهو في الصفة قليل ، قالوا « رجلٌ أُباتِرٌ » [4]. ولا يعلم صفة إلاّ هذا .

وأما « نَخْوَرِشٌ » [5] فـ « فَعلَلِلٌ » كـ « جَحْمَرِش » ، والواو أصليّة في بنات الخمسة . وهذا أولى من ادّعاء بناء لم يستقرَّ في كلامهم .

وعلى أفاعِل : ولا يكون في الكلام إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « أجادل » [6] و « أفاكل » [7] .

وعلى أَفَنْعَل : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « أَلَنْجَج » [8]. والصفة

---

(١) م : التي .
(٢) ف : افترقا .
(٣) أحامر : اسم موضع .
(٤) الأباتر : الذي يقطع رحمه .
(٥) النخورش : الجرو إذا كبر خرس . وفي حاشية ف بخط أبي حيان « خالف هذا في باب التضعيف في رده على الأخفش». انظر ص٢٩٧ .
(٦) الأجادل : جمع أجدل، وهو الصقر .
(٧) الأفاكل : جمع أفكل ، وهو الرعدة .
(٨) الألنجج : عود البخور .

نحو «أَلَنْدَد»[1]

وعلى يُفَعَّل : وهو اسم نحو «يُرَنَّأ»[2] .

وعلى يَفَعَّل بفتح الياء : وهو اسم ، قالوا : «يَرَنَّأ»[2] .

وعلى يَفَنْعَل : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو «يَلَنْجَج»[3] . والصفة نحو «يَلَنْدَد»[4] .

وعلى مَفاعِل : ولا يكون في الكلام إلاّ إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع . فالاسم «مَنابر» . والصفة نحو «مَداعِس» .

وعلى يَفاعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «اليَرامع»[5] و «اليَحامِد» .

فأما «جَمَلٌ يَعْمَلٌ»[6] و «جِمال يَعامِلُ» فإنه من قبيل الوصف بالاسم ، بدليل انصرافه كما تَقدَّمَ ، وبدليل ولايته العوامل ، كما تقدم كثيراً . قال الشاعر[7] :

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ   تطاولَ اللَّيلُ عليكَ ، فانزِلِ

---

(١) الألندد : الألدّ .   (٢) اليرنأ : الحناء .

(٣) اليلنجج : عود البخور .   (٤) اليلندد : الألدّ .

(٥) اليرامع : جمع يرمع ، وهو الخذروف .   (٦) اليعمل: النجيب المطبوع على العمل.

(٧) أنشده سيبويه لبعض ولد جرير . الكتاب ١ : ٣١٥ . وهو لعبدالله بن رواحة. ونسب إلى عمرو بن لجأ في الكامل ص ٩٥٢ . انظر سيرة ابن هشام ٣ : ٣٣١ - ٤٣٢ وشرح شواهد المغني ص ٢٨٩ والخزانة ٣ : ٣٦٢ - ٣٦٤ .

وعلى تَفاعِل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « التَّناضِب »[1] و «التَّتافل» . وقد يجيء صفة بالقياس ، لأنهم قد قالوا « تُحَلُبةٌ »[2] . فإذا كسَّرتَه[3] على القياس قلتَ « تَحالِب » .

فأمّا قولهم « تُرامِز »[4] فإنه « فُعالِل » كـ « عُلابط »[5]. ولا ينبغي ن يجعل « تُفاعِلاً » من الرمز . لأنَّ ذلك بناء لم يثبت ، ولا له اشتقاق يشهد بذلك .

وأمّا « تُماضِر »[6] فهو اسم علم ، فيمكن[7] أن يكون منقولاً من الفعل المضارع . ويمكن أن تكون التاء فيه أصليَّة ، فيكون وزنه « فُعالِلاً » . ويكون امتناعه من الصرف . في قوله[8] :

حَيُّوا تُماضِرَ ، واربَعُوا ، صَحبي [وقِفوا ، فإنَّ وُقُوفَكم حَسْبي]

للتأنيث والتعريف .

---

(١) التناضب : جمع تنضب ، وهو شجر . (٢) التحلبة : الشاة تحلب قبل أن تحمل.
(٣) م : كسرت . (٤) الترامز : القويّ الشديد . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٧ .
(٥) العلابط : الضخم .
(٦) انظر الخصائص ٣ : ١٩٧ . (٧) م : يمكن .
(٨) دريد بن الصمة مقدمة ديوان الخنساء ص ٨ والخصائص ٣ : ٩٧ - ١٩٨ والتاج (مضر) والأمالي ٢ : ١٦٣ والشعر والشعراء ص ٣٠٢ والأغاني ٩ : ١٠ والاصابة ٨ : ٦٦ وروى : حيوا أمامة ، انظر الوحشيات ص ٢٥ .

وعلى تَفَعْل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «تَنَوْط»[1] . ويكثر في المصادر .

وعلى تُفُعْل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «تُبشُر»[2].

وعلى تِفِعّل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «تِهِبّط»[3] .

فأما «تُنُوّط» في اسم الطائر فيمكن أن يكون[4] منقولاً من الفعل . وكأنه في الأصل «تُنُوِّطَ» فعل مبني للمفعول .

* * *

وإذا فَصلت بينهما العين كان :

على فاعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو «نامُوس» . والصفة نحو «حاطُوم» و «جارُوف» .

وعلى فَيعُول : ويكون فيهما أيضاً . فالاسم نحو «قَيصُوم»[5] و «خَيشُوم» . والصفة نحو «عَيثُوم»[6] و «قَيثُوم» .

وعلى فُوعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «طُومار»[7]

---

(١) التنوط : اسم طائر . (٢) التبشر : اسم طائر . وضبط في المزهر ٢ : ١٩ والكتاب ٢ : ٣٢٧ بكسر الشين . (٣) التهبط : اسم طائر .
(٤) سقط «أن يكون» من م . (٥) القيصوم : نبات .
(٦) العيثوم : الضخم الشديد . وفي م و ف والمبدع والمزهر ٢ : ١٩ «غيشوم» والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٢٥ . (٧) الطومار : الصحيفة .

و « سُولاف » (١)

وعلى فاعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « ساباط » (٢) . وهو قليل .

وعلى فوعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تَوراب » (٣) .

وعلى فَيعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « شيطان » . والصفة نحو (٤) « بَيطار » و « غَيداق » (٥)

وعلى فِيعال : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « دِيعاس » (٦) .

وعلى فِنعال : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « قِنعاس » (٧) .

وعلى فَوَعْلَل . ولم يجيء إلاّ صفة نحو « كَوَأْلَل » (٨) . وهو قليل .

وعلى فَعّال: ويكون فيهما . فالاسم نحو (٤) « كلاّء » (٩) و « قذّاف » (١٠) . والصفة نحو « شرّاب » و « لَبّاس » .

وعلى فُعّال : ويكون أيضاً فيهما. فالاسم نحو « خُطّاف » و « كُلاّب ».

---

(١) سولاف : اسم قرية .

(٢) الساباط : سقيفة بين حائطين

(٣) التوراب : التراب .

(٤) سقط من م .

(٥) الغيداق : الكريم الجواد . م : عيداق .

(٦) ديعاس : بلدة قريبة من دمشق .

(٧) القنعاس : الناقة الطويلة العظيمة السنمة.

(٨) الكوألل : القصير مع غلظ .

(٩) الكلاّء : مرفأ السفن .

(١٠) القذّاف : المنجنيق .

والصفة نحو « حُسّان » و « عُوّار » .

وعلى فِعّال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « حِنّاء » و « قِثّاء » . فأما قولهم « رجلٌ دِنّابة »[1] فهو من الوصف بالاسم ، إذ[2] لم يطابق موصوفه .

وعلى فُعّول : ولم يجيء إلاّ صفة ، نحو « سُبّوح » و « قُدّوس » .

وعلى فَعّول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سَفّود » و « كَلّوب »[3] . والصفة [نحو][4] « سَبّوح » و « قَدّوس » .

وعلى فِعّول : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « عِجّول »[5] و « سِنّور »[6] . والصفة [نحو][4] « خِنّوص »[7] و « سِرّوط »[8] .

وعلى فِعّيل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « سِكّين » و « بِطّيخ » . والصفة نحو « شِرّيب » و « فِسّيق » .

وعلى فُعّيل : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « مُرّيق »[9]

---

(١) الدنابة : القصير الغليظ . (٢) م : « إذا » . ف : « رجل دنابة إذ لم يطابق موصوفه . فهو من الوصف بالاسم » . وفوقها إشارات تصويب كما أثبتنا من م .
(٣) الكلوب : المهاز . (٤) من م .
(٥) العجول : تمر يُعجَن بسويق ، فيتعجل أكله .
(٦) السنور : الهر . م « صنور » . (٧) الخنوص : الصغير من كل شيء . م « خنوص » .
(٨) السروط : الذي يبتلع كل شيء . (٩) المريق : المصبوغ بالعصفر .

و « كوكب دُرّيء »(١) .

وعلى فُعَّيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عُلَّيق »(٢) و « قُبَّيط »(٣). والصفة نحو « زُمَّيل »(٤) و « سُكَّيت » .

فأما قولهم « حِنْدَورةٌ » للحدقة فهو من باب « قِرْطَعْب » ، والواو أصل في بنات الأربعة(٥) ، من غير المضاعف ، وإن كان ذلك قليلاً . وهذا(٦) أولى من جعلها زائدة ، من معنى قولهم « حَدْرة » ، فيكون وزن الكلمة « فِنْعَولة »(٧) . فإنّ ذلك بناء ، لم يستقرّ في كلامهم . وكذلك « حِنْدِيرة»: « فِعليلٌ » كـ « قِنْدِيل » ، وليست بـ « فِنْعِيلَة » من لفظ « حَدْرة » ، لما في ذلك من إثبات بناء ، لم يوجد .

وأما قولهم « عُنْظُوب »(٨) فيمكن أن يكون « فُنْعُولاً »(٩)، غير بناء

---

(١) الدريء : المتوقد . م : دريّ . (٢) العليق : نبات . (٣) القبيط : طائر .
(٤) الزميل الرذل الضعيف الجبان . (٥) كذا ! والصواب : « الخمسة » . وهذا خلاف ما قرر في ص ٢٩٣ حيث قضى أن الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة . والمسألة فيها اضطراب لدى المؤلف . فهو يعرض لأصالة الواو وزيادتها ، ثم يذكر فنعولة فيشير إلى زيادة النون مع الواو . فلو أنه قطع بأصالة النون وزيادة الواو لكان وزن الكلمة مجردة من التاء . « فِعْلَول » نحو : فردوس ، وهو بناء معروف . وقد أجاز بعضهم أيضاً زيادة النون والواو في حندورة . انظر المزهر ٢ : ٢٠ .
(٦) ف : وهو . (٧) م : فيمولة .
(٨) المنظوب : ذكر الجراد . (٩) م : « فيمول » . ف : « منقولاً » . وفي الحاشية ما أثبتنا .

أصليّ ، بل الواو إشباع ، لأنّ سيبويه حكى «عُنظُباً»، فيمكن أن يكون « عنظوب » إشباعاً [1] منه .

وأما قولهم « رَجلٌ ويلِمَّةٌ » و « ويلُمَّةٌ » [2] فخارج على [3] الحكاية، أي : يقال له من دهائه : وَيلِمِّه . ثم ألحقوا الهاء للمبالغة كـ « داهية » [4] .

* * *

وإذا فَصلت بينهما اللام كان :

على فَعَنْليّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «قَرَنْبيّ» [5] و «عَلَنْدَى» [6] . والصفة نحو « حَبنطيّ » [7] و « سَبَنديّ » [8] .

وعلى فَعَنلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « بَلَنصَى » [9] .

وعلى فُعَنلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « جُلُندَى » [10] .

وعلى فُعَيلَى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « قُصَيرَى » [11] .

---

(١) م : أن يكون عنضوباً إشباع . (٢) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والنوادر ص ٢٤٤ والخزانة ١ : ٥٦٢ - ٥٦٣ واللسان والتاج (ويل) والتمام ص ١٦ .
(٣) اللسان والتاج : عن (٤) م : كراهية .
(٥) القرنبى : دويبة شبه الخنفساء . (٦) العلندى : شجر .
(٧) الحبنطى : القصير الغليظ . (٨) السبندى : الطويل .
(٩) البلنصى : طائر . (١٠) جلندى : اسم ملك
(١١) القصيرى : ضرب من الأفاعي .

وعلى فَعَيلاً : نحو «حَفَيساً»[1]

وعلى فُعالَى : ويكون فيهما . فالاسم نحو «حُبارَى»[2] و «سُمانَى»[3]. ولايكون صفة إلاّ أن يُكسَّر عليه الاسم للجمع، نحو «عُجالَى» و«سُكارَى».

فأما قولهم «جملٌ عُلادَى» فيمكن أن يكون جمع «عَلندَّى»[4] على غير قياس ، ووُصف به المفرد - وإن كان جمعاً - تعظيماً ،[5] كما قالوا للضبع «حَضاجر»[6]

وعلى فُعُولَى[7] : ولم يجىء إلاّ اسماً ، [١٠ ب] نحو «عُشُورَى»[8].

---

(١) الحفيسأ: الضخم . وفي النسختين والمبدع : «حبيساً» . والتصويب من المزهر ٢: ٢١.

(٢) الحبارى : طائر (٣) السماني : طائر .

(٤) ف والمبدع «علندّى» بلا تنوين . وهو خلاف ما تقدّم من الأبنية .

(٥) قال الزَّبيديّ . «والعلادّى : الشديد من الابل . وقيل : الضخم الطويل منها . وكذلك الفرس . وقال أبو علي القالي في المقصور والممدود : هذا باب ما جاء من المقصور على مثال فعالَى من الأسماء، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسّر عليه الواحد للجميع . نحو: عجالَى وكسالَى وسكارَى وهذا الضرب ينقاس فيما نستغني عن ذكره . انتهى . ووجدت في هامشه بخط بعض الفضلاء ما نصه : وقد أثبت بعضهم الصفة في المفرد ، نحو : جمل علادّى للقويّ ، وقال بعض المغاربة : فأما قولهم جمل علادّى فيمكن أن يكون جمع علندّى على غير قياس ، ووصف به المفرد وإن كان جمعاً تعظيماً له ، كما قالوا للضبع حضاجر . قال : وهذا تأويل ضعيف جداً» . التاج (علد) .

(٦) الحضاجر : جمع حضجر ، وهو العظيم البطن .

(٧) م : فعول (٨) عشورى : اسم موضع .

وعلى فَعالَى : ويكون فيهما. فالاسم نحو « صَحارَى » و « ذَفارَى » [1].
والصفة نحو « حَبالَى » و « كَسالَى ». وقد يجوز أن تجيء على أصلها :
فتقول : « ذفارٍ » و « صحارٍ » ، في الاسم دون الصفة .

وعلى فَعالِن : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فَراسِن » [2] . والصفة
نحو « رَعاشِن » [3] و « عَلاجِن » [4] .

فأما « عَدَولَى » [5] اسم واد بالبحرين فليس بـ « فَعَوْلَى » [6] .
وكذلك « القَهَوْباة » [7] ، حكاهما أبو عبيدة ، [8] إنما هما « فَعَولَل »
كـ « فَدَوكس » [9] ، وحرف العِلّة أصل في بنات الأربعة ، نحو
« وَرَنتَل » [10] ، لأنك إن لم تفعل ذلك ، وجعلت الألف زائدة ،
أدّى إلى بناء غير موجود . ويكون منع صرفه ، للتأنيث ، والتعريف .

فأما « حَبَونَى » في اسم المكان فيمكن أن يكون جملة ، من فعل وفاعل

---

(١) الذفارى : جمع ذفرى ، وهي عظم ناتىء خلف الأذن
(٢) الفراسن : جمع فرسن ، وهو طرف خف البعير .
(٣) الرعاشن : جمع رعشن ، وهو الجبان . (٤) العلاجن : جمع علجن ، وهو الناقة الكناز اللحم . ف : عجالن .
(٥) م عدّولى
(٦) م : فعّولى .
(٧) القهوباة . نصب له شعب ثلاث .
(٨) م : « أبو عبيد » . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .
(٩) الفدوكس : الأسد .
(١٠) الورنتل : الداهية

في الأصل ، فَسُمّي بها .

وأما « تَنُوفَى »[1] من قول الشاعر[2] :

[كأنّ دِثاراً حَلَّقتْ بِلَبُونِهِ] عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القَواعلِ

فالمحفوظ « تَنُوف » بغير ألف ، فيمكن أن تكون الألف إشباعاً . وهـذا أولى من جعلها من نفس الكلمة ، لأنه لم يثبت من كلامهم « فَعُولَى » .

وكذلك قولهم « رجلٌ حَبَنْطأٌ »[3] ، ليس فيه دليل على إثبات « فَعَنْلاً » لاحتمال أن تكون الهمزة بدلاً من ألف « حَبَنطىً » ، كما قالوا في « أفعى » وبابه « أفعأْ »[4] في الوقف . ثم أُجري الوصل مُجرى الوقف .

وعلى فُعَلَّى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « عُرَضَّى »[5] .

وعلى فِعَلَّى : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « دِفَقَّى »[6] .

وعلى فِعِلَّى: ويكون فيهما. فالاسم نحو « زِمِكَّى »[7] و «عِبِدَّى»[8]. والوصف نحو « كِمِرَّى »[9] .

---

(١) تنوفى : اسم موضع وانظر الخصائص ٣ : ١٩١ - ١٩٣ .

(٢) وهو امرؤ القيس . ديوانه ص ٩٤ . ودثار : راعي إبل امرىء القيس . واللبون : التي لها ألبان . والقواعل : اسم موضع .

(٣) الحبنطأ : القصير الغليظ .

(٤) م : أفعاه .

(٥) العرضّى : من الاعراض .

(٦) الدّفقى : مشية فيها تدفق وإسراع .

(٧) الزمكى : منبت ذنب الطائر .

(٨) العبدى : العبيد. وهو اسم جمع .

(٩) الكمرى : القصير . م : «كفرى».

وعلى فُعُلَّى: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو «حُذُرَّى»[1] و«بُذُرَّى»[2].

وعلى فُعالِيَة، والتاء[3] لازمة له: ويكون فيهما. فالاسم نحو «الهُبارِيَة»[4] و«الصُّراحِيَة»[5]. والصفة نحو «المُفارِيَة»[6] و«القُراسِيَة»[7].

وعلى فَعالِيَة، والتاء[8] لازمة له أيضاً: ويكون فيهما. فالاسم نحو «كَراهِيَة» و«رَفاهِيَة». والصفة نحو «عَباقِيَة»[9] و«حَزابِيَة»[10].

فأما قولهم «حَزابٍ»[11] فيمكن أن يكون جمع «حزابِية»[12]، ويكون من الجمع الذي بينه وبين واحده حذف الهاء[13]، نحو «شجرة وشجر». ووُصف به المفرد تعظيماً له، كما قالوا «ضبعٌ حَضاجر»، وإنما تلزم الهاء المفرد.

وعلى فَعَنلُوة: ولم يجيء إلاّ اسماً، والهاء لازمة له، نحو «قَلَنسُوة».

---

(١) الحذرى: الباطل.
(٢) البذرى: الباطل
(٣) م: والياء
(٤) الهبارية: ما طار من الريش. م: الهبارية.
(٥) الصراحية: الخمر الخالصة.
(٦) المفارية: الشديد.
(٧) القراسية: الضخم الشديد.
(٨) م: والهاء.
(٩) العباقية: المكان الداهية.
(١٠) الحزابية: الغليظ أو الجلد.
(١١) ف: حراب.
(١٢) ف: حرابية.
(١٣) م: التاء.

وعلى فُعَنلِيَة ، والهاء لازمة له أيضاً : وهو قايل ، لم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « قُلَنسِيَة » .

* * *

وإذا فَصلت بينهما الفاء والعين يكون :

على إفعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « إعطاء » و « إعصار » . والصفة « إسكاف » ولم يجىء غيره .

وعلى أَفعال : ولا يكون فيهما ، إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع . فالاسم نحو « أَجمال » . والصفة نحو « أَبطال » .

وعلى أُفعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « أُسلوب » و أُخدود » . والصفة نحو « أُملود » [1] و « أُسكوب » [2] .

وعلى إفعِيل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « إخريط » [3] و « إِكليل » . والصفة نحو « إصليت » [4] و « إخليج » [5] .

وعلى إفعَول : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « إدرون » [6] .

---

(١) الأملود : الأملد . (٢) الأسكوب : المسكوب .
(٣) الاخريط : نبات . (٤) الاصليت : الشجاع الماضي في الحوائج .
(٥) الاخليج : السريع من الجياد . (٦) الادرون : الملف .

والصفة [نحو] « الإسحَوف »[1] و « الإزمَول »[2]

وعلى مِفعال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مِنقار » و « مِصباح ». والصفة نحو « مِفساد » و « مِصلاح » .

وعلى مِفعِيل : ويكون فيهما. فالاسم نحو « مِنديل » و « مِشريق »[3]. والصفة نحو « مِسكين » و « مِحضير »[4]

وأما « مَنديلٌ » و « مَسكِينٌ » بفتح الميم فـ « مَفعِيلٌ »[5]. إلاّ أنه إنما رواهما اللِّحيانيّ[6] في نوادره ، قال أبو الفتح[7] : وكان إذا ذكرته لأبي علي قال : كُناسةٌ . وكان أبو بكر[8] بن دريد يزعم أنّ كتاب اللِّحيانيّ

---

(١) الاسحوف : يقال ناقة إسحوف الأحاليل ، وهي الكثيرة اللبن ، يُسمع لصوت شخبها سحفة . (٢) الازمول : المصوت من الوعول وغيرها .

(٣) الشريق : موضع القعود في الشمس شتاء . (٤) المحضير : الشديد الركض .

(٥) وهو بناء غير أصلي ، فتح أوله تخفيفاً ، كما لو قالوا في بُرقُع : بُرقَع . وكما قالوا في حِورِيت : حَوريت . انظر ص ١٢٥ . (٦) هو علي بن المبارك . أخذ عن البصريين والكوفيين . وكتابه النوادر مشهور . البغية ص ٣٤٦ .

(٧) في الخصائص ٣ : ٢٠٦ : « وذاكرت يوماً أبا عليّ بنوادره فقال : كنّاش » . كذا أثبت الناشر ، وزعم أن « كناش » هو الصواب ، خلافاً لسائر النسخ ، وأن معناه : أوراق تجمل كالدفتر . (٨) في معجم الأدباء ١٤ : ١٠٨ أن أبا بكر هذا هو ابن مقسم تلميذ ثعلب . وهو خطأ ، لأن لثعلب رواية لنوادر اللحياني ، ذكرها ابن خير في الفهرسة ص ٣٧٩ . أما ابن جني فقال : « وكان أبو بكر ـ رحمه الله ـ يقول : إن كتابه لا تصله به رواية . قدحاً فيه وغضاً منه »

لا تصله به رواية .

وعلى مَفعُول : نحو « مَضرُوب » . ولم يجيء إلاّ صفة .

وعلى مُفعُول : وهو غريبٌ شاذّ ، نحو «مُغرُود» [١] و « مُعلُوق» [٢] .

وعلى تَفعِيل : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو « تثبيت » [٣] و « تمتين » .

وعلى تَفعُول: ولم يجيء إلاّ اسماً نحو «تَذنُوب» [٤] و «تَعضُوض» [٥].

وعلى تُفعُول : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « تُؤثُور» [٦] .

وعلى تِفعال : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تِمثال » و « تِجفاف » .
وقد [١١ أ] حُكِيَ [٧] صفة بالهاء ، حكى الكسائيُّ « رجلٌ تِلقامةٌ »

---

(١) المغرود : ضرب من الكمأة . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : « ... [ذكر في باب] الميم أن مغروداً ميمه أصلية ، وأن وزنه فعلول ، فناقض كلامه هنا » . انظر ص ٢٤٨ . وجاء بعد تعليق أبي حيان بخطه ما يلي : « وقال أبو القاسم السعدي : وعلى مفعول نحو معلوق للعلاق ، ومغرود ومغفور ومغثور وهو صمغ ، ومنخور للمنخر ، ومنخول للمنخل . انتهى » . وأبو القاسم هو ابن القطاع .
(٢) المعلوق : العلاق . (٣) م: تثبيب .
(٤) التذنوب : البسر بدأ فيه الارطاب من قبل ذنبه
(٥) التعضوض : تمر أسود شديد الحلاوة . م : تنضوض .
(٦) التؤثور : حديدة يسحى بها باطن خف البعير . (٧) م : يجيء .

و « تِلعابة » و « تِقوالةٌ » . وحكى أبو زيد : « رجل تِبذارةٌ » [1] و « تِرعايةٌ » [2] . وذلك قليل [3] . وقد يمكن أن يكون من قبيل ما وُصِف به، وهو اسم في الأصل، نحو قولهم « نسوةٌ أربعٌ » . ومما يُبَيِّنُ ذلك جَريانُه على المذكَّر ، وفيه تاء التأنيث ، إذ حقُّ الصِفة أن تكون مطابقة للموصوف. وكذلك أيضاً حكى الكسائيُّ « ناقةٌ تِضرابٌ » [4] وينبغي أن يحمل على أنه اسمٌ وُصِفَ به ، لعدم مطابقته للموصوف [5] ، إذ لفظه لفظ المذكرِ ، وهو صفة لمؤنث [6] . وقد تقدَّم الدليل على أنَّ الصفة إذا لم تطابق موصوفها كان محكوماً لها بحكم الأسماء [7] .

وعلى تَفعال ولم يجىء إلاّ مصدراً ، نحو « التَّسآل » [8] و « التَّرداد » .

وأما « تِفراج» [9] فـ «فِعْلال» كـ « سِرداح» [10] ، وليس بـ «تِفْعال». وسيُبَيَّنُ بعدُ .

---

(١) التبذارة : الذي يبذر ماله ويفسده . (٢) الترعاية : الذي يجيد رعاية الابل .
(٣) سقط « وحكى أبو زيد ... قليل » من م هنا ، وأثبت فيما بعد . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٠ و ٢٠٠ (٤) التضراب : التي ضربها الفحل .
(٥) م : الموصوفة . (٦) م : للمؤنث .
(٧) سقط « وقد تقدم .. الأسماء » من م ، واستبدل به « والصفة المحضة لا يجوز فيها إسكان العين . وحكى أبو زيد ... وذلك قليل » .
(٨) م : التقتال . (٩) التفراج : الجبان . (١٠) السرداح: الناقةالطويلة

وعلى يَفعُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو «يَربُوع» و «يَعقوب» . والصفة نحو «يَحموم» (١) و «يَخضور» (٢)

وعلى يَفعِيل : ولم يجىء إلاّ اسما ، نحو «يَقطين» (٣) و «يَعضيد» (٤).

فأما قولهم «يُسُروع» (٥) فضمّ الياء إتباع لضمّة الراء .

وعلى تَفعِلَّة ، وتلزمه الهاء : وهو قليل في الكلام . قالوا «تَرْعِيَّة» (٦) وقد كسر بعضهم التاء ، فقال «تِرعِيَّة» إتباعاً .

وعلى أُفْعُلّ : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو «أُتْرُجّ» (٧) .

وعلى إفْعَلّ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «إزفَلَّة» (٨) . والصفة نحو «إرْزَبّ» (٩) .

وعلى مِفْعِلّ : وهو قليل . قالوا «مِرْعِزّ» (١٠) .

وعلى مَفْعَلّ : ولم يجىء منه إلاّ «مَكْوَرّ» (١١) .

---

(١) اليحموم : الأسود . (٢) اليخضور : الأخضر .
(٣) اليقطين : القرع المستدير . (٤) اليعضيد : بقلة تشبه الهندباء .
(٥) اليسروع : دود حمر الرؤوس بيض الأجساد .
(٦) الترعية : الذي يجيد رعاية الابل . (٧) الأترج : ثمر يشبه الليمون .
(٨) الازفلّة : الخفّة . (٩) الارزب القصير .
(١٠) المرعز : الزغب الذي تحت شعر المعز (١١) المكور : العظيم روثة الأنف .

وأما [1] قولهم «حَجَرٌ يَهْيَرٌّ» [2] فيمكن أن يكون أصله «يَهْيَرٌ» خفيفاً، على وزن يَفْعَلٍ [3] كـ«يَرْمَع»، ثم شُدِّد، على حدّ قولهم في «جعفر» جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو «يَفْعَلّ».

وكذلك قولهم «هو إِكْبِرَّةُ قَومِهِ» [4]. ليس فيه دليل على إثبات «إِفْعِلَّة»، لأنَّ الناس قد حكوا «هو إِكْبِرَةُ قومِهِ» بالتخفيف. فيمكن أن يكون مشدّداً منه، نحو قوله [5]:

* ببازلٍ، وجَناءَ، أو عَيْهَلّ *

يريد: أو عيهلٍ، خفيفاً، فشدّد وأجرى الوصل مُجرى الوقف. وقد يُجرى الوصلُ مجرى الوقف في الكلام. وبابُه الشعر، ومنه قوله تعالى [6] ﴿كتابيهْ إنِي﴾ بإثبات هاء السكت في الوصل، لاسيما والأشهر «إِكْبِرَة».

* * *

(١) سقط حتى «والاشهر إكبرة» من النـ ـين. وقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف هنا، واختتمه بقوله: «صح أصلاً. ثبتت هذه الزيادة في نسخة ابن الخفاف من الممتع، ونقلتها من خطه». وقد ورد بعض هذه الزيادة في متن ف مبتوراً بعد قوله، وهو سهو، فيما يلي بعد.

(٢) اليهير: الصلب. (٣) وهذا يثبت مجيء يفعلٍ في الصفات وهو خلاف ما نص عليه قبل. انظر ٨ أ. (٤) إكبرة قومه: أكبرهم أو أقعدهم في النسب.

(٥) منظور بن مرثد الأسدي. شرح الشافية ٢: ٣١٨ وشرح شواهدها ص ٢٤٦ – ٢٥١ والكتاب ٢: ٢٨٢. والبازل: المسنة الغليظة. والوجناء: الغليظة. والعيهل: السريعة. (٦) الآيتان ١٩ و ٢٠ من سورة الحاقة.

وإذا فَصلت بينهما العين واللام كان :

على فَيْعلَى : وهو قليل ، ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « خَيْزَلَى »(١) .

وعلى فَوْعلَى : ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « خَوْزَلَى »(٢) .

وعلى فِنْعَلْو : ولم يجىء أيضاً إلاّ صفةً ، نحو « حِنْطَأْو »(٣) و « سِنْدَأْو »(٤) . وكذلك ما حكي من قولهم « عِنْزَهْوَةٌ »(٥) . فهو « فِنْعَلْوَةٌ » ، فهو كـ « حِنْطَأْو » .

وعلى فُعَّلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو « سُمَّهَى »(٦) .

* * *

وإذا فصلت بينهما الفاء والعين واللام كان :

على أَفْعَلَى : نحو « أَجْفَلَى »(٧) . ولا يحفظ غيره .

وعلى إفعلَى : ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو « إِينجَلَى »(٨) .

---

(١) الخيزلى : مشية فيها تثاقل .
(٢) الخوزلى : مشية فيها تثاقل .
(٣) الحنطأو : العظيم البطن .
(٤) السندأو : الخفيف .
(٥) العنزهوة : العازف عن اللهو والنساء .
(٦) السمهى : الجري إلى غير أمر معروف. وزاد في ف : « وأما قولهم حجر يهيرٌ فيمكن » . وانظر ما مضى في الفقرتين المتقدمتين .
(٧) الأجفلى : الدعوة العامة إلى الطعام
(٨) إيجلى : اسم موضع .

وإذا اجتمعت فيه الزيادتان فلا يخلو أن تجتمعا فيه قبل الفاء ، أو بعد الفاء ، أو بعد العين ، أو بعد اللام :

فإن اجتمعتا فيه قبل الفاء كان :

على إنفَعْل : ولم يجيء إلاَ صفة ، نحو « إنقَحل »[1] .

* * *

وإن اجتمعتا فيه بعد الفاء كان :

على فَواعِل: ويكون فيهما. فالاسم نحو « حَوائط » و « جَوائز » . والصفة نحو « حَواسر » و « ضَوارب » .

وعلى فُواعِل ويكون فيهما . فالاسم نحو « صُواعِق »[2] و « عُوارض »[3] . والصفة نحو « دُواسِر »[4] .

وعلى فَياعِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «غَيالِم»[5] و « غَياطِل»[6] . والصفة نحو « عيَالم »[7] و « صَياقل » .

---

(١) الانقحل : الخلق من الكبر والهرم . م : انقحل .
(٢) صواعق : اسم موضع (٣) عوارض : اسم موضع .
(٤) الدواسر : الشديد الضخم . (٥) الغيالم : جمع غيلم ، وهو الضفدع .
(٦) الغياطل: جمع غيطل: وهو السنور . (٧) العيالم : جمع عيلم . وهو التار الناعم .

وعلى فَناعِل : ويكون فيهما. فالاسم نحو «جَنادب» و «خَنافس». والصفة نحو «عَنابِس» (١) و «عَناسِل» (٢)

وأما «كُنادِرٌ» (٣) فـ «فُعالِلٌ» كـ «عُذافِر». فيكون موافقاً لـ «كُدُرّ» في المعنى، مخالفاً له في الأصول، كـ «سَبِط» و«سِبَطر». وهذا أولى من إثبات «فُناعل»، لأنه لم يستقرّ في كلامهم.

وعلى فَعَوعَل ولم يجىء إلاّ صفة، نحو «عَثَوثَل» (٤) و «غَدَودَن» (٥)

وعلى فَعَيعَل : ولم يجىء إلاّ صفة، نحو «خَفَيفَد» (٦).

وعلى فَعَنعَل : ولم يجىء إلاّ اسماً، نحو «عَقَنقَل» (٧) و «عَصَنصَر» (٨).

وعلى فَعاعِل نحو «سَلالم» و «فَرارِج» (٩). ولا يستنكر أن يكون هذا في الصفة، لأنّ فيها مثل «زُرَّق» (١٠) و «حُوَّل» (١١)

---

(١) العنابس : جمع عنبس، صفة للأسد، من العبوس.

(٢) العناسل : جمع عنسل، وهي الناقة الصلبة السريعة.

(٣) الكنادر : الغليظ القصير مع شدة. (٤) العثوثل : القدم المسترخي.

(٥) الغدودن : الناعم (٦) الخفيفد : الخفيف من الظلمان. ف. خفيدد.

(٦) العقنقل : السيف. (٨) عصنصر : اسم موضع.

(٩) الفرارج : جمع فرّوج. (١٠) الزرق : الحديد النظر.

(١١) الحول : الشديد الاحتيال للأمور.

وعلى فُعَلْعَل: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو « ذُرَحْرَح » [1] و « جُلَعلَع »[2].

وعلى فَعَامَل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «حَبَرْبر» [3]و«حَوَرْوَر»[4].

والصفة نحو « صَمَحْمَح » [5] و « دَمَكْمَك » [6] .

وعلى فُعُلْعُل : نحو [7] « كُذُبْذُب » [8] . ولا يُعرف غيره .

وعلى فِعِلْعِل : قالوا عِندَ الزَّلزلة : « إزِلْزِل » . وهو « فِعِلْعِل » من لفظ «الأَزْل » [9] . ولا يُجعل « إِفِعْلِل » من لفظ « الزّلزلة » ، لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات [١١ ب] الأربعة من أوّلها ، إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها .

فأما « عُياهِم » [10] فحكاية صاحب العين ، فلا يُلتفت [11] إليه .

* * *

وإذا اجتمعتا فيه بعد العين كان :

على فُعْوال : وهو قليل ، ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عُصْواد» [12] .

وعلى فِعْوال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عِصْواد » .

---

(١) الذرحرح : السمّ . (٢) الجلعلع : الضبّ . (٣) الحبربر : فرخ الحبارى .
(٤) الحورور : النيء . (٥) الصمحمح : الشديد المجتمع الألواح .
(٦) الدمكمك : الشديد القويّ . (٧) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٤ والمزهر ٢ : ٥ .
(٨) الكذبذب : الكثير الكذب . (٩) الأزل: الشدة . م : الازل . بكسر الهمزة.
(١٠) العياهم : الجمل السريع . (١١) م : « فلا يثبت». وانظر الخصائص ٣ :١٩٧.
(١٢) العصواد : الجلبة والاختلاط . م : عصراد .

و « قِرْواش »[١] . والصفة « جِلواخ »[٢] و « دِرواس »[٣]

فأما « سُراوع »[٤] اسم المكان ، قال الشاعر :[٥]

عفاسَرِفٌ من أهلِه ، فسُراوِعُ [فَوادِي قُدَيدٍ، فالتِلالُ الدَّوافعُ]

فظاهره أنه « فُعاوِل » . وذلك شيء ، لا يُحفظ في أبنية كلامهم فينبغي أن يكون عندي « فُعالِلاً » ، وتكون الواو أصلاً في بنات الأربعة . فيكون نظير « وَرَنْتَل »[٦] ، ولا تُجعل الواو زائدة ، لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى إثبات بناء ، لا نظير له .

وعلى فَعالَّة : نحو « الزَّعارَّة »[٧] و « الحَمارَّة »[٨] ولم يجيء صفة .

وعلى فِعْيال: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو « جِرْيال »[٩] و « كِرْياس »[١٠].

وعلى فِعيَول : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « كِدْيَون »[١١]

---

(١) قراوش : اسم علم . م : فرواش . (٢) الجلواخ: الوادي الواسع الضخم الممتلىء العميق.
(٣) الدرواس: الجمل الذلول الغليظ العنق . (٤) م : « شرواع » وكذلك في الشاهد .
(٥) ابن ذريح : الخصائص ٣ : ٢١٣ ومعجم البلدان ٥ : ٥٨ .
(٦) الورنتل : الداهية . (٧) الزعارة : شراسة الخلق
(٨) الحمارة : شدة الحرّ . (٩) الجريال : صبغ أحمر .
(١٠) الكرياس : الكنيف المشرف الملق بقناة من الأرض .
(١١) الكديون : دقاق التراب عليه درديّ الزيت ، تجلى به الدروع .

و « ذِهْيَوط »[1] . والصفة نحو « عِذيَوط »[2] .

وعلى فِعْنال . ولم يجئ منه إلاّ صفة ، نحو « فِرْناس »[3] .

وعلى فُعانِل : ولم يجئ إلاّ « فُرانِس »[4] .

وأما « فِرنَوس »[5] فـ « فِعْلَول »[6] ، وهو اسم. ولا يكون مُشتَقّاً من «الفَرْس » ، لأنّ « فِعْنَولاً »[7] ليس من أبنية كلامهم .

وعلى فَعاوِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « جَداوِل » . والصفة نحو « قَساوِر »[8] و « حَشاوِر »[9] .

وعلى فَعايل ، غير مهموز : ولا يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عَثايِر »[10] و « حَثايل »[11] . إلاّ أنه قد يجيء صفةبالقياس ، لأنّ « طِرْيَماً »[12] صفة ، وقياسُ جمعه « طرايم » .

---

(١) ذهيوط : اسم موضع . (٢) العذيوط : الكسول عند الجماع

(٣) الفرناس : الشديد الشجاع . (٤) الفرانس : الأسد .

(٥) الفرنوس : من أسماء الأسد . م : فُرنوس .

(٦) م : فُعلُول . (٧) م : فُعنُول .

(٨) القساور : جمع قسورة ، وهوالشجاع. (٩) الحشاورة: جمع حشورة،وهي المرأة البطينة.

(١٠) العثاير : جمع عثير ، وهو التراب . (١١) الحثايل : جمع حثيل،وهوشجر جبلي.

(١٢) الطريم : الطويل من الناس .

وعلى فَعائل: ويكون فيهما. فالاسم نحو «غَرائز»(1) و «رَسائل». والصفة نحو «طَرائف» و «صَحائح»

فأما «ذُرْنُوح»(2) فـ «فُعْلُول». وليست النون زائدة، فيكون في معنى «ذُرُّوح» ومخالفاً له في الأصول، كـ «سَبِط» و «سِبَطْر». وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد، وهو «فُعْنُول».

وعلى فُعائل: وهو قليل. فالاسم نحو «جُرائض»(3). والصفة نحو «حُطائط»(4).

وعلى فُعُليل: ولم يُحكَ منه إلاّ «الحُبُلِيل»(5). ولا أتحقّق(6) ثباته من كلامهم.

وعلى فُعامِل: وهو قليل، ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «دُلامِص»(7)

---

(1) م: «غرائز». والغرائز: جمع غرارة، وهي الجوالق

(2) الذرنوح: دويبة. وذكر في ص 270 أن النون زائدة

(3) الجرائض: الأسد (4) الحطائط: الجارية الصغيرة

(5) في حاشية ف بخط أبي حيان: «والحبليل: دويبة. وهو من الأبنية التي لم يذكرها سيبويه. قاله ابن سيده». وانظر الخصائص 3: 214. وتضبط الحبليل بفتح الباء وسكونها أيضاً. وانظر المزهر 2: 17. (6) م: ولا أحقق.

(7) الدلامص: البرّاق.

فأما « قِشْيَبّ » [1] فـ « فِعْيَلٌ » مثل « طِرْيَم » و «حِذْيَم » [2]، ثم شُدِّد على حدِّ « جَعْفَرّ » [3]. وهذا أولى من إثبات « فِعْيَلّ » [4] ، وهو بناء غير موجود. وكذلك « قِسْيَنّ » [5] و « عِظْيَمّ » . وقد يُشَدَّد الآخر في الوصل ، وبابه الشّعر نحو قوله: [6]

* مَحْضُ النّجارِ ، طَيّبُ العُنْصُرّ [7] *

وعلى فَعَنلَل : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو « ضَفَنْدَد » [8] و « عَفَنْجَج » [9] .

وعلى فَعالِل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قَرادِد » [10] . والصفة نحو « رَعابِب » [11] و « قَمادِد » [12] .

وعلى فَعَيلَل : وهو قليل ، ويكون فيهما . فالاسم نحو « حَفَيلَل » [13] .

---

(١) م : قشيبٌ . (٢) حذيم : موضع بنجد . (٣) م : جعفرٍ .
(٤) م : فعيلٍ . (٥) القسين : الشيخ القديم .
(٦) الخصائص ٣ : ٣١١ والتمام ص ٢١٩ . (٧) الخصائص :
* غضٌّ نجاري طيب عنصريّ *
(٨) الضفندد : الأحمق مع ثقل وكثرة لحم . (٩) العفنجج : الجافي الخلق.
(١٠) القرادد : جمع قردد ، وهو الوجه . (١١) الرعابب : جمع رعبب ، وهو الفروق من كل شيء . (١٢) القمادد : جمع قمدد ، وهو الخامل القاعد عن المكارم .
(١٣) الحفيلل ، شجر . ف والمبدع : « خفيلل » ، والتصوب من الكتاب ٢ : ٣٢٦ واللسان والتاج (حفل) .

والصفة نحو «خَفَيْدَد»[1] .

وعلى فَعَولَل وفِعَولَل ، نحو «حَبونَن»[2] و «حِبَونَن» . وهما اسمان قليلان .

وعلى فِعْوَلّ : فالصفة نحو «عِثوَلّ»[3] و «عِلْودّ»[4]. وقد جاء اسماً نحو «عِسْوَدّ»[5] . وهو قليل .

وعلى فُعْلال : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو «قُرْطاط»[6] و «فُسطاط»

وعلى فِعْلال : ويكون فيهما . فالاسم نحو «جلباب» و «قِرطاط»[6]. والصفة نحو «شِمْلال»[7] و «طِمْلال»[8] .

وعلى فِعْلِيل: ويكون فيهما . فالاسم نحو «حِلْتِيت»[9] و «خِنذيذ»[10] . والصفة نحو «صِهمِيم»[11] و «صِنديد» .

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما . فالاسم نحو «طُخْرُور»[12]

---

(١) الخفيدد : السريع . (٢) حبونن : اسم علم .
(٣) العثول : القدم المسترخي . (٤) العلود : الغليظ الرقبة .
(٥) العسود : الحية . (٦) القرطاط : البرذعة .
(٧) الشملال : السريع الخفيف من الابل . (٨) الطملال : الذئب الأطلس الخفي الشخص . (٩) الحلتيت : نبات . (١٠) الخنذيذ : رأس الجبل .
(١١) الصهميم : السيد الشريف . (١٢) الطخرور : اللطخ من السحاب القليل.

و «هُذْلُول»[1] . والصفة نحو «بُهْلُول»[2] و «حُلكُوك»[3] .

وعلى فَعَلُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو «بَلَصُوص»[4] و «بَعَكُوك»[5] . والصفة نحو «حَلَكُوك» .

وعلى فَعَلِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «حَمَصِيص»[6] والصفة نحو «صَمَكِيك»[7] .

وعلى فَعَيَّل : ولم يجىء إلاّ صفة ، نحو «هَبَيَّغ»[8] و «هَبَيَّخ»[9] .

وعلى فَعَوَّل : ولم يجىء أيضاً إلاّ صفة ، نحو «عَطَوَّد»[10] . و «كَرَوَّس»[11] .

فأما «زَوَنَّك»[12] فـ «فَعَلَّل» كـ «عَدَبَّس»[13] ، والواو أصل في بنات الأربعة ، مثلها في «وَرَنتَل» . وهذا[14] أولى من [١٢أ] إثبات بناء لم

---

(١) هذلول : اسم علم .
(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير . (٣) الحلكوك : الشديد السواد
(٤) البلصوص : طائر . (٥) البعكوك : شدة الحر .
(٦) الحمصيص : بقلة رملية . (٧) الصمكيك الغليظ الجافي .
(٨) الهبيغ: المرأةالفاجرة لاترد يدلامس.(٩) الهبيخ : الأحمق المسترخي
(١٠) العطود : الشديدالشاق من كل شيء. (١١) الكروس : الضخم من كل شيء .
(١٢) الزونك: اللحيم القصير،الحياك في مشيه.(١٣) العدبس : الشديد الموثق الخلق .
(١٤) سقط من م .

يستقرّ في كلامهم ، وهو « فَعَنَّل »[1] .

* * *

وإذا اجتمعتا[2] فيه بعد اللام كان :

على فَعْلاءَ : ويكون فيهما . فالاسم نحو « طَرْفاءَ »[3] و « حَلْفاءَ »[4]. والصفة نحو « خَضراءَ » و « سَوداءَ » .

وعلى فُعْلاءٍ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « قُوباء »[5] .

وعلى فِعْلاءٍ : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «عِلْباء»[6] و «خِرشاء»[7].

وعلى فُعَلاءَ : ويكون فيهما . فالاسم نحو «قُوَباء»[5] و « رُحَضاء »[8]. والصفة نحو « عُشَراء » و « نُفَساء » . وهو كثير ، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع .

وعلى فَعَلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً نحو «قَرَماء»[9] و «جَنَفاء»[10] .

---

(١) كذا ! وإذا جعلت الواو زائدة في زونك كان وزنه فوعلاً لا فعنلا . ولعله ذكر فعنلاً ، وهو يريد أن يدفع ما ذهب إليه ابن جني . انظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .

(٢) ف : اجتمعا . (٣) الطرفاء : شجر .

(٤) الحلفاء : نبت يكثر في المغرب والأندلس .

(٥) القوباء : داء معروف بالحزاز . (٦) العلباء : عصب عنق البعير .

(٧) الخرشاء : سلخ جلد الحية . (٨) الرحضاء : عرق الحمى .

(٩) قرماء : اسم موضع . (١٠) جنفاء : موضع في ديار بني فزارة .

وعلى فِعَلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سِيَراء »[1] و « خِيَلاء » .

وعلى فَعْلان : ويكون فيهما. فالاسم نحو «سَعْدان»[2] و«ضَمْران»[3] . والصفة نحو « ريَّان » و « عَطشان » و « شَبعان » .

وعلى فُعْلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « دُكّان » و « عُثمان » . وهو كثير ، إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع ، نحو « جُرْبان »[5]. والصفة نحو « عُريان » و « خُمصان» .

وعلى فِعْلان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « ضِبْعان »[6] و « سِرْحان ». وهو كثير ، إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع ، نحو « غِلْمان » .

فأما قولهم « رجلٌ عِلْيان »[7] فمن الوصف بالأسماء ، لأنها ليست[8] بصفة مطابقة للموصوف ، لأنهم قد قالوا « ناقةٌ عِليان » ، فوصفوا به الناقة، ولم يُدخلوا التاء . ومذهبنا أنّ الصِفة إذا كانت كذلك حُكِم لها بحكم الأسماء .

---

(١) السيراء : نبت . (٢) السعدان : نبت له ثمر مستدير مشوك الوجه.
(٣) الضمران : نبت . (٤) م : شعبان .
(٥) الجربان : جمع جريب ، وهو مقدار معلوم من الأرض والطعام .
(٦) الضبعان : ذكر الضباع . (٧) العليان : الطويل الجسم الضخم . وانظر المزهر ٢ : ١٧ . (٨) م : ليس .

وعلى فَعَلان ويكون فيهما. فالاسم نحو «كَرَوان» و «وَرَشان»[1]. والصفة نحو «قَطَوان»[2] و «زَفَيان»[3].

وعلى فَعِلان: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «ظَرِبان»[4] و «قَطِران».

وعلى فَعُلان: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «سَبُعان»[5].

وعلى فُعُلان: ولم يجىء أيضاً إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «سُلُطان».

وعلى فَعَلْنىً: ولم يجىء إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «عَفَرْنىً»[6].

وعلى فِعَلْنَى: ولم يجىء إلاّ اسماً، وهو قليل نحو، «عِرَضْنَى»[7].

فأما «الهَرَنْوَى» اسم نبت فإنه «فَعْلَلَى» كـ «القَهقرَى»، والواو أصل[8] في بنات الأربعة، مثلها في «ورَنْتَل» شُذوذاً. وهو أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة «فَعْلَوَى»، لأنَّ ذلك بناء لم يثبت في كلامهم. وأصالة الواو في بنات الأربعة قد وُجِدت في المضعّف باطّراد، وفي غير المضعّف قليلاً. فجَعْلُ الواو أصلاً أَولى، لذلك.

---

(١) الورشان: طائر شبه الحمام. (٢) القطوان: الذي يقارب في خطوه مع النشاط.
(٣) الزفيان: الناقة السريعة. م: زفيان وقطوان. (٤) الظربان: دابة.
(٥) سبعان: اسم موضع. (٦) العفرني: الخبيث المنكر الداهي.
(٧) العرضنى: المشي فيه بغي من نشاطه. (٨) م: أصلية.

وأما « زَيتُون » فـ « فَيعُول »[1] كـ « قَيصُوم »[2]. وليست النون زائدة، بدليل قولهم « الزَّيت »، لأنهم قد قالوا « أَرضٌ زَتِنَةٌ » أي: فيها زيتون. فنُونُ «زَيتون» على هذا أصليّةٌ. وأيضاً فإنه لو[3] جُعلت النون زائدة لكان وزن الكلمة « فَعْلُوناً »[4]. وذلك بناء لم يستقرّ في[5] كلامهم.

وعلى فَعَلُوت: ويكون فيهما. فالاسم نحو «رَغَبُوت»[6] و«رَهَبُوت»[7]. والصفة نحو « رَجُلٌ خَلَبُوتٌ »[8] و « ناقةٌ تَرَبُوتٌ »[9].

وعلى فَعْلُوت: نحو « خَلْبُوت »[8] و « حَيُّوت »[10].

وعلى فِعْلِيت: ولم يجئ إلاّ صفة، نحو « عِفرِيت » و «غِزوِيت»[11].

وعلى فِعْلِين: ولم يجئ إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو « غِسلِين »[12].

وأما « حَوْرِيت »[13] و « صَوْلِيت » فيمكن أن يكون الأصل فيهما « حِوْرِيت » و «صِوْلِيت»[14]، على وزن « فِعْلِيت » كـ«عِفرِيت»، ثم

---

(١) م: فيعون.
(٢) القيصوم: نبت من نبات البادية.
(٣) م: إن.
(٤) انظر الخصائص ٣: ٢٠٣.
(٥) م: من.
(٦) الرغبوت: الرغبة.
(٧) الرهبوت: الرهبة
(٨) الخلبوت: الخداع الكذاب.
(٩) التربوت: الذلول.
(١٠) الحيوت: ذكر الحيات
(١١) الغزويت: القصير.
(١٢) الغسلين: ما يسيل من جلود أهل النار.
(١٣) حوريت: اسم موضع.
(١٤) كذا وانظر التاج (حرت).

فُتحت الفاء تخفيفاً، كما قالوا في « بُرْقُع »: « بُرْقَع ». على[1] أنَّ أبا عليّ أقلَّ الحَفْلَ بـ« حَوْريت »، إذ كان ليس من لغة ابني[2] نزار.

وعلى فُعَلْنِيَة، والهاء لازمة له: ولم يجيء إلاّ اسماً، نحو « بُلَهْنِيَة »[3].

وعلى فَعَلُوَّة: ولم يجيء منه إلاّ « جَبَرُوَّة »[4].

وكذلك قولهم « سُمْعُنَّة نُظْرُنَّة »[5] و« سِمْعِنَّة نِظْرِنَّة »، النون زائدة في آخرهما، على حدّ[6] زيادتها في قول الراجز:[7]

* قُطْنُنَّةٌ، من أكبرِ[8] القُطْنُنِ *

وكذلك « خِلَفْناة »[9]: « فِعَلْناة ». إلاّ أنه ليس ببناء أصليّ، لأنهم قد قالوا « خِلَفْنَةٌ » فيمكن أن يكون هذا مُشْبَعاً منه. وهو أولى من إثبات بناء، لم يستقرّ.

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وأما الذي تلحقه ثلاث زوائد فلا يخلو أن تجتمع فيه، أو تفترق، أو تجتمع

---

(١) انظر الخصائص ٣: ٢٠٧ (٢) م: « بني ». والمراد بابني نزار: ربيعة ومضر.
(٣) البلهنية: الرخاء وسعة العيش (٤) الجبروة: التجبر والتكبر.
(٥) من رجز في اللسان والتاج (سمع). والسمعنة النظرنة: الجيدة السمع والنظر.
(٦) م: أحد. (٧) ينسب إلى قارب بن سالم المري ودهلب بن قريع وجندل الطهوي. الصحاح واللسان والتاج (قطن) واللسان (جدب).
(٨) الرواية المشهورة: من أجود (٩) الخلفناة: الذي في خلقه خلاف.

منها اثنتان خاصة :

فإن افترقت كان على :

إفعيلَى : ولم [٢ ب] يجئ إلاّ اسماً ، نحو «أهجيرَى»[١] و «إجْرِيَّا»[٢] . ولا يُحفظ غيرها .

وعلى تَفاعِيل : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « التَّماثيل » و « تَجافيف »[٣] .

وعلى يَفاعِيل : ولا يكون فيها إلاّ إذا كُسِّرَ الواحد عليه للجمع . فالاسم[٤] نحو « يَرابِيع » و « يَعاقِيب » . والصفة نحو « يَخاضِير »[٥] .

وعلى مَفاعِيل : ولا يكون فيها إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع . فالاسم نحو « مَفاتيح » و « مَخاريق » . والصفة نحو « مكاسيب » و«مكاريم» .

وعلى أفاعِيل : ولا يكون أيضاً إلاّ إذا كُسِّر عليه الواحد للجمع . نحو « أساليب » .

فأما « ألنَجُوج » و « يلَنجُوج »[٦] فلا دليل فيهما على إثبات « أَفَنْعُول » ولا « يَفَنْعُول » ، لأنه قد نُقِلَ[٧] أنهما أعجميّان .

وعلى فاعَولَى : ولم يجئ منه إلاّ « بادَولَى »[٨] .

---

(١) الاهجيرى : الدأب والعادة .
(٢) الاجريا : الخلق والطبيعة .
(٣) التجافيف : جمع تجفاف ، وهو آلة للحرب يتقى بها .
(٤) م : ويكون فيها فالاسم .
(٥) اليخاضر : جمع يخضور ، وهو الأخضر .
(٦) الألنجوج واليلنجوج : عود الطيب .
(٧) م : « قيل » . ف « لأنها قد نقلا » . والتصويب من المبدع .
(٨) بادولى : اسم موضع .

وأمّا قولهم « مُهْوأَنّ » [1] فزعم السّيرافيّ أنه على وزن « مطمأنّ » . وهذا باطل ، لأنه ليس بجار على فعل ، إذ لا يحفظ « اهوأنّ » . لكنه إن ثبت كان على وزن « مُفْوَعَلّ » . وما ردّ به ابنُ جنّي [2] مذهبَ السيرافيّ ، من كون الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة غيرَ المضعَّف ، لا يلزم ، إذ قد جاءت أصلاً في « وَرَنْتَل » وليس بمضعّف ـ فإن قيل : إنّ أصالتها في غير المضعّف لا تُرتَكَبُ إلاّ لمُوجِبٍ ، قيل : المُوجب هنا أنه ليس من أبنية كلامهم « مُفْوَعَلّ » ـ لكنّ الذي منع من ذلك ما [3] ذكرناه وهو بناء قليل ، لم يحفظ منه إلاّ هذا .

وعلى فِعِيّلَى : ولم يجىء [4] إلاّ اسماً في المصادر ، نحو « هِجّيرَى » [5] و « قِتّيتَى » [6] . فأما « الفخّيراء » [7] و « الخِصّيصاء » [8] فهما بناءان ممدودان منه ، وإن كان مدّ المقصور شاذّاً عندنا ، لا ينقاس في الضرائر ولا غيرها .

وعلى فُعّالَى ، ولم يجىء إلاّ اسماً ، نحو «شُقّارَى» [9] و «حُوّارَى» [10] و « خُضّارَى » [11] .

---

(1) المهوأن : ما اطمأن من الأرض .
(2) انظر الخصائص ٣ : ١٩٥-١٩٦ .
(3) ف : « الذي » .
(4) زاد في م : منه .
(5) الهجيري : الدأب والعادة .
(6) القتيتى : النميمة .
(7) الفخيراء : الفخر .
(8) الخصيصاء : الخصوصية .
(9) الشقارى : نبات .
(10) الحوارى : لباب الدقيق .
(11) الخضارى : نبات .

وعلى فُعَّيلَى : ولم يجيء أيضاً إلاّ اسماً ، نحو «خُلَّيطَى»(١) و «بُقَّيرَى»(٢) .

وعلى مَفْعِلَّى : ولم يجيء إلاّ صفةً ، نحو «مَرْعِزَّى»(٣) .

وعلى مَفْعِلَّى : وهو قليل ، ولم يجيء إلاّ صفةً ، نحو «مَكْوَرَّى»(٤) .

وعلى مِفْعَلَّى : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «مِرْعِزَّى»(٥) . فأما قولهم «رَجُلٌ مِرقِدَّى»(٦) فمِن قَبيل الوصف بالأسماء ، لأنها غيرُ مُطابِقةٍ لموصوفها ؛ ألا ترى أنها جاريةٌ على مُذكَّر ، وهي مؤنَّثة بالألف . وقد تقدَّم(٧) الدليل على أنَّ الصفة إذا كانت كذلك جرت مجرى الأسماء ، فلا يثبت بها «مِفعِلَّى» في الصفات .

وعلى يَفْعَلَّى : ولم يجيء إلاّ إسماً ، وهو قليل ، نحو «يَهْيَرَّى»(٨) .

وعلى تِفِعّال : نحو «تِحِمّال»(٩) . ولم يجيء إلاّ اسماً . فأما قولهم

---

(١) الخليطى : الاختلاط .
(٢) البقيرى : لعبة ، تكون كومة من تراب حولها خطوط .
(٣) المرعزى : اللين من الصوف . (٤) المكورى : الفاحش المكثار .
(٥) المرعزى : الزغب الذي تحت شعر المنزة .
(٦) انظر المزهر ٢ : ٢٤ . والمرقدى : الذاهب على وجهه . (٧) انظر ص١٠٩ و ١٢٣ .
(٨) اليهيرى : الباطل . وفي المزهر ٢ : ٢٤ : «وقيل وزنه فعفلّى» .
(٩) ف و م والزهر والمبدع : «تجهال» . والتصويب من الكتاب ٢ : ٢٤٣ والخصائص ٣ : ١٨٧ .

« رَجُلٌ تِلِقّامةٌ[1] وتِلِعّابةٌ »[2] فمن قبيل الوصف بالمصدر ، لأنَّ « تِلِقّاماً »[3] و « تِلِعّاباً » مصدران فوُصِف بهما[4]، ودخلت التاء للمبالغة. وكذلك « رجل تِلِقّاعةٌ »[5] و « تِكِلاّمةٌ »[6] .

* * *

وإن اجتمعت فلا يَخلو أن تَجتمع فيه بعدَ العَين ، أو بعد الفاء . أو بعد اللام :

فإن اجتمعت فيه بعد الفاء كان :

على فُعُلْعُل : نحو « كُذُبْذُب »[7]

* * *

وإن[8] اجتمعت فيه بعد العين كان :

على فَعاوِيل : ولا يكون إلاّ صفة نحو «قَراوِيح» و « جَلاوِيخ »[9]. وقد يجيء اسماً بالقياس، لأنَّ « عِصواداً»[10] اسم، وقياس تكسيره «عَصاويد».

---

(١) التلقامة : العظيم اللقم . وانظر المزهر ٢ : ٢٣
(٢) التلعابة : الكثير المزاح والمداعبة . (٣) م : تحالاً .
(٤) وانظر الخصائص ٣ : ١٨٧ - ١٩٠
(٥) التلقاعة : الكثير الكلام . (٦) التكلامة : الفصيح الكلام الجيده .
(٧) الكذبذب : الكثير الكذب جداً . (٨) ف : فان .
(٩) الجلاويخ : جمع جلواخ ، وهو الوادي الواسع الضخم الممتلىء العميق .
(١٠) العصواد : الجلبة والاختلاط .

وعلى فَعايِيل : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « كَرايِيس »[١]

وعلى فَعالِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « الظنّابيب » و « الفَساطيط » . والصفة نحو « الشّماليل »[٢] و « البهاليل »[٣] .

وعلى فِعِنْلال : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « فِرِنْداد »[٤] .

* * *

وإن اجتمعت فيه بعد اللام كان :

على فُعْلُوان : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « عُنفُوان » و « عُنظُوان »[٥] .

وعلى فُعلُلان : نحو « تُرجُمان »[٦] . فأما[٧] « تَرجُمان » ففُتِحت التاء تخفيفاً ، لأنه ليس في كلامهم « فَعْلُلان » .

---

(١) الكرابيس : جمع كرياس ، وهو الكنيف المشرف على سطح بقناة إلى الأرض.

(٢) الشماليل : جمع شمليل ، وهي السريعة الخفيفة .

(٣) البهاليل : جمع بهلول ، وهو السيد الجامع لكل خير

(٤) الفرنداد : شجر . (٥) العنظوان : نبت من الحمض

(٦) سقط « على فعللان نحو » من النسختين ، وألحق بحاشية ف ، وصحح عليه مرتين . قلت : وفعللان هذا ليس من الثلاثي المزيدفيه ثلاثة أحرف ، بل هومن الرباعي المزيدفيه حرفان، فذكره ههنا وهم . ولعل ابن عصفور لم يثبته هنا ، وكانت عبارته كما يلي : «وعنظوانوترجمان» مستطرداً بذكر ترجمان للاشارة إلى ضم الفاء واللام الأولى ، فوهم النساخ وأثبتوا ممه وزنه . وقد وهم أبو حيان كذلك فجعل في المبدع ورقة ٦ ب الترجمان من الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف بعد اللام ، مع أنه صرح في كتاب آخر له أن وزنه تفعلان . انظر التاج (ترجم) .

(٧) م : « وأما » . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٣ .

وعلى فِعْلِيان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « صِلِّيان»[1] و « بِلِّيان»[2]. والصفة نحو « عِنْظِيان »[3] و « خِرِّيان »[4] .

وعلى فُعَلايا : نحو « بُرَحايا »[5] . ولم يجئ غيره .

وعلى فَعَلَيَّا : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « مَرَحَيَّا»[6] و « بَرَدَيَّا ». وهو قليل .

وعلى فِعْلِياءَ : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « كِبرِياء » و « سِيمِياء ». والصفة نحو « جِربِياء »[7]

وعلى فَعَلُوتَى : نحو « رَهَبُوتَى » و « رَغَبُوتَى »[9] . ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل .

* * *

وإن اجتمع منها ثنتان كان : [١٣ أ]

على إفعِلان : ويكون فيهما قليلاً . فالاسم نحو « إسحِمان »[10] .

---

(١) الصليان : كلاء ينبت صعداً .
(٢) البليان : البعد . (٣) العنظيان : الفحاش الجافي .
(٤) الخريان : الجبان . ف و م والمبدع : «جريان» .والتصويب من الكتاب٢: ٣٢٤ .
(٥) برحايا : اسم موضع . انظر معجم البلدان (برحايا) .
(٦) المرحيا : كلمة تقال للرامي إذا أصاب . (٧) الجربياء : الرجل الضعيف .
(٨) الرهبوتى : الرهبة . (٩) الرغبوتى : الرغبة .
(١٠) إسحمان : جبل .

والصفة نحو « ليلةٌ إضحيانةٌ »(١).

وعلى أُفعُلان : ويكون فيهما. فالاسم نحو « أُفعُوان » و « أُرجُوان ». والصفة نحو « أُسحُلان »(٢) و « أُلعُبان »(٣).

وعلى أفعَلان : ولم يجئ إلاّ صفةً، وهو قليل، قالوا «عَجينٌ أنبَخانٌ »(٤). وقالوا « أَرْوَنان »(٥).

وعلى تَفعَلاء : قالوا « هو يمشي التَّركَضاءَ »(٦). ولم يسمع غيره.

وعلى أفعَلاءَ وأَفعِلاءَ : نحو « أَرْبَعاء » و « أَربِعاء ». ولا يُعلم(٧) غيرهما، إلاّ أن يُكَسَّر عليه الواحد للجمع، فإنه قد يجئ على «أفعِلاء» كثيراً، نحو « أصدِقاء » و « أرمِداء » جمع « رماد ». وحكى أبو زيد « أرمِداءُ كثيرةٌ ».

---

(١) الاضحيانة : التي لا غيم فيها، والمقمرة. وقد أخر ناسخ م بناء إفعلان، فأثبته بعد أُفعلان بخلاف يسير.

(٢) الأسحلان : الطويل. (٣) الألعبان : الكثير اللعب.

(٤) لأنبخان : المسترخي. (٥) الأرونان : اليوم الصعب الشديد.

(٦) التركضاء : مشية فيها ترفل وتبختر. وقيل : إذا فتحت التاء والكاف قصرت، واذا كسرتها مددت. وانظر التاج « ركض » والمزهر ٢ : ٢٤.

(٧) المزهر ٢ : ٢٤.

وعلى إفعِلاءَ نحو « إرمِداء » .

فأما « أربُعّاء » فظاهره أنه « أفعُلاء » . وقد يمكن عندي أن يكون « فَعلُلاء » كـ « عَقرُباء »[1] . ولا تُجعل الهمزة زائدة ، وإن كانت في موضعٍ ، تكثر فيه زيادتها ، لئلاّ يكون في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يوجد. وكذلك « أرْبُعاء » كـ « قُرْفصاء »[2] .

وعلى فُنعُلاءَ وفُنعَلاءَ : نحو « خُنفُساء » و « خُنفَساء » .

وأما « جُلَنداء »[3] من قول الشاعر :[4]

وجُلَنداءَ ، في عُمانَ ، مُقيماً [ثم قيساً في حَضْرَموتَ المُنيفِ]

فلا يثبت به « فُعَنْلاء »، لأنه قد حُكي مقصوراً[5] ، فيمكن أن يكون مَدُّه ضَرورة ، ويكون من الضرائر التي لا تنقاس .

وعلى فاعِلاءَ : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو « قاصِعاء »[6] و « نافِقاء »[7] .

---

(١) العقرباء : أنثى العقارب . (٢) القرفصاء : جلسة الأعراب . وفي المزهر ١ : ١٣٥ أن اللحياني انفرد بذكر أربُعاء .
(٣) جلنداء : اسم علم . وهو جلنداء بن المسبكير من الأزد .
(٤) الأعشى . ديوانه ص ٢١٢ والخصائص ٣ : ٢١٤ . وانظر التاج (جلد) .
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢١٤ والمزهر ٢ : ٢٥ ـ ٢٦ .
(٦) القاصعاء . فم جحر الضب . (٧) النافقاء : إحدى جحرة الضب ، يكتمها ويظهر غيرها .

وعلى فَعالاءَ : نحو « ثَلاثاء » و « بَراكاء »[1] . وقد جاء وصفاً . قالوا « رجلٌ عَياياءُ طَباقاءُ »[2] .

وعلى فِعالاء : نحو « قِصاصاء »[3] ، حكاه ابن دريد ، ولا يُحفظ غيره .

وعلى فَعْلُولى :[4] نحو « فَوضُوضَى »[5] ولم يجئ غيره .

وعلى فَوعَلاءَ : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « حَوصَلاء »[6] .

وعلى مَفعِلاءَ : وهو قليل ، نحو « مَرْعِزاء »[7] .

وعلى فُعُولاءَ : نحو « عُشُوراء »[8] .

وعلى فَعُولاءَ : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « دَبُوقاء »[9] و« بَرُوكاء »[10] .

وعلى فَعِيلاءَ : وهو قليل ، ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « عَجيساء »[11]

---

(١) البراكاء : ساحة الحرب . (٢) العياياء : العنين تعييه مباضعة النساء . والطباقاء : الثقيل يطبق على المرأة بصدره ، أو الذي لاينكح .
(٣) القصاصاء : القصاص . (٤) أخر ناسخ م هذا البناء فأثبته بعد فوعلاء .
(٥) أمرهم فوضوضى بينهم إذا كانوا مختلطين يتصرف كل منهم فيما للآخر . م : ترضوضي .
(٦) الحوصلاء : حوصلة الطير . (٧) المرعزاء : الزغب الذي تحت شعر العنز .
(٨) عشوراء : اسم موضع . (٩) الدبوقاء : لدابوق ، وهو حمل شجر في جوفه كالغراء . (١٠) البروكاء : ساحة الحرب .
(١١) العجيساء : اسم مشية بطيئة .

و « قَرِيثاء »(1) .

وأما « الدِّيكِساء »(2) و « الدِّيكَساء » فـ « فِعْلِلاء » و « فَعْلَلاء »، كـ «طِرْمِساء»(3) و « حَرْمَلاء »(4). والياء أصل في بنات الأربعة، كما هي في«يَستعور»(5) أصلاً، وهو خماسيّ. ولم تجعل الياء فيهما زائدة، فيكونَ وَزنهما « فِيعِلاء » و « فَيعَلاء »، لأنهما بناءان لم يستقرّا في كلامهم.

وكذلك « نِفْرِجاء »(6) : « فِعْلِلاء »، وليس بـ « نِفْعِلاء » على ما يُبَيَّنُ بعدُ، إن شاء الله.

وعلى فُعْلان : وهو قليل. [فالاسم](7) نحو(8) « قُمْحان »(9).
والصفة « قُمْدان ». ولا يعرف في الصفة غيره.

وعلى فُعَلاّن : ويكون فيهما. فالاسم نحو « حُوَمّان »(10).

---

(1) القريثاء : ضرب من النخل (2) الديكساء : القطعة العظيمة من النعم والغنم. والمشهور أنه بفتح الياء وسكون الكاف.
(3) الطرمساء : الظلمة. (4) حرملاء : اسم موضع.
(5) اليستعور : شجر. (6) النفرجاء : الجبان الضعيف.
(7) من م. (8) سقط من م.
(9) القمحان : الذريرة تعلو الخمرة. وفي حاشية ف : « قمحان بالضم والفتح. الضم عن سيبويه ». انظر الكتاب 2 : 324 حيث نفى سيبويه أن يجيء من هذا البناء صفة.
(10) م : حرمان.

والصفه « غُمَدّان » و « جُلَبّان » (١) .

فأما قولهم « هم في كَوَّفان » (٢) فليس فيه دليل على إثبات « فَعَّلان » ، لاحتمال أن يكون (٣) « فَوعَلان » كـ « حَوفَزان » (٤) .

وعلى فِعِلاّن : ويكون فيهما . فالاسم نحو « عِرِفّان » (٥) و « فِرِكّان » (٦) . والصفة نحو « رَجلٌ كِلِمّانيّ » (٧) .

وعلى فَعِلاّن : ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً ، نحو « تَئِفّان » .

وعلى فِعِلْال : ويكون فيهما . فالاسم نحو « حِلِبْلاب » . والصفة نحو « سِرِطْراط » (٨) .

فأما « عِفِرّين » (٩) فهو جمع في الأصل ، لـ «عِفِرّ» على وزن «طِمِرّ»،

---

(١) الجلبان : الصخاب ذو الجلبة (٢) الكوفان : العز والمنعة . م : توفان . وانظر المزهر ٢ . ٢٧ . (٣) زاد في م : على .
(٤) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك .
(٥) العرفان : جندب ضخم كالجرادة له عرف .
(٦) فركان : اسم موضع . م و ف : « بركان » . والتصويب من الكتاب ٢ : ٣٢٤ . وفي حاشية ف : « بالفاء وذكره ابن القطاع »
(٧) الكلماني : الفصيح الكلام . وسقط « والصفة نحو رجل كلماني » من م .
(٨) السرطراط : السريع البلع .
(٩) عفرين : اسم موضع . وانظر الخصائص ٣ : ١٩٩ والمزهر ٢ : ٢٧ .

وسُمّيَ بالجمع ، وجعل الإعراب في النون وهذا أولى من أنْ يكون اسماً مفرداً في الأصل على وزن « فعِلِّين » ، لأنه بناء لم يستقرّ في المفردات . وكذلك « كِفِرِّين »[1] .

وأما « زَيْزَفُون » من قوله أمية بن أبي عائذ[2] :

[مَطاريحَ بالوَعثِ ، مَرَّ الحُشُو رِ]هاجَرْنَ رَمّاحةً زَيْزَفُونا

فظاهره أنه « فَيفَعُول » من « الزَّفْن »[3] . وعلى ذلك حمله[4] أبو سعيد [السّيرافيّ] . والصحيح ما ذهب إليه أبو الفتح[5] ، من أنه « فَيعَلول » على وزن « خيسفوج »[6] . فيكون قريباً من لفظ « الزَّفْن » ، وليست أصوله كأصوله . فيكون كـ « سَبِط » و[7] « سِبَطر » . وهذا أولى ، لأنه قد ثبت من كلامهم « فَيعَلول » ، ولم يثبت فيه « فَيفَعول » . ويكون من باب « دَدَن » وإن كان قليلاً . ومثله « دَيْدَبُون »[8] .

وعلى إفعالّ : نحو « إسحارّ »[9] . ولا يحفظ غيره .

---

(١) الكفرين : الداهي .
(٢) يصف إبلاً . والمطاريح : التي تطرح أيديها في السير . والحشور : السهام المحددة . والرماحة الزيزفون : القوس السريعة . الخصائص ٣ : ٢١٥ وشرح أشعار الهذليين ص ٥١٩
(٣) الزفن : الدفع .
(٤) المزهر ٢ : ٣٦ .
(٥) الخصائص ٣ : ٢١٥ - ٢١٦ .
(٦) الخيسفوج : نبت . م : خيسموج .
(٧) م : من .
(٨) الديدبون : اللهو واللعب .
(٩) الاسحار : بقله حارة .

وعلى أفعالّ : نحو « أسحارّ » .

وعلى فَعاعِيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « سَلاليم » و « بَلالِيط » [1]. والصفة « عَواوير » [2] و « جَبابير » .

وعلى فُعاعِيل : ولم يجئْ إلاّ صفةً ، قالوا « ماءٌ سُخاخِين » [3] . ولا يُعلم غيره .

وعلى فَعفَعِيل : ولم يجئْ [١٣ ب] إلاّ اسماً ، نحو « مَرمَرِيس » [4] . وقد قالوا فيه « مَرْمَرِيت » .

وعلى فَعالِين : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، نحو « سَراحِين » [5] و « فَرازِين » [6]. ولا يكون إلاّ جمعاً .

فأمّا قولهم « أتيتُك كَراهِينَ أنْ تَغضبَ » فيمكن أن يكون جمع « كُرْهان » كـ « غُفْران » [7] ، وإن لم يُنطق به . ونظيره من الجموع التي لم

---

(١) البلاليط : الأرضون المستوية . (٢) العواوير : جمع عوّار ، وهو الضعيف الجبان السريع الفرار . وزاد قبله في م : نحو .

(٣) م : مخاخين (٤) المرمريس : الداهية الشديدة .

(٥) السراحين : جمع سرحان ، وهو الذئب .

(٦) الفرازين : جمع فرزان ، وهي الملكة في لعبة الشطرنج

(٧) م : عفران .

يُنطق لها بواحد « عَبادِيد »[1] و « شَماطيط »[2] .

وعلى فَعالان : ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « سَلامان »[3] و « حَماطان »[4].
وهو قليل .

وعلى فَيعُلان: ويكون فيهما . فالاسم نحو « ضَيمُران»[5] و «أَيهُقان »[6].
والصفة نحو « كَيذُبان » و « هَينُمان »[7] .

وعلى فَيعَلان : ويكون فيهما . فالاسم نحو « قَيقَبان »[8]
و « سَيْسَبان »[9] . والصفة نحو « هَيَّبان »[10] و « تَيَّحان »[11] .

وأما « طَيلِسان » فقد أنكره الأصمعيُّ ، وعمل الأخفش والمازنيّ[12]
عليه المسائل ، بالرواية الضعيفة .

---

(١) العباديد : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .
(٢) الشماطيط : الفرق المتفرقة من الناس وغيرهم .
(٣) سلامان : اسم علم . (٤) حماطان : اسم موضع .
(٥) الضميران : ضرب من الشجر . (٦) الأيهقان : نبت .
(٧) الهينمان : الكلام الخفي . وهو اسم لا صفة . (٨) القيقبان : خشب تصنع منه السروج .
(٩) السيسبان : شجر .
(١٠) الهيبان : الجبان الكثير الفرق .
(١١) التيحان : المتعرض لكل مكرمة أو أمر شديد .
(١٢) م : المازني والأخفش .

وعلى فَوعَلان : ولم يجئ إلاّ اسماً، وهو قليل ، نحو «حَوتَنان» (١) و «حَوفزان» (٢).

وعلى مَفعَلان : ولم يجئ إلاّ صفة (٣) نحو «مَكرَمان» و «مَلأمان».

وأما «مُسْحُلان» (٤) فـ «فُعْلُلان» كـ «عُقرُبان». وليست الميم زائدة، وإن كانت في محلّ زيادتها، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى أن يكون وزن الكلمة «مُفْعُلان». وذلك بناء لم يستقرّ في كلامهم. فالأَولى ما ذكرنا.

وأما قولهم «حمامةٌ ذاتُ صَوقَرِيرٍ» (٥) فـ «فَعْلَلِيل» كـ «عَرْطَلِيل» (٦). والواو أصل في بنات الأربعة. وهذا أولى من جعلها زائدة، فتكون الكلمة على وزن «فوعليل»، لأنَّ [في] (٧) ذلك إثبات بناء لم يوجد في كلامهم.

وعلى تَفْعَلوت : ولم يجئ إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «تَرنَمُوت» (٨).

---

(١) حوتنان : اسم موضع. (٢) الحوفزان : لقب الحارث بن شريك. (٣) م ف: اسماً.
(٤) مسحلان : اسم موضع. وانظر المزهر ٢:٢٥ و ص ٤٧.
(٥) م: «طوقرير». وانظر المزهر ٢ : ٢٦. والصوقرير : صوت الطائر.
(٦) العرطليل : الطويل. (٧) من م.
(٨) الترنموت : الترنم.

وعلى فَواعيل : ولم يجىءْ إلاّ اسماً كواحدِهِ ، نحو « خَواتِيم »[1] و « سَوابِيط »[2] .

وعلى فَياعِيل : ويكـون فيهما . فالاسم [نحو] « دَيامِيس »[3] و « دَيامِيم »[4]. والصفة نحو « صَيَاريف »[5] و « بَياطِير »[6] .

وعلى فَعالِيت : ولم يجىء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « عَفاريت » . وقد يجيءُ اسماً بالقياس ، نحو « مَلاكِيت » في جمع « ملَكوت » .

وعلى فَعاليّ : ويكون فيهما فالاسم نحو « بَخاتِيّ »[7] و « قَماريّ »[8] و « دَباسِيّ »[9]. والصفة نحو « دَراريّ »[10] و « حَوالِيّ »[11] .

---

(١) الخواتيم : جمع خاتام ، وهو الخاتم .
(٢) السوابيط : جمع ساباط ، وهو سقيفة بين حائطين أو دارين .
(٣) الدياميس : جمع ديماس ، وهو القبر . (٤) الدياميم : جمع ديموم ، وهي الفلاة الواسعة ، يدوم السير فيها لبعدها . (٥) الصياريف : جمع صيرف والأصل صيارف زيدت فيه الياء . انظر الكتاب ١ : ١ والانصاف ص ٢٧ - ٢٨ .
(٦) البياطير : جمع بيطار . (٧) البخاتي : الابل الخراسانية .
(٨) القماري : جمع قمري، وهو ضرب من الحمام .
(٩) الدباسي : جمع دبسي، وهو طائر .
(١٠) الدراري : جمع دري ، وهو الكوكب المضيء .
(١١) الحوالي : المحتال الشديد الاحتيال . م : حوالي ودراري .

وعلى فَنْعَلِيل : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « خَنفَقِيق » (١) .

فأما قولهم « رجلٌ مَقتَوِينٌ » (٢) فإنه جمع « مَقْتَويٍّ » على حذف ياءي النسب. والأصل « مَقتَوِيُّون »، فحُذِفَت ياءا (٣) النسب كما حُذِفتا (٤) من « الأعجَمِين » (٥) و « الأَشعَرِين » (٦) و « الأشقرين » (٧). ووُصِف المفرد بالجمع تعظيماً ، كما قالوا « ضَبعٌ حَضاجِرُ » (٨) و « ثوب أَكياش » (٩). وجُعِل الإعراب في النون ، على حدّ قولهم « عِفرِّينٌ » (١٠) . وقد تَفعَل العربُ ذلك (١١) بالجمع من غير أن تَسمَّي به . وعلى ذلك قوله (١٢) :

ولقد وَلدتَ بَنِينَ صِدقٍ، سادةً ولأَنتَ، بعدَ اللهِ، كُنتَ السيّدا

فجعل الإعراب في نون « بَنِين » ، وحذف التنوين من النون للاضافة

---

(١) الخنفيق : السريعة الجريئة من النساء .
(٢) المقتوين : الذي يخدم الناس بطعام بطنه . ووزنه على مذهب ابن عصفور : مفعلين . وانظر المزهر ٢ : ٢٥ .
(٣) م : فحذف ياء .
(٤) في النسختين : كما حذفت .
(٥) الأعجمون: جمع أعجمي . ف: الأعجميين .
(٦) الأشعرون : جمع أشعري .
(٧) الأشقرون : جمع أشقري . ف: « الأسفرين ». وسقط من م . والتصويب من الخصائص ٣ : ٢٠٥ .
(٨) الحضاجر : جمع حضجر ، وهو العظيم البطن .
(٩) الثوب الأكياش : الرديء ، أو الذي أعيد غزله . م : أكياس .
(١٠) عفرين : اسم موضع .
(١١) م : وقد تفعل ذلك العرب
(١٢) شرح المفصل ٥ : ١٢ .

[المزيد فيه أربعة أحرف]

وأما الذي تلحقه أربع زوائد فإنه يكون :

على افعيلال : ولم يجئ إلاّ مصدراً ، نحو « اشهيباب » و «احميرار » .

وعلى فاعُولاء : ولم يجىء إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « عاشوراء » .

وعلى فُعُلْعُلان : ولم يجئ منه إلاّ « كُذُبْذُبان » . حكاها الثِقاتُ .

وعلى مَفْعُولاء : ويكون فيهما . فالاسم نحو « مَعيُوراء » [1] . والصفة نحو « مَعلُوجاء » [2] و « مَشيُوخاء » [3] .

وعلى أُفْعُلاوى : نحو « أُربُعاوَى » [4]

وعلى فُعَّيلاء : نحو «دُخَّيلائك» . ولم يجئ [5] غيره .

وأما قولهم « هم [6] في «مَعكُوكاءَ وبَعْكُوكاءَ » فـ « مَفْعولاء » لا « فَعلُولاء » . والباء في « « بعكوكاء » بدل من الميم ، على لغـة

(١) المعيوراء : اسم جمع للعير . (٢) المعلوجاء : اسم جمع للعلج يجري مجرى الصفة.
(٣) المشيوخاء : اسم جمع للشيخ يجري مجرى الصفة .
(٤) الأربعاوى : ضرب من الجلوس . (٥) في حاشية ف : « قال أبو القاسم السعدي : وعلى فعيلاء نحو غميضاء وكميهاء لغتان للعرب ، وهو عالم بدخيلائك ، أي : بباطن أمرك » . وفي المزهر ٢ : ٢٧ غميضاء وكميلاء !
(٦) سقط « هم » من م . والمعنى : هم في غبار وجلبة وشر .

بني مازن . فإنهم يبدلون من الميم باءً(١) ، إذا كانت أولاً .

وأما « يَنابِعات»(٢) فإنما هو « يَفاعل »(٣) كـ « يرامِع »(٤)، ثم جمع بالألف والتاء وسُمِّي به ، وليس ببناء مفرد على وزن « يَفاعِلات». فإنَّ ذلك بناءٌ لم يثبت من كلامهم .

[الرباعي المزيد]

وأما الرُّباعيُّ المزيد فقد تلحقه زيادة ، وقد تلحقه زيادتان ، وقد تلحقه ثلاث ، فيصير على سبعة أحرف ، وهو أقصى ما ينتهي إليه المزيد .

[المزيد فيه حرف واحد]

فأما الزيادة الواحدة فلا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أولها ، إلاّ أسماءَ [١١٤] الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعالها(٥) .

فإذا لحقت الزيادة [اسم] الفاعل ، من الفعل الرباعيّ ، كان على مُفَعْلِل : نحو « مُدَحْرِج » .

---

(١) في النسختين « من الباء ميماً » . وكلا الوجهين صحيح ولكن سياق العبارة يقتضي ما أثبتنا.

(٢) ينابعات : اسم موضع . (٣) م : بنا .

(٤) اليرامع : جمع يرمع ؛ وهي حجارة رخوة . م : « يُرامع » . وانظر الكتاب ٢ : ٣١٩ والخصائص ٣ : ١٩٨ والمزهر ٢ : ٢٧ . وضبط « ينابعات » في معجم البلدان والمزهر بضم أوله .

(٥) كذا ، وفاته ذكر المصادر نحو تدحرُج ، والصفة المشبهة ، واسمي الزمان والمكان .

وإذا لحقت اسم المفعول [منه] [1] كان على مُفَعْلَل : نحو « مُدَحْرَج » .

و [2] تلحق الزيادة ، فيما عدا ذلك من الرباعي ، بعد الفاء ، وبعد العين ، وبعد اللام الأولى ، وبعد اللام الأخيرة .

فإذا لحقت الزيادة بعد الفاء يكون [3]

على فُنْعَلّ : وهو قليل فيهما . فالاسم نحو « خُنْبَعْثة » [4] . والصفة نحو « قُنفَخْر » [5] .

وعلى فَنَعْلُل : وهو قليل ، ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « كَنَهْبُل » [6] .

وعلى فَوْعَلِل : نحو « دَوْدَمِس » [7] .

فأما « هَيدَكُر » [8] فهو مقصور من « هَيدَكُور » ، وليس بناء أصليّ . فوزنه على هذا « فَيعَلُول » كـ « خَيسَفُوج » [9] .

وكذلك « خَنْضَرِف » [10] هو مثل [11] « جَحْمَرش » [12] . وليس

---

(١) من م . (٢) سقطت الواو من النسختين .
(٣) ف : فيكون . (٤) الخنبعثة : اسم للاست . (٥) القنفخر : الضخم الفارغ .
(٦) الكنهبل : شجر عظام . (٧) الدودمس : حية خبيثة .
(٨) الهيدكر : المرأة العظيمة اللحم . (٩) الخيسفوج : نبت . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .
(١٠) الخنضرف : المرأة الضخمة اللحيمة الكبيرة الثديين . وفي حاشية ف : « ابن سيده : الخاء والظاء : خظرف جلد العجوز : استرخى . وحكاه بعضهم بالضاد . وقد تقدم في حرف الخاء والضاد . وعجوز خنظرف : مسترخية اللحم » . (١١) م : ومثل .
(١٢) الجحمرش : العجوز الكبيرة . وانظر المزهر ٢ : ٢٩ .

« فَنْعَلَلاً »، لأن ذلك بناء غير موجود . فيكون من معنى « خَفْرَف »، وليس [1] موافقاً له في الأصول .

وكذلك « عجوزٌ شَنَهْبَرَةٌ » [2] هو كـ « سَفَرجَلَة » . وليس بـ «فَنَعْلَلَة » ، لأنَّ ذلك بناء غير موجود . فيكون أيضاً من معنى «شَهْبَرة»، ولا تكون الأصول متَّفقة ، بل هما في ذلك كـ « سَبِط » و « سِبَطر » .

وعلى فُعَّلّ : ولم يجئْ إلاّ صفة ، نحو « شُمَّخْر » [3] .

وعلى فِعَّلْ : ولم يجئْ إلاّ صفة ، نحو « عِلَّكْد » [4] .

* * *

وإذا لحقته بعد العين كان :

على فُعالِل : ويكون فيهما . فالاسم « جُخادِب » [5] والصفة نحو « عُذافِر » [6] .

وعلى فَعالِل : ويكون أيضاً فيهما . فالاسم نحو « حَبارِج » [7] .

---

(١) م : ولا يكون . (٢) الشنهبرة : العجوز الكبيرة . وانظر المزهر ٢: ٢٩.
(٣) الشمخر : الطامح النظر المتكبر . (٤) العلكد : الضخم . وقد جاء من هذا البناء اسم هو الصِّلَّخم ، وهو لرجل من طيىء . انظر شرح الأنباري على المفضليات ص ٧٣٨ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٣٧ .
(٥) الجخادب : ضرب من الجنادب . (٦) العذافر : الشديد الصلب من الابل.
(٧) الحبارج : جمع حبرج ، وهو ذكر الحبارى .

والصفة نحو « قَراشِب »[1] .

وعلى فَعَيلَل : ولم يجئ إلاّ صفة ، نحو «سَمَيدَع »[2]

وعلى فَعَولَل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « فَدَوكَس »[3] . والصفة نحو « سَرَومَط »[4] .

وعلى فَعَنلُل : ولم يجئ إلاّ اسماً ، وهو قليل نحو « قَرنفُل » .

وعلى فَعَنلَل : وهو قليل في الاسم نحو « جَحَنفَل »[5] ، كثير في الصفة نحو « حَزَنبَل »[6] .

وعلى فَعلَّل : ويكون فيهما . فالاسم « شَفَلَّح »[7] . والصفة « عَدَبَّس »[8] .

وعلى فُعُلُّل : وهو قليل نحو « الصُّعُرُّر »[9] . ولم يجئ إلاّ اسماً .

---

(١) القراشب : جمع قرشب : وهو الضخم الطويل من الرجال .

(٢) السميدع : السيد الموطأ الأكناف . (٣) الفدوكس : الأسد . وفدوكس : حي من تغلب . (٤) السرومط : الطويل .

(٥) الجحنفل : الضخم الشفة فهو صفة لا اسم . قال سيبويه « ولا نعلم فعنللاً اسماً » . الكتاب ٢:٣٢٧ والمزهر ٢:٣٠ . (٦) الحزنبل : القصير الموثق الخلق .

(٧) الشفلح : شجر . (٨) العدبس : الشديد الموثق الخلق من الابل .

(٩) الصعرر : الصمغ الطويل ، يشبه الأصابع .

وأما «دِحِندِحِ»[1] فصَوتانِ مُركَّبانِ. وأصلها «دِحٍ دِحٍ»[2]. وليس بـ«فِعِنلِلٍ»، لأنَّ ذلك لم يثبت في أبنية كلامهم.

* * *

وإذا لحقته بعد اللام [الأُولى][3] يكون:

على فِعْليل: ويكون فيهما فالاسم نحو «قِنديل». والصفة نحو «شِنظِير»[4].

وعلى فُعْلَيل: وهو قليل، ولم يجئ إلاّ صفة[5]، نحو «غُرنَيق»[6].

وعلى فُعْلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «زُنبُور». والصفة نحو «شُنْحُوط»[7].

وأما «زَرْنُوق»[8] و«بَرعُوم»[9] و«بَرشُوم»[10] و«صَندوق» و«صَعفُوق»[11] فإنها مُخفَّفة من الضمّ، لأنه قد سُمع في جميعها ضمٌّ

(١) الدحندح: لعبة للصبيان. وانظر الخصائص ٣:١٩٨ والمزهر٢:٣٠.
(٢) دح دح: تقال للمقرّ، معناها: أقررت فاسكت.
(٣) من م (٤) الشنظير: السيىء الخلق الفحاش. م: سنظير.
(٥) سقط «ولم يجيء إلا صفة» من م. (٦) الغرنيق: الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل. وهو طائر معروف أيضاً. فهو اسم وصفه.
(٧) الشنحوط: الطويل. (٨) الزرنوق: النهر الطويل.
(٩) البرعوم: كم ثمر الشجر. (١٠) البرشوم: ضرب من التمر.
(١١) صعفوق: خدم في اليمامة. وانظر المزهر ٢:٣١.

الأوّلِ. إلا «صَعفُوقاً» فإنه لم يسمع فيه ضمٌّ، وقد قيل: إنه أعجميٌّ[1].

وعلى فِعْلَول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «فِردَوس» و«بِرذَون»[2]. والصفة نحو «عِلطَوس»[3]

وعلى فِعْلُول: نحو «فِلطُوس»[4]. ولم يجئ غيره.

وعلى فَعَلُول: ويكون فيهما. فالاسم نحو «قَرَبُوس». والصفة نحو «قَرَقُوس»[5] و«حَلَكوك»[6].

وعلى فَعَلْوَل: ولم يجئ إلاّ صفة. وهو قليل، نحو[7] «كَنَهْوَر»[8].

وعلى فُعْلال: ولم يجئ إلاّ اسماً، نحو «قُرطاس»[9]

---

(١) انظر الخصائص ٣:٢١٥ والمعرب ص ٢١٩ والجمهرة واللسان (صعفق).
(٢) البرذون: واحد البراذين، وهي غير العراب من الخيل.
(٣) العلطوس: المرأة الحسناء.
(٤) الفلطوس: الكمرة العريضة. وضبطت في كتب اللغة بفتح الطاء. وفي المزهر ٢:٣٠: علطوس.
(٥) القرقوس: القاع الصلب الأملس الواسع المستوى لانبت فيه.
(٦) الحلكوك: الشديد السواد.
(٧) سقط من م.
(٨) الكنهور: السحاب المتراكم الثخين.
(٩) القرطاس: الصحيفة.

وعلى فَعْلال: ولا يكون إلاّ في المضعَّف الذي الحرفان الأخيران [1] منه بمنزلة الأوَّلين، فالاسم نحو «زَلزال» [2]، والصفة نحو «صلصال»[3]، إلاّ [4] حرفٍ واحدٍ شذّ من غير المضاعف، حكاه الفرّاء وهو «ناقة بها خَزْعال» [5]

فأما قول أوس [6]

ولَنِعمَ مأوَى المُستضيفِ إذا دعا ... والخَيلُ خارجةٌ، من القَسطالِ

فإنما أراد «القَسْطَل». فاحتاج، فأشبع الفتحة.

وعلى فِعْلال: ويكون فيهما. فالاسم نحو «قِنطار». والصفة نحو «سِرداح» [7]. ولم يجئ مضعَّفاً إلاّ مصدراً، كـ«الزِّلزال» و«القِلقال».

فأما «الدِّئداء» [8] فـ«فِعْلاء» كـ«عِلْباء» [9]. [فيكون] [10] في معنى «الدَّيداء»، ومخالفاً له في الأصول، لأنَّ «الدَّيداء»: «فَعْلال». فيكون

(١) م: الآخران.
(٢) م: الزلزال.
(٣) الصلصال: المصوت من الحمر.
(٤) إلا ههنا حرف عطف.
(٥) الخزعال: داء.
(٦) ديوانه ص ١٠٨ والخصائص ٣: ٢١٣.
(٧) السرداح: الناقة الكريمة.
(٨) الدئداء: الليلة الشديدة الظلمة، لاختفاء القمر فيها
(٩) العلباء: عصب عنق البعير
(١٠) من م.

نحو «سَبِط»[1] و«سِبَطر». وهذا أولى من إثبات «فِعْلال» مضعّفاً غير مصدر، لأنه لم يستقرّ [١٤ب] من كلامهم.

وعلى فَعَلَّل: ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «سَبَهْلَل»[2].

وعلى فِعْلَلّ: ويكون فيهما. فالاسم نحو «عِرْبَدّ»[3]. والصفة نحو «قِرْشَبّ»[4].

وعلى فُعْلُلّ: ولم يجئ إلاّ صفة، نحو «طُرْطُبّ»[5].

وعلى فِعْلِلّ: ولم يجئ منه إلاّ صفة [نحو «عِرْبِدّ»][6].

* * *

وإذا لحقته بعد اللام الأخيرة يكون:

---

(١) م: كسبط. (٢) السبهل: الفارغ. يقال: جاء فلان سبهللاً أي: بلاشيء، لاسلاح ولا عصا. (٣) العربد: ذكر الافاعي. (٤) القرشب: المسن.

(٥) الطرطب: الثدي الضخم المسترخي الطويل.

(٦) سقط ما بين معقوفين من النسختين. وأغفل أبو حيان بناء «فُعلل» في المبدع. وقال سيبويه: «ولا نعلم في الكلام على مثال فُعلِلّ ولا فِعلِلّ». الكتاب ٢: ٣٤٠. والزيادة أثبتها لتتم العبارة. فالعربدّ: الشديد من كل شيء. ويسمى به ضرب من الحيات فهو اسم أيضاً. وفي المزهر ٢: ٣١: «صفصلّ وشفصلّ». قلت. كلاهما اسم، ويحتمل أن يكون الأول منها وزنه: فعفلّ.

على فَعَلّى : ولم يجئ إلاّ صفةً ، نحو « حَبَرْكَى »[1] .

وعلى فِعَلّى : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « سِبَطْرَى »[2] .

وعلى فِعْلَلَى : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، نحو « جَحْجَبَى »[3]

وعلى فِعْلِلَى : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وهو قليل ، نحو « هِرْبِذَى »[4] .

وعلى فِعْلَلَى : ولم يجئْ أيضاً إلاّ اسماً ، [وهو قليل][5] ، نحو « هِنْدَبَى »[6] .

وعلى فُعَلِّيَة : ولم يجئْ إلاّ اسماً ، وتلزمه الهاء ، نحو « سُلَحْفِيَة » .

وأمّا « سُلَحْفاة » فليس فيه دليلٌ على إثبات « فُعَلاّة » . بل هو « فُعَلِّيَة »[7] في الأصل ، ثم قلبوا الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وهي لغة فاشية في طيّئ . يقولون في رُضِيَ : « رُضَى » ، وفي بَقِيَ : « بَقَى » .

---

(١) الحبركى : الغليظ الرقبة . (٢) السبطرى : مشية التبختر ، ف و م والبدع: «صبطرى» . والتصويب من الكتاب ٢: ٣٣٩ .
(٣) جحجبى : حيّ من الأنصار . م : حججبى .
(٤) الهربذى : مشية فيها اختيال . وضبطت في م بفتح الثالث . وكذلك في الكتاب ٢: ٣٣٩. وكلا الوجهين صواب . (٥) من م .
(٦) الهندبى : بقلة من أحرار البقول . وضبطت في م بكسر الثالث وكذلك في الكتاب ٢: ٣٣٩ . وكلا الوجهين صواب . (٧) المزهر ٢: ٣١ .

وعلى فَعَلُوة : ولم يجئ إلاّ اسماً ، والهاء لازمة له، نحو «قَمَحْدُوة»[1]

[المزيد فيه حرفان]

وأما الزيادتان فقد تكونان مُفترقتين ، أو مجتمعتين[2] . فإذا كانتا مفترقتين يكون :

على فَعَوْلَلَى : ولم يجئ إلاّ اسماً نحو « حَبَوكَرَى »[3] .

وعلى فَيعَلُول : ويكون فيهما . فالاسم نحو « خَيتَعُور »[4] . والصفة نحو « عَيطَمُوس »[5] .

وعلى فَنْعَلِيل : ويكون فيهما . فالاسم[6] نحو « مَنجَنِيق » . والصفة نحو « عَنتَرِيس »[7] .

وعلى فَعالِيل : ولا يكون فيهما إلاّ إذا كُسِّرَ عليه الواحد للجمع

---

(١) القمحدوة : الهنة الناشزة فوق القفايين الذؤابة والقفا .
(٢) موف : ومجتمعين .   (٣) الحبوكرى : المعركة بعد انقضاء الحرب .
(٤) الخيتعور : السراب . م : خيتعون .
(٥) العيطموس : الناقة الفتية الحسناء العظيمة .
(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : « وفنطليس للكمرة » وهي الحشفة .
(٧) العنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .

فالاسم نحو « قَناديل » . والصفة نحو « غَرانِيق » [1]

وعلى فُعالِيل : وهو قليل . ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « كُنابِيل » [2] .

وعلى فُعالِلَى : وهو قليل . ولم يجئ إلاّ اسماً ، نحو « جُخادِبَى » [3] .

وعلى فِعِنْلال ولم يجئ إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو « جِعِنبار » [4] .

وعلى فِعِلاّل : ويكون فيهما . فالاسم نحو « الجِنِبّار »[5] . والصفة نحو « الطِرِمّاح » [6] .

وعلى فَعَنْلِيل : نحو « شَمَنصِير » [7] . ولم يجئ غيره ، ولا أَتَحقَّقُ أنّهُ عربيّ [8] .

فأما « شَفَنْتَرًى » [9] اسم رجل فـ «فَعَلَّلًى» كـ «قَبَعْثَرًى»[10] . وليست النون زائدة ، وإن كانت في محلّ زيادتها ، لأنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى

---

(١) الغرانيق : جمع غرنيق ، وهو الشاب الأبيض الناعم الحسن الشعر الجميل .
(٢) كنابيل : اسم موضع .
(٣) أبو جخادبي : ضرب من الجنادب (٤) الجعنبار : القصير الغليظ .
(٥) الجنبار : فرخ الحبارى . (٦) الطرماح : المرتفع العالي .
(٧) شمنصير : اسم جبل . (٨) انظر الخصائص ٣:٢٠٥ . وفي المزهر ٢:٣٣ : « وقيل : هو خماسي الأصول » . (٩) م : «سفنترين» . وانظر المزهر ٢ : ٣٣ .
(١٠) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .

إثبات بناء لم يوجد، لأنه يكون وزنها إذ ذاك «فَعَنْلَلى». وهو بناءٌ لم يثبت في كلامهم. ويحتمل أن يكون وزنه [1] «فَعَنْلَلى» وإن كان بناء لم يستقرّ في غير هذا الموضع، لأنك إن جعلت النون أصليّة أخرجتها عمّا استقرّ فيها؛ ألا ترى أنّ النون إذا كانت ساكنةً ثالثةً، وبعدها حرفان [ولم تك مُدْغمة] [2]، لم تُلفَ إلاّ زائدةً، فيما عُرِف اشتقاقه أو تصريفه. فلذلك كان القولان فيها [3] سائغين عندي.

وأما «قَرَنْفُول» فإنه لم يجيء إلاّ في الشِّعر، نحو قوله [4]

خَودٌ، أَناةٌ، كالمَهاةِ، عُطبُولْ ... كأنَّ في أَنيابِها قَرَنفُولْ

فيمكن أن تكون الواو إشباعاً، مثلها في قوله [5]:

وأنّني حيثما يَثني الهَوَى بَصَرِي ... مِن حيثما سَلَكوا أدنو فأنظُورُ

يريد «فأنظُرُ».

---

(١) سقط من م.

(٢) من م. (٣) ف: فيها.

(٤) الخصائص ٣: ١٢٤ والانصاف ص ٢٤ واللسان والتاج (قرنفل). والخود: الفتاة الحسنة الخلق. والعطبول. الحسنة القامة.

(٥) الخصائص ٣: ١٢٤ وسر الصناعة ١: ٢٩ والانصاف ص ٢٣ - ٢٤ والخزانة ١: ٥٨ واللسان والتاج (شرى) والتمام ص ٦١.

وأما « الماطِرونَ »[1] فزعم أبو الحسن[2] أنَّ نونه أصليّة، وأنَّ وزن الكلمة عنده[3] « فاعِلُول ». واستدلَّ على ذلك بجرِّ النون، قال الشاعر[4]:

طالَ هَمِّي[5]، وبِتُّ كالمَحزونِ   واعتَرَتْني الهُمُومُ، بالماطِرونِ

ووجْه استدلاله بكسر النون، على أنها أصل، هو أنها لو جُعلت زائدة لكانت الكلمة جمعاً في الأصل سُمِّيَ به، لأنَّ المفردات لا يوجد في آخرها واو ونون زائدين. والجمع إذا سُمِّيَ به فله في التسمية طريقان: أحدهما أن تحكي فيه طريقته[6] وقت أن كان جمعاً، فيكون في الرفع بالواو، وفي النصب والخفض بالياء. والطريقة الأخرى أن تجعل الإعراب في النون، وتقلب الواو ياء على كل حال، فتقول[7]: هذا زَيدِينٌ، ورأيت زَيدِيناً، ومررت بزَيدِينٍ. فلمّا لم يجئ « الماطِرُون » على وجه من هذين الوجهين قُضِي عليه بأنه مفرد، فوجب عليه جعل النون أصليّة.

وهذا لا دليل له فيه، لأنَّ أبا سعيد وغيره من النحويّين حكوا في التسمية وجهين، غيرهذين [١٥ أ]: أحدهما جعلُ الإعراب في النون، وإبقاء الواو على كل

---

(١) الماطرون: اسم موضع. وانظر الخصائص ٣ : ٢١٦.
(٢) وهو الأخفش.   (٣) ف: وأن الكلمة عنده وزنها.
(٤) مطلع قصيدة تنسب إلى أبي دهبل الجمحي وعبد الرحمن بن حسان. الخزانة ٣ : ٢٨٠ - ٢٨٢ والخصائص ٣ : ٢١٦. وانظر الأغاني ١٣ : ١٤٣.
(٥) الزاوية في المصادر: طال ليلي.   (٦) م: طريقه.   (٧) م: فيقال.

حال . فيقولون هذا ياسِمُونٌ ، ورأيت ياسِمُونًا ، ومررت بياسِمُونٍ . فيكون « الماطِرُونُ » جمعاً سُمِّيَ[1] به ، على هذا الوجه . والوجه الآخر أن تكون النون مفتوحة في كلّ[2] حال ، وقبلها الواو ، فيقال هذا ياسِمونَ البرّ ، ورأيت ياسمونَ البرّ ، ومررت بياسمونَ البرّ . وقد جاء ذلك في « الماطِرون » . وعليه قوله[3] :

ولها بالماطِرونَ ، إذا ... أكلَ النَّملُ الذي جَمَعا

وهذا مما يدلّ على أنه جمعٌ ، مَحْكِيَّةٌ فيه حالة الرفع . إذ لو كان مفرداً لأثّر فيه العامل ، إذ لا موجب لبنائه . على أنّ أباسعيد السيرافيّ قال : أظنّها فارسيّةً . فإذا كانت كذلك فلا حُجّة فيها .

والقول في « الماجِشُون »[4] كالقول في « الماطِرون » . وكذلك « سِقلاطُون »[5] و « أَطْرَبُون »[6] وما كان نحو ذلك .

---

(١) م : مسمّى . (٢) سقط من م .
(٣) ينسب إلى الأخطل ويزيد بن معاوية والأحوص . الكامل ص ٣٣٧ واللسان والتاج (مطرن) والعيني ١ : ١٤٨ والألف باء ٢ : ١٦٩ ومعجم البلدان ٧ : ٣٦٦ وديوان الأخطل ص ٣٨٩ . وصلته بعده :

خِرْفَةٌ ، حتّى إذا ارتَبعتْ ... ذَكرتْ ، من جِلّقٍ ، بِيَعا

(٤) الماجشون : ثياب مصبغه . وانظر الخصائص ٣ : ٢١٧ .
(٥) السقلاطون : ضرب من الثياب . (٦) الأطربون : الرئيس السيد عند الروم .

وأما « خَرَنْباشْ »[1] من قول الشاعر[2]

أَتتْنا رِياحُ الغَورِ من نحوِ أَرضِها   بريحِ خَرَنْباشِ الصَّرائمِ والحَقلِ

فيمكن أن يكون في الأصل « خَرَنْبَشاً »، ثم أشبِعت[3] فتحته.

* * *

وإذا كانتا مجتمعتين يكون :

على فَعْلَوِيل : ولم يجئْ إلاّ اسماً[4]، نحو « قَنْدَوِيل »[5] و « هَنْدَوِيل »[6].

وعلى فَعْلَلِيل : ولم يجئْ إلاّ صفةً، نحو « عَرطَلِيل »[7].

وعلى فَعْلَلُوت : ولم يجئْ إلاّ اسماً، نحو « عَنْكبوت ».

وعلى فَعلَلُول : ويكون فيهما. فالاسم نحو « مَنجَنُون »[8].

---

(١) الخرنباش : نبات من رياحين البر طيب الرائحة. وضبط في الخصائص ٣ : ٢١٧ بضم الخاء والراء، وفي التاج (خربش) بضم الخاء وفتح الراء وبضمها معاً. وانظر المزهر ٢ : ٣٣.

(٢) في الخصائص ٣ : ٢١٧ والتاج (خربش).

(٣) م : أثبتت

(٤) كذا ومثله في الكتاب ٢ : ٣٣٦، مع أن المثالين التاليين صفتان لا اسمان.

(٥) القندويل : العظيم الهامة.

(٦) الهندويل : الضخم.

(٧) العرطليل : الطويل.

(٨) المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها.

والصفة نحو «حَنْدَقُوق»[1].

وعلى فَعْلَلان: وهو قليل فيهما. فالاسم نحو «زَعفَران». والصفة نحو «شَعْشَعان»[2].

وعلى فُعْلُلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو «عُقْرُبان»[3]. والصفة نحو «عُرُدُمان»[4].

وعلى فِعْلِلان: ويكون فيهما. فالاسم نحو «حِنْدِمان»[5]. والصفة نحو «حِدرِجان»[6].

وعلى فَعْلَلاءَ: ولم يجئْ إلاّ اسماً نحو «بَرْنَساء»[7].

وعلى فُعْلُلاءَ: ولم يجيء إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «قُرْفُصاء»[8].

وعلى فِعْلِلاءَ: ولم يجيء إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «طِرْمِساء»[9].

---

(١) الحندقوق: الرجل الطويل المضطرب. م: حندقون. وفي المزهر ٢: ٣٢: «كذا ذكر سيبويه. وقال غيره: هي بقلة، فتكون اسماً».

(٢) الشعشعان: الطويل الحسن الطول. (٣) العقربان: دويبة تدخل الأذن.

(٤) العردمان: الغليظ الشديد الرقبة. ف والمبدع: «عرمدان». والتصويب من م والكتاب ٢: ٣٣٨. (٥) الحندمان: الجماعة أو القبيلة.

(٦) الحدرجان: القصير. (٧) البرنساء: ابن آدم، والناس.

(٨) القرفصاء: ضرب من الجلوس. (٩) ليلة طرمساء: شديدة الظلمة.

وعلى فِعْلَلاء : ولم يجىء إلاّ اسماً نحو « هِنْدَباء » [1] .

وأما « شِفْصِلّى » [2] فإن ثبت كان فيه دليل على إثبات «فِعْلِلّى» من كلامهم .

وعلى فُعَلِّيل : نحو « القُشَعْرِيرة » و « السَّمَهْجِيج » [3]. ولم يجىء غيرها [4] .

[المزيد فيه ثلاثة أحرف]

وإذا لحقته ثلاث زوائد كان :

على فُعَيْلُلان : نحو « عُرَيْقُصان » [5] . ولم يجىء إلاّ اسماً .

وأما « هَزَنبَران » [6] و « عَفَزّران » [7] فإنهما تثنية « هَزَنْبَر »

(١) الهندباء : بقلة من أحرار البقول . (٢) بسكون الفاء وفتحها في ف ، وأثبت الناسخ أنها كانت في المتن بسكون الفاء . وفي الحاشية « شفصلى : نبات يلتوي على الشجر . ذكره ابن القوطية » . قلت : وحقه أن يجعل في باب الزيادتين المفترقتين لا المجتمعتين .

(٣) السمهجيج : ما حقن من ألبان الابل في سقاء غير ضار ، فلبث ولم يأخذ طعماً .

(٤) كذا ومثله في المزهر ٢ : ٣٢ . والطمأنينة والشمأزيزة والشمخريرة...من هذا البناء.

(٥) العريقصان : نبات . (٦) الهزنبران والهزنبزان : السيىء الخلق . وجعله ابن عصفور اسماء وكذلك السيوطي في المزهر ٢ : ٣٣ . وهو صفة كما ذكر ابن جني في الخصائص ٣ : ٢٠١ حيث أنكر الادعاء بأنه مثنى .

(٧) عفزران : اسم رجل . الخصائص ٣ : ٢٠٢ .

كـ « جَحَنْفَل »[1]، و « عَفَزَّرٍ » كـ « عَدَبَّس »[2]. ثم سُمّيَ بها. وهذا أولى من إثبات بناء على وزن « فَعَنْلَلان » أو « فَعَلَّلان »، ولم يثبت من كلامهم.

وعلى فَعَوْلُلان: وهو قليل، نحو « عَبَوثُران »[3].

وعلى فَعْلالاءَ: [ولم يجئ إلاّ اسماً][4]، وهو قليل، نحو[5] « بَرْناساء »[6].

وعلى فُعالِلاءَ: ولم يجئ أيضاً إلاّ اسماً، وهو قليل، نحو «جُخادِباء»[7].

وأما « مُفْيَئِنّ »[8] فـ« مُفْعَلِلّ » والياء أصل في بنات الأربعة. ولا يكون « مُفْيَعِلاًّ »، لأنه ليس من أبنية كلامهم.

---

(١) الجحنفل: الغليظ الشفة. (٢) العدبس: الشديد الموثق الخلق من الابل.
(٣) العبوثران: نبات طيب الريح. ف: نحو عبوثران وهو قليل
(٤) من م. (٥) ف: قالوا.
(٦) البرناساء: الناس. (٧) الجخادباء: ضرب من الجنادب. ف: خجادباء. م: جحادباء
(٨) المفيئن: المنتصب. وفيه روايات. انظر ديوان الهذليين ٢ : ٨٦ وشرح أشعار الهذليين ص ٣٢٢ والخصائص ٣ : ١٩٦. قلت: وذكر المفيئن هنا وهم من المصنف، لأنه ليس من الرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف.

وأما «السَّلِنْطِيط» [1] فزعم أبو سعيد أنه جاء في الشعر. والمتوهَّم أنه ليس من كلامهم، فإذا كان كذلك فلا يثبت به «فِعِنْلِيل» [2].

وأما «عُقُرُبَّان» [3] فيمكن أن يكون أصله «عُقْرُبان» خفيفاً كـ«ثُعْلُبان» [4]، ثم ضُعِّفت الباء، كما تضعف أواخر الأسماء، لأنها آخر، لأنَّ الألف والنون تَجريان مجرى تاء التأنيث. ولذلك إنما يُصَغَّر من الاسم، الذي يكونان فيه، الصدرُ [5] كما أنه لا يُصغَّر من الاسم الذي فيه تاء التأنيث إلاّ صدره. فإن قيل: إنما تَفعل ذلك العربُ في الوقف! قيل: يكون هذا من إجراء الوصل مُجرى الوقفِ.

[الخماسي المزيد]

وأما الخماسيُّ فلا تلحقه إلاّ زيادة واحدة، فيصير على ستَّة أحرف. ويكون: على فَعْلَلِيل: ويكون [6] فيهما. فالاسم نحو «خَنْدَرِيس» [7].

(١) السلنطيط: القاهر، من السلاطة. وفيه روايات. انظر الخصائص ٣: ٢١٥ واللسان والتاج (سلط). قلت: والسلنطيط ليس بالرباعي المزيد فيه ثلاثة أحرف. وذكره هنا وهم.
(٢) ف: فعنليلاً.
(٣) العقربان: دويبة تدخل الأذن. وانظر الخصائص ٣: ٢١٠ - ٢١١ والمزهر ٢: ٣٣.
(٤) الثعلبان: ذكر الثعالب.
(٥) م: تكون فيه الصدر.
(٦) سقط من م.
(٧) الخندريس: الخمر.

والصفة نحو «دَرْدَبِيس»[1].

وعلى فَعْلَلُول : ولم يجيء إلاّ اسماً ، نحو «يَسْتَعُور»[2].

وعلى فِعْلَلُول : ولم يجيء إلاّ صفة ، وهو قليل ، نحو «قِرطَبُوس»[3].

وعلى فَعَلَّلى : ولم يجيء أيضاً إلاّ صفة، وهو قليل، نحو «قَبَعْثَرَى»[4].

وعلى فُعَلِّيل : ويكون فيهما . فالاسم نحو «خُزَعبِيل»[5]. والصفة نحو «قُذَعمِيل»[6].

وأما «سَمَرْطُول»[7] من قوله :[8] [١٥ ب]

* على سَمَرْطُولٍ ، نِيافٍ[9] ، شَعْشَعِ *

فلا يثبت به «فَعَلُّولٌ» ، لأنه لم يُسمع قطُّ في نثر . وإنما سمع في الشعر ، وهم

---

(١) الدرديس : الشيخ الهرم (٢) اليستعور : شجر .

(٣) القرطبوس : الناقة العظيمة الشديدة .

(٤) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم . (٥) الخزعبيل : الباطل

(٦) القذعميل : الشيخ الكبير . (٧) السمرطول : الطويل المضطرب . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٧ - ٢٠٨ والمزهر ٢ : ٣٤ .

(٨) الخصائص ٣ : ٢٠٧ والتاج (سمرطل) .

(٩) م : «نياب» . والنياف : الطويل في ارتفاع . والشعشع : الطويل العنق . يصف جملاً .

مما يحرِّفون في الشعر[١] ، إذا اضطروا إلى ذلك . قال[٢] :

* بِسَبَحْلٍ الدَّفَّيْنِ ، عَيْسَجُورِ *

وإنما هو « سِبَحْل » بمنزلة « قِمَطْر » . فكذلك « سَمَرْطُولٌ » يمكن أن يكون مُحرَّفاً من « سَمَرْطُول » ، كـ « عَضْرَفُوط »[٣] .

فأما « دُرْداقِس »[٤] فلا يَتحَقَّقُ كونها من كلام العرب . قال الأصمعيُّ : أظنُّها رُوميَّةً[٥] . فلا ينبغي أن يثبت[٦] بها « فُعْلالِلٌ » . وكذلك « خُزْرانِق »[٧] أصله فارسيٌّ[٨] فلا حُجَّة فيه .

وأما « قَرَعْبَلانَةٌ »[٩] فلم[١٠] تُسمَعْ إلاّ من كتاب العين ، فلا ينبغي أن[١١] يلتفت إليها .

---

(١) سقط « وهم مما يحرفون في الشعر » من النسختين ، وألحقه ناسخ ف بالحاشية .
(٢) العجاج . ديوانه ص ٧٧ والخصائص ٢ : ٣٣٩ و ٤٣٨ و ٣ : ٢٠٧ . والسبحل الدفين : العظيمة الجانبين . والعيسجور : الكريمة النسب . يصف ناقة .
(٣) العضرفوط : ذكر العظاء . (٤) الدراقس : طرف العظم الناتىء فوق القفا.
(٥) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٤ والمزهر ٢ : ٣٤ .
(٦) م : يلتفت . (٧) الخزرانق : ضرب من ثياب الديباج .
(٨) انظر الخصائص ٣ : ٢٠٥ . (٩) القرعبلانة : دويبة عريضة . وانظر الخصائص ٣ : ٢٠٨ والمزهر ٢ : ٣٤ . (١٠) ف : فلا .
(١١) سقط « ينبغي أن » من م .

باب [1]

أبنية الأفعال

الأفعال تنقسم قسمين : ثلاثيّ ، ورباعيّ . وكلاهما ينقسم قسمين : مزيد ، وغير مزيد .

[الماضي الثلاثي]

فأما الثلاثيّ غير المزيد فله ثلاثة أبنية :

فَعَلَ : كـ « ضَرَبَ » .

وفَعِلَ : كـ « عَلِمَ » .

وفَعُلَ : كـ « ظَرُفَ » .

* * *

وأما الثلاثيُّ المزيد فينقسم ثلاثة أقسام : قسم جاء على وزن الرباعيّ وهو ملحق به ، ، قسم جاء على وزن الرباعيّ وليس بملحق به [2] ، وقسم لم يجيء

(١) انظر في هذا الباب ٢ : ٣٣٠ - ٣٣٥ و ٣٤٠ من الكتاب و ٢ : ٣٧ - ٤٢ من المزهر .

(٢) ف : «فيه» . وسقط من م .

على وزنه .

* * *

فالملحق ما جاء :

على فَيْعَلَ : نحو « بَيْطَرَ »[١] .

وعلى فَعْلَلَ : نحو « جَلْبَبَ »[٢] و « شَمْلَل »[٣] .

وعلى فَوْعَلَ : نحو « حَوقَلَ »[٤] .

وعلى فَعْوَلَ : نحو « جَهْوَر »[٥] .

وعلى فَعْنَلَ : نحو « قَلْنَسَ »[٦] . وهو قليل .

وعلى يَفْعَلَ : نحو « يَرْنَأَ لحيتَهُ »[٧] .

وعلى فَعْلَى : نحو « قَلْسَى »[٨] .

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « فَعْلَلَ » من الرباعيّ ، نحو « قَرْطَسَ »[٩].

(١) بيطر : عالج الدوابّ . (٢) جلبب : ألبس الجلباب .
(٣) شملل النخل : أخذ شماليله . (٤) حوقل : كبر وعجز عن الجماع .
(٥) جهور : رفع صوته . (٦) قلنس : ألبس القلنسوة .
(٧) يرنأ لحيته : صبغها باليرناء ، وهي الحناء . (٨) قلسى ألبس القلنسوة . م : قلسى .
(٩) قرطس : أصاب القرطاس . وقد أهمل ابن عصفور بعض الأبنية . انظر شرح الشافية ١ : ٦٩ .

ويجيء :

على تَفَعْلَى : نحو « تَقَلْسَى »[1] و « تَجَعْبَى »[2].

وعلى[3] تَفَعْلَتَ : نحو « تَعَفْرَتَ ».

وعلى تَفَعْنَلَ : نحو « تَقَلْنَسَ ».

وعلى تَفَعْلَلَ : نحو « تجَلْبَبَ ».

وعلى تَفَيْعَلَ : نحو « تَشَيْطَنَ ».

وعلى تَفَوْعَلَ : نحو « تَجَوْرَبَ ».

وعلى تَفَعْوَلَ : نحو « تَرَهْوَكَ »[4]

وعلى تَفاعَلَ : نحو « تَغافَلَ ».

وعلى تَفَعَّلَ : نحو « تَكَرَّمَ ».

وعلى تَمَفْعَلَ : نحو « تَمَسْكَنَ ».

وهذه الأمثلة ملحقة بـ « تَفَعْلَلَ » من الرباعيّ ، نحو « تَدَحْرَجَ ».

---

(١) تقلسى : لبس القلنسوة . م : تقلسى . (٢) تجعبى الجيش : ازدحم . م : تجعبى .

(٣) سقط من م . (٤) ترهوك في المشي : كان كأنه يموج فيه.

وعلى (1) افعَنْلَلَ : نحو « اقعَنْسَسَ » (2) .
وعلى (3) افعَنْلَى : نحو « اسلَنْقَى » (4) .
وهذان المثالان ملحقان ببناء « افعَنْلَلَ » (5) من الرباعيّ ، نحو « احرَنْجَمَ » (6) .
والذي يُعْلَمُ به أنّ هذه الأمثلة ملحقةٌ ، ببناء ما ذكرنا ، مجيء مصادرِها على حَسَبِ مصادر ما أُلحِقَتْ به . فتقول : « جَلْبَبَةً » و « شَمْلَلَةً » و « بَيْطَرَةً » و « جَهْوَرَةً » و « قَلْنَسَةً » و « قَلْساةً » ، كما تقول : « قَرْطَسَةً » .
وتقول : « تَجَلْبُبًا » و « تَشَيطُنًا » (7) و « تَجَوْرُبًا » و « تَرَهْوُكًا » (7) و « تَمَسْكُنًا » و « تَغافُلاً » و « تَكَرْمًا » ، كما تقول : « تَدَحْرُجا » .
وتقول : « اسلِنقاءً » و « اقعِنساساً » ، كما تقول : « احرِنجاماً » .

* * *

وغير الملحق ما جاء :
على أَفْعَلَ : نحو « أَكْرَمَ » .
وعلى فاعَلَ : نحو « ضارَبَ » .

---

(1) م : أو على . (2) اقعنسس : رجع وتأخر .
(3) م و ف : أو على . (4) اسلنقى : نام على ظهره .
(5) م : افعلنل . (6) احرنجم القوم : ازدحموا . (7) سقط من م.

وعلى فَعَّل : نحو « ضَرَّبَ » .

فهذه الأمثلة على وزن « دَحْرَجَ » ، وليست ملحقةً به ، بدليل أنك لا تقول « ضارَبَةً » ولا « ضَرَّبَةً » ولا « أَكرَمَةً » ، كما تقول « دَحرَجةً » .

* * *

والذي لم يجئ على وزن الفعل [1] ما كان :

على انفَعَلَ : نحو « انطَلَقَ » .

أو [2] افتَعَلَ : نحو « اقتَدَرَ » .

أو استفعَلَ : نحو « استَخْرَجَ » [3]

أو افْعَلَّ : نحو « احمَرَّ » .

أو افْعالَّ : نحو « احمارَّ » .

أو افْعَوَّلَ : نحو « اعْلَوَّطَ » [4] .

أو افعَوْعَلَ : نحو « اغدَوْدَنَ » [5] .

---

(١) في حاشية ف : « يعني الرباعي » . (٢) ص : وعلى .

(٣) كذا ! واستفعل هو على وزن الرباعي المزيد : احرنجم .

(٤) اعلوطت البعير : تعلقت بعنقه وعلوته . قلت : وافعوّل على وزن احرنجم .

(٥) اغدودن النبت : طال . قلت : وافعوعل على وزن احرنجم أيضاً .

فهذه الأمثلة من مزيد الثلاثيّ ، وليس لها نظير في الرباعيّ .

* * *

فأما « هَرَقْتُ » و « هَرَحْتُ » فأصلها « أَرَقْتُ » و « أَرَحْتُ » ، والهاء بدل من الهمزة . وأصله : أرقت وأرحت [1] . وكذلك « أهْرَقْتُ » أصله « أَرَقْتُ » والهاء زائدة . وكذلك «أهْرَحْت » . وكذلك «أَسطاعَ » فأصله « أطاعَ » والسين زائدة . فلا يثبت بشيء من ذلك وزن للفعل ، على خلاف ما ذُكِر ، لأنّ هذه أشياء شَذَّت ، ولم تطّرد في بابها .

وأمّا « افعَوْلَل » نحو « اعثَوْجَجَ البعيرُ » [2] ، و « افوَنْعَلَ » نحو « احوَنصَلَ الطائرُ » [3] ، و « افعَيَّلَ » نحو « اهبَيَّخَ الرَّجلُ » [4] ، فلم يذكرها أحد إلاّ صاحب العين ، فلا يُلتفت إليها .

وأمّا ما حكاه [5] بعض اللغويين ، من قولهم « سَنْبَلَ الزَّرْعُ [6] وأَسْبَلَ » ، و « دَنْقَعَ الرَّجلُ » إذا افتقر فكأنه لَصقَ بالدَّقعاء ، [١٦ أ]

---

(١) كذا ، وهو تكرار لما مضى قبل . وسقط « وأرحت » من م .
(٢) اعثوجج : أسرع . (٣) احونصل : ثنى عنقه وأخرج حوصلته .
(٤) اهبيخ : مشى مشية فيها تبختر وتهاد .
(٥) ف : ما حكى . (٦) سنبل وأسبل : أخرج سنبله .

و[1] ما حكاه أبو عُبيد[2] من قولهم « كَنْثَأَتْ لِحيَتُهُ وكَثَّأَتْ »[3]، فلا حجّة في شيء من ذلك، على إثبات « فَنْعَلَ ». بل تكون النون أصليّة، وهي على[4] وزن « فَعْلَلَ » كـ « دَحْرَجَ ». ويكون « سَنْبَلَ » من « أَسْبَلَ » كـ « سَبِط » من « سِبَطْر ». وكذلك « دَنْقَعَ » من «الدَّقْعاء »، و « كَنْثَأَ » من « كَثَّأَ ».

وكذلك قولهم « طَشْيَأَ رأيَه » و « رَهْيأ » إذا خلّط، لا حُجّة فيه على إثبات « فَعْيَلَ ». بل يحتمل أمرين: أحدهما أن تكون الياء أصلاً في بنات الأربعة، كما كانت في «يَسْتَعُور»[5] لئلاّ يؤدّي إلى إثبات بناء لم يستقرّ في كلامهم، وهو «فَعْيَلَ». والآخر أن يكون أصله « رَهْيَا » و «طَشْيا»[6]، على وزن « فَعْلَى » كـ « قَلسَى »، ثم أُبدِلت[7] الهمزة من الألف.

وأما « اكْوَهَدَّ الفَرْخُ »[8] و « اكوَأَلَّ الرَّجلُ »[9] فوزنها « افعَلَلَّ » نحو « اقشَعَرَّ »[10]، والواو أصل في بنات الأربعة، كما كانت

(١) م : وأما . (٢) م : أبو عبيدة .
(٣) كنثأت وكثأت : طالت وغزر شعرها .
(٤) سقط من م . وذكر ابن عصفور في ص ٥٦ ما يخالف هذا .
(٥) اليستعور : شجر . وهو خماسيّ لا رباعي ! (٦) م : هشيا .
(٧) م : وأبدلت . (٨) اكوهد : ارتعد إلى أمه لتزقه . م : افوهد .
(٩) اكوأل : كان قصيراً في غلظ وشدة . (١٠) م : كاقشعر .

اصلاً في « وَرَنْتَل »[1] ، لأنَّ « افوَعلَّ » بناء لم يستقرّ في كلامهم .

[المضارع الثلاثي]

وأما المضارعات فالمقيس منها أن يجيء مضارع «فَعُلَ» أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين كالماضي . نحو «ظَرُفَ يَظرُفُ» و«شَرُفَ يَشرُفُ». ومضارع « فَعِلَ » على«يَفْعَلُ»بفتح العين. نحو«شَرِبَ يشرَبُ» و«حَذِرَ يحذَرُ».

و « فَعَلَ » لا يخلو أن يكون للمغالبة[2]، أو لا يكون . فإن كان للمغالبة[2] فإنَّ مضارعه أبداً على « يَفْعُلُ » بضمّ العين. نحو « ضَارَبَني فضَرَبتُه أَضرُبُهُ » ، و « كابَرَني فكَبَرتُه أَكبُرُهُ »، و « فاضَلَني ففَضَلتُه أَفضُلُهُ » . هذا ما لم يكن معتلَّ العين أو اللام بالياء ، أو معتلّ الفاء بالواو . فإن كان كذلك لزم المضارعُ « يَفْعِل » بكسر العين . نحو قولك « راماني فرَمَيتُهُ أَرمِيه » ، و«سايَرني فسِرتُه أَسِيرُهُ » أي : غَلَبْتُه في السَّير ، و « واعَدَني فوَعَدتُهُ أَعِدُهُ » . وزعم الكسائيُّ أنه يجيء على « أَفْعَلُ » بفتح العين ، إذا كان عينه[3] حرف حلق ، نحو « فاخَرَني ففَخَرتُهُ أَفخَرُهُ » .

---

(١) الوزنتل : الداهية . (٢) م : للمبالغة .

(٣) في شرح الشافية ١ : ٧١ «عينه أو لامه». وانظر ما رد به شارح الشافية زعم الكسائي . ف : «العين» .

فإن لم يكن للمغالبة (١) فلا يخلو أن يكون مُعتلّ الفاء بالواو ، أو معتلّ العين أو اللاّم بالياء أو بالواو (٢) ، أو مُضعَّفاً ، أو غير ذلك .

فإن كان مُعتلَّ الفاء بالواو فإنَّ مضارعه أبداً على « يَفْعِل » بكسر العين، نحو « وَعَد يَعِدُ » و « وَزَن يزِنُ » . وتُحذف الواو ، لوقوعها بين ياء وكسرة في « يَعِد » ، ثم تُحمل في « أَعِدُ » و « نَعِدُ » (٣) و « تَعِدُ » عليه ، لِما يُبيَّنُ (٤) في التصريف ، إن شاء الله .

فإن كان مُعتلَّ العين أو اللاّم (٥) بالواو كان المضارع أبداً على «يَفْعُلُ» بضمّ العين ، نحو « غَزا يَغزُو » « وقالَ يَقُولُ » .

وإن كان معتلَّ العين أو اللاّم بالياء فإنَّ المضارع منه أبداً (٦) على « يَفْعِل » بكسر العين ، نحو « رَمَى يَرمي » و « باع يَبِيع » .

وإن كان مُضعَّفاً فلا يخلو أن يكون مُتعدّياً أو غيرَ مُتعدٍّ . فإن كان غير مُتعدٍّ فإنَّ مُضارعه أبداً يجيء على « يَفْعِلُ » بكسر العين، نحو « فَرَّ يَفِرُّ » و « شَذَّ الشيءُ يَشِذُّ » . وإن كان متعدّياً فإن مضارعه أبداً

---

(١) م: للمبالغة . (٢) ف : أو معتل العين بالواو أو الياء ، أو اللام بالواو أو بالياء .
(٣) سقط من م . (٤) م : لما يحكم .
(٥) م : معتل اللام أو العين . (٦) ف : أبداً منه .

يجيء[1] على «يَفعُلُ»، بضمّ العين، نحو «رَدَّهُ يَرُدُّهُ» و «شَدَّهُ يَشُدُّهُ».

فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن تكون لامه أو عينه حرف حلق، أو لا يكون. فإن كان كذلك فإنّ مضارعه أبداً على «يَفْعَلُ» بفتح العين، نحو «قَرَعَ يَقرَعُ» و «فَغَرَ يَفغَرُ» و «زَأَرَ يَزأَرُ». وإن لم يكن كذلك فإنّ مضارعه أبداً يجيء على «يَفْعِلُ» و«يَفْعُلُ»، بكسر العين وضمها، نحو «ضَرَبَ يَضرِبُ» و «قَتَلَ يَقتُلُ» و «جَلَسَ يَجلِسُ» و «قَعَدَ يَقْعُدُ»[2]. وقد يجتمعان في الفعل[3] الواحد، نحو «عَكَفَ يَعكِفُ ويَعكُفُ». وهما جائزان، سُمِعا للكلمة[4]، أو لم يُسمع إلاّ أحدهما.

* * *

وأما المزيد على ذلك فإنك إذا أردتَ المضارع فلا يخلو أن تكون في أوّله همزةُ وصلٍ، أو تاءٌ زائدةٌ، أو لا يكون كذلك.

فإن كان كذلك فإنّ المضارع منه بمنزلة الماضي، إلاّ أنّك تزيد حرف المضارعة مفتوحاً، وتكسِرُ ما قبل الآخر، فيما أوّله همزةُ وصلٍ، وتزيد حرف

---

(١) ف: يجيء ابداً.
(٢) م: «وقعد يقعد وجلس يجلس». قلت: وذكره «قعد يقعد» ههنا سهو، لأنه حلقي العين. (٣) م: للفعل. (٤) م: «كلمة». وانظر المزهر ٢: ٣٩.

المضارعة مفتوحاً لا غير، فيما أوّله التاء ، فتقول «انطَلَقَ ينطلِقُ» و«استَخرَجَ يَستخرِجُ» و«تَغافَلَ يَتغافَلُ» و«تَشَجَّعَ يَتشجَّعُ».

وإن كان غير ذلك فَعَلتَ فيه ما فعلتَ فيما في[1] أوّلِه همزةُ وصلٍ ، إلاّ أنك تضمُّ حرف المضارعة ، فتقول «سَلقَى يُسَلقِي» و«جَلبَبَ يُجَلبِبُ» و«أَكرَمَ يُكرِمُ» و«ضَرَّبَ يُضَرِّبُ» و«ضارَبَ يُضارِبُ».

* * *

وشَذَّ من «فَعِلَ» شيء ، فجاء مضارعه على «يَفْعِلُ» بكسر العين ، نحو «نَعِم يَنعِمُ» و«حَسِبَ يَحسِبُ» و«وَمِقَ يَمِقُ» و«وَرِثَ يَرِثُ» و«وَلِيَ يَلِي» و«وَرِعَ يَرِعُ» و«وَعِمَ يَعِمُ»[2] و«وَغِمَ يَغِمُ»[3]. و«وَحِرَ يَحِرُ»[4] و«وَغِرَ صدرُه يَغِرُ»[5] [١٦ب] و«وَثِقَ يَثِقُ» و«وَفِقَ يَفِقُ» و«وَرِيَ الزَّنْدُ يَرِي» و«وَطِئ يَطَأُ» و«وَسِعَ يَسَعُ»[6].

---

(١) سقط من م . (٢) وعم : قال انعمي .
(٣) وغم : حقد . (٤) وحر صدره : خقد ووغر .
(٥) وغر صدره : امتلأ غيظاً . (٦) قدم ناسخ م وأخر وأسقط بعض الأمثلة . وانظر المزهر ٢ : ٣٧ - ٣٨ .

والدليلُ على أنّ «يَطأُ ويَسَعُ»، في الأصل، إنما هو «يَوْطِىءُ ويَوْسِعُ» - ثم فُتِحت العين، لكون اللاّم حرفَ حلق - حَذْفُ الواو منهما. ولم يُعتَدّ بالفتحة، لكونها عارضة. ولو كانت أَصليّةً لم تُحذَفِ الواو، كما لم تُحذف من «يَوجَلُ» و«يَوحَلُ»[1].

وشَذّ منه أيضاً[2] شيء، فجاء على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وهو «نَعِمَ يَنعُمُ» و«فَضِلَ يَفضُلُ» و«حَضِرَ يَحضُر» و«مِتّ تَمُوتُ» في لغة من يَكسِرُ الميم و«دِمْتَ تَدُومُ».

وشَذّ[3] أيضاً، من «فَعَلَ» الذي فاؤه واو، لفظة واحدة، فجاء مضارعها على «يَفْعُلُ» بضمّ العين، وهي «وَجَدَ يجُدُ». وأصله «يَوْجُدُ»، فحُذفت الواو لكون الضمّ هنا شاذّاً، والأصل الكسر، فحُذفت الواو كما حُذفت[4] مع الكسرة. و[على][5] ذلك قوله[6]:

لو شِئتِ قَد نَقَعَ الفؤادُ بِشَربةٍ ... تَدَعُ الصَّواديَ لا يَجُدْنَ غَليلا

---

(١) يوحل: يقع في الوحل. (٢) م: وشذ أيضاً منه.
(٣) نقل البغدادي هذه الفقرة في شرح شواهد الشافية ص ٥٤. وانظر المزهر ٢: ٣٩.
(٤) م: كما تحذف. (٥) من م.
(٦) لجرير، وينسب إلى لبيد. شرح الشافية ١: ١٣٢ وشرح شواهدها ص ٥٣ - ٥٧ والمنصف ١: ١٨٧ وديوان جرير ص ٤٥٣ والمغني ص ٢٧٢ وشرح شواهده ص ٢٢٨ - ٢٢٩ والصحاح واللسان والتاج (وجد). وسيرد في ص ٤٢٧. وليس في ديوان لبيد المطبوع.

وشَذَّ أيضاً شيء من « فَعَلَ » المعتلّ اللاّم ، فجاء مضارعه على « يَفْعَل » بفتح العين ، وهو « قَلَى يَقلَى »[1] و « عَسَى يَعْسَى » و « جَبَى يَجبَى »[2] و«أَبَى يأبَى » .

وشَذَّ أيضاً من « فَعَل » الصحيحِ اللاّمِ شيء ، فجاء مضارعه على « يَفْعَلُ » بفتح العين، وهو « قَنطَ يَقنَطُ » و « رَكَنَ يَركَنَ ».

وشَذَّ أيضاً من « فَعَلَ » المضاعفِ المتدّي شيء ، فجاء مضارعه على « يَفْعِلُ » بكسر العين، وهو « هَرَّ الكأسَ يَهِرُّها »[3] و «علَّه يَعِلُّه »[4] و « حَبَّ الشيءَ يَحِبُّه » .

[الرباعي]

وأما الرباعيُّ فغيرُ المزيد منه يجيء[5] على فَعْلَلَ : نحو « قَرْطَسَ ». والمزيد يجيء على افعَنْلَلَ : نحو « احرنجَمَ »[6] . وعلى افعَلَلَّ : نحو

---

(١) قلاه : أبغضه وكرهه غاية الكره . وانظر المزهر ٢ : ٣٩ - ٤٠ .
(٢) جبى : جمع وحصّل .
(٣) هرّ الكأس : كرهها . وانظر المزهر ٢ : ٤٠ .
(٤) علّه : سقاه السقية الثانية بعد النهل (٥) ف وأما الرباعي غير المزيد فيجيء .
(٦) احرنجم القوم ازدحموا .

« اطمأنَّ » . وعلى تَفَعْلَلَ : نحو « تَدَحرَجَ » .

ومضارع « فَعْلَلَ » : يُفَعْلِلُ ، بضمّ حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . ومضارع « افعَنْلَلَ » : يَفْعَنْلِلُ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . وكذلك « افعَلَلَّ » مضارعه : يَفْعَلِلُّ ، بفتح حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر . و « تفَعْلَلَ » مضارعه : يَتَفَعْلَلُ ، بفتح حرف المضارعة وما قبل الآخر [1] .

---

(١) سقط « وما قبل الآخر » من م .

ذكر معاني أبنية الأفعال

مجرَّدة من الزيادة وغيرَ مجرَّدة وتبيينُ المتعدّي منها وغير المتعدّي

فَعَل وفَعِل : يجيئان مُتعدّيَين وغير متعدّيَين . فالمتعدّي منهما «ضَرَبَ» و«عَلِمَ» . وغيرُ المتَعدّي «قَعَدَ» و «أَشِرَ»[1]

فَعُلَ : ولا يتعدَّى البتَّةَ ، نحو «ظَرُفَ» و «شَرُفَ» .

فَعْلَلَ : ولا يكون إلاّ متعدّياً ، نحو «جَلبَبَهُ»[2] و«شَمْلَلَهُ»[3] ، إلاّ أن يكون رباعيّاً ، فإنه يكون معتدّياً وغير متعدٍّ . فالمتعدّي نحو «دَحرَجتُه» و «صَعررتُه»[4] . وغير المتعدّي نحو «قَرْقَرَ»[5] .

فَيعَلَ وفَوعَلَ وفَعولَ وفَعلَى : تكون متعدّيةً وغيرَ متعدّية . فالمتعدّي منها «بَيطَرَ الدّابَّةَ» و «صَومَعَ الثَّريدَ»[6] و «دَهورَ المَتاعَ»[7]

---

(١) أشر : مرح وبطر .

(٢) جلببه : ألبسه الجلباب .

(٣) شملل النخل : أخذ منه شماليله .

(٤) هذا ملحق بالرباعي وليس رباعياً . م : صعررت . وصعررت : دحرجت . ولعله يريد : صعترته ، أي : زيّنته .

(٥) قرقر البعير : هدر .

(٦) صومع الثريد : سوّى له صومعة .

(٧) دهور المتاع : جمعه وقذفه في مهواة

و « قَلْسَى الرَّجلَ »[1]. وغيرُ المتعدّي « بَيقَرَ »[2] و « حَوقَلَ »[3] و « هَرولَ » و « عَنظَى »[4] و « حَنظَى »[5] و « خَنذَى »[6].

فَعْنَلَ : يكون متعدّياً ، نحو « قَلنَسَ ».

يَفْعَلَ : ولا يكون إلاّ متعدّياً، نحو[7] « يَرنأَ لحيتَهَ »[8].

تَفَعلَلَ وتَفَيعَلَ وتَفَعلَى وتفَعنَلَ وتفَوعَلَ وتَمَفعَلَ وتَفَعوَلَ : أكثر ما تجيء غير متعدّية، لأنها مطاوعةٌ للفعل الذي دخلت عليه التاء في الغالب. نحو « دَحرَجتُه فتَدحرَجَ » و « مَدْرَعتُهُ فتَمَدْرَعَ »[9]. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها ـ لذلك ـ عدمُ التعدّي، حتى تكون كـ « انفَعَلَ ».

تَفَعلَتَ : ولا يكون متعدّياً ، نحو « تَعَفرَتَ ».

تفاعَلَ : تكون متعدّية وغير متعدّية. فالمتعدّية[10] نحو «تَقاضَيتُه»

---

(١) قلسى لرجل : ألبسه القلنسوة .
(٢) بيقر : هلك .
(٣) حوقل : كبر وعجز عن الجماع .
(٤) عنظى : فحش . ف و م : عنضى .
(٥) خنظى : صار بذيئاً فاحشاً . ف : خنضى .
(٦) خنذى : صار خليعاً .
(٧) م : يقال .
(٨) يرنأ لحيته : صبغها بالحناء .
(٩) مدرعته : ألبسته المدرعة .
(١٠) م : فالتعدي . وانظر في معاني تفاعل ١ : ٩٩ - ١٠٤ من شرح الشافية

« تَنازَعْنا[1] الحديثَ » و «تَجاوَزْنا المكانَ ». وغير المتعدّية : « تَغافَلَ» و « تَعاقَلَ »[2] . وإنما يجوز أن تقول « تفاعلته » ، وتُعدّيه إلى مفعول ، إذا لم يكن المفعول فاعلاً ، نحو « تَقاضَيتُ الدَّينَ ». ولها ثلاثة معانٍ :

أحدها أن تكون للاثنين فصاعداً ، نحو « تشاتَما » و « تَقاتَلا » .

والثاني الرَّومُ[3] : كقولك « تَقاربتُ من الشيء »[4] و « تَراءَيتُ لزيدٍ »[5] أي : رُمتُ القُرْبَ ، ورُمتُ أَن يَراني .

والثالث الإيهام : وهو أن يُرِيَكَ أنه في حال ليس فيها . كقولك « تَغافَلتُ » و « تَعامَيتُ » و « تَناعَستُ » و « تَجاهَلتُ » ، أي : أظهرتُ ذلك ، وإنْ لم أكن[6] في الحقيقة موصوفاً بذلك . قال[7] :

---

(1) ف : تنازعته .
(2) م : تعاقل وتغافل .
(3) الروم : القصد والطلب .
(4) م : من ذلك .
(5) م : له .
(6) م : لم يكن .
(7) الكتاب ٢ : ٢٣٩ واللسان والتاج (خزر) . وتخازر : ضيق عينيه ليحدد النظر . والخزر : ضيق العين وصغرها خلقة . والبيت من أرجوزة تنسب إلى أرطأة بن سهية وطفيل الغنوي وعمرو بن العاص . انظر الأمالي ١ : ٩٦ والسمط ص ٢٩٩ ووقعة صفين ص ٣٢٧ ووفيات الأعيان ٥ : ١٣٢ والاقتضاب ص ٤٠٩ والتشبيهات ص ٢٦٢ وديوان طفيل ص ٥٨ والمعاني الكبير ص ٢٣٩ وشرح نهج البلاغة ٢ : ٢٨١ واللسان (مرر) و (قزح) والحماسة البصرية ١ : ٩٥ .

* إذا تَخازَرتُ ، وما بي مِن خَزَرْ *

أي : أظهرتُ ذلك . [١٧ أ] وقوله «وما بي من خزر» يدلّ على ما قلناه ، من الإيهام .

تَفَعَّلَ : تكون متعدّيةً وغيرَ مُتعدّية . فالمتعدّية نحو «تَلَقَّفتُه»، قال تعالى(١) ﴿تَلَقَّفُ ما يأفِكُونَ﴾ . و «تَخَبَّطَهُ الشَّيطانُ» ، قال تعالى(٢) ﴿كالذي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيطانُ منَ المَسِّ﴾ . وغير المتعدّية نحو «تَحَوَّبَ»(٤) و «تأثَّمَ»(٥). ولها ثمانية معان(٦) :

أحدها أن تكون مطاوِعة لـ «فَعَّلَ» ، كقولك «كَسَّرتُه فتَكسَّر» و «قَطَّعتُهُ فتَقَطَّعَ» . والمطاوَعة(٧) : أنْ تُريدَ من الشيء أمراً ما ، فتَبلُغه .

والثاني الحرص على الإضافة : فإذا أراد الرجل أن يُدخِل نفسه في

---

(١) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء . وهذه قراءة غير حفص من السبعة . انظر البحر المحيط ٤ : ٣٦٣ .
(٢) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة . (٣) سقط «من المس» من م .
(٤) تحوب : ألقى الحوب عن نفسه . م : تحرب .
(٥) تأثم : ألقى الاثم عن نفسه . (٦) شرح الشافية ١ : ١٠٤ - ١٠٨ .
(٧) وانظر ص ١٩٠ .

الشجعان والحلماء[1] قيل « تَشَجَّعَ » و « تَحَلَّمَ ». قال حاتم الطائيّ[2]:

تَحلَّمْ عنِ الأَدنَينَ، واستَبقِ وُدَّهُم
ولن تَستَطِيعَ الوُدَّ، حتّى تَحَلَّما

ومنه « تَقَيَّسَ »[3] و « تَنَزَّرَ »[4] و « تَعَرَّبَ »[5].

والثالث أخذُ جزءٍ بعد جزء نحو « تَنَقَّصتُه » و « تَجَرَّعتُه » و « تَحَسَّيتُه » أي: أخذتُ منه الشيء بعد الشيء.

والرابع الخَتْلُ: كقولك « تَغَفَّلَه » أي: أراد أن يَختِلَه عن أمرٍ يَعُوقُه[6] عنه. و « تَمَلَّقَه » نحو ذلك، لأنه إنما يديره عن شيء.

والخامس التوقُّعُ: كقولك « تَخَوَّفَهُ » لأنّ مع التخوّف[7] توقُّع الخوف. وأما « خافه » فلا تَوقُّع معه[8].

والسادس الطلب كـ « استَفعلَ »: نحو « تَنَجَّزَ حَوائجَه »

---

(1) م: والحلم. (2) ديوانه ص ١٠٨ والكتاب ٢ : ٢٤٠.
(3) تقيس: انتسب إلى قيس عيلان (4) تنزر: انتسب إلى نزار.
(5) تعرب: انتسب إلى العرب، أو تكلم بلغة العرب.
(6) م: يعوّقه. (7) م: التخويف.
(8) سيبويه: « وأما تخوّفه فهو أن يوقع أمراً يقع بك فلا تأمنه في حالك التي تكلمت فيها أن يوقع أمراً. وأما خافه فقد يكون وهو لا يتوقع منه في تلك الحال شيئاً ». الكتاب ٢: ٢٤٠.

واستَجَزَها .

والسابع التكثير : كقولك «تَعطَّينا»(١)

والثامن الترك : كقولك «تَحوَّبَ» و «تأثَّمَ» أي : تَركَ الإثمَ والحُوبَ .

افعَنْلَلَ وافعَنْلَى : أما «افعنللَ» فلا يكون أبداً متعدِّياً ، نحو «اقعَنسَسَ»(٢) و «احرَنجَمَ»(٣) .

وأما «افعنلَيتُ»(٤) فزعم أبو الفتح أنه يكون متعدِّياً ، وغير متعدٍّ(٥) . فغيرُ المتعدّي نحو «احرَنبَى الديكُ»(٦) . والمتعدّي نحو «اغرَندَى»(٧) . و «اسرَندَى»(٨) . قال الراجز(٩) :

قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَندِيني أدفَعُهُ عنِّي ، ويَسرَندِيني

(١) تعطينا : تنازعنا . وفيه معنى التكثير .
(٢) اقعنسس : رجع وتأخر . (٣) احرنجم القوم : ازدحموا .
(٤) ومثله في المنصف ١ : ٨٦ . (٥) انظر المنصف : ٨٦ .
(٦) احرنبى الديك : انتفش ريشه وتهيأ للقتال . وزاد بعده في ف : «فهذا غير متعدّ»
(٧) اغرنداه : اعتلاه . (٨) اسرنداه : اعتلاه .
(٩) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والمنصف ١ : ٨٦ وشرح الشافية ١ : ١١٣ وشرح شواهدها ص ٤٧ – ٤٨ والمغني ص ٥٢٠ وشرح شواهده ص ٢٩٩ وجمهرة اللغة ٣ : ٣٩٨ والصحاح واللسان والتاج (سرند) و (غرند) .

وزعم سيبويه أنه لا يتعدَّى . والصحيحُ ما ذهب إليه سيبويه، إذ لم يُسمَع متعدّياً إلاّ في هذا الرجز، وغالبُ الظنّ فيه أنه مصنوع. قال [أبو بكر](١) الزُّبيديُّ: أَحسِبُ البيتينِ مَصنُوعَينِ .

أَفْعَلَ : يكون متعدّياً ، وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّي كـ «أَكرَمَ» وغيرُ المُتعدّي كـ «أَخطأَ» . ولها أحد عشر معنى(٢) : الجَعْلُ والهُجومُ، والضِّياءَ، ونَفْيُ الغَريرة، والتّسميةُ، والدُّعاءُ، والتعريضُ، وبمعنى «صار صاحبَ كذا» ، والاستحقاقُ ، والوجودُ ، والوصولُ .

فالجَعلُ على ثلاثة أوجه : أحدها أن تجعله يَفعلُ ، كقولك «أخرَجتُه» و «أدخَلتُه» أي : جعلتُه خارجاً وداخلاً(٣) . والثاني أن تجعله على صفةٍ ، كقولك «أطرَدتُهُ» : جَعلتُه طَريداً . والثالث أن تجعله صاحبَ شيء ، نحو «أقبَرتُه» : جعلتُ له قَبراً .

والهجوم : كقولك «أطلَعتُ عليهم» أي : هَجمْتُ عليهم . وأمّا(٤) «طَلَعتُ عليهم»(٥) فـ «بَدَوتُ» .

---

(١) من م .

(٢) شرح الشافية ١ : ٨٣ - ٩٢ .

(٣) م : داخلاً وخارجاً

(٤) م : فأما .

(٥) سقط «عليهم» من م .

والضِّياءُ : كقولك « أشرَقتِ الشَّمسُ » : أضاءتْ . فأمّا «شَرَقَتْ » فـ « طَلَعتْ »

ونَفْيُ الغَريزةِ : كقولك « أسرَعَ » و « أبطأَ » . كأنك قلت « عَجِلَ » و « احتَبَسَ » . فأمّا « عَجُلَ »[1] و « بَطُوءَ » فكأنه غريزة[2] .

والتَّسميةُ : كقولك « أكفَرتُه » و « أخطأتُه » أي سَمَّيتُه كافراً ومُخطئاً .

والدُّعاء : كقولك « أسقَيتُه » : دَعوتُ له بالسُّقْيا[3] . قال ذو الرّمة[4] :

وأُسقِيه ، حتّى كادَ مِمّا أَبُثُّهُ ، تُكَلِّمُني أحجارُهُ ، ومَلاعِبُهْ

أي : أدعو له بالسُّقيا[5] .

والتَّعريضُ : كقولك « أقتَلتُه » أي : عَرَّضتُه للقتل .

وبمعنى صارَ صاحبَ كذا : كقولك « أجدَبَ المكانُ » أي : صار ذا جَدْبٍ .

---

(١) كذا ! والصواب « سرُع » . (٢) انظر شرح الشافية ١ : ٨٧ . (٣) م : بالسقي .
(٤) ديوانه ص ٣٨ والكتاب ٢ : ٢٣٥ وشرح الشافية ١ : ٩١ - ٩٢ وشرح شواهدها ص ٤١ (٥) م : بالسقي .

والاستحقاق : كقولك «أقطَعَ النَّخلُ» و «أحصَدَ الزَّرعُ» . أي : استحقّا أن يُفعل بهما ذلك . ومن ذلك «أحمَدتُه» وجَدتُه مستحقّاً للحمد و «ألامَ الرَّجلُ» : استحقَّ أن يُلام .

والوجودُ : كقولك «أبصَرَهُ» : دَلَّهُ على وُجود المُبْصَرِ .

والوصولُ : كقولك «أغفَلتُه» أي : وَصَلَتْ غفلتي إليه .

فاعَلَ وتكونُ متعدّيةً[1] ، نحو «ضاربتُ» و «شاتَمتُ» . وقد تكون غيرَ متعدّية[2] ، نحو «سافرَ» . وأكثر ما تجيء[3] من اثنين ، نحو «ضاربتُ»[4] و «قاتلتُ» . وقد تكون[5] من واحد ، نحو «سافرَ» و «عاقبتُ[6] اللّصّ» و «طارَقَ النَّعلَ»[7]

فَعَّلَ : ويكونُ متعدّياً وغيرَ متعدٍّ . فالمتعدّي نحو «كَسَّرتُه» و «قَطَّعتُه» . وغيرُ المتعدّي نحو «سَبَّحَ» و «هَلَّلَ» . ولها ثمانيةُ معانٍ[8] :

---

(١) م : ويكون متعدياً .
(٢) م : وقد يكون غير متعد . (٣) م : ما يجيء .
(٤) م : ضارب (٥) م : وقد يكون
(٦) م : عاقب . (٧) طارق النعل : صيرها طاقاً فوق طاق .
وانظر معاني «فاعل» في شرح الشافية ١ : ٩٦ – ٩٩ . (٨) شرح الشافية ١ : ٩٢ – ٩٦ .

أحدها أن تكون | ١٧ ب | للنَّقل، فتُصيِّرَ الفاعل مفعولاً، كقولك «فَرِحَ وفَرَّحتُه» و «غَرِمَ وغَرَّمتُه» و «فَزِعَ وفَزَّعتُه».

والثاني التكثيرُ: كقولك «فتَّحتُه» و «كَسَّرتُه» و «قَطَّعتُه» و «حَرَّكتُه».

والثالث الجَعْلُ على صفةٍ: كقولك «فَطَّرتُه فأَفطَرَ».

والرابع التَّسميةُ: كقولك «خطَّأتُه» و «فَسَّقتُه»، أي: سَمَّيتُه مخطئاً [وفاسقاً](١).

والخامس الدعاء للشيء أو عليه: كقولك «سَقَّيتُه»: قلتُ له سقاكَ اللهُ. و «جَدَّعتُه» و «عَقَّرتُه» أي: دَعوتُ عليه بالجَدْع والعَقْر.

والسادس القيام على الشيء: كقولك «مَرَّضتُه» أي: قمتُ عليه.

والسابع الإزالة: كقولك «قَذَّيتُ عينَه» أي: أزلت عنها القَذَى.

والثامن أن يراد بها رميتُه بذلك: كقولك «شَجَّعتُهُ» و «جَبَّنتُه» أي: رَميتُه بالشجاعة والجُبنِ.

انفَعلَ: ولا يكون متعدِّياً أبداً. وإنما يجيء في كلام العرب للمطاوعة.

---

(١) سقط من النسختين.

وقد تقدَّم تفسيرُ المطاوعة[1]. والمطاوعة فيها تكون بوجهين[2]. إمّا بأن[3] تُريد من الشيء أمراً ما، فتبلُغَه بأن يَفعل ما تُريده، إنْ كان ممّا يَصِحُّ منه الفعل، وإمّا بأن يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يَصِحُّ منه الفعلُ، وإن كان لا يصحُّ الفعلُ منه. فأمّا ما يُطاوِعُ، بأن[4] يَفعل فِعلاً تُريده منه، فنحو قولك «أطلَقتُه فانطَلَقَ» و «صَرَفتُه فانصرفَ»؛ ألا ترى أنه هو الذي فعلَ الانطلاقَ والانصراف بنفسه، عند إرادتك إياهما منه، أو بَعثِكَ إيّاه عليهما. وأمّا ما تبلغ منه مرادك، بأن[4] يصير إلى مثل حال الفاعل الذي يصحّ منه الفعل، فنحو قولك «قَطَعتُ الحبلَ فانقطَعَ» و «كسرتُ الحُبَّ[5] فانكسرَ»؛ ألا ترى أنَّ الحبلَ والحُبَّ لا يَصِحُّ منهما الفعل، لأنه لا قدرة لهما. فإنما[6] أردت ذلك منهما، فبلغته بما أحدثته أنت فيهما، لا أنهما[7] تَولَّيا الفعل، لأنَّ الفعل لا يَصحُّ من مثلهما. ومن ذلك قوله[8]:

---

(١) انظر ص ١٨٣ وشرح الشافية ١ : ١٠٨ .

(٢) من المنصف ١ : ٧١ – ٧٣ حتى قوله «لضرورة الشعر» بتصرف يسير.

(٣) ف : «أن». وما أثبتناه من م يناسب ما يليه بعد.

(٤) م : فأن.

(٥) في حاشية ف : «الحب : الخابية». (٦) المنصف : وإنما.

(٧) م : لا أنه. (٨) المنصف ١ : ٧٢ واللسان والتاج (دخل). والبيت للكميت. وفي حاشية ف : «الحميت : الزق».

[لا خطوتي تتعاطَى غيرِ موضعها] ولا يدي في حَميت السَّمن[1] تندخلُ

هو مطاوع « أدخَلتُه » . وهو من باب « انقطعَ[2] الحبلُ » ، لأنَّ اليد لا تكون فاعلة ، إنما هي آلة يُفعل بها .

واعلم أنَّ « انفعلَ » إنما أصله من الثلاثيّ ، ثم تلحقُه الزّيادتان من أوّله، نحو « قَطَعتُه فانقطعَ » و « سَرحتُه فانسَرحَ »[3] . ولا يكاد يكون « فَعَلَ » منه[4] إلاّ متعدّياً، حتى تمكن المطاوعة والانفعال ؛ ألا ترى أنَّ « قَطعتُه » و « كسرتُه »[5] متعدّيان . قال أبو عليّ : وقد جاء « فَعَلَ » منه غيرَ متعَدٍّ ، قال الشاعر[6] :

وكم منزلٍ ، لولايَ : طِحتَ كما هوَى بأجرامه من قُلَّةِ النِيقِ مُنهوِي

وإنما هو مطاوع « هَوَى » إذا سقط ، وهو[7] غيرُ متعدٍّ ، كما ترى .

---

(١) كذا رواية ف وفوقها « صح » . م « القوم » . والمشهور : السكن .

(٢) م : القطع . (٣) م : سرجته فانسرج .

(٤) م : منه فعل . (٥) م : كسّرته .

(٦) يزيد بن الحكم الثقفي . الكتاب ١ : ٣٨٨ والخصائص ٢ : ٢٥٩ والمنصف ١ : ٧٢ والأمالي ١ : ٦٨ والسمط ص ٢٣٨ والأغاني ١١ : ١٠٠ والانصاف ص ٦٩١ والعيني ٣ : ٢٦٢ والكامل ص١٠٩٧ والخزانة ١ : ٤٩٦ و ٢ : ٤٣٠ وأمالي ابن الشجري ٢ : ٢١٢ والهمع ٢ : ٣٣. وطحت: سقطت وهلكت . والقلة: أعلى الجبل . والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(٧) المنصف : وهوى .

وجاء في هذه القصيدة «مُنغوِي»[1]. قال أبو عليّ: إنما بَنى من «غَوِيَ» و «هَوَى» مُنفعِلاً، لضرورة الشعر.

ويجوز عندي أن يكون «مُنغَوٍ» و «مُنهَوٍ» مطاوعين لـ «أَغوَيتُه» و «أَهوَيتُه»، فيكون مثلَ «أَدخَلتُه فاندخلَ» و «أَطلَقتُه فانطلقَ». ولا يكونان، على هذا، شاذَّين.

افتَعَلَ: تكون متعدّيةً، وغيرَ متعدّية. فالمتعدّيةُ نحو «اكتَسبَ» و «اقتَلَعَ». وغيرُ المتعدّية نحو «افتقرَ» و «استَقَى»[2]. ولها ستّةُ معانٍ[3]:

أحدها المطاوعةُ، فتكون إذ ذاك بمعنى «انفعلَ» وذلك قليلٌ فيها، نحو «شَوَيتُه فاشتَوَى» و «غَمَمتُه فاغتمَّ»[4]. والأفصحُ «انشوَى» و «انغمَّ». وحكمها أيضاً ألاّ تُبنى إلاّ مما كان [«فَعَل» منه][5] متعدّياً. وقد يجيء من غير المتعدّي، وذلك قليل فيها، قال الراجز[6]:

---

(١) ف والمنصف: منغو. (٢) ف م: «استغنى». وهو ليس من افتعل.
(٣) شرح الشافية ١: ١٠٨ - ١١٠.
(٤) م: غمَمته فاغتمّ. (٥) من م
(٦) المنصف ١: ٧٥ واللسان والتاج (شول). واشتال: ارتفع. والقابس: طالب القبس.

حتى إذا اشتالَ سُهيلٌ ، في السَّحَر

كَشُعْلةِ القابسِ ، تَرمي بالشَّرَرْ

فهذا من « شال يَشُولُ » ، وهو غيرُ متعدٍّ ، بدلالة قول الراجز (١) :

* يَشُولُ بالمحجَنِ ، كالمَحْرُوق *

ولو كان متعدّياً لقال : « يَشُولُ المِحجَنَ » .

والثاني أن يكون بمعنى « تَفاعَلَ » : كقولك « اجتَوَرُوا » و « اعتَوَنُوا » أي : تجاوروا وتعاونوا .

والثالث أن يكون بمعنى الاتّخاذ : كقولك « اشتَوَى القومُ » أي : اتّخذُوا شِواءً . فأمّا « شَوَيتُ » فكقولك « أَنضَجتُ » . وكذلك « اختَبَزُوا » و « اطّبَخُوا » و « اذّبَحُوا » أي : اتّخذُوا خُبزاً ، وطَبيخاً ، وذَبيحةً . فأمّا « ذَبَح » فكقولك « قَتَل » .

والرابع التّصَرُّفُ والاجتهادُ : كقولك « اكتَسَبَ » أي :

---

(١) أبو محمد الحذلمي يصف راعياً . المنصف ١ : ٧٥ ومجالس ثعلب ص ٢٣٢ والجمهرة والمقاييس والصحاح واللسان والتاج (حرق) . وقبله :

يَظَلُّ تحتَ الفَنَنِ الوَرِيقِ

يقول : يقوم على رِجل واحدة ، يتطاول للأفنان ، ويجتذبها بالمحجن ، فينفضها للابل ، كأنه محروق . والمحروق : الذي انقطعت حارقته ، وهي عصب الورك .

تَصَرَّفَ واجتَهَد . فأما « كَسَبَ » فـ : أصاب[1] مالاً

والخامس [١٨ أ] أن تكون بمعنى « تفَعَّلَ » : كقولك « ادَّخَل » و« ادَّلَجَ » ، تريد : تَدخَلَّ وتَدَلَّجَ[2] .

والسادس الخَطْفةُ : كقولك « انتَزَعَ » و « استَلَبَ » : أخذه بسرعة . فأما « نَزَعَ » فهو تحويلك إياه . وكذلك « قَلَعَ واقتَلَعَ »[3] و « جَذَب واجتَذَبَ » .

استفعَلَ : تكون[4] متعدّيةً ، وغير متعدّية . فالمتعدّية نحو « استَحسنتُ الشيءَ » . وغيرُ المتعدّية نحو « استَقدمَ » و « استأخرَ » . وتكون مبنيّةً من [فِعْلٍ][5] متعدّ وغيرِ متعدّ . فالمبنيّةُ من متعدٍّ نحو « استَعصمَ » و « استعلَمَ » ، هما مبنيّان من « عَصَمَ » و « عَلِمَ ». والمبنيّةُ من غيرِ المتعدّي نحو « استَحسنَ » و « استقبحَ » هما مبنيانِ من « حَسُنَ » و « قَبُحَ » . ولها خمسة معانٍ :

أحدها الإصابةُ : كقولك « استَجدتُه » أي : أصَبتُه جَيّداً. و « استكرمتُه » و « استعظمتُهُ » : أصبتُه كريماً ، وعظيماً .

---

(١) م : فاثما كسب أصاب . (٢) تدلج : تدخل .
(٣) م : وابتلع . (٤) شرح الشافية ١ : ١١٠ - ١١٢ . (٥) من م .

والثاني الطلبُ : كقولك « استَعطيتُ العطيَّةَ » و « استَعتبْتُه » أي : طلبتُ له العُتبَى ، و « استَفهمتُهُ » أي طلبتُ منه أن يُفهِمَني .

والثالث التحوُّلُ من حال إلى حال : نحو « استنوقَ الجَمَلُ » و « استَتيَستِ الشَّاةُ » .

والرابع بمعنى[1] « تَفَعَّلَ » كقولك[2] « تَعَظَّمَ واستَعظَمَ » و « تَكبَّرَ واستكبَرَ » .

والخامس بمعنى[3] « فَعَلَ » : كقولك « مَرَّ واستمرَّ » و « قَرَّ واستقَرَّ » .

افعالَّ : ولا يكون متعدّياً . وأكثرُ ما صِيغَ للألوان ، نحوقولك « اشهابّ » و « اسوادَّ » و « ابياضَّ » و « ادهامَّ » . وقد قالوا « املاسَّ » و « اضرابَّ » ، وليسا من اللون

افعَلَّ : هو مقصورٌ من « افعالَّ » ، لطول الكلمة . ومعناها كمعناها ، بدليل أنه ليس شيء من « افعلَّ » إلاّ يُقال فيه « افعالَّ » . إلاّ أنه قد تَقِلُّ إحدى اللغتين في شيء، وتكثر الأُخرى ؛ ألا ترى أنَّ طَرْحَ الألف من

(١) م : معنى . (٢) م : كقولهم .
(٣) ف و م : معنى .

«احمرَّ» و«اصفرَّ» و«ابيضَّ» و«اسودَّ» أكثرُ، وإثباتها في «اشهابَّ» و«ادهامّ» [و«اكهابّ»[1]] أكثر. وقد قالوا «ارقَدَّ في العَدْوِ»[2] و«ارعوَى» و«اقتوَى»[3]، وكلُّه «افعلَّ»، ولم يُسمع منهم في شيء من ذلك[4] «افعالَّ»، إلاّ أنه يجوز بالقياس. وهو أيضاً لا يتعدّى، كما لا يتعدّى أصلُه الذي قُصِرَ منه.

افعَوَّلَ: يكون متعدّياً، وغيرَ متعدٍّ. فالمتعدّي نحو «اعلوَّطَ المُهْرَ»[5]. وغيرُ المتعدّي نحو «اخروَّطَ السَّفَرُ»[6] و«اجلَوَّذَ»[7].

افعَوعَلَ: يكون[8] متعدّياً وغيرَ متعدٍّ. فالمُتعدّي نحو «احلَولَيتُ الشيءَ». قال الشاعر[9]:

فلمّا أتَى عامانِ، بعدَ انفصالهِ عنِ الضَّرْعِ، واحلولَى دِماثاً يَرودُها

---

(١) من م. واكهابّ: صار لونه الكهبة، وهي غبرة مشربة سواداً.

(٢) ارقدّ: أسرع.

(٣) اقتوى: خدم بطعام بطنه. م والمبدع: «اكتوى». وانظر شرح الشافية ١: ١١٢ في معاني افعالّ وافعلّ.

(٤) م: هذا.

(٥) اعلوط المهر: تعلق بعنقه وركبه.

(٦) اخروط السفر: طال.

(٧) اجلوذ السفر: طال. وانظر شرح الشافية ١: ١١٢.

(٨) من المنصف ١: ٨١ - ٨٢ حتى «اعشوشب» بتصرف يسير. وانظر شرح الشافية ١: ١١٣.

(٩) حميد بن ثور ديوانه ص ٧٣ والكتاب ٢: ٢٤٢ والمنصف ١: ٨١ والصحاح واللسان والتاج (حلو). والدماث: السهول اللينة. م: ولما أتى.

ورَوى أبنُ مِقْسَمٍ[1] عن ثعلب[2] :

لو كنتَ تُعطِي ، حينَ تُسألُ ، سامَحَتْ
لكَ النَّفسُ ، واحلَوْلاكَ كلُّ خَليلِ

وكذلك « اعرَورَيتُ الفَرَسَ »[3]. وغير المتمدّي نحو « اغدَودَنَ[4] النَّبتُ » . ومعناه ـ على كلّ حالٍ ـ المبالغةُ، نحو « خَشُنَ واخشَوشَنَ » و « أعشَبَ واعشَوشَبَ » .

افعَلَلَّ : لا يكون متعدّياً أبداً ، نحو « اطمأنَّ » و « اقشعرَّ » .

(١) هو محمد بن الحسن بن يعقوب. مقرىء حافظ لأقوال الكوفيين . تاريخ بغداد ٢٠٦:٢ .
(٢) المنصف ١ : ٨٢ واللسان والتاج (حلو)
(٣) اعروری : رکب . (٤) اغدودن : طال .

حُرُوفُ الزِّيَادَةِ

حُرُوفُ الزِّيادَة

وأمّا حروفُ[1] الزيادة فعشَرةٌ ، ويجمعها قولك « أَمانٌ وتَسهيلٌ » .

فإن قيل : ولِمَ سُمِّيتْ حروفَ الزيادة ، وهي قد تكون أصولاً ؟ فالجواب أنّ المراد بذلك أنها الحروف التي لا تكون الزيادةُ إلاّ منها ؛ ألا ترى أنه متى وُجِد حرفٌ في كلمة زائداً[2] لا بدَّ أن يكون أحدَ هذه الحروف .

فإن قيلَ : فهلاّ زِدتُم في حروف الزيادة كافَ الخطاب ، التي في « تلك» و « ذاك »[3] ونحوها ، والشينَ اللاحقة للكاف التي هي ضمير المؤنث في الوقف ، نحو « أعطيتُكِشْ » و « أكرمتُكِشْ » ! فالجواب أنه لا يُتكلَّمُ في هذا الموضع ، من حروف الزيادة ، إلاّ فيما جعلتْه العرب كالجزء من الكلمة ، نحو همزة « أحمر » وتاء « تنضُب » وأشباه ذلك ؛ ألا ترى أنها من كمال الاسم ، كالدال من « زيد » ، لأنّ هذا الضرب هو الذي يُحتاج إلى إقامة الدليل على زيادته ، لمشاكلته الأصلَ في كونه من كمال البناء . فأمّا ما لم تجعله كالجزء مما زِيد معه فزيادته بيّنة ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها .

---

(١) الكتاب ٢ : ٣١٢ وشرح الشافية ٢ : ٣٣٠ - ٣٩٦ .
(٢) م : زائد .   (٣) م : ذلك .

فإن قيل : فإنّ الكاف قد تُزاد على أنها من نفس الكلمة ، فيقال «هِندِيّ وهِندِكِيّ » في معنى واحد ، وهو المنسوب [1] إلى الهند ، قال الشاعر [2] :

ومَقرونة ، دُهْم وكُمت ، كأنّها طَماطمُ ، يُوفونَ الوِفازَ ، هَنادِكُ

أي : منسوبون إلى الهند ! فالجواب أن « هِنديّاً » [3] و « هِندِكيّاً » من باب « سَبِط وسِبَطر » ، أعني مما تقارب فيه اللفظُ ، والأصلُ مختلفٌ ، لأنه لم يثبت [4] زيادة [١٨ ب] الكاف ، في موضع غيرِ هذا ، فيحملَ هذا عليه .

فإن قيل : فإذا كان الأمرُ على ما ذكرتَ فلمَ أوردوا في حروف الزيادة اللامَ الزائدةَ ، في مثل « ذلك » ، والتاء الزائدةَ للتأنيث ، في مثل « قائمة » ، وهما ليسا كالجزء مما زيدا فيه ؛ ألا ترى أن « قائما » [5] اسمٌ كامل دون التاء ، وكذلك « ذلك » اسمٌ كاملٌ دون اللاّم ، لأنك تقول « ذاكَ » ؟ فالجواب عن ذلك شيئان :

أحدهما أنّ التاء الزائدة قد تكون ، في موضع ، من نفس الكلمة [6] نحو

---

(١) م : منسوب . (٢) كثير عزة . ديوانه ٢ : ١٣٧ وسر الصناعة ١ : ٢٨١ واللسان والتاج (هند) . والطماطم : جمع طمطم ، وهو الذي في لسانه عجمة لا يفصح . والوفاز : جمع وفزة ، وهي المكان المرتفع . (٣) م : هنداً .
(٤) م : لم تثبت . (٥) م : قائم . (٦) م : البناء

« عِفرِيت » ، وكذلك اللاّم في نحو [1] « عَبْدلٍ » [2] و « زَيدلٍ » [3] .
فإنْ قيل : فإنَّ اللام في «عَبدلٍ» ليست من كمال الاسم ، لأنك تقول«عَبْدٌ»، وكذلك « زَيدلٌ » لأنك تقول « زَيْدٌ » ! فالجواب أنَّ الذي يقول « عبدلاً » و « زيدلاً » ليس « عبد » و « زيد » عنده باسمين كاملين ، بل هما بعضُ اسم ، بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من « زيد » [4] . فلمّا كانا من نفس الحرف في بعض المواضيع ذُكرا مع حروف الزيادة .

والآخر أنَّ تاء التأنيث في مثل « قائمة » واللاّم في مثل « ذلك » بمنزلة ما هو من نفس الحرف . أمّا تاء التأنيث فلأنها قد صارت حرف إعراب . وأيضاً فإنك لو اسقطتها لاختلَّت دلالة الاسم ، لأنه كان يُعطي التأنيث ، فإذا سَقطت منه لم يبقَ ما يدلُّ على التأنيث ، وصار مدلول الاسم شيئاً آخر . وقد تلزم في بعض المواضع نحو « رفاهية » [1] ، و « كراهية » ، و « طواعية » ، لا يجوز حذفها في شيء من ذلك . وأمّا اللاّم فإنها إذا زيدت في اسم المشار صار اسم الإشارة يقع على البعيد ، فإذا أسقطتها منه اختلّت [5] دلالته التي كانت له مع اللاّم ، وصار يعطى القريب ، نحو « ذا » .

---

(١) سقط من م . (٢) عبدل : عبد . (٣) زيدل : زيد .
(٤) سقط « بدليل جعلهما حرفي إعراب كالدال من زيد » من م .
(٥) م : اختلفت .

فإن قيل : فلمَ أوردوا فيها الهاء، وهي لا تُزاد إلاّ لبيانِ الحركة، فلم تتنزّل منزلة الجزء مما زيدت فيه ؟ فالجواب أنّ المبرّد قد أخرجها لذلك من حروف الزيادة. وسنبيِّن كونها من حروف الزيادة في فصل الهاء[١]، إن شاء الله تعالى[٢].

فتَبيَّنَ أنّ حروف الزيادة[٣] ، التي يجب أن تُوردَ هنا ، إنما هي العشَرةُ المتقدّمةُ الذِّكر . وما عدا ذلك ، من الحروف ، لا يزاد[٤] إلاّ في التضعيف . فإنّ كلّ حرف يُضعَّفُ فإنّ أحدَ المُضعَّفينِ زائدٌ ، ما لم تقمِ الدّلالةُ على أصالتهما[٥] . وذلك بأن يؤدي جعل أحدهما زائداً إلى بقاء الكلمة على أقلّ من ثلاثة أحرف ، نحو « ردّ » ، إذ لا بدّ من فاء وعين ولام[٦] . وسنُفرد لذلك[٧] باباً ، عقِبَ الفراغ من حروف الزيادة ، وسنُبيّن[٨] فيه أيُّ الحرفين هو الزائد. فإن في ذلك خلافاً .

ولا يُزاد حرف من هذه الحروف إلاّ :

للإلحاق : نحو واو « كَوثَر » .

---

(١) م : « فالجواب أنها قد تزاد على أنها من نفس الكلمة في غير الوقف. وسنبين ذلك في فصل الهاء ». وانظر المقتضب ١ : ٥٦ بخلاف ما ذكر المؤلف. (٢) من م.
(٣) م : الزوائد .
(٤) م : لا تزاد .
(٥) ف : أصالته .
(٦) سقط « وذلك بأن ... ولام » من م .
(٧) م : وسيبين ذلك .
(٨) م : ونبين .

أو لمعنى : نحو حروف المضارعة .

أو للإمكان[1] : نحو همزة الوصل ، فإنها زيدت ليُتوصَّلَ بها إلى النطق بالساكن ، ونحو الهاء المزيدة ، فيما كان من الأفعال على حرف واحد، في الوقف ، نحو « فِهْ » و « عِهْ » . فإنه لا يمكن النطق بحرف واحد ، إذ لا أقلَّ من حرفٍ يُبتدأ به ، وحرفٍ يُوقَفُ عليه .

أو لبيان الحركة : في نحو ﴿ سُلطانِيَهْ ﴾[2] .

أو للمَدِّ : نحو « كتاب » و « عجوز »[3] و « قضيب » . وإنما زيدت هذه الحروف ، ليزول معها قَلَقُ اللسان بالحَركات المجتمعة ، أو ليزولَ معها اجتماع الأمثال في نحو « شَدِيد » . ومما[4] يدلّ على أنهم قد يزيدون الحرف ، للفصل بين المثلين ، قولهم في جمع قَرْدَدٍ « قَرادِيد » في فصيح الكلام . ولا تفعل [العرب] ذلك فيما ليس في آخره مثلان ، إلاّ في الضرورة ، نحو قوله :[5]

[تَنفي يداها الحصَى في كلّ هاجرةٍ] نفيَ الدّراهمِ تَنقادُ الصَّياريفِ

أو للعِوَض : نحو تاء التأنيث في « زنادقة » فإنها عِوَضٌ من ياء

---

(١) ف والمبدع : لامكان . (٢) الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

(٣) له معان كثيرة تبلغ الثمانين . انظر اللسان والتاج : عجز .

(٤) سقط حتى بيت الفرزدق من م .

(٥) الفرزدق . ديوانه ص ٥٧٠ والكتاب ١ : ١٠ .

« زَنادِيق »[1] .

أو لتكثير الكلمة : نحو ألف : « قبَعْثرًى »[2] ونون « كَنَهْبُل »[3]، لأنه لا يمكن فيهما الإلحاق ، إذ ليس لهما من الأصول نظير يلحقان به . وإذا[4] أمكن أن تجعل الزيادة لفائدة كان أولى من حملها على التكثير ، إذ لا فائدة في ذلك . فلذلك جعلنا الحرف الزائد في كلمة لها نظير ، قد قابل الحرفَ الزائدَ منها حرفٌ أصليٌّ من ذلك النظير ، للإلحاق [١٩ أ] ، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع .

وقد[5] تقدَّم ما يُعلم به أنّ الحرف ملحق في الأفعال ، عند ذكر الأفعال. وأما في الأسماء فإذا كان المزيد منها في مقابله حرف أصليّ ، من بناء آخر على وَفق[6] البناء الذي فيه الحرف الزائد، قضيت عليه بأنه للإلحاق ، إلاّ أن يكون ذلك الحرف ألفاً غير آخر ، أو ياء أو واواً حركةُ ما قبلهما من جنسهما، نحو « قضيب » و « عجوز » ، أو ميماً أو همزة في أوّل كلمة .

أمّا الألف فإنها لم يُلحَق بها حشوَ الكلمة ، لأنها لو جعلت للإلحاق لم تكن إلاّ منقلبة ، كما أنَّ ألف الأصل لا تكون إلاّ منقلبة . فإذا قدّرتها منقلبة

---

(١) م : زنديق .
(٢) القبعثرى : الجمل الضخم العظيم .
(٣) الكنهبل : شجر عظام .
(٤) م : ومها .
(٥) سقط من م حتى « لم يدغم مثل قردد » .
(٦) في حاشية ف : « وفق بالفتح لا غير » .

لم يخل من أن يكون الحرف الذي انقلبتْ عنه ساكناً أو متحرّكاً . فلا يُتصوَّر أن يكون ساكناً ، إذ لا موجب لإعلاله . ولا يُتصوَّر أن يكون متحركاً ، لأنه يؤدّي إلى تغيّر الملحق عن بناء ما أُلحق به ، وذلك لا يجوز . ولذلك احتملوا ثقل اجتماع المثلين في « قَرْدَدَ » ولم يدغموا ، لئلاّ يتغيَّر عن بناء ما أُلحق به ، وهو « جَعْفَر » ، فلا يحصل الغرض الذي قُصد به ، من تصيير الملحق على وفق الملحق به في الحركات والسَّكنات وعدد الحروف . وأمّا إذا كانت طرفاً فيُتصور الإلحاق بها ، لأنها إذ ذاك تُقدَّر منقلبة عن حرف متحرّك . ولا يكون ذلك تغييراً لبناء الملحق عن أن يكون على مثال ما أُلحق به ، لأنّ حركة الآخر ليست من البناء .

وأمّا الياء المكسورُ ما قبلها والواو المضمومُ ما قبلها فأُجريا في منع الإلحاق بهما مُجرَى الألف ، لشبههما بها في الاعتلال والمدّ .

وأمّا الهمزة والميم أوّلاً فلم يُلحق بهما، لأنّ العرب قد عزمت على زيادتهما أوّلاً ، إذا كان بعدهما ثلاثة أحرف أصول ، إلاّ فيما شذّ ، على ما يُبيَّن في موضعه . فلمّا عزموا على ألاّ يكونا أصلين لم يستعملوهما في ذينك الموضعين للإلحاق ، لأنّ في ذلك تقريباً لهما من الأصول ، وتنزيلاً لهما منزلتها ، فيكون ذلك نقضاً لما اعتزموه من زيادتهما . ومما يُبيّنُ لك أنهما ليسا للإلحاق وجودُ « أشدّ » و « مَفَرّ » في كلامهم ، والأصل « أَشْدَد » و « مَفْرَر » . فلو كانا

للإلحاق لم يُدغما كما لم يُدغم مثل «قَرْدَد»[1] .

فإن قال قائل[2] : ولأيّ شيء خَصُّوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة، من بين حروف المعجم ؟ فالجواب أنَّ أُمَّهاتِ هذه الزوائد ، والذي[3] هو زائد منها بحقّ الأصالة ، الواو والياء[4] والألف ، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها؛ ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من بعضها ، أعني الحركاتِ : الضَّمَّةَ والكسرةَ والفتحةَ ، لأنَّ الضَّمَّةَ بعضُ الواو ، والكسرةَ بعضُ الياء ، والفتحةَ بعضُ الألف . ولمّا كانت أُمّهاتِ الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادةً ، على ما يُبيَّن بعدُ ، إن شاء الله .

وأمّا الهمزة والتاء والميم[5] والنون فزِيدَت لشبهِها بحروف العِلّة :

أمّا الهمزة فشبَهُها بحروف العِلّة من جهة كثرة تغييرها ، بالتسهيل ، والحَذف ، والبَدل .

وأمّا التّاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيها ، ولذلك أُبدِلَت منها في مثل «تُراث» و «تُكَأة» ، لأنهما من «وَرِثت» و «توكّأت» .

وأمّا الميم فمضارِعةٌ للواو أيضاً ، من جهة تقاربها في المخرج ، ومضارعةٌ

---

(١) ينتهي هنا الخرم في م .

(٢) م : فان قيل .

(٣) سقط الواو من ف .

(٤) ف : الياء والواو .

(٥) م : والميم والتاء .

لحروف العلّة كلِّها، من جهة الغُنَّةِ التي فيها، الشبيهةِ باللّين الذي في حروف العِلَّة، لأنَّ الغُنَّة فضلُ صوتٍ في الحرف، كما أنَّ اللّين كذلك.

وأما النّون فأشبَهت أيضاً حروفَ العلّة، من جهة الغُنَّة التي فيها.

ولمّا كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلّة كانت تليها في كثرة الزيادة، على ما يُبيَّنُ بعدُ، إن شاء الله تعالى.

وأمّا السين واللاّم والهاء فإنها زِيدت لشَبَهها بالحروف المشبَّهة بحروف[1] العلّة:

أمّا اللاّم فمُشْبِهةٌ للنّونِ، من حيث تَستطيل في مخرجها، حتى تلحق بمخرج النون، على ما يُبيَّنُ في الإدغام.

وأمّا السين[2] فإنها تُشبه التاء، لهمسها [١٩ ب] وتقارب مخرجيهما.

وأمّا الهاء فمُشْبِهةٌ للهمزة، من جهة تقارب مخرجيهما، لأنهما من حروف الحلق

ولمّا كانت هذه الحروف لم تُشْبِه حروف العلّة، بل أشبهت المُشبَّهَ بها، لم تجيء مزيدةً إلاّ في ألفاظ محفوظة، وأماكنَ مخصوصة لا تتعدّاها. فهي أقلُّ الحروف زيادة لذلك.

---

(١) م: «لحروف». ف: زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بالحروف المشبهة بحروف العلة.
(٢) م: التاء.

ذكر الأماكن التي تزاد فيها هذه الحروف

باب اللام

أما اللاّم فإنها تُزاد في « ذلك » و « تلك » بفتح التاء وكسرها و « تالك » و « أولالك » و « هنالك » . والدليل ، على زيادتها في هذه الأشياء . قولهم في معناها « ذاك » و « تيك » و « أولاك »[1] و « هناك » .

وتُزاد أيضاً في « عَبْدلٍ » وفي « زَيدلٍ » وفي « فَحْجَلٍ »[2] . فالدليل على زيادتها في « زيدل » أنّ معناه « زيد » ، وكذلك أيضاً « عبدل »[3] دليلُ زيادةِ لامِهِ كونُه في معنى « عَبْد » .

وزعم أبو الحسن[4] أنّ معنى « عبدل » : عبد الله . فعلى هذا تحتمل هذه اللاّم أن تكون زائدة على « عبد » من « عبد الله » . ويحتمل أن تكون هذه[5] اللاّم من « الله » فيكون « عَبْدَلٌ » على هذا اسماً مركّباً من « عبد » و « الله » ، كما فعلوا ذلك في « عبد الدار » و « عبد قيس » ، فقالوا « عَبْدَرِيّ » ، و « عَبْقَسِيّ » . فلا تكون اللاّم على هذا زائدةً ، بل هي بعض اسم . إذ لو

---

(١) م : « أولئك » . وانظر المنصف ١ : ١٦٥ .
(٢) م : الفحجل : الذي في رجليه اعوجاج .
(٣) م : عبدل أيضاً
(٤) الأخفش الأوسط .
(٥) م : هذه .

جعلناها زائدة لوجب أن تكون الراء من «عَبْدَرِيّ» ، والقاف من «عَبْقَسِيّ» ، زائدتين ، والراء والقاف ليسا من حروف الزيادة . وأمّا «فَحْجَلٌ» فالدليل على زيادة لامه أنه في معنى «الأَفحَج» .

وحكى[1] عليُّ بن سليمان ، عن أبي العباس المبرّد ، أنه كان يقول : «العَثْوَلُ»[2] : الطويل اللحية ، وهو مأخوذ من قولهم : ضِبْعانٌ أَعثَى ، وضَبُعٌ [عَثواءُ] ، إذ كانا كثيري [الشَّعر] . وكذلك يقال للرجل والمرأة . فاللاّم من «عَثْوَلٍ» زائدة [كما] أنها في «فحجل» كذلك .

فأمّا «فَيشَلَةٌ»[3] و «هَيقَلٌ»[4] و «طَيسَلٌ»[5] فيمكن أن تجعل اللاّم فيها[6] زائدةً ، لأنه يقال «فَيْشَةٌ» في معنى «فيشلة» ، و «هَيْق» في معنى «هيقل»[7] ، و «طَيْسٌ» في معنى «طيسل» . ويمكن أيضاً أن تجعل اللاّم أصليّةً والياء زائدة ، لأنّ زيادة الياء أوسعُ من زيادة اللاّم ، فتكون هذه الألفاظ متقاربةً وأصولُها مختلفة ، نحو «ضَيّاط[8] وضَيطار»[9]

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «في فحجل كذلك» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف . وهو بخلاف يسير في التاج (عثل) . وعنه أثبتنا الكلمات المخرومة .

(٢) انظر الكامل ص ٤٦٩ . (٣) الفيشلة : رأس الذكر .

(٤) الهيقل : الظليم . (٥) الطيسل : الكثير من كل شيء . (٦) م : فيها .

(٧) م : يقال فيشه وهيق في معنى هيقل وفيشلة . (٨) الضياط : الرجل الغليظ .

(٩) الضيطار : الرجل الغليظ الضخم الاثيم . م : ضيطان .

و « سَبِط وسِبَطر » ؛ ألا ترى أنّ الراء لا تزاد ، وأنّ « ضَيّاطاً وضَيطاراً » ، و « سبِطاً[1] وسِبَطْراً » : متقاربةٌ ، وأصولُها مختلفة.

ولا يُحمل « زيدل » إلاّ على زيادة اللاّم ، لأنّ استعمال « زيد » أكثر من استعمال « زيدل ». فدلّ ذلك على أنّ « زيداً » هو الأصل ، وأن اللاّم زائدة.

وكذلك « فَحْجَلٌ » و « عَبْدلٌ » اللاّم فيهما زائدة ، ولا يجعلان من ذوات الأربعة ، ويجعل « عبد » و «أفحج » من ذوات الثلاثة ، فيكون من باب « ضَيّاط وضَيطار » ، لأنّ «عبداً» و « أفحج» هما الأصلان ، لكثرة استعمالهما ، وقلّة « عبدل » و « فحجل ».

فأمّا « فَيشةٌ » و « فَيْشلةٌ » و « هَيقٌ » و « هيقَلٌ » و «طَيسٌ» و «طَيسَلٌ » فكلّ واحد من هذه الألفاظ قد كَثُرَ استعماله ، فلذلك ساغ تقديرُ كلِّ واحد منهما أصلاً بنفسه.

وزعم محمد بن حبيب أنّ اللاّم من « عَنْسَلٍ »[2] زائدة ، لأنه في معنى « عَنْس ». والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ، من أنّ لامه أصليّةٌ ، وأنه مشتقّ من « العَسَلان » وهو عدو الذئب ، والنون زائدة ، لأنّ زيادة النون أسهلُ من زيادة اللاّم ، واشتقاقُهُ واضح لا تكلّفَ فيه.

---

(١) سقط من م. (٢) العنسل : الناقة السريعة

وأما «ازلغَبَّ»[1] الفَرْخُ»، أي: «زَغَّبَ»[2] فلامه أصليَّة، لأنَّ «ازلغبّ» في معنى «زَغَّبَ»[2] كثيرُ الاستعمال، فينبغي أن يُجعل أصلاً بنفسه[3]، ولا تُجعل اللاّم زائدة، لقلّة زيادة اللاّم. وبالجملة فإنَّ «ازلغَبَّ» فِعْلٌ، ولا تُحفَظ[4] زائدة في فعل.

فهذه جملة[5] الألفاظ التي زيدت اللاّم فيها.

---

(١) ازلغب: شوّك ريشه، قبل أن يسودّ
(٢) ضبطت الغين في ف بالفتح والكسر معاً
(٣) م: برأسه.
(٤) أي: اللام.
(٥) سقط من م.

باب الهاء

وأمّا [1] الهاء فتُزاد لبيان الحركة ، في نحو «فِهْ» و «ارمِهْ» . وزعم أبو العبّاس [2] أنها لا تُزاد في غير ذلك . ولذلك لم يجعلها من الحروف الزوائد كما تقدَّمَ [3] . والصحيح أنها تُزاد في غير ذلك ، إلاّ أنّ ذلك قليلٌ جدّاً . فالذي زِيدت فيه ، من غير ذلك : «أُمَّهَةٌ» [4] و «هِجْرَعٌ» و «هِرْكَوْلَةٌ» و «هِبْلَعٌ» [5] و «أَهْراقَ» و «أَهْراحَ الماشيةَ» .

أمّا «أُمَّهَةٌ» ففيها خلاف . فمنهم من جعل الهاء فيه [6] زائدةً ، ومنهم من جعلها أصليّةً . فالذي [٢٠ أ] يجعلها [7] زائدة يستدلّ ، على ذلك ، بأنها في معنى «الأُمّ» . قال [8] :

* أُمَّهَتي خِنْدِفُ ، والياسُ أَبي *

---

(١) ف و م : أما . (٢) كذا ومثله في ص ٢٠٤ وسر الصناعة . وجاء في اللسان والتاج (أمم) خلاف ذلك .
(٣) انظر ص ٢٠٤ والمقتضب ١ : ٥٦ . (٤) م : أمهه .
(٥) م : هجرع . (٦) كذا بتذكير الضمير .
(٧) ف : جعلها . (٨) قصيٌّ بن كلاب . شرح الشافية ٢ : ٢٨٣ وشرح شواهدها ص ٣٠١ ـ ٣٠٨ والأمالي ٢ : ٣٠٥ والسمط ص ٩٥٠ والعيني ٤ : ٥٦٥ والمزهر ١ : ١٧٩ والخزانة ٣ : ٣٠٦ والجمهرة ٣ : ٢٦٧ واللسان والتاج (أمم)

أي : أمي إلاّ أنَّ الفرق بين « أُمَّهة » أو « مّ » أنَّ « أُمَّهة » إنما تقع ، في الغالب ، على مَن يَعقل . وقد تُستعمل فيما لا يَعقل ، وذلك قليل جدّاً ، نحو قوله (١) :

قَوّالُ مَعرُوفٍ ، وفَعّالُهُ عَقّارُ مَثنَى ، أُمَّهاتِ الرِّباعْ

و « أُمّ » يقع ، في الغالب ، على ما لا يَعقل . وقد يقع على العاقل ، نحو قوله (٢) :

لقد وَلَدَ الأُخَيطِلَ أُمُّ سَوءٍ على بابِ استِها صُلُبٌ ، وشامُ

ومّما يدلّ أيضاً ، على زيادة الهاء (٣) في « أُمَّهَة » ، قولُهم « أُمٌّ بَيِّنَةُ الأُمومة » بغير هاء . ولو كانت أصليّةً لثبتت في المصدر .

والذي يجعلها أصليّةً يستدلّ على ذلك بما حكاه صاحب العين ، من قولهم « تأمَّهْتُ أُمّاً » . فـ « تأمَّهتُ » : تفعَّلتُ بمنزلة « تَنبَّهتُ » ، مع أنَّ زيادة الهاء قليلة جدّاً ، فمهما أمكن جعلها أصليّة كان ذلك أولى فيها .

والصحيح أنها زائدةٌ ، لأنَّ « الأُمُومة » حكاها أئمة اللغة . وأمّا

(١) السفاح بن بكير وهو البيت ٥ من المفضلية ٩٢ . والرباع : ما نتج في أول النتاج .
(٢) جرير . ديوانه ص ٥١٥ . والشام : جمع شامة .
(٣) م : ومما يدل على زيادة الهاء أيضاً .

« تأمَّهتُ » فانفرد بها صاحب العين. وكثيراً [1] ما يأتي، في كتاب العين، مما لا ينبغي أن يُؤخذ به، لكثرة اضطرابه وخلله.

وأمّا « هِجْرَعٌ » و « هِبْلَعٌ » و « هِرْكَولةٌ » فزعم أبو الحسن أنّ الهاء فيها زائدة، واستدلّ على زيادتها بالاشتقاق. فأمّا « هِجْرَعٌ » فهو الطويل، فكأنه مأخوذٌ من « الجَرَع » وهو المكان السهل المنقاد. وأمّا « الهِبْلَعُ » فالأكول، ففيه معنى البَلع. وأمّا « الهِركَولةُ » فهي التي تَرْكُلُ في مشيتها. فالهاء فيها [2] زائدة. وبعض العرب يقول « هِرَّكْلةٌ » و « هُرَكِلةٌ ». وينبغي أن تجعل الهاء فيها أصليّة.

والصحيح أنّ الهاء في « هِبْلَع » زائدةٌ، لوضوح اشتقاقه من البلع.

وأمّا « هِجْرَع » فوجه الجمع [3] بينه وبين « الجَرَع » ليس له ذلك الوضوح الذي لـ « هِبْلَع ». فينبغي أن تجعل الهاء أصليّة، وألاّ تُجعل من لفظ « الجَرَع ». على أنّ أحمد بن يحيى قد حكى « هذا أَهْجَرُ من هذا »، أي: أطولُ منه [4]. فيحتمل أن يكون من لفظ « هِجْرَع »، وحُذِفت لامه [5]. ويكون في قولهم « أهجَرُ من كذا » دلالةٌ على أصالة الهاء.

---

(١) م: وكثير. (٢) م: فيه. (٣) م: الحد.
(٤) سقط من م. وانظر مجالس ثعلب ص ٤٥٧ حيث زاد « وأحسن ».
(٥) يريد: اللام الثانية.

وأمّا «الهِركَولة» فقد حكى أبو عبيدة أنها الضَّخمةُ الأَوراكِ . فعلى هذا تكون الهاء أصليّةً، إذ لا اشتقاق يقضي بزيادة الهاء، لأنه ـ على هذا ـ ليس مأخوذاً من «رَكَلَ». فإذا ثبت أنّ الهاء في «هِركَولة» أصليّة، عند من يجعله واقعاً على الضخمة[1] الأوراك، فكذلك ينبغي أن يُجعل[2]، إذا وقع على المرأة التي تركل في مشيتها، وألاّ يُجعل ذلك مشتقّاً من «ركلَ»، بل اسم للمرأة التي تركل في مشيتها، إذ قد[3] ثبتت أصالتها في موضع .

وكذلك «هُلَقِمٌ»، من قول الراجز[4] :

* هُلَقِمٌ، يأكلُ أَطرافَ النُّجُدْ *

ينبغي أن تكون الهاء فيه زائدة، لأنه من «اللّقم». إلاّ أنه لا ينبغي أن يجعل مستدركاً على سيبويه، لأنه لا يحفظ في نثر. وأمّا «هِبْلَعٌ» فينبغي أن يجعل من الفوائت .

وأمّا «أهْراق» و «أهْراحَ الماشيةَ» فإن الهاء فيهما[5] زائدة، لأنهما في معنى «أَراقَ» و «أراحَ» .

فإن قيل: إنما ينبغي أن يُجعل هذا من البدل، لأنّ قياس[6] قول

---

(1) م : الضخم . (2) ف : يحمل .
(3) ف و م : «إذ وقد». وكذلك في ص ٥١٤ . وانظر ص ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٦٧٨ .
(4) اللسان والتاج (هلقم) . (5) م : فيها .
(6) سقط من م .

سيبويه[١] في «أسْطاع» : إنّ السين عوض من ذهاب حركة العين، أن يكون الأمر في «أهْراق» و «أهْراح» كذلك! فالجواب أنه ينبغي أن يجعل[٢] ذلك في باب البدل من وجه، وفي باب الزيادة من وجه. وسنبيّنُ[٣] ذلك في فصل[٤] السين، إن شاء الله تعالى.

---

(١) الكتاب : ٨ .
(٢) م : يورد .
(٣) م : وسيبين .
(٤) كذا والصواب «باب» .

وأمّا السين فتُزاد [1] في « استَفْعَلَ » وما تَصَرَّف منه ، من مضارع ، واسم فاعل ، واسم [2] مفعول ، ومصدر . و [3] تزاد أيضاً في الوقف ، لتبيين كسرة الكاف [4] من المؤنَّث، في لغة بعض العرب، نحو « مَرَرْتُ بِكِس » و « أكرمْتُكِس » . وزيادتها في هذين المكانين بيّنةٌ ، لا يُحتاج إلى إقامة دليل عليها . أمّا في الوقف فلكونها لم تجعل كالجزء مما دخلت عليه ، فبانت لذلك زيادتها . وأمّا في « استفعلَ » فلكونه أبداً مبنيّاً من فعل ثلاثيّ ، فبانت لذلك زيادتها [٢٠ ب] ، لوضوح ردّها إلى الثلاثيّ غير المزيد .

وأمّا [5] « استَخَذَ فلانٌ » ، من قول العرب « استَخَذَ فلانٌ أرضاً » ، ففي ذلك قولان

أحدهما أنه يجوز أن يكون في الأصل « اتَّخَذَ » وزنه « افتعل » من قوله تعالى [6] ﴿ لَتَخِذْتَ [7] عليه أجراً ﴾ ، ثم أبدلوا السين من التاء الأولى

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٠٩ – ٢١٤ .
(٢) ف : أو اسم . (٣) سقط من م .
(٤) م : كسرة الكسرة . (٥) م : فأما . (٦) الآية ٧٨ من سورة الكهف .
(٧) قراءة أبي عمرو وابن كثير . انظر التبيان ٧ : ٧٦ . م : لاتخذت .

التي هي فاء [الكلمة] [1] ، كما أبدلوا التاء من السين في « سِتّ » ، لأنّ أصلها « سِدْسٌ » بدليل قولهم « أَسداس » . فلمّا أبدلوا التاء من السين ، فقالوا « سِدْتٌ » ، أدغموا الدال في التاء . وإنما جاز ذلك ، لأنّ السين والتاء مهموسان ، فجاز إبدال [2] كلّ واحد منهما من الآخر ، بسبب ذلك .

والآخر أن يكون أصله « استَتخَذَ » على وزن « استفعلَ » من « تَخِذَ » أيضاً ، فحُذِفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، استثقالاً المثلين ، كما حذفوا التاء الأولى من « اتّقَى » ، كراهيةً لاجتماع المثلين أيضاً ، فقالوا « تَقَى يَتْقي » . قال الشاعر [3] :

تَقُوهُ ، أيُّها الفِتيانُ ، إنّي ... رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدُودا

يريد : اتّقُوه . فعلى هذا تكون السين زائدة . وعلى الأول تكون بدلاً من أصل .

والصحيح من هذين القولين عندي الثاني ، لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين في « تقَى » ، وباطِّراد إذا كانت المحذوفة زائدة في مثل « تَذَكَّرُ » و « تَفَكَّرُ » تُريد [4] « تَتَذَكَّرُ » و « تَتَفَكَّرُ » .

---

(1) من م . وفي سر الصناعة : فاء افتعل . (2) م : فجا الدال.
(3) خداش بن زهير النوادر ص ٤ والمنصف ١ : ٢٩٠ وسر الصناعة ١ : ٢١٠ وإصلاح المنطق ص ٢٨ والعيني ٢ : ٣٧١ . (4) م : يريد .

ولم يثبت إبدال السين من التاء ، بل ثبت عكسه . والبدل في مثل هذا ليسَ بقياس ، فيقال به حيث لم يُسمع . فلذلك كان الوجه الثاني أحسن الوجهين عندي ، لأنَّ فيه الحمل على ما سُمع مثله .

وأمّا « أَسْطاعَ » فالسين عند سيبويه [1] فيه عوض من ذهاب حركة العين منها . وذلك أنَّ أُصله « أَطْوَعَ » ، فنُقِلتْ فتحة الواو إلى الطاء فصار « أَطَوْعَ » ، ثم قلبت الواو ألفاً ، لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ . ثم زيدت السين عوضاً من ذهاب الحركة من العين - وهي الواو - بجعلها على الفاء . وقد تَعقَّبَ المبرِّدُ ذلك على سيبويه ، فقال : إنما يُعَوَّضُ من الشيء إذا فُقِدَ وذَهب . فأمّا إذا كان موجوداً في اللفظ فلا . وحركة العين التي كانت في الواو موجودة في الطاء .

والذي ذهب إليه سيبويه صحيحٌ . وذلك أنَّ العين لمّا سكنت تَوهَّنتْ لسكونها ، وتَهيّأت للحذف عند سكون اللام ، وذلك في نحو « لم يُطِعْ » و « أَطِعْ » و « أَطَعْتُ » . ففي هذا كلّه قد حُذِفَتِ العينُ ، لالتقاء الساكنين . ولو كانت العين متحرِّكةً لم تحذف [2] ، بل كنتَ تقول « لم يُطْوِعْ » و « أَطْوِعْ » و « أَطْوَعْتُ » . فزيدت السينُ لتكونَ عوضاً

---

(1) الكتاب ١ : ٨ . (2) م : « لما حذفت » . وكذلك عبارة سر الصناعة .

من العين متى حُذِفَت . وأمّا قبل حذف العين فليست بعِوضٍ ، بل هي زائدة . فلذلك ينبغي أن يجعل « أسْطاعَ » من قَبيل ما زيدت فيه السين ، بالنظر إليه قبل الحذف . ومن جعل « أسْطاع » من قَبيل ما السينُ فيه عِوضٌ فبالنظر إلى الحذف .

وكذلك الأمر في « أهْراقَ » و « أهْراحَ » أعني [١] : من أنه يَسوغ أن تُورَدا [٢] في العوض ، بالنظر إليهما بعد الحذف ، وفي الزيادة بالنظر إليهما [٣] قبل الحذف .

فإن قيل : فإن سيبويه قد جعل السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، لا كما [٤] ذهبتَ إليه من أنها عوض متى ذهبت [٥] العين ! فالجواب عن ذلك [٦] شيئان :

أحدهما أنه يمكن أن يكون أراد بقوله « مِن ذَهابِ حركة » أي : زادوا من أجل ذهابِ حركةِ العينِ . لأنّ زيادة السين ـ لتكون مُمدّة للعِوضيّة ـ إنما كان من أجل ذَهابِ حركةِ العين ، لأنّ ذهاب حركة العين

---

(١) م : غير .
(٢) م : تورد .
(٣) م : إليها .
(٤) م : العين كما .
(٥) م : حذفت .
(٦) م : هذا .

هو الذي أَوجب حذف العين ، عند سكون اللاّم .

والآخر أن يكون جَعلَ السين عوضاً من ذهاب حركة العين ، وإن كانت إنما هي عِوضٌ من العين ، في بعض المواضع [1] ، لأنَّ السبب في حذف العين إنما هو ذهاب الحركة . فأقام السَبب مقام المُسبَّب . وإقامة السبب مقامَ المُسبَّبِ كثيرٌ جداً .

وقال الفرّاء : شَبَّهُوا « أَسْطَعتُ » بـ « أفعَلتُ » . فهذا يدل من كلامه [2] على أنَّ أصله « استَطَعتُ » . فلمّا حُذِفَت التاء بقي على وزن « افعلت » ، ففُتِحت [٢١ أ] الهمزة وقُطِعتْ . وهذا الذي ذهب إليه غيرُ مَرضيّ ، لأنه لو كان بقاؤه على وزن « افعلت » بعد حذف التاء يوجب قطع همزته لما قالوا « اِسطاع » بكسر الهمزة وجعلها للوصل . واطّرادُ ذلك عندهم ، وكثرتُه ، يدلّ على فساد مذهبه .

فإن قيل : ما ذهب إليه سيبويه ، من [3] زيادة السين لتكون مُعدّة للعِوَض ، لم يثبت، فينبغي أن يحمل « أسطاع » على ما ذهب إليه الفرّاء ! قيل : قد ثبت أنَّ العرب تزيد غير السين لذلك في « أَهْراق » و « أَهْراح » ، فيحمل « أسْطاع » على ذلك . وأما قطع همزة الوصل ، لأنَّ اللفظ قد صار على وزن ما همزته همزةُ قَطْعٍ ، فلم يستقرّ في موضع من المواضع .

---

(١) م : في موضع من المواضع (٢) سقط « من كلامه » من م . (٣) زاد في م : أنّ.

باب الهمزة

الهمزة[1] لا يخلو أن تقع أوّلاً، أو غير أوّل. فإن وقعت غيرَ أوّل قُضي عليها بالأصالة، ولا يحكم عليها بالزيادة إلاّ أن يقوم على ذلك دليل. وذلك أنَّ الهمزة إذا وقعت غير أوّل، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف، وُجِدت أصليّة، ولم تُوجد زائدة، إلاّ في ألفاظ يسيرة. وهي:

«شَمْأَل» و «شَأْمَل»[2] بدليل قولهم «شَمَلَتِ الريح». ولو كانت الهمزة أصليّةً لقالوا «شَأْمَلَتْ» و[3] «شَمْأَلَتْ».

و «جُرائض»[4]، لأنهم قالوا[5] في معناه «جِرْواضٌ».

و «حُطائط»، لأنه الصغير، المَحْطُوط عن قَدره المعتاد.

و «قُدائم»؛ لأنه في معنى: قديم.

و «النِّئْدُلان»، لأنهم يقولون في معناه: «النِّيدُلان». قال[6]:

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٢١ – ١٣٤ والكتاب ٢ : ٣٤٣ – ٣٤٤.

(٢) الشمأل والشأمل: ريح الشمال (٣) م: أو.

(٤) الجرائض: الجمل الضخم (٥) م: بدليل قولهم.

(٦) سر الصناعة ١ : ١٢٥ والمنصف ١ : ١٠٦ واللسان والتاج (ندل) و (فرج). والنفرجة: الجبان الضعيف. وفي النسختين: «قليل النيل». وألحقت «ما» بحاشية ف.

نِفْرِجةُ الهَمِّ، قليلُ ما النَّيلْ   يُلقَى عليه النَّيْدُلانُ باللَّيل[1]

والنَّيدلان هو الذي يُسمَّى الكابوس .

و « ضَهْيأٌ » ، لأنهم يقولون في معناه « ضَهْياءُ » . وحروف « ضَهْياء » الأصول إنما هي الضاد والهاء والياء ، فكذلك « ضَهْيأٌ » المقصور . وأيضاً فإنَّ « الضهيأ » : المرأة التي لا تحيض، وقيل : التي لا ثدي لها . فهو ـ على هذا ـ مشتق من « ضاهَيتُ » أي : شابهت [2] . قال تعالى [3] ﴿ يُضاهُونَ قَولَ الذينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ﴾ . فالهمزة ـ على هذا ـ زائدة .

وزعم الزَّجّاجُ أنه يجوز أن تكون همزة « ضَهيأ » أيضاً أصليَّةً ، وياؤه زائدة ، ويكون مشتقاً من « ضاهأتُ » أي : [4] شابهت ، لأنه يقال « ضاهيت » و « ضاهأت » [5] . وهو أولى به ، لأنّ أصالة الهمزة غيرَ أوّل أكثرُ من زيادتها . فيكون « ضهياء » الممدود عنده من « ضاهيت » أي : شابهت . و « ضَهيأ » المقصور من « ضاهأت » .

(١) م : « تفرجة » . وفي حاشية ف : « ويقال تفرجة بالتاء » .

(٢) فوقها في ف : شبهت .

(٣) الآية ٣٠ من سورة التوبة . وهذه قراءة عامة قراء الحجاز والعراق . تفسير الطبري ١٤ : ٢٠٧ .

(٤) سقط حتى « ضاهيت أي » من م .

(٥) وزعم بعض الكوفيين والبغداديين أن ضهيأ وزنها فعلل فهي رباعية وليس فيها زيادة . انظر تهذيب الألفاظ ص ٣٦٨ .

وهذا الذي ذهب إليه حسن من طريق الاشتقاق ، إلاّ إنه يبقى في ذلك إثباتُ بناءٍ لم يستقرّ في كلامهم . وذلك أنّ الهمزة إذا جعلت أصليّة والياء زائدة كان وزن الكلمة « فَعْيَلاً » [1] ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم ، إلاّ أن يكون مكسور الفاء ، نحو « طِرْيَم » [2] و « حِذْيَم » [3] .

فإن قلتَ : وكذلك أيضاً جَعْلُ الهمزة زائدةً يؤدّي إلى بناءٍ غير موجود ، وهو « فَعْلاً » ؛ ألا ترى أنه لم يجيء منه إلاّ « ضَهْيأ » المختلفُ فيه ، والمختلف فيه لا يُجعل حُجَّة . فإذا كان جعلها زائدة أو أصلاً يؤدّي إلى بناء غير موجود ، فالاصالة [4] أولى ، لأنها أكثر ! فالجواب أنّ « فَعْلأ » و « فَعْيَلاً » [1] ـ وإن كانا بناءين معدومين ـ ينبغي أن يُحمل منهما على « فَعْلأ » ، لأنّ « فَعْيلاً » يظهر منهم اجتنابه ؛ ألا ترى أنه إذا جاء في كلامهم كسروا أوّله نحو « حِذيم » [5] و « طِرْيم » [6] . ولم يظهر منهم ذلك في « فَعْلأ » ، لأنهم لم يجتنبوا « فَعْلأً » كما فعلوا ذلك بـ « فَعْيَل » . فثبت إذاً أنّ الذي ينبغي أن يُدَّعَى فيه أنه « فَعْلأ » ، ويكون من الأبنية التي جاءت في كلامهم مفردة ، لا ثاني لها . وأيضاً فإنّ الاستدلال على

---

(١) م : فيعلاً .
(٢) م : طيريم . والطريم : الطويل .
(٣) م : خديم . والحذيم : الحاذق .
(٤) م : فالأصل له .
(٥) م : خديم .
(٦) م : طيريم .

زيادة همزة « ضهيأ » بـ « ضهياء » الممدودة ، أو ما في معناها، أولى من الاستدلال بشيء آخر خلافها ، وهو « ضاهأت » . فلذلك كان هذا المذهب باطلاً .

فهذه جملة ما جاءت فيه الهمزة زائدةً غيرَ أوّل .

فأمّا[1] « العَألَم » و « الخَأتَم » و « تَأبَلٌ »[2] وأمثالها فالهمزة فيها بدل من الألف ، ولم تُزَد فيها الهمزة ابتداءً ، فينبغي [٢١ ب] أن تذكر في باب البدل .

فلمّا قلّت زيادة الهمزة ، غيرَ أوّل ، وجب القضاء على ما لم يُعرف أصله ، ممّا الهمزة فيه غيرُ أوّل ، بالأصالة ، نحو « السَّأْسَم »[3] و « اطمأنّ » و « بُرائل »[4] ، وأمثال ذلك .

فإن وقعتْ أولاً فلا يخلو أن يكون بعدَها[5] حرفان ، أو أزيد . فإن كان بعدها حرفان خاصّةً كانت أصلاً ، إذ لا بدّ من الفاء العين واللام . وذلك نحو « أَخَذَ » و« أَكَلَ » و « أَمَرَ » .

وإن كان بعدها أزيد من حرفين فلا يخلو أن يكون بعدها أربعة أحرف :

---

(١) م : وأما
(٢) التأبل : الفحا ، كالكون والكسبرة ونحوها
(٣) السأسم : شجر .
(٤) البرائل : الديك .
(٥) ف : ما بعدها .

مقطوع بأصالتها فصاعداً ، أو ثلاثةٌ ، أو اثنانِ ، مقطوعٌ بأصالتها ، وما عداها مقطوعٌ بزيادته ، أو محتملٌ للزيادة والأصالة .

فإن كان بعدها أربعة أحرفٍ مقطوع بأصالتها فصاعداً كانت أصلاً . وذلك نحو « إصطبل » و « إبرَيْسَم »[1] و « إبراهيم » و « إسماعيل » ؛ ألا ترى أنّ الصاد والطاء والباء من « إصطبل » مقطوعٌ بأصالتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة . وكذلك اللاّم ، لأنّ المواضع التي تزاد فيها محصورة كما تَقَدَّم[2] . وليس « إصطبل » منها . وكذلك الباء[3] والراء والسين والميم من « إبريسم » ، والباء والراء والهاء والميم من «إبراهيم»، والسين والميم والعين واللاّم من « إسماعيل » . جميع ذلك أصل ، مقطوع بأصالته .

وإنما قُطِع بأصالة الهمزة في مثل هذا ، لأنّ بنات الأربعة فصاعداً لا تلحقها الزيادة من أوّلها أصلاً ، إلاّ الأفعالَ نحو « تَدَحرجَ » ، والأسماءَ الجارية عليها نحو « مُدَحرج » . فلمّا كانت هذه الأسماء وأَمثالُها ليست من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال قُطِعَ بأنّ الهمزة في أوّلها أصل .

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها قُطعَ بأنها زائدة . وذلك

---

(١) الابريسم : الحرير . وضبطت في ف بكسر الراء وفتحها معاً .
(٢) انظر ص ٢١٣ - ٢١٦ . (٣) م : الياء .

نحو « أفكَلٍ »[1] همزته زائدة. وإنما قضينا عليها بالزيادة لأنّ كلّ ما عرف اشتقاقه من ذلك فالهمزة فيه زائدةٌ، نحو « أحمر » و « أصفر » و « أخضر »[2]، وأمثال ذلك؛ ألا ترى أنها مشتقّة من « الحُمرة » و « الصُّفرة » و« الخُضرة». فلمّا كانت كذلك فيما عُرِف اشتقاقه حُمِلَ ما جُهِلَ اشتقاقه على ما عُلِم، فقُضِي بزيادة الهمزة فيه.

وإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الهمزة أصلاً، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللاّم، كما تقدّ. وذلك نحو « آخِذٍ »[3] و « آمِرٍ »[4]؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها، وأنّ الخاء والذال من « آخِذٍ »[3]، والميم والراء من « آمِرٍ »، مقطوع بأصالتها[5]. فلذلك كانت الهمزة أصلاً فيهما، وفي أمثالهما.

فإن كان بعدها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما محتمل للأصالة[6] والزيادة، قُضي على الهمزة بالزيادة، وعلى ما عداها مما يحتمل الأصالة والزيادة بأنه أصليّ. وذلك نحو « أَبْيَن »[7] والألف من « إشْفىً »[8] و «أفعىً».

---

(1) الأفكل : الرعدة .
(2) ف : وأخضر وأصفر .
(3) م : أخذ .
(4) م : أمر .
(5) ف و م : بأصالتها .
(6) م : يحتمل الأصالة
(7) أبين : اسم رجل من حمير .
(8) الاشفى : المخرز . م : أشفى .

فإنك - وإن لم يكن معك اشتقاقٌ ولا تصريف - تقضي بزيادة الهمزة، وأصالة ما عداها. وذلك [أنَّ] [1] «إشفى» [2] و «أبيَن» و «أفعى» وأمثال ذلك، الهمزةُ في جميع ذلك زائدة، والياء من «أبين» والألف من «إشفى» [2] و «أفعى» أصلان.

وإنما قُضِي بزيادة الهمزة، في مثل هذا، لأنَّ جميعَ ما ورد من ذلك، ممّا له اشتقاقٌ، الهمزةُ فيه زائدة، وما عداها أصلٌ، نحو قوله «أغوَى منه» و «أضوأ منه» و «أَيْدَع» [3]، لأنَّ «أغوَى» من الغَيِّ، و «أضوأ» من الضَّوء، ويقولون «يَدَّعتُهُ» [4].

وكذلك جميع ما عرف له اشتقاق، من هذا النوع، همزته زائدة، وماعداها أصليّ، إلاّ ألفاظاً قليلة شذَّت من هذا النوع، وهي «أولَقٌ» [5] و «إمَّعةٌ» وأيصَرٌ» [6] و «أَرْطىً» [7] [و «أيطَل»] [8]. فلذلك حملنا ما ليس له اشتقاق، نحو «أَفعى» و «إشفى» و «أبين»، على الأكثر، فقضينا بزيادة الهمزة.

---

(١) سقط من النسختين. (٢) م: أشقى.
(٣) الأيدع: صبغ أحمر. وقيل هو الزعفران.
(٤) م: «يدعنه». وفي حاشية ف: «صبغته بالزعفران». وانظر المنصف ١: ١٠٠.
(٥) الأولق: الجنون. وانظر المنصف ١:١١٣ - ١١٨. (٦) الأيصر: الحشيش.
(٧) الأرطي: نبات يدبغ به. (٨) سقط من النسختين. وانظر التعليقة التالية وص٢٣٨.

فإن قيل: فما الدليل على أصالة الهمزة، في هذه الألفاظ الخمسة[1]؟ فالجواب [٢٢ أ] أنّ الذي يدل على أصالة الهمزة في «أيصر» أنهم يقولون في جمعه «إصار»، بإثبات الهمزة وحذف الياء، فدلّ على أصالة الهمزة وزيادة الياء. ولا يمكن أن تُجعل هذه الهمزة بدلاً من ياء، فيكون أصله «يِصار»، ثم أبدلت الهمزة من الياء، لأنّ الياء لا تُبدل همزةً في أوّل الكلام.

والذي يدلّ على أصالة الهمزة في «إمَّعة» أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها «إفعَلة»، و«إفعَلةٌ» لا يكون صفة أصلاً، إنما يكون اسماً غير صفة نحو «إشفًى» و«إنفَحة»[2]. فدلّ ذلك على أنّ همزتها أصليةٌ، ويكون وزنها[3] «فِعَّلةً»، لأنّ «فعَّلة» في الصفات موجود نحو «رجلٌ دِنَّبةٌ»[4]. وأيضاً فإنك لو جعلت همزة «إمَّعة» زائدة لكانت إحدى الميمين منه فاء، والأخرى عين، فيكون من باب «دَدَنٍ»[5]، وهو قليل جداً، أعني أن تكون الفاء والعين من جنس واحد. فلمّا كان جعل الهمزة زائدة[6] يؤدّي إلى الدخول في هذا الباب القليل، وإلى إثبات مثال في الصفات لم يستقرّ فيها، قضي

---

(١) فوقها في ف عن نسخة أخرى «الأربعة». وانظر ص ٢٣٨.

(٢) الانفحة: شيء يخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر، يعصر في صوفة مبتلة في اللبن، فيغلظ كالجبن. وضبطت في ف بتخفيف الحاء وتشديدها معاً، وسقطت من م

(٣) سقط من م (٤) الدنبة: القصير. م: دنة.

(٥) الددن: اللهو واللعب. (٦) سقط من م.

بأصالة الهمزة .

وأمّا « أَرطى » فالدليل على أصالة الهمزة قولهم « أديمٌ مأروطٌ » أي : مدبوغ بالأرطى . فإثبات الهمزة في « مأروط »، وحذف الألف ، دليل(1) على أصالة الهمزة وزيادة الألف . وحكى أبو عمر(2) الجَرمي « أديمٌ مَرْطِيٌّ » . فالهمزة ـ على هذا ـ زائدة ، والألف أصل .

وأما « أَولق » فالذي يدلّ على أصالة الهمزة[فيه]،وزيادة الواو ، قولهم « أُلِقَ الرَّجلُ » إذا أصابه الأَولق . فقولهم « أُلِق » بإثبات الهمزة ، وحَذْفِ الواو ، دليلٌ على أصالة الهمزة وزياد الواو .

فإن قيل: فلعلّ هذه الهمزة بدل من الواو ، والأصل « وُلِق» ، نحو قولهم في « وُعِدَ الرَّجلُ » « أُعِدَ » ! فالجواب أنه لو كان من قبيل « أُعِد » لقالوا « وُلِقَ » كما يقولون « وُعِدَ » . فالتزامهم الهمزة في « أُلق » دليل على أنها أصل . وأيضاً فإنهم قالوا « رَجلٌ مألوقٌ » ، ولو كانت الهمزة زائدة لقالوا « مَولوقٌ » بالواو . ولا يُتصوَّرُ أن تُقدَّرَ الهمزة في « مألوق » بدلاً من الواو ، لأنّ مثل هذه الواو لا تُقلب همزة . وسيُبيَّنُ ذلك في البدل .

وزعم الفارسيّ أنّ « أَولقاً »(3) يحتمل ضربين من الوزن : أحدهما

---

(1) م : دلالة .

(2) صالح بن إسحاق ، فقيه انوي نحوي بصري . بغية الوعاة ص ٢٦٨ . م : أبو علي

(3) ف : « أولق » .

ما قدّمناه من أنه « فَوعَل » وهمزته أصل ، من « تألّـقَ البَرقُ ». والآخر[1] أنه « أفعَل وهمزته زائدة ، من « وَلَقَ » إذا أسرع ، لأنّ « الأوَلق » : الجنون ، وهي توصف بالسرعة .

فإن قيل : فكيف أجاز ذلك ، مع قولهم « أُلِقَ » و « مألوقٌ » ؟ فالجواب أنه يجعل الهمزة منهما[2] بدلاً من الواو ، والأصل « وُلِقَ » و « مولوقٌ » . ويجعل هذا من قَبيل البدل اللاّزم ، فتكون الواو من « وُلِقَ » لمّا أُبدلت همزةً لانضمامها أجريت هذه الهمزة مُجرى الأصليّة ، فقالوا « مألوقٌ » . فيكون ذلك نظير قولهم « عِيدٌ » و « أعيادٌ » ؛ ألا ترى أنّ « عِيداً » من « عادَ يعود » ، وأنّ الأصل فيه « عِوْدٌ » ، فقُلبت الواو ياءً ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، فقيل « عِيدٌ » . وكان ينبغي ، إذا جمعنا ، أن نقول في جمعه « أعواد » بالواو ، لزوال الموجب لقلب الواو ياءً ، كما قالوا في جمع « رِيح » . « أَرواح » بالواو ، لزوال موجب قلبها ياءً في « ريح » ، وهو سكونها وانكسار ما قبلها . قال[3] :

* تَلُفُّهُ الأَرواحُ ، والسُّمِيُّ *

---

(١) نسب ابن جني هذا المذهب في الخصائص ١ : ٩ إلى أبي إسحاق الزجاج. وانظر ص ٤٢ .

(٢) م : فيها .

(٣) العجاج . ديوانه ص ٦٩ والصحاح واللسان والتاج (سمو) . والسمي : جمع سماء .

إلاّ أنهم لمّا أبدلوا الواو ياءً في «عِيد» أجروا هذه الياء مُجرى الأصليّة.

إلاّ أنَّ هذا النوع من البدل - أعني اللاّزم - قليلٌ، وأصالة الهمزة أيضاً، إذا وقعت أولاً في مثل هذا، قليل، فتكافأ الأمران عنده، فلذلك أجاز الوجهين.

والصحيح أنَّ «الأولق»[1] همزته أصليَّة، ولا ينبغي أن يحمل على باب «عيد وأعياد»، لأنَّ مثل هذا الباب قد سُمع فيه الأصل، فتقول «عِيدٌ وأعواد». ولم يقولوا «وُلِق»[2] ولا «مولوقٌ»، في موضع من المواضع. فلذلك وَجب حمل «أولقٍ» على أن همزته أصليّة.

ويجوز أيضاً في «أولقٍ» أن يكون «فَوعَلاً»، عند من يجعله مشتقاً من «وَلَقَ». ويكون أصله «وَوْلَقاً» [٢٢ ب]، فأُبدلت الواو الواحدة همزة، ولزم على قياس كلّ[3] واوين يجتمعان في أوّل الكلمة[4]. إلاّ أنَّ الأَولى، عند من يجعله[5] مشتقاً من «وَلَق»، أن تكون الهمزة زائدة، ويكون وزنه «أَفعَل»[6]، لأنَّ «أَفْعَل» أكثرُ من «فَوعَل». وأيضاً فإن الهمزة ينبغي أن يُوقَفَ فيها مع الظاهر، ولا يُدَّعَى أنها مُبدلةٌ من الواو.

---

(١) م: أولق.
(٢) م: وَلق.
(٣) م: على كل قياس
(٤) م: أول كل كلمة.
(٥) م: يجعلها.
(٦) ف: أفعلاً.

وأمّا[1] «أيطَلٌ» فالذي يدلّ على أصالة همزته، وزيادة يائه، قولهم في معناه: «إطل». فيحذفون الياء ويثبتون الهمزة. ولو كانت الهمزة هي الزائدة لقيل «يطِلٌ» بالياء. ولا يمكن أن يُدَّعى أنّ الهمزة بدل من الياء، لما ذكرناه، من أنّ الياء لا تبدل همزة أولاً.

(١) سقطت بقية الباب من م. وفي حاشية ف: «سقط من هنا إلى آخر الباب في نسخة الخفّاف والخزرجي».

باب الميم

الميم[1] لا تخلو أن تقع أوّلاً، أو غيرَ أوّل. فإن وقعت غيرَ أولٍ قُضِي عليها بالأصالة. وذلك أنها إذا وقعت غيرَ أوّل، فيما يُعرفُ له اشتقاق، وُجِدت أصليّة. نحو «شأمل» و«كريم» وأمثالهما، مما لا يُحصى كثرة؛ ألا ترى أنّ «شأملاً» ميمُه أصليّةٌ، بدليل قولهم «شَمَلَتِ الريحُ»، وأنّ «كريماً» كذلك، لأنه من «الكَرَم». ولم توجد زائدة إلاّ في أماكن محصورة، تُحفَظُ، ولا يُقاس عليها. وهي: «دُلامِصٌ» و«دُمالِصٌ» بمعنى بَرّاق. قال[2] الأعشى[3]:

إذا جُرِّدَتْ، يوماً، حَسِبْتَ خَمِيصةً
عليها، وجِريالَ النَّضِيرِ، الدُّلامِصا[4]

أي: البَرّاق. وقد تُحذَف الألفُ منها تَخفيفاً، كما تُحذف من «عُلابِط»[5]. فيقال «دُلَمِصٌ» و«دُمَلِصٌ». والدليل على زيادة الميم فيهما

---

(1) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٠ و ٣٥٢ .
(2) ف : وقال .
(3) ديوانه ص ١٠٨ . والخميصة : كساء معلم، شبه شعرها به . والجريال لون الذهب . والنضير : الذهب .
(4) ف : «والنضار» . وقد صوبت في الحاشية كما أثبتنا .
(5) العلابط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد .

أنهما مشتقان من « الدَّلِيص » وهو البريق(١) .

و « قُمارِصٌ » ، لأنه يقال « لبنٌ قُمارِصٌ » بمعنى : قارص .

و « سُتْهُمٌ »(٢) و « زُرْقُمٌ »(٣) و « فُسْحُمٌ »(٤) ، لأنها من الزُّرقة والأَستَهِ والفُسحة .

و « ضِرْزِمٌ » و « دِرْدِمٌ » و « دِلْقِمٌ » و « دِقْعِمٌ » و « حُلْكُمٌ »(٥) و « خِضْرِمٌ » ، لأنّ « دِرْدِماً »(٦) من « الأَدْرَد » ، وهو الذي تكسَّرت أسنانه . و « الحُلكم » : الشديدُ السوادِ . فهو من « الحُلكة » وهي السواد . و « الدِّقعِم » : الترابُ . فهو من « الدَّقعاء » . و « الدِّلقِم » : الناقة التي تكسَّرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها . ولذلك قالوا « سيف دَلُوق » إذا كان لا يثبت في غمده . و « الضِّرزِم » بمعنى « الضِّرز » وهو الشديد البخيل . و « خِضرِم » : البحر ، سُمِّي بذلك لخضرته(٧) .

و « خَدْلَمٌ »(٨) و « شَدْقَمٌ » و « شَجْعَمٌ » ، لأنّ « خَدلاً » بمعنى

---

(١) م : البرق .
(٢) انظر المنصف ١ : ١٥٠ – ١٥١ . والستهم : العظيم الاست .
(٣) الزرقم : الشديد الزرقة . (٤) الفسحم : الواسع الصدر .
(٥) ضبط في م بكسر الحاء والكاف هنا وفيما يلي .
(٦) الدردم : الناقة المسنة . (٧) سقط تفسير الخضرم من م .
(٨) الخدلم : الغليظة الساق المستديرتها ، والممتلئة الأعضاء .

« خَدلة » . قال (١) :

ليستْ بِرَسحاءَ ، ولكنْ سُتَهُمٍ ولا بِكَرواءَ ، ولكنْ خَدلَمِ

و « الشَّدْقَمُ » بمنزلة الأَشدقِ ، وهو العظيم الشِدق . و « الشَّجعَمُ » لتأكيدهم به « الشُّجاع » ، في مثل قوله (٢) :

* الأُفعوانَ ، والشُّجاعَ ، الشَّجْعما *

فهو من لفظه ، وفي معناه .

وزيدت أيضاً في (٣) المضمرات ، في « أنتما » و « أُنتم » ، و « قُمتُما » و « قُمتُم » ، و « ضَربَكما » و « ضَربكم » ، و « هما » و « هم » ، علامةً على تجاوز الواحد ، ثم لحقت بعد ذلك الألفُ علامةً على التثنية ، والواو علامةً على الجميع . والدليل على زيادتها في ذلك أنه (٤) قد تقرّر أنّ ما قبل الميم اسم ، إذا (٥) لم تُرِدِ التثنيةَ ولا الجمعَ

وزيدت، من الأفعال ، في « تَمَسكنَ » و « تَمَدرَع » (٦)

---

(١) المنصف ٣ : ٢٥ والصحاح واللسان والتاج (كرا) و (خدل) و (زلل) واللسان والتاج (زرق) . والرسحاء : القليلة لحم الألية والفخذين . والكرواء : الدقيقة الساقين والذراعين . وقال ابن بري : « صوابه أنْ ترفع قافيته » . اللسان (كرا) .
(٢) خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص ٥٤٦ .
(٣) الأنسب أن تكون «من» . انظر الفقرة التالية .
(٤) سقط من م . (٥) م : إذ . (٦) تمدرع : لبس المدرعة .

و « تَمَندلَ »[1] و « تَمَنطقَ »[2] و « تَمَسلَمَ » و « تَمَولَى علينا » و « مَرْحبَكَ اللهُ ومَسهلَكَ »[3]. وقد حُكِي «مَخرَقَ» و « تَمخرقَ » ، وضعَّفها ابن كَيسان ، والصحيح أنهما لم يثبتا من كلام العرب[4]. والدليل على زيادتها في الأفعال أنّ « تمسكن » من لفظ « المسكين » ، والميم في « مسكين » زائدة. وكذلك « تمدرع » من لفظ « المِدرَعة » ، والميم في « المدرعة » أيضاً زائدة. وأيضاً فإنَّ أكثر كلام العرب « تَسكَّنَ » و « تَدرَّع ». و«تَمندل» من « المِنديل » ، والميم في « المنديل » زائدة. و « تَمنطقَ » من « النِّطاق ». و « تَمسلمَ » أي : صار يُدعَى مَسلَمة[5] بعد أن كان يدعى بخلاف ذلك. فهو من لفظ «مَسلَمة» ، والميم في «مَسلمة» زائدة. وكذلك « تَمَولَى علينا » أي : تَعاظَم علينا . فهو من لفظ « المولى »، والميم في « المولى » زائدة. و « مرحَبكَ اللهَ ومَسهلَك » من « الرُّحْبِ » و « السَّهلِ ».

وزعم بعض النحويين أنَّ الميم في « هِرماس » و « ضُبارِم » و « حُلقُوم» و « بُلعُوم» و « سَرْطَم » و « صَلْقَم » [٢٣ أ] و «دُخْشُم » و«جُلْهُمة» زائدة ، لأنَّ « هِرماساً » من أسماء الأسد ، وهو يوصف بأنه هَرَّاس ، لأنه يَهرِس فريسته. و « ضُبارِم » : الأسد الوثيق ، فهو من « الضَّبْرِ » وهو

(١) تمندل : تمسح بالمنديل (٢) تمنطق : شد على وسطه النطاق أوالمنطقة.
(٣) كلمة ترحيب (٤) انظر المنصف ١ : ١٣٠.
(٥) كذا ، والمشهور أنه يدعى مُسلماً. المنصف ١ : ١٠٨ واللسان والتاج (سلم).

شدّة الحَلْق. و «الحُلقوم» من الحلق. و «البُلعوم»: مجرى الطعام في الحلق، فهو راجع لمعنى البلع. و «السَّرْطَم»: الواسعُ السريعُ الابتلاع، فهو من «السَّرْط» وهو الابتلاع. و «الصَّلْقَم»: الشديدُ الصُّراخ، فهو من «الصَّلْق»، لأنَّ «الصَّلْق»: الصياح. و «دُخْشُم» و «جُلهُمة»: اسمان علمان. فأمّا «دُخْشُم» فمشتقٌّ من «دَخِش يَدخَشُ» إذا امتلأ لحماً[1]. وأمّا «جُلهُمة» فمن «جَلْهة[2] الوادي» وهو ما استقبلك منه.

وينبغي عندي أن تُجعل الميم في هذا كلّه أصليّةً. وذلك لأنّ زيادة الميم غيرَ أوّلٍ قليلةٌ، فلا ينبغي أن يُذهب إليها، إلاّ أن يقود[3] إلى ذلك دليلٌ قاطع. وليستْ هذه الألفاظ كذلك

أمّا «هِرماسٌ» فهو من أسماء الأسد، وليس بصفة مشتقّة[4] من «الهَرْس». فلعلّه اسمٌ مُرتجلٌ، وليس مشتقّاً من شيء، إذ قد يُوجد من الأسماء ما هو بهذه الصفة. أعني: ليس بمشتق من شيء.

وكذلك الأمر في «دُخشُم» و «جُلهُمة»، لأنهما اسمان علمان، والأعلام قد يكون فيها المرتجل، وإن كان أكثرها ليس كذلك

---

(١) في النسختين: غماً.
(٢) م: «جلهمة». وانظر المنصف ١:١٥١.
(٣) م: يقوم.
(٤) ف: فمشتقه.

وأمّا «ضُبارِم» فقد يكون بمعنى: جَرِيء. يقال: رجلٌ ضُبارمٌ، أي: جريء على الأعداء. فلعلّ الأسد الوثيق وُصف بـ«ضبارم»، لجرأته، فلا يكون على هذا مشتقّاً من «الضَّبر»، لأن الضبر لا يكون بمعنى الجرأة.

وأمّا «الحُلقوم» فليس أيضاً بصفة مشتقّةٍ من لفظ «الحَلْق»، فيلزمَ أن تكون الميم زائدة. بل هو اسم، فيمكن أن يكون بمعنى الحلق، وتكون ذاته مخالفةً لذات «حَلْق»، فيكون من باب «سَبِط وسِبَطْر»، لا سيما وقد قالوا «حَلقمَهُ حَلقَمةً» إذا قطع حُلقومَه، فأثبتوا الميم في تصريفه.

وكذلك «البُلعوم» أعني أنه ليس بصفة مشتقّة من «البَلْع»، بل هو اسم ـ كما ذكرنا ـ لمجرى الطعام في الحلق. فلعله اسمٌ له، لا من حيث لُحِظَ فيه معنى «البَلْع»؛ ألا ترى أنّ البياض الذي في طرف فم الحمار يُسمّى «بُلعُوماً»، وإن لم يكن رُجوعه إلى معنى «البَلْع». فكذلك ينبغي ألاّ يُجعل[1] بالنظر إلى مجرى الطعام في الحلق.

وأمّا «الصَّلقَم» فيمكن[2] أن يكون غيرَ مشتقٍّ من «الصَّلْق»، لأنهم يقولون «جَملٌ صَلقَمٌ» أي: ضخم. فلعلّ الشَّديدَ الصياح قيل له

---

(١) ف و م: «أن يجعل». وصوب في حاشية ف عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.
(٢) م: فممكن.

« صَلْقَمٌ » ، لضخامة صوته ، لا لأجل الصراخ نفسه. إذ قد وقع هذا اللفظ على ما ليس براجع لمعنى « الصّلْق » ، وهو الضخم من الإبل .

وأمّا « السَّرطَم » فإنه يحتمل [1] - وإن كان واقعاً على الواسعِ الحَلقِ ، السريعِ الابتلاعِ - ألاّ يكون مشتقاً من « السَّرْط » بمعنى البلع ، لأنهم قد يوقعون « السّرطَم » على القول اللـيّنِ ، فيكون الرجل الواسع الحلق وُصف بـ « سَرطَم » ، لسهولة الابتلاع في حلقه [2] ولينه عليه ، لا لنَفْسِ « السَّرْط » الذي هو الابتلاع ، كما أنَّ « السَّرطَم » إذا عُني به القول اللَّيِّنُ ليس براجع لمعنى « السّرط » .

فإذا أمكن في هذه الألفاظ حملُها على ما ذكرتُ لك كان أولَى من جعل الميم زائدة غيرَ أوَّلٍ ، لقلَّة ما جاء من ذلك .

وزعم أبو الحسن ، وأبو عثمان المازنيّ [3] ، أنَّ « دُلامِصاً » [4] من ذوات [5] الأربعة ، وأنَّ معناه كمعنى « دَلِيص » [6] ، وليس بمشتقٍّ منه ، فجعلاه من باب « سَبِط وسِبَطر » . والذي حملهما على أن يقولا ذلك في

---

(١) م : يجعل .
(٢) م : حقه .
(٣) انظر المنصف ١ : ١٥٢
(٤) الدلامص : البراق . وانظر ص ٢٣٩.
(٥) سقط من م .
(٦) الدليص : الدرع البراق اللينة .

« دلامص » ، ولم يقولاه في « زُرقُم » و « سُتهُم » وأشباههما ، قلّةُ مجيء الميم زائدة حَشواً ، بل إذا جاءت زائدة غيرَ أوّلٍ فإنما [1] تُزاد طرفاً. وكذلك ينبغي أن يكون « قُمارِص » [2] عندهما .

وبالجملة ليس « دلامص » مع « دَلِيص » كـ « سِبَطر » مع « سَبِط » [3]، لأنّ الذي قاد إلى ادّعاء أنّ « سَبِطاً » و « سِبَطْراً » أصلان مختلفان أنّ الراء لا تحفظ زائدة في موضع . وأمّا الميم فقد جاءت زائدة ، طرفاً غيرَ أول ، فيما ذكرنا ، وحشواً في « تَمسكنَ » وأخواته ، وأوّلاً فيما لا يحصى كثرةً . فإذا دلّ اشتقاقٌ على زيادتها فينبغي أن تجعل زائدة ، إذ باب « سَبِط وسِبَطر » قليل [٢٣ ـ ب] جدّاً ، لا ينبغي أن يُرتكبَ ، إلاّ إذا دعت إلى ذلك ضرورة .

وإن وقعت أولاً فإنها بمنزلة الهمزة . فلا يخلو أن يكون بعدها حَرفان ، أو أكثر .

فإن كان بعدها حرفان قُضي على الميم بالأصالة ، إذ لا بد للكلمة من فاء وعين ولام ، لأنّ ذلك أقلُّ أصول الأسماء المتمكّنة والأفعال . وذلك نحو

---

(١) ف : إنما .
(٢) القمارص : القارص .
(٣) ف : كسبط مع سبطر .

«مَلْك» و «مَسْح» وأمثالهما

وإن[1] كان بعدها أكثر فلا يخلو ن يقع بعدها أربعة أحرف[2] مَقطُوع بأصالتها، أو ثلاثةٌ مقطوع بأصالتها، أو اثنان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتملٌ للأصالة والزيادة.

فإن كان بعدها أربعةُ أحرفٍ مقطوعاً[3] بأصالتها قُضِي على الميم بالأصالة، إلاّ في الأفعال[4] والأسماء الجارية عليها. وإنما كان الوجه ذلك، لأنَّ الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من أوّلها، إلاّ في النوعين المذكورين. وأمّا بنات الخمسة فلا يلحقها من أوّلها زيادة أصلاً[5]، لأنها لا تكون فعلاً، وذلك نحو «مَرْزَنْجُوش»[6]، ينبغي[7] أن تكون الميم فيه أصليّة وكذلك كلُّ ما جاء من هذا النحو[8].

وإن كان بعدها ثلاثة أحرف مقطوعاً بأصالتها قُضي عليها بالزيادة، لأنَّ كلَّ ما جاء من ذلك، مما يُعرف له اشتقاق، توجد الميم فيه زائدة، نحو «مَلهىً» و «مَضْرِب» وأمثال ذلك، ممّا لا يُحصى كثرةً. ولم تجيء أصليّة، إلاّ في

---

(1) ف: فإن (2) م: حروف.
(3) م: مقطوع. (4) كذا! والميم لاتزاد في أول الأفعال الرباعية.
(5) م: فلا تلحقها زيادة في أولها. (6) المرز نجوش: نبت.
(7) ف: نحو الجفنظ. وهو كل شيء يصبح على شفا الموت، فينبغي.
(8) م: من نحو هذا

« مُغرُودٍ »[1] و « مُغفُور »[2] و « مَراجِل »[3]

فالدليـل على أصالتها في « مراجـل » ثباتها في تصريفه ، فقـالوا « المُمَرجَل » . قال[4] :

* بِشِيَةٍ ، كَشِيَةِ المُمَرجَلِ *

وكذلك « مُغفُور »، لأنَّ الميم قد ثبتت في تصريفه ، قالوا[5] « ذَهَبُوا يَتمغفَرُون » أي : يجمعون المُغفُور ، وهو ضرب من الكمأة[6]

وأمّا « مُغرود » فيدلّ على أصالة ميمه أنه ليس من كلامهم « مُفعول » ، وفيه « فُعلُول » .

فإذا جاء ما لا يُعرف اشتقاقه قُضي بزيادة الميم فيه ، حملاً على الأكثر مما عُرف له اشتقاق نحو « مأسَل»[7] ينبغي[8] أن يُقضي بزيادة الميم فيه

---

(١) المغرود : ضرب من الكمأة . وفي حاشية ف : «ذكر في الأبنية أن وزنه مفعول وأن الميم زائدة» . انظر ص ١٠٨ . (٢) المغفور : صمغ شبيه بالناطف .
(٣) المراجل : ضرب من برود اليمن .
(٤) العجاج . ديوانه ص ٤٥ والكتاب ٢:٣٤٥ وشرح الشافية ٢:٣٣٧ وشرح شواهدها ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ . والمرجل : ضرب من ثياب الوشي
(٥) م : فقالوا . (٦) كذا ! والمغفور ليس من الكمأة في شيء .
(٧) مأسل : اسم موضع . (٨) ف : فينبغي .

وفي أمثاله ، وإن لم يُعرف له اشتقاق [1] .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، قضيتَ على الميم بالأصالة ، إذ لا أقلّ من ثلاثة أحرف أصول ، كما تقدّم . وذلك نحو « مالِكٍ » و « ماسِحٍ » وأمثال ذلك ؛ ألا ترى أنّ الألف مقطوع بزيادتها . وإذا [2] كان كذلك وجب أن تكون الميم أصليّة .

وإن كان بعدها حرفان مقطوعاً بأصالتهما ، وما عداهما محتمل الأصالة والزيادة ، قُضي على الميم بالزيادة ، لأنّ كل ما عُرف له اشتقاق من ذلك وُجدت الميم فيه زائدةً ، ولم تُوجد أصليّة ، إلاّ في ألفاظ محفوظة . وهي « مِعْزًى » و « مأجَج » [3] و « مَهْدَد » [4] و « مَعَدّ » و « مَنجنيق » و « مَنجنون » [5] . فلمّا كانت زائدة في الأكثر ، مما عُرف له اشتقاق ، حُمِل ما لم يُعرف له اشتقاقٌ ، من ذلك ، على ما عُرف اشتقاقه . [وذلك] [6] نحو « مِذرًى » [7] و « المِذرَوَينِ » .

فإن [8] قيل : وما الدليلُ على أَصالة الميم في ستّة الألفاظ المذكورة ؟

---

(١) م : اشتقاقاً . (٢) م : وإن .
(٣) مأجج : اسم موضع . م : مأجح . (٤) مهدد : اسم امرأة .
(٥) المنجنون : الدولاب . (٦) من م .
(٧) المذرى : جانب الألية . (٨) م : وإن .

فالجواب أنّ الذي يدلُّ على أصالة الميم في «مِعزى» أنهم يقولون[1] «مَعْزٌ»، فيحذفون الألف. ولو كانت الميم فيه زائدة[2] لقالوا «عَزْيٌ»[3]

فإن قيل[4]: إنّ «المِعزى» أعجميٌّ، وقد تَقدَّم أنّ الأعجميّ لا يدخله تصريف! فالجوابُ أنّ ما كان من الأعجميّةِ نكرةً فإنه قد يدخله التَّصريفُ، لأنه محكومٌ له بحكمِ العربيّ، بدلالة أنّ هذا النوع من العُجمة لا يمنع الصَّرفَ[5]، بخلاف العُجمة الشخصيّة. وسبب ذلك أنها أسماء نكرات ـ والنكرات هي الأُوَل ـ وإنما[6] تمكّنت بدخول الألف واللاّم عليها، كما تدخل على الأسماء العربية. ويدُلّ على أنهم قد أجْرَوها مُجرى العربيّ أنهم قد اشتقّوا منها، كما يَشتقّون من العربيّ. قال رؤبة[7]:

هل يُنجِيَنّي حَلِفٌ سِختِيتُ ... أو فِضّةٌ، أو ذَهَبٌ كِبرِيتُ؟

فقال «سِختِيت» من «السَّخْتِ» وهو الشديد، وهو أعجميٌّ.

والذي يدلُّ على أصالة الميم في مَعَدٍّ[8] أنهم يقولون «تَمَعدَدَ الرَّجلُ»

---

(١) الكتاب ٢: ٣٤٤. (٢) م: الميم هي الزائدة.
(٣) م: «عزاة». الكتاب: عزاء. (٤) م: فإن قال قائل.
(٥) انظر المنصف ١: ١٣٢ ـ ١٣٣. (٦) م: وأنها
(٧) ديوانه ص ٢٧ والمنصف ٣: ٣٣. والكبريت: الأحمر.
(٨) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٢٩ ـ ١٣٢.

إذا تكلّم بكلام مَعَدّ، وقيل: إذا كان على خُلُق معدّ. [٢٤ أ] والميم في «تَمعددَ» أصليّةٌ، لأنَّ «تَمَفعَلَ» قليل، نحو ما ذكرنا من قولهم «تَمسكنَ» و«تَمدرعَ»، والأَحسنُ «تَسَكَّنَ» و«تَدَرَّعَ».

و«مَعَدٌّ» هذا ـ أعني اسم القبيلة ـ منقول من «مَعَدٍّ» الذي يُراد به موضع رِجْل الرّاكب، لأنَّ الأَعلام إذا عُلِمَ لها أصل في النكرات فينبغي أن تُجعل منقولة منه. وإذا ثَبَتَ النَّقلُ تَبيَّنَ أنَّ الميم [في «مَعَدّ» هذا ـ أعني اسم القبيلة ـ أصليّة، لأنَّ الميم] (١) في «مَعَدٍّ» الذي هو (٢) موضع رِجلِ الرّاكب أصليّة أيضاً، لأنَّ (٣) موضع رجل الراكب فيه شِدّةٌ وصلابة، وقد قالوا «مَعَدَ» في معنى: اشتدّ. فالميم فيه أصل، لذلك قال (٤):

وخارِبَيْنِ، خَرَبا فَمَعَدا ... لا يَحسبانِ اللهَ إلاّ رَقَدا

فإن قيل: جعلك الميم أيضاً أصليّةً في أوّل الكلام، وبعدها ثلاثة أُحرف. قليلٌ، و«تَمَفعلَ» قليل، فهلاّ اعتدل الأمر عندك فيهما، فأجزتَ في «مَعَدّ» الوجهين، أعني زيادة الميم وأصالتها! فالجواب أنه لمّا كان جعلها أصلاً وجعلها

---

(١) من م. (٢) م: يراد به.
(٣) ف: وأيضاً فإنَّ.
(٤) المنصف ٣: ١٩ واللسان والتاج (خرب) والسمط ص ٧٧٩. وقبلها في السمط:
أَخشَى عليهِ طيِّئاً وأسدا ... وقيسَ عَيلانَ، ودينا فَسَدا

زائدة يؤدّيان إلى قليل كانت الأصالة ، وما يعضده الاشتقاقُ ، أولى .

والذي يدلُّ على أصالة الميم في « مأجَجٍ » و « مَهدَدٍ »[1] أنّ الميم لو كانت زائدة لوجب الإدغام ، فتقول « مَهَدّ »و«مأَجّ » ، كما تقول [« مَقَرّ »و][2] « مَكَرّ » و « مَفَرّ » و « مَرَدّ » . فدلّ ذلك على أنّ الميم أصل ، وأنهما ملحقان بـ « جَعْفَر » نحو « قَرْدَدَ »[3] ولذلك لم يُدْغَم .

فإن قلتَ : أجعلُ الميم زائدة فيهما ، ويكون فكُّ الإدغام شاذّاً ، فيكون من باب «لَحِحَتْ[4] عينُه» و« أَلِلَ[5] السِّقاءُ » و « ضَبِبَ[6] البَلَدُ»، إذ جَعلُ الميم أصليّة أيضاً ، في أوّل وبعدَها ثلاثة أحرف ، قليل ! فالجواب ما تقدّم في « مَعَدّ » ، من أنه لمّا كانت الأصالة والزيادة تُفضيان إلى قليل كانت الأصالة أولى .

فإن قيل : فهلاّ جعلتم الميم أصليّةً في «مَحْبَبٍ »[7] ، بدليل فكّ الإدغام،

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والمنصف ١ : ١٤١ - ١٤٣ .
(٢) من م .
(٣) القردد : الأرض المستوية .
(٤) لححت : لصقت .
(٥) ألل : تغيرت رائحته .
(٦) ضبب : كثرت ضبابه
(٧) محبب : اسم رجل . وانظر المنصف ١ : ١٤١ - ١٤٣

كما فعلتُم ذلك في « مَهْدَد » ! فالجواب انه لمّا كان جعل الميم فيها أصليّة يؤدّي إلى الحمل على القليل ، وجعلُها زائدة يؤدّي أيضاً إلى ذلك ، كانت الأَولى الزيادة هنا (١) ، لأنّ الميم إذا كانت زائدة كانت الكلمة من تركيب « ح ب ب » وهو موجود ، وإذا كانت الميم أصليّة كانت الكلمة من تركيب « م ح ب » وهو غير موجود . فكان الحمل على الموجود أولى .

والذي يدلّ ، على أنّ الميم (٢) في « مَنْجَنِيق » أصليّة ، أنه قد استقرّ زيادة النون الأولى ، بدليل قولهم « مَجانيق » بحذفها . ولو كانت أصليّة لقلتَ « مَناجِيق » . فإذا ثبت زيادة النون ثبتت بذلك أصالة الميم ، إذ لو كانت زائدة، والنون بعدها زائدة، لأدّى ذلك إلى اجتماع زيادتين في أوّل كلمة، وذلك لا يوجد إلاّ في الأفعال نحو « استفعل » (٣) ، أو في الأسماء الجارية عليها ، نحو «انطلق» و « مُنْطَلَق » . و « منجنيق » ليس باسم جار على الفعل (٤) . فإذا ثبتت أصالة الميم وزيادة النون الأولى (٥) وجب أن يُقضى على النون الثانية بالأصالة، لأنك لو جعلتها زائدة لكان وزن الكلمة « فَنعَنِيلاً » ، وذلك بناء غير موجود . وإذا

---

(١) سقط من م .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٤ والمنصف ١ : ١٤٦ - ١٤٩ وشرح الشافية ٢ : ٣٥٠ - ٣٥٣ .

(٣) كذا ، الصواب « انفعل » وقد مثّل له بعد .

(٤) م : على فعل .

(٥) وهذا مذهب سيبويه كما جاء في الكتاب ٢ : ٣٣٧ . وقال السيوطي : « قال سيبويه : هو من الخماسي » : المزهر ٢ : ٣٣ .

جعلتها أَصليَّة كان وزن الكلمة « فَنعَليلاً » نحو « عَنتَرِيس »[1] . وأيضاً فإنها ليست في موضع لزِمَتْ فيه زيادتها ، ولا كثُرت ، فتُجعلَ زائدة .

فإن قيل : فهلاّ استدللتُم على زيادة الميم ، بما حكاه أبو عثمان عن التَّوَّزيّ ، عن أبي عبيدة ، من أنه سأل أعرابيّاً عن حروب ، كانت بينهم ، فقال[2] : « كانت بيننا[3] حروبٌ عُون ، تُفقأ فيها العُيون . مرَّة نُجنَق[4] ، ومرَّة نُرشَق » . فقوله «نُجنق» دليل على أنَّ الميم زائدة ، إذ لو كانت أصليّة لوجب أن يقول « نُمَجْنَق » . وحكى الفرّاء[5] : « جَنَقُوهم بالمَجانيق» !فالجواب أنَّ الكلمة أعجميَّة ، والعرب قد تُخلِّط في اشتقاقها من الأعجمية[6] ، لأنها ليست من كلامهم ؛ ألا ترى أنَّ[7] قول الراجز[8] :

هلْ تَعرِفُ الدّارَ لأُمِّ الخَزْرَجِ　　　منها ، فَظَلْتَ اليوم كالمُزرَّجِ

أراد : سكران كالذي يشرب[9] الزَّرَجُون . وكان القياس أن يقول « كالمُزَرْجَن »[10] ، لأنَّ نون « زَرَجون » أصليّة . لكنه حذف النون ،

---

(١) العنتريس : الناقة الشديدة . (٢) المنصف ١ : ١٤٧ وشرح الشافية ٢ : ٣٥٠.
(٣) سقط من م. (٤) في النسختين « تجنق » . المنصف : مرة ثم نجنق .
(٥) وفي المزهر ١ : ١٣٥ أن أبا زيد انفرد بهذا القول . (٦) ف : الأعجمي.
(٧) ف : إلى . (٨) الخصائص ١ : ٣٥٩ والمنصف ١ : ١٤٨ واللسان(زرج).
(٩) م : « شرب » . والزرجون : الخمر . (١٠) م : المررجن .

لأنّ الكلمة (١) أعجميّة، والعرب قد تُخلِطُ في اشتقاقها من الأعجميّ، كما تقدّم.

فإن قيل: فهلاّ قلتم [٢٤ ب] إنّ (٢) قولهم في الجمع (٣) «مَجانيق» بحذف النون من قَبيل ما خُلِّطَ فيه! فالجواب أنَّ قولهم «مجانيق» يؤدّي إلى أنْ يكون وزن الكلمة «فَنعَلِيلاً» كما تقدّم، وهو من أبنية كلامهم. وقولهم «نُجْنَق» و «جَنَقُوهم» يؤدّي إلى كون الميم والنون زائدتين، فيكون وزن الكلمة «مَنفَعِيلاً»، والزيادتان لا تَلحقان الأسماء من أوّلها، إلاّ أن تكون جارية على الأفعال، كما تقدّم.

والذي يدلّ على أصالة الميم في «مَنجَنون» (٤) أنه لا يخلو أن تُقَدِّر الميم والنون (٥) زائدتين، أو أصليّتين، أو إحداهما زائدة والأخرى أصليّة(٦). فجعلُهما زائدتين فاسد، لما تبيّن من أنه لا يلحق الكلمة زيادتان من أوَّلها إلاّ الأفعال والأسماء الجارية عليها، و «منجنون» ليس من قبيل الأسماء الجارية على الأفعال. وجعلُ إحداهما زائدة والأخرى أصليّة فاسدٌ، لأنك إن قدَّرتَ أنَّ الميم هي

---

(١) ف: لأنها
(٢) م: فهلاّ جعلتم.
(٣) م: الجميع.
(٤) الكتاب ٢: ٣٤٤ والمنصف ١: ١٤٥-١٤٦ وشرح الشافية ٢: ٣٥٣-٣٥٥.
(٥) م: النون والميم.
(٦) ف: أو إحداهما أصلية والأخرى زائدة.

الزائدة [1] كان وزن الكلمة « مَفعَلُولاً » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم. وإن [2] قَدَّرتَ أنَّ النون هي الزائدة كان فاسداً ، بدليل قولهم «مَناجِين» في الجمع ، بإثبات النون الأولى . فدلّ ذلك على أنهما أصلان ، ويكون وزن الكلمة « فَعْلَلُولاً » ؛ فيكون [3] نحو « حَنْدَقُوق » [4] .

---

(١) م : أن الميم زائدة .

(٢) ف : فإن .

(٣) سقط من م .

(٤) الحندقوق : بقلة . والرجل الطويل المضطرب . م : حندقون .

باب النون

النون [1] تنقسم قسمين : قسم يُقضي عليه بالزيادة ، وقسم يقضى عليه بالأصالة ، ولا يُقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل .

فالقسم الذي يُقضى عليه بالزّيادة : النون التي هي حرف المضارعة ، نحو « نَقُوم » و « نَخرُج ». والنون في « انفَعَلَ » وما تصرّف منه ، نحو « انطلق » و « منطلق » . ونون التثنية ، وجمع السلامة ، من المذكّر ، نحو « الزّيدَانِ » و « الزّيدِينَ » . والنون التي هي علامة الرفع في الفعل : نحو « يفعلان » و « تفعلون » . والنون اللاّحقة الفعلَ للتأكيد ، شديدةً كانت أو خفيفةً ، نحو « هل تَقُومَنَّ » و « هل تَقُومَنْ » . ونون الوقاية اللاّحقة مع ياء المتكلّم ، نحو « ضَربَني » . ونون التنوين في نحو « رَجُلٍ » . والنون اللاّحقة آخرَ جمع التكسير ، فيما كان على وزن « فُعْلان » و « فِعلان » ، نحو « قُضْبان » و « غِرْبان » ، لأنه لا يُتصوَّر جعلها أصليّةً ، إذ ليس في أبنية الجموع ما هو على وزن « فِعْلال » [2] بضم الفاء ، ولا بكسرها . فجميع هذا

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٤٩ - ٣٥٢ . (٢) م : فعال .

لا تكون النون فيه إلاّ زائدةً ، ولا يُحتاج على ذلك إلى إقامة دليل ، لوضوح كونها زائدة فيه .

وأمّا النون الواقعةُ آخرَ الكلمة (١) ، بعد ألف زائدة ، فإنه يُقضى عليها بالزيادة ، فيما لم يُعرف له اشتقاقٌ ولا تصريفٌ ، لكثرة تَبيُّنها زائدةً فيما عُرف اشتقاقُه أو تصريفه ، فيُحمَلُ ما لا يُعرف على الأكثر . وذلك بشرطَين :

أَحدهما أن يكون ما قبل الألف أكثرَ من حرفين [أصليّين] (٢) . إذ لو كان قبلها حرفان خاصةً لوجب القضاء بأصالة النون ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللاّم ، وذلك نحو « سِنان » و « عِنان » و « بَنان » و « قِران » . وأمثال ذلك النونُ فيه أصليّةٌ .

والآخر ألاّ تكون الكلمة من باب « جَنجان » ، فإنه ينبغي أن تجعل النون فيه أصليّة . إذ لو كانت نونه زائدة لكانت الكلمة ثلاثيّةً ، ويكون فاؤها جيماً ولامها جيماً (٣) ، فيكون من باب « سَلس وقلق » (٤) ، أعني مما فاؤه ولامه (٥)

---

(١) انظر المنصف ١ : ١٣٣ - ١٣٥ .
(٢) زيادة تقيد هذا الشرط ، لئلاّ يلتبس الأمر في مثل : تبيان وحُسّان .
(٣) م : جيم .
(٤) م : رقاق .
(٥) م : مما لامه وفاؤه .

من جنس واحد، وذلك قليل جدّاً. وإن جعلت النون أصليّةً كانت من باب الرُّباعيّ المضعَّف، نحو «صَلصَلتُ» و «قَلقَلتُ»، وذلك باب واسع.

ومن الناس [1] من اشترط أيضاً ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً، فيما قبلَ الألف فيه ثلاثة أحرف، نحو «مُرّان» [2] و «رمّان»، لاحتمال أن تكون النون زائدة، وأن تكون أصليّةً وأحدُ المضعَّفينِ زائدٌ، ويتساوى [3] الأمران عنده، لكثرة زيادة الألف والنون في الآخر، و كثرة زيادة أحد المضعّفين.

والصحيح أنه ينبغي أن تُجعل الألف والنون زائدتين، بدليل السماع، والقياس.

أمّا القياس فأنَّ النون اختصّتْ زيادتها في هذا الموضع، أو ثالثةً ساكنة، على ما يُبيَّنُ بعدُ. وأحد المضعّفين [4] زائد [5] حيث كان. وما اختصّتْ زيادتُه بموضع كان أولى بأن يُجعل زائداً مما لم يَختصّ؛ ألا ترى أنّ الهمزة [٢٥ أ] في «أفعىً» قضينا عليها بالزيادة وعلى الألف بالأصالة، لأنَّ الألف كثرت زيادتها في أماكن كثيرة، والهمزة لم تكثر زيادتها إلاّ أولاً

(١) انظر المنصف ١ : ١٣٤ .
(٢) المران : شجر الرماح . م رمان ومران .
(٣) م . وتساوى .
(٤) م : المضاعفة .
(٥) ف : يزاد .

خاصّة، فكان المختصّ يَشرَكُ غيرَ المختصّ، بكثرة [1] زيادته في ذلك الموضع، ويزيد [2] عليه بقوّة الاختصاص.

وأمّا السَّماعُ فقوله عليه السلام، للقوم الذين قالوا له «نحن بنو غَيَّان»، فقال لهم، عليه السلام [3]: «بل أنتم بنو رَشْدانَ». ألا تراه، عليه السلام، كيف تَكرَّه لهم هذا الاسم، لأنه جعله من الغيّ، ولم يأخذه من الغَين، وهي السحاب [4]. فقد دلّ هذا على انه إذا جاء مضاعف، في آخره ألف ونون مثل «رُمّان»، انه ينبغي أن يُقضى عليه بزيادة الألف والنون، إلاّ أن يقوم دليل على أنّ النون أصلية، نحو [5] «مُرّان» فإن الخليل ذهب إلى أنّ نونه أصليّة، لأنه مشتقّ من «المَرانة» التي هي اللّين.

ومنهم من شَرَطَ ألاّ يكون ما قبل الألف مضاعفاً، مما قبلَ الألف منه ثلاثةُ أحرف [6]، وألاّ يكون [7] مع ذلك مضمومَ الأوّلِ، اسماً لنباتٍ، نحو «رُمّان»، لأن مثل هذا عنده ينبغي أن تكون نونه أصليّة، ويكون وزنه «فُعّالاً»، لأنه قد كثُر في أسماء النّبات «فُعّالٌ»، نحو «حُمّاض»

---

(١) م: لكثرة. (٢) م: وزيد.
(٣) الخصائص ١: ٢٥٠ والمنصف ١: ١٣٤.
(٤) سقط «ولم يأخذه .. السحاب» من م. (٥) ف: فأما.
(٦) سقط «مما قبل ... أحرف» من م و ف، وألحق بحاشية ف.
(٧) ف: «ويكون». وصوب في الحاشية عن نسخة الخفاف كما أثبتنا.

و « عُنّاب » و « قُثّاء » . فحمَلَه على ما كثرَ فيه .

وهذا فاسد ، لأنّ زيادة الألف والنون في الآخر أكثرُ من مجيء اسم النبات على « فُعّال » ؛ ألا ترى أنّ ما جاء من الأسماء ، أعني [1] أسماء النبات ، على غير وزن « فُعّال » لا ينضبط كثرةً ، وإن كان «فُعّال» قد كثر واطّرد .

وذهب السيرافيّ إلى أنّ النون إذا أتت في الآخر ، بعد ألف زائدة ، فإنه لا يخلو أن يكون جعلها أصليّة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، أو إلى بناء موجود. فإن أدّى إلى بناء غير موجود قضي عليها بالزيادة ، نحو « كَرَوان » و « زَعفران » ؛ ألا ترى أنّ النون فيهما لو كانت أصليّة لكان وزن « كَروان »: « فَعَلالاً » ، ووزن « « زَعفران » : « فَعْلَلالاً » ، وهما بناءان غير موجودين . وإن أدّى ذلك إلى بناء موجود قُضي عليها [2] بالأصالة ، نحو « دِهقان » [3] و « شَيطان » ، لأنّ نون « دِهقان » إذا جُعلت أصليّة كان وزنه « فِعْلالاً » ، ونون « شيطان » إذا كانت أصليّة كان وزنه « فَيعالاً » . وهما بناءان موجودان ، نحو « شِملال » [4] و « بَيطار » .

وهذا الذي ذهب إليه ـ من أصالة النون [5] فيما يُؤدّي جعل النون فيه

---

(١) سقط « الاسماء أعني » من م . (٢) م : على النون .
(٣) الدهقان : القويّ على التصرف مع شدة وخبرة .
(٤) الشملال : السريعة الخفيفة . (٥) سقط «من أصالة النون» من م.

أصليَّةً إلى بناء موجود ـ باطلٌ ، لأنه جعل دليله على ذلك كون سيبويه قد جعل النون أصليّة في « دِهقان » و « شَيطان » . ولم يفعل ذلك سيبويه ، لِما ذكر من أنَّ جعل النون فيهما أصليّة يؤدّي إلى بناء موجود . بل لقولهم « تَدَهقَنَ » و « تَشَيطَنَ » ، لأنه ليس في كلامهم « تَفَعْلَنَ » . فدلَّ ذلك على أصالة النون . فأمّا « تَدَهّقَ » و « تَشَيَّطَ » فليس في قوّة « تَدَهقَنَ » و « تَشَيطَنَ » (1) ، لأنَّ أبا عليّ (2) قد دفعهما من طريق الرواية (3) .

فإذا جاءت النون بعد ألف زائدة ، فيما لا تَعرف له اشتقاقاً (4) ، بالشرطين المذكورين ، فاقضِ بالزيادة حَملاً على الأكثر . وكذلك تَفعل إذا احتملت الكلمة اشتقاقين ، تكون (5) في أحدهما أصليّة ، وفي الآخر زائدة . فينبغي (6) أن تحمله على الذي تكون فيه زائدةً ، حملاً على الأكثر ، نحو « دُكّان » (7) ، فإنه يحتمل أن يكون مشتقّاً من « دَكَنتُه أدكُنُه دَكناً » إذا نَضَدتَ بعضَه فوق بعض ، فتكون نونه أصليّة . ويحتمل (8) أن يكون مشتقّاً (9) من قولهم « أَكَمةٌ دَكّاءُ » إذا كانت مُنبسطة ، و « ناقةٌ دَكّاءُ »

---

(1) ف : تشيطن وتدهقن . (2) ف : أباكا . (3) انظر المنصف 1 : 135 .
(4) م : لا يعرف له اشتقاق . (5) م : يكون . (6) م : ينبغي .
(7) م : «كنت» . وانظر المنصف 1 : 135 . (8) م : ومحتمل .
(9) وهذا قول الأخفش ، رواه عنه الأشنانداني . المنصف 1 : 135 .

إذا كان سنامها مفترِشاً في ظهرها، فتكون نونه زائدة . لكنّ الذي ينبغي أن يُحمل عليه هذا الاشتقاقُ الآخر، لما ذكرناه من الحمل على الأكثر .

وأمّا النون إذا وقعت ثالثة ساكنة، غير مدغمة [١]، في كلمة على خمسة أحرف، نحو « جَحَنفَل » و « عَبَنقَس » [٢] وأمثال ذلك، فإنه ينبغي أن تَقضي عليها [٣] بالزيادة، وإن لم تعرف [٤] للكلمة اشتقاقاً ولا تصريفاً، لأنّ كلّ ما عُرف [٥] له اشتقاقٌ أو تصريف، من ذلك، وُجدت النون فيه زائدة، فيحملُ [٦] ما لم يُعرف اشتقاقه على ما عُرف اشتقاقه. فما عُرف اشتقاقه فوُجدت النون فيه زائدة « جَحَنفَل » و « جرَنفَش » [٧]، لأنّ « الجحنفل » : الكثير، و « الجحفل » . الجيش الكثير. فهما بمعنى واحد. و « الجحنفل » أيضاً: العظيم الجحفلة [٨]، فهو [٢٥ ب] من لفظ الجحفلة [٩]، فنونه زائدة. وقالوا «جُرافِش» في [١٠] «جَرنفش». ومثل ذلك كثير، إلاّ أني لم أُكثر من ذلك،

---

(١) سقط « غير مدغمة » من م .
(٢) العبنقس : السيىء الخلق .
(٣) م : عليها .
(٤) م : وإن يعرف .
(٥) م : ما علم .
(٦) م : فحمل .
(٧) الجرنفش : الرجل الضخم وهو في م بالسين ، وفي ف بالسين والشين معاً.
(٨) الجحفلة : مشفر البعير .
(٩) م : الجحفل .
(١٠) زاد في ف « جمع » ثم ضرب الناسخ عليها بالقلم .

لِما فيه من التَّطويل[1]. فلمّا كان الأمر، فيما له اشتقاقٌ أو تصريف، على ذلك حُمِل ما ليس له اشتقاق ولا تصريف نحو «عَبَنْقَس»، على ذلك، فقضي على النون بالزيادة.

وزعم ابن جنّي[2] أنه إن جاء مثل «خَزَنْزَن»[3] أو «عَصَنصَن»[4] فإنه تُجعل نونه محتملةً، فلا يُقضى عليها بالأصالة ولا بالزيادة، إلاّ بدليل. وإنما احتمل هذا النحوُ أن تكون النون فيه أصلية وزائدة، لأنك إذا جعلت النون أصلية كان من باب «صَمَحْمَح»[5] و «دَمَكْمَك»[6]، وإن كانت زائدةً كان من باب «عَقَنْقَل»[7]. وبابُ «صَمَحْمَح» أكثر وأوسع[8]. فإزاء كون النون ساكنةً ثالثةً كونُ باب «صَمَحْمَح» أوسع من باب «عَقَنقَل».

وهذا الذي ذهب إليه عندي فاسد. بل ينبغي أن يُقضى عليها بالزيادة، لأنّ زيادة النون ثالثةً ساكنة لازمةٌ فيما عُرِف له اشتقاق، فلا ينبغي أن يجعل بإزائه كونُ باب «صَمَحْمَح» أوسعَ من باب «عَقَنقَل»، لأنّ دليل

---

(1) م: التطويف (2) المنصف 1: 137 (3) م: «حزنزن».
(4) م: «عصنصر». المنصف: فدندن.
(5) الصمحمح: الغليظ. (6) الدمكمك: الشديد القوي.
(7) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل. (8) : أوسع وأكثر.

اللزوم أقوى من دليل الكثرة .

وإنما [1] لزمت زيادتها إذا كانت على ما ذُكر، لشبهها بحرف المدّ واللين، إذا وقع في هذا الموضع. فكما أنّ حرف المدّ واللين إذا وقع في اسم على خمسة أحرف ثالثاً مثل « جُرافِس » كان زائداً، فكذلك ما كان بمنزلته. ولذلك حذفوا نون « هَرتقُصان » [2] تخفيفاً، فقالوا « عَرقُصان ». كما حذفوا الألف من « عُلابِط » [3] و « هُدابِد » [4] وأمثالهما، حين قالوا « عُلَبِط » و « هُدَبد». ووجه الشبه بينهما أنّ في النون غُنّة في الخياشيم، كما أنّ في حروف المدّ واللين مدّاً، والغنّة والمدّ كلٌّ واحد منهما فضلُ صوت في الحرف . ولذلك إذا جاءت النون ثالثة ساكنة، فيما هو على خمسة أحرف، إلاّ أنها مدغمة نحو « عَجَنّس » [5] لم تكن إلاّ أصلية [6] لأنها إذ ذاك متشبّث بالحركة، والنون إذا تحرّكت كانت من الفم وضعفت الغنّة فيها. ولذلك لم تُزَد ثالثة ساكنة قبل حرف الحلق، لأنها إذ ذاك تكون من الفم وتضعف فيها الغُنّة، فلا تشبه حرف العلّة. ولو ورد في الكلام مثل « جَحَنْمَل » مثلاً لجعلت النون فيه أصليّة كما جعلت في « عجنّس » كذلك ، لمفارقتها إذ ذاك الغنّة التي أشبهت

(١) سقط حتى قوله « أشبهت بها حرف العلة » من م ، ومن نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.
(٢) المرتقصان : نبات .
(٣) العلابط : الضخم الغليظ .
(٤) الهدابد : اللبن الخاثر .
(٥) العجنس : الجمل الضخم الصلب الشديد. ووزنه : فَعَلّلٌ.
(٦) يريد أنها مكررة من نون أصلية .

بها حرف العلـّة .

فهذه جملة الأماكن التي يُقضى على النون فيها بالزيادة . وما عـدا ذلك قُضي عليه بالأصالة ، ولا يقضى عليه بالزيادة إلاّ بدليل (١) :

فمما زيدت فيه النون أولاً لقيام الدليل على زيادتها « نَرْجِسٌ » (٢) وزنه « نَفْعِلٌ » . وإنما لم تكن نونه أصليّة لأنه ليس في كلامهم « فَعْلِل » (٣) .

فإن قيل : وكذلك ليس في كلامهم « نَفْعِل » ! فالجواب أنه قد تَقدَّم أنّ الحرف إذا كان جعله زائداً يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وكذلك (٤) جعله أصليّاً ، قُضِيَ عليه بالزيادة ، للدخول في الباب الأوسع ، لأنّ أبنية المزيد أكثرُ من أبنية الأصول .

وزعم ابن جنّي أنّ النون في « نِبراسٍ » (٥) زائدة ووزنه « نِفْعال » ، وجعله مشتقّاً من « البِرْس » وهو القطن ، لأنّ الفتيل يتّخذ في الغالب من القطن . وذلك اشتقاقٌ ضعيف جدّاً . بل لِقائل أن يقول : الغالب في الفتيل ألاّ يكون من القطن . وكذلك قولهم (٦) « نِفْرِجةُ القلب » وزنه

---

(١) وهذا هو القسم الثاني الذي أشار إليه في مستهل الباب . (٢) المنصف ١ : ١٠٤.
(٣) كذا ! وقد ذكر في الرباعيّ المجرد بناء فَعْلِل ونظّر له بطحربة . انظر ص ٦٧ .
(٤) م : ولذلك (٥) النبراس : المصباح . م : نبراس . (٦) سقط من م .

عنده[1] « نِفْعِلةٌ » ، لأنّ « النّفرِجة » : الجبان الذي[2] ليست له جلادة ولا حزم. واستدلّ على ذلك بقول العرب « رَجُلٌ أفرَجُ وفَرِج »[3] إذا كان لا يكتم سِرّاً ، فجعل « نِفرِجة القلب » مشتقّاً[4] منه ، لأنّ إفشاء السِّرّ من قلّةِ الحزم. وهذا الاشتقاق أيضاً ضعيفٌ ، لأنّ إفشاء السِّرّ ليس بقلّة حزم[5] ، بل هو بعض صفات القليل الحزم. وأيضاً فإنّ[6] «الأفرَج» و « الفَرِج » لا يراد بهما الجبان كما يراد بـ «نفرجة القلب» .فدلّ ذلك على ضعف هذا الاشتقاق . فينبغي أن تجعل النون فيها أصليّةً .

وزيدت ثانيةً في « قِنْعاس »[7] و « قِنفَخر »[8] و « عَنْبَس »[9] و «عَنْسَل»[10] و «عَنتَريس»[11] و «خَنفقيق»[12] و« كَنَهبُل»[13] و « جُنْدب » بضمّ الدال وفتحها و « عُنْصَر » و « قُنْبَر » و« كِنْثأو»[14] و « حِنْطأو »[15] و « سِنْدأو»[16] و « قِنْدأو »[17] .

---

(1) م : عنده وزنه . (2) م : التي .
(3) م : «وفروج» هنا وفيما يلي . (4) م : مشتقة . (5) م : الجزم.
(6) م : فإنه . (7) القنعاس : الضخم العظيم . (8) القنفخر: الفائق في نوعه.
(9) العنبس : الأسد . (10) العنسل : الناقة السريعة .
(11) العنتريس : الناقة الوثيقة الغليظة الصلبة .
(12) الخنفقيق : السريعة الجريئة . (13) الكنهبل : شجر .
(14) الكنثأو : الوافر اللحية . م : كنثاء . (15) الحنطأو : الوافر اللحية .
(16) السندأو : الحديد الشديد . (17) القندأو : الغليظ القصير.

فأمّا[1] « قِنعاس » فنونه زائدة ، لأنه من القَعْس . و « قِنفَخر » لأنه يقال في معناه [٢٦ أ] « قُفا خِريّ » . و « عَنْبَس » من العُبوس . و « عَنْسَل » من العَسَلان . و « عنتريس » من العَتْرسة وهي الشِدّة . و « الخَنفَقِيق » من الخَفْق .

وأمّا « كَنَهْبُل » فنونه زائدة ، لأنها لو جعلت أصليّة لكان وزن الكلمة « فَعَلُّلاً » ، وهو بناء غير موجود في كلامهم .

وأمّا[2] « جُندَب » و « عُنصَر » و « قُنبَر » فيدلّ على زيادة النون فيها أنك لو جعلتها أصليّة لكان وزن الكلمة « فُعْلَلاً »،وهو بناء غير موجود في كلامهم . فأمّا « جُؤذَر »[3] فأعجميّ . و « بُرقَع » و « جُخدَب »[4] مخفّفان من « بُرقُع » و « جُخدُب » بالضمّ . وأيضاً فإنّ هذه النون قد لزمت هذا البناء ، وهي حرف زيادة، فدلّ ذلك على زيادتها ، إذ لو كانت أصلاً لجاز أن يقع موقعَها غيرُها من الأصول . وأيضاً فإنّ ما جاء من هذا النحو ، وعُلِم له تصريف ، وجدت النون فيه زائدة نحو «قُنبَر» ، لأنهم يقولون في معناه «قُبَّر» ، فيحذفون النون .فيُحمَل ،[5] ما جُهِل تصريفه على ما عُلِم . وأمّا

---

(١) م : أما .
(٢) المنصف ١ : ١٣٧ – ١٣٨ .
(٣) الجؤذر : ولد البقرة الوحشية .
(٤) الجخدب : ضرب من الجنادب.
(٥) م : قالوا في معناه قبر فحذفوا النون فحمل .

«جندب» بكسر الجيم و «جندب» بضم الجيم والدال[1] فنونه زائدة لأنه في معنى «جندَب» المضموم الجيم. فينبغي أن تكون نونه زائدة كما هي في المضموم الجيم.

وأمّا «كِنْتأو»[2] وأخواته فنونه زائدة، بدليل أنّ هذه الأسماء فيها ثلاثةُ أحرفٍ من حروف الزيادة: النون والهمزة والواو. فقُضِي على الهمزة بالأصالة، لقلّة زيادتها غيرَ أوّل. وقُضِي على الواو بالزيادة، لملازمتها المثال[3].

فإن قيل: فإن الهمزة أيضاً قد لازمت المثال! فالجواب أنه لا يمكن أيضاً[4] القضاء بزيادتها مع زيادة النون، لئلاّ يؤدّي إلى بقاء الاسم على أقلّ من ثلاثة أحرف، إذِ الواو زائدة. فلمّا تعذّرت زيادتها معاً قُضِي بزيادة النون، لأنّ زيادة النون غيرَ أوّلٍ أكثرُ من زيادة الهمزة.

فإن قيل: فهلاّ جعلتَ الواو أصليّة وقضيتَ على النون والهمزة بالزيادة! فالجواب أنّ القضاء على الواو بالزيادة أولى من القضاء على الهمزة والنون بذلك، لأنّ زيادة الواو أكثر من زيادة النون والهمزة[5] غيرَ أوّل.

وممّا يدلّ على زيادة النون في هذه الأسماء أنّه قد تقرّر في «كِنْتأو»

---

(1) سقط «وجندب بضم الجيم والدال» من م. (2) المنصف 1: 164-165.
(3) المنصف: «لملازمتها هذا الموضع من هذا المثال».
(4) سقط من م. (5) ف: الهمزة والنون.

زيادةُ النون بالاشتقاق ، لأنهم [١] قد قالوا « كَثَأَتْ لحيتُه » إذا كانت كنثأواً ، فحذفوا النون . قال الشاعر [٢] :

وأنتَ امرؤٌ ،قد كَثَأَتْ لكَ لحيةٌ ... كأنكَ منها قاعدٌ في جُوالقِ

فينبغي أن يُحمل ما لم يُعلم له اشتقاق ، من هذه الأسماء ، على ما عُلِم له ذلك .

وأمّا [٣] « خِنزِيرٌ » فنونه أصليّة . وليس في قوله [٤] :

لا تَفْخَرُنَّ ، فإنَّ الله أَنْزَ لَكم ... يا خُزْرَ تَغْلِبَ ،دارَ الذّلِّ والهُونِ

دليل على أنَّ النون زائدة ، لأنَّ « خُزْراً » ليس بجمع خِنزيرٍ ، بل هو جمع أَخْزَر . لأنَّ كلَّ خِنزيرٍ عندهم أخزرُ ، خلافاً لأحمد بن يحيى ، فإنه يجمل « خُزْراً » جمع خِنزير . وذلك فاسد . لأنه ليس قياس خِنزير أن يجمع على خُزْر . فمها أمكن أن يُحمل على المطّرد [٥] كان أولى .

وزيدت ثالثة غير ساكنة في نحو « فِرِناس » و « ذُرُنُوح » [٦] . أمّا « ذُرنُوح » فإنهم يقولون في معناه « ذُرُّوح » فيحذفون النون . وأمّا « فرناس »

---

(١) سقط من م حتى الشاهد ،واستبدل به « لأنه للكث اللحية » .

(٢) المنصف ١ : ١٦٥ و ٣ : ٣٦ واللسان والتاج (كثأ) والأمالي ٢ : ٧٩ . وهو في الابدال ٢ : ٥٥ برواية : كأنكَ منها بينَ تيسَين قاعدُ .

(٣) ف : فأما . (٤) التاج (خزر) (٥) م: فمها أمكن حمله على المطرد.

(٦) الذرنوح : دويبة وقد أنكر في ص ١١٨ أن تكون النون في ذرنوح زائدة .

الأسد فإنه مشتقّ من « فَرَس يفرِس » ، لأنّ الافتراس من صفة الأسد[1]

وزيدت رابعةً[2] في « رَعْشَنٍ »[3] و « عَلجَنٍ » و « ضَيفَنٍ » و « خِلَفْنة »[4] و « عِرَضْنة »[5]. فأمّا « رَعْشَنٌ » فمن الارتعاش. و « عَلْجَنٌ » من العِلْج، وهو الغليظ، لأنّ « العَلجَن » : الناقة الغليظة. و « رجلٌ خِلَفْنةٌ » و « ذو خِلَفْنة »[6] أي : في أخلاقه خلاف[7]. و « عِرَضْنة »[5] من التعرّض.

وأمّا « ضَيفَنٌ » ففيه خلاف : منهم من جعل نونه زائدة، لأنه الذي يجيء مع الضيف. فهو راجع إلى معنى الضيف. ومنهم من ذهب إلى أنّ نونه أصليّةٌ ـ وهو أبو زيد ـ وحكى من كلامهم « ضَفَنَ الرَّجلُ يَضفِن » إذا جاء ضيفاً مع الضيف. فـ« ضَيفنٌ » على هذا المذهب « فَيْعَلٌ ». وهذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوى. ويقوّيه أيضاً[8] أنّ باب النون ألاّ تكون في مثل هذا إلاّ أصليّة. وأيضاً فإنّ نونه إذا كانت زائدة كان وزنه « فَعْلَناً »، و « فَيْعَلٌ » أكثرُ من « فَعْلَنٍ ».

---

(١) المنصف ١ : ١٦٧ .
(٢) المنصف ١ : ١٦٧ – ١٦٨ .
(٣) الرعشن : الجبان الذي يرتعش
(٤) م : خلفنة
(٥) العرضنة : الذي يعترض الناس بالباطل . م : عرضنة .
(٦) م : ورجل خلفنة وذو خلفنة
(٧) م : اختلاف
(٨) م : ويقوي أيضاً مذهب أبي زيد .

باب التاء

التاء [1] تنقسم قسمين : قسم يُحكم عليه بالأصالة ، ولا يحكم [٢٦ ب] عليه بالزّيادة إلاّ بدليل ، وقسم يُحكم عليه بالزّيادة أبداً ، ولا يكون أصلاً .

فالقسم [2] الذي يحكم عليه بالزيادة :

التاء التي في أوائل أفعال المُطاوَعة [3] ، نحو قولك « كسَّرتُه فتَكسَّرَ » و « قطّعتُه فتَقطّعَ » و « دَحرَجتُهُ فتَدحرَجَ » .

والتاء في أول « تَفاعَلَ » ، نحو « تَغافَلَ » و « تَجاهَل » ، وما تصرّف من ذلك .

والتاء التي هي من حروف المضارعة ، نحو « تَقُومُ » و « تَخرُجُ » .

والتاء التي في « افتَعَلَ » و « استَفْعَلَ » وما تصرّف منها .

والتاء التي للخطاب في نحو « انتَ » و « أنتِ » و [4] « أنتما » و « أنتم » و « انتنّ » .

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٧٤ - ١٨٨ والكتاب ٢ : ٣٤٧ - ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٩

(٣) كذا، وفاته ذكر ما تصرف من هذه الأفعال .

(٤) م : وفي .

وتاء التأنيث نحو «قامتْ» و«خرجتْ»، و«قائمةٌ» و«خارجةٌ»، و«ربَّتَ» و«ثُمَّتَ» و«لاتَ».

ومع «الآنَ»[1]، في نحو قوله[2]:

نَوِّلِي قبلَ نأيِ دارٍ، جُمانا وصِلِينا، كما زعَمتِ، تَلانا

أراد: الآن[3]. وحكى أبو زيد أنه سمع مَن يقول «حَسبُكَ تَلانَ» يريد: حسبُكَ الآنَ. [فزادَ التاء][4].

ومع «الحين»، في أحد القولين، في نحو قوله[5]:

العاطفُونَ تَحِينَ ما مِن عاطفٍ والمُسبِغُونَ نَدًى، إذا ما أنعَمُوا

جميع هذا يُحكَم على التاء فيه بالزيادة، ولا يُحتاج في ذلك إلى دليل،لوضوح

(١) ف: وتلان. (٢) م: «نوليني». والبيت لجميل بثينة، وينسب إلى عمرو بن أحمر. ديوان جميل ص ٢٢٩ وسر الصناعة ١ : ١٨٥ والانصاف ص ١١٠ والخزانة ٢ : ١٤٩ واللسان (حين) و (تلن) والتاج (تلن) والمزهر ١ : ٢٣٧.

(٣) قال صاحب التاج (تلن): «قال شيخنا رحمه الله تعالى: وجزم ابن عصفور رحمه الله في الممتع بزيادة التاء». (٤) من م.

(٥) م: «والمسبغون يداً». والبيت لأبي وجزة السعدي. الخزانة ٢ : ١٤٧ - ١٥٠ وسر الصناعة ١ : ١٨٠ والانصاف ص ١٠٨ والصحاح واللسان والتاج (حين). ورواه السيرافي: «العاطفونة حين».

كونها زائدةً فيه .

وأمّا القسم الذي يُحكم عليه بالأصالة ، ولا يكون زائداً إلاّ بدليل ، فما عدا ذلك . وإنما قضينا على التاء بالأصالة ، فيما عدا ذلك ، لكثرة تَبيُّن أصالة التاء فيما يُعرف له اشتقاق أو تصريف [1] ، نحو « تَوءَم » ـ فإنّ تاءه أصليّة لأنك تقول في الجمع : تُؤامٌ . و « تُؤامٌ » : « فُعالٌ » فتاؤه أصل ـ وأمثال ذلك . ويقلّ وجودُها زائدة فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف . فلمّا كان كذلك حُمل ما جُهل أصله على الكثير ، فقُضي على تائه بالأصالة .

فما جاءت فيه التاء زائدة أولاً « تألَبٌ » و « تُرتَبٌ » [2] و « تُدْرأٌ » [3] و « تِجفافٌ » [4] و « تَعضُوض » [5] و « تِمثالٌ » و « تِبيانٌ » و « تِلقاءٌ » و « تِضرابٌ » [6] و « تِهواءٌ [7] من الليل » و « تِمساحٌ » للكذّاب و « تِمْرادٌ » لبيت الحمام و « رَجل تِقوالةٌ » . فالدليل [8] ، على زيادتها في « تَأْلَب » اسم الحمار ، أنه [9] مأخوذٌ

(١) المنصف ١ : ١٠٢ ـ ١٠٣ . وغفل عن نحو : اتّهلَ واتّأرَ واتّألَ .
(٢) الترتب : الشيء الراتب الثابت . ف : تدر أو ترتب .
(٣) التدرأ : الدرء والدفع .
(٤) التجفاف : ماجلل الفرس من سلاح وآلة تقيه الجراح .
(٥) التعضوض : تمر أسود . (٦) التضراب : الناقة التي ضربها الفحل .
(٧) التهواء : القطعة . (٨) المنصف ١ : ١٠٣ ـ ١٠٤ . (٩) م : فإنه .

من [قولك][1] : أَلَبَ الحمارُ أُتُنَه يألِبُها ، إذا طردها . وكذلك[2] « تُرتَبٌ » : « تُفْعَلٌ » من الشيء الرّاتب . و « تُدرأٌ »[3] من دَرأتُ ، أي : دَفَعتُ . وأيضاً فإنه لا يمكن جعل التاء في « تُرتبٍ » و « تُدرأ » أصلاً ، لأنه ليس في كلامهم « فُعْلَلٌ » .

وكذلك « تَتْفُلٌ »[4] تاؤه زائدة ، لأنها لو كانت أصليّة لكان وزن الكلمة « فَعْلُلاً » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم . ومن قال « تُتْفُلْ » بضمّ التاء فهي عنده أيضاً زائدة ، لثبوت زيادتها في لغة مَن فَتح التاء .

وكذلك[5] « تِجفاف » و « تَعضوض » و « تِبيان » و « تِلقاء » و « تِمساح » و « تِقوالة » و « ناقة تِضراب »، هي[6] مشتقّة من : الجُفُوف والعَضّ والبَيان واللّقاء والمَسح والضِراب والقَول . و « تِمرادٌ »[7] لأنه من « ماردٍ » أي : طويل . ومنه « قَصرٌ ماردٌ » . و « تِهواءٌ من الليل » من قولهم « مَرَّ هَوِيٌّ[8] من الليل » . وكذلك التاء في « تِنبال » زائدة ، لأنّ « التِنبال » هو القصير ، و « النَّبَلُ » هم القصار ، فيكون

---

(١) من م .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف : ١٠٤ - ١٠٥ . (٣) م : تدر .

(٤) التتفل : ولد الثعلب . وانظر ٦ أ . (٥) الكتاب ٢ : ٣٤٨ .

(٦) ف : فهي . (٧) التمراد : بيت الحمام . (٨) الهوي: الهزيع.

« التِّنبال »[١] منه . وقد ذهب إلى ذلك بعض أهل اللغة[٢] .

وزيدت آخراً[٣] في « سَنبَتة » ، بدليل قولهم « مَرَّتْ عليه[٤] سَنبةٌ من الدهر » بمعنى « سنبتة » أي : قطعة . فيحذفون التاء . وفي « رَغَبُوت » و « رَهَبُوت » و « طاغُوت »[٥] و « رَحَمُوت » و « مَلَكُوت » و « جَبَرُوت » ، لأنها بمعنى الرغبة والرهبة والرحمة والمُلك والتجبُّر والطُّغيان . [وقد][٦] قالوا « رَغَبُوتَى » و « رَهَبُوتَى » و « رَحَمُوتَى »[٧] ، والتاء فيها أيضاً[٨] زائدة .

فأمّا « الثَّلَبُوت »[٩] ، من قول لبيد :[١٠]

بأحِزَّةِ الثَّلبُوتِ يَربأُ فوقَها ... قَفْرَ المَراقِبِ خَوفُها آرامُها

---

(١) م : التبيان .

(٢) قال صاحب التاج (نبل) : « ذهب ثعلب إلى أنه من النبل . وبه صرح الشيخ أبو حيان وجزم ابن هشام في شرح الكعبية والسهيلي في الروض ، وأقره البغدادي شيخ مشايخنا في الحاشية التي وضعها على شرح ابن هشام المذكور ، وهي عندي . وجعله سيبويه رباعياً » .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩ .

(٤) م : عليهم

(٥) م : وطاغوت ورهبوت .

(٦) من م .

(٧) م : رغبوتي ورهبوتي ورحموتي .

(٨) ف : والتاء أيضاً فيها .

(٩) الثلبوت : اسم واد بين طيىء وذبيان . م . التلبوت .

(١٠) من معلقته . ديوانه ص ٣٠٥ . والأحزة : جمع حزيز ، وهو ما ارتفع من الأرض وغلظ . والآرام : الأعلام . يصف حمار وحش مع أتنه .

فالتاء فيه أصل. وأجاز ابن جنّي أن تكون التاء زائدة، حملاً على «جَبَرُوت» وأخواته. قال: وليس ذلك بالقويّ[1]. والصحيح أنه لا يَسوغ جعلُ التاء فيه زائدةً، لقلة ما زيدت فيه التاء، مما هو على وزنه، إذ لا يُحفظ منه إلاّ سِتّةُ الألفاظ المذكورة[2].

وكذلك هي في «عنكبوت» زائدة. واستدلّ على ذلك سيبويه[3]، بقولهم في جمعه «عناكب». ووجه الدليل من ذلك أنهم كَسَّرُوا «عنكبوتاً» من غير استكراه. أعني: من غير أن يُكلّفوا ذلك[4]. ولو كانت التاء أصليّة لكان من بنات الخمسة. وهم لا يكسّرون بنات الخمسة إلاّ بعد استكراه. فدلّ ذلك على أنه ليس من بنات الخمسة، وأنّ تاءه زائدة. وأيضاً فإنهم يقولون في معناه[5] «العَنكباء»، وذلك قاطع [٢٧ أ] بزيادة التاء.

وفي[6] «عِفريت» و«غِزويت»[7]. أمّا «غزويت» فالدليل على زيادة تائه أنك لا تخلو من أن تجعل التاء والواو أصليّتين، أو تجعل التاء أصليّة

---

(١) المنصف ١: ١٣٩.
(٢) كذا، وقيل: بَرَهُوت.
(٣) الكتاب ٢: ٣٤٨ والمنصف ١: ١٣٩.
(٤) سقط من م.
(٥) م: مثله. وزاد في المنصف: «المنكب».
(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان: «سقط من هنا إلى قوله وزيدت أيضاً في أول الكلمة، في نسخة الخفاف».
(٧) الغزويت: الداهية. وهو العزويت أيضاً. انظر المنصف ١: ١٦٩ و٣: ٢٨.

والواو زائدة(١) أو العكس . فجعلها أصليّتين(٢) يؤدّي إلى كون الواو أصلاً(٣) ، في بنات الأربعة [من غير المضعّفات](٤) . وذلك فاسد . وجعل الواو زائدة(٥) والتاء أصليّة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو « فِعوِيل » . فلم يبق إلاّ أن تكون تاؤه زائدة وواوه أصليّة . وأمّا « عِفريت » فتاؤه زائدة ، بدليل قولهم في معناه « عِفرِيَةٌ » .

وزيدت أيضاً في أوّل الكلمة وآخرها في(٦) « تَرَنَمُوتٍ » ، ووزنه « تَفَعَلُوتٌ » ، وهو : صوتُ ترنُّمِ القوسِ عند الإنباض . قال الراجز(٧) :

* تَجاوُبَ القَوسِ بِتَرَنَمُوتِها *

أي : بِترَنُّمِها .

(١) م : زائد .
(٢) م : أصليين .
(٣) م : الواو والتاء
(٤) من م .
(٥) سقط من م .
(٦) الكتاب ٢ : ٣٤٨ والمنصف ١ : ١٣٩ .
(٧) سر الصناعة ١ : ١٧٥ والمنصف ١ : ١٣٩ والصحاح واللسان والتاج (رنم) .

باب الألف

الألف (١) لا تكون أبداً أصلاً . بل تكون زائدة ، أو منقلبةً عن ياء ، أو واو . فمثال الزائدة ألف « ضارِبٍ » لأنه من الضَّرْب . ومثال المنقلبة عن الياء ألف « رَمَى » لأنه من الرَّمْي . ومثال المنقلبة عن الواو ألف « غزا » لأنه من الغَزْو . إلاّ فيما لا يدخله التصريف ، نحو الحروف ، والأسماء المتوغلة في البناء ، فإنه ينبغي أن يُقضى على الألف فيه بأنها أصليّة . إذ لا دليل على جعلها زائدة ، ولا يُعلم لها أصلٌ في الياء ، ولا في الواو ، فيُقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل . ومما يُبيّن ذلك وجود « ما » و « لا » وأمثالهما ، في كلامهم . وقد تَقدَّم تَبيينُ ذلك (٢) .

والألف لا تخلو (٣) أن يكون معها حرفان أو أزيد . فإن كان معها حرفان قَضيتَ (٤) عليها بأنها منقلبة من أصل ، إذ لا بدّ من الفاء والعين واللام ، نحو « رَمَى » و « غَزا » .

وإن كان معها أزيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف ، مقطوع

---

(١) المنصف ١ : ١١٨ والكتاب ٢ : ٣٤٤ - ٣٤٦ .

(٢) انظر ص ٣٦

(٣) م : لا يخلو .

(٤) في النسختين : قطمت.

بأصالتها ، فصاعداً ، أو حرفانِ مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته ، أو محتملٌ أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما ، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته ، كانت الألف منقلبة عن أصل ، إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف أصول ، كما تقدّم . وذلك نحو « أرطىً » (١) في لغة من يقول « أديمٌ مَرْطِيٌّ » ؛ ألا ترى أنَّ قوله « مَرْطِيٌّ » يقضي بزيادة الهمزة ، وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبة عن أصل .

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون ميماً ، أو همزة في أوّل الكلمة ، أو نوناً ثالثة ساكنة فيما هو على خمسة أحرف ، أو غيرَ ذلك من الزوائد .

فإن كان ميماً أو همزة [أولاً] (٢) أو نوناً ثالثة ساكنة قضيتَ على الألف بأنها منقلبةٌ من أصل ، وعلى الميم أو الهمزة أو النون بالزيادة . وذلك نحو « أفعىً » و « موسىً » . ونحو « عَقَنقىً » إن ورد في كلامهم ، إلاّ أن يقوم دليل على أصالتها (٣) وزيادة الألف ، وذلك قليل ، لا يحفظ منه إلاّ « أرطىً » ، في لغة من قال « أديمٌ (٤) مأروطٌ » .

---

(١) الأرطى : شجر يدبغ به .

(٢) سقط من النسختين .

(٣) م : أصالتها .

(٤) سقط من م .

فإن قيل : فلأيّ شيء قضَيتم بزيادة الميم والهمزة والنون ، وقضيم على الألف أنها منقلبة عن أصل ؟ فالجواب أنّ الذي حَمل على ذلك أشياءُ :

منها أنّ ما عُرِف له اشتقاق ، من ذلك ، وُجِد الأمر فيه على ما ذكرنا ، من زيادة الميم والهمزة والنون ، نحو « أَعمَى » و « أعشَى » و « ملهىً » و « مَغزّى »[1] .

ومنها أنّ الميم والهمزة[2] والنون قد سبقت فقُضِي عليها بالزيادة لسَبقها إلى موضع الزيادة . فلمّا قُضي عليها بالزيادة وَجب القضاء على الألف بانقلابها عن أصل .

ومنها أنّ الميم والهمزة والنون قد ساوت الألفَ ، في كثرة الزيادة ، وفَضلِتْها بقوة الاختصاص ؛ ألا ترى أنّ الميم والهمزة قد كثرت زيادتها أوّلاً[3] ، كما كثرت زيادة الألف ، واختصّتا[4] بالزيادة أوّلاً ، وليست الألف كذلك . وأنّ النون كثرت زيادتها ، ثالثةً ساكنة ، فيما هو على خمسة أحرف ، وبعد الألف الزائدة قبل آخر الكلمة[5] ، بالشرطين المتقدّمين في فصل[6] النون ، واختصّت بالزيادة في هذين الموضعين ، وليست الألف كذلك .

(١) م : معزى .
(٢) ف : أن الهمزة والميم .
(٣) م : أولين .
(٤) ف : اختصا
(٥) سقطت بقية الفقرة من م .
(٦) كذا ، والصواب : باب .

وإن كان غيرَ ذلك من الزوائد قضيتَ على الألف بالزيادة ، وعلى ما عداها بالأصالة ـ إلاّ ما شذّ ـ [1] نحو « عُزّى » [2] ، إلاّ أن يقوم دليل على أنّ الألف منقلبة عن[٢٧ ب] أصل، وذلك نحو«قَطَوطىّ» [3] و«شَجَوجىّ» [4] و « ذَلَولىّ » [5] . الألف في جمع ذلك أصل [6] .

وذلك أنّ الألف لو جُعلت زائدة لم تخلُ الواو من [7] أن تكون أصلاً ، أو زائدة . فلو جعلتها زائدة لكان وزنها « فَعَولىّ » ، وذلك [8] بناء غير موجود . ولو جعلتَ الواو أصليّة لم تخل من أن [9] تجعل المُضعّفين أصلين ، أو أحدهما أصلاً والآخر زائداً . فلو جعلتهما أصلين لم يجز ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى جعل الواو أصلاً ، في بنات الأربعة، وذلك لا يجوز إلاّ في باب «ضَوضَيتُ» [10] و « قَوقَيتُ » [11] ، على ما يُبيَّنُ بعدُ ، إن شاء الله . ولو جعلتَ أحدهما أصلاً والآخر زائداً لكان وزنها « فَعَلعىّ » ، وذلك بناء غير موجود في كلامهم ، فثبت أنّ الألف بدلٌ من أصل .

---

(١) سقط «إلاّ ماشذ» من م .

(٢) العزى : اسم صنم . ف : معزى .

(٣) القطوطى : المتبختر .

(٤) الشجوجى : المفرط في الطول .

(٥) الذلولى : المسرع المستخفي .م : دولى

(٦) الكتاب ٢ : ٣٤٥ .

(٧) م : في .

(٨) ف : وهو .

(٩) ف : لم يخل أن .

(١٠) ضوضيت : من الضوضاء والجلبة .

(١١) قوقيت : من قوقت الدجاجة إذا صاحت .

وإذا ثبت ذلك احتملت هذه الأسماء أن تكون الواو فيها زائدة ، من غير لفظ اللاّم ، وأن تكون من لفظ اللاّم. فإن كانت من غير لفظ اللاّم كان وزن هذه الأسماء « فَعَوعَلاً » نحو «عَثَوثَلٍ »[1] و « غَدَودَنٍ »[2] وإن كانت من لفظ اللاّم كان وزنها «فَعَلْعَلاً » نحو « صَمَحمَحٍ »[3] و« دَمَكمَكٍ »[4]. وحملها على أن تكون من باب « صَمَحْمَحٍ » أولى ، لأنه أوسع من باب « عَثَوثَل » . وهو الظاهر من كلام سيبويه ، أعني أنها تحتمل ضربين[5] من الوزن ، وباب « صمحمح » أولى بها .

وأمّا مَن زعم أنّ «قَطَوطَى» و « ذَلَولَى »[6] لا يكون وزنهما إلاّ « فَعَوعَل » ، واستدلّ على ذلك بأنّ « اقطَوطَى » و « اذلَولَى »[7] وزنهما « افعَوعَلَ » ، وزعم أنّ سيبويه لو حفظ[8] « اقْطَوطَى » لم يُجِزْ في « قَطَوطَى » إلاّ أن يكون « فعَوعَلاً » فلا يُلتفت إليه ، إذ ليس

---

(١) العثوثل : الشيخ الثقيل . (٢) الغدودن : المسترخي . م : عددون.

(٣) الصمحمح : الشديد القوي . (٤) الدمكمك : الشديد .

(٥) وزعم الرضي أن المبرد هو الذي جعلها من باب « فعلعل » ، وأنّ سيبويه جعلها من باب « فعوعل » فقط . انظر الكتاب ٢ : ٣٢٩ و ٣٤٥ - ٣٤٦ وشرح الشافية ١ : ٢٥٣ . (٦) م : دولى . (٧) م : ادلولى

(٨) قال الرضي : « قال سيبويه : جاء منه اقطوطى إذا أبطأ في مشيه » ! شرح الشافية ١ : ٢٥٣ . قلت : ولم أقف على مانسبه الرضي الى سيبويه في كتابه . انظر الكتاب ٢ : ٢٤١ - ٢٤٢ و ٣٢٩ و ٣٤٥ .

« قَطَوطَى » باسم جار على « اقطَوطَى » ، فيلزم أن تكون الواو الزائدة فيه من غير لفظ اللام ، كما هي في «اقْطَوطَى» . بل لا يلزم من كونهم قداشتقوا « اقطَوطَى » من لفظ « قَطَوطَى » أكثرُ من أن تكون أصولُهما واحدةً ، وذلك موجود فيهما . لأنَّ « قَطَوطَى » إذا كان وزنُه « فَعَلْعَلاً » كانت إحدى العينين وإحدى اللامين زائدتين ، فتكون حروفه الأصول: القاف والطاء والواو . وكذلك « اقطوطَى » الواو وإحدى الطاءين زائدتان ، وحروفه الأصول : القاف والطاء والواو التي انقلبت ألفاً . والدليل على أنَّ حروفه الأصول ما ذكرنا قولهم « قَطَوانٌ » في معناه .

وإنْ كان مع الألف ثلاثةُ أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قُضي على الألف أنها زائدة ، إلاّ في مضاعف بنات الأربعة فإنَّ الألف يُقضى عليها بالأصالة ، لأنَّ الألف لا تكون أصلاً في بنات الأربعة (١) ـ كما ذكرنا ـ إلاّ منقلبة عن ياء أو واو ، والياء والواو لا يكونان أصلَين في بنات الخمسة ، إلاّ فيما شَذَّ ممَّا يُبيَّنُ (٢) في بابه ، ولا في بنات الأربعة ، إلاّ في المضاعف نحو « قَوْقَى » (٣) و « ضَوْضَى » (٤) .

فإن قيل : وما الدليل على أَنَّ الألف ليست زائدة (٥) في «ضَوضَى »

---

(١) سقط « في بنات الأربعة » من م .
(٢) ف : مما يتبين .
(٣) قوقت الدجاجة : صاحت .
(٤) ضوضى : من الضوضاء والجلبة .
(٥) ف : بزائدة .

و « قَوقَى » ؟ فالجواب [1] أنَّ جَعل الألف زائدة يؤدّي إلى الدخول في باب « سَلِسَ » و « قَلِقَ » ، وذلك قليل . وأيضاً فإنهم قد قالوا « ضَوضاءٌ » و « غَوغاءٌ » [2] كـ « قَلقال » و « صَلصال » . ولا نحفظ [3] في بنات الثلاثة اسماً على « فَعْلاء » نحو « سَلقاءٍ » و « ضَرباءٍ » [4] منوّناً . فدلّ مجيء « ضَوضاءٍ » و « غَوغاءٍ » على أنّ « ضَوضَى » [5] و « قَوقَى » من بنات الأربعة كـ « صَلصَلَ » [6] و « قَلقَلَ » .

---

(1) المنصف ١ : ١٦٨ - ١٧٢ .

(2) الغوغاء من «غوغيت» ولم يذكره بعد ، وإنما يمثّل لـ « قوقى » ، فكان عليه أن يذكر هنا « قوقاء » .

(3) ف : ولا يُحفظ

(4) م : صرباء .

(5) ف : ضوضيت .

(6) م : صلصال .

باب الياء

الياء (١) أيضاً لا تخلو من أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً ، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف ، نحو « ظَبْيٍ » و « رَمْيٍ » . وإن كان معها أزيدُ من حرفين فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها ، فصاعداً ، أو حرفان مقطوع بأصالتهما ، وما عداهما مقطوع بزيادته ، أو محتملٌ أن يكون أصلاً ، وأن يكون زائداً .

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته ، فالياء أصل ، إذ لا أقلَّ من ثلاثة أحرف أصول (٢) ، نحو « ياسِرٍ » و « يافِعٍ » من اليُسرِ ، ومن يَفَعة .

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن تكون الميم أوّلاً ، أو الهمزة ، أو غير ذلك من الحروف الزوائد . فإن كان الميم أو الهمزة قَضيتَ على الياء بالأصالة ، وعلى الميم والهمزة بالزيادة ، كما فعلت بهما إذا اجتمعا مع الألف. والسبب في ذلك ما قدَّمناه في فصل (٣) الألف . وذلك نحو « أَيدَع » (٤)

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

(٢) سقط من م .

(٣) كذا ، والصواب : باب .

(٤) الأيدع : صبغ أحمر .

و « ميراث » . ولا يحكم على [٢٨ أ] الهمزة ولا على الميم بالأصالة ، ويُحكم[١] على الياء بالزيادة ، إلاّ أن يقوم دليل على ذلك نحو « أيصَرٍ »[٢]. وقد تَقدّم الدليل على أصالة همزته في فصل[٣] الهمزة .

وإن[٤] كان غير ذلك من الزوائد قضيت على الياء بالزيادة ، وعلى وعلى ما عداها بالأصالة ، نحو « يَرْمَعٍ »[٥] ، إلاّ أن يقوم دليل على خلاف ذلك ، نحو « ضَهْيأ » و « يأجَج »[٦] .

وإن كان معها ثلاثة أحرف فصاعداً مقطوعاً بأصالتها قُضي عليها بالزيادة ، لأنّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة ، إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فلا يقاس عليه ، أو في مضاعف بنات الأربعة ، نحو « حَيحَى »[٧] .

والدليل ، على أنّ الياء في « حَيحَى » أصليّة، أنك لو جعلتها زائدة لكان « حَيحَى » من باب « دَدَنٍ »، وذلك قليل جدّاً. فجعلنا الياء أصليّة ، إذ قد قام

---

(١) سقط من م .
(٢) الأيصر : الحشيش . م : الصر .
(٣) كذا والصواب : باب .
(٤) سقط حتى « يأجج » من م و ف ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٥) اليرمع : حصى بيض تلمع .
(٦) يأجج : اسم موضع .
(٧) حيحيت بالغنم : صوّتّ . وهو أصل حاحيت .

الدليل على أنّ الواو والياء [1] يكونان أصلين [2] ، في مضاعفات بنات الأربعة ، نحو « ضَوضَيتُ » و « قَوقَى » [3] .

والذي شَذَّ من غير المضاعف ، فجاءت الياء فيه أصليَّة ، نحو [4] «يَستعُور» [5] . وذلك أنّ السين والتاء [6] أصلان، إذ ليست السين في موضع زيادتها ، ولم يقم دليل على زيادة التاء . فلو جعلنا [7] الياء زائدة لأدَّى ذلك إلى شيئين : أحدهما أن يكون وزن الكلمة « يَفْعَلُول » [8] ، وذلك بناء غير موجود . والآخر لحاق بنات الأربعة الزيادةُ من أوّلها ، في غير الأسماء الجارية على الأفعال ، وذلك غير موجود في كلامهم [9] . فلمّا كان جعلها زائدة يؤدّي إلى ما ذُكِرَ جعلناها أصلاً .

فإن قيل : فإنَّ في جعلها أصلاً أيضاً خروجاً عما استقرّ في الياء ، من كونها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة فصاعداً إلاّ في باب « ضَوضَيتُ » ! فالجواب أنه لمّا كان جعلها زائدة يؤدّي إلى الخروج عما استقرّ ، من أن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة فصاعداً من أوّلها ، وجعلها أصليّة يؤدّي

---

(١) ف : الياء والواو .
(٢) م : أصليين .
(٣) م : وقوقيت
(٤) سقط من م .
(٥) اليستعور : شجر . وانظر المنصف ١ : ١٤٥ .
(٦) م : والياء .
(٧) م : جعلت .
(٨) م : يفعلون .
(٩) سقط « وذلك غير موجود في كلامهم » من م .

[أيضاً] [١] إلى الخروج عما استقرّ للياء ، من أنها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة [٢] إلاّ في باب « ضَوضَيتُ » ، كان الذي يؤدّي إلى الأصالة [٣] أولى. وأيضاً فإنّ الياء قد تكون أصلاً في مضاعف بنات الأربعة ، ولا تلحق بنات الأربعة فصاعداً الزيادةُ من أوّلها ، في موضع من المواضع . وأيضاً فجعلها أصلاً يؤدّي إلى بناء موجود ، وهو « فَعْلَلُول » [٤] نحو « عضرفوط » [٥] ، وجعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو « يفعلول».

وزعم أبو الحسن أيضاً أنّ الياء في « شِيراز » [٦] أصل ، وهي بدلٌ من واوٍ ، بدليل قولهم في الجمع « شَوارِيز » .

فإن قيل : وما الذي حمله على جعلها أصليّةً ؟ فالجواب أنّ الذي حمله على ذلك أنه إن جعل الواو ، التي الياءُ [٧] بدلٌ منها ، أصلاً أدّى ذلك إلى بناء موجود ، وهو « فعْلال » نحو « سِرداحٍ » [٨]. وإن جعلها زائدة أدّى ذلك إلى بناء غير موجود ، وهو « فوعال » . فحملَها على ما يؤدّي إلى بناء موجود .

---

(١) من م .
(٢) سقط « في بنات الأربعة » من م .
(٣) م : الأصل .
(٤) م : فعلول .
(٥) العضرفوط : ذكر العظاء . م : عرفوط .
(٦) الشيراز : اللبن الرائب المستخرج ماؤه .
(٧) ف : إن جعل الياء التي الواو .
(٨) السرداح : الناقة الكريمة .

فإن قيل : وفي جعلها أصليّة خروج أيضاً عن المعهود فيها ! فالجواب أنه لمّا كان الوجهان كلاهما يُفضيان إلى الخروج عن المعهود كان ما يُفضي إلى الأصالة أولى ، لأنه مهما قُدِر على أن يُجعل الحرف أصلاً لم يُجعل زائداً . وأيضاً فإنه لم يثبت[1] زيادة الواو في أول أحوالها ساكنة بعد كسرة ، فلذلك كان الأَولى عنده أن تكون أصليّة .

(١) م : لم تثبت .

الواو (١) أيضاً لا يخلو أن يكون معها حرفان، و أَزْيدُ. فإن كان معها حرفان كانت أصلاً، إذ لا بدَّ من ثلاثة أحرف. وإن كان معها أزْيدُ فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعداً ـ أي (٢): أزيد ـ أو حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، أو محتمل للأصالة والزيادة.

فإن كان معها حرفان مقطوعٌ بأصالتهما، وما عداهما مقطوعٌ بزيادته، كانت الواو أصلاً، إذ لا بدّ من ثلاثة أحرف، نحو «واقِدٍ» و «واعِدٍ»

وإن كان ما عداهما محتملاً للأصالة والزيادة فلا يخلو أن يكون (٣) الميم، أو الهمزة أو "لا"، أو غير ذلك من حروف الزيادة (٤). فإن كان الميم أو الهمزة قَضيتَ عليها بالزيادة، وعلى الواو بالأصالة، لِما ذكرناه في فصل (٥) الألف، وإن لم يُعلم الاشتقاق نحو «الأَ وتَكَى» (٦) وهو ضرب من التمر. إلاّ أن يقوم دليل على أصالة الهمزة، من اشتقاق أو تصريف، أو غير ذلك، كـ «أولَقٍ»،

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٧ .
(٢) في النسختين : أو .
(٣) م : تكون .
(٤) ف : من الحروف الزوائد .
(٥) كذا ، والصواب : باب
(٦) م الأرتكى .

فيجعل الواو إذ ذاك [٢٨ ب] زائدة .

وإن كان غير ذلك من حروف الزيادة قضيتَ على الواو بالزيادة ، وعلى ذلك الغير بالأصالة . إلاّ أن يقوم دليل على أصالة الواو ، نحو « غِزْوِيتٍ »[١] ، فإنّ واوه أصليّة وتاؤه زائدة ، لِما ذُكر في فصل[٢] التاء[٣] .

وإن كان معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فصاعداً قَضيتَ على الواو بالزيادة ، لأنّ الواو لا تكون أصلاً في بنات الخمسة ، ولا في بنات الأربعة[٤] إلاّ في المضعّف[٥] ، نحو « قَوقَيتُ » و « ضَوضَيْتُ » ، فإنّ الواو فيه أصل . وقد تَقَدَّم الدليل على ذلك ، بقول[٦] العرب « ضَوضاءُ » و « غَوغاءُ » في فصل[٧] الألف . ولا تُجعل أصليَّةً ، فيما عدا باب « ضوضيت » ، إلاّ أن يقوم على ذلك دليل ، فيكون شاذّاً نحو « وَرَنْتَلٍ »[٨] ، فإنّ الواو فيه أصليّة ، ووزن الكلمة « فَعَنْلَلٌ »[٩] . ولا تُجعل زائدةً ، لأنّ الواو لا تُزادُ أوّلاً أصلاً .

---

(١) الغزويت : الداهية .

(٢) كذا ، والصواب : باب .

(٣) م : الياء .

(٤) ف : لاتكون أصلاً في بنات الأربعة ولا في بنات الخمسة .

(٥) م : المضاعف

(٦) م : يقول .

(٧) كذا ، والصواب : باب .

(٨) الورنتل : الشر والأمر العظيم .

(٩) ف : فمنللاً

فإن قيل : وفي جعلها أيضاً أصلاً خروجٌ عمّا استقرّ لها ، من أنها لا تكون أصلاً ، إلاّ في باب « ضَوضَيتُ » ! فالجواب أنه قد تقدّمَ أنه متى كان في الكلمة وجهان شاذّان ، أحدهما يؤدّي إلى أصالة الحرف ، والآخر يؤدّي إلى زيادته ، كانت الأصالة أولى . وأيضاً فإن الواو قد جاءت أصلاً في ضرب[1] من بنات الأربعة ، وهو المضاعف ، ولم تُزَد أوّلاً[2] في موضع من المواضع . وأيضاً فإنّ جعلها زائدة يؤدّي إلى بناء غير موجود ، وهو « وَفَنْعَلْ »[3]. وجعلها أصليّةً يؤدّي إلى بناء موجود ، وهو « فعَنلَلْ » نحو « جَحَنفَل »[4] .

فإن قال قائل : إنكم استدللتم على أن « ضَوضَيتُ » وبابه من بنات الأربعة ، بقولهم « ضوضاءٌ » و «غوغاءٌ » لأنه لم يوجد مثل «فَعلاءٍ» في كلامهم، ولا دليل في ذلك ، لاحتمال أن تكون الواو زائدة ، ويكون وزن الكلمة « فَوعالاً » كـ « تَواربٍ »[5] ! فالجواب أنه لو كان « فَوعالاً » لكان من باب « دَدَنٍ » ، أعني مما فاؤه وعينه من جنس واحد ، وذلك قليل جدّاً ، وباب « ضَوضاء » و « غَوغاء » و « ضَوضَيتُ » و « غَوغَيتُ » كثير ، ولا يُتصوّرُ حملُ ما جاء كثيراً على باب لم يجئ منه إلاّ اليسير . وأيضاً فإنّ

(١) م : ضروب .
(٢) م : ولم يرد أولاً .
(٣) م : فنعل .
(٤) الجحنفل : العظيم الشفة
(٥) التوراب : التراب .

« فَوعالاً » كـ « تَوارب » قليلٌ جداً[1]. وإذا كانت الواو أصلاً كان وزن الكلمة « فَمْلالاً » كـ « صَلصالٍ » و « قَلقالٍ » ، وذلك بناء موجود في المضعّف كثيراً[2] . فحمله على ذلك أولى[3] .

---

(١) ف : فوعالاً قليل جداً كتوراب .
(٢) ف : كثير .
(٣) سقط من م .

باب

ما يزاد من الحروف في التضعيف

اعلم أنّ التضعيف لا يخلو أن يكون من باب إدغام المتقاربَين (١) ، أو من باب إدغام المثلَين (٢) . فإن كان من باب إدغام المتقاربين فلا يلزم أن يكون أحد الحرفين زائداً . بل قد يمكن أن يكون زائداً، وأن يكون أصلاً . وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المثلين كان أحد المثلين زائداً ، إلاّ أن يقوم دليل على أصالتهما (٣) ، على ما يُبيَّنُ .

فإن قيل : فيمَ يَمتاز (٤) إدغام المتقاربَين من إدغام المِثلَين ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول : إذا وُجِد حرف مضعَّف فينبغي أن يُجعل من إدغام المِثلَين ، ولا تجعله من إدغام المتقاربين إلاّ أن يقوم على ذلك دليل ، لأنه لا يجوز أن يُدغَم الحرف في مُقارِبه من (٥) كلمة واحدة ، لئلاّ يلتبس بأنه من إدغام المثلين ؛ ألا ترى أنك لا تقول في أَنْمُلَة (٦) : « أمَّلة » ، لأنّ

(١) م : المثلين .
(٢) م : المتقاربين .
(٣) ف : أصالته .
(٤) م : يختار .
(٥) م : في .
(٦) الأنملة : المفصل الأعلى من الاصبع .

ذلك ملبس [1]، فلا يُدرَى هل هو في الأصل «أنمُلَة» أو «أمْمُلَة». فإن كان في الكلمة بعد الإدغام ما يدلّ على أنه من إدغام المتقاربَين جاز الإدغام، وذلك نحو قولك «امّحَى الكتابُ»، أصله «انمَحَى»، بدليل أنه لا يمكن أن يكون من باب [2] إدغام المثلين. إذ لو كان كذلك لكان «افّعَلَ»، و«افّعَل» ليس من أبنية كلامهم. فلمّا لم يمكن حمله على أنّ [2] الإدغام فيه من قَبيل إدغام المثلين تبيّن أنه في الأصل «انمحَى»، لأنّ في كلامهم «انفَعَلَ».

فأمّا «هَمّرِش» [3] فينبغي أن يحمل [4] على أنّ إدغامه من قَبيل إدغام المثلَين، ويكون وزن الكلمة «فَعّلِلاً» [5]، فتكون ملحقة بـ«جَحمَرِش» [6]، لِما ذكرناه من أنّ الأصل في كلّ إدغام، يكون في كلمة واحدة، أن يُحمل على أنه من قَبيل إدغام المثلين، إلاّ أن يمنع من ذلك مانع. فإذا صَغّرتَ «هَمّرِشاً» على هذا القول، أو كسّرتَه، قلتَ «هُمَيرِشٌ» و«هَمارِشُ»، فتحذف إحدى الميمين، لأنها زائدة.

وأمّا أبو الحسن فزعم [7] أنّ «هَمَّرِشاً» حُروفُه كلّها أصول، وأنّ

---

(١) م: يلبس. (٢) سقط من م.
(٣) الهمرش: العجوز الكبيرة المسنة. وانظر شرح الشافية ٢: ٣٦٤ - ٣٦٥.
(٤) م: يجعل. (٥) م: «فعّللاً». وفعّلل لم يذكره المؤلف في الأبنية.
(٦) الجحمرش: العجوز الكبيرة (٧) سقط من م.

الأصل « هَنْمَرِشٌ » بمنزلة [٢٩ أ] « « حَجْمَرِش »، ثم أُدغمت النون في الميم. وجاز الإدغام عنده لعَدمِ اللَّبس ، وذلك أنَّ هذه البِنية ـ أعني « فَعْلَلِلاً »ـ لم تُوجد في موضع من المواضع ، قد لحقتها زوائد [1] للإلحاق . فيعلم بذلك أنَّ « هَمَّرِشاً » في الأصل « هَنْمَرِشٌ » . إذ لو لم يُحمل على ذلك ، وجُعل من إدغام المِثلَين ، لكان أحد المثلين زائداً فيكون ذلك كَسراً لما ثَبَتَ في هذه البِنية واستقرَّ، من أنها لا تلحقها الزوائد للإلحاق. فتقول ـ على هذا ـ في تصغير « هَمَّرِش » [2] وتكسيره : « هُنَيْمِر » و « هَنامِرُ » . فتردُّ النون إلى أصلها ، لمـّا زال الإدغام، وتَحذف الآخر ، لأنَّ حروف الكلمة كلَّها أصول .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد [3] ، لأنه مبنيٌّ على أنَّ هذه البِنية لم تلحقها زيادة للإلحاق ، في موضع . وقد وُجِد هذا الذي أنكر ، قالوا « جِروٌ نَخْورِشٌ » أي : إذا كَبِرخَرَش [4] ؛ لا ترى أنَّ الواو زائدة [5] ، وأنَّ

(١) ف : زائدة .
(٢) م : همرس .
(٣) م : باطل
(٤) م : خرّش .
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان : « قد ادّعى في الأبنية أن الواو في نخورش أصل ، وأن حروفه كلها أصول ، وأن وزنه فعللل نحو جحمرش . وهو مخالف لما رد به على الأخفش هنا». انظر ص ٩٤ . وقال صاحب التاج : « قال شيخنا : وقد تعارض فيه كلام ابن عصفور في الممتع، فحكم مرة بأصالة الواو زاعماً أنه ليس لهم فعلل [في المطبوعة: فموعل. ولعلها: نفوعل] غيره وزعم مرة أنها زيدت للالحاق » . قلت: وابن عصفور لم يزعم أنه ليس لهم فعللل غير نخورش. انظر ص ٧٠.

الاسم ملحق بـ « جَحمرش » . فإذا تقرّر أنّ هذه البنية قد لحقتها الزوائد للإلحاق وجب القضاء على إدغام « هَمَّرِشٍ » ، بأنه [1] من قَبيل إدغام المِثلين.

فإذا [2] كان الإدغام من جِنْسِ إدغام المتقاربين فالذي ينبغي أن يحكم به على الحرفين المتقاربين الأصالةُ ، إلاّ أن يقوم دليل من الأدلة المتقدمة على الزيادة.

وإذا كان الإدغام من جنس إدغام المِثلَين فلا يخلو من أن يكون اللفظ من ذوات الثلاثة ، أو من ذوات الأربعة ، أو من ذوات الخمسة .

فإن كان من ذوات الثلاثة قُضي على المِثلين بالأصالة ، إذ لا بد من الفاء والعين واللام ، نحو « رَدّ » و « فَرّ » .

وإن كان من ذوات الأربعة فإنه لا يخلو أن يكون المضعَّف بين الفاء واللاّم نحو « ضَرَّب » ، أو في الطرف بعد العين نحو « قَرْدَدٍ » [3] ، أو غير ذلك . فإن كان المضاعف على ما ذكرنا [4] كان أحد المثلين زائداً . وذلك أنّ كلّ ما له اشتقاق من ذلك يوجد أَحدُ المثلين منه زائداً [5] ، نحو « ضَرَّب » ، فإنه من الضَّرْبِ ، و « قُعْدُدٍ » [6] فإنه من القُعود . فحُمِل ما ليس له اشتقاق نحو « سُلَّمٍ » و « قِنَّبٍ » على أنّ أحد المثلين منه زائد .

---

(١) م : وجب القضاء على همرش بأن إدغامه .
(٢) م : وإذا .
(٣) القردد : الوجه .
(٤) م ماذكر .
(٥) م : زائد
(٦) : القعدد: القاعدعن المكارم.

وإن لم يكن المضعّف على ما ذُكر كان كلّ واحد منهما أصلاً ، وذلك نحو « صَلصَلٍ »[1] و «فَرْفَخٍ »[2] و « قُربُقٍ »[3] و « دَيدَبُونٍ »[4] و « شَمَلَّع »[5] . والذي أوجب ذلك أنه لم يثبت زيادة أحد المِثلين في مثل[6] ما ذُكر ، باشتقاق أو تصريف ، في موضع من المواضع ، فيُحملَ ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة. بل الواجب أن يُعتقد في المثلين الأصالة، إذ الزيادة لا تُعتقد[7] إلاّ بدليل. وأيضاً فإنك لو جعلت أحد المثلين في جميع ذلك زائداً لكان[8] وزن « فَرفَخ » : « فَعفَلاً » ، ووزن « قُربُق » : « فُعلُفاً »، ووزن «دَيدَبُون»: « فَيفَعولاً » ، ووزن « شَمَلَّع »: « فَعَلَّعاً » ، وهي أبنية لم تثبت في كلامهم. وإذا جعلت المثلين أصلين كان وزن « فَرفخ »[9] : « فَعْلَلاً »[10] ، ووزن « قُربق » : « فُعْلُلاً » ، ووزن « دَيدَبون » : « فَيْعَلُولاً »[11] ، ووزن « شملَّع » : « فَعَلَّلاً » ، وهي أبنية موجودة في كلامهم . وما يؤدّي إلى مثال موجود أولى .

---

(١) الصلصل : ناصية الفرس .
(٢) في حاشية ف : « فرفخ هي البقلة الحمقاء » .
(٣) القربق : الحانوت .
(٤) الديدبون : اللهو واللعب .
(٥) في حاشية ف : « الشملع : الطويل » . وفي كل من ديدبون وشملع أكثر من أربعة أحرف.
(٦) وكذلك في نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف . ف : « كل » .
(٧) م : لا تثبت .
(٨) سقط من م حتى قوله « أصلين كانا» .
(٩) م : فرفج
(١٠) في النسختين : فعلل .
(١١) ف : « فعللولاً » . م : «فعلول» . وكلاهما خلاف ما وزنه به قبل ، حيث أثبت أن الياء زائدة وليست أصلاً .

وأمّا « صَلصلُ » وبابه فلو جعلتَ كلَّ واحد من المثلين زائداً لأدّى ذلك إلى بقاء الكلمة على أقلَّ من ثلاثة أحرف . ولو جعلت إحدى الصادين أو اللاّمين من « صلصل » زائدة ، لا مجموعهما ، لم يجز ذلك ، لأنه إن جُعل إحدى الصادين[1] زائدة لم يخل من أن تكون الأولى ، أو الثانية . فإن كانت الزائدة الأولى كان وزن الكلمة « عَفْعَلاً »[2]، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب « سَلِسَ » و « قَلِقَ » ، أعني مما لامه وفاؤه من جنس واحد ، وذلك قليل . وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة « فَعْفَلاً »[3] ، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة إذ ذاك تكون من باب ما ضوعفت فيه الفاء ، نحو « مَرْمَرِيس » ، لأنَّ وزنه « فَعْفَعِيل » ، وذلك قليل جدّاً ، لا يُحفظ منه إلاّ « مَرمَرِيس »[4] و « مَرمَرِيت » بمعناه .

وإن جعلتَ اللاّم زائدة لم تخل[5] من أن تكون الأولى ، أو الثانية . فإن كانت الأولى كان وزن الكلمة « فَلْعَلاً »[6]، وذلك بناء غير موجود . وأيضاً فإنَّ الكلمة تكون إذ ذاك من باب « دَدَن » ، أعني مما فاؤه وعينه من جنس

(١) سقط « أو اللامين ... الصادين » من م .

(٢) م : عفعل .

(٣) م : فعفل .

(٤) المرمريس : الداهية . قلت : وقد تكون الفاء مكررة في : بربيطياء وقرقيسيا وفشفارج وشفشلق وصهصلق وسلسلسبيل وصفصائى ...

(٥) م : لم يجد .

(٦) م : فلعل .

واحد . وإن كانت الثانية كان وزن الكلمة « فَعلَعاً »[1] ، وذلك بناء غير موجود ، وأيضاً فإنه يكون من باب « سَلِس » و « قَلِق » ، لأنَّ فاء الكلمة إذ ذاك ولامها الصاد ، وقد تقدَّم [٢٩ ب] أنه بناء قليل .

فلمّا ثبت أنك كيفما فعلتَ في جعلِ أحد الحرفين زائداً يؤدّي إلى بناءٍ معدوم، ودخولٍ في باب قليل ، وكان باب « صَلصَلٍ » كثيراً ، جُعِلَتْ حروفُه كلُّها أصولاً ، وجُعِلَ صِنفاً برأسه ، ولم يَدخل في باب من الأبواب المذكورة .

وإن كان من ذوات الخمسة فلا يخلو من أن يكون المضعَّف منه حرفاً واحداً ، أو أزْيدَ . فإن كان المضعَّف منه حرفاً واحداً فلا يخلو أن يفصل بينهما أصل ، أو لا يَفصل . فإن فَصَلَ بينهما أصلٌ كان كلُّ واحد من المثلين أصلاً نحو « دَردَبِيس »[2] و « شَفشَلِيق »[3] ؛ ألا ترى أنَّ الراء والفاء قد فصلتا[4] بين المِثلين ، وليستا[5] من حروف الزيادة . وإنما جُعل المثلان أصلين في مثل هذا، لأنه لم يَثبت زيادة أحد المثلين في مثل ذلك، في موضع من المواضع،

---

(١) م : فعلع .
(٢) الدردبيس : الداهية . وفيه ستة أحرف .
(٣) الشفشليق : العجوز المسترخية اللحم . وفيه ستة أحرف . م . سفسليق .
(٤) م:فصلت .
(٥) في النسختين : وليسا .

باشتقاق ولا تصريف [1]، فحُمل [2] ما ليس له [3] اشتقاق ولا تصريف على ذلك. وأيضاً فإنك لو جعلتَ أحد المثلين زائداً لكان وزن «شَفشَلِيق»: «فَعْفَلِيل»، وذلك بناء غير موجود.

وإن لم يَفصِل بينهما أصلٌ، بل زائد، أو لم يقع بينهما فاصل، كان أحد المثلين زائداً، وذلك نحو «شُمَّخْرٍ» [4] و«خَنْفَقِيقٍ» [5]، إحدى القافين وإحدى الميمين زائدتان [6]. وذلك أنَّ كلَّ ما عُلِم له من ذلك اشتقاقٌ، أو تصريف، وُجد [7] أحد المضعَّفَين منه زائداً؛ ألا ترى أنَّ «اشمَخَرَّ» يدلّ على أنَّ إحدى الميمين من «شُمَّخْر» زائدة. فحُمِل ما ليس له اشتقاقٌ على ذلك.

وإن كان المضعَّفُ أزيدَ كان كلّ واحد من المثلين زائداً، نحو «صَمَحْمَحٍ» [8] و«دَمَكْمَكٍ» [9]، إحدى الميمين وإحدى الحاءين [10]، أو الكافين، زائدتان [11]، بدليل أنّ ما له اشتقاق أو تصريف من ذلك

---

(١) م: ولا تسريف.
(٢) م: فيحمل.
(٣) م: فيه.
(٤) الشمخر: الطامح النفس المتكبر. وفيه ستة أحرف. ف: شمخز.
(٥) الخنفقيق: الداهية، والخفيفة من النساء الجريئة. وفيه ستة أحرف.
(٦) م: زائدتين
(٧) م: وجرى.
(٨) الصمحمح: الشديد القوي.
(٩) الدمكمك: الشديد.
(١٠) م: الحالين.
(١١) في النسختين: زائدة.

وُجِد[1] كلُّ واحدٍ من المثلين فيه زائداً ، فحمل ما ليس له اشتقاق على ذلك ، نحو « مَرْمَرِيس » فإنه[2] من المَراسة[3] ، فإحدى الميمين وإحدى الراءين زائدتان .

فإن قيل : فأيُّ الحرفين هو الزائد ؟ فالجواب أنَّ في ذلك خلافاً[4] :

فمذهبُ الخليل[5] أنَّ الزائد الأوَّلُ ، فاللاّم الأُولى من « سُلَّمٍ » هي الزائد ، وكذلك الزاي الأولى من « بَلِزّ »[6] . وحُجَّتُهُ أنَّ الأوَّلَ قد وقع موقعاً تكثر[7] فيه أُمَّهات الزوائد، وهي الياء والألف والواو ؛ ألا ترى أنَّ حروف العلّة الثلاثة قد تقع ثانيةً زائدةً نحو « حَوْمَلٍ »[8] و « صَيْقَلٍ » و « كاهِلٍ » . فإذا قضينا بزيادة اللاّم الأولى من « سُلَّمٍ » كانت واقعةً موقعَ هذه الزوائد وساكنةً مثلها . وكذلك أيضاً قد تقع هذه الحروف ثالثةً نحو « كِتاب » و « عَجُوز » و « قَضِيب » . فإذاجعلنا الزاي الأولى من « بِلِزّ » زائدة كانت واقعةً موقع هذه الزوائد وساكنةً مثلها .

---

(١) م : وجر .
(٢) م: كأنه وفي مرمريس ستة أحرف .
(٣) الكتاب ٢ : ٣٥٣ .
(٤) شرح الشافية ٢ : ٣٦٥ - ٣٦٦ .
(٥) الكتاب ٢ : ٣٥٤ .
(٦) البلز : الضخمة م : بلزز .
(٧) م : يكثر .
(٨) حومل : اسم موضع . ف «حوقل» . والحوقل : الذكر اللين .

ومذهبُ يُونس[1] أنَّ الثاني هو الزائد. واستدلَّ على ذلك أيضاً بأنه إذا كان الأمر على ما ذَكر وقعت الزيادة موقعاً تكثر فيه أمّهات الزوائد؛ ألا ترى أنَّ الياء والواو قد تَقَعان زائدتين متحرِّكتين ثالثتين، نحو «جَهْوَرٍ»[2] و«عِثْيَرٍ»[3]. فإذا جعلنا اللاّم الثانية من «سُلّمٍ» هي الزائدة كانت واقعةً موقع الياء من «عِثْيَرٍ» والواو من «جَهْوَرٍ» ومتحرِّكةً مثلها. وكذلك أيضاً تكثرُ زيادتُهما[4] رابعتَين مُتحرِّكتينِ نحو «كَنَهْوَرٍ»[5] و«عِفْرِيَةٍ»[6]. فإذا جعلنا الزاي الثانية[7] من «بِلِزٍّ»[8] زائدة كانت واقعةً موقع الواو من «كَنَهْوَرٍ» والياء من «عِفْرِيَةٍ» ومُتحرِّكةً مثلها.

قال سيبويه[9]: وكلا القولين صحيحٌ ومذهبٌ.

وهذا القدر الذي احتجّ به الخليل ويونس لا حُجَّةَ لهما فيه، لأنه ليس فيه أكثرُ من التأنيس بالإتيان بالنظير، وليس فيه دليل قاطع[10].

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٥٤ وشرح الشافية ٢ : ٣٦٥
(٢) الجهور : الجريء الماضي المقدم . (٣) العثير : التراب .
(٤) ف : زيادتها . (٥) الكنهور : العظيم المتراكب من السحاب .
(٦) العفرية : الخبيث المنكر . (٧) ف : الواحدة .
(٨) م : بلزز . (٩) في الكتاب ٢ : ٣٥٤ : وكلا الوجهين صواب ومذهب
(١٠) شرح الشافية ٢ : ٣٦٦ .

وزعم الفارسيُّ[1] أنَّ الصحيح ما ذهب إليه يُونس، من زيادة الثاني من المثلين. واستدلّ على ذلك بوجود «اسحَنكَكَ»[2] و«اقعَنسسَ»[3] وأشباههما في كلامهم. وذلك أنَّ النون في «افعَنلَلَ» من الرباعيّ لم توجد قطُّ إلاّ بين أصلين، نحو «احرنجمَ»[4]. فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثيّ[5] بين أصلين، لئلاّ يُخالف الملحقُ ما أُلحقَ به. ولا يمكن جعل[6] النون في «اسحنكك»[7] و«اقعنسسَ» وأشباههما بين أصلين، إلاّ بأن يكون الأوّلُ من المثلين هو الأصل، والثاني هو الزائد. وإذا ثبت في هذا الموضع أنَّ الزائد من المثلين هو الثاني حُملت سائر المواضع عليه.

وهذا الذي استدلّ به لا حجّة فيه، لأنه [٣٠] لا يلزمُ أن يوافق الملحقُ ما أُلحِقَ به في أكثرَ من موافقته له في الحركات والسّكنات وعددِ الحروف؛ ألا ترى أنَّ النونَ في «افعَنلَلَ» من الرباعيّ بعدها حرفانِ أصلانِ، وليس بعدها فيما أُلحِقَ به من الثلاثيّ إلاّ حرفان، أحدُهما أصليّ، والآخر زائد. فكما خالف الملحقُ الملحقَ به، في هذا القدْر، فكذلك يجوز أن يُخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفي ألملحق

(١) م: المازني.
(٢) اسحنكك الليل: اشتدت ظلمته.
(٣) اقعنسس: رجع وتأخر.
(٤) احرنجم القوم: اجتمعوا.
(٥) في النسختين: «الثلاثة».
(٦) م: حمل.
(٧) احنكك.

واقعة بين أصل وزائد .

والصحيح عندي ما ذهبَ إليه الخليلُ ، من أنّ الزائد منهما هو الأوّلُ ، بدليلين :

أحدهما أنهم لمّا صَغّروا « صَمحمَحاً » قالوا « صُمَيمِحٌ »[1] ، فحذفوا الحاء الأولى . ولو كانت الأولى هي الأصليّة والثانية هي الزائدة لوجب حذف الثانية ، لأنه لا يُحذف في التصغير الأصلُ ، ويبقى الزائد . فإن قال قائل : فلعلّ الذي منَعَ من حذف الحاء الأخيرة ، وإنْ كانتَ هي الزائدة ، ما ذكره الزّجّاج ، من أنكَ لو فعلتَ ذلك لقلت « صُميحِمٌ » ، ويكون تقديره من الفعل « فُعَيلعٌ » ، وذلك بناء غير موجود ! فالجواب أنّ هذا القدر ليس بمُسوّغٍ حذفَ الأصليّ وتركَ الزائد ، لأنّ البناء الذي يُؤدّي إليه التّصغيرُ عارضٌ لا يُعتدُّ به ، بدليل أنك تقول في تصغير « افتقار » : « فُتَيقِيرٌ »[2] ، فتحذف همزة الوصل ، وتصير كأنك صغّرت « فتقاراً » ، و « فتْمال » ليس من أبنية كلامهم . فكذلك كان ينبغي أن يقال « صُمَيحِمٌ » ، وإن أدّى إلى بناء غير موجود .

والآخرُ أنّ العين إذا تَضعّفتْ ، وفَصلَ بينهما حرف ، فإنّ ذلك

---

(١) م : صميميح .　(٢) م : فتيقر .

الفاصل أبداً لا يكون إلاّ زائداً نحو «عَثَوثَلٍ»[١] و «عَقَنقَلٍ»[٢]؛ ألا ترى أنّ الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان. فإذا ثبت ذلك تبيَّنَ أنّ الزائد من الحاءين في «صَمَحمَحٍ» هي الأولى، لأنها فاصلة بين العينين، فلا يُتصوَّرُ أنْ تكون أصلاً، لئلاّ يكون في ذلك كسرٌ لِما استقرّ في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلاّ بحرف زائد. وإذا ثبت أنّ الزائد من المثلين، في هذين الموضعين، هو الأول حُملتْ سائر المواضع عليهما[٣].

* * *

وإذ قد فرغنا من تبيين الحروف الزوائد، والأدلّة الموصلة إلى معرفة الزائد من الأصليّ، فينبغي أن أضع[٤] عقب ذلك باباً أبيّنُ فيه كيفيّة وزان الأسماء والأفعال، والخلافَ الذي بين النحويّين في ذلك.

---

(١) العثوثل: الشيخ الثقيل. (٢) العقنقل: الكثيب العظيم من الرمل.
(٣) م: عليها. (٤) ف: نضع.

باب التمثيل

اعلم أنَّك إذا أردتَ أن تُبيِّن وزن الكلمة من الفِعْل(1) عمدتَ إلى الكلمة، فجعلت في مقابلة الأصول منها الفاء والعين واللاّم؛ فتجعل الفاء في مقابلة الأصل الأول، والعينَ في مقابلة الثاني، واللاّمَ في مقابلة الثالث. فإن فَنِيَت الفاء والعين واللاّم ولم تفنَ الأصول كرَّرتَ اللاّم في الوزن، على حَسَب ما بقي لك من الأصول(2). حتى تَفنَى.

وأمّا الزوائد(3) فلا يخلو أن تكون مكرَّرة من لفظ الأصل، أو

---

(1) شرح الشافية 1 : 10 – 32. (2) ف: الأصل

(3) في حاشية ف استدراكان لأبي حيان. أما الأول فهو مايلي: «والزائد يعبر عنه بلفظه، إلاّ المبدل من تاء الافتعال فبالتاء. فلا تقول في مثل ازدجر واضطرب: افدعل ولا افطعل، ولكن: افتعل، كراهية الاستثقال، أو قصداً لبيان أصل الزنة. وإلاّ المكرر للالحاق أو لغيره فبالحرف الأصلي الذي قبله، فصل بينهما زيادة أو لم، كان التكرير من حروف الزيادة أو لم. فيقولون في جلببَ واحمرَّ وعلَّمَ: فعللَ وافعلَّ وفعَّلَ».

وأما الاستدراك الثاني فهو قوله: «إن كان في الموزون قلب قلبت الزنة مثله، كقولك آدُر: أعفُل». ويعرف القلب بالأصل نحو: ناءَ يناءُ، هو مأخوذ من النأي، وهو المصدر وهو أصل له، فجعلوا اللام موضع العين، والعين موضعها. و أمثلة اشتقاقه كالجاه فإنه من الوجه. والحادي لأنك تقول: واحد وتوحّد، وهو منه، والقسيّ لأنك تقول: =

لا تكون . فإن لم تكن مكرَّرة من لفظ الأصل أبقيتها في المثال على لفظها ، ولم تجعل في مقابلتها شيئاً . وإن كانت مكرَّرة من لفظ الأصل وزنتَها بالحرف الذي تَزِن به الأصلَ الذي تكرَّرتْ منه .

فعلى هذا إذا قيل لك : ما وزنُ « زَيد » من الفعل ؟ قلتَ « فَعْلٌ » ، لأنّ حروفه كلّها أصول ، وهي ثلاثة . فتجعل في مقابلتها الفاء والعين واللاّم .

فإن قيل لك : ما وزن « جَعفَر » من الفعل ؟ قلت : « فَعْلَلٌ »، لأنّ حروفه كلّها أصولٌ أيضاً[1] . فجعلت في مقابلتها الفاء والعين واللاّم ، فبقي حرفٌ من الأصول ، فكرّرت اللاّم كما تقدّم .

فإن قيل لك : ما وزن « أحمَد » ؟ قلت : « أفعَلُ » ، لأنّ « أحمد » همزته زائدة ، فأبقيتها في الوزن بلفظها ، وسائر حروفه كلّها أصول ، فجعلتَ في مقابلتها الفاء والعين واللاّم .

فإن قيل لك : ما وزن « عَقَنْقَل »[2] ؟ قلت : « فَعَنْعَلٌ »، لأنّ حرفين من حروفه زائدان ـ وهما النون وإحدى القافين ـ وسائر حروفه

= قوسٌ وتقوّسَ . وبصحته كأيس لأنه يقال : يئس ، فأيس مقلوب منه ، إذ لو كان أصلاً لقيل : آسَ ، لأن العين المتحركة وهي ياء ... » .

(١) م : لأن حروفه أيضاً كلها أصول . (٢) العقنقل : الكثيب العظيم من الرمل .

أصليّة (١)، فجَعَلتَ (٢) في مقابلة الأصول الفاء والعين واللاّم، و بقيت النون في المثال بلفظها ، لأنها زائدة (٣) ، وجَعلتَ في مقابلة القاف الزائدة العينَ ، ولم تزنها بلفظها، لأنها تكرّرت من لفظ العين [٣٠ب]، فكرّرتَها (٤) في المثال من لفظ العين ، حتى يوافق المثال الممثّل .

فإن قيل : وما الفائدة في وزن الكلمة بالفعل ؟ فالجواب أنّ المراد بذلك الإعلام بمعرفة الزائد من الأصليّ، على طريق الاختصار ؛ ألا ترى أنك إذا وزنت «أَحمد» بـ«أَفْعَل» غُنِي ذلك عن قولك (٥) : الهمزة من «أحمد» زائدة ، وسائر حروفه أصول . وكان أخصر منه .

فإن قيل : فلم كَنَوا عن الأصول بالفاء والعين واللام ؟ فالجواب أنّ الذي حَمَلهم على ذلك أنّ حروف الـ «فعل» أصول ، فجعلوها لذلك في مقابلة الأصول .

فإن قيل : فهلاّ كنَوا عن الأصول بغير ذلك من الألفاظ التي حروفها أصول، كـ« ضرب » مثلاً ؛ ألا ترى أنّ الضاد والراء والباء أُصول؟ فالجواب

---

(١) م : أصليات .
(٢) م : فجُعلت .
(٣) سقط من م حتى قوله « ولم تزنها بلفظها لأنها »
(٤) سقط من م .
(٥) ف : قولهم .

أنهم لمّا أرادوا أن يَكْنوا عن الأصول كنَوا بما مِن عادة العرب أن تَكنِيَ به، وهو « الفعل »؛ ألا ترى أَنّ القائل يقول لك : هل ضربتَ زيداً ؟ فتقول : فعلتُ . وتكني بقولك « فعلتُ » عن الضرب .

وزعم أهل الكوفة أنّ نهاية الأصول ثلاثة ، فجعلوا الراء من « جعفر » زائدة ، والجيم واللاّم من « سفرجل » زائدتين . وجعلوا وزن « جعفر » من الفعل « فَعْلَلاً » ، ووزن « سفرجل » : « فَعَلّلاً »(١) كما فعلناه نحن . وأمّا الكسائيّ منهم فجعل الزيادة من « جعفر » وأشباهه ما قبل الآخر . وكان الذي حملهم على ذلك أن رأوا المثال يلزم ذلك فيه ؛ ألا ترى أنّ إحدى اللاّمين من « فَعْلَل » زائدة . وكذلك « فَعَلّل» اللاّمان من هذه الثلاثة زائدتان . هكذا قياس كل مضعّف . أعني أنْ يُحكم على أحد(٢) المثلين ، أو الأمثال ، بالأصالة ، وعلى ما عداه بالزيادة . فلمّا رأى ذلك لازماً في المثال قضى على الممثّل بمثل(٣) ما يلزم في المثال .

وذلك فاسدٌ(٤) من وجهين :

أحدها أنه لا يُحكم بزيادة حرف إلاّ بدليل ، من الأدلّة المتقدّمة الذكر،

---

(١) سقط « ووزن سفرجل فعللاً » من م .
(٢) م : إحدى .
(٣) ف : مثل .
(٤) انظر المسألة ١١٤ من الانصاف.

أعني الاشتقاق والتصريف وأخـواتها[١] . ولا شـيء من ذلك موجـود في « جعفـر »، ولا « سفرجـل » . فالقضـاء بالزيادة فيهـما تَـحكُّمٌ محض .

والآخر أنَّ قياس المثال أن يبقى الزائد فيه بلفظه ، إذا لم يكن من لفظ الأصل . فكان ينبغي أن يُجعل وزن « جعفر » من الفعل ـ على هذا ـ : « فَعْلَر »[٢] ، عند من يجعل الآخر زائداً ، و[٣] « فَعْفَل » عند من يجعل الزائد ما قبل الآخر ، وأن يُجعل وزن « سَفَرجَل » : « فَعَلْجَل » [أو « فَعَرْجَل »][٤] .

ومن أهل الكوفة من ذهب إلى ما ذكرناه من أنَّ الأصول ثلاثة ، إلاَّ أنه وَزَن ما عدا الأصول بلفظه ، فجعل[٥] وزن « جعفر » : « فَعْلَر »[٢] ، و « سفرجل » : « فَعَلْجَل » .

ومنهم من قَضى بزيادة ما عدا الثلاثة ، إلاَّ أنه لا يَزِنُ . فإن قيل له : ما وزن « جعفر » و « فَرزدَق »[٦] ؟ قال : لا أدري !

---

(١) م : وأخواتها .
(٢) م : فعلن .
(٣) م : أو .
(٤) سقط ما بين معقوفين من النسختين .
(٥) م : فجُعل .
(٦) م : أو فرزدق .

وكلُّ[1] ذلك باطلٌ ، لِما ذكرناه ، من أنه لا ينبغي أن يُقضى على حرف بزيادة ، إلاّ بدليل . فالصحيح في النظر ، والجاري في تمثيل الكلمة بالفعل ، ما ذهب إليه أهل البصرة .

تمّ القسم الأوّل[2] .

(١) م : وكان .
(٢) سقطت العبارة من م .

ذكر القسم الثاني من التصريف

الإبدال

[حروف الإبدال]

فمن ذلك حروف البدل لغير (١) إدغام ، وهي الحروف التي يجمعها قولك « أَجُدُ طُوِيَتْ مَنهلا » . فهذه الحروف تُبدَل من غير إدغام ، على ما يُبيَّنُ (٢) بعدُ ، إن شاء الله . فإن كان البدل لأجل إدغام لم يكن مختصاً بهذه الحروف ، بل جائزٌ في كلّ حرف يدغم في مقاربه أن يُبدل حرفاً من جنس مقاربه الذي يدغم فيه ، على ما يُبيَّن (٢) في الإدغام ، إن شاء الله .

(١) م : «بغير» . وانظر شمس العلوم ١ : ١ - ١٦ والأمالي :١٨٦ - ١٨٧ وشرح الشافية ٤ : ١٩٧ - ٢٣٣ وشرح المفصل ١٠ : ١ - ٥٤ .

(٢) . : يتبين .

[ابدال الهمزة]

فأمّا الهمزة فأُبدِلت من خمسة أحرفٍ . وهي الألف ، والياء ، والواو ، والهاء ، والعين .

[باب ابدال الهمزة من الألف]

فأُبدلت [1] من الألف على غيرِ قياس ، إذا كان بعدها ساكنٌ ، فِراراً من اجتماع الساكنين . نحو ما حُكي عن أيوبَ السَّختيانيّ [2] ، من أنّه قرأ ﴿ولا الضَّأَلِّينَ﴾ [3] . فهَمز الألف ، وحرّكها بالفتح ، لأنّ الفتح أخفُّ الحركات . ونحو ما حَكى أبو زيد في كتاب الهمزِ [4] من قولهم « شأَبَّةٌ » و « دأَبَّةٌ » . وأنشدتِ الكافّةُ [5] :

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٨٢ - ١٠٦ .

(٢) تابعي من البصرة ، سيد فقهاء عصره ، ثقة من حفاظ الحديث . تهذيب التهذيب ١ : ٣٩٧ - ٣٩٩ .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة . وانظر الخصائص ١ : ٢٨١ والابدال ٢ : ٥٤٤ والبحر المحيط ١ : ٣٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهدها ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) ذكر البغدادي أن هذا في آخر كتاب الهمز . شرح شواهد الشافية ص ١٦٨ . ولكن مطبوعة كتاب الهمز ببيروت خالية منه .

(٥) الرجز مما تحيكه العرب على ألسنة البهائم . الخصائص ٣ : ١٤٨ والمنصف ١ : ٢٨١ =

يا عَجَبَا ، لقدْ رأيتُ عَجَبا حِمارَ قَبَّانٍ ، يَسُوقُ أرنَبا

خاطمَها زأمَّها ، أن تَذْهَبا

أراد « زامَّها » فأبدل. وحكى[1] المبرِّد عن المازنيّ ، عن أبي زيد ، قال: سمعتُ عمرَو بن عُبيد يقرأ ﴿ فيَومئذٍ لا يُسألُ عن ذَنْبِه إِنسٌ ولا جأَنّ ﴾[2] ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعتُ العرب تقول «دأبَّةٌ» و «شأَبَّةٌ» . [٣١أ] ومن ذلك قولُ الشاعر[3] :

وبعدَ انتِهاضِ الشَّيبِ ، من كلِّ جانبٍ

على لِمَّتِي ، حَتّى اشْعأَلَّ بَهيمُها

يريد «اشعالَّ» من قوله تعالى ﴿ واشتَعلَ الرأسُ شَيباً ﴾[4]. وقال دُكين[5]:

راكدةٌ مِخلاتُهُ ، ومَحلَبُهْ وجُلُّهُ ، حتى أبيأَضَّ مَلبَبُهْ

= وسر الصناعة : ٨٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٤٨ وشرح شواهدها ص ٧٦٧-١٧٤ واللسان (زمم) . م : « وأنشد الكلابي » . وحمار قبان : دويبة

(١) في الخصائص والمنصف وسر الصناعة والمحتسب وشرح الشافية والبحر المحيط.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن .

(٣) سر الصناعة ١ : ٨٣ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٩ واللسان والتاج (شعل).

(٤) الآية ٤ من سورة مريم .

(٥) سر الصناعة ١ : ٨٣ والخصائص ٣ : ٤٨ والابدال ، : ٥٤٥ وسمط اللآلي ص ٥٨٦ – ٥٨٧ . وفي النسختين : «راكدة مخلاته» . والتصويب من المصادر المذكورة . والملبب : موضع اللبة . والأصل : الملبّ ، بالادغام . يصف إكرامه لفرسه .

يريد «ابياضّ» . وقال كُثَيِّر (١) :

وللأرضِ : أمّا (٢) سُودُها فتَجلّلَتْ
بَياضاً ، وأمّا بِيضُها فادهأَمَّتِ

يريد «فادهامّت» .

وقد كاد يتسع هذا عندهم (٣) ، إلاّ أنه مع ذلك لم يكثر كثرة تُوجب القياس . قال (٤) أبو العباس : قلتُ لأبي عثمان : أَتقيسُ هـذا النحو ؟ قال «لا ، ولا أَقبلُه» . بل ينقاس ذلك عنـدي ، في ضرورة الشعر . ومن هذا القَبيل جَعَلَ ابنُ جنّي (٥) قولَ الراجز (٦) :

من أيِّ يَومَيَّ من الموتِ أفِرْ أيَومَ لم يُقدَرَ أم يومَ قُدِرْ ؟

وذلك (٧) أنَّ الأصل «أيوم لم يُقدَرْ أمْ يوم» ، فأُبدلت الهمزة ألفاً، وإن كان

---

(١) ديوانه ٢ : ١١٣ وسر الصناعة والخصائص وشرح شواهد الشافية .
(٢) سقط من م .
(٣) في سر الصناعة وشرح شواهد الشافية : «عنهم» .
(٤) المنصف ١ : ٢٨١ . (٥) الخصائص ٣ : ٩٤ - ٩٥ وسر الصناعة ١ : ٨٥ .
(٦) النوادر ص ١٣ والخصائص ٣ : ٩٤ وسر الصناعة ١ : ٨٥ والخزانة ٤ : ٥٨٩ ووقعة صفين ص ٣٩٥ . ونسب في الأخير إلى الامام علي برواية «أيومَ ما قُدِّرَ»
(٧) م : ومن ذلك .

قبلها ساكن،على حدّ قولهم في المرأة «المرَاة»، وفي «مُتْأَر» «مُتار»[1]. قال :

إذا اجتَمعُوا عليَّ، وأشقَذُوني ... فصِرتُ كأنَّني فَرَأٌ، مُتارُ[2]

وذلك بأن ألقوا حركة الهمزة على الساكن، ولم يحذفوا الهمزه، بل جاءت ساكنة بعد الفتحة، فأبدلت ألفاً، كما فُعِل ذلك بـ«كاس»، فصار «يقدرامْ»، فاجتمعت الألف مع الميم الساكنة، فأبدلت همزة مفتوحة فراراً من اجتماع الساكنين. وقد تَقَدَّمَ في «الضرائر»[3] أنه ممّا حُذف[4] منه النون الخفيفة، نحو قول الآخر[5] :

اضرِبَ عنكَ الهُمومَ، طارقَها ... ضَرْبَكَ بالسَّوطِ قَونَسَ الفَرَسِ

وأُبدلت أيضاً من الألف، وإنْ لم يكن بعدها ساكن. وذلك قليل

---

(١) م : وفي مثأر مثار .

(٢) عامر بن كثير المحاربي . سر الصناعة ١ : ٨١ والخصائص ٢ : ١٧٦و٣: ١٤٩ واللسان (تأر) و (تور) و (ثمذ) . وأشقذوني : طردوني . والفرأ: حمارالوحش. والمتار : المضروب بالعصا ليطرد .

(٣) يريد كتابه الموسوم بالضرائر

(٤) م . « متى حذفت » . ويريد ابن عصفور أن الرجز المذكور حمله في كتاب الضرائر على حذف النون .

(٥) ينسب إلى طرفة، وقيل إنه مصنوع عليه . ديوان طرفة ص ١٩٥ والنوادر ص ١٣ وسر الصناعة ١ : ٩٣ واللسان والتاج (قنس) . وقونس الفرس : عظم ناتىء بين أذنيه .

جدّاً لا يُقاس، لقلّته، في الكلام، ولا في الضرورة. فقد رُوي أنّ العجاج يَهمِزُ «العالم» و «الخاتم»[1]. قال:

* يا دارَ سَلمَى، يا اسلمي، ثُمّ اسلمي

ثم قال[2]:

* فَخِندِفٌ[3] هامةَ هذا العألَمِ *

وحُكي عن بعضهم «تأبَلْتُ القِدرَ» إذا جعلتَ فيها التّابَل[4].

وتكون الهمزة ساكنةً، إلاّ أن تكون الألفُ في النيّة متحرّكةً فإنّ الهمزة إذ ذاك تكون متحرّكةً بالحركة التي للألف في الأصل. فمن ذلك ما حكاه بعضهم من قولهم «قَوقأَتِ الدّجاجةُ» و «حَلّأْتُ[5] السَّويقَ» و «رَثأَتِ المرأةُ زَوجَها» و «لَبّأَ الرَّجلُ بالحجّ». ومنه قول

---

(1) م: «العألم والجأر». وانظر سر الصناعة ١ : ١٠٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٤ وشرح شواهدها ص ٤٢٨.

(2) ديوان العجاج ص ٥٨ – ٦٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٥ وشرح شواهدها ص ٤٢٨ وسر الصناعة ١ : ١٠١. وذكر ابن عصفور في «الضرائر» أن العجاج همز الألف هنا ضرورة، ليجنب البيت السناد.

(3) في النسختين: وخندف.

(4) التابل: أبزار الطعام. وقد تهمز. الخصائص ٣ : ١٤٥ وسر الصناعة ١ : ١٠٢.

(5) الخصائص ٣ : ١٤٦. قلت: التمثيل بقولهم «حلأْتُ» سهو، لأن الهمزة فيه ساكنة لا متحركة.

ابن كَثوة[1] :

ولَّى نَعامُ بَني صَفوانَ زَوْزَأَةً لمّا رأى أسَداً في الغابِ قد وَثَبا

ومنه ما أنشده الفرّاء ، من قول الآخر[2] :

يا دارَ مَيٍّ ، بِدَكادِيكِ البُرَقْ

صَبراً ، فقد هَيَّجتِ شوقَ المُشتَئِقْ

وحَكى أيضاً من كلامهم « رَجُلٌ مَئِلٌ » من المال . والأصل في ذلك : « قَوقَى » و « حَلَّى »[3] و « رَثَى » و « لَبَّى » و « الزَّوزاة » و « المُشتاق » و « رجلٌ مالٌ »[4] .

وأبدلت من الألف باطّراد في الوقف . نحو قولك في الوقف[5] على « حُبلَى » و « مُوسَى » و « رأيت رجلا » : « حُبلأْ » و « مُوسأْ »

---

(١) في النسختين « قول كثير » والتصويب من الخصائص وسر الصناعة والشاعر هو زيد بن كثوة . الخصائص ٣ : ١٤٥ وسر الصناعة ١ : ١٠٢ والحيوان ٦ : ١١٦ والصحاح واللسان والتاج (كثو) . والزوزأة من قولك زوزى إذا نصب ظهره وأسرع .

(٢) رؤبة . سر الصناعة ١ : ١٠٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٥٠ و٣ : ٢٠٤ وشرح شواهدها ص ١٧٥ - ١٧٦ . والدكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد في الأرض والبرق : جمع برقة ، وهي غلظ فيه حجارة ورمل .

(٣) م : حلاي .

(٤) رجل مال أي : كثير المال .

(٥) الكتاب ٢ : ٢٨٥ والابدال ٢ ٥٤٥.

و «رأيتُ رَجُلاً» . وقد تَقَدَّم ذلك في باب الوقف (1) .

وأبدلت أيضاً باطِّراد من الألف الزائدة، إذا وقعت بعد ألف الجمع ، في نحو «رسائل» في جمع «رسالة» ، هروباً من التقاء الساكنين : ألفِ الجمع وألف «رسالة» فقُلبت همزةً ، لأنَّ الألف لا تقبل الحركة ، والهمزةُ قريبةُ المخرج (2) من الألف لأنهما معاً من حروف الحلق . وحُرِّكت الهمزة بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين . ولا يجوز في هذا وأمثاله إلاّ البدل .

ومن هذا القبيل (3) إبدالها من الياء والواو ، إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة، نحو «كِساء» و «رِداء» وذلك أنَّ الأصل «كِساوٌ» و «رِدايٌ»، فتحرَّكت الواو والياء (4)، وقبلهما فتحة، وليس بينهما وبينها حاجز إلاّ الألف، وهي حاجز غير حصين ، لسكونها وزيادتها ، والياء والواو في محلّ التغيير - أعني طَرَفاً - فقُلبتا (5) ألفاً . فاجتمع ساكنان : الألف المبدلة من الياء أو الواو (6) ، مع الألف الزائدة ، فقُلبت همزة . ولم تُرَدَّ إلى أصلها من الواو والياء (7) ، لئلاّ يُرجع إلى ما فُرَّ منه .

---

(1) كذا : ولم يتقدم للوقف بابٌ في هذا الكتاب . وانظر ص ٨٩ و ١٠٤ و١١١ و١٦٣.
(2) م : قريبة في المخرج . (3) زاد في م «أعني» : ولعل المؤلف يريد عندي.
(4) ف : الياء والواو . (5) م : «فقبلتها» . ف : «قلبت» .
(6) ف : والواو . (7) م : من الياء والواو .

فإن كان بعد الياء أو الواو تاء التأنيث، أو زيادة التثنية، فلا يخلو أن تكون الكلمة قد بُنيت على التاء أو الزيادتين، أو لا تُبنى. فإن بنيت عليها بقيت الياء والواو على أصلها، ولم يُغيَّرا، نحو «رِماية» و «شَقاوة» و «عَقَلْتُه بِثِنايَيْنِ»[1]. وإن لم تُبن عليها، وجعلت كأنها[2] ليست في الكلمة، قُلبت نحو «عَظاءَة»[3] و «صلاءة»[4] و «كِساءان» و «رداءان».

وقد يُفعل ذلك بالياء والواو، وإن كانتا بعد ألف غير زائدة، نحو قولهم في «آية» و «ثاية»[5] و «طاية»[6] في النسب: [٣١ب] «آئيّ» و «ثائيّ» و «طائيّ»، تشبيهاً للألف غير الزائدة بالألف الزائدة.

ومن هذا القبيل أيضاً، عندي[7]، إبدالُهم الهمزة من الياء والواو، إذا وقعتا عينينِ في اسم الفاعل، بعد ألف زائدة، بشرط أن يكون الفعل الذي أُخذ منه اسم الفاعل قد اعتلَّت عينه، نحو «قائم» و «بائع». الأصل فيهما «قاوِمٌ» و «بايِعٌ»، فتحرَّكت الواو [والياء][8]، وقبلهما فتحة، وليس بينها وبينهما

(١) عقلت البعير بثنايين أي: عقلت يديه بحبل أو بطرَفَي حبل. انظر التاج (ثني)
(٢) م: كأنهما.
(٣) العظاءة: دويبة.
(٤) الصلاءة: مدقّ الطيب.
(٥) الثاية: مأوى الغنم والبقر.
(٦) الطاية: مربد التمر.
(٧) سقط من م.
(٨) من م.

حاجز إلاّ الألف الزائدة ـ وهي كما تقدَّم حاجزٌ غيرُ حصينٍ ـ وقد كانت الياء والواو قد اعتلَّتا في الفعل في « قام » و « باع » ، فاعتلَّتا(١) في اسم الفاعل حملاً على الفعل ، فقُلبتا(٢) ألفاً ، فاجتمع ساكنان ، فأُبدل من الثانية همزة ، وحُرِّكت(٣) هروباً من التقاء الساكنين . وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين .

وزعم(٤) المبرّد أنّ ألف « فاعِل » أُدخلت قبل الألف المنقلبة ، في « قال » و « باع » وأمثالهما ، فالتقى ألفان ، وهما لا يكونان إلاّ ساكنين ، فلزم الحذفُ ـ لالتقاء الساكنين ـ أو التحريكُ . فلو حذفتَ لالتبس(٥) الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، فتحرّكت العين لأنّ أصلها الحركة . والألف إذا تحرّكت صارت همزة .

فإن صحّ حرف العلّة في الفعل صحّ في اسم الفاعل ، نحو « عاوِر »(٦) المأخوذ من « عَوِرَ »(٧) ، على ما يُحكم في باب القلب .

---

(١) في النسختين : فاعتلت .　　(٢) في النسختين : فقلبت .
(٣) م : وحركة .
(٤) سقط حتى قوله «صارت همزة» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف على طيارة. وقد نقل جهل مالكي النسخة هذه الطيارة إلى موضع آخر من الكتاب ، فأثبتناها هنا على الصواب. وانظر المقتضب ١ : ٩٩　　(٥) ف : لا التبس .
(٦) ف : مُعاود .　　(٧) ف : عاوَدَ .

فالهمزة في هذا الفصل ، والذي قبله - وإن كانت مبدلة من الياء والواو - من جنس ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف ، لأنها لا تُبدل منها همزةٌ إلاّ بعد قَلبها ألفاً ، كما تَقدَّم ، ولا يجوز اللفظ بالأصل في «قائم» و « بائع » وبابها ، لا تقول « قاوِم » ولا «بايِع » .

و[1] من قبيل ما أُبدلت الهمزة فيه من الألف باطِّرادٍ إبدالُهم الهمزة من ألف التأنيث في نحو « صَحراءَ » و « حَمراءَ » وأشباهها . الهمزة في جميع هذا مبدلةٌ من أَلف التأنيث .

فإن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟ فالجواب أن تقول[2] : الدليل على ذلك أنّ الهمزة لا تخلو من أن تكون للتأنيث بنفسها ، أو بدلاً من ألف التأنيث . فباطلٌ أن تكون بنفسها للتأنيث ، لأمرين :

أحدها أنّ الألف قد استقرّت للتأنيث في « حُبلَى» وأشباهه ، والهمزة لم تَستقرّ له ، إذ قد يمكن أن تجعل بدلاً من ألف . وإذا أمكن حمل الشيء على ما استقرّ وثبَتَ كان أَولى من أن يُدّعى أنه خلاف الثابت والمستقِر[3] .

والآخر أنهم قالوا في جمع « صحراءَ » : « صَحاريُّ » ، وفي « بطحاءَ » :

---

(١) سقط من م . (٢) م : يقول . (٣) م : خلاف المستقر

« بَطاحِيُّ » . قال الوليد بن يزيد[1] :

لقد أغدُو، على أشقَــــــرَ ، يَغتالُ الصَّحارِيَّا

وقال غيره[2] :

إذا جاشَتْ حَوالبُهُ تَرامَتْ ومَدَّتْهُ البَطاحيُّ ، الرِّغابُ

ولو لم تكن هذه الهمزةُ مُبدلةً من ألف التأنيث لوجب ، في لغة من يُحقّقُ ، أن يُقال « بَطاحِيء » و « صَحارِيء » ، كما قالوا « قُرّاءٌ[3] وقَرارِيء » . لكن لمّا كانت مبدلة ، لأجل الألف التي قبلها ، وجب رجوعها إلى أصلها لزوال مُوجب القلب في الجمع[4] ، وهو الألف التي قبلها ، فصار « صحارِيْا » ، فوقعت الياء الساكنة قبل الألف التي للتأنيث ، فقلبت الألف ياء لوقوع الياء والكسرة قبلها . ثم أدغمت الياء في الياء .

فإن قال قائل : إنما يدلُّ قولهم « صحاريّ » على أنَّ الهمزة مبدلةٌ من غيرها ، إذ لو لم[5] تكن بدلاً لقالوا « صحاريء »[6] ، فأمّا أنها

(١) ديوانه ص ٥٨ وسر الصناعة ١ : ٩٧ والانصاف ص ٨١٦ وشرح الشافية ١ : ١٩٤ وشرح شواهدها ص ٩٥ والخزانة ٣ : ٣٢٤ - ٣٢٦
(٢) سر الصناعة ١ : ٩٧ والخزانة ٣ : ٣٢٥ . (٣) القراء : الناسك المتعبد .
(٤) سقط «في الجمع» من م . (٥) سقط من م .
(٦) ف : صحاريّ .

مبدلة من الألف فليس على ذلك دليلٌ ، إذ لعلّها بدلٌ من ياء أو واو !
فالجواب أنه إذا ثبت أنها بدلٌ فينبغي أن تجعل بدلاً من ألفٍ ، لأنَّ الألف قد ثبتت للتأنيث ، كما[1] ذكرنا ، في «حُبلَى» وأمثاله، ولم تثبتِ الياء ولا الواو للتأنيث ، في موضع من المواضع .

فهذا[2] جميع ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف ، مقيساً ذلك فيه ، وغير مقيس .

---

(١) م : لما .

(٢) م : هذا .

باب (١) إبدال الهمزة من الواو

الواو(٢) لا يخلو من أن تكون ساكنة، أو متحركة. فإن كانت متحركة فلا يخلو من أن تكون أوّلاً، أو غير أوّل. فإن كانت أوّلاً فلا يخلو أن تكون وحدها، أو ينضاف إليها واو أخرى. فإن انضاف إليها أخرى أبدلت الأولى(٣) همزةً، هروباً من ثقل الواوين. وذلك نحو قولهم في جمع «واصل»: «أواصِلُ»(٤). أصله «وَواصِلُ» فقلبت الواو همزة. وكذلك «أُوَلُ» أصله «وُوَلُ»، لأنه «فُعَلُ»(٥) من لفظ «أَوَّلَ» و «أوّل» فاؤه وعينه واو. فقلبت الواو الأولى همزة. ولا يجوز في هذا وأمثاله إلاّ الهمز.

فإن كانت وحدها فلا يخلو(٦) من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة. فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في «وُعِدَ»: «أُعِدَ»، وفي «وُقِّتَتْ»: «أُقِّتَتْ»، وفي «وِسادة»:

---

(١) سقط من ف.
(٢) سقط من م، وانظر سر الصناعة ١: ١٠٤ - ١١٣ والكتاب ٢: ٣١٣.
(٣) م: الأول.
(٤) م: قولهم أو اصل في جمع واصل.
(٥) م: «وكذلك أولى أصله وولى لأنه فعلى». ومثله في سر الصناعة ١: ١١١ وفي نسخة الخفاف كما جاء في حاشية ف.
(٦) م: فلا تخلو.

« إسادة » ، وفي « وِعاء » : « إعاء » . وقد [٣٢أ] قُرِيء ﴿ ثم استخرجَها من إعاء أخيه ِ﴾[١] . وكذلك تفعل بكلّ واوٍ تقع أوّلاً ، مكسورةً ، أو مضمومة .

وإنما فعلت ذلك ، لثقل الضمّة والكسرة في الواو . وذلك أنّ الضمة بمنزلة الواو ، والكسرة بمنزلة الياء . فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان . وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو . فكما أنّ اجتماع الواوين ، والياء والواو[٢] ، مستثقل فكذلك اجتماع الواو والضمّة ، والواو والكسرة .

وزعم المازنيُّ[٣] أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس ، بل يُتّبع في ذلك السماع . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، قياساً وسماعاً :

أمّا القياس فلِما ذكرنا من أنّ الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو ،

---

(١) الآية ٧٦ من سورة يوسف . وهذه قراءة سعيد بن جبير . انظر البحر المحيط ٥ : ٣٣٢ حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هذيل . وانظر المنصف ١ : ٢٣٠ .

(٢) م : والواو والياء

(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بنص ، نقله من « الشرح الصغير » على الجمل لابن عصفور . وفيه أن مذهب المازني هو خلاف ما يذكره ابن عصفور هنا، وأن الجرميّ هو الذي منع القياس في هذه المسألة .

فكما يكرهون اجتماع الياء والواو ، حتى يَقْلِبون الواو إلى الياء ـ تَقدَّمتْ أو تأخَّرت ـ فيقولون « طَوَيْتُ طيّاً » والأصل «طَوْياً»، ويقولون «سَيِّدٌ» والأصلُ «سَيْوِدُ» ، فكذلك ينبغي أن يكون النُّطقُ بالواو المكسورة مستثقلاً [1] .

فإن قال قائل : هلاّ قستم « وشاحاً » وأخواته على « وَيح » و « وَيس » وأمثالهما ، فكما أنّ الواو والياء إذا اجتمعتا في أوّل الكلمة لم يوجب ذلك قلب الواو همزة فكذلك الواو مكسورة ! فالجواب أنّ الواو المكسورة إنما تُشبه الواو الساكنة إذا جاءت بعدها ياء نحو « طيّ » ، وذلك أنّ الحركة في النيّة بعد الحرف . وسيقام الدليل على ذلك في موضعه . فالكسرة إذاً من « وشاح » في النيّة بعد الواو ، وهي بمنزلة الياء ، وتبقى الواو ساكنة . فكما أنه إذا كانت الواو قبل الياء ، وكانت ساكنة ، يجب إعلالها نحو « طَيّ » فكذلك يجب إعلال ما أشبهها . نحو « وشاح » .

فإن قيل : فهلاّ أُعِلّت بقلبها ياء ، كما فُعل بها في « طيّ » ! فالجواب أنهم لم يفعلوا ذلك ، لأنّ المقصود بالإعلال التخفيف ، والكسرة في الياء ثقيلة ، فأُعِلّت بإبدال الهمزة منها [2] .

---

(١) م : مستقبلاً . (٢) سقط «فإن قال قائل هلاقستم... بإبدال الهمزة منها» من م.

وأمّا السماع فلأنّهم[1] قد قالوا «إسادةٌ» و«إشاح» و«إعاء» و«إفادة». وكثُرَ ذلك كثرةً، توجب القياس في كل واو مكسورة، وقعت أوّلاً.

وإنْ كانت مفتوحةً لم تُهمز، إلاّ حيثُ سُمِعَ، لأنّ الفتحة بمنزلة الألف. فكما لا تُستثقَل[2] الألف والواو[3]، في نحو «عاوَدَ»[4] وأمثاله، فكذلك لا تُستثقل الواو المفتوحة. والذي سُمِع من ذلك «أجَمَ» في «وَجَمَ»، و[5] «امرأة أناةٌ» وأصله «وَناةٌ» من الوُنِيّ وهو الفُتور، و«أحَدٌ» في «وَحَدٍ»، و«أسماءُ» في «وَسماءَ».

فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسورة، أو مفتوحة، أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة، بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألاّ يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا[6] في جمع «نار»: «أنْؤُرٌ»، و«دار»: «أدْؤُرٌ»،

---

(١) ف: فإنهم. (٢) م: لا تستقبل.
(٣) كذا، فهو يقيس الواو المفتوحة على اجتماع الألف والواو. والفتحة هناك هي بعد الواو، والألف هنا هي قبلها. وبين الوجهين ما ترى من الفارق. وانظر ما احتج به في قياس وشاح على طيّ. ص ٣٣٤.
(٤) كذا يحمل الواو المفتوحة أولاً على «عاود»، وسيحمل فيما بعد «عاود» على الواو المفتوحة أولاً. انظر ص ٣٣٧.
(٥) المنصف ١: ٢٣١ - ٢٣٢. (٦) المنصف ١: ٢٨٤.

و « ثَوب » : « أَثْؤُبٌ » . قال (١) :

* لكلِّ حالٍ ، قد لَبِستُ أثؤُبا *

وإنما قُلبت همزة لِما ذكرنا من استثقال الضمَّة في الواو ، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان ، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى التقاء الساكنين . ولو أمكن ذلك لم تُبدل همزةً ، نحو قولهم « سُوُر » (٢) في جمع « سِوار » .

فإن كانت الضمَّة غيرَ لازمة لم تُبدل الواو همزة ، لا تقول هذا « غَزْءٌ » تريد هذا « غَزْوٌ » ، ولا تقول « لؤ استطعنا » تريد « لوُ استطعنا » ، لأنَّ الضمَّة في « غزو » إعراب ، وفي واو « لو » لالتقاء الساكنين ، وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان (٣) ، فلا يُعتدُّ بهما .

وزعم ابن جنّي أنه لا يجوز قلب الواو المضمومة همزة ، إذا كانت زائدة، وإن اجتمع الشرطان ؛ فلا يقال « التَرَهْؤُكُ » في مصدر « تَرهوَكَ » . والسبب في ذلك عنده أنها إذا كانت أصلية فإنَّ تصريف الكلمة، أو اشتقاقها ، يدل على أنَّ الهمزة مبدلة من واو ، ولا يُتصوَّر ذلك فيها إذا كانت زائدة ، فلو أُبدلت

---

(١) معروف بن عبدالرحمن . الكتاب ٢ : ١٨٥ ومجالس ثعلب ص ٣٧١ - ٣٧٢ والمنصف ١ : ٢٨٤ واللسان (ثوب) . (٢) م : أسؤر .
(٣) م : عارضتين .

لأدّى ذلك إلى الإلباس، في بعض المواضع، فلم يُدرَ: أزيدت ابتداءً، أم زيدت الواو أوّلاً ثم أُبدلت الهمزة منها. فلمّا كان إبدال الزائدة يؤدّي إلى الإلباس، في بعض المواضع، رُفض إبدالها. وممّا يقوّي هذا المذهب أنها لا تُحفظ من واو زائدة مبدلةً[1].

وإن كانت مفتوحةً لم يجز قلبُها أصلاً، لأنّ قلبها في أوّل الكلمة - كما ذكرنا - لا يُقاس. [٣٢ب] فإذا كانت لا تُهمز في أوّل الكلمة إلاّ حيث سُمِع - مع أنّ أوّلَ الكلمة طرف، فالتغيير إليه أسرع من التغيير إلى الحشو - فالأَحرى ألاّ تنقلب[2] حشواً. فلا تقول في «عاوَد»: «عاءَد»، ولا في «ضَوارب»: «ضآرب». ولا يُحفظ من كلامهم شيء من ذلك.

فإن كانت مكسورةً، أو واقعة موقعَ حرف مكسور، فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو لا تقع. فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو، أو لا يكون. فإن كان[3] قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة، إن كانت تلي الطرف. فتقول في جمع «أوّل»: «أوائل»،

---

(١) سقط «وزعم ابن جني أنه ... زائدة مبدلة» من م.

(٢) م: «ألا يقلب». وقد حمل هنا الواو حشواً على الواو أولاً، وكان قد حمل قبلُ الواو أولاً على الواو حشواً. انظر ص ٣٣٥.

(٣) المنصف ٢: ٤٣ - ٤٩.

وفي جمع « سيِّد » : « سيائد » . والأصل « أواوِل » و « سياوِد » ، فقُلبت الواو همزة ، لاستثقال الواوين والألف ، أو الياء والواو والألف ، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

هذا مذهب جمهور النحويين ، إلاّ أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان لا يهمز من ذلك إلاّ ما كانت الألف منه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيراً للواوين ، إذا اجتمعا في أوّل الكلمة . فكما أنك تهمز الأولى منهما، للعلّة التي تقدّم ذكرها، فكذلك تهمز الواو الآخرة في « أوائل » وأمثاله . ولا يرى مثل ذلك ، إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء . ويقول : لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أوّلاً ، نحو « يَيْن » اسم موضع ، و « ويل » و «يوم» ، لم يلزم الهمز . فكذلك لا يهمز عنده مثل « سيائق » [1] و « سيائد » [2] .

ما لم تَصِحّ الواو في المفرد ، في موضع ينبغي أن تعتلّ [3] فيه ، أو تكون الواو في نيّةِ ألاّ تلي الطرف ، فإنها تصحّ إذ ذاك ، ولا يجوز أن تُبدل منها الهمزة . فتقول [4] في جمع « ضَيوَنٍ » [5] : « ضَياوِن » ، ولا تقلب الواو

---

(١) السيائق : جمع سيّقة ، وهي ما سيق من النهب وطرد .
(٢) سقط « هذا مذهب جمهور النحويين .. وسيائد » من النسختين ، وألحقه أبوحيان بحاشية ف . والسيائد : جمع سيد وسيدة . وانظر آخر هذا الباب .
(٣) م : تعمل . (٤) المنصف ٢ : ٤٦-٤٦ . (٥) الضيون: السنّور الذكر.

همزةً ، لصحَّة الواو في « ضَيون » ، إذ قد [1] كان ينبغي أن يكون « ضَيَّناً».
وتقول [2] في جمع « عُوّار » [3] ، إذا قصرته للضرورة : « عَواوِر » ، لأنَّ الأصل فيه « عَواوِير » ، فلا تكون الواو تلي الطرف ، في التقدير . قال [4]:

* وكَحَّلَ العَينَينِ ، بالعَواوِرِ [5] *

فلم تُهمز ، لأنَّ الأصل « العواوير » .

وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تهمز أصلاً نحو « عواوير » في جمع « عُوّار » ، و « طَواوِيس » في جمع « طاووس » ، لأنها قد قَويت ببُعدها عن محلِّ التغيير ، وهو الطّرفُ . إلاّ أن تكون في نيّة أنْ تَليَ الطّرف ، فإنه يلزمُ همزُها . وذلك نحو « أوائيل » [6] في جمع « أوّل » ، إذا اضطُررت إلى زيادة هذه الياء قبل الآخر في الشعر ، لأنَّ هذه الياء زِيدت للضّرورة ، فلم يُعتدَّ بها .

فإن لم يكن قبل الألف واو ، ولا ياء ، فلا يخلو من أن تكون الواو في

---

(١) م : «إذ وقد» . وانظر ص ٢٢٠ و ٣٠٧ و ٣٣٩ و ٥١٤ و ٦٧٨ .
(٢) المنصف ٢ : ٤٧ - ٥٠ . (٣) العوار : القذى أو الرمد .
(٤) جندل بن مثنى الطهوي . الكتاب ٢ : ٣٦٤ والمنصف ٢ : ٤٩ والخصائص ١: ١٩٥ و ٣ : ١٦٤ و ٣٢٦ وشرح الشافية ٣ : ١٣١ وشرح شواهدها ص ٣٧٤ - ٣٧٦ .
(٥) م : بالعواوير . (٦) في النسختين : أوائل .

المفرد زائدة للمدّ ، أو لا تكون فإن كانت زائدة للمدّ قُلبتْ همزة، نحو «حَلُوبة»[1] و «حلائب». وسبب ذلك أنها اجتمعت ساكنةً مع ألف الجمع، ولا أصل لها في الحركة فتُحَرَّكَ، فأبدلت همزةً، لأنَّ الهمزة تَقبلُ الحركة.

وإن لم تكن زائدةً للمدّ لم تُقلب همزةً أصلاً، إلاّ حيث سُمع شاذّاً. والذي سُمع من ذلك «أَقائِم»[2] في جمع «أقوام». وأصله «أقاوِم»، فأبدل من الواو المكسورة همزة، وإن كانت غير أوَّل، تشبيهاً لها بالواو المكسورة، إذا وقعت أوّلاً.

وأمّا «مَصائب» في جمع «مُصِيبة» فكان القياس فيها «مَصاوِب»، على ما يُبيَّن في باب القلب[3]. فإمّا أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غيرَ أوَّلٍ شذوذاً، فتكون مثل «أقائم» في جمع «أقوام»، وهو مذهب الزَّجّاج. وإمّا أن يكونوا غَلِطوا فشبّهوا ياء «مُصيبة»، وإن كانت عيناً، بالياء الزائدة في نحو «صحيفة»، فقالوا «مَصائب» كما قالوا «صَحائف»، وهو مذهب سيبويه. والأوَّلُ أقيسُ عندي، لأنَّه قد ثَبَت له نظيرٌ، وهو «أَقائِم»[4].

---

(١) الحلوبة: ذات الحليب من الأنعام. م: حلوبه.
(٢) م: اقائم. (٣) انظر ص ٥٠٧. (٤) م: أقائم

فإن[1] لم تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، أو وقعت بعدها في غير الأماكن المذكورة، لم تُهمز أصلاً، بلا خلاف في شيء من ذلك. إلاّ أن تقع بعد ألف زائدة، في اسم مفرد يوافق الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في الحركات وعدد الحروف، وقد تقدّم الألفَ ياءٌ أو واو، فإنّ في ذلك خلافاً. فمذهب سيبويه إجراء ذلك مجرى الجمع، لقربه منه، فتبدل الواو همزة. ومذهب الزجّاج أنه لا يجوز إبدالها، لأنّ الاسم مفرد، وإنما ثبت إبدالها في المجموع. فتقول في «فَواعل» من «القوّة»، على مذهب سيبويه: «قَواءٍ». وعلى مذهب الزجّاج: «قواوٍ». وهذا النوع لم يَرِد به سماع، لكنّ القياس يقتضي ما ذهب إليه سيبويه. أعني من[2] أنه إذا قوي الشبه بين شيئين حُكِم لكلّ واحد منهما بحكم الآخر.

فأمّا «قائم» وأمثاله فمن قَبيل ما أُبدلت فيه الهمزة من الألف، وقد تقدّم ذلكَ في فصل[2] إبدال الهمزة من الألف.

فإن كانت الواو ساكنةً لم تُهمز إلاّ في ضرورة، بشرط أن يكون ما قبلها حرفاً مضموماً، فتُقدّر الضمّة على الواو، فتُهمز كما

---

(١) سقط من م حتى قوله «إبدال الهمزة من الألف». (٢) كذا.

تُهمز الواو المضمومة. فتقول [٣٣أ] في الشعر في[1] مثل «مُوعِد»: «مُؤعِدٌ». قال[2]:

أَحَبُّ المُؤْقدِينَ إليَّ مُؤْسَى   [وجَعدةُ، إذ أضاءهما الوَقودُ]

(١) سقط من م.
(٢) خرجناه في ص ٩١. وفي حاشية ف بخط أبي حيان.
لَحَبُّ المؤقدانِ إليَّ مُوسَى   وجَعدةُ، إذ أضاءهما الوقُودُ

باب إبدال الهمزة من الياء

الياء (١) تُبدل همزةً باطّراد، إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب سيبويه (٢)، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمدّ، نحو «صَحيفة وصَحائف» و«كَتيبة وكتائب».

فإن لم تكن الياء زيدت (٣) في المفرد للمدّ لم تُهمز، إلاّ بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نيّة، وبشرط أن يكون ألف الجمع يلي واواً أو ياءً. فتقول (٤) في جمع «عَيِّل» (٥): «عَيائل»، فتهمز لثقل البناء، مع ثقل اجتماع حروف العلّة وهي الياءان (٦) والألف، مع قرب الياء من محلّ التغيير، وهو الطرف. وكذلك لو اضطُررت، فقلت في جمعه «عَيائيل»، فزدت ياءً،

(١) انظر سر الصناعة ١ : ١٠٤ – ١١٣ والكتاب ٢ : ٣١٣
(٢) سقط «في مذهب سيبويه» من م و ف، وألحق بحاشية ف.
(٣) م : مزيدة.   (٤) المنصف ٢ : ٤٣ – ٤٥.
(٥) العيل : واحد العيال، وهي الأولاد الذين يعال بهم.
(٦) م : اليـاء.   (٧) ف : «في جمع» وألحق في الحاشية «عيل».

لَهمزتَ ، لأنَّ الياء في النِّيَّة تلي للطرف ، ولا يُعتدُّ بالياء المزيدة ، لأنها عارضة في الجمع ، إنما أُتي بها للضرورة . فإذا زالت من محلّ الضرورة حذفتَ الياء . قال الشاعر (١) :

* فيها عَيائيلُ أُسودٍ ، ونُمُرْ *

فهمز .

وكذلك لو بنيتَ (٢) « فَوعَلاً » من البَيع لقلت « بَيَّعٌ » . أصله « بَويَعٌ » ، فقلبتَ الواو ياء لأجل الإدغام . فإذا جمعته قلت « بَوائعُ » ، فتهمز الياء لما ذكرنا ، من ثقل البناء ، وثقل اجتماع حروف العلّة وهي الياء والواو والألف ، مع القرب من محل التغيير ، وهو الطرف . وكذلك لو اضطرت فزدت ياء قبل الآخر ، فقلتَ « بَوائيع » ، لهمزت لأنَّ الياء عارضة كما تقدَّم .

ولو جمعتَ مثل « بَيَّاع » لقلت « بَيابِيعُ » (٣) ، ولم تهمز . وإن قدَّرتَ « بَيَّاعاً » : « فَوعالاً » قلت « بَوابيعُ » ، ولم (٤) تهمز أيضاً ، لبعد الياء من الطرف لفظاً ونيَّةً .

وزعم (٥) أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة ، إلا إذا

---

(١) حكيم بن معية الربعي . الكتاب ٢ : ١٧٩ وشرح الشافية ٣ : ١٣٢ وشرح شواهدها ص ٣٧٧ – ٣٨١ . (٢) المنصف ٢ : ٤٤ .
(٣) م : بيائيع . (٤) ف : فلم . (٥) سقط من م حتى قوله « ولا موافقاً أصلاً يقاس عليه » . وانظر ص ٣٣٨ والمنصف ٢ : ٤٥ – ٤٦ .

اكتنف الجمع واوان ، نحو «أوّل وأوائل» . فأمّا إن اكتنفها ياءان ، أو واو وياء ، فلا يجوز عنده قلب حرف العلّة الذي بعد الألف . بل يقول في جمع «فَوعَل» من البيع : «بَوايع» ، وفي جمع «بَيِّن» : «بَيايِن» ، وفي جمع «سيِّد» المتقدّم في فصل[1] الواو : «سَياوِد» . وحجّته على ذلك أنّ الواوين أثقل من الياءين ، ومن الواو والياء ، والقلبُ لم يُسمع إلاّ في الواوين ، نحو قولهم في جمع «أوّل» : «أوائل» ، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته ، من الثقل .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بدليل ما حكاه المازنيّ عن الأصمعيّ ، من قولهم في جمع «عَيِّل» : «عَيائل» بالهمزة ، ولم تكتنف ألف الجمع واوان . فدل ذلك على أنّ العرب استثقلت في هذا وأمثاله اكتناف ألف الجمع حرفا علّة.

فإن قال قائل : فلعل قولهم في [جمع] «عيّل» : «عيائل» شاذّ ، لذلك لم يُسمع من ذلك إلاّ هذه اللفظة ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ! فالجواب انه ، وإن لم يُسمع منه إلاّ هذه اللفظة ، لا ينبغي أن يُعتقد فيه الشذوذ ، لأنه لم يرد له نظير غير مهموز[2] ، فيُجعلَ الهمز في هذا شذوذاً . بل جميع ما أتى من هذا النوع هذا اللفظُ ، وهو مهموز ، فكان جميع ما أتى من هذا الباب مهموزاً، إذ هذا

(١) كذا ، والصواب «باب» .   (٢) كذا ، وقالوا : أيّم وأيايم ، وأيّل وأيايل .

اللفظ هو جميع ما أتى ، من هذا الباب . وقد جعل أبو الحسن مثل هذا أصلاً ، يقاس عليه . وذلك أنه قال في النسب إلى « فَعُولة » : « فَعَليّ » [1] ، نحو « رَكَبِيّ » في النسب إلى « رَكُوبة » ، قياساً على قولهم ، في النسب إلى « شنوءة » : « شَنَئِيّ » . ثم أورد اعتراضاً على نفسه ، فقال : فإن قال قائل : فإنّ قولهم [« شَنَئِيّ »] شاذّ ، فلا ينبغي أن يقاس عليه ، إذ لم يجئ غيره ! فالجواب انه جميع ما أتى ، من هذا النوع . فجعله ، لمّا لم يأت غيره مخالفاً له ولا موافقاً ، أصلاً يقاس عليه .

فهذا جميع ما تُبدل فيه الياء همزة ، باطّراد . فأمّا مثل « بائع » و « رِداء » فإنّ الهمزة فيهما وأمثالها [2] بدل من ألف ، وإن كان الأصل « بايع » و « رداي » ، كما تقدَّمَ .

وأُبدلت منها ، من غير اطّراد ، في « أَدْيٌ » وأصله « يَدْيٌ » ، فردّ اللاّم ، ثم أُبدلت الياء همزةً . حكي من كلامهم « قَطَعَ اللهُ أَدِيَه » . وقالوا « في أسنانه أَلَلٌ » وأصله « يَلَلٌ » [3] ، فأبدلوا الياء همزة . وقالوا « رِئْبال »

---

(١) كذا ، وهو مذهب سيبويه لا الأخفش . انظر الكتاب ٢ : ٧٠ وشرح الشافية ٢ : ٣٣ وشرح المفصل ٥ : ١٤٨ وحاشية الصبان ٤ : ١٣٤ . (٢) كذا، والضمير يعود على « مثل » . (٣) اليلل : قصر الأسنان والتزاقها وإقبالها إلى داخل الفم

وأصله « رِيبال »(١) ، فأُبدلت الياء همزة . وكذلك قالوا « الشِئمة » يريدون(٢) « الشّيمة » ، ومعناها الخليقة ، فأبدلوا أيضاً الياء همزة .

وإنما جعلنا الهمزة في « ألَل » و « رِئبال » و « الشئمة »(٣) [٣٣ب] بدلاً من الياء ، ولم تُجعل أصلاً بنفسها ، لأنّ الأكثر في كلامهم « يَلَلٌ » و « رِيبال » و « شيمة »(٤) بالياء ، واستعمال هذه الأسماء بالهمزة قليل . فدلّ ذلك على أنّ الهمزة بدل ، وأن الياء هي الأصل .

فهذا [أيضاً](٥) جميعُ ما جاءت فيه الهمزة بدلاً من الياء، على غير اطّراد .

(١) الريبال : الأسد .
(٢) في النسختين : يريد .
(٣) ألحق في حاشيه ف : «وضئزى» .
(٤) ألحق بعدها في ف : «وضيزى» والقسمة الضيزى : الناقصة الجائرة .
(٥) من م .

باب إبدال الهمزة من الهاء

أُبدلت الهمزة من الهاء[1] في «ماء» ، وأصله «مَوَهٌ» ، فقلبت الواو ألفاً ، والهاء همزة . والدليل على ذلك قولهم في الجمع «أمواهٌ» . وقد أُبدلت الهاء أيضاً[2] همزة في جمع «ماء»[3] ، فقالوا «أمواءٌ» . قال[4]:

وبَلدةٍ ، قالِصَةٍ أمواؤُها   تَستَنُّ ، في رَأْدِ الضُّحَى ، أفياؤها

وإنما جُعلت الهاء[5] هي الأصل ، لأنَّ أكثر تصريفِ الكلمة عليها . قالوا «أمواهٌ» و «مِياهٌ» و «ماهَتِ[6] الرَّكيَّةُ» ، إلى غير ذلك من تصاريفها .

وأُبدلتْ أيضاً منها في «آل» . أصله «أهْل» ، فأُبدلت الهاء همزة ، فقِيل «أأْل» ، ثم أُبدلت الهمزة ألفاً ، فقيل «آل» .

---

(١) انظر المنصف ٢ : ١٤٩ - ١٥٢ وسر الصناعة ١ : ١١٣ - ١٢٠ .
(٢) م : وأبدلت أيضاً الهاء .   (٣) ف : الماء .
(٤) سر الصناعة ١ : ١١٣ والمنصف ٢ : ١٥١ واللسان والتاج (موه) وشرح الشافية ٣ : ٩٠٨ وشرح شواهدها ٤٠٧ - ٤٤٠ . والقالصة : المرتفعة . وتستنّ : تجري في السنن، وهو وجه الطريق . ورأد الضحى : ارتفاع النهار .
(٥) م : الياء .   (٦) ماهت : ظهر ماؤها وكثر

فإن قيل : فهلاّ جعلتَ الألف بدلاً من الهاء أولاً ! فالجواب أنه لم يَثبت إبدال الألف من الهاء، في غير هذا الموضع، فيحملَ هذا عليه. وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء في «ماء»، فلذلك حمل «آل» على أنّ الأصل فيه «أهل»، ثم «أأل»، فأبدلت الهاء همزة.

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّ الأصل «أهل»، وهلاّ جعلتَ الألف منقلبة عن واو ! فالجواب أنّ الذي يدلُّ على ذلك قولُهم في التصغير «أُهيلٌ». ولو كانت الألف منقلبة عن واو لقيل في تصغيره[1] «أُوَيلٌ». وممّا يؤيد[2] أنّ الأصل «أهلٌ» أنهم إذا أضافوا إلى المضمر قالوا «أهلُكَ» و«أهلُهُ»، لأنّ المضمر يردُّ الأشياء[3] إلى أصولها. ولا يقال «آلُكَ» و«آلُه» إلاّ قليلاً جدّاً، نحو قوله[4] :

وانصُرْ، على دِينِ الصَّليـ ـبِ، وعابِدِيهِ، اليومَ، آلَكْ

وقول الآخر :

أنا الرَّجُلُ الحامي حقيقةَ والدِي وآلي، كما تَحمي حقيقةَ آلِكا[5]

(١) م : التصغير.
(٢) م : ومما يؤكد.
(٣) م : الأسماء.
(٤) عبدالمطلب جد النبي ﷺ. همع الهوامع ٢ : ٥٠ والدرر اللوامع ٢ : ٦٢ والتاج (أهل). وهو من أبيات قالها يوم غزا الأحباش مكة. السيرة ١ : ٥١ والكامل ١ : ١٥٩.
(٥) م : آلك.

ونحو قول الكِنانيّ « رجلٌ من آلِكَ وليس منك » .

وممّا[1] يدلّ ، على أنّ الألف في « آل » بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ، أنّ العرب تجعل اللفظ ، فيه بدل من بدل ، مختصّاً بشيء بعينه ؛ ألا ترى أنّ تاء القَسَم لمّا كانت بدلاً من الواو المبدلة من باء القسم لم تدخل إلاّ على اسم « الله » ، تعالى ، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة ، ولا دخلت أيضاً على مضمر . وكذلك « أسنَتَ الرَّجلُ » لمّا كانت التاء فيه بدلاً من الياء المبدلة من الواو ، لأنّ « أسنتَ » من لفظ « السّنة » ، ولام « سنة » واو[2] ، بدليل قولهم في جمعها « سنوات » ، جعلوها مختصّة بالدخول في السنة الجدبة ، وقد كان « أسنَى » قبل ذلك عامّة ، فيقال « أسنى الرجل » إذا دخل في السنة ، جدبة أو غير جدبة . فكذلك « آل » لمّا لم يُضف إلاّ إلى الشريف ، فيقال « آل الله » و « آل السلطان » ، بخلاف « الأهل » الذي يُضاف إلى الشريف وغيره ، دلّ ذلك [على] أنّ الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء ، كما تقدّم. وإنما خصّت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء ، لأنه فرعُ فرعٍ ، والفروع لا يُتصرّف فيها تصرّف الأصل ، فكيف فرع الفرع .

وأُبدلت أيضاً من الهاء في « هَلْ » ، فقالوا « ألْ فعلتَ كذا »

(١) سقط من م حتى قوله «فكيف فرع الفرع» . (٢) وقيل إنها تاء .

[يريدون « هل فعلت كذا »][1] . حكى ذلك قُطربٌ ، عن أبي عبيدة. والأصل « هل » ، لأنه الأكثر .

وأبدلت أيضاً من الهاء في « هذا » ، فقالوا « آذا » . قال[2] :

فقالَ فريقٌ : آأذا إذ نَحَوتُهم   نعم، وفريقٌ : لا يمنُ اللهِ ما ندري

أراد « أهذا » فقلب الهاء همزة ، ثم فصل بين الهمزتين بألف .

فأمّا قولهم « تُدرأٌ » و « تُدرَهٌ » للدّافع عن قومه فليس أحدُ الحرفين فيهما بدلاً من الآخر ، بل هما أصلان ، بدليل مجيء تصاريف الكلمة عليهما . فقالوا « دَرأهُ » و « دَرَهَهُ » و « مِدرأٌ »[3] و « مِدْرَهٌ » .

---

(١) من م .

(٢) الأمالي ٣ : ٢٠٨ والمغني ص ١٠١ وشرح شواهده ص ١٠٤ والكتاب ٢ : ١٤٧ وشرح بانت سعاد ص ٣٢ ـ ٣٣ والصناعتين ص ٣٤١ ونقد الشعر ص ١٤٩ والمغني ص ١٠٦ وتهذيب الايضاح ١ : ١٤٤ والمنصف ١ : ٥٨ وسر الصناعة ١ : ١٠٠ و ١٣٠ والانصاف ص ٤٠٧ والصحاح واللسان والتاج (يمن) . وفيه روايات . وينسب إلى نصيب. ويلاحظ أنه خفف ، فأسقط الألف بعد الهاء .

(٣) م : درأة ودُرهة ومُدرأ .

باب إبدال الهمزة من العين

لم يجئ من ذلك إلاّ قولهم[1] «أُبابٌ» ، في قولهم «عُباب» . والأصل العين لأنّ «عُباباً» أكثر استعمالاً من «أُباب» . قال[2] :

* أُبابُ بَحْرٍ ، ضاحكٍ ، زَهُوقِ *

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٢١ . وفيه يرى ابن جنّي أن الوجه الأرجح أن تكون الهمزة في «أباب» أصلاً .

(٢) سر الصناعة ١ : ١٢١ وشرح الشافية ٣ : ٢٠٧ وشرح شواهدها ص ٤٣٢ - ٤٣٦ والمفصل ٢ : ٣٥٤ واللسان والتاج (أبب). م : «أباب بحر» . وفي النسختين : «ضاحك زخور» والتصويب من المفصل . وقوله ضاحك كناية عن امتلائه . والزهوق : المرتفع . ويروى : «هزوق» وهو المستغرق في الضحك .

باب الجيم

وأمّا الجيم (1) فأُبدلت من الياء، لا غير، مشدَّدةً ومخفَّفةً. فيُبدلون من الياء المشدَّدة جيماً مشدَّدة، ومن الياء المخفَّفة [٣٤أ] جيماً مخفَّفة.

فمن البدل من الياء المشدَّدة ما أنشده الأصمعيُّ عن خَلَفٍ، قال: أنشدني رجلٌ من أهل البادية (2):

خالي، عُوَيفٌ، وأبو عَلِجِّ   المُطعِمانِ اللَّحمَ، بالعَشِجِّ
وبالغَداةِ، فِلَقَ البَرْنِجِّ

يريد: «وأبو عليٍّ» و «بالعَشِيِّ» و «فلق البَرنِيِّ» (3). ومنه أيضاً ما حكاه (4) أبو عمرو بن العلاء، من أنه لقي أعرابيّاً فقال له «ممّن أنت»؟ فقال: «فُقَيمِجّ». فقال له «من أيّهم»؟ فقال «مُرِّجّ». يريد «فُقيميّ»

---

(1) سر الصناعة ١ : ١٩٢ - ١٩٥ والكتاب ٢ : ٣١٤ .
(2) سر الصناعة ١ : ١٩٢ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهده ص٢١٢-٢١٥. والكتاب ٢ : ٢٨٨ والمفصل ٢ : ٢٦٥ والعيني٤ :٥٨٥ وشمس العلوم١:١٥ والابدال١:٢٥٧
(3) البرني : ضرب من التمر .
(4) الامالي ٢ : ٧٧ والإبدال ١ : ٢٥٩ .

و « مُرّيّ » . وهو مطّرد في الياء[1] المشدّدة . قال يعقوب[2] : « وبعض العرب إذا شدّد الياء صيّرها جيماً . وأنشد ابن الأعرابيّ[3] :

كأنّ في أذنابِهنّ الشُّوَّلِ ... من عَبَسِ الصّيفِ ، قُرونَ الأُجَّلِ

يريد : الأُيَّل » .

ومن إبدال الجيم من الياء المخفّفة[4] ما أنشده أبو عمرو بن العلاء ، لِهِميان بن قُحافة ، من قوله[5] :

* يُطيرُ عنها الوَبَرَ ، الصُّهابِجا *

يريد « الصُّهابِيَّ » من الصُّهبة . وأصلُه « الصُّهابِيَّ » ، فحذف[6] إحدى الياءين . ومن ذلك ما أنشده الفرّاءُ ، من قول الشاعر[7] :

---

(١) م : الجيم (٢) إبدال ابن السكيت ص ٢٩ .
(٣) الرجز لأبي النجم سر الصناعة ١ : ١٩٣ والأمالي ٢ : ٧٨ وشمس العلوم ١ : ١٥ والابدال ١ : ٢٥٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٩ وشرح شواهدها ص ٤٨٥ والمفصل ٢: ٢٦٥ والسمط ص ٧١٢ واللسان والتاج (عبس) و (أجل) و (أول) و (شول) . والشوّل : الأذناب المرتفعة . والعبس : ما يبس على هلب الذنب من البول والبعر . والأيل : ذكر الأوعال . (٤) م : الخفيفة
(٥) الأمالي ٢ : ٧٧ والابدال ١ : ٢٦٠ والسمط ص ٧١٢ وسر الصناعة ١:١٩٣ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٦ واللسان والتاج (صهب) و (صهبج) .
(٦) ف : فخفف بحذف . (٧) النوادر ص ١٦٤ ومجالس ثعلب ص ١٤٣ وسر الصناعة ١ : ١٩٣ والابدال ١: ٢٦٠ والمفصل ٢ : ٢٦٦ والعيني ٤ : ٥٧٠ وشرح =

لاهُمَّ، إن كنتَ قَبلتَ حَجَّتِجْ فلا يَزالُ شاحجٌ يأتيكَ بِجْ
أقْمَرُ، نَهَّاتٌ، يُنَزِّي وَفرَتِجْ

يريد: «حَجَّتي» و«يأتيك بِي» و«يُنَزِّي وَفرَتي». ومن ذلك أيضاً قولُهُ (١):

* حتّى إذا ما أمسجَتْ، وأمسَجا *

يريد «أمسَيَتْ وأمسَيا» (٢)، فأبدل من الياء جيماً، ولم يُبدلها ألفاً. وهو غيرُ مطّرد في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند السماع (٣).

= الشافية ٢ : ٢٨٧ وشرح شواهده ص ٢١٥ - ٢١٨ واللسان والتاج (ج) والشاحج الحمار أو البغل. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق. وينزي: يحرك والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن. وكنى بالوفرة عن نفسه.

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٤ والمفصل ٢ : ٢٦٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ وشرح شواهده ص ٤٨٦-٤٨٧ وشمس العلوم ١ : ١٥ واللسان والتاج (مسى) والعيني ٤ : ٥٧٠. ونسبه بعضهم إلى العجاج

(٢) م: وأمسينا.

(٣) قال البغدادي: «وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيماً خاص بالشعر. ولم أره لغيره». شرح شواهد الشافية ص ٢١٦.

وأمّا الدال(١) فأُبدلت من التاء والذال . فأُبدلت من تاء « افتَعَلَ » باطّراد ، إذا كانت الفاء زاياً . فتقول في « افتعل » من « الزَّين » : « ازدانَ » ، ومن « الزُّلفَى » : « ازدَلَفَ » ، ومن « الزَّجر » : « ازدَجرَ » ، ومن « الزِّيارة » : « ازدارَ » . والأصل « ازتانَ » و « ازتَجرَ » و « ازتَلَفَ » و « ازتارَ » ، فرفضوا الأصل ، وأبدلوا من التاء دالاً .

والسبب في ذلك أنَّ الزاي مهجورةٌ والتاء مهموسة ، والتاء شديدة والزاي رخوة ، فتباعد ما بين الزاي والتاء ، فقرَّبوا أحد الحرفين من الآخر ، ليقرب النطق بهما ، فأبدلوا الدال من التاء ، لأنها(٢) أخت التاء في المخرج [والشِّدَّة](٣) ، وأختُ الزاي في الجَهر .

وكذلك تُبدل فيما تصرَّف من « افتعل » . فتقول « مُزدَلِفٌ » و « مُزدَجِرٌ » و « مُزدانٌ » و « مُزدارٌ » ، و « ازدجارٌ » و « ازديانٌ » و « ازديارٌ » و « ازدلاف » . ومن كلام ذي الرُّمَّة ، في بعض أخباره(٤) :

(١) سر الصناعة ١ : ٢٠٠ - ٢٠٢ والكتاب ٢ : ٣١٤ .

(٢) م : من الفاء فإنها . (٣) من م . (٤) مجالس ثعلب ص ٣٩ والأغاني ١٦ : ١٢٤ ومصارع العشاق ٢ : ١٨٦ وتزيين الأسواق ص ٧٩ .

«هل عندكَ من ناقة فتَزدارَ عليها ميّا».

وكذلك[1] أيضاً تُبدل منها، إذا كانت الفاء دالاً، إلاّ أنّ ذلك من قبيل البدل الذي يكون للإدغام. فتقول في «افتعلَ» من «الدّين»: «ادّان».

وقد قُلبتْ تاء «افتَعَلَ» دالاً، بغير اطّراد، مع الجيم في «اجتمعُوا» و«اجتَزّ»[2]، فقالوا «اجدَمَعُوا» و«اجدَزّ»[3]. والأكثر التاء. قال[4]:

فقلتُ لصاحِبي: لا تَحبِسَنّا ... بِنَزعِ أُصولِهِ، واجدَزّ شِيحا

يريد «واجتزّ». ولا يُقاس ذلك، فلا يقال في «اجتَرأ»: «اجدَرأ»[5]، ولا في «اجترَحَ»: «اجدَرَحَ».

وأُبدلت أيضاً من تاء «افتعل» إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام. فقالوا «اذْدَكَرَ» و«مُذْدَكر»[6]، حكى ذلك أبو عمرو. وقال

(١) سقط من النسختين حتى قوله «ادّان»، وألحقه أبو حيان بحاشية ف. وانظر سر الصناعة ١: ٢٠٢.
(٢) م: اجتر.
(٣) م: اجدر.
(٤) مضرس بن ربعي الأسدي أو يزيد بن الطثرية. سر الصناعة ١: ٢٠١ وشرح الشافية ٣: ٢٢٨ وشرح شواهده ص ٤٨١ - ٤٨٤ والمفصل ٢: ٢٦ والعيني ٤: ٥٩١ والصحاح واللسان والتاج (جزز).
(٥) م: أجدر.
(٦) سقط من م.

أبو حِكاك[1]:

تَنحِي على الشَّوكِ جُرازاً مِقضَبا والهَرْمَ تُذريهِ اذدراءً عَجَبا

يريد «اذتراءً»، وهو «افتعال» من «ذراه يَذريه». فأمّا «ادّكر» فإبدالُ إدغامٍ، فلا يُذكرُ[2] هنا.

وأُبدلتْ من التاء في غير «افتعل»، بغير اطّراد في «تَولَجٍ»[3]. فقالوا «دَولَجٌ»، فأبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو. لأنّ الأصل «وَولَج»، لأنه من الوُلُوج. ولا تُجعلُ الدال بدلاً من الواو، لأنه قد ثبت إبدال الدال من التاء في «افتعل»، كما تَقَدَّمَ، ولم يثبت إبدالها من الواو، في موضع من المواضع.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الدال من التاء.

وأُبدلتْ من الذال في «ذِكَرٍ» جمع «ذِكْرَةٍ»، فقالوا «دِكَرٌ»[4].

قال ابن مقبل[5]:

---

(١) سر الصناعة ١ : ٢٠٢ وشرح المفصل ١٠ : ١٥٠ والمفصل ٢ : ٢٩٩ وشرح التفتنازي ص ١٦ واللسان والتاج (ذكر) ف : «ينحي». وفي النسختين «عن الشول حواراً». والتصويب من سر الصناعة واللسان والتاج وشرح المفصل. والهرم: ضرب من نبات الحمض.

(٢) م : فلا يتكلم فيه.

(٣) التولج : كناس الوحش.

(٤) م : ذكر

(٥) ديوانه ص ٨١ وسر الصناعة : ٣٠٢ والخصائص ١ : ٣٥١.

يا ليتَ لي سَلوةً، تُشفَى النُفوسُ بها		من بعضِ ما يَعترِي قلبي، من الذِّكرِ

بالدال[1] . كذا رواه أبو عليّ . وكان الذي سَهَّلَ ذلك قلبهم لها في «ادّكر» و «مُدَّكر»، فأُلِفَ فيها القلب[2] ، فقلبها دالاً ، وإن كان مُوجِبُ القلب قد زال ، وهو الإدغام .

(١) م : بالذال .
(٢) سقط من م .

باب الطاء

وأمّا الطاء (١) فأُبدلتْ من التاء، لا غير. أُبدلت (٢) باطّرادٍ البتَّةَ، ولا يجوز غير ذلك، من تاء « افتعل »، إذا كانت الفاء صاداً، أو ضاداً، أو طاء، أو ظاء. فتقول في « افتعل » من الصَّبر: « اصطَبَرَ »، ومن الضَّرب: « اضطَربَ »، ومن الظَّهرِ « اظطَهر » (٣)، و (٤) من الطَّرْدِ: « اطَّرَدَ ». [٣٤ ب] فتدغم، لأنك لمّا أبدلت التاء طاء اجتمع لك مثلان، الأوّلُ منهما ساكنٌ، فأدغمت. ولم تُبدِل التاء لأجل الإدغام، بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء، كما فعلت ذلك مع الضاد والظاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاء ولم تدغم، لمّا لم يجتمع لك مثلان.

والتباعدُ الذي بين التاء وبين هذه الحروف أنَّ التاء منفتحةٌ مُنسفلةٌ،

---

(١) انظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣ - ٢٣١ والكتاب ٢ : ٣١٤ .
(٢) سقط من م .
(٣) م : « اضطهر ». ويقال اظطهر بحاجتي إذا استخف بها وجعلها وراء ظهره
(٤) أقحم في حاشية ف : « إذا كانت الفاء طاء كان ذلك من قبيل البدل الذي يكون بسبب الإدغام، فتقول في افتعل ». وهذا يناقض ما يذكره ابن عصفور بعد . وانظر سر الصناعة ١ : ٢٢٣

وهذه الحروف مُطبَقةٌ[1] مُستعليةٌ . فأبدلوا منَ التاء[2] أختها في المخرج ، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق ، وهي الطاء .

وأُبدلتْ ، بغير اطّراد ، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد[3] . فقالوا « فَحَصْطُ » و « خَبَطْ »[4] ، يريدون « فحصتُ » و « خبطتُ »[5] . والأكثر التاء . والعلّة في الإبدال كالعلّة في « افتعل » ، من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد والطاء . فقرّبوا ليسهل النُّطقُ . ومن ذلك قوله[6] :

وفي كلِّ حَيٍّ قد خَبَطّ بنِعمةٍ فحُقَّ لِشأسٍ ، من نَداكَ ، ذَنُوبُ

رواه أبو عليّ ، عن أبي بكر ، عن أبي العباس : « خَبَطّ » ، على إبدال الطاء من التاء .

---

(١) سقط من م . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ . (٢) م : الياء .
(٣) ضرب عليها في ف واستبدل بها : «هذه الحروف ، يريد : الصاد والضاد والطاء والظاء .
(٤) ألحق بعده في ف : «حفظط وحضط » . وفي الكتاب ٢ : ٣١٤ : فحصط وحصط .
(٥) سقط «يريدون فحصت وخبطت » من م . وألحق بعده في ف : «وحضت وحفظت» .
(٦) علقمة الفحل . ديوانه ص ٣٧ والبيت ٤٢ من المفضلية ١١٩ وسر الصناعة ١ : ٢٢٥ ، وشأس هو أخو علقمة .

باب الواو

وأمّا الواو فأُبدلت من ثلاثة أحرف ، وهي الهمزة والألف والياء. إلاّ أنّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة ، لأنّ ابدالها من الياء والألف يذكر في باب القلب .

فتُبدل من الهمزة ، باطّراد ، إذا كانت مفتوحةً وقبلَها حرفٌ مضمومٌ . نحو « جُؤَن »[1] و « سُؤَلة »[2] ، تقول في تخفيفها[3] « جُوَن » و « سُوَلة » . ولا يلزم ذاك .

وتبدل أيضاً ، باطّراد ، إذا كانت ساكنةً وقبلها ضَمّةٌ ، ولا يلزم ذلك أيضاً . نحو « بُؤْس » و « نُؤْي »[4] ، تقول فيهما إذا أردت التخفيف « بُوسٌ » و « نُويٌ » .

وتُبدل أيضاً ، باطّراد ، إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي[5] لا نظير

---

(١) الجؤن : جمع جؤنة وهي سلة مستديرة مغشاة جلداً ، يجعل فيها الطيب والثياب .
(٢) السؤلة : الكثير السؤال . وانظر الكتاب ٢ : ٣١٤ . (٣) ف : تخفيفها .
(٤) النؤي : الحفير حول الخيمة يمنع عنها ماء المطر ويمده .
(٥) م : التي .

له في الآحاد ، بشرط أن يكتنف ألفَ الجمع همزتان ، نحو « ذوائب » في جمع « ذُؤابة » . أصله « ذآئب » ، فأبدلت الهمزة واواً ، هروباً من ثِقل البناء ، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف ، لأنّ الألف قريبة من الهمزة ، لأنها من الحلق ، كما أنّ الهمزة كذلك . فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاثُ همَزات ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واواً .

وأبدلت أيضاً ، باطّراد على اللزوم ، إذا كانت للتأنيث ، في ثلاثة مواضع : التثنية ، والجمع بالألف والتاء ، والنسب . نحو « صحراوَينِ » و « صحراوات » و « صحراويّ »[1] .

وباطّراد ، من غير لزوم ، في الهمزة المبدلة من أصل ، أو من حرف زائد ملحق بالأصل ، إذا كانت طرفاً بعد ألف زائدة ، نحو « كِساء » و « رداء » و « عِلباء »[2] و « دِرحاء » ، حيث قلبت همزة التأنيث ، نحو « عِلباوَينِ » و « كِساوَينِ » و « رداوَينِ » و « دِرحاوَينِ »[3] و « عِلباوِيّ » و « كِساوِيّ » و « رِداوِيّ » و « دِرحاوات » في جمع « دِرحاءة » .

ومِن الهمزةِ الأصليّةِ إذا وقعت طرفاً بعد ألف زائدة ، وذلك قليل[4] ،

---

(١) ف : صحراوي وصحراوين وصحراوات .
(٢) العلباء : عصب عنق البعير .
(٣) م : درحاويّ .
(٤) كذا ! والصواب أنه سماعي ، لا يقاس عليه .

حيث قلبت همزة التأنيث أيضاً ، نحو « قُرّاءٍ »[1] لأنه من « قَرَأَ » . فإنه قد حُكي « قُرّاويّ » ، وفي التثنية « قُرّاوانِ »

وأُبدلت ، من غير اطّراد ، في « واخَيتُ » ، أصلُه « آخَيتُ » ، فأبدلت الهمزة واواً . ولا يمكن أن يُدَّعى أنّ الواو في « واخيتُ » أصلٌ ، وليست[2] ببدل من الهمزة ، لأنّ اللاّم من « واخَيتُ » واو ، لأنه من « الأُخُوَّة » . وإنما قلبت ياء[3] في « واخيت » ، لوقوعها رابعةً ، كما قُلبتْ في « غازيت » ، على ما يُبيَّنُ في بابه[4] . فإذا تَبيّن أنّ اللاّم واو لم يمكن أن تكون الفاء واواً ، لأنه لم يجئ في كلامهم مثل « وَعَوتُ » .

وتُبدل[5] أيضاً واواً ، على غير اللزوم ، إذا وقعت بعد الواو الزائدة للمدّ ، فتقول في « مَقرُوء » : « مَقرُوّ » .

وتبدل أيضاً ، إذا وقعت بعد الواو ، وإن لم تكن زائدة للمدّ ، فتقول في « سَوءة » : « سَوّة » . إلاّ أنّ ذلك قليل جدّاً .

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً ، إذا لم تنضمّ إليها همزة أُخرى . فإن

---

(١) القراء : الناسك المتفقه القارىء .
(٢) ف : وليس .
(٣) م : تاء .
(٤) سقط « على ما يبين في بابه » من م .
(٥) سقط من م حتى قوله «قليل جدّاً» .

انضمَّ إليها همزة أُخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحرِّكة. فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واواً، إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة. فتقول في «أُفْعِلَ» من «أَتَى»: «أُوتِيَ»(١). وأصله «أُؤْتِيَ»، إلاّ أنه رُفض الأصل، هروباً من اجتماع الهمزتين، فلزم البدل.

فإذا كانت الثانية متحرِّكةً فإنها تُبدل واواً، إذا كانت [٣٥أ] متحرِّكة بالضمّ، أو بالفتح. فتقول في مثل «أُبْلُم»(٢) من «أَمَمْتُ»: «أُوُمّ»(٣). أصله «أُؤْمُمْ»، فنقلتَ ضمّةَ الميم إلى الهمزة، وأدغمتَ فقلت «أُؤُمّ». ثم أبدلت الهمزة واواً، لانضمامها، فقلت «أُوُمّ» ولزم ذلك. وتقول(٤) في «أَفْعَل»(٥) من «أَمَمْتُ»: «أَوَمّ». وأصله «أَأْمَمُ»، ثم نقلتَ فتحة الميم إلى الهمزة، [وأدغمتَ] فقلت(٦) «أَأَمّ»(٧). ثم أبدلت الهمزة واواً، فقلت «أَوَمّ». كما أنهم لمّا اضطرّوا إلى ذلك، في جمع «آدَم»، قالوا «أَوادِمُ»، فأبدلوا الهمزة واواً.

---

(١) ف: أوتي.
(٢) الأبلم: خوص المقل.
(٣) انظر المنصف ٢: ٣١٥.
(٤) المنصف ٢: ٣١٥ - ٣٢٣.
(٥) وهو اسم تفضيل كما جاء في المنصف. ولكن ناسخ م جعله فعلاً ماضياً.
(٦) ف: فقلبت.
(٧) م: أؤمّ.

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحاً، أو مضموماً[1]، في التزام إبدالها واواً. فمثال انضمام ما قبلها «أُواتي» في مضارع «آتَى»[2]: «فاعَلَ» من الإتيان. أصله «أُؤاتي»[3]، ثم التزموا البدل، هروباً من اجتماع الهمزتين. ثم حملوا «يُواتي» و«نُواتي» [و«تُواتي»][4] و«مُواتٍ»، على «أُواتي»، في التزام البدل

وزعم المازنيُّ[5] أنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة، وقبلها فتحة، انها تُبدل ياءً. فقال في «أَفْعَل» من «أَمَمْتُ»: «أَيَمّ»، كما تُبدَلُ إذا كانت مكسورة، نحو «أَيِمّة» جمع إمام، لأنّ الفتحة أختُ الكسرة، فالأقيسُ أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال، لا كالمضمومة في إبدالها واواً. ورأى أنه لا حجّة في «أَوادم»، لأنهم لمّا قالوا في المفرد «آدَمُ» صار بمنزلة «تابَل»، فأجروا الألف المبدلة مُجرى الزائدة. فكما قالوا «تَوابِلُ»[6] فكذلك قالوا «أَوادِمُ». فالواو عنده بدلٌ من الألف، لا من الهمزة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنّ الألف المبدلة لو كانت تجري مجرى

---

(١) م: مفتوح أو مضموم.
(٢) م: آتي.
(٣) م: أواتي.
(٤) من م
(٥) المنصف ٢: ٣١٦ - ٣١٨.
(٦) التوابل: الأبزار.

الألف الزائدة لجاز ن يُجمع بينها وبين الساكن المُشَدَّد، فكنتَ تقول في جمع «إمام» : «آمّة» . فيكون أصله «أأْمِمَة»، فتُبدل الهمزةَ ألفاً فيصير «آمِمَة» ، ثم تُدغِمُ الميمَ في الميم فتَسكنُ الأولى[1] ، لأجل الإدغام ، فتقول «آمّة» ، وتجمع بين الألف والساكن المُشَدَّد ، كما جاز ذلك في «دابّة»[2] . فقول العرب «أيِمّةٌ»، ونقلهم الحركة إلى ما قبلُ ، دليلٌ على أنها لم تُجرَ مُجرى الألف الزائدة . فكذلك أيضاً «آدَمُ» ، لا ينبغي أن تُجرى هذه الألف مُجرى الألف الزائدة. فينبغي أن يعتقد أنها تُرَدُّ[3] إلى أصلها من الهمزة ، إذا جَمعْتَ ، لزوال موجب إبدالها ألفاً ، وهو سكونها وانفتاح ما قبلها. فإذا رُدَّتْ إلى أصلها قالوا «أآدِمُ» ، فاستثقلوا الهمزتين، فأبدلوا الثانيةَ واواً. فإذا تَبَيَّنَ أنهم أَبدلوا من الهمزة المفتوحة واواً في «أَوادِم» وجب أن يقال في «أَفْعَلَ» من «أَمَمْتُ»: «أَوَمُّ» . وهو مذهب الأخفش[4] .

وهذا[5] أيضاً جميع ما أُبدلت فيه الهمزة واواً ، إذا التقت مع همزة أخرى .

---

(١) ف : فيسكن الأول .
(٢) م : دآبة .   (٣) م : مردة .
(٤) المنصف ٢ : ٣١٥ - ٣١٨ .   (٥) م : فهذا .

باب الياء

وأمّا الياء فتُبدل من ثمانيةَ عشرَ حرفاً. وهي: الألف، والواو، والسين، والباء، والراء، والنون، واللاّم، والصاد، والضاد، والميم، والدال، والعين، والكاف، والتاء، والثاء، والجيم، والهاء، والهمزة. إلاّ أنه لا يذكر هنا إبدالها من الألف والواو، لأنّ ذلك من باب القلب.

فأبدلت من السين، من غير لزوم[1]، في «سادس» و «خامس». فقالوا «سادي» و «خامي». قال الشاعر[2]:

إذا ما عُدَّ أربعةٌ، فِسالٌ   فزَوجُكِ خامسٌ، وحَموكِ سادي

أي «سادسٌ». وقال الآخر[3]:

---

(١) صرح ابن عصفور في الضرائر أن هذا الضرب من الابدال ضرورة. شرح شواهد الشافية ٤٤٨.
(٢) ينسب إلى النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية وإلى الحادرة وامرىء القيس شرح الشافية ٣: ٢١٣ وشرح شواهدها ٤٤٦ - ٤٤٨ والمفصل ٢: ٢٥٨ والابدال ٢: ٢١٧ وتهذيب الألفاظ ص ٥٩١ والضرائر ص ١٥١ والهمع ٢: ١٥٣ والدرر ٢: ٢١٣ والألفباء ٢: ٥٧٤ والصحاح واللسان والتاج (فسل). والفسال: جمع فسل وهو الرذل من الرجال.
(٣) الحادرة. تهذيب الألفاظ ٥٩١ والابدال ٢: ٢١٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٧ والقلب والابدال ص ٦٠ والضرائر ص ١٥١ والدرر اللوامع ٢: ٢١٢ والمخصص ١٧: ١١٢ واللسان والتاج (خمس) و (خما).

مَضَى ثلاثُ سِنينَ، منذُ حُلَّ بها وعامُ حُلَّتْ، وهذا التابعُ الخامي

أي «الخامسُ».

وأبدِلت من الباء[1]، على غير لزوم، في جمع «ثَعْلَبٍ» و«أَرْنَبٍ»، في الضرورة. أنشد سيبويه[2]:

لها أَشاريرُ من لَحمٍ، تُتَمِّرُهُ من الثَّعالي، ووَخزٌ من أَرانيها

أراد «الثعالب»[3] و«أرانب»[4] فلم يمكنه[5] أن يسكن الباء فأبدل منها ياء.

وأُبدلت أيضاً من الباء، على اللزوم، في «دِيباج». وأصله «دِبّاجٌ»، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً، هروباً من اجتماع المثلين. والدليل على ذلك قولهم في الجمع «دَبابيج»[6]. فردُّوا الباء، لمّا فرّقتِ الألف بين المثلين.

---

(١) م: الياء.

(٢) لأبي كاهل اليشكري. وينسب إلى النمر بن تولب. الكتاب ١: ٣٤٤ وشرح الشافية ٣: ٢١٢ وشرح شواهدها ص ٤٤٣ - ٤٤٦ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ والمفصل ٢: ٢٥٨ والابدال ١: ٩٠ والهمع ١: ١٨١ والصحاح واللسان والتاج (تمر) و(شرر) و(وخز). والأشارير: القطع من اللحم يجفف للادخار. وتتمره: تجففه. والوخز: قطع من اللحم. يصف عقاباً.

(٣) وقال ابن عصفور في الضرائر: «وقد يمكن أن يكون جمع ثعالة، فيكون الأصل فيه إذ ذاك الثعائل، إلا أنه قلب». شرح شواهد الشافية ص ٤٤٣.

(٤) م: الأرانب.

(٥) ف: فلم يمكن.

(٦) م: «دبابج». وانظر شرح الشافية ٣: ٢١٠ - ٢١١.

وأبدِلت أيضاً من الباء الثانية، هروباً من التضعيف، في «لا ورَبّك»، فقالوا «لا ورَبْيِكَ». حكى ذلك أحمد بن يحيى[1]

وأبدلت من الراء، على اللزوم، في «قيراط» و«شيراز»[2]. والأصل «قِرّاط» و«شِرّاز»، [فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروباً من التضعيف][3]. والدليل على أنّ الأصل «قِرّاط» و«شِرّاز»[4] قولهم «قَراريط» و«شَراريز»، [٣٥ ب] فردّوا الراء، لمّا فَصلت الألف بين المثلين[5].

وأبدلت أيضاً في «تَسرَّيتُ» وأصله «تَسرَّرتُ»[6]، لأنه «تَفعَّلتُ» من «السُّرِّيَّة». و«السُّرِّيَّةُ»: «فُعليَّة» من السرور، لأنّ صاحبها يُسَرُّ بها، أو من السِّرِّ، لأنّ صاحبها يُسِرُّ أمرها عن حُرَّتِه[7] وربّة مَنزله. ومن جعل «سُرِّيَّة» «فُعِّيلة»[8] من سَراة الشيء ـ وهو أعلاه ـ كانت اللاّم من «تَسَرَّيتُ» واواً أُبدلت ياء، لوقوعها خامسة، لأنّ «السَّراة»[9] من الواو، بدليل قولهم في جمعه «سَرَوات». قال[10]:

---

(١) انظر شرح الشافية ٣ : ٢١٠ واللسان (ربب).

(٢) الشيراز: اللبن الرائب المستخرج ماؤه. م: شيرار. وانظر الكتاب ٢ : ٣١٣-٣١٤.

(٣) من م.

(٤) ف: والدليل على ذلك.

(٥) شرح الشافية ٣ : ٢١١.

(٦) وهذا قول ابن السكيت. انظر اللسان (سري).

(٧) م: حرمته.

(٨) ف: فعليّة.

(٩) م: السرواة.

(١٠) الفرزدق: ديوانه ص ٥٥٩.

وأَصبَحَ مُبيضُ الصَّقيعِ كأنَّهُ
على سَرَواتِ البَيتِ[1]، قُطنٌ مُندَّفُ

والذي ينبغي أن يحمل عليه «سُرِّيّة» أنه «فُعليَّةٌ» من السِّرِّ، أو من السُّرور. فقد دفع أبو الحسن اشتقاقَها من سَراة الشيء - وهو أعلاه - بأن قال: إنَّ الموضع الذي تُؤتَى[2] منه المرأة ليس أعلاها وسَراتَها. وهذا الدفع صحيح، واشتقاقه من السِّرِّ أو السرور واضح. فلذلك كان أولى.

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من الراء.

وأُبدلت من النون، على اللزوم[3]، في «دِينار». أصلُهُ «دِنّارٌ»، فأُبدلت الياء من النون الأولى، هُروباً من ثقل التضعيف، بدليل قولهم «دَنانير» في الجميع[4]، و«دُنَينيرٌ» في التحقير.

وأُبدلت أيضاً من نُون «إنسان» الأُولى[5]، على غير اللزوم[6]، فقالوا «إيسانٌ»[7]. قال عامر بن جُوَيْن[8]:

---

(١) كذا والمشهور: «النِّيبِ». والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة
(٢) ف: يؤتى. (٣) شرح الشافية ٣: ٢١١ والكتاب ٢: ٣١٣.
(٤) م: في الجمع دنانير. (٥) ف: الأول. (٦) م: على غير لزوم.
(٧) وهذه لغة طيىء. انظر الابدال ٢: ٤٦١ واللسان (أنس).
(٨) م: «عامر بن جوي». والبيت في اللسان (أنس) والتاج (أيس).

فيا ليتني ، من بعدِ ما طافَ أهلُها ،

هلَكتُ ، ولم أسمعْ بها صَوتَ إيسانِ

وقالوا في الجميع [1] «أياسينُ» [2] بالياء. والأصل النون ، لأنَّ «إنساناً» و «أناسيّ» بالنون أكثر منه بالياء .

وأُبدلت أيضاً ، على اللزوم، من نون «ظَرِبان» [3] ونون «إنسان» التي بعد الألف ، في الجمع ، فقالوا «أناسيْ» و «ظَرابيْ» . فعاملوا النون معاملة همزة التأنيث ، لشبهها بها . فكما يُبدِلون من همزة التأنيث ياءً ، فيقولون في «صَحراء» : «صَحاريْ» ، فكذلك [4] فعلوا بنون «إنسان» و «ظَرِبان» ، في الجمع .

وأُبدلت أيضاً من النون في «تَظنَّيتُ» [5] ، لأنه «تَفعَّلتُ» من الظَّنِّ . فأصله «تَظنَّنتُ» ، فأُبدلت النون ياءً ، هروباً من اجتماع الأمثال .

وأُبدلت أيضاً ، على اللزوم ، من النون في «تَسنَّى» بمعنى : تَغيَّرَ .

---

(١) م : الجمع .

(٢) ويقال أياسيّ أيضاً .

(٣) الظربان : دابة . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢١١ - ٢١٢ .

(٤) في النسختين : كذلك .

(٥) الابدال ٢ : ٤٥٩ - ٤٦٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٠ .

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ لم يَتَسَنَّهْ ﴾ (١)، فحذفت (٢) الألف المبدلة من الياء للجزم. والأصل « يَتسنَّنْ » فأبدلت النون [ياء](٣)، هروباً أيضاً من اجتماع الأمثال . والدليل على ذلك قوله تعالى ﴿ مِن حَمَأٍ مَسنُونٍ ﴾ (٤) أي: مُتغيِّر . فقوله تعالى « مَسنُون » يدلّ على أنّ « يتسنّ » (٥) في الأصل من المُضعّف كـ « مَسنُون » ، وليس من قبيل المُعتلّ .

فهذا جميع ما أُبدلت فيه الياء من النون .

وأُبدلت من اللاّم في « أمليتُ الكتابَ » (٦). إنما أصله « أملَلتُ » ، فأُبدلت اللاّم الأخيرة ياءً ، هروباً (٧) من التضعيف . وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً . قال تعالى ﴿ فهيَ (٨) تُملَى عليه بُكرةً وأَصِيلاً ﴾ . وقال عزّ وجلّ ﴿ وليُمْلِلِ (٩) الذي عليه الحَقُّ ﴾ (١٠) . وإنما جعلنا اللاّم هي الأصل ، لأنّ « أملَلتُ » أكثرُ من « أمليتُ » .

---

(١) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة . وهذه قراءة عامة أهل الكوفة. تفسير الطبري ٥ : ٤٦٠.
(٢) م : فحذف .
(٣) من م .
(٤) الآيات ٢٦ و ٣٣ و ٣٨ من سورة الحجر .
(٥) م : يتسنن .
(٦) شرح الشافية ٣ : ٢١٠ .
(٧) م : هرباً .
(٨) الآية ٥ من سورة الفرقان . م : هي .
(٩) في النسختين : فليملل .
(١٠) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

وأُبدلت من الصاد[1] ، على غير اللزوم ، في « قَصَّيتُ أظفاري » بمعنى « قَصَّصتُ » . فأبدلوا من الصاد الأخيرة ياء، هروباً من اجتماع الأمثال . حكى ذلك اللِّحيانيُّ .

وأُبدلت من الضاد ، في قول العجّاج[2] :

* تَقَضِّيَ البازِي، إذا البازِي كَسَرْ *

إنما هو « تَفَعُّل » من الانقضاض . وأصله « تقَضُّض » ، فأُبدلت الضاد الأخيرة ياء . وقالوا أيضاً « تَفضّيتُ » من الفِضّة ، وهو مثل « تَقضّيتُ » .

وأُبدلت من الميم في «يأتَمي»[3] على غير اللزوم[4] في الشعر ، قال[5] :

تَزُورُ امرءاً، أمّا الإلٰهَ فيَتَّقِي
وأمّا بِفِعلِ الصّالِحِينَ فيأتَمِي

أصله « يأتَمُّ » ، فأبدل من الميم الثانية ياء ، هروباً من التضعيف .

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢١٠ . (٢) ديوانه ص ١٧ .
(٣) الابدال ٢ : ٤٥٣ . م : يأتمّ . (٤) م : على غير لزوم .
(٥) البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . ديوانه ٢ : ١٢٢ والابدال ٢ : ٤٥٣ واللسان والتاج (أمم) والاقتضاب ص ١٣٨ .

وأبدلت أيضاً في (١) «تُكُمُوا»، لأنه «تُفُعِّلُوا» من «كمنتُ الشيءَ» إذا سترتَه. فأصله «تُكُمِّمُوا»، فأبدلوا من الميم الأخيرة ياءً فقالوا «تُكُمِّيُوا»، فاستُثقلت الضمَّة في الياء، فحُذِفَت، فبقيت الياء ساكنةً، فحُذِفَت لالتقائها مع واو الضمير الساكنة، فصار «تُكُمُّوا» (٢). قال الراجز (٣):

بل لو شَهِدْتَ النّاسَ، إذ تُكُمُّوا بقَدَرٍ، حُمَّ لهم، وحُمُّوا

وأُبدلت أيضاً من الميم الأولى في «أمَّا» (٤)، فقالوا «أَيْما» هُروباً من التضعيف. وقد رُوي بيتُ ابن أبي ربيعة (٥): [٣٦أ]

رأتْ رَجُلاً، أَيْما إذا الشّمسُ عارضَتْ
فيَضحَى، وأَيْما بالعَشِيِّ فيَخصَرُ (٦)

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في «دِيماس»، هروباً (٧) من التضعيف.

---

(١) اللسان والتاج (كمم).   (٢) أغفل ضمَّ الميم لتسلم واو الجماعة.
(٣) العجاج. ديوانه ص ٦٣.   (٤) الابدال ٢: ٤٥٣ والمغني ص ٥٥ - ٥٦.
(٥) ديوانه ص ٨٦. ويضحى: يظهر للشمس. ويخصر: يبرد.
(٦) م: فيحصر.   (٧) شرح الشافية ٣: ٢١٠ - ٢١١. والديماس: الكن والحمّام. م: هرباً.

وأصله «دِمّاس»، بدليل قولهم في الجمع «دَماميس».

وأُبدلت من الدّال [1]، في قوله تعالى [2] ﴿إلاّ مُكاءً وتَصدِيَةً﴾، و«التصدية»: التصفيق والصوت. و«فَعَلتُ» [3] منه: صَدَدْتُ أصدُّ. ومنه قوله تعالى [4] ﴿إذا قَومُكَ منهُ يَصِدُّونَ﴾ أي: يَعُجُّون ويَضِجُّون. فأصله «تَصْدِدَة»، فحُوِّلت إحدى الدالين ياء، هروباً من اجتماع المثلين. وليس قول من قال إنّ الياء غير مبدلة من دال، وجعله من «الصَّدَى» الذي هو الصوت، بشيء، وإن كان أبو جعفر الرستميُّ قد ذهب إليه، لأنّ الصَّدى لم يُستعمل منه فِعْل. فحملُه على أنه من هذا الفعل المستعمل أولى.

وأُبدلت من العين، فيما أنشده سيبويه، من قوله [5]:

ومَنهلٍ ليسَ لهُ حَوازِقُ   ولِضَفادِي جَمّهِ نَقانِقُ

يريد «ولِضفادعِ»، فكرِهَ أن يُسكِّن العينَ في موضع الحركة، فأبدل منها ما يكون ساكناً في حال الجرِّ، وهو الياء.

---

(١) الابدال ١ : ٣٩٧ . (٢) الآية ٤٥ من سورة الأنفال .
(٣) فعلت . (٤) الآية ٥٧ من سورة الزخرف .
(٥) صنعه خلف الأحمر. الكتاب ١ : ٣٤٤ والابدال ٢ : ٣١٥ والمفصل ٢ : ٢٥٧ . والحوازق : الجماعات.

وأُبدلت أيضاً من العين، في[1] «تَلَعَّيتُ»[2] من اللُّماعة[3] «تَلعِيةً». والأصل[4] «تَلَمَّعتُ تَلمِعَةً»، فأُبدلت العين الأخيرة ياءً، هروباً[5] من اجتماع الأمثال.

فإن[6] قال قائل: فلعلّ «تلعّيتُ»: «تَفَعلَيتُ» والياء زائدة، مثلها في «تَجَعبَيتُ»، فلا تكون إذ ذاك بدلاً! فالجواب أنّ التاء إنما دخلت على «لعَّيتُ»، و«لمَّيتُ»: «فَعَّلتُ»، بدليل قولهم «تَلعِيَة»، إذ لا يجيء المصدر على «تَفْعِلة» إلاّ إذا كان الفعل على وزن «فَعَّلَ». فإذا تبيّن أنّ التاء دخلت على «فعّلت» ثبت أنّ «تلعَّيتُ»: «تَفعَّلتُ»، وأنّ الياء بدل من العين.

وأُبدلت من الكاف، فيما حكاه أبو زيد، من قولهم «مَكُّوكٌ»[7] و«مَكاكيّ». وأصله «مَكاكِيكُ»، فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة، هروباً أيضاً من ثقل التضعيف[8].

---

(١) الابدال ٢ : ٣٢٥ والصحاح واللسان والتاج (لمى).
(٢) تلعيت : رعيت. (٣) اللماعة : أصل النبت.
(٤) ف : فالأصل. (٥) م : فراراً.
(٦) سقط من م حتى قوله «وأن الياء بدل من العين».
(٧) المكوك : طاس يشرب به. (٨) يريد : تكرار الكاف.

وأُبدلت من التاء ، أنشد بعضهم [1] :

قامتْ بها ، تَنشدُ كلَّ منْشدِ   فايتَصلَتْ بِمثلِ ضَوءِ الفَرقَدِ

يريد « فاتَّصلَتْ » ، فأبدل من التاء الأولى ياء ، كراهيةَ التَّشديد .

وأُبدلت من الثاء في « ثالث » [2] ، فقالوا « الثالي » . قال الراجز : [3]

يَفديكَ ، يا زُرْعَ ، أبي وخالي   قَد مرَّ يومانِ ، وهذا الثّالي

* وأنتَ ، بالهِجرانِ ، لا تُبالي *

أراد « وهذا الثالث » .

وأُبدلت من الجيم في جمع « دَيجُوج » [4] ، فقالوا « الدَّياجي » . وأصله « دياجيجُ » ، فأُبدلت الجيم الأخيرة ياء ، وحذفت الياء فيها تخفيفاً .

وأُبدلت من الهاء في [5] « دَهدَيتُ الحَجَرَ » أي : دَحرجتُه . وأصله

---

(١) اللسان والتاج (وصل) والمفصل ٢ : ٢٥٧ وشرحه ١٠ : ٢٦ . وفيها: قام بها ينشد.
(٢) شرح الشافية ٣ : ٢١٢ - ٢١٣ .
(٣) شرح الشافية ٣ : ٢١٣ وشرح شواهدها ص ٤٤٨ والمفصل ٢ : ٢٥٩ وشرحه ١٠ : ٢٨ . وزرع : مرخم زرعة . وقال البغدادي : « وخصه ابن عصفور بالضرورة » يريد أنه خصه بذلك في كتابه الضرائر .
(٤) الديجوج : الليل المظلم .   (٥) الابدال ٢ : ٥٣١ .

«دَهدَهتُهُ» ؛ ألا تراهم قالوا «دُهدُوهَةُ الجُعَلِ» لما يُدَحرجُه. قال أبو النَّجم[1] :

كأنَّ صَوتَ جَرْعِها المُستعجَلِ

جَندَلةٌ ، دَهدَيتَها بجَندلِ

وقالوا في «صَهصَهتُ بالرَّجل» إذا قلتَ له «صَهْ صَهْ» : «صَهصَيتُ»، فأبدلوا من الهاء ياء .

وأُبدلت من الهمزة باطِّراد ، إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة . فتقول في «ذِئب» و«بِئر» و«مِئرة»[2] : «ذِيبٌ» و«بِيرٌ» و «مِيرةٌ» . ولا يلزم ذلك ، إلاّ أن يكون[3] الحرف المكسور الذي قبل الهمزة الساكنة همزةً أخرى[4] ، نحو «إيمان» و«إيتاء» في مصدر «آمَنَ» و «آتَى» . وأصلُهما «إئمان» و «إئتاء» .

وأُبدلت من الهمزة المفتوحة المكسورِ ما قبلها ، نحو «مِيَر» و «أُريدُ أنْ أُقرِيَكَ»[5] ، على غير لزوم . وقد مضى السبب في ذلك في باب

---

(١) م : «خندية» . والخندية : رأس الجبل . والرجز في الطرائف الأدبية ص ٦٥ والمنصف ٢ : ١٧٦ . (٢) المئرة : المداوة . (٣) زاد في ف : ذلك. (٤) سقط من م . (٥) م : أقربك .

تخفيف الهمز (١) .

وكذلك أيضاً تُبدل (٢) من الهمزة المضمومة المكسورِ ما قبلها ، عند الأخفش، نحو « هو يُقرِيكَ » (٣) [في « يقرئك »] (٤)، على غير لزوم أصلاً. وقد تقدَّم الدليل على بطلان هذا المذهب، في باب تخفيف الهمز (٥) أيضاً .

وتُبدل منها أيضاً إذا وقعت بعد ياء « فَعِيلٍ » ونحوه ، ممّا زِيدت فيه لمدٍّ ، وبعد ياء التحقير ، على غير لزوم . فيقولون في « خَطِيئة» : « خَطِيّةٌ » ، وفي « نَسِيء » : « نَسِيٌّ » ، وفي تحقير « أفؤُس » : « أُفَيّسٌ » (٦) .

وإذا التقت همزتان ، وكانت الثانية متحرّكة بالكسر ، قلبت الثانية ياءً على اللزوم ، نحو قولهم « أيمّةٌ » في جمع « إمام » . أصله « أأْمِمَةٌ » ، ثم أدغمتَ فقلتَ « أئِمّةٌ » (٧) ، ثم أبدلت من الهمزة المكسورة ياء .

وتُبدل أيضاً من الهمزة الواقعة طرفاً بعد ألف زائدة ، في التثنية ، في لغة لبعض بني فزارة . فيقولون في تثنية « كساء » [٣٦ب] و «رداء» : « كسايان » و « ردايان » . حكى ذلك أبو زيد عنهم .

---

(١) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .
(٢) ف : وكذلك تبدل أيضاً . (٣) م : يقرئك . (٤) من م .
(٥) كذا ، ولم يتقدم لتخفيف الهمز باب . م : « الهمزة » . وانظر ص ٣٢٦ .
(٦) م : أبؤس أبيّس . (٧) م : أيمة .

وأبدلت، بغير اطّراد في «قَرأتُ» و«بَدأتُ» و«تَوضّأتُ»، فقالوا قَرَيْتُ» و«تَوضَّيتُ» و«بَدَيتُ». وعلى «بَدَيتُ» جاء قول زهير (١):

جَرِيءٍ، متى يُظلَمْ يُعاقِبْ بِظُلمِهِ
سَريعاً، وإلاّ يُبْدَ بالظُّلمِ يَظلِمِ

فحَذَفَ الألف المنقلبة عن الياء المبدلة من الهمزة، للجزم في «يُبْدَى».

وقالوا في «واجِىء» (٢): «واجٍ»، فأبدلَ (٣) الهمزة ياء، وأجراها مجرى الياء الأصليّة. الدليل على ذلك أنه جعلها وصلاً لحركة الجيم، في قوله (٤):

وكنتَ أَذلَّ من وَتِدٍ بِقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ، بالفِهرِ، واجي

وأجراها مجرى الياء الأصليّة، في قوله قبلُ:

---

(١) من معلقته. ديوانه ص ٢٤ وشرح الشافية ١: ٢٦ وشرح شواهدها ص ١٠-١١.
(٢) الواجىء: الضارب في أي موضع كان.
(٣) كذا بإفراد الضمير هنا وفيما يلي.
(٤) سقط من م حتى نهاية البيتين التاليين. وهما لعبدالرحمن بن حسان بن ثابت، من قصيدة يهجو بها عبدالرحمن بن الحكم بن أبي العاص. الكتاب ٢: ١٧٠ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١ والوحشيات ص ٢٢٧ والكامل ص ١٤٩ و ٢٨٨ و ٢٨٩ (مطبوعة ليبسيج) والعقد الفريد ٦: ١٤٨.

ولولاهم لكنتَ كحُوتِ بَحرٍ هَوَى، في مُظلِمِ الغَمَراتِ، داجي

ولو كانت الهمزة منويّة عنده لم يجز أن تكون الياء[1] وصلاً كما لا يجوز ذلك في الهمزة. ونحو من ذلك قول ابن هرمة[2]:

إنّ السِّباعَ لتَهدَى في مَرابِضِها والناسُ ليسَ بهادٍ شَرُّهُم أبدا

فأبدل الهمزة من «هادئ» ياءً ضرورة. وجميعُ هذا لا يقاس عليه إلا في ضروره شعر.

وأبدلت أيضاً من الهمزة في «أَعْصُر» اسم رجل[3]، فقالوا «يَعْصُر». قال أبو عليّ: إنما سُمّيَ «أعصُراً» لقوله[4]:

أبُنَيَّ إنّ أباكَ شَيَّبَ رأسَهُ كَرُّ اللّيالي، واختلافُ الأعصُرِ

---

(١) م: الواو.
(٢) ديوانه ص ٩٧ واللسان والتاج (هدأ) حيث روي: «عن فرائسها». م: عن مرابضها.
(٣) وهو منبه بن سعد بن قيس عيلان.
(٤) م: «بقوله». والبيت في طبقات فحول الشعراء ص ٢٩ والتاج (عصر). وقال ابن سلام: «فبهذا البيت سمّي أعصر. وقد يقول قوم: يعصر. وليس بشيء».

باب التاء

وأمّا التاء (١) فأُبدلت من ستّة أحرف ، وهي : الواو ، والياء ، والسين ، والصاد ، والطاء ، والدال .

فأُبدلت من الواو (٢) ، على غير اطّراد (٣) ، في « تُجاه » وهو « فُعال » من « الوجه » ، و « تُراث » : « فُعال » من « وَرِثَ » ، و « تَقِيَّة » : « فَعِيلَة » من « وَقَيتُ » ، و « التَّقوَى » : « فَعلَى » منه ، و « تُقاة » : « فُعَلَة » منه، و « تَوراة » (٤) عندنا « فَوعَلَة » من « وَرِي الزَّندُ يَرِي » وأصله « وَوْراةٌ » فأبدلوا الواو الأولى تاء ، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزة هروباً من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة . وكذلك « تَولَجٌ » (٥) : «فَوعَلٌ» من « الوُلوج » أصله « وَوْلَجٌ » . وهو عند البغداذيين « تَفْعَل »، والتاء زائدة . وحملها (٦) على « فَوعَلٍ » أولى ، لقلّة « تَفْعَل » في الكلام

(١) سر الصناعة ١: ١٦١ - ١٧٤ والكتاب ٢ : ٣١٤ .
(٢) المنصف ١ : ٢٢٥ - ٢٢٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٩ - ٢٢٠ .
(٣) ف : « قياس » وصوبت في الحاشية كما أثبتنا .
(٤) م : نوراة .
(٥) التولج : كناس الوحش .
(٦) كذا بتأنيث الضمير .

[وكثرة « فَوعَل »][1] . وكذلك « تَوراة »[2] .

وكذلك « تُخَمةٌ » لأنها من الوَخامة ، و « تُكَأَةٌ » لأنها من « تَوكَّأتُ » ، و « تُكْلان » لأنه من « تَوكَّلتُ » . و « تَيقُورٌ »[3] : « فَيعُولٌ » من الوقار ، أصله « وَيقُورٌ » . ومن أبيات الكتاب[4] :

* فإن يكنْ أمسَى البِلَى تَيقُوري *

يريد « وقاري » . ورجل « تُكَلَةٌ » من « وَكَلَ يَكِلُ » .

وقالوا « أَتلَجَهُ » أي[5] : أَولجَهُ . وكذلك ما تصرَّف منه ، نحو « مُتْلِج » . و « أَتكأَهُ » وما تصرَّف منه لأنه من « تَوكَّأتُ » أيضاً .

وأُبدلت[6] من واو القسم في نحو « تاللهِ » ، لأنّ[7] الأصل الباء - بدليل أنك إذا جررتَ المضمر أتيتَ بالباء فقلت « به » و « بك » ، لأنّ

---

(١) من م . (٢) سقط « وكذلك توراة » من م .
(٣) التيقور : الوقار . م : وتكلان أيضاً وتيقور .
(٤) للعجاج . ديوانه ص ٢٧ والكتاب ٢ : ٣٥٦ وسر الصناعة ١ : ١٦٢ والمنصف ١ : ٢٢٧ . وفي حاشية ف : « أصله ويقور من الوقار . ابن جني في شرح البيت . أي : فإن يكن أمسى وقاري للبلى » .
(٥) سقط من م . (٦) م : وأبدل .
(٧) سقط من م حتى قوله « وقد تقدم تبيين ذلك » .

المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها ـ ثم أُبدلت الواو من الباء[1] ، ثم أُبدلت التاء من الواو .

فإن قال قائل : ولعلها أُبدلت من الباء ! فالجواب أنَّ إبدال التاء من الواو قد ثبت، ولم يثبت إبدالها من الباء ، فكان الحمل على ماله نظير أولى . وأيضاً فإنَّ العرب لمّا لم تَجرَّ بها إلاّ اسم الله تعالى دلَّ ذلك على أنها بدلٌ من بدل ، لأنَّ العرب تخصُّ البدلَ من البدلِ بشيء بعينه ، وقد تَقدَّم تبيين ذلك[2] .

وكذلك « التَّليدُ » و « التِّلادُ » من « وَلَدَ » . و « تَتْرَى » : « فَعْلَى » من « المُواتَرة » وأصلها « وَتْرَى » . و « أُخت » لأنه من « الأُخُوَّة » . و « بِنْتٌ » لأنه من «البُنُوَّة» . و « هَنْتٌ » لقولهم في الجمع « هَنَوات » . و « كِلتا » لأنه لا يُتصوَّر أن تكون أصلاً لحذفها في « كِلا »[3] ، ولا زائدةً للتأنيث لسكون ما قبلها ، وهو حرف صحيح ، ولكونها حشواً ، ولا زائدةً لغير تأنيث لأنَّ التاء لا تُزاد حشواً[4] . فلم يبق إلاّ أن تكون ممّا انقلبت عنه ألف « كِلا » ، وهو الواو ، لأنَّ الألف إذا جُهِل أصلها حملت على الواو ، لأنه الأكثر . وأيضاً فإنَّ إبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء .

---

(١) كذا ولم يذكره في باب الواو . انظر ص ٣٦٢-٣٦٧ (٢) انظر ص ٣٥٠ .
(٣) م : وكلتا لا يتصور أن تكون أصلاً في كلا . (٤) كذا وانظر ص ٢٧٦.

وأبدلت، باطّراد، من الواو في «افتعَلَ» وما تَصرَّف منه، إذا كانت فاؤه واواً، نحو «اتَّعد» و «اتَّزَنَ» و «اتَّلَجَ»، فهو «مُتَّعِدٌ» و «مُتَّزِنٌ» و «مُتَّلِجٌ»، و «يَتَّعِدُ» و «يَتَّزِنُ» و «يَتَّلِجُ»، و «اتِّعادٌ» و «اتِّزانٌ» و «اتِّلاجٌ». قال[1]:

فإنْ تَتَّعِدْني أَتَّعِدْكَ مَواعداً[2] وسوف أزيدُ الباقياتِ القَوارِصا

وقال طرفة[3]:

فإنَّ القَوافي يَتَّلِجْنَ مَوالجاً تَضايَقُ عنها أن تَوَلَّجَها الإبَرْ

وقال سُحَيمٌ[4]:

وما دُميةٌ، من دُمى مَيْسَنا نَ مُعْجِبةٌ نَظَراً واتِّصافا [٣٧ أ]

والسبب في قلب الواو في ذلك تاءً أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقلبوها ياءً، إذا انكسر ما قبلها، فيقولوا[5] «ايْتَعَدَ»[6] و «ايْتَزَنَ»

(١) الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. ديوانه ص ١٠١.
(٢) م وفي حاشية ف عن نسخة أخرى: «بمثلها». وهي رواية سر الصناعة ١: ١٦٣.
(٣) ديوانه ص ١٨٢ وسر الصناعة ١: ١٦٣.
(٤) ديوانه ص ٤٢ والخصائص ١: ٢٨٢ و ٢: ٤٣٧ وسر الصناعة ١: ١٦٣.
(٥) في النسختين: «فيقولون». والتصويب من سر الصناعة ١: ١٦٤.
(٦) م: ايتعد.

و « ايْتَلَجَ » ، وإذا انضمّ ما قبلها رُدَّت للواو فيقولون « مُوتَعِدٌ » و « مُوتَزِنٌ » و « مُوتَلِجٌ » ، وإذا انفتح ما قبلها قُلبتْ ألفاً فيقولون « ياتَعِدُ » و « ياتَزِنُ » و « ياتَلِجُ » . فأبدلوا منها التاء ، لأنها حرف جلدٌ لا يَتغيّرُ لِما قبله ، وهي مع ذلك [1] قريبةُ المخرجِ من الواو، لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة . ومن العرب من يجريها على القلب ولا يُبْدِلها تاء .

فهذا جميع ما أُبدلتْ فيه الواو تاء .

وأبدلتْ من الياء ، على قياس ، في « افتَعَلَ » ، إذا كانت فاؤه ياءً ، وفيما تَصَرَّف منه . فقالوا في « افتَعَلَ » من « اليُسرِ » : « اتَّسَرَ » ، ومن « اليُبس » : « اتَّبَسَ » [2] . والعلّة في ذلك ما ذكرناه في الواو ، من عدم استقرار الفاء على صورة واحدة ، لأنك تقلبها واواً ، إذا انضمّ ما قبلها نحو « مُوتَسِر » و « مُوتبِس » ، وألفاً [3] متى انفتحَ ما قبلها في نحو « ياتَسِرُ » و « ياتَبِسُ » . فأبدلوها تاء لذلك ، وأجروها مُجرى الواو. ومن العرب من لا يُبدِلها تاء ، بل يُجريها على القلب .

---

(١) ألحق في حاشية ف : « أقرب الزوائد من الفم إلى الواو » .
(٢) م : من اليسر واليبس اتسر واتبس .
(٣) م : والفاء .

فإن (١) قال قائل : فلأيّ شيء قُلبت الياء في مثل « ياتَسِرُ » إذا انفتح ما قبلها ؟ فالجواب أنه لمـّا وجب في حرف العلـّة أن يكون على حسب ما قبله إذا انكسر أو انضمّ ، فتقول « ايتَبَسَ » و « مُوتَبِسٌ » ، حملوا الفتح على الكسر والضمّ ، فجعلوا حرف العلـّة إذا كان ما قبله مفتوحاً ألفاً . فيكون موافقاً للحركة التي تقدّمته ، كما كان ذلك في حين انكسار ما قبله وانضمامه . ولهذه العلـّة بنفسها قلبت الواو ألفاً في مثل « ياتَعِدُ » من « الوعد » . أعني أنه حُمِلَ الفتح على الكسر والضمّ في مثل « ايتَعَدَ » و « مُوتَعِد » .

وأُبدلت من الياء (٢) على غير اطـّراد في قولهم « ثِنتانِ » . ويَدُلُّ على أنها من الياء أنها من « ثَنَيتُ » ، لأنَّ « الاثـنين » قد « ثُنِيَ » أَحدهما إلى صاحبه . وأصله « ثَنَيٌ » ، يدلُّ على ذلك جمعُهم إيّاه على « أثناء » بمنزلة أبناء وآخاء . فنقلوه من « فَعَلٍ » إلى « فِعْلٍ » ، كما فعلوا ذلك (٣) في « بِنْتٍ » .

وأَبدلوا من الياء في « كَيْتَ وكَيْتَ » و « ذَيْتَ وذَيْتَ » ، وأصلها « كَيَّة وكَيَّة » و « ذَيَّة وذَيَّة » . ثم إنهم حذفوا التاء (٤) وأبدلوا من الياء ـ التي هي لام ـ تاءً .

---

(١) سقط من م حتى قوله « مثل ايتعد وموتعد » .
(٢) م : الفاء .
(٣) سقط من م .
(٤) م وسر الصناعة: الهاء.

وأُبدلت من السين على غير اطّراد في «ستٍّ» [في العدد] (١) .
وأصله «سِدْسٌ» ، بدليل قولهم في الجمع «أَسداس» ، وفي التصغير «سُدَيسَةٌ» (٢) . وسيُذكر السبب في ذلك في الإدغام .

وقد أبدلوها أيضاً من السين في «النّاس» و«أَكياس» ، أنشد أحمد ابن يحيى (٣) :

يا قاتَلَ اللهُ بَني السِّعلاةِ عمرِو بنَ يَربُوعٍ ، شِرارِ النّاتِ
* غيرِ أعفّاءَ ، ولا أَكياتِ *

وإنما أُبدلت من السين لموافقتها إياها في الهمس (٤) ، والزيادة ، وتجاور المخرج .

وأُبدلت أيضاً منها في «طَسٍّ» فقالوا «طَسْتٌ» . وإنما جُعلت التاء في «طَسْت» بدلاً [من السين] (٥) ، ولم تُجعل أصلاً ، لأنّ «طَسّاً»

---

(١) من م . (٢) ف : سديس .
(٣) الرجز لعلباء بن أرقم اليشكري . النوادر ص ١٠٤ و ١٤٧ والقلب والابدال ص ٤٢ وسر الصناعة ١ : ١٧٢ والانصاف ص ١١٩ والابدال ١ : ١١٧ وشرح الشافية ٣ : ٢٢١ وشرح شواهدها ص ٤٦٩ - ٤٧٢ والخصائص ٢: ٥٣ والأمالي ٢ : ٧١ والسمط ص ٧٠٣ والمفصل ٢ : ٢٦١ وشرحه ١٠: ٣٦ والجمهرة ٣: ٣٣ والمخصص ٣ : ٢٦ و ١٣ : ٢٨٣ واللسان (أنس) و (مرس) و (نوت) و (سعل).
والسعلاة : أنثى الغيلان . وزعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة .
(٤) م : الهمز . (٥) من م .

أكثرُ استعمالاً من «طَسْت» .

وأُبدلت من الصّاد في «لِصت[1] ولُصُوت»، والأصل «لِصٌّ ولُصوص» ، لأنها أكثر استعمالاً بالصاد من التاء .

وأُبدلت من الطاء في «فُستاط» ، والأصل «فُسطاط» ، بدليل قولهم «فَساطِيطُ» ولا يقولون «فَساتِيطُ»[2] . وفي «أَسْتاعَ يُستِيعُ» والأصل «أَسْطاعَ يُسْطِيعُ» .

وأُبدلت من الدّال في قولهم «ناقةٌ تَرَبُوتٌ» ، والأصل «دَرَبُوتٌ» أي : مُذلّلةٌ[3] ، لأنه من الدُّرْبة .

(١) ضبط أولها في ف بالتثليث وفوقه : معاً .

(٢) هذا قول ابن جني في سر الصناعة ١ : ١٧٤ . وعلّق عليه أبو حيان في حاشيه ف بقوله : « في كتاب الابدال لأبي الطيب اللغوي الحلبي رحمه الله : التاء والطاء : يقال فسطاط وثلاثة فساطيط ، وفستاط وثلاثة فساتيط » . انظر الابدال ١ : ١٣٢.

(٣) م : مدربة .

باب الميم

وأمّا الميم فأُبدلت من أربعة أحرف وهي: الواو ، والنون ، والياء، واللاّم.

فأُبدلت (١) من الواو في قولهم « فَمٌ » ، والأصل « فَوْهٌ » ، فحُذفت الهاء تخفيفاً ، فلمّا صار الاسم على حرفين ، الثاني منهما حرف لين ، كرهوا حذفه للتنوين ، فيجحفوا به ، فأبدلوا من الواو ميماً لقرب الميم من الواو . وقد تُشَدَّدُ الميم في ضرورة الشعر ، نحو قوله (٢) :

يا ليتَها قد خَرَجَتْ مِن فَمِّهِ   حتّى يَعُودَ البحرُ في أُسْطُمِّهِ

روي بفتح الفاء من « فَمِّهِ » وضمّها . والدليل على أنّ الأصل فيه (٤) « فَوْهٌ » قولهم « أفواهٌ » و « فَوهاءُ » (٥) و « أفوَهُ » و « مُفَوَّهٌ » .

وأُبدلتْ باطّراد (٦) من النون الساكنة عند الباء في نحو « عَمْبَرٍ »

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢١٥ – ٢١٦ والابدال ٢ : ٣٨٧ – ٣٨١ والكتاب ٢: ٣١٤ .
(٢) محمد بن ذؤيب العماني الفقيمي . الخصائص ٢ : ٢١١ والصحـــاح والمقاييس (فمم) واللسان والتاج (فمم) و (فوه) وانظر ص ٨٩ من ديوان العجاج . وأسطم البحر : معظمه.
(٣) الراوية المشهوره : حتى يعود الملك .
(٤) م : أن أصل فم .
(٥) م : فوها .
(٦) شرح الشافية ٣ : ٢١٦

و « شَمْباءَ »(١) . وذلك لأنَّ النون أخت الميم وقد أُدغِمَت في الميم ، فأرادوا إعلالها أيضاً مع الباء كما أعلّوها مع الميم بالإدغام. وسنُبيّن ذلك بأكثر من هذا ، في [٣٧ ب] الإدغام ، إن شاء الله تعالى .

وقد أُبدلت من نون(٢) « البَنان » فقالوا « البنام » . قال(٣) :

يا هالَ ذاتَ المَنطِقِ التّمتامِ وكفِّكِ ، المُخَضَّبِ البَنامِ

يريد « البَنان » .

وأُبدلت أيضاً من الباء في قولهم(٤) « بَناتُ بَخْرٍ » و « بناتُ مَخْرٍ ». وهنّ سحائب يأتين قُبُلَ الصّيفِ(٥) ، بيضٌ مُنتصباتٌ في السّماء . قال طرفة(٦) :

كَبَناتِ المَخْرِ ، يَمأدْنَ كما أنبتَ الصّيفُ عَساليجَ الخَضِرْ

---

(١) الشمباء : العذبة الفم . م : عنبر وشنباء .

(٢) شرح الشافية ٣ : ٢١٦ .

(٣) ينسب إلى رؤبة . شرح الشافية ٣:٢١٦ وشرح شواهدها ص ٤٥٥ ـ ٤٥٩ والمفصل ٢ : ٢٦٠ وشرحه ١٠ : ٣٣ . وهال : مرخم هالة . والتمتام : الذي يتردد في نطق التاء .

(٤) الابدال ١ : ٤١ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .

(٥) سقط « قبل الصيف » من م .

(٦) ديوانه ص ٧٤ . ويمأدن : يتحركن ويتثنين . والعساليج : تخرج في الصيف تنقاد كما ينقاد الخيزران . والخضر : نبات أخضر .

وإنما جُعلت الباء الأصل ، لأنَّ « البَخْر » مشتقّ من البخار ، لأنْ السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر .

وأبدلتْ أيضاً من الباء ، فيما حكاه أبو عمرو الشيبانيّ ، من قولهم[1] « ما زال راتماً على كذا » و « راتباً » أي : مُقيماً ، من الرُّتبة .

وأبدلت أيضاً من الباء ، في قولهم[2] « رأيتُه من كَثَبٍ » و « من كَثَمٍ » أي : من قُرب. ثم قالوا « قد أكثَبَ » هذا الأمر أي قرب ، ولم يقولوا « أكثَمَ » . فدلّ ذلك على أنَّ الباء هي الأصل .

وأُبدلت أيضاً من الباء ، في « نُغَب » جمع « نُغْبة »[3] ، فقالوا « نُغَمٌ » . قال الشاعر[4] :

فبادرتْ شِربَها عَجلَى مُثابِرةً حتّى استقتْ دونَ مَحنَى جيدِها نُغَما

وأُبدلت من النون[5] فيما حكاه يعقوب[6] عن الأحمر من قولهم « طانَه

---

(١) الابدال ١ : ٤٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .
(٢) الابدال ١ : ٤٩ وشرح الشافية ٣ : ٢١٨ .
(٣) النغبة : الجرعة من الماء
(٤) اللسان والتاج (نغب) والمفصل ٢ : ٢٦ وشرحه ١٠ : ٣٣ .
(٥) كذا ! وحق هذه الفقرة أن تقدم وتلحق بإبدال الميم من النون فيما مضى بعدّ البنان.
(٦) القلب والابدال ص ٢٠ والابدال ٢ : ٤٢٨ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ .

اللهُ على الخير » و « طامَه » أي : جَبَلَه [1] وهـو يَطينُه ولا يقـال « يَطيمُه » . فَدَلَّ ذلك على أنَّ النون هي الأصل . وأنشد [2] :

[لقدكان حُرّاً يَستحي أنتَضُمَّهُ] الا تلكَ نَفْسٌ طِينَ منها حَياؤُها

وأُبدلت [3] من لام التعريف ، ومنه قوله عليه السلام : « ليسَ من امْبَرِّ امْصيامُ في امْسَفَرِ » [4] .

---

(١) م : حمله .

(٢) الابدال ٢ : ٤٢٨ والقلب والابدال ص ٢٠ وشرح الشافية ٣ : ٢١٧ وشرح شواهدها ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠ والصحاح واللسان والتاج (طين) . وذكر ابن بري أن صواب إنشاده : « إلى تلكَ نَفْسٌ طِينَ فيها » .

(٣) سقطت الفقرة من م . وانظر الابدال ٢ : ٣٧٨ - ٣٨٢ وشرح الشافية ٣ : ٢١٦ .

(٤) ذكر ابن جني أن هذا الحديث رواه النمر بن تولب ولم يرو غيره . وانظر شرح المفصل ١٠ : ٣٤ وحاشية الأمير على المغني ١ : ٤٧ وحاشية الدسوقي ١ : ٥١ .

باب النون

وأمّا النُّونُ فأُبدلت من اللاّم في[1] «لعل»، فقالوا «لَعَن».

قال أبو النجم[2]:

* اغْدُ، لَعَنّا[3] في الرِّهان نُرْسِلُهْ *

وإنما جُعِل الأصل «لعلّ» لأنه أكثر استعمالاً.

وأُبدلت من الهمزة، في النسب إلى[4] «صَنعاء» و «بَهراء»، فقالوا: «صَنعانيّ» و «بَهرانيّ».

وزعم بعض النحويين أنّ النون في «فَعْلان» الذي مؤنثه «فَعلَى» بدل من الهمزة[5]. واستدلّوا على ذلك بأنهما قد تشابها ـ أعني: فَعلان وفعلاء[6] ـ في العدد والتوافق في الحركات والسّكَنات والزيادتين في الآخر،

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢١٨ والابدال ٢ : ٢٩٦ والمفصل ٢ : ٢٦١ وشرحه ١٠ : ٣٦.

(٢) الابدال ٢ :٢٩٧ والأمالي ٢ : ١٣٤ والسمط ٣٣٨ و ٧٥٨. وهو من أرجوزة في العقد ١ : ١١٨.

(٣) في الابدال: «واغد لعنا». الأمالي: اغد لعلّنا

(٤) شرح الشافية ٣ : ٢١٨.

(٥) يريد: بدل من الهمزة في فعلاء لأنّ فعلى مقصور من فعلاء. وفسر ابن جني هذا الزعم، على غير ما ذهب اليه ابن عصفور. انظر المنصف ١ : ١٥٨.

(٦) م: فعلى.

وأنّ[1] المذكَّر [في البابين][2] بخلاف المؤنث، وأنّكَ تقول في جمع « سَكران » : « سَكارَى »، كما تقول في جمع « صَحراء » : « صَحارَى ».

والصحيح أنها ليست ببدل، إذ لم يَدْعُ إلى الخروج عن الظاهر داعٍ، لأنه لا يلزم من توافقهما في الوزن، ومخالفة المذكر للمؤنث[3] أن يشتبها في أن يكون كلّ واحد منهما مؤنثاً بالهمزة. وأمّا جمعهم « فَعْلان » على « فَعالَى » فللشبه الذي بينه وبين « فَعْلاء »[4] فيما ذُكر، لا أنه في الأصل « فَعْلاء ». وأيضاً فإنّ النون لا تُبدل من الهمزة إلاّ شذوذاً، نحو « بَهرانيّ »[5] و « صَنعانيّ »[6]، لا يحفظ غيرها[7].

---

(١) م : فإن.
(٢) من م.
(٣) م : المؤنث.
(٤) م : فعلى.
(٥) م : نهراني.
(٦) م : ضبماني.
(٧) كذا وانظر شرح الشافية ٢:٥٤ – ٥٨.

باب الهاء

وأمّا[1] الهاء فأُبدلت من خمسة أحرف، وهي: الهمزة، والألف والياء، والواو، والتاء.

فأُبدلت من الهمزة، في[2] «إيّاك»، فقالوا «هِيّاك». أنشد أبو الحسن[3]:

فهِيّاكَ والأمرَ الذي إنْ توَسَّعَت

مَوارِدُهُ ضاقَتْ عليكَ مصادِرُهْ

ويقال أيضاً «أيّاكَ» و«هَيّاكَ» بالفتح.

وطَيّىء تُبدِل همزة[4] «إن» الشرطيّة هاء، فتقول «هِنْ فعَلتَ فعَلتُ»، تُريد[5] «إنْ».

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣١٣ وشرح المفصل ١٠ : ٤٢ – ٤٥ . ف : فأما .

(٢) الابدال ٢ : ٥٩٦ – ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ .

(٣) لطفيل الغنوي أو مضرس بن ربعي. شرح الحماسة للمرزوقي ص ١١٥٢ والتبريزي ٣ : ١٥١ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٣ وشرح شواهدها ص ٤٧٦ – ٤٧٧ وشمس العلوم ١ : ١٦.

(٤) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ – ٢٢٣ .

(٥) ف : يريد .

وأبدلت أيضاً من الهمزة في[1] «إنَّ» مع اللاّم، على اللزوم فقالوا «لهِنَّك»[2]. قال الشاعر[3]:

ألا يا سَنا بَرْقٍ، على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ كريمُ[4]

وقرأ بعضهم[5] ﴿طَهْ ما أنزَلْنا عليكَ القُرآنَ لِتَشقَى﴾. وقالوا: أَراد «طَأِ الأرضَ بقدمَيك جميعاً»؛ لأنَّ النبيَّ، عليه السَّلام، كان يَرفع إحدى رجليه في صلاته.

وقالوا «أَيا» و«هَيا» في النداء[6]. والهاء بَدَلٌ من الهمزة، لأنَّ «أَيا» أكثرُ من «هيا». قال[7]:

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٢) الكتاب ١ : ٤٧٤ والنوادر ص ٢٨ .
(٣) محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة . الأمالي ١ : ٢٢ وثمار الأزهار ص ٧٩ ومجالس ثعلب ١١٣ والزهرة ص ٢٢٧ والخصائص ١:٣١٥و٢: ١٩٥ وأمالي الزجاجي ص ٢٥٠ وديوان المعاني ٢ : ١٩٢ وشرح شواهد المغني ص ٢٠٥ والخزانة ٣ : ٣٣٩-٣٤١ واللسان والتاج (لهن) و (قذى) وشرح المفصل ٨ :٦٣ و ١٠ : ٤٢ .
(٤) م : قلل .
(٥) جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش . البحر المحيط ٦ :٢٢٤ .
(٦) الابدال ٢ : ٥٦٩ . م : أيا في النداء وهيا .
(٧) الابدال ٢ : ٥٦٩ .

وانصرفتْ ، وهيَ حَصانٌ مُغضَبهْ ورَفعَتْ ، بِصَوتِها : هَيا أَبَهْ

يريد « أيا أبَهْ » .

وقالوا « هَمَا واللهِ لقد كان كذا » يريدون : أَما واللهِ لقد كان كذا .

وأبدلت أيضاً من الهمزة ، في[1] « أثَرتُ التّرابَ »[2] و « أَرَحتُ الماشية » و « أَرَقتُ الماء » و « أَرَدتُ الشّيء » وفيما يتصرّف منها. فقالوا « هَثَرتُ » و « هَرَحتُ » و « هَرَقتُ » و « هَرَدتُ » ، و « أُهَثِيرُ » و « أُهَرِيحُ » و « أُهَرِيقُ » و « أُهَرِيدُ » ، و « مُهَثِيرٌ » و « مُهَرِيحٌ » و « مُهَرِيقٌ » و « مُهَرِيدٌ » .

وتُبدل أيضاً من همزة الاستفهام ، فيقولون[3] « هَزَيدٌ مُنطلِقٌ » ، يريدون « أَزيد منطلق » . وأَنشد الفرّاء[4] :

---

(١) الابدال ٢ : ٥٦٩ - ٥٧٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٢ - ٢٢٣ .
(٢) في شرح الشافية وشرح المفصل والابدال « أثرت الثوب » أي : جعلت له علماً . وفي الكتاب : همرت .
(٣) شرح الشافية : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .
(٤) أنشده اللحياني عن الكسائي لجميل بن معمر . اللسان والتاج (ذا) . وانظر المفصل ٢ : ٣٦٢ وشرحه ١٠ : ٤٣ والصحاح والقاموس والتاج (ها) وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدها ص ٤٤٧ حيث قال البغدادي : « وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، فإن في غالب شعره أن النساء يتعشّقنه » . قلت : وليس في ديواني عمر وجميل المطبوعين .

وأَتَى صَواحِبُها فقُلنَ: هَذا الذي مَنَحَ المَودَّةَ غيرَنا، وجَفانا؟

يريد «أذا الذي».

وأبدلت من الألف في «هُنا»، في الوقف، فقالوا «هُنَهْ»، قال الراجز [١]:

قد وَرَدَتْ من أمكِنَهْ مِن ههنا، ومِن هُنَهْ

وأبدلت من الياء في [٢] «هذِي»، فقالوا «هذِهْ» [٣٨ أ] في الوقف. وقد تُبدل أيضاً منها في الوصل. والدليل على أنّ الياء هي الأصل قولهم في تحقير «ذا»: «ذَيَّا» [وفي تحقير «ذِي»: «تَيَّا»] [٣]. و«ذي» إنما هو تأنيث «ذا»، فكما لا تجد الهاء في المذكَّر أصلاً فكذلك المؤنث.

وأبدلت أيضاً من الياء في تصغير «هَنَة» [٤]: «هُنَيهة». والأصل

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٨٢ وشمس العلوم ١ : ١٦ والمفصل ٢ : ٢٦٢ وشرحه ١٠ : ٤٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٤ وشرح شواهدها ص ٤٧٩ – ٤٨٠ والمنصف ٢ : ١٥٦ . يذكر إبلاً . وبعدهما :

* إنْ لم أُروِّها فَمَهْ *

أي : فما أصنع .

(٢) الكامل ص ٨٤٢ – ٨٤٣ والابدال ٢ : ٥٣٠ والمنصف ٣ : ١٣٩

(٣) زيادة من الكامل ص ٨٤٣ . (٤) المنصف ٣ : ١٤٠ .

« هُنَيوةٌ » ـ لقولهم في الجمع « هَنَوات » ـ ثم « هُنَيَّةٌ » لأجل الإدغام ، ثم أَبدلوا من الياء الثانية هاء ، فقالوا « هُنَيهةٌ » .

وأُبدلت من الواو في « هَناه »[1] ، والأصل « هَناو »[2] ، فأُبدلت الواو هاء . وهو من لفظ « هَن » . ولا تُجعل الهاء التي بعد الألف أصلاً ، لأنه لا يُحفظ تركيب « هَنَهَ » . وأيضاً فإنه لو كان كذلك لكان من باب « سَلِسَ » و « قَلِقَ » ، وذلك قليل . وذهب أبو زيد[3] إلى أنّ الهاء إنما لَحقتْ في الوقف ، لخفاء الألف ، كما لحقت في الندبة في «زَيداهْ» ، ثم شُبِّهت بالهاء الأصليّة ، فحُرِّكت . فيكون ذلك نظير قوله[4] :

يا مَرحباهُ ، بِحِمارِ ناجِيَهْ ... إذا أَتى قَرَّبْتُهُ ، للسَّانِيَهْ

فيكون ذلك من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، المختصّ بالضّرائر . ويكون ، على القول الأول ، قد أُبدلت فيه الواو هاء ، وذلك أيضاً شاذّ لا يُحفظ له نظير .

---

(1) المنصف ٣ : ١٤٠ ـ ١٤٣ . م : هناة .

(2) وهذا مذهب البصريين عدا أبي زيد والأخفش . شرح الشافية ٣ : ٢٢٥ وشرح الكافية ٢ : ١٣٨ .

(3) المنصف ٣ : ١٤٢ .

(4) الخصائص ٢ : ٣٥٨ والمنصف ٣ : ١٤٢ والخزانة ١ : ٤٠٠ واللسان والتاج (سنا) . والسانية : الدلو العظيمة .

والوجه عندي أنها زائدة للوقف ، لأنَّ ذلك قد سُمِع له نظير في الشعر ، كما ذكرتُ لك . وأيضاً فإنَّ ابن كَيسان ، رحمه الله ، قد حكى في « المختار »[1] له أنَّ العرب تقول « يا هناه »[2] بفتح الهاء الواقعة بعد الألف ، وكسرها وضمّها . فمن كسرها فلأنها[3] هاء السَّكت ، فهي في الأصل ساكنة ، فالتقت مع الألف ، فحرّكت بالكسر ، على أصل التقاء الساكنين . ومَن حرّكها[4] بالفتح فإنه أتبعَ حركتَها حركةَ ما قبلها . ومن ضمّ فإنه[5] أجراها مُجرى حرف من الأصل ، فضمَّها[6] كما يُضَمّ آخرُ المنادى . ولو كانت الهاء بدلاً من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه ، ولوجبَ[7] الضمّ كسائر المنادَيات .

وأُبدلت من تاء التأنيث في الاسم ، في حال الإفراد في الوقف ، نحو « طَلحهْ » و « فاطمهْ »[8] . وحكى قُطرب عن طيّئ أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم ، فيقولون : « كيف الإخوةُ والأخَواهْ ، وكيف البَنُونَ والبَناهْ » ؟

---

(١) كتاب في علل النحو . وهو في ثلاث مجلدات . معجم الأدباء ١٧ : ١٣٨ .
(٢) ذكر ابن جني أنه لم يسمع فيها إلا الضم . المنصف ١٤٣ . م : ياهناة .
(٣) م : فلامها .
(٤) ف : ومن حرك .
(٥) م : فلأنه .
(٦) ف : فضم .
(٧) م : والوجه .
(٨) في النسختين : طلحة وفاطمة .

باب [1] اللامّ

وأمّا اللامّ فأُبدلت من الضّاد [2] في « اضطجعَ ». قال الراجز [3] :

لمّا رأى أنْ لا دَعَهْ ، ولا شِبَعْ   مالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ ،فالطَجَعْ

[يريد « فاضطَجع »] [4] .

وأبدلوا اللامّ من النون ، في [5] « أُصَيلان » تصغير « أُصْلان » ، فقالوا « أُصَيلانًا » و « أُصَيلالاً » .

---

(١) ف : « حرف » . وسقط من م .
(٢) شرح الشافية ٣ : ٢٢٦ و ح الفصل ١٠ : ٤٥ .
(٣) منظور بن حبة الأسدي شرح الشافية ٢ : ٣٢٤ و ٣ : ٢٢٦ وشرح شواهدها ص ٢٧٤ - ٢٧٦ و ٤٨٠ والخصائص ١ : ٦٣ و ٣٢٣ و ٣ : ١٦٣ وإصلاح المنطق ص ٩٥ وتهذيب الاصلاح ١ : ١٦٧ وشرح شواهد الاصلاح ورقة ٩٠ والمنصف ٢ : ٣٢٩ والمفصل ٢ : ٢٦٤ وشرحه ٩ : ١٤٣ و ١٠ : ٤٦ والعيني : ٥٨٤ والصحاح واللسان والتاج (أرط) .
(٤) من م .
(٥) الكتاب ٢ : ٣١٤ وشمس العلوم ١ : ١٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٢٦ والمفصل ٢ : ٢٦٣ وشرحه ١٠ : ٤٦ .

باب [1] الألف

وأمّا الألف فأُبدلت من أربعة أحرف، وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة. إلاّ أنَّ الذي يُذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون، لأنَّ إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأُبدلت من الهمزة [2]، باطّراد، إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة. نحو «رأس» و«كأْس»، تقول فيهما [إذا خفَّفتَها] [3]: «كاسْ» و«راسْ». إلاّ أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزةً التُزم قلب الهمزة الساكنة ألفاً، نحو «آدَم» و«آمَن»، أصلها «أأدَم» و«أأمَن»، إلاّ أنه لا يُنطق بالأصل، استثقالاً للهمزتين في كلمة واحدة.

وأُبدلت، على غير قياس، من الهمزة المفتوحةِ المفتوحِ ما قبلها. وإنما يُحفظ حفظاً. نحو قوله [4]:

(١) ف: «حرف». وسقط من م وانظر الكتاب ٢: ٣٠٣ والمفصل ٢: ٢٥٦ وشرحه ١٠: ١٦ - ٢١.
(٢) شرح الشافية ٣: ٢٠٩ والابدال ٢: ٥٤٨.
(٣) من م.
(٤) اللسان والتاج (وضر). والوضرى: المرأة الوسخة.

إذا مَلا بَطنَهُ ألبانُها حلَباً　　　باتَتْ تُغَنِّيهِ وَضْرَى ذاتُ أجراسِ

يريد « مَلأ » فأبدل من الهمزة ألفاً (١). ومن أبيات الكتاب (٢):

راحَتْ بمَسلَمةَ البِغالُ عَشيَّةً　　　فارعَيْ، فَزارةُ ، لا هَناكِ المَرتَعُ

يريد « لا هَنَأَكِ » فأبدل الهمزة ألفاً . ومن أبيات الكتاب أيضاً (٣) :

سالَتْ هُذيلٌ رسولَ الله فاحشةً　　　ضَلَّتْ هُذيلٌ بماقالت،ولم تُصِبِ

يريد « سألتْ » ، فأبدل .

وأُبدلت أيضاً من الهمزة المفتوحة الساكنِ ما قبلها ، إذا كان الساكن ممّا يمكن نقل الحركة إليه ، نحو « المرَاة » في « المرأة » ، و « الكَمَاة » في « الكَمْأَة » . وذلك أنهم نقلوا الفتحة إلى الساكن قبلها ، ولم يحذفوا الهمزة ، بل أبقوها ساكنة ، فجاءت ساكنة بعد فتحة ، فقلبت ألفاً .

وأُبدلت من النون الخفيفة ، في ثلاثة مواضع :

---

(١) ف : فأبدلت الهمزة .

(٢) للفرزدق . الكتاب ٢ : ١٧ وديوان الفرزدق ص ٥٠٨ . قال هذا حين عزل مسلمة بن عبدالملك عن العراق ، وولِيها عمر بن هبيرة الفزاري .

(٣) لحسان بن ثابت . ديوانه ص ٣٤ والكتاب ٢ : ١٣٠ و ١٧٠ والمفصل ٢ : ٢٤٣ . ويروى : «بما جاءت» و «بما سالت» . يعرّض حسان بهذيل لأنها سألت النبي ﷺ أن يباح لها الزنى .

أحدها : في الوقف على المنصوب[1] المنوَّنِ [٣٨ ب] غيرِ المقصور[2] ، نحو « رأيتُ زيدا » و « أكرمتُ عَمْرا » . وقد بُيِّنَ في الوقف لِمَ[3] كان ذلك ، وأنهم قَصدوا بذلك[4] التَّفرقةَ بين النونِ الزائدة على الاسم بعد كماله ، والنونِ التي هي من كمال الاسم .

فإن كان الاسم مقصوراً فإنك تقفُ عليه بالألف نحو[5] « عَصا » و « رَحَى » . لكن اختلفوا في الألف .

فمنهم من ذهب إلى أنها بدلٌ من التنوين ، في الرفع والنصب والخفض ، وهو مذهب المازنيّ . وحُجَّتُه أنَّ الذي منَعَ[6] أنْ يُبدل من التنوين في الرفع والخفض إنما هو الاستثقال، لأنه إنما ينبغي أن تُبدِل من التنوين حرفاً من جنس الحركة التي قبله ، فلو أبدلت في الرفع لقلت[7] « زَيدُو » ، وفي الخفض لقلت[7] «زَيدِي» ، والياء والواو ثقيلتان . وأمَّا في النصب فتُبدِل ، لأنَّ الذي قبلَ التنوين فتحة ، فإذا أبدلت فإنما تُبدِل الألف وهي خفيفة ، نحو « رأيتُ زيدا » . فلمّا كان ما قبل التنوين في المنقوص[8] فتحةً في جميع الأحوال ساوى

---

(١) م : منصوب .
(٢) شرح الشافية ٢ : ٢٧٩ - ٢٨٠ .
(٣) ف : «لما» . ولم تتقدم إشارة إلى هذه المسألة قبل . وانظر ص٣٢٦و ٣٨٠.
(٤) سقط من م .
(٥) شرح الشافية ٢ : ٢٨٠ - ٢٨٤ .
(٦) م : منع من .
(٧) م : لقلنا .
(٨) كذا !

الرفعُ والخفضُ النصبَ ، فوجب الوقف عنده في الأحوال الثلاثة بالألف .

وهذا الذي ذَهب إليه باطلٌ ، إذ لو كان الأمر على ما زَعمَ لم تَقع الألف من المقصور قافيةً ، لأنَّ مجيء الألف المـُبدلة من التنوين قافيةً لا يجوز .

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف هي (١) الأصل ، والمبدلة من التنوين محذوفة في جميع الأحوال ، وهو الكسائيّ . وحجّتُه (٢) أنَّ حذفَ الألفِ الزائدةِ أولى من حذف الأصليّة .

وذلك باطل ، لأنَّ الزيادة لمعنى ، فإبقاؤها أولَى من إبقاء الأصل . وممّا يَدلُّ على ذلك أنهم إذا وصلوا قالوا « هذه عصاً مُمْوَجّةٌ » ، فحذفوا الألف الأصليّةَ ، وأبقوا التنوين . فكذلك يجب في الوقف أن يكون المحذوف الألفَ الأصليّةَ ، ويكون الثابت (٣) ما هو عوضٌ من التنوين .

ومنهم مَن ذهب إلى أنَّ الألف في حال الرفع والخفض هي الألفُ الأصليّةُ ، والتنوينُ محذوفٌ . وفي النصب هي الألف المبدلةُ من التنوين ، والألفُ الأصليّةُ محذوفةٌ ، قياساً للمعتلّ على الصحيح . وهو مذهبُ سيبويه (٤) ، وهو الصحيح . ومما يؤيِّد ذلك كونُ المنقوص (٥) يُمال في حال الرفع

---

(١) م : أن الألف ألف . (٢) م : وحجتهم .
(٣) م : التأنيث . (٤) كذا ! وهو ليس مذهب سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٢٩٠ وشرح الشافية ٢ : ٢٨٠ – ٢٨٤ . (٥) كذا !

[ما لم يذكره سيبويه من حروف الابدال]

وزاد[1] بعض النَّحويّين في حروف البدل : السين ، والصاد ، والزاي ، والعين ، والكاف ، والفاء ، والشين .

فأمّا السين[2] فأُبدلت من الشين في « الشَّدَّه » و « مَشدُوه » ، فقال « السَّدَّه » و « مَسدُوه »[3] . فأمّا قول نُصيب[4] :

فلو كنتُ وَرداً لونُهُ لَعَسِقتَني ولكنَّ رَبّي سانَني بِسَوادِيا

فلم يُبدِل السينَ من الشين في « عشقتني » ولا في « شانني » ، بل كان له لثغٌ في الشين ، فكان يَتعذَّرُ عليه النُّطقُ بها ، حتّى يجعلها سيناً[5] .

وأمّا الصاد فتبدل من السين[6] إذا كان بعدها قاف ، أو خاء ، أو طاء ،

---

(١) شرح الشافية ٣ : ١٩٩ - ٢٠٣ و ٢٣٠ - ٢٣٢ .
(٢) سر الصناعة ١ : ٢١٠ - ٢١٤ والابدال ٢ : ١٥٤ - ١٧٢ .
(٣) ف : «الشّدّة ومشدود فقالوا السدّة ومسدود» . والتصويب من المبدع وسر الصناعة ١ ٢١٠ والابدال ٢ : ١٦٤.
(٤) كذا! وهو لسحيم عبد بني الحسحاس . ديوانه ص ٢٦ وسر الصناعة ١ : ٢١٤ والمحكم واللسان والتاج (عسق) . (٥) في اللسان والتاج (عسق) أن هذا الادعاء فيه نظر.
(٦) سر الصناعة ١ : ٢٣٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٠ والابدال ٢ : ١٧٢ - ١٩٦ وشرح المفصل ١٠ : ٥١ .

أو غين. فتقول في «سَقَر» و «سِراط» و «سَخِرَ» و «أسبَغَ» : «صَقَرٌ» و «صِراطٌ» و «صَخِرَ» و «أصبَغَ». والسبب في ذلك أنّ القاف والطاء والخاء والغين (١) حروفُ استعلاء، والسين حرف مُنسفِل، فكرهوا الخروج من تَسفُّلٍ إلى تَصعُّد، فأبدلوا من السين صاداً، ليتجانس الحرفان.

وأمّا الشين(٢) فأُبدلت [٣٩أ] من كاف المؤنث في [نحو] «ضَربتُكِ»، فقالوا «ضربتُشِ». ومنه قوله(٣):

فعَيناشِ عَيناها وجِيدُشِ جِيدُها خلا أنّ عَظمَ السّاقِ مِنشِ دقيقُ(٤)

وأُبدلت (٥) من الجيم في «مُدْمَج» فقالوا «مُدْمَش». وذلك في الشعر ضرورة، قال(٦):

---

(١) م: والعين.
(٢) شرح الشافية ٣: ١٩٩ وسر الصناعة ١: ٢١٥ - ٢١٧ والابدال ٢: ٢٣٠-٢٣٢ و ١: ٢٢٦ - ٢٢٩.
(٣) مجنون ليلى. ديوانه ص ٢٠٧ وسر الصناعة ١: ٢١٦ والكامل ص ٨٥٩ وذيل الأمالي ص ٦٤ والابدال ٢: ٢٣١ والخزانة ٤: ٥٩٥ - ٥٩٧ والجمهرة ١: ٥ والتمام ص ٣٧.
(٤) م: رفيق.
(٥) سقط من م حتى قوله «وقالوا جعشوش». وانظر الابدال ١: ٢٢٦-٢٢٩ و ٢: ١٦٠.
(٦) سر الصناعة ١: ٢١٥ واللسان (دمج).

* إذْ ذاكَ ، إذ حَبلُ الوِصالِ مُدْمَشُ *

يريد : مُدْمَجٌ .

وقالوا « جُمْشُوش » و « جُمسُوس » أي : صغير ذليل . والأصل السينُ ، بدليل قولهم في الجمع « جَماسيس » . فلا يأتون بالشين .

وأمّا الزاي [1] فأُبدلت من الصاد ، إذا كان بعدها قاف أو دال [2] . فقالوا في « مَصْدَق » و « مَصدُوقة » : « مَزْدَقٌ » و « مَزدُوقةٌ ». وإنما تَفعَلُ ذلك كَلْبٌ . قال [3] :

يَزِيدُ ، زادَ اللهُ في خَيراتِهِ ، حامي نِزارٍ ، عندَ مَزدُوقاتِهِ

وقال الآخر [4] :

ودَعْ ذا الهوَى قبلَ القِلَى ، تَرْكُ ذِي الهوَى
مَتِينَ القُوَى ، خَيرٌ من الصَّرْمِ ، مَزدَرا

---

(1) الابدال ٢:١٢٢-١٣٣ وسر الصناعة ١ : ٢٠٨ والمفصل ٢ : ٢٦٧ وشرحه ١٠ : ٥٢ - ٥٤ وشرح الشافية ٣ : ٢٣١ - ٢٣٢ . (2) سقط منم وسر الصناعة.

(3) سر الصناعة ١:٢٠٨ واللسان (صدق) والتاج (زدق) والمزدوقات: المصدوقات، جمع مصدوقة وهي الصدق .

(4) سر الصناعة ١ : ٢٠٨ والمفصل ٢: ٢٩٧ وشرحه ١٠:٥٢ واللسان والتاج (صدر) . وفي : النسختين « ترك ذا الهوى .. من الصرم مزدقا » والتصويب من سر الصناعة .

وأمّا العين[1] فأُ بدلت من همزة «أنْ» فقالوا «عَنْ». قال الشاعر[2]:

أَعَنْ تَوسَّمتَ مِن خَرقاءَ مَنزِلةً ماءُ الصّبابةِ من عَينَيكَ مَسجُومُ؟

يريد «أَأَن [توسّمت] [3]». وقال آخر[4]:

أعَنْ تَغنَّتْ على ساقٍ مُطوَّقةٌ ورقاءُ، تَدعُو هَدِيلاً فَوقَ أعوادِ؟

[يريد «أَأَنْ تَغنَّتْ»] [3]

وقد أبدلت من همزة «أنَّ»، فقالوا «يُعجبُني عَنَّ عَبدَ اللهِ قائمٌ» [يريدون «أنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ»] [3]. وأُبدلت من الهمزة في «مؤتلِي»، فقالوا «مُعتلي». قال الشاعر[5]:

فنحنُ مَنَعْنا، يومَ حَرْسٍ، نِساءكم غداةَ دَعانا عامرٌ، غيرَ مُعتلي[6]

(١) سر الصناعة ١ : ٢٣٤ - ٢٤٦ والابدال ٢ : ٥٥٢ - ٥٥٦ .
(٢) ذو الرمة . ديوانه ص ٥٦٧ وسر الصناعة ١ : ٢٣٤ والخصائص ٢: ١١ ومجالس ثعلب ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٧ . وسقط « الشاعر » من م وروي فيها «منسجم» . والمسجوم: المصبوب (٣)من م.
(٤) ابن هرمة . ديوانه ص ١٠٥ والخصائص ٢: ١١ وسر الصناعة ١: ٢٣٥ ومجالس ثعلب ص ١٠١ والخزانة ٤ : ٤٩٥ .
(٥) طفيل الغنوي ديوانه ص ٣٧ وسر الصناعة ١ : ٢٤٠ والأمالي ٢ : ٧٩ والابدال ٢ : ٥٥٤ .
(٦) في النسختين . « جرس » . وفي حاشية ف : « صوابه حرس بالحاء المهملة وهو ماء =

يُريدُ «غيرَ مُؤْتلي»

وأبدلت الفاء من الثاء[1] في «ثُمَّ» و «جَدَث»[2]. فقالوا «قامَ زيدٌ فُمَّ عَمرٌو»، والأصل الثاء، لأنَّ «ثُمَّ» أكثر استعمالاً من «فُمَّ». وقالوا «جَدَفٌ» في «جَدَث»، والأصل الثاء، لقولهم في الجمع «أجداث»، ولم يقولوا «أجداف»[3].

وأبدلت الكاف[4] من تاء ضمير المخاطب في «فَعلْتَ» فقالوا: «فَعَلْكَ». وأنشدَ سُحيمٌ قَصيدةً، فقال «أَحسنْكَ واللهِ»، يريد «أحسَنتَ واللهِ». وأنشد أبو الحسن لبعضهم[5]:

يا بنَ الزُّبيرِ، طالمَا عَصَيْكا ... وطالمَا عَنَّيْتَنا، إليكا

لَنَضْرِبَنْ، بسَيفِنا، قَفَيكا

= لبني عقيل. وقيل جبل في بلاد عامر بن صعصعة. وبالحاء ذكره أبو عبيد البكري في معجم ما استعجم والحازمي في ما اتفق وافترق مساه».

(١) سر الصناعة ١ : ٢٥٠ - ٢٥٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٠١ والابدال ١ : ١٨١ - ٢٠٠. م : التاء.

(٢) الجدث م القبر.

(٣) هذا قول ابن جني في المحتسب وسر الصناعة وخالفه أبو الطيب في الابدال ١ :١٩٢.

(٤) سر الصناعة ١ : ٢٨١ والابدال ١ : ١٤٠ - ١٤٢.

(٥) الراجز من حمير. النوادر ص ١٠٥ وسر الصناعة ١ : ٢٨١ وشرح الشافية ٣: ٢٠٢ وشرح شواهدها ص ٤٢٥ - ٤٢٧ والابدال ١: ١٤١ وأمالي الزجاجي ص ٢٣٦ والخزانة =

والسبب في أنْ لم يذكر سيبويه ، رحمه الله (١) ، هذه الحروفَ السبعة في حروف البدل أنها تنقسم قسمين :

قسمٌ : الإبدالُ فيه (٢) مرادٌ (٣) به تقريبُ الحرف من غيره ، فبابه أن يُذكر في البدل الذى يكون بسبب الإدغام ، لأنه يشبهه . وهو إبدال الصاد من السين ، إذا كان بعدها طاء أو خاء أو غين أو قاف ، وقد تقدَّم تبيين ذلك .

وقسم : الإبدال فيه قليلٌ جدّاً ، أو في لغة بعض العرب ، فلم يعتبره . وهو ما بقي من سبعة الأحرف . فأمّا الكاف والسين والشين والفاء فإبدالها قليل جدّاً . وأمّا العين فإبدالها من الهمزة قليل ، ولا يفعل ذلك إلاّ بنو تميم (٤) وكذلك إبدال الزاي من الصاد إنما تفعله كَلْبٌ .

* * *

تمّ - بعون الله - الجزء الأوّل من الممتع

ويليه الجزء الثاني ، وأوله : القلب والحذف والنقل

= ٢ : ٢٥٧ . وقفيكا : أصله قفا كا ، قلبت فيه الألف ياء . وروي «عنَّيكنا» بدل عنَّيتنا .

(١) سقط من م «رحمه الله» . (٢) في النسختين : فيها .

(٣) ف : المراد .

(٤) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : «قال أبوالطيب : وقبائل من قيس . وأنشد : أعن توسّمت ... البيت . قال : ورَوَوا بيت الشماخ :

نبّئتُ أنّ رُبيعاً عن رَعَى إبلاً يُهدِي إليَّ خَناهُ ثانيَ الجيدِ ... » .

دار القماطي
للطباعة والنشر
تلفون : ٨٢٠٥٢٩

المُمتِع في التصْريف

لابن عُصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩هـ

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوه

الجزءُ الثاني

دار المعرفة
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

دار المعرفة
DAR EL-MAREFAH
للطباعة والنشر والتوزيع
Publishing & Distributing



مستديرة المطار - شارع البرجاوي ص.ب ٧٨٧٦ تلفون: ٨٣٤٣٠١ - ٨٣٤٣٣٢ - برقياً معرفكار بيروت - لبنان

القلب والحذف والنقل

بابٌ[1]

القلب والحذف والنقل

وإنما أفردتُ لذلك باباً واحداً ، لأنَّ جميع ذلك إنما يُتَصوَّر باطّراد في حروف العلّة . فإنْ جاء شيء من الحذف أو القلب ، في غير حروف العلّة ، أو في حروف العلّة في خلافِ ما يتضمّنه هذا الباب ، فيُحفَظ ولا يُقاس عليه . وسيُذكر من ذلك شيء ، عند الفراغ من هذا الباب .

فحُروف العلّة هي الواو والياء والألف . وهذه الحروف تكون أصولاً وزوائد ، فليُقدَّم الآن الكلام على الأصول .

وقد بُيّنَ ، فيما تَقدَّم ، أنّ الألف لا تكون أصلاً بنفسها ، بل تكون منقلبةً عن ياء أو واو . فعلى هذا لا يخلو أن تقع الياء والواو فائينِ أو عَينينِ ، أو لامينِ .

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٣٥٥ - ٣٩٢ وشرح الشافية ٣ : ٦٦ - ١٩٦ والمفصل ٢ : ٢٦٨ - ٢٨٧ وشرحه ١٠ : ٥٤ - ١٢٠ .

فإن وقعت الواو فاءً فلا يخلو من أن تقع فاء في فعل على وزن « فَعَلَ » ، أو « فَعِلَ » ، أو « فَعُلَ » ، أو لا تقع .

فإن وقعت فاءً في فعل على وزن «فَعَل» فإنها تُحذف في المضارع(1) . فتقول في مضارع «وَعَدَ» : « يَعِدُ» ، وفي مضارع «وَزَنَ» : « يَزِنُ» . وإنمّا حُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وهما ثقيلتان . فلمّا انضاف ذلك إلى ثِقَل الواو وَجب الحذف . وحَذفوا مع الهمزة والنون والتاء ، فقالوا « تَعِدُ » و « أَعِدُ » و « نَعِدُ » ، حملاً(2) على الياء ، كما أنهم قالوا «أُكرِمُ» وأصله « أُؤَكْرِمُ » فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً لاجتماع الهمزتين ، ثم حملوا « يُكرِمُ » و « تُكرِمُ » و « نُكرِمُ » على « أُكْرِمُ ».

فإن قيل . فلأيّ شيء حُذفتِ الواو في « يَضَعُ » مضارع «وَضَعَ » ولم تقعْ [٣٩ب] بين ياء وكسرة ؟ فالجواب أنها في الأصل وقعتْ بين ياء وكسرة ، لأنّ الأصل « يَوْضِعُ » . لكن فُتحتِ العينُ لأجل حرف الحلق ، ولولا ذلك لم يجيء مضارع « فَعَلَ » على « يَفعَلُ » بفتح العين. فلمّا كان الفتحُ عارضاً لم يُعتدّ به ، وحُذفتِ الواو رَعياً للأصل .

فإن قيل : لو كان وقوع الواو بين ياء وكسرة يُوجِب حذف الواو

---

(1) المنصف ١ : ١٨٤ و ١٨٨ . (2) المنصف ١ : ١٩١ - ١٩٢

لوجب حذفُها في « يُوعِدُ » مضارع « أوعَدَ » ! فالجواب[1] أنَّ الأصل في « يُوعِدُ » : « يُؤَوْعِدُ »[2]. فالواو إنما[3] وقعت في التقدير بين همزة وكسرة ، فثبَتَتْ لذلك ، ولم يُلتفَت إلى ما اللفظ الآنَ عليه ، كما لم يُلتفَت إلى اللفظ في « يَضَعُ » .

فإن قيل : فلأيّ شيء التزموا[4] في مضارع «فَعَلَ» الذي فاؤه واو « يَفْعِل » بكسر العين ، وقد كان نظيره من الصحيح يجوز فيه «يفعُل» و «يفعِل» ، بضمّ العين وكسرها ؟ فالجواب[5] أنهم التزموا « يفعِل » لأنه يؤدّي إلى حذف الواو، فيَخِفُّ اللفظ .

فإن قيل : لو ضمُّوا العين في «يَفْعلُ» ،فقالوا «يَوعُدُ» ، لوجب حذفُ الواو لوقوعها بين ياء[6] وضمّة ، وهما ثقيلان ؛ ألا ترى أنهم لمّا شَذُّوا من ذلك في حرف واحد ، فجاؤوا به على « يَفعُلُ » ، حذفوا الواو ، فقالوا « وَجَدَ يَجُدُ »[7] ، قال الشاعر[8] :

لو شِئتِ قد نَقَعَ الفؤادُ بشَربةٍ ... تَدَعُ الصَّوادِيَ لايَجُدْنَ غَليلاَ

---

(1) المنصف ١ : ١٩٤ .
(2) م : يؤعد .
(3) م : قالوا وإنما .
(4) ف : ألزموا .
(5) المنصف ١ : ١٨٥-١٨٦
(6) م : واو .
(7) م : يجد .
(8) تقدم في ص ١٧٧ . م : لايجِدنَ .

فالجواب أنَّ وقوع الواو بين ياء وضمّة لا يُوجِبُ الحذف ، بدليل قولهم في مضارع «وَطُؤَ» و «وَضُؤَ» : «يَوطُؤُ» و «يَوضُؤُ»[1] ، فلا يحذفون . فأما حذفُهم في «يَجُدُ» فلأنَّ «يَجُدُ» شاذّ ، فالضمُّ فيه عارض[2] ، فحُذفَت فيه[3] الواو ، كما حُذفتْ في «يَضَعُ» .

فإن قال قائل : فلعل[4] الواو في «يَجُدُ» حُذفت للثقل ، ولم تُحذف في «يَوضُؤُ» و «يَوطُؤُ» مضارع «وَطُؤَ» و «وَضُؤَ» لأنهم التزموا في مضارع «فَعُلَ» طريقةً واحدةً[5] ، ألا ترى أنه إنما يجيء على «يَفعُلُ» بضمّ العين خاصّةً ، فكرهوا الحذفَ لئلاّ يتغيَّر المضارع عن أصله ، كما التُزِمَ الضمُّ في غير المضارع لذلك ! فالجواب أنَّ الحذف ليس بمُغيِّر لمضارع «فَعُلَ» عن أصله ، ألا ترى أنك إذا خففتَ «يَوضُؤُ» ، ثم أدخلت الجازم ، حذفت الواو للجزم في[6] أحد الوجهين على حدّ قوله[7] :

[جَريءٍ متى يُظلَمْ يُعاقِبْ بظُلمِهِ سَريعاً] وإلاْ يَبْدَ بالظُّلم يَظلِمِ

(١) م : يوضؤ ويوطؤ .
(٢) المنصف ١ : ١٨٧ .
(٣) م : منه .
(٤) ف : لعل .
(٥) هذا مذهب المازني وابن جني . انظر المنصف ١ : ٢٠٩ - ٢١٠ .
(٦) سقط من م حتى قوله « فحذفها للجازم » .
(٧) زهير بن أبي سلمى . انظر ما تقدم في ص ٣٨١ .

فخفَّف همزة «يُبدأ» ، ثم أجراها مُجرى حروف العلّة ، فحذفها الجازم . فكما أنَّ هذا القدر غير مُعتدٍّ به فكذلك حذفُ الواو في مثل «يَوضُؤ» و «يَوطُؤ» لا يكون تغييراً .

فدلَّ ذلك على أنَّ الواو لا تُستثقل بين الياء والضمّة ، وأنها إنما حُذفت في «يَجِدُ» لِما ذكرناه .

وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمَّة كثقلها بين الياء والكسرة، لأن الكسرة والياء مُنافِرتان للواو - ولذلك إذا اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسُكون قُلبت الواو ياءً وصُيِّرَ اللفظُ بهما واحداً - فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعةً بين شيئين ينافرانها ، وإذا وقعت بين ياء وضمَّة كانت واقعة بين مُجانس ومُنافر . فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمَّة أخفَّ من وقوعها بين ياء وكسرة .

فإذا رددتَ الفعل إلى مالم يسمَّ فاعله لم تحذف الواو ، فقلت«يُوعَد»(١).
فإن قيل : ولِمَ لَمْ تحذف الواو ،وأنتم تزعمون أنَّ الفعل المبنيّ للمفعول مغيَّر من فعل الفاعل ، ولذلك لم تُدغم العرب الواو في الياء في « بُويِعَ »و «سُويِرَ» وأمثالها(٢) ، لأنَّ الأصل « بايعَ » و «سايَرَ» ، فكذلك كان يَنبغي أن يقال

---

(١) المنصف ١ : ٢١٠ .   (٢) م : وأمثالها .

«يُعَدُ» و «يُزَنُ» ، لأنَّ الأصل «يَعِدُ» و «يَزِنُ» ! فالجواب أنَّ كلَّ فعلٍ مضارع ثلاثيّ مبنيّ للمفعول يأتي أبداً على وزن «يُفعَلُ» ، بضمّ حرف المضارعة وفتح العين ، ولا ينكسر ذلك في شيء منه ، فأشبهَ مضارعَ «فَعُلَ» في أنه يُلزَمُ [فيه][1] طريقةٌ واحدة ؛ ألا ترى أنَّ مضارع «فَعُلَ» إنما يأتي أبداً على «يَفعلُ» ، بفتح حرف المضارعة وضمّ العين . فحُمل[2] عليه لذلك . وأيضاً فإن العرب قد تَعتدُّ بالعارض، ولا تلتفت إلى الأصل ، فيكون قول العرب «يُوعَدُ» من قبيل الاعتداد بالعارض، فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل . ويكون «سُويِرَ» من قبيل ترك الاعتداد بالعارض ، فلذلك حُمل على «سايَر» . فلم تُحذف[3] الواو منه[4] كما لم تحذف من مضارع[5] «فَعُلَ» .

ويأتي مصدر «فَعَلَ» الذي فاؤه واو أبداً[6] على وزن «فِعْلَة» ، أو «فَعْل» في الغالب[7] ، نحو «وَعْد» [٤٠أ] و «وِعْدَة» و «وَزْن» و «وِزْنة» . وقد[8] يأتي على خلاف هذين البناءين ، مما يرد عليه الصحيح ، نحو

---

(١) من م .
(٢) سقط من م حتى قوله «على ساير» .
(٣) م : فلم يحذف .
(٤) أي : من يُوعد .
(٥) يريد : من يوضؤ ويوطؤ
(٦) كذا ، وهو يخالف ماسيذكره بعد .
(٧) سقط «في الغالب» من م .
(٨) سقط من م حتى قوله «وروداً»

«وَرَدَ الماءَ وُروداً » .

فأما «فَعْلٌ» فلم تُحذف الواو منه لخِفَّة الفتحة. وأما «فِعْلَةٌ» فحُذفت الواو منه لثقل الكسرة في الواو، مع أنه مصدر لفعل قد[1] حُذفت منه الواو، فقالوا في«وِعْدة» : «عِدة» فألقوا كسرة الواو على مابعدها، وحذفوها .

فإن قيل : وهلاّ حَذفوا الواو بكسرتها ! فالجواب أنهم لوفعلوا ذلك لاحتاجوا إلى تكلُّفِ وصلٍ، لأنَّ ما بعد الواو ساكن . ولزمت التاء لأنها جُعلت كالعوض من الواو .

فإن قيل ولأيّ شيء التُزِمَ في المصدر هذان البناءان، وقد كان الصحيح يجيء على غير ذلك من الأبنية ؟ فالجواب أنهم التزموهما لخفَّتهما، ألا ترى أنَّ « فَعْلاً »على ثلاثة أحرف، وهو أخفُّ أبنية الأسماء الثلاثيَّة[2]، وأكثرها وُجوداً . وأما «فِعْلَةٌ» فلأنه يؤدّي إلى حذف الواو،وهو حرف مستثقل[3]، كما أنهم التزموا في المضارع «يَفْعِل» بكسر العين، لأنه يؤدّي إلى التخفيف . ولو جاء على غير ذلك، من الأوزان التي يجيء عليها

---

(١) ف : « مع أن المصدر لفعل قد » م «مع أن المصدر قد».وانظر المنصف ١ : ١٩٥ .
(٢) م : أبنية الثلاثة . (٣) م : مستقبل .

مصدرُ الفعل الثلاثيّ الصحيح[1] ، لم يكن في خفة ذلك .

وإن[2] وقعت [الواو فاء][3] في فعل على وزن[4] « فَعِلَ » بكسر العين فإنّ مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح ، وهو « يَفعَلُ » ، ولا تُحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، نحو « وَجِلَ يَوجَلَ » .

فإن قيل : فلأيّ شيءٍ لم يجيئوا بمضارعه على « يَفعِلُ » بكسر العين ، فيكون ذلك سبباً للتخفيف بحذف الواو ؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع « فَعِلَ » ؛ ألا ترى أنه لا يجيء على « يفعِلُ » إلاّ شاذّاً ، نحو « حَسِبَ يحْسِبُ » . وليس كذلك « فَعَلَ » ، لأنّ « يَفعِل » مَقيسٌ فيه .

ومن العرب من يقلب هذه الواو طلباً للتخفيف ، فيقول[5] « ياجَلُ » و « ياحَلُ »[6] . وأيضاً فإنه أراد أن يُغيّر الواو في مضارع « فَعِلَ » ، كما غيَّرَها في مضارع « فَعَلَ » ، فأبدل منها أخفّ حروف العلّة،وهو الألف.

ومنهم من يُبدل الواو ياءً ، فيقول[7]:« ييجَلُ » ، و « ييحَلُ » .

---

(١) سقط من م .
(٢) ف : فإن .
(٣) سقط من النسختين .
(٤) المنصف ١ : ٢٠١ - ٢٠٢ .
(٥) المنصف ١ : ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٦) يا حل : مضارع وحيل . م: ويوجل .
(٧) المنصف ١ : ٢٠٢-٢٠٣ .

وذلك أنه قد اجتمع له واو وياء ، وإحداهما ساكنة ، فأشبه « يَوجَلُ » وبابُه لذلك « طَيّاً » مصدر « طَويتُ » . فكما قلب الواو ياءً في «طيّ»، وأصله « طَوْيٌ » ، فكذلك [1] فعل في « يَوجَلُ » . ثم حمل « تَفعَلُ » و « نَفعَلُ » و « أفعَلُ » على « يَفعَلُ » .

ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو لمُوجِب [2] على كلّ حال ، فاستعمل لغة من يكسر حرف المضارعة من « فَعِلَ » فيقول « تِعْلَمُ » [3]، فقال « تِيجَلُ » و « نِيجَلُ » [« وإيجَلُ »] [4] ، و « يِيْجَلُ » ، فكَسَرَ حرفَ المضارعة إذا كان ياء استثقالاً للفتحة [5] في الياء ، فجاءت الواو بعد كسرة فقُلبتْ ياء .

فإن قيل : فإنهم لا يقولون « يِعلَمُ » ، فيكسروا [6] حرف المضارعة ، إذا كان ياء ، استثقالاً للكسرة في الياء ! فالجواب أنهم احتَملوا هذا القَدْر من الثقل ، لأنه يؤدّي إلى التخفيف بقلب [7] الواو ياء .

إلاّ أن يكون [8] مضاعفاً فإنه لا تُغيَّرُ [9] الواو فيه ، نحو « وَدِدْتُ

(١) م : كذلك . (٢) م : بالموجب . (٣) م : يعلم .
(٤) من م . (٥) سقط « إذا كان ... في الياء » من م . ف : للضمة.
(٦) في النسختين : «فيكسرون». وهو جائز مرجوح. انظر شرح القصائد العشر ص٢٧٣.
(٧) ف : لقلب . (٨) يريد : مضارع « فعِل يفعَل » الذي فاؤه واو .
(٩) م : لا يغير .

أَوَدُ ». ولا تقول «آدُ» ولا « أَيَدُ » ولا «إِيَدُ»[1] لقوّة الواوبالحركة .

وقد شذَّت ألفاظ ، فجاء المضارع منها على [2] «يَفعِل»، فحُذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة . وهي «ورِث يَرِثُ » و «ورِيَ الزَّندُ يَرِي» و « وَفِقَ يَفِقُ » و «وَغِمَ يَغِمُ»[3] و « وَمِق يَمِقُ » و«وَثِق يَثِقُ» و«وَحِرَ صَدرُه يَحِرُ» و «وَغِرَ يَغِرُ»[4] و«وعِمَ يَعِمُ » و «وَسِع يَسَعُ» و «وَطِئ يَطَأُ »[5] .

فإن قيل : وما الدليل على أنَّ «يَسَعُ» و «يَطَأُ» : «يَفعِلُ» بكسر العين ، وهلاّ وُقف فيهما مع الظاهر وهو «يَفعَلُ» لأن العين مفتوحة ، وأيضاً فإن قياس مضارع «فَعِلَ» : « يَفعَلُ » ،فما الذي دعا إلى جعل «يَسَعُ» و «يَطَأُ» شاذَّين؟ فالجواب[6] أنَّ الذي حمل على ذلك إنما هو حذف الواو ، إذ لو كانا «يفعَلُ» لـكانا[7] «يَوطَأُ» و «يَوسَعُ» . فدلّ حذفُ الواو على أنهما في الأصل «يَوطِئ» و «يَوسِعُ» ، فحُذفتِ الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم فُتحتِ العين لأجل حرف

(١) م : اتـــد .
(٢) المنصف ١ : ٢٠٧ .
(٣) وغم : حقد .
(٤) وغر صدره : امتلأ غيظاً .
(٥) وزاد في المنصف «ورم يرم و وله يله».
(٦) المنصف ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٧) ف : لـكان .

الحلق ، ولم يُعتدّ بالفتح لأنه عارض .

وإنما كان الشاذّ من «فَعِل يَفعِلُ» فيما فاؤه واو أكثرَ من الشاذِّ منه في الصحيح ، لأنَّه شذوذ يؤدّي إلى تخفيف اللفظ بالحذف.

وزعم الفرّاء أنَّ موجِب الحذف إنما هو التَّعدّي(١) نحو «يَعِدُ» و «يَزِن» ، وموجب الإثبات إنما هو عدمُ التعدِّي نحو «يَوجَلُ» و «يَوحَلُ»(٢) .

وهذا [٤٠ب] الذي ذهب إليه فاسدٌ(٣) ، لأنه خارج عن القياس، ألا ترى أنَّ الحذف إنما القياس فيه أن يكون لأجل الثقل .وأيضاً فإنهم قالوا : «وَأَلَ زيدٌ مما كان يَحذرُه يَئِل» و «وَبَلَ المطرُ يَبِلُ» و«وَقَدَتِ النّارُ تَقِدُ» و «وَحِرَ صدرُه يَحِرُ» و «وغِرَ يَغِرُ» . فحذفوا الواو في جميع ذلك ، وإن كان غيرَ متعدّ ، لمّا وقعت بين ياء وكسرة(٤).

وإن وقعت [الواو فاء](٥) في فِعل على وزن «فَعُلَ» فإن مضارعه لاتحذف(٦) منه الواو ، نحو(٧) «يَوضُؤ» و «يَوطُؤ»،لِما ذكرنا من أنَّ

---

(١) المنصف ١ : ١٨٨ . (٢) م : يوجِل ويوجَل .
(٣) المبرد هو الذي تصدى للفراء . انظر الكامل ص ٧٨ والمنصف ١ : ١١٨ .
(٤) في م تقديم وتأخير وتصرّف . (٥) سقط من النسختين .
(٦) م : لا يحذف . (٧) المنصف ١ : ٢٠٩ .

الواو بين الياء والضمّة أخفُّ منها بينَ الياء والكسرة .

وما عدا ذلك ، مما تقع الواو فيه فاء ، من اسم أو فعل على ثلاثة أحرف أو أزيد ، فإنها لا تقلب ولا تُحذف ، إلاّ ان تَقَع :

ساكنةً بعد كسرةٍ ، فإنها تقلب ياء ، نحو «ميزان» و «ميعاد». الأصل فيهما «مِوْزان» و «مِوْعاد» ، لأنهما من الوزن والوعد ، فقلبت الواو ياء لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

أو ساكنةً بعد فتحة في مضارع[1] «افتَعلَ» ، فإنها تُقلب ألفاً نحو «ياتَعِدُ» . أصله «يَوْتَعِد» ، لأنه من الوعد ، فقلبت الواو ألفاً لأنها تُقلب ياءً بعد الكسرة في «ايتَعَدَ» ، وتَثبتُ بعد الضمّة[2] في «مُوتَعِد» . فلمّا كانت بعد الكسرةِ والضمّةِ على حَسَبها[3] كانت بعد الفتحة على حسَبها ، فقُلبت ألفاً بالحمل .

* * *

وأما الياء إذا وقعت[4] فاء فلا تقلب ، إلاّ أنْ تقع ساكنةً بعد ضمّة فإنها تقلب واواً ، نحو «مُوقِن» ؛ أصله «مُيقِنٌ» ، لأنه من

---

(١) المنصف ١ : ٢٠٥ – ٢٠٦ .
(٢) م : الولو .
(٣) م : حسبها .
(٤) المنصف ١ : ١٩٥

اليقين ، فقُلبتْ واواً لسكونها وانضمام ما قبلها أو تقع ساكنةً بعد فتحة في مضارع «افتعَلَ» نحو «ياتَئِسُ» من اليأس. أصله «يَيتَئِسُ» ، فقُلبت الياء[1] ألفاً ، للعلّة التي قلبت الواو في «ياتَمِدُ» ألفاً . أعني : الحملَ على «ايتأسَ» و «مُوتَئس»[2] .

ولا تحذف أصلاً إلاّ في لفظتين شَذّتا وهما «يَبِسُ»[3]و«يَئِسُ» في مضارع «يَبِسَ» و «يَئِس» . وأصلهما «يَيبِسُ» و «يَيئِسُ»[4] ، فحذفت الياء لوقوعها بين ياء وكسرة ، كما حذفت الواو من «يَعِدُ» ، تشبيهاً بها في أنهما حرفا علّة ، وقد وقعا بين ياء وكسرة[5] وإنما لم تحذف الياء باطّراد ، إذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأنها أخفُّ من الواو.

وكذلك جاء المصدر على قياسه من الصحيح ، فجاء على «فُعْلٍ» نحو « يُنْع » ، وعلى «فُعال» نحو «يُمار» ، وعلى[6] « فُعُول » نحو « يُنُوع » .

[المعتل العين]

فإن وقعتِ الواو والياء عينين فلا يخلو من أن يكونا عينين ، في كلمة على

(1) ف : «الواو» . وقيل : يَبِسَ يابَسُ .
(2) م : مؤتئس .
(3) المنصف ١ : ١٩٦ . وقيل : يَسِرُ .
(4) م : يبس .
(5) سقط « في أنهما ... وكسرة » من م .
(6) سقط من م .

ثلاثة أحرف ، أو على أزيدَ . فإن كانت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون اسماً أو فعلاً . فإن كانت الكلمة فعلاً فإن الفعل لا يخلو من أن يكون مبنيّاً للفاعل، أومبنيّاً للمفعول.

فإن كان مبنيّاً للفاعل[1] فإن الفعل من ذوات الواو يكون على «فَعَلَ» و «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، بضمّ العين وفتحها وكسرها . فـ «فَعَلَ» : «قام» ، و «فَعُل» : «طالَ» ، و «فَعِل» : «خافَ». ومن ذوات الياء على «فَعَلَ» و «فَعِل» ، بفتح العين وكسرها . ولا يجوز الضمُّ استثقالاً له في الياء . فـ «فَعَلَ» «باع» ، و «فَعِلَ» : «كادَ» .

فإن قيل : فلأيّ شيء اعتلّت هذه الأفعال ، وهلاّ بقيت على أُصولها ، فكنتَ تقول «قَوَمَ» و «طَوُلَ» و «خَوِفَ» و « بَيَعَ » و « كَيِد» ! فالجواب أن «فَعُل» و «فعِل» قُلبت فيهما الواو والياء استثقالاً للضّمّة في الواو ، والكسرة في الواو والياء ، فقلبت الواو والياء إلى أخفّ حروف العلّة وهو الألف ، ولتكون العَينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها . وأما «فَعَلَ» فقلبت الواو والياء فيها[2] ألفاً لاستثقال حرف العلّة، مع استثقال اجتماعَ المِثلَين ، أعني : فتحةَ الفاء وفتحة العين . فقالوا في «قوَمَ» و « بَيَعَ » : «قام» و «باع» فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفّة الألف . ولتكون العين حرفاً[3] من جنس حركة الفاء

(١) المنصف ١ : ٢٣٣ - ٢٤٤ . (٢) م : فيه . (٣) سقط من م

هذا حكم هذه الأفعال ، إذا أُسندت إلى ضمير غيبة ، نحو «زيد[1] قامَ» و«عمرو باعَ» ، أو إلى ظاهر نحو «قام زيدٌ» و «باع عمرو الطعام». إلاّ فعلَين شذّت العرب[2] فيهما ، وهما «كاد» و «زال» ، فأعلّوهما بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاء ، فقالوا «كِيْدَ» و«ماز يْلَ». قال[3]:

وكِيدَ ضِباعُ القُفِّ يأكلنَ جُثّتِي ... وكِيدَ خِراشٌ يومَ ذلك يَيتَمُ

فأجروهما على ما يُجرَيان عليه ، إذا أُسند الفعل إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب.

وسنبيّن حكم هذه الأفعال ، إذا أسنِدت إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب.

فإن أُسند الفعل [٤١أ] إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب[4] فإنه لايخلو أن يكون على «فَعِلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعَلَ». فإن كان على «فَعِل» أو «فَعُلَ» بضمّ العين وكسرها ، فإنك تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها ، وتحذف العين لالتقاء الساكنين ، أعني : حرف العلّة مع مابعده. فتقول «خِفتُ» و «كِدْتُ» و «طُلتُ» ، فتكسر الفاء من «فَعِل» ،

---

(١) سقط من م . (٢) المنصف ١ : ٢٥٢ – ٢٥٣ .

(٣) أبو خراش الهذلي . المنصف ١ : ٢٥٢ وشرح المفصل ١٠ : ٧٢ عن الأصمعي ، م : «خُراش» . وضبطت التاء من «ييتم» بالفتح والضم والكسر في ف. وروي في ديوان الهذليين ٢ : ١٤٨ كما يلي :

فتقعدُ أو تَرضَى مكاني خَليفةً ... وكادَ خِراشٌ ، يومَ ذلكَ يَيْتَمُ

وكذلك رواية شرح أشعار الهذليين ، وفيه الرواية التي أثبتها ابن عصفور ، مقدماً لها بالعبارة التالية : « قال أبو سعيد : وسمعت من ينشد » .

(٤) كذا بإغفال نون النسوة الغائبات. وانظر ص ٤٤٩ و٤٥٢ و٤٥٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥.

وتضمُّ الفاء من «فَعُل» .

فإن قيل : فلأيّ شيء ، لمّا حذفوا العين ، نقلوا حركتها إلى الفاء ؟ فالجواب أنهم لمّا اضطرّوا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألاّ يحذفوا الحرف بحركته ، وأن يُبقوا الحركة التي كانت في العين ،فنقلوها إلى الفاءلذلك. وأيضاً فإنهمأرادوا أن يفرّقوابين حذف عينالفعلالمتصرف[1]، وغير المتصرّف . فلما كانوا لاينقلون في غيرالمتصرّف[2] ، فيقولون«لَستُ» في «لَيس» ،نقلوا في المتصرّف .

فإن قيل : ليست[3] عين «ليس» متحرّكة ، فلم يكن فيها ما يُنقل ! فالجواب أنَّ أصلها[4] «لَيِسَ» نحو «صَيِدَ» ثم خُفّفت ، والتُزم فيها التخفيفُ لثقل الكسرة في الياء

فإن قيل : وما الدليل على ذلك ؟ فالجواب أنه قد ثبتَ أنها[5] فعل ، والأفعال الثلاثيّة لا تخلو من أن تكون على وزن «فَعَلَ» أو«فَعِلَ» أو «فَعُلَ» . فلا بدَّ لها من أن تكون على وزن منهذه الأوزان . وباطلٌ أن تكون مفتوحة العين في الأصل ، لأنَّ الفتحة لاتُخفّف[6]. وباطل أن تكون

---

(١) المنصف ١ : ٢٣٤ .
(٢) م : المنصرف .
(٣) م : أليست .
(٤) المنصف ١ : ٢٥٨ - ٢٥٩ .
(٥) ف : أنه .
(٦) م : لا تحذف .

مضمومة العين ، لأنَّ «فَعُلَ» ممّا عينه ياء لم يُوجد[1]، فلم يبق إلاّ أن تكون في الأصل مكسورة العين .

فإن كان الفعل على «فَعَلَ» فإنه لا يخلو أن يكون من ذوات الياء أو من ذوات الواو . فإن كان من ذوات الواو حوّلته إلى «فَعُل»[2] ، بضمّ العين، ثم نقلتَ حركة العين إلى الفاء . فتقول «قُلتُ» و «قُلتَ» . وإن كان من ذوات الياء حوّلتَه إلى «فَعِلَ»[3] ، بكسر العين ، ثم نقلتَ حركة العين ، إلى الفاء . فتقول «بِعتُ» و«بِعتَ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء حوّلت «فَعَل» إلى «فَعُلَ» في ذوات الواو ، وإلى «فَعِلَ» في ذوات الياء ؟ فالجواب أنه لو نَقلنا الفتحة من العين إلى التاء ، ولم نُحوّلها كسرة ولا ضمّة ، لم يُدْرَ : هل الفتحة التي في الفاء هي الفتحة الأصليّة التي كانت قبل النقل أو فتحة العين ، بخلاف «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، لأنه إذا انضمّت الفاء أو انكسرت ، بعد أن كانت مفتوحة ، عُلم أنَّ الحركة التي في الفعل حركة العين نُقلت. فلذلك حُوّلت الفتحة إلى غيرها ليُعلم أنَّ الحركة التي في الفاء هي حركة العين وحوّلت حركة العين[4] في ذوات الواو إلى الضمة وفي ذوات الياء إلى الكسرة. ليحصل بذلك الفرقُ بين ذوات الواو وذوات

---

(1) كذا ، وقالوا : هَيُؤَ .
(2) المنصف ١ : ٢٣٥ - ٢٣٦ .
(3) المنصف ١ : ٢٤٢ - ٢٤٤ .
(4) سقط « وحولت حركة العين» من م.

الياء ، لأن الضمّة تدلُّ على الواو لأنها منها . والكسرة تدلُّ على الياء لأنها أيضاً منها .

فإن قيل : فما الدليل على أنّ «قال»[١] : «فَعَل» في الأصل، ثم نقل[٢] إلى «فَعُل» ، وهلاّ ادُّعي أنه «فَعُل» في الأصل ! فالجواب[٣] أنّ الذي يدلّ على أنه ليس بـ «فَعُل» في الأصل : تَعَدّيه نحو «قُلتُه» ، و «فَعُلَ» لا يتعدَّى ، ومجيء اسمِ الفاعل منه على «فاعِل» نحو «قائل»، واسمُ الفاعل من «فعُل» إنما هو «فَعِيل» نحو «ظريف» ، ولا يجيء على «فاعل» إلاّ شاذّاً[٤] نحو «حَمُضَ فهو حامِضٌ»[٥] . فأما «قام» وأمثالُه ، ممّا هو غير متعدّ ، فالذي يدلّ على أنه «فَعَلَ» بفتح العين مجيء اسم الفاعل منه على «فاعِل» نحو «قائم» .

فإن قيل : وما الدّليل على أنّ «باع» : «فَعَلَ» في الأصل ، وهلاّ ادَّعيتُم أنه «فَعِلَ» بكسر العين في الأصل ، ولم تدَّعوا أنّ هذه الكسرة في «بِعتُ»[٦] أُبدلت من الفتحة ! فالجواب[٧] أنَّ الذي يدلُّ على ذلك أنَّ المضارع «يَفعِلُ» نحو «يَبِيعُ» ، و «يَفعِلُ» لا يكون مضارعَ «فَعِلَ» إلاَّ شاذّاً .

---

(١) م : ذلك . (٢) م : ونقل .
(٣) المنصف ١ : ٢٣٦ - ٢٣٨ . (٤) ف : شاذ .
(٥) في الخصائص ١ : ٣٨١ أن هذا من تداخل اللغات .
(٦) سقط في «بعت» من م . (٧) المنصف ١ ٢٤٢ - ٢٤٤

وأمّا «خافَ» و «كادَ» فالذي يدلّ على أنهما «فَعِلَ» مجيءُ مضارعها على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «يَكادُ» و «يَخافُ» .

وأمّا «طال» فالذي يدلّ[1] على أنه «فَعُلَ» في الأصل مجيء اسم الفاعل منه على «فَعِيل» ، فتقول «طَويل» .

* * *

فأمّا مضارعُ «فَعُلَ» المضمومة العين فعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين، على قياس نظيرها من الصحيح . لم يشذّ من ذلك شيء .

وأمّا «فَعِلَ» المكسورة العين فيجيء مضارعها أبداً على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «كِدتَ تَكادُ» و «زِلتَ تَزالُ». ولم يشذّ من ذلك شيء إلاّ لفظتان ، وهما «مِتَّ تَموتُ» و«دِمتَ تَدُومُ» فجاءمضارعهما على «يَفعُلُ» بضمِّ العين . على أنه يمكن[2] أن يكون هذا من تداخل اللّغات[3] . وذلك أنهم قد قالوا «مُتَّ» [٤١ ب] و «دُمتَ» كـ «عُدتَ»[4] ، فيكون «تدوم» و «تموت»[5] مضارعين لـ «دُمتَ» و «مُتّ» . ومن قال[6] «مِتّ» بالكسر و «دِمتَ» لم يستعمل لهما

---

(١) المنصف ١ : ٢٣٨ - ٢٤١ . (٢) ف : ممكن .
(٣) الخصائص ١ : ٣٧٤ - ٣٨١ والمنصف ١ : ٢٥٦ - ٢٥٧ . (٤) م : قلت .
(٥) م : يدوم ويموت . (٦) م : ومن ذلك .

مضارعاً[١] ، بل اجتزأ بمضارع «مُتّ» و «دُمتَ» عنه .

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فمضارعها أبداً على «يَفعِلُ» بكسر العين ، نحو «باعَ يَبِيعُ» . ولم يشذّ من ذلك شيء .

وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الواو فمضارعها أبداً على «يَفعُل» بضمّ العين ، نحو «قالَ يَقُولُ» . ولم يشذّ من ذلك شيء إلاّ لفظتان ، وهما[٢] «طاحَ يَطِيحُ» و «تاهَ يَتيهُ» ، في لغة من قال «ماأطوَحَهُ» وما « أتوَهَهُ »[٣] . ولا يمكن أن يكونا[٤] ـ على هذا ـ «فَعِلَ»[٥] بكسر العين ، لأنّ «فَعِل يَفعِلُ» شاذّ من الصحيح والمعتلّ ، و «فَعَلَ يَفعِلُ» وإن كان شاذّاً فيما عينُه واو فليس بشاذّ في الصحيح. فحملُهما على ما يكون مَقيساً في حالٍ أولَى .

فأمّا من قال «ما أتيَهَهُ» فقوله «يَتِيهُ» على القياس . والدليل أيضاً على أنّ «تاهَ» قد يكون من ذوات الياء قولهم[٦] «وَقَعَ في التّوهِ والتّيه».

---

(١) كذا ! وفي الخصائص ١ : ٣٨٠ أن مضارعها هو «تمات وتدام» . وانظر اللسان والتاج (دوم) والمنصف ١ : ٢٥٦ وأضداد ابن الأنباري ص ١٢ .

(٢) المنصف ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٣) في م تقديم وتأخير وتصرف .

(٤) ف : يكون .

(٥) مذهب الخليل أن تاه وطاح هما على «فعِل يفعِل» . المنصف ١ : ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(٦) رواه المازني عن أبي زيد في المنصف ١ : ٢٦٥ .

فقولهم «في التِّيه» دليلٌ على أنه من ذوات الياء ، بقاءً مع الظاهر . وكذلك أيضاً «تيَّه» يدلُّ على أنَّ «تاهَ» من ذوات الياء .

فإن قيل : فلعل «تيَّهَ» : «فَيعَلَ»[1] ، وهي[2] من ذوات الواو ، والأصل «تَيْوَهَ» فقُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء ! فالجواب[3] أنَّ «فعَّل» أكثرُ من «فَيعَلَ» ، فيجبُ أن يُحمل «تيَّهَ» على «فعَّل» لذلك . وأيضاً فإنَّ «تيَّه» للتكثير ، فينبغي أن يكون على «فعَّل» ، لأنَّ «فعَّلَ» من الأبنية التي وضعتها العربُ للتكثير ، نحو «قطَّعَ» و «كسَّرَ» . وأيضاً فإنهم يقولون فيه إذا ردُّوه لِما لم يُسمَّ فاعلُه «تُيِّه»[4] . ولو كان «فَيعَلَ» لقالوا[5] «تُويِهَ» إن كان من ذوات الياء ، و «تُووِهَ» إن كان من ذوات الواو[6] كـ «بُوطِرَ» . ولم يجز الإدغام كما لم يُدغم مثل «سُويِرَ» ، لأنَّ الواو مَدَّة . وسيُبيَّن ذلك في بابه ، إن شاء الله تعالى[7] .

فإن قيل : فلأيِّ شيء قالوا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو : «يَفعُلُ» ، ومن ذوات الياء : «يَفعِلُ» ، وقد كان «فَعَلَ» من الصحيح

---

(1) المنصف 1 : 262 – 263 . (2) م : وهو .

(3) المنصف 1 : 263 – 264 . (4) وأنشد فيه المازني وابن جني لرؤبة.

* تُيِّهَ في تيهِ المُتَيَّهينْ *

(5) ف : لقال .

(6) سقط « إن كان من ذوات الياء ... الواو » من م . (7) سقط من م.

يجوز في مضارعه «يَفعُلُ» و «يَفعِل» ، نحو «يَضرِبُ» و «يَقتُلُ»؟

فالجواب عن ذلك شيئان :

أحدهما أنه لمّا حُوِّلَ «فَعَلَ» من ذوات الواو إلى «فَعُلَ»(١) جاء مضارعه كمضارعِ «فَعُل» ، فالتزموا فيه «يَفعُلُ» بضمِّ العين. وأمّا «فَعَلَ» من ذوات الياء فلمّا حُوِّلَ إلى «فَعِل»(١) أشبَهَ «فَعُلَ» من ذوات الواو ، في أنَّ بناءهما في الأصل «فَعَلَ» مفتوح العين ، وأنَّ كلّاً(٢) واحد منهما حُوِّلت(٣) حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنس العين . فكما التزموا في مضارع «فَعَلَ» من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها ، كذلك التزموا في مضارع «فعَل» من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها .

فإن قيل : فهلاّ لمّا حوّلوا «فَعَلَ» من ذوات الياء إلى «فَعِلَ» جعلوا مضارعه «يَفعَلَ» بفتح العين ، كمضارع «فَعِل» ، ثم حملوا «فَعَل»(٤) من ذوات الواو على «فَعَل» من ذوات الياء ! فالجواب أنَّ «فَعِل» المكسورَ العين قد شذّوا في مضارعه ، فجاء على «يَفعِلُ» نحو «حَسِبَ يَحسِبُ» و «نَعِمَ يَنعِمُ» ، وعلى «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو «فَضِلَ يَفضُلُ» . فإذا فعلوا ذلك فيما عينه مكسورة في الأصل فالأحرى أن يجيء ذلك فيما عينه في الأصل مفتوحه . وأمّا «فَعُل» فلم يشذّوا في

(١) يريد : عندما اتصل بضمير رفع .
(٢) م : كان .
(٣) سقط من م .
(٤) م : فعيل .

شيء من مضارعه ، فلذلك لمّا حُوّلتْ «فَعَلَ» إليها التزموا في المضارع «يَفعُل» بضم العين . وأيضاً فإنهم إذا جعلوا مضارع «فَعَلَ»[1] من ذوات الواو «يفعُلُ» بضمّ العين لم يُخرجوه عمّا كانَ يجوز فيه قبل نقله[2] إلى «فَعُلَ» ، لأنَّ «يفعُلُ» مضارعُ «فَعَلَ» في فصيحِ الكلام . بل يكون قد التُزم فيه أحد البناءين اللذين كانا له في نظيره من الصحيح . ولو جعلت مضارع «فَعَلَ» ممّا عينه ياء على «يفعَلُ» بفتح العين [3] لكنتَ قد جعلت مضارعه بعد النقل خارجاً عن قياس ما كان عليه قبل النقل .

والآخر[4] أنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الواو وذوات الياء ، فالتزموا في ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين ، لأنَّ الضمّة[5] من جنس الواو ، وفي «فَعَلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين لأنَّ الكسرة من جنس الياء.

وهذا الوجه الآخر أولى ، لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام[6]: التزموا في «فَعَلَ» من ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين نحو «يَغزُو» ، وفي مضارع «فَعَلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين نحو «يَرمِي» ، تفرقةً بين الياء والواو . وسنبيّنُ ذلك بعدُ ، إن شاء الله .

---

(١) سقط من م . (٢) م : قلبه . (٣) وهو خاص بحلقي العين أو اللام.
(٤) ذكر السبب الأول في الفقرتين المتقدمتين .
(٥) ف : الضم . (٦) المنصف ١ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .

فإن قيل : فهلاّ فرّقوا في مضارع [٤٢أ] «فَعِلَ» المكسورة العين ، بين ذوات الياء والواو ، فالتزموا في مضارع ذوات الواو «يَفعُلُ» بضمّ العين ، وفي مضارع «فَعِلَ» من ذوات الياء «يَفعِلُ» بكسر العين ، كما فعلوا[1] في «فَعَلَ» ! فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع «فَعِلَ» المكسور العين عن قياسِهِ ، لأنّ المضارع منه إنّما يأتي على «يَفعَلُ» بفتح العين . وليس كذلك «فَعَلَ» ، بل مضارعه يأتي على «يَفعُلُ» و «يَفعِلُ» . فالتزمنا في ذات الواو أحد الجائزين ، وهو «يَفعُلُ» المضموم[2] العين ، وفي ذوات الياء أيضاً أحد الجائزين ، وهو «يَفعِلُ» المكسور العين .

فإن قيل : فإنّ[3] الأصل «يَقْوُمُ» و «يَصْوُلُ» و «يَبْيِعُ» و «يَكْيَدُ» و «يَخْوَفُ» . فحرفا العلّة ـ وهما الواو والياء ـ قد أُسكن[4] ما قبلهما ، وإذا أُسكن[5] ما قبلَ حرف العلّة صَحّ نحو « ظَبْي » و « غزْو » . وهذا في المعتلّ اللاّم، فالأحرى أن يكون ذلك في المعتلّ[5] العين ، لأنّ العين أقوى من اللاّم وأقربُ إلى أن تَصِحّ ! فالجواب[6] أنهم أعلّوا المضارع حملاً على الماضي ،

---

(١) ف : كما جعلوا (٢) م : المضمومة .
(٣) ف : إن . (٤) م : سكن .
(٥) م : في المعتل اللام فكيف في المعتل . (٦) المنصف ١ : ٢٤٧ .

فلم يمكنهم أن يُعِلُّوا بقلب حرف العلّة ألفاً، مع إبقاء سكون ماقبل حرف العلَّة، فأعلُّوا بالنقل، فنقلوا حركة العين[1] إلى الفاء، كما نقلوها في إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم والمخاطب[2]. فلمّا نقلوا في «يقْوُلُ» و «يَطْوُلُ» صارا «يَقُولُ» و «يطُولُ». ولمّا نقلوا في «يَبْيِعُ»[3] صار «يَبِيْعُ». ولمّا نقلوا في «يَكْيَدُ» و «يَخْوَفُ» صارا «يَكَيْدُ» و «يَخَوْفُ». ثم قلبوا الواو والياء ألفاً، لتحرّكهما[4] في الأصل قبل النقل، وانفتاحِ ما قبلَهما في اللفظ. ولم يعتدُّوا بالسكون، لأنه عارض بسبب النقل، والعارضُ الغالبُ فيه ألاّ يُعتدَّ به.

* * *

وكذلك «قُمْ» و «بِعْ» أصلُهما «اقْوُمْ» و «ابْيِعْ»، ثم نقلت حركة العين إلى ما قبلَها فتحرّك[5] فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أُتي بها لأجل الساكن، فزالت بزواله. ثمّ سكّنوا الآخر، وحذفوا حرفَ العلّة لالتقاء الساكنين.

ويُحكى[6] أنّ أبا عُمَرَ[7] الجَرميّ، رحمه الله، دخل بغداد، وكان

---

(1) ف: فأعلوا بنقل حركة العين.

(2) كذا بإغفال ضمير الإناث الغائبات. وانظر ص ٤٣٩ و ٤٥٢ و ٤٣٥ و ٤٧٤ و ٤٧٥.

(3) م: يبيع. (4) م: لتحركها.

(5) م: إلى فاء قبلها فتحركت. (6) المنصف ١: ٢٤٨. (7) م: أبا عمرو.

بعض كبار الكوفيين يغشاه ويكثر عليه المسائل - ويقال هو الفرّاء[١] - وهو يجيبه . فقال له بعض أصحابه : إنّ هذا الرجل قد ألحّ عليك بكثرة المسائل فلمَ لا تسأله ؟ فلمّا جاءه قال له : يا أبا فلان ، ماالأصل في «قُمْ» ؟ فقال له : «اقْوُمْ» . فقال له : فما الذي عملوا به ؟ فقال : استثقلوا الضَّمَّة على الواو ، فأسكنوها . فقال له : أخطأت لأنَّ القاف قبلها ساكنة ! فلم يَعُدْ إليه الرجل بعدها .

* * *

فأمّا اسم الفاعل من «فَعَلَ» فـ «فاعِلٌ» نحو «قائم» و «بائع» . وقد ذكرنا من أيّ شيء أُبدلت الهمزة ، في باب البدل.

وأما من «فَعُلَ» المضمومة العين فعلى قياس الصحيح[٢] . فتقول «طَويل» كما تقول «ظَريف» .

وأما من «فَعِل» ، إن جاء على «فاعِل» ،فإنك تبدل الهمزة من العين نحو «خائف» ، وقد ذكر في البدل . وإن جاء على «فَعِل» فإن حرف العلّة ينقلب ألفاً لتحرّكه وانفتاح ما قبله - كما فُعِل بالفعل[٣] - نحو «خافٍ»[٤]

(١) كان بين الفراء والجرمي مناظرات انظر إنباه الرواة ٢ : ٨١ وتاريخ بغداد ٩ : ٣١٣ - ٣١٥ . والقصةهذه في الخصائص ٣ : ٢٩٩ والمزهر ٢ : ٣٧٧ -٣٧٨.
(٢) م : قياس الضمة . (٣) المنصف ١ : ٣٣٣ . (٤) م : جاف.

و «مالٍ» ، اسما فاعل من «خافَ[1] الرجلُ» ، و «مال» إذا كثر ماله. جاء على «فَعِل» على حدّ قولهم : حَذِرَ يحذر فهو «حذِرٌ» في الصحيح[2].

* * *

فإنْ كان الفعل مبنيّاً للمفعول[3] صيَّرتَه على «فُعِلَ» ، فتضمُّ فاءه وتكسر عينه ، فتقول «قُوِلَ» و «بُيِعَ» . فتُستثقل الكسرة في الياء والواو :

فمنهم من يحذفها فيُسكن الواو فتصيرُ «قُوْلَ» ، ويسكن[4] الياء ، فتصير ساكنة بعد ضمَّة فتُقلب واواً ، فيقول[5] «بُوْعَ» . وجُعلت العين في هذا الوجه تابعة لحركة الفاء ، كما كانت في فعل الفاعل .

ومنهم من ينقل الكسرة من العين إلى الفاء ، فيقول «بِيْعَ» . وأمّا «قُوْلَ» فينقل[6] الكسرة من العين إلى الفاء فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتَنقلب ياءً ، فيقول[7] «قِيْلَ» .

وإنما جاز نقل حركة العين إلى الفاء ، في فِعل المفعول ، من غير أن

---

(١) م : جاف .
(٢) سقط «جاء على فعل ... في الصحيح» من م .
(٣) المنصف ١ : ٢٤٨ ـ ٢٥٠ .
(٤) م : وتكسر .
(٥) م : فتقول .
(٦) سقط «الكسرة من العين .. فينقل» من م .
(٧) م : فتقول

يُسند إلى ضمير المتكلِّم أو المخاطَب[١] ، ولم يجز ذلك في فعل الفاعل إلاّ في «كاد» و «زال» كما تقدَّم - تشبيهاً[٢] للكسرة التي في عين «فُعِل» بالكسرة التي في عين «فَعِل» من ذوات الياء إذا حُوِّلت ، من جهة أنَّ كلّ واحدة من الكسرتين أصلها الفتح . ولأنَّ في نقل حركة العين إلى الفاء تخفيفاً بقلب الواو ياءً ، والياء أخفّ من الواو ، فتصير ذوات الواو والياء بلفظ واحد . وفي نقل حركة العين إلى الفاء في فعل الفاعل تثقيلٌ ، لأنك تقول «كِيْدَ» و «زِيل» ، و «كادَ» و«زالَ» أخفُّ ، لأنَّ الألف أخفُّ من الياء . ولذلك كان النقل في «فُعِلَ»[٣] أحسنَ من حذف الكسرة [٤٢ب] من العين ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى قلب الياء واواً ، فتقول «بُوْع» ، فتُخرِجُ الأخفَّ إلى الأثقل .

ومِن العرب[٤] من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاءَ الضمَّةَ ، دليلاً على أنَّ[٥] الفاء مضمومة في الأصل . وذلك بأن تضُمَّ شفتيك ثم تَنطق بالفعل ، ولا تلفظَ بشيء من الضمَّة . ولو لفظتَ بشيء من الضمّة لكان رَوماً لا إشماماً . قال الزَّجاجيُّ : وذلك لا يُضبَطُ إلا بالمُشافهة.

(١) م: «ضمير متكلم أو مخاطب» . وأغفل ابن عصفور ذكر ضمير الاناث الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ .
(٢) سقط من النسختين حتى قوله «أصلها الفتح» وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٣) م : فَعِل .
(٤) المنصف ١ : ٢٤٨ - ٢٥١ .
(٥) سقط من م .

إشارةً إلى أنه لا يُسمَعُ « بل يُرى . وأمّا بعضُ النّحويّين وكافّةُ القُرّاء فإنهم يجعلون الكسرةَ بينَ الضمّة والكسرة . والذي عليه المُحقِّقون من النحويّين ما ذكرتُ لك . ولذلك سمَّوه إشماماً .

هذا مالم تُسنِدِ الفعل إلى ضمير المتكلِّم أو المخاطَب[1] . فإن أسندته إليهما[2] فإنَّ الذي يُخلِص الضمَّ ، فيقول «بُوعُ» و « كُولَ[3] زيدٌ الطعام » ، يقول : «بُعتُ» و «كُلتُ الطعامَ» ، فيُخلِص الضمَّ[4] أيضاً . والذي يقول «بِيعَ» و «كِيلَ» فيُشِم يقول : «بِعتُ» و «كِلتُ» فيُشِمُّ . والذي يقول «بِيعَ» و «كِيلَ» فيُخلص الكسر يقول «بِعتُ» و «كِلتُ» فيُشِمُّ ، تفرِقةً بين فعلِ الفاعلِ وفعلِ المفعولِ ، ومنهم من يُخلِص الكسر ـ وذلك قليل ـ ويتَّكلُ في التَّفرقة على القَرائن ، وما يتَّصل بالفعل ، من قبلُ أو بعدُ .

فإذا بَنَيتَ منه المضارع ضممتَ أوَّله وفتحت ما قبلَ آخره ، فقلت « يُقْوَلُ» و «يُبْيَعُ» . ثم تُعِلُّه حملاً على الماضي ـ كما كان ذلك في مضارع فِعل الفاعل ـ فتنقل فتحة العين إلى الفاء ، فيصير «يُقَوْلُ»

---

(١) كذا بإغفال ضمير الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٤٧٤ و ٤٧٥ .
(٢) المنصف ١ : ٢٥٣ ـ ٢٥٥ . (٣) كول : أُعطي الطعام بالكيل .
(٤) م : الضمة .

و «يُبَيْعُ» . فتُقلَب الواو والياء ألفاً ، لانفتاح ما قبلها، ولتحرّكهما[1] في الأصل . لأنَّ السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض ألاّ يُعتدّ به ، فيقال «يُقالُ» و «يُباع» .

* * *

وأمّا اسم المفعول[2] فإنّه يأتي على وزن «مَفعُول» على قياس الصحيح ، نحو «مَبْيُوع» و «مَقْوُول» . فيُعلُّ حملاً على فعله،فتُنقَل حركة العين إلى الساكن قبل ، فيصير «مقُوْوْل» و«مَبُيْوْع» فيجتمع ساكنان : واو «مَفعول» والعينُ ، فتُحذَف واو «مَفعول» ، فيُقال «مَقُولٌ» في ذوات الواو . وأمّا «مَبُيْوعٌ» فإنه إذا حُذِفت واو «مَفعول» قُلبت الضمَّة التي قبل العين كسرةً ، لتصِحّ الياء ، فتقول« مَبِيعٌ ». هذا مذهب الخليل وسيبويه[3] .

وأما أبو الحسن[4] فإنه ينقل[5] الحركة من العين إلى الفاء ، في ذوات الواو ، فيلتقي له ساكنان ، فيحذف العين فيقول «مَقُول» . وفي ذوات الياء

---

(١) م : ما قبلها لتحركها .

(٢) انظر المنصف ١ : ٢٦٩ - ٢٧٢ والمقتضب ص ١ - ٢٧ . وقد سماه الناشر المقتصب » خطأً .

(٣) الكتاب ٢ : ٣٦٣ والمنصف ١ : ٢٨٧ والمقتضب ص ١ .

(٤) المنصف ١ : ٢٨٧ - ٢٨٨ والمقتضب ص ٢ . (٥) م : فانه يقول ينقل.

نحو «مَبْيُوع» ينقل(١) الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب(٢) الضمّة كسرة لتصحّ الياء فيلتقي ساكنان(٣) - الياء وواو «مفعول» - فتُحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء، فيقول(٤)«مبيعٌ».

فما يُحتَجُّ(٥) به للخليل أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّك الثاني منهما، دون الأول(٦). فكما يُوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضاً فإنّ حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو «مفعُول» أسهلَ من حذف العين. وأيضاً فإنهم [قد](٧) قالوا(٨) «مَشِيبٌ» في «مَشُوب»، و «غارٌ مَنِيلٌ»(٩) في «مَنُول»، و «أرضٌ مَمِيتٌ عليها» في «مَمُوت»، ومَرِيحٌ»(١٠) في «مَرُوح». فقلبوا الواو ياء شذوذاً. فدلّ ذلك على

---

(١) م : بنقل.
(٢) م : ثم تقلب.
(٣) ف : الساكنان.
(٤) بالياء والتاء في ف.
(٥) انظر المنصف ١ : ٢٠٩ - ٢٩١ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٠ - ٢١٠.
(٦) ومثله في المنصف ١ : ٢٩٠. وذلك نحو لم يردَّ ولم يلدهُ، ورُدَّ وانطلقَ في صيغة الأمر، حرك فيه الثاني لالتقاء الساكنين. وزاد ابن جني في المنصف «ولأبي الحسن أن يردّ هذا ويقول: إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو: خَفْ وقُلْ وبِعْ. لا سيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين في غازٍ». وانظر أمالي ابن الشجري ١ : ٢٧٧ - ٢٠٨ وشرح الشافية ٢ : ٢٣٨ - ٢٤٠.
(٧) من م.
(٨) الكتاب ٢ : ٣٦٣ والمنصف ١ : ٢٨٩ و ٣٠٠ والمقتضب ص ٢ - ٣ :
(٩) المنيل : الذي ينال ما فيه.
(١٠) الغصن المريح : الذي حركته الريح.

أنّ الواو المُبقاةَ هي العين، وأن المحذوفة واوُ «مفعول»، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً، فقالوا «حِيرٌ» في «حُور». أنشدَ أبو زيدٍ[1]:

* عَيناءُ حَوراءُ، مِنَ العِينِ الحِيرْ *

ولا يُحفَظ قلب واو «مَفعُول» ياءً، إلاّ أن يدغم[2] نحو «مَرْميّ». وأيضاً فإن واو «مَفعُول» أقرب إلى الطَّرَف فحَذفُها أسهلُ.

وأما أبو الحسن فيستدلُّ[3] على أنّ المحذوف هو العين بأنها لغيرِ معنى، وواوُ «مَفعولٍ» حرفُ معنى[4] يدلُّ على المفعوليَّة. فحَذفُ مالا معنى له أسهلُ، كما أنّه لمّا اجتمعت التاءان في «تَذَكَّرُون» ونحوه حُذفتِ الثانية، ولم تُحذف الأولى، حيث كانت لمعنى.

وللخليل أن يَفرق بينهما، فيقول[5]: إنّ التّاء الأولى في «تَذَكَّرُون» وأمثاله حرف منفرد، فلو حُذفتْ لم يبق ما يدلُّ على المعنى الذي كانت التاء تعطيه. وأنت إذا حذفت واو «مَفعُول» أبقيتَ الميم تدلُّ على

---

(١) في كتاب مسائية بذيل النوادر ص ٢٣٦ والمنصف ١ : ٢٨٨ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ واللسان (حور). والحير: جمع حوراء.
(٢) زاد في م: «معاً». ولعل الصواب: في ياء.
(٣) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥.
(٤) سقط من م.
(٥) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥.

معنى المفعوليّة .

فإن قال[1] : إنَّ الزّيادة التي لمعنى إذا كانت معها زيادة أُخرى فإنّهما يجريان مجرى الزّيادة الواحدة ، ألا ترى أنّ المعنى يقع بمجموعهما[2] . فإذا وقع[3] بمجموعها[4] لم يَجُز أن تُحذف واحدة منهما ، كما لم يجز أن تُحذف [٤٣أ] الزيادة الواحدة ؛ ألا ترى أنَّ الزيادتين إذا لَحقتا لمعنى فحُذفت إحداهما حُذفت الأُخرى ، نحو زيادتي «سَكران» إذا رخّمته اسم رجل ، وكذلك الزيادتان في «مَفعُول» لو حذفت واحدة منهما الزمكَ حذفُ الأخرى ! فللخليل أن يقول[5] : لاتجري الزّيادتان مجرى الزيادة الواحدة . بل يجوز حذف إحداهما وإبقاء الأخرى ، لتدلّ على الأخرى المحذوفة ، ألا ترى أنهم قالوا «اسطاع يَسطيع[6]» ، فحذفوا إحدى الزيادتين وهي التاء[7] ، وأبقوا السين ، وهما جميعاً زِيدا للمعنى ، كما أنَّ الميم والواو في «مَفعول» كذلك فأمّا «سكران» وبابُه فإنّما حُذفتا فيه معاً ، لوقوعهما طرفاً غير مُفترقتين . فكان الحذف أغلب عليهما ، إذ كان الطرف موضعاً تُحذف[8]

---

(١) المنصف ١ : ٢٨٩ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ – ٢٠٦ .
(٢) م : بمجموعها .
(٣) في النسختين : وقعت .
(٤) م : بمجموعها .
(٥) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ –٢٠٧ .
(٦) م : يُستطيع .
(٧) م : الياء .
(٨) م : «حذف» . ونقل ابن عصفور نص أمالي ابن الشجري .

فيه الأصول في الترخيم والتكسير[1] . فالزّيادتان في «مَفعول» أشبه بالزّيادتين في «اسطاعَ» من زيادتي «سَكران» ، لكونهما حشواً في «مَفعول» كما أنهما في «اسطاع» كذلك .

فإن قيل : فقد[2] وجدناهم حذفوا الأصل وأبقوا الزيادة ، لمّا كانت لمعنى ، فقالوا «تَقَى» في «اتّقَى» ، فحذفوا التاء الأصليّة وأبقوا تاء «افتعل» ! فالجواب أنَّ الذي حَمل على ذلك كونُ الزيادة مُنفَردة .

وممّا يدلُّ على صحّةِ مذهب سيبويه والخليل ، وفسادِ مذهب الأخفش ، أنّك إذا نقلتَ الضمّة من العين إلى الفاء ، في «مَفعُول» من ذوات الياء ، اجتمع لك ساكنان : واو «مفعول» والياء ، فتحذف واو «مفعول» فتجيء[3] الياء ساكنة بعد ضمّة ، قريبةً من الطرف ، فتقلبُ الضمّة كسرة ، على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمّة إذا كانت تَلي الطرف ، فإنه تُقلب الضمّة كسرة ، مفرداً كان الاسم أو جمعاً ، نحو «بِيض» جمع أبيضَ ؛ أصلُه «بُيْضٌ» نحو «حُمْر» ، ثم قُلبتِ الضمّة كسرة . وكذلك لو بَنيتَ من البياض[4] اسماً على «فُعْلٍ» لقلت «بِيضٌ» . فالأصل في

---

(١) زاد في الأمالي : والتحقير .
(٢) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٥ والمنصف ١ : ٢٩٠ . م : قد .
(٣) م : لمجيء .   (٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ والمنصف ١ : ٣٠٠ .

«مَبِيع» على أصله : «مَبْيُوْعٌ» ثم «مَبْيُوْعٌ» ثم«مَبُيْعٌ» ثم «مَبِيْعٌ» .

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه[1] ، على مذهبهُ،أن يقول«مَبُوعٌ». وذلك أنّ الأصل «مَبْيُوعٌ» . فإذا نُقلت الضمّة اجتمع له[2] ساكنان . فيحذف الياء ، فيلزمه أن يقول[3] «مَبُوعٌ» . فإن قال : لا أحذف إلاّ بعد قلب الضمّة كسرة ! فالجواب أن يقال له : لمَ تَقلب الضمّة كسرة، وأنت تزعم أنّ الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمّة في مُفرد فإنّ الياء هي التي تُقلب واواً ، بشرط القرب من الطرف . فأمّا مع البُعد فلا يجوز قلب الضمّة كسرة ، في مذهب أحد من النحويّين .

فإن قلتَ :[4] فإنّما قَلبتُ الضمة كسرة لتصحّ الياء ، لأنّي لو لم أفعل ذلك ، فقلت «مَبُوعٌ» ، لا لتبستْ ذوات الياء بذوات الواو! فالجواب أنّ هذا القَدْر لو كان لازماً لوجب أن تقول[5] «مِيقنٌ» في «مُوقِن» ، لئلاّ يلتبس بذوات الواو . فكما أنّ العرب لم تفعل ذلك في «مُوقِن» ، فكذلك لا تفعله في «مَبِيع» وأمثاله .

وثمرة[6] الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف «مَسُوء»

---

(١) م : فيلزم .　　(٢) ف : لك .　　(٣) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ .
(٤) أمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ .　　(٥) ف : يقول .
(٦) سقط من النسختين حتى قوله « في ثبات الواو » وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

وأمثاله . قال أبو الفتح في «القدّ»(١) له : سألني أبو عليّ عن تخفيف «مَسُوء» . فقلت : أما على قول أبي الحسن فأقول «رأيت مَسُوّاً»(٢)، لأنها عنده واو «مَفعول» وأما على مذهب سيبويه فأقول «رأيت مَسُواً» بتحريك الواو ، لأنها عنده العين . فقال لي أبو عليّ : كذلك هو ، اللهمّ إلاّ أن تقول إنهم حملوا الماضي على المضارع . وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي ، مع أن الأكثر على أنّ المضارع . (٣) فالأحرى أن يحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو .

ويجوز الإتمام(٤) في «مَفعُول» من ذوات الياء ، وهي لغة بني تميم. قال (٥) :

* وكأنَّها تُفَّاحةٌ ، مَطيُوبَةٌ *

وقال علقمة(٦) :

[حتى تَذكَّرَ بَيضاتٍ ، وهَيَّجهُ] يومُ رَذاذٍ ،عليهِ الرِّيحُ ،مَغيُومُ

(١) القدّ : كتاب لابن جني ، يسمى أيضاً « ذا القدّ » . الخزانة ٢ : ١٢٩ .
(٢) علق عليه في الحاشية بما يلي : «كما تقول في مقروء : مقروّ» .
(٣) كلمة مخرومة لم أتبينها . (٤) م : الإشمام .
(٥) أنشده الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء . المقتضب ص ٣ وشرح المفصل ١٠ : ٨ والمنصف ١ : ٢٨٦ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢١٠ والعيني ٤ : ٥٧٤ واللسان والتاج «طيب» . م : تطيوبة . (٦) من مفضلية له . ديوانه ص ٥٦ والمفضلية ١٢٠ والمنصف ١ : ٢٨٦ وامالي ابن الشجري ١ : ٢١٠ .

والإعلالُ أفصحُ .

ولا يجوز الإتمام[١] في ذوات الواو إلاّ فيما سُمع والذي سُمع من ذلك[٢] «مسكٌ مدْوُوفٌ» ، قال الراجز[٣] :

* والمِسكُ في عَنبَرِهِ المَدْوُوفُ *

والأشهر «مَدُوف» . وقالوا «رَجلٌ مَعْوُودٌ» و «فَرَسٌ مَقْوُودٌ» و «ثوبٌ مَصْوُونٌ» و «قولٌ مَقْوُولٌ» وإنما لم يجز الإتمامُ[٤] في «مُفْعُول» من ذوات الواو ، إلاّ فيما شذّ ، لأن الواو أثقل من الياء .

وخالفَ المبرِّد[٥] كافّة النحويّين[٦] ، فأجاز الإتمام[٧] في ذوات الواو قياساً على ماورد منه ، وقال : ليس بأثقل من «سُرتُ سُؤُوراً»[٨] و «غارتْ عينُه غُوُوراً» ، لأنّ في «سُوُور» و «غُوُور» واوين

---

(١) م : الإشمام . (٢) المقتضب ص ٣ والمنصف ١ : ٢٨٥ - ٢٨٧ وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٠٩ . (٣) المقتضب ص ٣ والمنصف ١ : ٢٨٥ واللسان والتاج (دوف) . والمدووف : المسحوق أو المزوج أو المبلول . م : « المذووف » بالذال وكذلك فيما يلي . (٤) وجعله سيبويه . مكروهاً . انظر الكتاب ٢ : ٣٦٣ والخصائص ١ : ٩٨ . م : الإشمام . (٥) كذا ! والصواب أنه الكسائي . انظر شرح الشافية ٤ : ١٤٩ - ٥٠ والمقتضب ١ : ٩٩ - ١٠٠ . وقدنقل أبوحيان من خط ابن عصفور أن ماذكره هنا عن المبرد هوما نسبه اليه ابن جني ، وهو خلاف ما يذهب إليه المبرد في تصريفه. (٦) انظر المقتضب ص ٣ - ٤ والمنصف ١ : ٢٨٥ . (٧) م الإشمام. (٨) م سؤوراً.

وضمَّتين ، وليس في «مَعْوُود»[1] مع الواوين إلاّ ضمّة واحدة .

وهذا الذي ذهب إليه باطل[2] ، لأنّ ماورد من الإتمام[3] في ذوات الواو من القلّة بحيث لا نقاس عليه . وأما احتجاجه بـ «سُوُور» و «غُوُور» فباطل ،لأنّ مثل «سُوُور» شاذّ ، ولو لم يُسمع لما قيل . وأيضاً فإنّ الضّرورة دعت إلى ذلك في مثل «سُوُور»، لأنهم لو أعلّوا فأسكنوا الواو الأولى ، وبعدها واو ساكنة ، لوجب حذف إحداهما،فيصير لفظ «فُعُول» و «فُعْل» واحداً ، فيقع اللبس ، وكذلك أيضاً لو أعلّوا الواو في مثل «قَوُول» فقلبوها [٤٣ب] ألفاً لا لتقى ساكنان الألف والواو ، فيجب حذف أحد الساكنين ، فيصير «فَعُول» و «فَعْل»[4] في اللفظ واحداً . فيقع اللبس ، لأن المصدر قد يأتي على «فُعْل» كـ «ظُلْم» ، وكذلك الصفة قد تأتي على «فَعْل» كـ «ضَخْم» . ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال «مفعول» ، لأنّ اسم المفعول لا يأتي أبداً من الفعل الثلاثي إلاّ على وزن مفعول ، فإذا أعللته عُلم أنه مُغيَّر من ذلك[5] .

* * *

(١) م : مصوون .
(٢) المنصف ١ : ٢٨٥ والمقتضب ص ٣ .
(٣) م : الاشمام .
(٤) م : وفَعَلَ .
(٥) م : فيقع اللبس ولا يلزم شيء من ذلك في إعلال مفعول .

فإنْ وقعت الواو والياء عينين ، في اسم على ثلاثة أحرف ، فإنه لا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الأفعال ،أو لا يكون . فإن كان على وزن[1] من أوزان الأفعال أُعلّ الفعل ، فقلبت الواو والياء ألفاً نحو «باب» و «دار» و «ساق» . فإنها في الأصل «بَوَبٌ» و«دَوَرٌ» و «سَوَقٌ» ، على وزن «فعَلٍ» ، فاستُثقل حرف العلّة واجتماعُ المِثلَين ـ أعني الفتحتين ـ فقُلب حرف العلّة ألفاً ، كما فُعل بـ «قالَ» و «باع» . وكذلك «رجلٌ خافٌ» و «مالٌ» و «كبشٌ صافٌ».الأصل فيها «خَوِفٌ» و «مَوِلٌ» و «صَوِفٌ».فاستُثقلت الكسرة في حرف العلّة ، فقَلب حرف العلّة ألفاً ، كما فعلوا في الفعل نحو «خافَ» و «هابَ» . وكذلك لو أردت بناء اسم على «فَعِل» من البيع ، أو القول ، لقلت «باعٌ» و «قالٌ» ، على قياس [3] «خافٍ» و«صافٍ». وكذلك لو جاء[4] من المعتلِّ العينِ شيء على وزن «فَعُل» ، بضمّ العين ، لوجب قلب حرف العلّة ألفاً ، كما وجب ذلك في «فَعَلٍ» و «فَعِلٍ» بفتح العين وكسرها ، وإنْ لم يُحفظ[5] شيء من ذلك في كلامهم.

(١) سقط « من أوزان... على وزن » من م . (٢) المنصف ١ : ٣٣٢ .
(٣) م : على وزن . (٤) المنصف ١ : ٣٣٤ ـ ٣٣٥ .
(٥) في حاشية ف بقلم مغاير : «حفظ : هَيُؤَ الرجل فهو هَيِّيء : حسنت هيأته . نقله ابن مالك » . قلت : وهذا وهم ، فالحاشية ليس لها علاقة بما يذكره ابن عصفور ، لأن ابن عصفور يتحدث عن الاسم الذي على وزن «فعُل» ، وما في الحاشية هذه خاص بالفعل .

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «باباً» و «داراً» و «ساقاً» وأمثالها على «فَعَلٍ» بفتح العين ، في الأصل ، ولعلّها مضمومة في الأصل أو مكسورة ؟ فالجواب أنه لابدّ من ادّعاء أنّ العين متحرّكة في الأصل، لأنّ الألف لاتكون أبداً أصلاً ، إلاّ منقلبةً عن ياء أو واو ،ولايُمكن أن يُدّعى قلبُ الألف في «باب» و «دار» و «ساق» إلاّ عن حرف علّة متحرّك ، إذ لو كان ساكناً في الأصل لصحّ كما صحّ «قَوْلٌ» و «بَيْنٌ» . فإذا ثبَت أنه متحرّك[1] في الأصل فأَولى ما يُدّعى من الحركات الفتحةُ ، لأنها أخفُّها ، ولأنّ «فَعَلاً»[2] المفتوحَ العين أكثرُ من «فَعُلٍ» و «فَعِلٍ» ، بضمّ العين وكسرها .

وأما[3] «خافٌ» و «مالٌ» و «صافٌ» فالذي يدلُّ على أنّها «فَعِلٌ» ، في الأصل ، أنها أسماء فاعلين، من «فَعِلَ» نحو«خافَ يَخافُ» و «صافَ يَصافُ» و «مالَ يَمالُ» ، فمجيء المضارع على «يَفعَلُ» دليلٌ على أنّ الماضي على «فَعِلَ» . واسم الفاعل من «فَعِلَ» يأْتي على «فَعِلٍ» بكسر العين ، نحو «فَرِقَ فهو فَرِقٌ» و «حَذِرَ فهو حَذِرٌ». ولا يأْتي على «فَعَلٍ» ولا «فَعُلٍ» بضمِّ العين أو فتحها .

---

(١) سقط من م . (٢) ف : فعل . (٣) المنصف ١ : ٣٣٣ .

ولا تصحُّ العين في شيء ، مما جاء على وزن الفعل ، إلاّ فيما[1] كان مصدراً لفعل لا يعتلُّ ، نحو «العَـوَرِ» و «الصَّيَـدِ» ، لأنهما مصدران لـ «عَوِرَ» و «صَيِدَ» فصَحَّا كما صحَّ فعلُهما . أو ماجاء شاذّاً[2] نحو «القَوَدِ» و «الحَوَكة» و «رَوِعٍ» و «حَوِلٍ» فإنَّ العين صحَّت فيها[3] ، وكان القياس إعلالها كما تَقدَّم . وفي ذلك مَنْبَهة على ما ادَّعينا من أنَّ الأصل في «باب» : «بَوَبٌ» ،وفي «مال» : «مَوَلٌ» ، وأمثالهما .

فإن[4] قال قائل : لأيّ شيء لم تجر هذه الأسماء ، التي هي على وزن الفعل ، على أصل فتصحّ ، ليكون ذلك فرقاً بينها وبين الفعل ، كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد ، فقالوا «هو أطوَلُ منه» فصحّحوا ،فرقاً بينه وبين «أطال» على ماتبيَّن ...[5]؟ فالجواب أنَّ مالحقته زيادة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف ، فلو أعللته لالتبس بالفعل ، لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين كما أنَّ الفعل كذلك ، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل ، فأمن اللبس .

فإن لم يكن على وزن فعل من الأفعال فإنه لايعتلُّ ،ولا يُغيَّر عن

---

(1) م: إلا ما .
(2) المنصف ١ : ٣٣٣ – ٣٣٤ .
(3) ف : فيها .
(4) سقط من النسختين حتى قوله « فأمن اللبس » وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(5) كلمتان مخرومتان لم أتبينهما . وانظر ص ٤٨٥ .

بنائه الأصليّ[1] ، بل يجري مجرى الصحيح نحو «سُوَلةٍ»[2] و«عُيَبة»[3] و «حِوَلٍ»[4] و «صِيَرٍ»[5] ، وكذلك إذا بنيت[6] من القول أو البيع مثل «إبِل» قلت[7] «قِوِلٌ» و «بِيِعٌ» . إلاّ أن يكون الاسم على: «فُعُلٍ» بضمّ العين والفاء من الواو ، أو «فُعْلٍ» من الياء بضمّ الفاء وإسكان العين ، أو «فِعَلٍ» من الواو بكسر الفاء وفتح العين ، جمعاً لاسم قد اعتلّت عينه فقُلبت الواو فيه ألفاً و ياء ، أو «فِعْلٍ» من الواو بإسكان العين وكسر الفاء .

فإن كان على «فُعُلٍ» من الواو فإنه يخالف الصحيح ، في التزام إسكان عينه[8] . فتقول في جمع «نَوار» : «نُوْرٌ» ، و «عَوان» : «عُوْنٌ» ، و «سِوار» : «سُوْرٌ» ، بالإسكان ليس َإلاّ . وليس كذلك الصحيح ، بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو «رُسْل ورُسُل» . وذلك أنه لمّا انضاف إلى ثقل الضمّة ثقلُ الواو لم يجزْ إلاّ السكونُ ، لأنّه كلّما كثر الثقل كان

---

(1) المنصف 1 : 335 – 336 .
(2) السولة : الكثير السؤال . من : سِلتَ تسال.
(3) العيبة : الكثير العيب للناس .
(4) الحول : التحول والحذق .
(5) الصير : جمع صيرة ، وهي الحظيرة م «صيَد» . وفي حاشية ف «سيبويه: وبيع ودِيَم» . انظر الكتاب 2 : 368 .
(6) م والمنصف : إذا أردت.
(7) م : فقلت .
(8) المنصف 1 : 336 والكتاب 2 : 368-369.

أدعَى للتخفيف . ولا يجوز تحريك العين من «فُعُلٍ» المعتلِّ العين ، إلاّ في ضرورةٍ ،نحو، قوله [1]:

عن مُبْرِقاتٍ بالبُرِين ، وتبـدُو في الأكفِّ اللاّمعاتِ سُوُرْ[2]

وقولِ الآخر[3] :

أغَرُّ الثّنايا ، أحَمُّ اللّثا ت ، تَمنَحُهُ سُوُكَ الإسحِلِ

وليس الأمر كذلك[4] في «فُعُلٍ» الذي عينه ياء . بل يجوز[فيه][5] التحريك والتسكين ، نحو «عِيَان[6] وعُيُن» وقالوا «بَيُوض[7] وبُيُض». فإذا سكّنتَ الياء [٤٤أ] كان حكمه حكم «فُعْلٍ» بسكون العين، ممّا

---

(١) عدي بن زيد . ديوانه ص ١٢٧ والكتاب ٢ : ٣٦٨ وشرح الشافية ٢ ١٢٧ و٣: ١٤٦ وشرح شواهدها ص ١٢١ - ١٢٥ والمنصف ١ : ٣٣٨ ورسالة الغفران ص ١٧٩ وشرح المفصل ١٠ : ٨٤ .والمبرقات : النساء المتزينات المتعرضات . والبرون جمع برة وهي الخلخال.

(٢) م : بالبرير وتبدو وفي .

(٣) عبدالرحمن بن حسان . شرح شواهد الشافية ص ١٢٢ والمنصف ١ : ٣٣٨ وشرح المفصل ١٠ : ٨٤ واللسان والتاج (سوك) والعيني ٤ : ٣٥٠ - ٣٥١ . والأحم : من الحمّة وهي لون بين الدهمة والكمتة . والإسحل : شجر تتخذ منه المساويك .

(٤) المنصف ١ : ٣٣٩ - ٣٤٠ وشرح الشافية ٣ : ٨٧ .

(٥) سقط من النسختين . (٦) العيان : حديدة في متاع الفدان . م : عيّان.

(٧) البيوض : الدجاجة الكثيرة البيض .

عينه ياء ، وسيُبيَّن حكمه .

فإن قيل : ولأيِّ شيء لم يفرّوا من الواو المضمومة في [مثل][1] «سُوُك» إلى الهمزة ، كما قالوا «أَدْؤُرٌ» و «أَنْؤُرٌ» في جمع «دار» و «نار»؟ فالجواب[2] أنه لايُبدل من الواو المضمومة همزة ، إلاّ حيث لا يمكن تخفيفها بالإسكان نحو «أَدْوُر»، لأنك لو سكّنت[3] الواو لالتقى ساكنان . وليس كذلك «سُوُر» و «عُوُن» . وقد يجوز أن تُبدل الواو همزة ، وإنْ أمكن التسكين ، فقد حُكي «جَوادٌ وجُؤُدٌ وجُوْدٌ» بالهمزة وبإسكان الواو .

فإن كان على «فُعْلٍ» وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جمعاً .

فإن كان جمعاً قُلبتِ الضمّة كسرة ، لتصحَّ الياء نحو . « أبيض وبِيض » أصله «بُيْضٌ» كـ «حُمْر» فقُلبت الضّمّة كسرة . وذلك أنَّ الياء[4] لمّا كانت تلي الطّرف عُوملت معاملة الطرف . فكما أنَّ الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمّة تقلب[5] الضّمّة كسرة نحو «أَظْبٍ» في جمع ظَبْيٍ ، أصله «أَظْبُيٌ» نحو «أَفْلُس» . فكذلك إذا كانت تلي

---

(1) من م . (2) المنصف ١ : ٣٣٧ - ٣٣٨ . (3) ف أسكنت .
(4) م : الواو . (5) م : نقلت .

الطرف ، لاخلاف بين النحويين في ذلك .

وإن كان مفرداً فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع . فإذا بنيت من البياض اسماً على «فُعْل» قلتَ «بيضٌ» . فـ «ديكٌ» ، على مذهب سيبويه ، يحتمل أن يكون «فُعْلاً» و «فِعْلاً» . وأبو الحسن يَقلب الياء واواً ، ويُقِرُّ الضَّمَّة ، فيقول «بُوضٌ» . ولا يكون «دِيك» عنده إلاّ «فِعْل» . وحجّته أنّ قلب الضمّة كسرة قد استقرّ في الجمع ، نحو «بِيض» في جمع أَبيض ، ولم يستقرّ في المفرد ، والقياس[1] يقتضي التفرقة ، لأنّ الجمع أثقل من الواحد ، فهو أدعى للتخفيف . فلذلك قُلبت الضَّمَّة كسرة في الجمع ، لتصحّ الياء ، ولم تُقلب الياء واواً ، لأن الياء أخفّ من الواو . وأما المفرد فلكونه أخفّ من الجمع يُحتمل فيه الواو .

والصحيح ماذهب إليه سيبويه ، بدليل ماذكرناه في «مَبِيع» وأمثاله ، من أنه لمّا اجتمع ساكنان وحُذفت الواو ـ على مذهب سيبويه ـ جاءت الياء ساكنةً ، وقبلها ضمّةٌ ، تلي الطَّرف فقُلبت الضَّمَّة كسرة لتصح الياء . وقد تَقدَّم الدليل على صحّة ذلك . فكذلك في «فُعْل» من الياء ، ينبغي أن تُقلب الضَّمَّة كسرة ، لتصحّ الياء . فأما[2] قوله[3] :

(١) المنصف ١ : ٢٩٩ ـ ٣٠٠ . (٢) المنصف ١ : ٣٠٠ ـ ٣٠١ .
(٣) لأبي جندب الهذلي . خرجناه في شرح اختيارات المفضل ص ١٢٠ .

وكنت ، إذا جارِي دَعا لِمَضُوفَةٍ ،
أُشَمِّرُ ، حتّى يَنصِفَ السّاقَ مِئزرِي

ـ فقَلبَ الياء من «مَضُوفة» واواً ، وأقَرَّ الضَمَّة مع كون الياء تلي الطَّرف ، لأنَّ الأصل «مَضْيُفَةٌ» لأنه من «ضافَ يَضيفُ» ، ثم نُقلت الضمَّة إلى الساكن قبلها[1] ، فصار «مَضُيْفة» فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة[2] ، ثم قُلبت الياء واواً ـ فشاذٌ لايُعرَّج عليه . بل ينبغي أن يُعوَّل على باب «مَبِيع» و «مَكِيل» لأنَّه مطَّرد . وكذلك ما حكاه[3] الأصمعيُّ ، من أنهم يقولون للريح الحارَّة «هَيْفٌ» و «هُوْفٌ» ، فلا حجَّة فيه لأبي الحسن ، في قوله في «فُعْل» من البيع : «بُوْعٌ» ، فيَقلبَ الياء واواً [ويُقرَّ الضمة][4] ، لاحتمال أن يكونا لغتين ، فيكون «هَيْفٌ» من ذوات الياء ، و «هُوْفٌ» من ذوات الواو . نحو[5] «التِّيه» و «التُّوه» . ويحتمل أن يكون «الهَيفُ» و «الهُوفُ» معاً من ذوات الواو ، فيكون أصل «هَيْف» : «هيْوِف» مثل «ميّت» ، ثم أُدغمت الياء في الواو فقُلبت الواو ياء فصار «هَيِّف» وحُذفت ، فقالوا[6] «هَيْف» كما قالوا «مَيْت» .

---

(١) ف : قبله . (٢) سقط «فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة» من م .
(٣) المنصف ١ : ٢٩٩ . (٤) من م . (٥) م : ونحو .
(٦) م : مثل ميت فقلبت الواو وحذفت فقالوا .

وإنْ كان(1) على «فِعَل» من الواو ، بكسر الفاء وفتح العين ، جمعاً لِما قُلبت فيه الواو ياءً أو ألفاً ، فإنَّ الواو تَنقلب فيه ياء لانكسار ما قبلها ، مع أنهم أرادوا أن تعتلَّ في الجمع كما اعتلَّت في المفرد . وذلك [نحو](2) «قامَة وقِيَم» و «دِيمَة ودِيَم» و «قِيمَة وقِيَم». والأصل «قِوَمٌ» و «دِوَمٌ» ،لأنهما من «قام يَقُوم» و «دام يدوم» .

فإن كانت الواو لم تعتلَّ في المفرد لم تعتلَّ في الجمع(3) ،نحو «زَوج وزِوَجة» و «عُود وعِوَدة» ، إلاّ لفظةً واحدةً شَذَّتْ وهي «ثَورٌ وثِيَرةٌ» . فذهب(4) أبو بكر إلى أنَّ الذي أوجب قلبَ الواو ياء أنَّ الأصل «ثِيارَةٌ» كـ «حِجارة» و «ذِكارة»(5) ، فقلبت الواو ياء لأجل الألف التي بعدها ، كما قلبت(6) في «سياط» جمع سوط ، على ما يُبيَّن بعدُ . فلمّا قَصَرَه منه(7) بقيت الياء(8) ، تنبيهاً على أنَّه مقصور من «ثيارة»(9) ، كما صَحَّ «عَوِرَ»(10) حملاً على «اعْوَرَّ» .

---

(1) المنصف ١ : ٣٤٤ – ٣٤٥ وشرح الشافية ٣ : ١٣٧ – ١٣٩ .
(2) سقط من النسختين .
(3) المنصف ١ : ٣٤٥ – ٣٤٩ .
(4) المنصف ١ : ٣٤٧ .
(5) الذكارة : جمع الذكر . م : دكارة .
(6) م : تقلب .
(7) المنصف : فلما قصرت الكلمة بحذف الألف .
(8) سقط من م .
(9) م : ثيار .
(10) م : «عيور» . وانظر ص٨٣ .

وذهب[1] المبرّد إلى أنهم أرادوا أن يفرّقوا بين جمع «ثَور» الذي هو الحيوان، و «الثَّور» الذي يراد به القِطعة من الأَقِط[2]، فقالوا في الحيوان «ثِيَرة»، وفي الأقط «ثِوَرة». كما قالوا «نَشيانُ للخَبَرِ»[3] واصله «نَشْوان»، فرقاً بينه وبين «نَشوانَ» بمعنى سكران.

ومنهم من[4] ذهب إلى أنَّ الأصل «ثِوْرة» بالإسكان، فقُلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة، ثم حرِّكْ بالفتح [٤٤ب]، وأُبقي[5] الياء لأنَّ الأصل الإسكان.

ومنهم من علّل ذلك بأنهم قد قالوا «ثِيْرة» و «ثِيرانٌ» فقلبوا الواو ياء، فأحبّوا أن يُجْرُوا جمعه كلّه على الياء، فقالوا «ثِيَرة» كما قالوا «ثِيْرة»[6] و «ثِيران»، كما حملوا «أَعِدُ» و «تَعِدُ» و «نَعِدُ» على «يَعِدُ».

وكلّ ذلك توجيهُ شذوذٍ.

وكذلك لو كان «فِعَلٌ» من ذوات الواو مفرداً لم تقلب واوه ياء،

(١) المنصف ١ : ٣٤٦ – ٣٤٧ وشرح المفصل ١٠ : ٨٨ . (٢) الأقط : ضرب من الطعام. (٣) النشيان للخبر : الذي يتخبر الخبر أول وروده . م : للحبر .
(٤) كذا، ونسب ابن جني هذا المذهب إلى المبرد أيضاً انظر المنصف ١ : ٣٤٦ – ٣٤٧ و ٣٤٩ حيث ضبطت «ثورة» بفتح الواو خطأ . (٥) م : وإبقاء .
(٦) سقط «كما قالوا ثيرة» من م .

نحو «طِوَل»[1] .

فإن كان الاسم على «فِعْلٍ» من الواو ، بكسر الفاء وإسكان العين ، قُلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نحو «قِيْل» . أصله «قِوْلٌ» لأنه من القول .

* * *

فإن وقعت الواو أو الياء[2] عيناً في فعل ، على أزيدَ من ثلاثة أحرف ، فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العلّة ساكناً ، أو متحرّكاً .

فإن كان متحرّكاً ـ وذلك في «انفَعَلَ» و «افتَعَلَ» نحو «انقادَ» و «اقتادَ» و «اختارَ» ـ فإنك[3] تعامل ما بعد الساكن معاملةَ فِعْلٍ ، على ثلاثة أحرف . وذلك أنّ الأصل «انقَوَدَ» و «اقتَوَدَ» و «اختَيَرَ» ، فعاملتَ «قادَ» من «انقاد» ، و «تادَ» من «اقتاد» ، و «تارَ» من «اختار» ، معاملة «قالَ» و «باعَ» ، فأعللت كما أعللتهما .

ولا يصحّ شيء من ذلك ، إلاّ أن يكون في معنى ما لا يعتلّ ، نحو[4] « اجتَوَرُوا» و «اهتَوَشُوا» و «اعتَوَنُوا » ، لأنها في [معنى][5]

---

(1) الطول : الحبل الطويل جدّاً .
(2) ف : والياء .
(3) المنصف ١ : ٣٠٦ .
(4) المنصف ١ : ٣٠٥ - ٣٠٦ .
(5) من م .

«تَجاوَرُوا» و «تَعاوَنُوا» و «تَهاوَشُوا» ؛ ألا ترى أنَّ الفعل فيه ليس فعلَ واحد . فبابُه أن يكون على وزن «تَفاعَلَ» . وكذلك جميع ما يأتي على معنى «تَفاعَلَ» لا يعلُّ شيء منه كما لم يعلَّ «عَوِرَ» و «صَيِدَ» . لأنهما في معنى[1] «اعوَرَّ» و «اصيَدَّ» .

إلاّ أنك إذا أسندتَهما[2] إلى ضمير متكلِّم أو مخاطَب[3] لم تُحوِّل الفتحة التي في العين - إذا كانت واواً - ضمَّة ، أو ياءً - كسرةً ، كما فعلتَ ذلك في «قُلتُ» و «بِعتُ». بل تقول «انقَدْتُ» و «اختَرْتُ»[4]، فتُسكِّن آخر الفعل للضمير ، وما قبلَه ساكن فتحذفُه لالتقاء الساكنين من غير تحويل . وإنما لم تحوِّل لأنك لو حوَّلتَ في ذوات الواو حركة العين ضمَّة لنقلتَ «انفَعَلتُ» و «افتَعَلتُ» إلى «انفَعُلَ» و «افتَعُلَ»، وهما بناءان غير موجودين ، وكذلك لو حوَّلتَ في ذوات الياء حركة العين كسرة لنقلتَهما إلى «انفَعِل» و «افتَعِل»[5] ، وهما بناءان غير موجودين .

---

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : « حَمَلَ بعدُ افعلَّ على عور وصيد . فانظره». قلت : انظر ص ٤٨٣ . (٢) المنصف ١ : ٢٩٢ - ٢٩٤ .
(٣) أغفل نون النسوة الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٧٥ .
(٤) زاد ههنا في ف : « فتنقل الحركة من حرف العلة إلى ما قبله » . وهذا وهم .
(٥) م : افتعَل .

فلمّا كان النقل يؤدّي إلى بناء غير موجود لم يجُز . وليس[1] كذلك «فَعَلَ» ، لأنّه إذا حُوّل إلى «فَعُل» بضمّ العين ، أو «فَعِلَ» بكسرها ، كان محوّلاً إلى بناء موجود .

وإذا بَنيتَه للمفعول[2] عاملت ما بعد الساكن معاملة الفعل على ثلاثة أحرف . فمن قال في «قال» و «باع» : «قِيلَ» و «بِيعَ» ، قال «انقِيْدَ» و «اختِيْرَ» و «اقتِيْدَ» . ومن أشار إلى الضمّة هنالك فأشَمَّ أَشَمَّ هنا . ومن قال « قُوْلَ » و «بُوْعَ» قال : « انقُوْدَ » و «اختُوْرَ» و «اقتُوْدَ»[3] .

وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلّم أوالمخاطَب[4] قلت «اختُرْتُ» على لغة من قال «اختُوْر» . ومن أَشَمَّ فقال «اختِيْرَ» قال «اختِرْتُ» فأشَمَّ . ومن تَرَكَ الإشمام فقال «اختِيْرَ» تركَ الإشمام فقال «اختِرْتُ» ، لأنه لا يدخله لبس كالذي يدخل في «بِعْتُ» . والعمل في إعلال ذلك كلّه كالعمل في إعلال «قيل» و «بيع» ، وقد تَقَدَّمَ .

---

(١) م : وليست .
(٢) المنصف ١ : ٢٩٣ - ٢٩٤ .   (٣) م : انقود واختور واقتود .
(٤) أغفل ضمير الاناث الغائبات . وانظر ص ٤٣٩ و ٤٤٩ و ٤٥٢ و ٣٥٣ و ٤٧٤ .

وكذلك المستقبلُ[1] ـ مبنيّاً كان للفاعل أو المفعول ـ واسمُ الفاعل والمفعولِ ، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف . فتقول «يَنقادُ» و «يُنقادُ» و «يَقتادُ» و«يُقتادُ»[2]، و «مُقتادٌ» و «مُنقادٌ» . فتُجري[3] «قادَ» و «تادَ» في جميع ذلك مُجرى «قالَ» و «باعَ» .

* * *

وإن كان ماقبل حرف العلّة ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفَ علّة فإن العين لاتعتلّ أصلاً . وذلك نحو[4] « فاعلتُ » و « تَفاعلت »[5] و « فعَّلتُ »[6] و «فَيْعَلتُ» ، جميعُ ذلك لاتعتل[7] فيه العين . وذلك نحو «سايَرتُ» و «تَسايَرَ» و «عاوَنتُ» و «تَعاوَنَ» و «قَوَّمتُه» و «مَيَّزتُه»[8] . وإنما لم تَعتلّ العين لأنّ ما قبلها ساكن . فلو أَسكنتَها لالتقى ساكنان فيجب الحذف، فيصير لفظ «فاعَلَ» كـ «فَعَلَ» ، نحو «سايَرَ» لو قلبتَ الياء

---

(1) المنصف ١ : ٢٩٣ .
(2) م : وتقتاد .
(3) م : فيجري .
(4) المنصف ١ : ٣٠٢ ـ ٣٠٣ .
(5) في المنصف : تفاعلنا .
(6) زاد في المنصف «تفعَّلنا» ولم يذكر «فيعلت» .
(7) ف : لا يعل .
(8) ف : صيرته .

ألفاً ثم حَذفتَها لالتقاء الساكنين لقلتَ «سارَ» . وكذلك «فَعَّل» و «فَيْعَلَ» لو أعللتَ العين ، فقلبتها ألفاً ثم حَذَفْتَها ، أو الساكنَ قبلها ، لصار اللفظ بهما كاللفظ بـ «فَعَل» أو بـ «فَعْلَ» . فكنت تقول في «مَيَّزَ»[١] و «قَوَّمَ» ، لو حذفت الساكن الأوَّل بعد إعلان العين[٢]: «مازَ»[٣] و «قامَ» . ولو حذفت العين لقلت «مَيْزَ»[٤] و «قَوْمَ» . فلمّا كان الإعلال يؤدّي إلى الحذف والإلباس لم تُمِلّ شيئاً [٥] من ذلك . إلاّ أنك تقلب الواو ياء في «فَيْعَلَ» مما عينه واو ـ لاجتماع الياء والواو ، وسبقِ الياء بالسكون ـ فتقول في «فَيْعَلَ» من «القَول»: «قَيَّلَ» .

وكذلك [٥٤أ] تصح[٦] في المضارع، وفي الفعل المبنيّ للمفعول، واسمِ الفاعل والمفعول ، كما صحَّت في الفعل [الماضي المبنيّ للفاعل][٧] ، فتقول[٨] في الماضي المبنيّ للمفعول «سُوْيِرَ» و «عُوْوِنَ»[٩]، و «تُسُوْيِرَ» و «تُعُوْوِنَ» ، و «قُوِّمَ» و «مُيِّزَ» . وفي «فُيْعِلَ» من القول :

---

(١) م : ميز .
(٢) ف : بعد الإعلال في العين .
(٣) م : مار .
(٣) م : مير
(٥) ف : لم يعل شيء .
(٦) ف : يصح .
(٧) سقط من النسختين .
(٨) زاد في م : سوير .
(٩) ف : «عوور» بالراء ،وكذلك فيا يلي .

«قُوْوِلَ» ، فتقلب ياءَ «فُيْعِل» واواً لسكونها وانضمام ما قبلها[1] ، كما فعلت ذلك في «بُوطِرَ»[2] . ولاتُدغِم الواو من «سُوْيِرَ» و«عُوْوِنُ» و «تُسُوْيِرَ» و «تُعُوْوِن» ، لأنها بَدَل من الألف في «سايَرَ» و «تَسايَرَ» و «عاونَ» . فكما لاتُدغم الألف في الياء [أوالواو][3] فكذلك ما هو بدل منها . وكذلك [أيضاً][4] لا تدغم الواو من «قُوْوِلَ» في الواو التي بعدها ، لأنها لمـّا صارت مَدَّة أشبهت الواو المنقلبة من الألف في «سُوْيِرَ» وأمثالِه ، فلم تدغم كما لم تدغم[5] واو «سُوْيِرَ» فيما بعدها . وكذلك حكم كلِّ حرف[6] قد كان لغير المَدّ ثمَّ صار في بعض المواضع مدَّة ، لا يدغم لشَبَهِه بالألف في «فاعَلَ» من حيث هو للمدّ ، ولا يلزم كما لم تلزم الألف . فإن كان حرف المدّ لازماً أُدغم نحو «مَغْزُوّ» أُدغِمت واو «مفعول» في الواو التي بعدها ، لمـّا كانت لازمة،لكونها في لفظ لا يتصرّف .

[وتقول][7] في المضارع واسم الفاعل والمفعول : «يُسايِرُ»[8] و «يُسايَرُ»، و «يُعاوِنُ» و «يُعاوَنُ» ، [و «يَتسايَرُ»][9] و«يُتسايَرُ» ،

---

(1) م : لسكون ماقبلها .
(2) م : بوطو .
(3) سقط من النسختين .
(4) من م .
(5) م : لم يدغم .
(6) م : حذف .
(7) سقط من النسختين .
(8) م : ويساير .
(9) من م .

و «يَتعاوَنُ» و «يُتعاونُ» ، و «يُقوِّمُ» و «يُقوَّمُ» ، و «يُميِّزُ» و «يُميَّزُ» ، و «مُسايِرٌ» و «مُسايَرٌ»[1] و «مُعاوِنٌ» و «مُعاوَنٌ» و «مُتسايِرٌ» و «مُتسايَرٌ» و «مُتعاوِنٌ» و «مُتعاوَنٌ عليه» و «مُقوِّمٌ» و «مُقوَّمٌ»[2] و «مُميِّزٌ» و «مُميَّزٌ» . فلا تعتلُّ العين في شيء من ذلك .

وتقول في المضارع من «فَيْعَلَ» واسم الفاعل واسم المفعول : «يُقيِّلُ» و «يُقيَّلُ» و «مُقيِّلٌ» . فتدغم ياء «فَيْعَلَ» في الواو فتقلبها ياءً . ولا تُعلّ[3] العين بأكثر من قلبها ياءً ، كما كان ذلك في الماضي المبنيِّ للفاعل .

* * *

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن «افعَلَّ» أو «افعالَّ» ، أو على غير ذلك من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان ـ وذلك «أَفْعَلَ» و «استفعَلَ» ـ فإنك تنقل الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، وتقلب حرف العلّة ألفاً . وذلك نحو «أقام» و «استقامَ» و «أبان» و «استَبان» . الأصل

(١) م : ومسايَر ومسايِر .
(٢) زاد في م : عليه .
(٣) ف : ولا تعتلّ .

«أقْوَمَ» و «استَقْوَمَ» و «أبْيَنْ» و «استَبْيَنَ» . فنقلتَ الفتحة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، فصار «أقَوْمَ» و «استَقَوْمَ» و «أبَيْنَ» و «استَبَيْنَ» . فانفَتحَ ما قبل الواو والياء في اللفظ ، وهما متحرِّكان في الأصل ، والسكونُ عارضٌ ، فقَلبتَ حرف العلّة ألفاً ، لانفتاح ما قبله في اللفظ، وتحرُّكه في الأصل .

فإن قيل : ولأيّ شيءٍ أُعِلَّ حرف العِلَّة وما قبله ساكن ؟ فالجواب أنه حُمِلَ عليه قبل لحاقِ الزّيادة له ، لأنَّ الزّيادة في «أقام» و «استقام» لحقَتْ «قام» . وكذلك ما كان نحوهما .

وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع ، فتقول « يُقِيمُ » و « يُقامُ » ، و «يَستَقيمُ» و « يُستَقامُ » . والأصل « يُقْوِمُ » و « يُقْوَمُ » ، و « يَستَقْوِمُ » و «يُستَقْوَمُ» . فنقلتَ حركةَ حرف العلّة إلى الساكن قبله ، حملاً على مضارع الثلاثيّ غير المزيد نحو « يَقُومُ » و «يَخافُ» .

فإن جاءت الواو ساكنة بعد كسرة قُلبت ياء ، نحو «يُقيم» و«يَستقيم». وإن جاءت الياء[1] ساكنة بعد كسرة ثبتت نحو «يُبِينُ» و «يَستَبِينُ» .

(١) سقط «ساكنة بعد كسرة ... الياء» من م .

وإنْ جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قُلبت[1] ألفاً ، لانفتاح ماقبلها في اللفظ ، وتحرُّكها[2] في الأصل ، نحو «يُقامُ» و «يُستَقامُ»، و «يُبانُ» و «يُستَبانُ» .

وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول ، تُعلُّهما حملاً على الفعل . وذلك نحو «مُستَبِين» و «مُستَبان» ، و «مُستَقِيم» و «مُستَقام» ، و «مُقِيم» و «مُقام» ، و «مُبِين» و «مُبان» . الأصل «مُستَقْوِمٌ» و «مُستَقْوَمٌ»[3] ، و «مُستَبْيِنٌ» و «مُستَبيَنٌ» ، و « مُقْوِمٌ » و «مُقْوَمٌ» ، و «مُبْيِنٌ» و « مُبْيَنٌ » . فعملتَ بهما ما عملت بالمضارع .

ولا يصحُّ شيء من ذلك ، إلاّ أن يكون فعلَ تعجُّبٍ[4] ، نحو «ماأَقْوَلَهُ» و«ماأَطْوَلَهُ» ، و «أَقْوِلْ بِهِ» و «أَطْوِلْ بِهِ» . فإنه يصحُّ لشَبَهِه بـ «أَفْعَلَ» التي للمفاضلة ، نحو «هو أَقولُ منه » و«أَطولُ» ووجه الشبَّه بينهما أنهما لا يُبنيان إلاّ من شيء واحد ،وأنَّ فِعلَ التعجُّبِ فيه تفضيل للمتعجَّب منه على غيره[5] ،كماأنَّ «أَفعَلَ» يقتضي التفضيل، وأنَّ فعل التعجُّب لا مصدر له ولا يتصرَّف ، فصار بمنزلة الاسم[6] لذلك .

(١) م : قبلتا .
(٢) م : وتحركها .
(٣) ف : يستقو ويُستقوم .
(٤) المنصف ١ : ٣١٥ - ٣٢١ .
(٥) سقط «على غيره» من م .
(٦) م : فضارعه الاسم .

وماعدا فعلَ التعجُّب لا يصحُّ إلاّ فيما شذَّ . والذي شذَّ من[1] ذلك «استَنوَقَ الجَمَلُ» و «استصوَبتُ[2] رأيَهُ» ـ حكاهما ابنُ مِقْسَمٍ عن ثعلب[3] ـ و «استَيسَتَ الشّاةُ» ، و «استَروَحَ»[4]، و «استحوَذَ» . ولا يُحفَظُ في شيء من ذلك [٥٤ب]المجيء على الأصل. وشذَّ من «أَفْعَلَ» : «أَطْيَبَ» و «أَجْوَدَ» ، و «أَغْيَلَتِ المَرأة» ، و «أَطْوَلْتَ» قال[5] :

صَدَدْتَ ، فأطْولتَ الصُّدودَ ، وقَلَّما
وِصالٌ ، على طُولِ الصُّدُودِ ، يَدُومُ

وقد سُمِعَ «أطالَ» و «أَجاد» و «أَطابَ» . وأَمّا «أَغْيَلَ» فلا يحفظُ فيه كافّةُ النحويّين إلاّ التصحيحَ ، إلاّ أبا زيد الأنصاريّ فإنهحكى «أَغْيَلَتِ المرأةُ» و «أَغالَتْ» بالتصحيح والإعلال . وجميعهذه الشواذّ مَنْبَهةٌ على ما ادَّعيناه ، من أنَّ أصلَ[6] «أَقامَ» : «أَقْوَمَ» ، و«استقامَ»:

---

(١) المنصف ١ : ٢٧٦ – ٢٧٩ .
(٢) م : استضويت .
(٣) مجالس ثعلب ص ٤٧٠ والمنصف ١ : ٢٧٧ .
(٤) سقط من م .
(٥) ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة والمرار الفقعسي . الكتاب ١ : ١٢ و ٤٥٩ والخصائص ١:١٤٣ و٢٥٧ وديوان عمر ص ٤٩٤ والخزانة ٤:٢٨٧ – ٢٩٠ وشرح المفصل ١٠ : ٧٦ .
(٦) المنصف ١ : ١٩٠ – ١٩١ .

«استَقْوَمَ» .

وإنْ كانَ على وزن «افعَلّ»أو«افعالّ» ، نحو «ابيَضّ» و«ابياضّ»، و «اعوَرّ» و «اعوارّ» ، فإنّ العين تصحّ ولا تَعتلّ[1] . وإنما لم تعتلّ ، لأنك لو أعللتَ «ابيضّ» و[2] «اعوَرّ» لقلتَ «باضّ» و «عارّ» ، فيلتبس بـ «فاعَل» . وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلها ، وتحذف ألف الوصل لزوال الساكن ، وتقلب الواو والياء ألفاً ، لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلها في اللفظ . وكذلك لو أعللتَ «ابياضّ» و «اعوارّ» للَزمك أن تقول «باضّ» و «عارّ» ، فيلتبس بـ «فاعَل» . وذلك أنك إذا فعلتَ بها[3] مافعلتَ بـ «افعَلّ» التقى ساكنان : ألف «افعالّ» والألفُ المبدلة ، فتحذف إحداهما ، فيصير اللفظ «باضّ» و «عارّ» . ومما يوجب أيضاً تصحيحَ «افعلّ» و «افعالّ» أن المزيد إنّما اعتلّ بالحمل على غير المزيد ، [وغيرُ المزيد][4] مما هو في معنى «افعَلّ» و «افعالّ» لا يعتلّ[5] نحو «عَوِرَ» و «صَيِدَ» . فليس لـ «افعَلّ»

---

(1) المنصف ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥ .
(2) م : أو .
(3) م : به .
(4) من م .
(5) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «قد نبهنا على هذا قبل، فانظره» . يريد أن ابن عصفور حمل ههنا المزيد على غير المزيد في الاعتلال،مع أنه كان قد حمل من قبل غير المزيد على المزيد في ذلك . انظر ص ٤٧١ و ٤٧٤ و ٥٧١ .

و «افعالّ» ما يُحملان عليه في الإعلال .

* * *

فإن كان الاسم على أزيدَ من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في وزنه ، أو لا يكون . فإن كان موافقاً للفعل في وزنه[1]، وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقاً لعدد حروف الفعل، وحركاتُه كحركاته وسكناتُه كسكناته ، ولا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في جنس الزيادة ، أو تكون زيادته مخالفة لزيادة الفعل . فإن كان موافقاً للفعل في جنس الزيادة فلا[2] يخلو من أن يكون إعلاله إعلالَ الفعل مصيِّراً له على لفظ الفعل ، أو لا يكون .

فإن لم يكن مصيِّراً له على لفظه أعللته لأ من اللَّبس ، وذلك نحو أن تبني من «القول» اسماً على «يُفْعُلٍ» بضمّ الياء والعين فإنك تقول «يُقُولٌ». وكذلك إن بنيته من «البيع» قلت «يُبِيْعٌ» . والأصل «يُبْيُعٌ» ، فنقلت الضمّة من الياء إلى الباء فصارت الياء ساكنة بعد ضمّة، فقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء ، كما فعلوا في «بِيْض» و «مَبِيع» في مذهب[3] [سيبويه في إعلالهما . هذا مذهب جماعة النحويين ... لكونه][4] ليس مبنيّاً على فعل

---

(١) سقط «أو لا يكون ... في وزنه» من م .
(٢) سقط من النسختين حتى قوله « لم يعل لئلا يلبس » وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٣) انظر الكتاب ٢ ٣٦٥ - ٣٦٦ . (٤) ما بين معقوفين مخروم تعذر قراءته .

والصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تعلّ، لموافقته «يفعل» في الوزن، وإن لم يكن مبنيّاً على الفعل، وسيقام الدليل على صحّة ذلك، فيما زيادته مخالفة لزيادة الفعل .

وإن كان الإعلال مصيّراً له على لفظ الفعل لم يُعلّ، لئلاّ يلتبس الاسم بالفعل . وذلك نحو قولك[1] «هذا أطولُ منك» ؛ ألا ترى أنك لو أعللتَ فقلت «أطالُ» لالتبس بلفظ الفعل . وكذلك[2] لو بَنَيتَ مثل «يَفْعَلٍ»[3] و «تَفعَلٍ» ، من القول والبيع ، لقلت «يَقْوَلٌ»[4] و «يَبْيَعٌ»[5] . و«تَقْوَلٌ» و «تَبْيَعٌ» . وكذلك أيضاً لو ألحقتَ التاء لم تَعتدَّ بها ، وصَحَّحتَ الاسم ، فكنت تقول «يَقْوَلةٌ»[6] و «يَبْيَمةٌ»[7] ، و «تَقْوَلةٌ» و «تَبْيَعةٌ» . وكذلك حكم ماهو على وزن الفعل[8] ، وزيادتُه كزيادة الفعل . قال الشاعر[9] :

---

(١) م : قوله .
(٢) الكتاب ٢ : ٣٥٦ .وانظر المنصف ١ : ٣٢٢ .
(٣) الكتاب : تُفعل .
(٤) الكتاب . تُقول .
(٥) الكتاب : تُبيع.
(٦) الكتاب : تَقوِلة .
(٧) الكتاب : تَبِيعة .
(٨) المنصف ١ : ٣٢٤ - ٣٢٥ .
(٩) ابن مقبل . ديوانه ص ٢٥٧ والكتاب ٢ : ٣٦٥ والمنصف ١ : ٣٢٤ واللسان (دور) و (ذبل) . والتدورة مكان مستدير تحيط به جبال . والسليط : الزيت .

جاؤوا[١] بِتَدْوِرةٍ ، يُضيءُ وُجوهَنا
دَسَمُ السَّليطِ ، على فَتيلِ ذُبالِ

فأما[٢] «يَزِيدُ» اسم رجلٍ فإنما اعتلَّ من قبَل أنه كان فعلاً لزمَه الإعلال ، ثم نُقِلَ من الفعل فسمِّي به . فهو في المعتلّ نظيرُ «يَشكُرَ» في الصحيح . وكذلك «تَزِيدُ» بالتاء . قال أبو ذؤيب[٣]:

يَعثُرْنَ في حَدِّ الظُّباتِ كأنّما كُسِيَتْ بُرودَ بني تَزيدَ الأذرُعُ

وإن كان مخالفاً له في جنس الزيادة فإنه يُعَلُّ إعلال الفعل الذي يكون على وَفقه في الحركات وعدد الحروف ، لأنه قد أُمِن التباسه بالفعل . فتقول في «مَفْعَلٍ» من القول والقيام : «مَقالٌ» و «مَقامٌ» . والأصل «مَقْوَلٌ» و «مَقْوَمٌ» ، فأعللتَها كما أعللت «يَخافُ» . وكذلك «مَفْعِلَةٌ»[٤] من البَيع تقول فيها «مَبِيعَةٌ»[٥] . فتنقل الكسرة من حرف العلّة إلى الساكن قبله ، كما فعلتَ ذلك في نظيره من الفعل وهو «يَبِيعُ» ، وكذلك

(١) الرواية : بتنا . (٢) من المنصف ١ : ٢٧٩ حتى قوله «في الصحيح» .
(٣) من مفضليته المشهورة . المنصف ١ : ٢٧٩ وديوان الهذليين ١ : ١٠ . وتزيد هو ابن حلوان بن عمران وكان تاجراً يبيع البرود بمكة يصف أبو ذؤيب أتناً بجنتها طرائق الدماء.
(٤) المنصف ١ : ٣٢٤ . (٥) م : مبْيِعة .

تقول في «مَفْعُلَةٍ»[1] من البيع، على مذهب سيبويه، لأنك إذا نقلت الضَّمَّةَ من الياء[2] إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قريبةٍ من الطرف فعلى مذهب سيبويه تُقلب الضَّمَّة كسرة لتصح الياء. وعلى مذهب الأخفش تُقلب الياء واواً لأنه مفرد، ولا تُقلب الضّمَّة عنده كسرة لتصحّ الياء إلاّ في الجمع. فتقول على مذهبه «مَبُوعةٌ». وتقول في «مَفْعُلَةٍ» من القول «مَقُولةٌ»، فتُعِلُّها كما تُعِلُّ «يَقُولُ».

وكذلك تفعل بما خالفت زيادتُه زيادةَ الفعل، أو كان[3] فيه مايقوم مقام الانفراد بالزيادة، نحو بنائك من القول والبيع مثل «تِحْلِيء». إلاّ «مِفْعَلاً»[4] فإنك لاتُعلُّه وذلك نحو «مِقْوَل» و «مِبْيَع». وذلك لأنه مقصورٌ من «مِفْعالٍ». فلم يُعَلَّ كما لا يُعَلُّ «مِفْعالٌ» نحو «مِقْوال»، كما لم يُعَلَّ «عَوِرَ» لأنه في معنى «اعوَرَّ». ومما يُبيِّن أنَّ «مِفْعَلاً» يمكن أن يكون مقصوراً من «مِفْعال» كونُهما في معنى واحد من المبالغة، تقول «رجلٌ مِطْعَنٌ» و «مِطْعانٌ» إذا وصفته بكثرة الطعن، وكونُهما قد يتعاقبان على معنى واحد نحو «مِفْتَح» و «مِفْتاح».

---

(1) الكتاب ٢ : ٣٤٦.
(2) م : الواو.
(3) سقط حتى قوله «تحلىء» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف.
(4) المنصف ١ : ٣٢٣.

وقد شذَّتْ [٤٦أ] ألفاظ فجاءت مصححه ، وبابُها أن تعتلّ(١) ، وهي «مَزْيَدٌ» و «مَرْيَمٌ» و «مَكْوَزَةُ» و «مَقْوَدَةٌ» . وحكى أبو زيد «وقَع الصَّيدُ في مَصْيَدَتِنا» و «شَرابٌ مَبْوَلَةٌ» و « هي مَطْيَبَةٌ » للنفس . وقرأ بعض القرّاء(٢)﴿لَمَثْوَبَةٌ من عندِ اللهِ خَيرٌ﴾.

وذهب أبو العباس(٣) إلى أنَّ نحو «مَقام» و «مَباع » إنما اعتلّ لأنه مصدرٌ للفعل ، أو اسم مكان ، لا لأنه على وزن الفعل . وجعل «مَزْيَد» و «مَرْيَم» و «مَكْوَزَة» على القياس ، لأنها ليس لها أفعالٌ فتُحملَ في الإعلال عليها ، إنما هي أسماء أعلام .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إن زعم أنه (٤) لايُعلُّ إلا أسماء المصادر ، وأسماء الأزمنة والأمكنة ، فقد أعلَّت العرب «مَعِيْشة» وهو اسم ما يعاش به ، وليس باسم مصدر ، ولا زمان ولا مكان . وكذلك «المَثُوبة» وهو اسم ما يُثاب به من خير أو شرّ . وإن زعم أنَّ الذي يُعلُّ ماهو جارٍ على الفعل - أعني مشتقّاً منه بقياس مطَّرد - فباطلٌ ، لأنهم قد أعلُّوا مثل

(١) المنصف ١ : ٢٩٦ - ٢٩٧ . م : تعلّ .
(٢) الآية ١٠٣ من سورة البقرة . وهذه قراءة قتادة . انظر التبيان ١:٣٨٦ .
(٣) انظر المقتضب ١ : ١٠٧ .
(٤) سقط من النسختين حتى قوله «أو شرّ وإن زعم». وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

«مَعيشَة»[١]، وليس «مَفْعِلة» مما عينه ياء مما يُقال باطّراد. وإن زَعَم أنّ الذي يُعلّ ماهو بالجملة مأخوذ من الفعل فهذه الأسماء، وإن كانت أعلاماً، فإنها منقولة في الأصل مما أُخِذ من الفعل. فـ «مَزْيَدٌ» في الأصل مصدرٌ قد شُذّ في تصحيحه، وحينئذ سُمّيَ به، وكذلك «مَرْيَمُ» و «مَكْوَزَةُ». هذا هو المذهب الصحيح في الأعلام، أعني: أنها كلّها منقولة. سواء عُلِم لها أصلٌ نُقِلت منه أو لم يُعلم، لأنّ الأسماء الأعلام كلّها يُحفظ لها في النكرات أصولٌ نُقِلت منها، ومالا يُحفظ له أصلٌ منها يحمل على الأكثر، فيُقضى بأنّ له أصلاً وإن لم يُحفظ. قال أبو عليّ ومما يُبيّن أنّ الإعلال قد يكون في الاسم بمجرّد كونه على وزن الفعل، إعلالُهم نحو «باب» و «دار»، ولا مناسبة بينه وبين الفعل كثرَ من الوزن. فإذا تَبيّن أنّ الوزن موجِب الإعلال وجب أن يُحملَ «مَزْيَدٌ» وأخواته على الشذوذ، لكونها لم تعتلّ، وهي على وزن الفعل[٢].

* * *

وإن كان الاسم على غير وزن الفعل فلا يخلو من أن يكون جارياً على الفعل، أو لايكون. ونعني بالجاري: ما يكون للفعل من الأسماء باطّراد. فإن

(١) م: مَعْيِشة.
(٢) ألحق أبوحيان بحاشية ف نصاً، اخترم بعضه، فتعذر إثباته.

كان جارياً أُعلّ بالحمل على الفعل . وذلك نحو «إفعال»(١) مصدر «أفْعَلَ»، و «استفعال»(٢) مصدر «استَفعلَ» . فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلُ ، ثم تَقلب(٣) حرف العلّة ، لتحرُّكه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ ، فيلتقي ألفان : الألف المبدلة من حرف العلّة والألف الزائدة قبل الآخر ، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين . فمذهب الخليل وسيبويه أنّ المحذوفة الزائدة ، ومذهب الأخفش أنّ المحذوفة الأصليّة(٤) . وقد تقدَّم : أيُّ المذهبين أحسنُ في مسألة «مَفْعول» ممّا عينه حرف علّة ، إذ الأمر فيهما واحد . فإذا حُذفتْ عُوِّض منها تاء التأنيث ، إذ كانت التاء مما يُعوَّض من المحذوف نحو «زنادقة» ، وكانت أيضاً مما لا يمتنع منها(٥) المصادر إذا أردت المرّة الواحدة نحو «ضربة» لفظه لفظ الضرب وزيادته كزيادة الفعل. وذلك [نحو](٦) «إقامة» مصدر «أقامَ» ، و «استقامة» مصدر «استقام» . وكذلك «انفعال» مصدر «انفَعَلَ»(٧) المعتلّ العين ، إن كان من ذوات الواو

---

(١) المنصف ١ : ٢٩١ – ٢٩٢ . (٢) م : استفعل
(٣) وقيل : إنه يحذف أحد الساكنين دون قلب حرف العلة .
(٤) المنصف ١ : ٢٩١ – ٢٩٢ .
(٥) كذا ! وسقط « إذا كانت .. كزيادة الفعل » من النسختين وألحقه أبوحيان بحاشية ف.
(٦) من م . (٧) م : الفعل .

قُلبت الواو ياء . وذلك نحو «انقياد» مصدر «انقادَ» . أصله «انقِواد» ، فجعلت «قِواد» من «انقِواد»[1] بمنزلة «قِيام» ،فقَلبت الواو ياء كما فعلتَ ذلك في «قِيام» . وسيُبيَّنُ لِمَ قُلبتِ الواو ياء في «قيام» وأمثاله .

فإن كانت هذه المصادر لفعل لم تعتلَّ عينه صحَّت كما يصحُّ فعلها وذلك نحو «استحواذ» و «إغيال» مصدر «استحوَذَ» و «أَغيَلَتْ» .

* * *

وإنْ كان غير جارٍ فلا يخلو من أن يسكن ما قبل حرف العلَّة ، أو ما بعده ، أو ماقبله وما بعده ؛ أو يتحرَّكَ ماقبله ومابعده .

فإن تحرَّك ما قبله ومابعده فلا يخلو من أن تكون العين ياءً ساكنةوقبلها ضمّة ، أو واواًساكنة وقبلها كسرة ، أو لا تكون . فإن لم تكن كذلك صحَّت ، وذلك نحو «صَوَرَى»[2] و «حَيَدان»[3] و «مَيَلان»[4]. وذلك أنَّ ألف التأنيث لمّا لَحِقَت «صَوَرَ» ،والألفوالنون لمّا لَحِقَتا«حَيَدَ» و «مَيَلَ» ، وهي من خواصِّ الأسماء ، أزالت الشَّبَهَ الذي بين هذه الأسماء في

---

(١) م : القواد .
(٢) م : « فإن تحرك ما قبله وما بعده صح وذلك نحو صورى » . وصورى : اسم موضع.
(٣) الحيدان : مصدر حاد عن الشيء إذا عدل عنه . م : جيدان .
(٤) الميلان : مصدر مال يميل .

الوزن وبين الفعل ، فلم تعتلّ[1] ، إلاّ ألفاظ شذّت تُحفَظ ،ولايقاس عليها . وهي «داران»[2] و «هامان»[3] و «حادان»[4] وذلك أنهم شَبَّهوا في هذه الأسماء الألفَ والنون بتاء التأنيث[5] . فكما أنّ تاء التأنيث لاتَمنع الإعلال في مثل «دارة» و «لابة» و «قارة» فكذلك الألف والنون . ووجهُ الشّبه بينهما أنك تحذفها في الترخيم كما تحذف التاء . وكذلك أيضاً تُحقِّر الاسم ولا تَعتدُّ بالألف والنون كما تفعل بالاسم الذي فيه تاء التأنيث [٤٦ب] .

فإن قيل : وما الدليل على أنّ «دارانَ» و «هامانَ» و «حادانَ» : «فَعَلان».وهلاّ جعلتها[6] «فاعالاً» نحو «ساباط» ! فالجواب أنّ حمله على «فَعَلانٍ» أَولى ، لكثرته وقلّة «فاعالٍ» . وأيضاً فإن مَنْعَ صرفها يدلُّ على أنها «فَعَلان» .

فإن[7] كانت الواو ساكنة بعد كسرة فإنها تقلب ياء نحو «نيران» جمع ثَور. أصله «ثِوْران» فقلبت الواو ياء. وإن كانت الياء ساكنة بعد ضمّة

---

(١) شرح الشافية ٣ : ١٠٥ - ١٠٦ . (٢) داران : اسم علم ، من دار يدور.
(٣) هامان : اسم علم ، من هام يهيم . وفي النسختين والبدع «ماهان» .
(٣) حادان : اسم علم ، من حاد يحيد . م : «جاذان».وفي شرح الشافية . حالان من حال يحول . (٥) وهذا هو مذهب المبرد . شرح الشافية ١٠٦:٣ .
(٦) م : جعلتها .
(٧) سقط من م حتى قوله « فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء » .

فإنها تقلب واواً ، وإن كانت بعيدة من الطرف نحو «عُوْطَط»[1] أصله «عُيطط» ، لأنهم يقولون «عاطَ يَعيطُ» و «عَيْطتُه» ، فقلبت الياء واواً . إلاّ «فُعلَى» مما عينه ياء فإنه لا يخلو أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان اسماً قلبت الياء واواً نحو «طُوبَى» و« كُوهَى»[2] على القياس، لأنها بعيدة من الطرف . وإن كانت صفة قلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء ، قالوا «قِسمةٌ ضِيزَى»[3] وأصله «ضُيزى» ،على وزن فُعلَى بضمّ الفاء . والدليل على ذلك أنه لا يحفظ في الصفات «فِعلَى» بكسر الفاء ، بل بضمّها نحو «حُبلَى» . وإنما قلبت الضمّة كسرة ، لأنهم لم يعتدّوا بألف التأنيث ، فجرت لذلك مجرى القريبة من الطرف ، واعتدّوا بها في الاسم كما اعتدّوا بها في «صَوَرَى» و «حَيَدَى» ، فلم ينقلب حرف العلّة ألفاً . وكان الذي سنّ ذلك فيهما كون الصفة أثقل من الاسم ، إذ الصفة من العلل الموانع للصرف ، فهي أدعى للتخفيف ، والياء أخفّ من الواو ، فقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء .

فإن سَكَنَ ما قبله ، أو ما بعده ، أو ماقبله ومابعده ، صحّ[4] إلاّ ما

---

(١) العوطط : الناقة التي لم تحمل سنين من غير عقر . وفى حاشية ف بخط أبي حيان : «فيتحقيرعوطط : عُيَيْطِط لاتقرّ الواو ، والواو مبدلة من ياء .من المحتسب».

(٢) الكوهى : طائر .

(٣) الضيزى : الجائرة . وانظر الآية ٢٢ من سورة النجم .

(٤) المنصف ١ : ٣٠٤ - ٣١٥ .

يُستثنى بعدُ ، وذلك نحو «خوان»[1] و « صِوان »[2] و « قُوام» و «حُوَّل»[3] و «مِقوال» و «مِشوار»[4] و «التَّجوال» و «أقوال» «وأدواء» . وكذلك «أهْوِناء»[5] إنما صحّ لسكون ما قبله ، لا لأنَّ زيادته كزيادة الفعل ، لأنَّ ألف التأنيث أزالت عنه الالتباس الذي كان يكون فيه بالفعل ، لو أُعلَّ قبل لحاقها . وإنّما صحَّت العين في مثل هذه الأسماء ، لأنها لو قُلبتْ ألفاً لالتقى سا كنان ، فتحذف الألف ، فكان ذلك تغييراً كثيراً[6] ، وكان مؤدّياً في بعض المواضع[7] إلى الإلباس ؛ ألا ترى أنَّك لو أعللتَ «قَوُولاً» فقلبت واوه ألفاً ثم حذفتها لصار اللفظ «قَوْلاً» على وزن «فَعْل» ، ولم يُعلَم هل هو «فَعُول» في الأصل . وأيضاً فإنه ليس لها ما يُوجب إعلالها ، إذ ليست على وزن الفعل ولا جاريةً عليه .

* * *

---

(١) م : «حوار» . والحوار : ولد الناقة .
(٢) م : «صوار» . والصوار القطيع من البقر .
(٣) الحول : ذو الحيلة والتجربة . (٤) المشوار : المحجن يجذب به العسل .
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان : «أهوناء : جمع هيّن» . وفيها بخطه أيضاً نقلاً عن خط ابن عصفور : «فأما أهوناء فإنما صح لأنّ زيادته كزيادة الفعل ، لا لسكون ما قبله ، لأنّ ألفي التأنيث لا يعتدّ بها . ولذلك صحت العين» .
(٦) م : مكان ذاك كثيراً . (٧) م : في بعض هذه الأسماء .

وقد أُعلَّ من هذا الفصل أشياء لأسباب أوجبت ذلك فيها ، وأنا أذكرها لك ، إن شاء الله .

فمن ذلك «فِعالٌ»(١) إذ اكان مصدراً لفعل معتلِّ العين بالواو، أو جمعاً لمفرد عينُه واوٌ ، وقد سكنت الواو في مفرده ، أواعتلَّت بقلبها(٢) ألفاً ، فإنك تقلب الواو ياءً . وذلك نحو «قامَ قِياماً» و «سَوطوسِياط» و «دار ودِيار» . والأصل «قِوامٌ» و «سِواطٌ» و «دِوارٌ» :

فقُلبت الواو في «قِوام» ياءً ، لانكسار ما قبلها ، مع الحمل على الفعل في الاعتلال ، مع أنَّ الواو بعدها ألفٌ وهي قريبة الشَّبه من الياء . فلمّا اجتمعت هذه الأسباب خفِّف اللفظ بقلب الواو ياء ، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفاً ؛ ألا ترى أنَّ «لِواذاً»(٣) صَحَّت واوه لصحَّتها في «لاوَذَ» ، و «حِوَل»(٤) صَحَّت واوه لكونها ليس بعدها ألف(٥) ، و «القَوام» صحَّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة.

وقُلبت الواو في «سِياط» و «دِيار» لانكسار ماقبلها ، وكونِ الألف بعدها وهي تشبه(٦) الياء ، وكونِ الواو قد توهَّنت في مفرد

(١) المنصف ١ : ٣٤١ – ٣٤٣ .
(٢) م : نقلها .
(٣) اللواذ : مصدر لاوذته .
(٤) الحول : التحول .
(٥) م : ألفا .
(٦) م : نسبة .

«سِياط» بالسكون ، وفي مفرد «ديار» بقلبها ألفاً ، وكونِ الكلمة جمعاً والجمعُ ثقيل . ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تُقلب الواو ياء ؛ ألا ترى أنّ «زِوَجة»[١] صحّت واوه لأنها ليس بعدها ألف ، و «طِوال» صَحّت واوه لأنها متحرِّكة في المفرد ، و «جَوارِب»[٢] جمع جَورَبٍ صَحّت واوه لأنها ليس قبلها كسرة . وزاد أبو الفتح في الشروط ألاّ تكون العين في المفرد مضعّفة ، فإن كانت مضاعفة لم تنقلب الواو في الجمع ياء نحو «رِواء» في جمع «رَيّانَ» . وإنّما[٣] صحّت لاعتلال اللاّم بانقلابها همزة . فكرهوا إعلالها ، لِما يلزم عن ذلك من توالي إعلالين . ويجوز عندي أن يكون «رِواء» جمعَ «رَوِيّ» لاجمع «رَيّانَ» ، فتكون صحّة الواو في الجمع لِما ذكرناه[٤] ، ولتحركها في المفرد .

وقد قُلبت الواو في جمع «طَويل» ، فقالوا «طِيالٌ» ، وذلك في الشعر ولا يُقاس عليه . قال الشاعر[٥] :

---

(١) الزوجة : جمع زوج . (٢) م : جواربة .
(٣) سقط من النسختين حتى قوله «توالى إعلالين» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٤) سقط من النسختين «لما ذكرناه» وألحقه أبوحيان بحاشية ف .
(٥) أنيف بن زبان النبهاني . المنصف ١ : ٣٤٢ والكامل ٨٢ و ٨٦٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣٨٥ – ٣٨٧ والعيني ٤ : ٥٨٨ والمفصل ٢ : ٢٧٥ و شرحه ١٠ :٨٨ واللسان والتاج (طول) ومجالس ثعلب ص ٤١٢ والحماسة البصرية ١ : ٣٥ . وانظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٦٩ وللتبريزي ١ : ١٦٦ .

تَبَيَّنَ لي أنَّ القَماءَةَ ذِلَّةٌ   وأنَّ أَشِدّاءَ الرِّجالِ طِيالُها

ومن ذلك «فُعَّلٌ»[1] إذا كان جمعاً ، ولم يكن معتلَّ اللاّم ، فإنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء ، ثم تُقلب [٤٧] الواو الاولى ياء ، وتدغم الياء في الياء حملاً للعين على اللاّم . وذلك نحو «صائم وصُيَّم وصُوَّم» و «جائع وجُيَّع وجُوَّع» . قال الشاعر[2] :

ومُعَرَّضٍ تَغلي المَراجلُ تَحتَهُ   عَجَّلتُ طَبختَهُ لِرَهطٍ جُيَّعِ

يريد «جُوَّعاً» . والوجه ألاّ تقلب . وذلك أنك كنت تقول في جمع عات : «عُتيّ» . فتقلب في الجمع لاغير . للعلة التي تذكر في موضعها. فلمّا كانت قريبة من الطرف شُبِّهت باللاّم . ولك أيضاً أن تقلب الضَّمَّة كسرة ، إذا قلبت الواو ياء ، فتقول « صِيَّمٌ » ، كما فعلت ذلك في « عِصِيّ »[3] . ولا يلزم ذلك[4] كما لَزِمَ في «عُصِيّ» لبعد العين[5] من الطَّرف . فإن كان مفرداً[6] لم يجز القلب . وذلك نحو قولك «رجلٌ حُوَّل» . وإنّما لم يجز القلب ، لأنَّ الوجه فيما اعتلَّت

---

(١) المنصف ٢ : ١ – ٤ .

(٢) الحادرة من مفضلية له . ديوانه ص ٥ – ٨ والبيت ٢٠ من المفضلية ٨ والمنصف ٢ : ٣ . والمعرض : اللحم الطريّ .

(٣) فوقها في ف «عتيّ» . وهو مامثّل به ابن جني في المنصف .

(٤) أي : قلب الواوين والإدغام .   (٥) في النسختين : الفاء .

(٦) سقط من النسختين حتى قوله « إذا كانت اللام معتلة » وألحقه أبو حيان بحاشية ف واستبدل به فيها «فإن كان معتل اللام لم يجز قلب الواو ياء» .

لامه فكانت واواً أن تثبت في المفرد ، نحو قولك «عَتا يَعتُو عُتُوّاً» . قال تعالى ﴿وعَتَوا عُتُوّاً كبيراً﴾[1] . وإذا كان الوجه في اللام أن تثبت لم يجز في العين إلاّ الثبات ، لأنّ العين أقوى من اللاّم. وكذلك أيضاً لا يجوز قلب الواو الواقعة عنها في الجمع ، إذا كانت اللاّم معتلّة، كراهيةَ توالي الإعلال من جهة واحدة . وذلك نحو «شاوٍ وشُوّى».

فأمّا «فُعّالٌ»[2] نحو «صُوّام» فلا تُقلبُ الواو فيه ياء ، لبعدها من الطرف . وقد جاء حرفان شاذّان ، وهما[3] : قولهم «فلان في صُيّابةِ قومه» ، يريدون «صُوّابة» ، أي : صَميمهم وخالصهم . وهو من «صابَ يَصُوبُ» إذا نَزَل . كأنَّ عِرقَهُ فيهم قد شاع وتمكّن. وقولهم[4] «نُيّام» بمعنى «نُوّام» جمع نائم . أنشد ابن الأعرابيّ[5] :

ألا طَرقَتْنا مَيَّةُ بنةُ مُنذِرٍ   فما أرّقَ النُّيّامَ إلاّ سَلامُها

ومن ذلك «فَيْعِل» نحو «سَيّد» و «مَيّت» و «لَيّن» .فإنه إن

---

(١) الآية ٢١ من سورة الفرقان . ف كثيراً .   (٢) المنصف ٢ : ٤ ـ ٥ .
(٣) م «وقد جاء حرف واحد شاذ وهو» وكذلك في المنصف .
(٤) سقط من م «وقولهم نيام ...» مع ما أنشده ابن الأعرابي. وكذلك في بعض نسخ المنصف.
(٥) لذي الرمة . ديوانه ص ٣٨ والمنصف ٢ : ٥ وشرح الشافية ٣ : ٤٣ و ١٧٣ وشرح شواهدها ص ٣٨١ ـ ٣٨٣ وشرح المفصل ١٠ : ٩٣ والعيني ٤ : ٥٧٨ . ونسبه الأخير إلى أبي عمر الكلابي .

كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء من غير تغيير . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء . فمن ذوات الياء «لَيِّنٌ»،ومن ذوات الواو «سَيِّدٌ» و «مَيِّتٌ» . وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفاً ، فقلت «سيْدٌ» و «مَيْتٌ» و «لَيْنٌ»، لاستثقال ياءين وكسرة . والفارسيُّ لايرى التخفيف في ذوات الياء [1] قياساً ، فلا تقول في«بَيِّنٍ»:«بَيْنٌ» . قياساًعلى «لَيْنٍ» ، ويقيس ذلك في ذوات الواو . وحجَّته أنَّ ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخفّفت بحذف إحدى الياءين منها ، لأن التغيير يأنَس بالتغيير ؛ ألا ترى أنهم يقولون في النسب إلى «فَعِيل» «فَعِيلِيّ» فلا يحذفون الياء، ويقولون في النسب إلى «فَعِيلة» : «فَعَلِيّ» فيحذفون الياء ، لحذفهم[2] التاء .

وزعم البغداذيون[3] أنَّ «سَيِّداً» و «مَيِّتاً» وأمثالها في الأصل على وزن «فَيْعَلٍ» بفتح العين ، والأصل «سَيَّدٌ» و «مَيَّتٌ» ، ثم غُيِّرَ على غير قياس ، كما قالوا في النَّسبِ إلى «بَصرة» «بِصرِيّ» فكسروا الباء. والذي حملهم على ذلك أنه لم يوجد «فَيْعِلٌ» في الصحيح مكسور العين ، بل

---

(١) ف : الياء المتحركة . (٢) ف : بحذفهم .
(٣) المنصف ٢ : ١٦ .

يكون مفتوحًا[1] نحو «صَيرَف» و «صَيقَل» .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ، لأنه لا ينبغي أن يُحمل على الشذوذ ما أمكن . وأيضاً فإنه لو كان كتغيير «بِصريّ» لم يطّرد . فاطّرادُه[2] في مثل «سَيِّد» و «مَيِّت» و «لَيِّن» و «هَيِّن» و «بَيِّن» دليلٌ على بطلان ماذهبوا إليه فأمّا مجيئُه على «فيعِل» مع أنّ الصحيح لم يجئ على ذلك فليس بموجبٍ لادّعاء[3] أنه في الأصل مفتوحُ العين ، لأنّ المعتلّ قد ينفرد ، في كلامهم ، ببناء لا يوجد في الصحيح[4] . وذلك نحو «قَرْية» قالوا في جمعه «قُرًى» ، ولا يجمع «فَعْلٌ» من الصحيح على «فُعَلٍ» بضمّ الفاء[5] أصلاً . وكذلك «قاضٍ» و «غازٍ» قالوا في جمعها «قضاةٌ» و «غُزاةٌ» ، فجمعوها على «فُعَلَة» بضم الفاء ، ولايجمع الصحيح اللام[6] إلاّ بفتح الفاء ، نحو «ظالم وظَلَمة» و «كافرٍ وكَفَرة » .

فإن قيل : إنّ «قضاة» على ماذهب إليه الفرّاء[7] من نها «قُضَّى»

---

(1) ف : مفتوحاً .
(2) م : لم يطارد باطراده .
(3) م : الادعاء .
(4) الكتاب ٢ : ٣٠١ والمنصف ٢ : ١٦ - ١٧ .
(5) سقط «بضم الفاء» من م
(6) في النسختين : العين .
(7) شرح الشافية ٣ ١٥٤ .

في الأصل نحو «ضارِب وضُرَّب» ، ثم أبدلوا من أحد[1] المضعّفين ألفاً فقالوا «قُضاا»[2]، فالتقى ألفان : الألف التي هي لام ، والألف المبدلة من أحد المضعّفين ، فحذفوا إحداهما ، ثم أبدلوا منها التاء ! فالجواب أن يقال : إنّ[3] إبدال الألف من أحد[4] المضعفين ليس بقياس. واطراد «قُضاة» و«غُزاة» و«رُماة» يدلُّ على بُطلان ما ذهب إليه ، إذ لو كان كما ذهب إليه لم يطّرد .

وذهب الفرّاء[5] إلى أنّ الاصل في «سَيِّد» : «سَوِيْدٌ» على وزن «فَعِيْل» ، ثم قُلِب فأدغم[6] . وكذلك ما كان نحوه. وحمَلَه على ذلك عدمُ «فَيْعِل» بكسر العين في الصحيح .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنّ القلب ليس بقياس ، وأيضاً فإنه لم يجىء على الأصل في موضع . ولو كان الأمر كما ذكر لسُمِعَ «سَوِيدٌ» و «مَوِيتٌ» . وأيضاً فإن «فَعِيلاً» لايحفظ ممّا عينه ياء ، ولامه حرفُ صحّة ؛ ليس في كلام العرب مثل «كَيِيل» ، فإذا حَمَلَ «بَيِّناً» و «لَيِّناً» على أنّ الأصل فيهما «لَيِيْنٌ» و «بَيِيْنٌ» فقد ادّعىَ شيئاً لا يُحفظ في كلام العرب مثله .وقد بيّنّا أنّ المعتلّ ينفرد بالبناء لايكون للصحيح[7]، فينبغي

(١) م : أبدلوا ألفاً من إحدى .
(٢) م قضا .
(٣) سقط «يقال إن» من م .
(٤) م : من إحدى .
(٥) شرح الشافية ٣ : ١٥٤ .
(٦) سقط من م .
(٧) انظر ص ٥٠٠ .

أن يُبقَى في[١] «سَيِّد» وبابه على الظاهر من أنه «فَيْعِلٌ» . وأيضاً فإنّ الفرّاء والبغداذيين إنما رامُوا أن يجعلوا المعتلّ على قياس [٤٧ب] الصحيح ، ولا يَفردَ المعتلُ بما لا يكون في الصحيح ، ثم حَملوه على مالم يثبتْ في الصحيح ؛ ألا ترى أنّ «فَيْعَلاً» في الصحيح لاتكسر عينه، وكذلك [عين][٢] «فَعِيلٍ» في الصحيح لاتُقلبُ . فدلّ ذلك على فسادِ مذهبهم .

ومن ذلك «فَيْعَلُولةٌ»[٣] ، فإنه إن كان من ذوات الياء أُدغمت الياء في الياء ، ثم حُذفت الياء المتحركة ، استثقالاً للياءين مع طول البناء . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، ثم أُدغمت الياء في الياء ، ثم حُذفت الياء المتحرّكة . وإنما التُزم في «فَيعَلُولة» الحذفُ . لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلاّ حرفاً واحداً ؛ ألا ترى أنه على ستّة أحرف[٤] ، وغايةُ الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . فلمّا كان الحذف في «فَيْعِل» جائزاً[٥] لم يكن في هذا الذي قد زاد ثِقلاً ، بالطول ، إلاّ الحذف . وذلك نحو «كَيْنُونة» و «قَيْدُودة»[٦] .

---

(١) م : مثل . (٢) سقط من النسختين .
(٣) المنصف ٢ : ٩ ـ ١٥ وشرح الشافية٣: ١٥٤ ـ ١٥٥ وأمالي الزجاجي ص١٤٤ـ١٤٩.
(٤) وذلك دون اعتبار تاء التأنيث. (٥) م : جائز .
(٦) سقط «وذلك نحو كينونة وقيدودة » من م .

فإن قيل : وماالذي يدلُّ على أنّ[1] «كَيْنُونة»[2] و «قَيْدُودة»[3] وأمثالهما في الأصل «فَيعَلُولةٌ» ؟ فالجواب أنَّ الذي يدلّ على ذلك شيئان : أحدهما أنهما من ذوات الواو ، فلولا أنَّ الأصل ذلك لقيل «قَودُودةٌ» و «كَونُونةٌ» ، إذ لامُوجِب لقلب الواو ياء . والآخر أنَّه ليس في كلام العرب «فَعْلُولةٌ» ، على ماتقدَّمَ في الأبنية .

فإن قيل : فإنهما مصدران ، وليس في المصادر ما هو على وزن «فَيعَلُولة» ! فالجواب أنَّ «فَيعلولة» قد ثبت في غير المصادر ، نحو «خَيسَفُوجة»[4] ، ولم يثبت «فَعْلُولة» في موضع من المواضع . فحملُه على ماثبت في بعض المواضع أحسن ، إنْ أمكن . وإلاّ فقد يجيء المعتلُّ على بناء لا يكون للصحيح ،كما قَدَّمنا .[5]

. وزعم الفرّاء[6] أنهما في الأصل «كُونُونَةٌ» و «قُودُودةٌ» [بضمِّ الفاء][7] ، وكذلك«صُيرُورةٌ» و «طارَ طُيرُورةً» ، ثم قُلبت الضمّة فتحة في «صَيرورة» و «طَيرورة» لتصحَّ الياء . ثم حُملت ذوات

---

(1) سقط من النسختين وألحق بحاشية ف .
(2) الكينونة : مصدر كان يكون . (3) القيدودة : مصدر قاد يقود .
(4) الخيسفوجة : سكان السفينة . (5) انظر ص ٥٠
(6) المنصف ٢:١٢ وشرح الشافية ٣: ١٥٤ (7) من م

الواو على ذوات الياء ، ففتحوا الفاء وقلبوا الواو ياء ، لأنَّ مجيء المصدر على «فَعْلُولة»[1] أكثر [مايكون][2] في ذوات الياء[3] ، نحو«صَيرُورة» و «سَيرُورة» و «طَيرُورة» و «بَينُونة» .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ ، من جهات :

منها أنَّ ادّعاء قلب الضمّة فتحة لتصحَّ الياء مخالفٌ لكلام العرب. بل الذي اطَّرد في كلامهم أنه[4] إذا جاءت الياء ساكنة بعد ضمَّة قُلبتْ واواً ، نحو قولهم «مُوقِنٌ» و «عُوطَطٌ»[5] وهما من اليقين والتَّعيُّط .

ومنها أنَّ الضَّمَّة إذا قُلبتْ لتصحَّ الياء فإنما تُقلب كسرة ، كما فعلوا في «بِيضٍ» ، لافتحةً . فإن قيل[6] : لم يقلبوها كسرة ، استثقالاً للخُروج من كسرٍ إلى ضَمّ ؟ فالجواب أنَّ الكسر إذا كان عارضاً فلا يكرهون الخروج منه إلى ضمّ ، نحو «بِيُوت» و «شِيُوخ» .

ومنها أنَّ حمله ذواتِ الواو على ذوات الياء ليس بقياس مطَّرد . أعني أنه إذا كثُر أمر مافي ذوات الياء ، ثم جاء منه في ذوات الواوشيء ، لم

(1) م : فَعلولة . (2) من م .
(3) ف : الواو . (4) م : أن .
(5) العوطط : الناقة لم تحمل سنين من غير عقم .
(6) م: «فإن قال» . المنصف : «فإن قال قائل» .

يُوجِبْ ذلك حملَ ذوات الواو على الياء ، وإنْ فُعِلَ ذلك فشذوذاً[1]؛ ألا ترى أنَّ كثرة[2] «فِعالة» ،في المصادر من ذوات الياء نحو «السِّقاية»[3] و «الرِّماية» و «النِّكاية»[4] ، وقلَّتَها من ذوات الواو[5] ، لم تُخرِج «جِباوة» عن الشذوذ .

ومنها أنَّ ما ادَّعاه ، من أنَّ «فُعلُولة» في ذوات الواو قد كثر، غيرُ مُسَلَّم . بل هذا الوزن في المصادر قليل في ذوات الياء والواو . و[6] ماجاء منه في ذوات الواو كالمُعادِلِ لما جاء منه في ذوات الياء .

ومما يدلّ على صحّة مذهب سيبويه[7] ما حُكِيَ من مجيء «كَيّنُونة» على الأصل . أنشدَ المبرِّد[8] :

قد فارقَتْ قَرِينَها القَرِينَهْ ... وشَحَطَتْ ، عن دارِها ، الظَّعِينَهْ
يا ليتَ أنّا ضَمَّنا سَفِينَهْ ... حتَّى يَعودَ الوَصلُ كَيَّنُونَهْ

* * *

(١) م : فشذوذ .
(٢) م : أن قلة .
(٣) م : السماية .
(٤) زاد في م : وكثرتها .
(٥) م : اليـاء .
(٦) سقطت الواو من م .
(٧) الكتاب ٢ : ٣٧٢ .
(٨) المنصف ٢ : ١٥ والانصاف ص ٧٩٧ واللسان (كـون) وشرح الشافيـة ٣ : ١٥٢ وشرح شواهدها ص ٣٩٢ والاقتضاب ص ٢٨٢ .

وما عدا هذه المستثنيات[1] ممّا سَكَن ماقبلَه ، أو ما بعدَه ، أو ماقبلَه وما بعدَه ، فلا يُعلّ أصلاً بأكثرَ من أن تُقلب الواو فيه ياء ، إذا اجتمعت مع الياء وقد[2] تَقدَّم أحدُهما بالسكون . فإذا قلبتْ الواو ياء أدغمت الياء في الياء . وذلك نحو «فَيْعُول»[3] من القيام، تقول فيه «قَيُّومٌ» . وكذلك «فَيْعال»[4] نحو «قَيَّام»[5] . الأصلُ فيهما «قَيْوُوْمٌ» و «قَيْوامٌ» ، فقلبت الواو ياء ، وأُدغمت الياء في الياء .

وكذلك تَفعل في كلِّ عينٍ ، تكون واواً فتجتمع مع ياء ، ويَسبقُ أحدهما بالسكون ، إلاّ أن يَشِذَّ من ذلك شيء نحو[6] «ضَيْوَنٍ»[7] ، أو يكون أحدُهما مَدَّةً فإنك لا تُدغم . فلو بَنَيتَ مثل «فُوعَل»[8] من القول لقلت «قُوْوَلٌ»[9] ولم [٤٨أ] تُدغم لأنَّ الواو مدَّة ، وقد تَقدَّم السبب في ذلك في الفعل .

فإن جمعتَ اسماً معتلّ العين[10] على وزن «مَفاعِلَ» أو «مفاعيلَ»

---

(١) م : المستثنات .

(٢) سقط من م .

(٣) المنصف ٢ : ١٧ - ١٨ .

(٤) م : فعال .

(٥) المنصف ٢ : ١٨ - ١٩ .

(٦) المنصف ٢ : ٤٦ - ٤٧ .

(٧) الضيون : السنور .

(٨) وهذا بناء صناعي لم يذكره في الأبنية.

(٩) كذا ، وليس في المثال ياء . فلعله يريد «فيْعَل» أي «قيْوَل» . والياء مدة .

(١٠) المنصف ٢ : ٤٣ - ٤٦ .

فإنك تُبقي العين على أصلها ، من ياء أو واو ، ولا تُعِلْ . إلاّ أن تَقعَ في الجمع على حَسَب ما كانت عليه في المفرد معتلّة ، نحو قولك في «قائم» : «قوائم» ، فتقلبَ العينَ همزة كما قلبتَ في «قائم» ، لأنها بعد ألف زائدة في الجمع كما كانت في المفرد . أو يكتنفَ ألفَ الجمع واوان أو ياءان أو واو وياء . بشرط القرب من الطّرف . وقد تقدّم إحكام ذلك في البدل ، وذلك نحو قولك في جمع «فُعَّل»[1] من القول نحو «قُوّل» : «قَوائل» ، وفي [جمع][2] «فَيْعَل» نحو «قَيّل» : «قَيائل» ، وفي [جمع][3] «فُعَّل»[4] من البيع : «بَيائع» .

فان لم تقع في الجمع على حسَب ما اعتلّت عليه في المفرد ، ولا اكتنفَ ألفَ الجمع حرفا علّة ، فإنك تُبقي العين على أصلها من واو أو ياء . فتقول في جمع «مِقْوَل» : « مَقاوِلُ » ، وفي جمع « مَقام » : «مَقاوِمُ» ، وفي جمع «مَعِيشة» : «مَعايش» إلاّ لفظةً واحدة شذّت فيها العرب ، وهي[5] «مُصيبة» ،قالوا في جمعها : «مَصائِبُ» فهمزوا العين ، وكان ينبغي أن يقال في جمعها «مَصاوِبُ» ، لأنها من ذوات الواو . ووجه إبدالهم من العين همزةً

---

(١) م : «فَعَّل» . المنصف : «فيعل» . (٢) من م .
(٣) من م . (٤) م : «فَعَّل» . المنصف : «فيعل» .
(٥) المنصف ١ : ٣٠٩ - ٣١١ . وشرح الشافية ٣ : ١٣٤ .

أنهم شَبَّهوا الياء في «مُصِيبة» لسكونها وانكسار ما قبلها ، بالياء الزائدة في مثل «صَحِيفة» . فكما قالوا في «صَحيفة» : «صَحائفُ» ، فكذلك قالوا في «مُصِيبة» : «مَصائب» . هذا مذهب سيبويه ومذهب الزجّاج أنهم قالوا «مَصاوِبُ» ، ثم أَبدلوا من الواو المكسورة همزة تشبيهاً لها، حشواً ، بها في أوّل الكلام . وقد تقدَّم في البدل[1] ترجيحُ مذهب الزّجّاج على مذهب سيبويه .

* * *

هذا حكم العين المعتلّة إذا كانت اللاّم حرفاً صحيحاً ليس الهمزة. فإن كانت اللاّم همزة[2] فلا تخلو الفاء ، إذ ذاك ، من أن تكون همزة أو لا تكون .

فإن كانت همزة فإنه لا يجيء[3] منه شيء في الأفعال، لأنَّ حروفه كلّها تعتلّ ؛ ألا ترى أنَّ الألف من حروف العلّة ، وكذلك الهمزتان[4] فكما لا تكون حروف الفعل كلّها معتلّة فكذلك لا تكون عينه حرف علّة وفاؤه ولامه همزتان . وإنما يجيء في الأسماء ؛ قالوا «آء» وهو شجر . ونظيره من

(١) انظر ص ٣٤٠ .
(٢) سقط من النسختين حتى قوله « وإن لم تكن الفاء » ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٣) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله « جاء في الأسماء والأفعال » .
(٤) يريد أن الهمزة تشبه أحرف العلة ، لكثرة التصرف فيها .

الأسماء في اعتلال جميع حروف «واو» .

وإن لم تسكنْ الفاء همزة فحكمه حكم مالامُه غير همزة ، إلاّ فيما أَستثنيه لك :

من ذلك[1] اسم الفاعل في نحو «جاءَ» ، فإنه يُخالف اسم الفاعل من «قامَ» وأمثاله ، في أنك إذا أبدلت من العين همزة ، كما فعلت ذلك في «قائم» وأمثاله ، اجتمع لك همزتان ـ الهمزة التي هي لام والهمزة المبدلة من العين ـ فتُبدِل من الهمزة الثانية ياء ، لانكسار ما قبلها . هذا مذهب سيبويه . ومذهب الخليل أنهم قَلَبوا اللاّم في موضع العين، فلم تَلتق همزتان .

فإن قيل : وما الذي حَمل الخليل على ادعاء القلب ؟ فالجواب أنّ الذي حمله على ذلك كثرةُ العمل الذي في مذهب سيبويه ؛ ألا ترى أنّ «جائياً» في مذهب سيبويه[2] أصله «جايِئٌ» ثم[3] «جائِئٌ» ثم «جائِيٌ» ثم «جاءٍ»[4] ، وفي مذهب[5] الخليل أصله «جايِئٌ» ، فقُلب فصار «جائِيٌ» ثم «جاءٍ». فمذهب سيبويه فيه زيادةُ [عملٍ][6] على مذهب الخليل . فلذلك تَكلَّف القلب، إذ

(١) المنصف ١ : ٣٠٩ ـ ٣١١ وشرح الشافية ٣ : ١٢٤ .
(٢) سقط « ألا ترى أن جائياً في مذهب سيبويه » من م .
(٣) كذا ، وقد أغفل «جاءٍ» .
(٤) م : جائي ثم جايئ ثم جايئٌ ثم جاءٍ   (٥) م : ومذهب .   (٦) من م.

كانوا يقلبون فيما لا يؤدّي فيه عدم القلب الى اجتماع همزتين ، نحوقولهم «شاكٍ» و «لاثٍ» والأصل فيهما «شائكٌ» و «لائثٌ» .

وكلا المذهبين عند سيبويه حسن . ورَجّحَ الفارسي[١] مذهب الخليل على المذهب الأوّل ، بأنه يلزم في مذهب سيبويه توالي إعلالين على الكلمة من جهة واحدة ، وهما قلب العين همزةً ، وقلب الهمزة التي هي لام ياءً . وتوالي إعلالين على الكلمة ، من جهة واحدة ، لا يوجد في كلام العرب إلاّ نادراً في ضرورة الشعر[٢] ، نحو قوله[٣] :

وإنّي لأَستحيِي[٤] ، وفي الحَقِ مُستحىً
، إذا جاء باغي العُرْفِ ، أن أتنكّرا

أصل «مُستحىً» : « مُستَحْيَيٌ » فتحركت الياء الأخيرة ، وماقبلها مفتوح ، فقلبت[٥] ألفاً فصار «مُستَحْيا» . ثم أعلّوا الياء التي هي عين بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، وقلبها[٦] ألفاً ، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما. ولا يلزم في مذهب الخليل إلاّ القلب ، والقلب أكثر ،في كلام العرب من توالي

---

(١) المنصف ٢ : ٥٣ .
(٢) م : إلا في ضرورة شعر .
(٣) التمام ص٧٠و١٦٣.وانظر ص٥٨٦
(٤) م استحي .
(٥) م : قلبت .
(٦) م وقلبها .

الإعلالين على الكلمة ، حتى إنَّ يعقوب قد وضع كتاباً في «القلب والإبدال » .[1]

وهذا الترجيح حسن ، إلاَّ أنَّ السماع يشهد للمذهب الأوَّل . وذلك أنَّ من العرب من يقول[2] «شاكٌ» و «لاثٌ» ، فيحذف العين من «شائك» و «لائث» . ومنهم من يقول «شاكٍ» و «لاثٍ» ، كما تقدَّم، فيقلب[3] . والذي من لغته القلب ليس من لغته الحذف . وكلهم يقول «شائكٌ» و «لائثٌ» . فلمّا وَجدنا العرب كلَّها تقول « جاء » ، ولا تحذف[4] ، علمنا أنه في لغة الحاذفين على أصله ، إذ ليس من لغتهم القلب ، ومن لغتهم البقاء على الأصل . وأمّا في لغة القالبين في «شاكٍ» و «لاثٍ» فيحتمل أن يكون مقلوباً ، ويحتمل [٤٨ب] أن يكون باقياً على أصله . فقد حصل إذاً ما ذهب إليه سيبويه سماعاً . وما ذهب إليه الخليل ليس له من السماع ما يقطع به ، فهو محتمل .

ومن ذلك الجمعُ ، فإنه يوافق جمع مالامه غير همزة ، في جميع ماذُكر . فتقول في جمع «جاءٍ» : «جَواءٍ» ، كما تقول في جمع «قائم» : «قوائم» . والأصل «جَوائىءُ»[5] فقلبت الهمزة الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين . وعلى مذهب الخليل

---

(١) نشره المستشرق هفنر في ليبسيغ عام ١٩٠٥ م .
(٢) المنصف ٢ : ٥٤ . وانظر ص ٦١٦ . (٣) م : ويقلب .
(٤) يريد : ولا تقول «جاءٌ» فتحذف عين فاعل . (٥) م : جوئىءُ .

«جَوائى»[1] فقلبت الهمزة. وتقول في جمع «مُجيىء» : «مَجائى»[2]، كما تقول في جمع «مَبيع» : «مَبايِع» ، إلاّ[3] أن يؤدّي الجمع إلى وقوع همزة عارضة بعد ألف الجمع - أعني لم تكن[4] في حال الإفراد - فإنك إذا قلبت الهمزة الثانية ياء فإنك تُحوِّل كسرة الهمزة التي هي عين[5] فتحةً ، فتجيء[6] الياء متحركة وماقبلها مفتوح ، فتقلب[7] ألفاً. فتجيء الهمزة متوسِّطة بين ألفين ، والهمزة قريبة الشَّبَه من الألف ، فتجيء الكلمة كأنها اجتمع فيها ثلاثةُ أمثالٍ ، فتقلب الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال . وذلك نحو[8]«فُعَّل»[9] من المجيء نحو «جُيَّأ»[10] فإنك تقول في جمعه «جَيَايا» . والأصلُ «جيايِىء»، فاكتنف الفَ الجمع ياءان ، فقلبت الثانية همزة فقالوا «جيائِىء» ، فقلبت[11] [الهمزة] الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبل الثانية فقالوا «جيائيُ»، ثم حوّلوه إلى «جياءَيُ» ، فتحرّكت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفاً ، فصار «جياءَى» - وكان هذا التحويل لازماً إذ كانوا قد يحوِّلون في مثل «صحارَى»

(١) م : جوني . (٢) م : مجائىء . (٣) م إلى .
(٤) م : لم يكن . (٥) م : «غير» . (٦) م : فجاءت .
(٧) م : فقلبت . (٨) المنصف ٢ : ٦٠ - ٦٢ . (٩) في النسختين : «فعل» وفي حاشية المبدع : فعال . (١٠) م : جياء .
(١١) سقط «الثانية .... فقلبت» من م .

مع أنه أخفُّ من «جياءى»، لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت في «جياءى». وإنما لَزِمَ تحويله، لمّا عرضت فيه الهمزة، لأنّ عُروضها تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير - ثم قُلبت الهمزة ياء فصار «جَيايا». وإنما لزم قلب الهمزة ياء لمّا وقعت بين ألفين، لأنّ مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف، فكان كالتقاء ثلاث ألفات. وكذلك تَفعل بكلِّ ما تَعرِضُ فيه الهمزة من الجمع. فأما قوله (١):

* سَماءُ الإلَهِ فوقَ سَبعِ سَمائيا *

فإنه ردّه إلى أصله، لمّا اضطرّ، كما تردّ جميع الأشياء إلى أصلها، عند الضرورة.

ومن ذلك «أشياءُ»(٢). فمذهب سيبويه والخليل أنّها «لَفْعاءُ» مقلوبة من «فَعْلاء»، والأصل «شَيْئاء» من لفظ «شيء»، وهو اسم جمع كـ«قَصْباء»(٣) و«طَرْفاء»(٤)، ومذهب الكسائيّ أنها «أفعِلاء» جمع «شيء». ومذهب الفرّاء والأخفش أنها «أفعِلاء»، والأصل «أشيِئاء»، فحذفت الهمزة التي هي لام وانفتحت الياء لأجل الألف. ويخالف الفراء أبا الحسن في «شيء» الذي هو مفرد «أشياء». فمذهب أبي (٥) الحسن أنه «فَعْل» كـ «بَيت»، ومذهب الفرّاء أنه مخفَّف من «فَيْعِل»، والأصل «شَيِّيءُ» فخفّف «مَيِّتٌ» و«هَيِّنٌ»، فقالوا «مَيْتٌ» و«هَيْنٌ».

فالذي يُردُّ به على الكسائيّ أنه لو كان «أفعالاً» لكان مصروفاً

(١) عجز بيت لأمية بن أبي الصلت. اللسان والتاج (سمو).
(٢) المنصف ٢ ٩٤-١٠٢ وشرح الشافية ١: ٢١ - ٣٢ والانصاف ص ٨١٢ - ٨٢٠.
(٣) القصباء القصب. (٤) الطرفاء: شجر. (٥) سقط من م.

كـ «أيات» و «أجمال» و «أعباء» ، إذ لا موجب لمنع الصرف . فإن احتجّ بأنهم لمّا جمعوه بالألف والتاء فقالوا «أشياوات» أشبه «فَعْلاءَ» فمُنع الصرف ! فالجواب أنّ «أفعالاً» لا يُجمع بالألف والتاء .فإذ قد[1] جَمعوا «أشياء» بالألف والتاء فذلك دليل على ماادّعى الخليل من أنها «فَعلاء» . وبتقدير أنها «أفعال» جمعت بالألف والتاء فإنّ هذا القَدر لا يُوجب منع الصرف ، لأنّ ذلك لم يستقرّ في العلل المانعة للصرف.

وأمّا الفرّاء والأخفش فالذي يدلُّ على فساد مذهبيهما أنّ حذف اللاّم لم يجيء منه إلاّ «سُؤتُه[2] سَوايةً »والأصل «سَوائيَة» كـ«رَفاهية». وحكى الفرّاءُ «بُراءُ» ممنوع الصرف[3]،والأصل«بُرَآء» فحذفت الهمزة التي هي لام . وذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه ، والقلب أوسع منه .

وأيضاً فإنه لو كان الأصل «أفعِلاء» لكان من أبنية جموع الكثرة،وجموعُ الكثرة لا تُصغَّر على لفظها ، بل تُردُّ إلى جموع القلّة إن كان للاسم جمعُ قلّة. وإلاّ تُردَّ إلى المفرد ، ثم يصغَّر المفرد ويجمع بالواو والنون . إن كان مذكَّراً ، وبالألف والتاء إن كان مؤنّثاً . فتقول في تصغير«فُلُوس» :

---

(١) في النسختين «فإذ وقد» وانظر ص ٢٠٠ و ٣٠٧ و ٩٣٠ و ٦٧٨ .

(٢) م : سواة .

(٣) في حاشية ف بخط أبي حيان «المحفوظ : بُراءٌ ، مصروف . قال كثير :

فسيرُوا بُراءً في تفرُّقِ مالكٍ بتَصنرٍ ، وأرحامٍ يَمُطُّ قريبُها » .

انظر ديوان كثير ص ٢٦٩ .

«أُفَيلس» ، وفي تصغير «رجال» : «رُجَيلُون» ، وفي تصغير «دَراهم» «دُرَيهِمات» . وهم قد قالوا في تصغير «أشياء» : «أُشَيّاء» فصغّروها على لفظها . فدلّ ذلك على فساد مذهبيهما .

ولا يُردُّ بالتصغير على الكسائيّ ، لأنَّ «أفعالاً» من أبنية جموع القلّة ، وجموع القلّة تصغَّر على ألفاظها . وكذلك لا يُردُّ على الخليل بذلك ، لأنَّ أسماء الجموع تُصغَّر على لفظها .

وأيضاً فإنَّ «أَفعِلاء» لا يكون جمعاً لـ «فَعْل» ولا لـ «فَيْعِل». فأما قولهم «هَيّنٌ وأَهوِناء» فشاذّ ، لا يقاس عليه ولاحجّة للأخفش فيما ذَكر من أنَّ «أفعِلاء» أختُ «فُعَلاء» ، يعني أنهما يشتركان في كونهما جمعين لـ «فَعيل» ، فكما جمعوا «سَمْحاً» ، وهو «فَعْلٌ» ، على «سُمَحاء» فكذلك جمعوا «شَيئاً» ، وهو «فَعْلٌ» ، على «أَفعلاء» . وذلك أنَّ جمع «سَمْح» على سُمَحاء» شاذّ ، لا يقاس عليه مثلُه، فكيف نظيره .

فإن قيل : فانَّ الفرّاء قد ذهب [٤٩أ] إلى أنَّ «فَيْعلاً» في الأصل «فَعيْل» فقُلب ، فإذا كان كذلك فبابه أن يُجمع على «أَفعِلاء»!
فالجواب أنه تقدّم الدليل على فساد مذهبه في ذلك .

ومما يدلُّ أيضاً على فساد مذهب الفرّاء أنّه ادّعى أنّ الأصل في

«شيء» : «شيِّئ» وذلك لم يُنطق به في موضع من المواضع . ولو كان «شَيْء» كـ «مَيْت» و «هَيْن» لجاء على أصله ، في موضع من المواضع .

فثبتَ إذاً أنّ الأحسن مذهب الخليل . إذ ليس فيه أكثر من القلب ، والقلب كثير في كلامهم .

ومن ذلك[1] «أشاوَى» في معنى «أشياء» . حُكي من كلامهم «إنّ لكَ عِندي لأشاوَى» . وفيها خلاف أيضاً :

فمذهب المازنيّ[2] أنها جمع «أشياء» . وكان الأصل أن يقال «أشايا»[3]، فأبدلت الياء واواً[4] شذوذاً . كما قالوا «جَبَيْتُ الخَراجَ جِباوةً» . ففيها - على هذا - شذوذان : قلب اللاّم إلى أوّل الكلمة ، وقلب الياء واواً .

ومذهب سيبويه أنها جمع «إشاوة» وإن لم يُنطق بها . وتكون «إشاوة» المتوهَّمة كأنها في الأصل «شياءَة» فقلبت اللاّم إلى أول الكلمة ، [وأخِّرت العين إلى موضع اللام][5] ، وأُبدِلت الياء واواً . فلمّا جمعوا فعلوا به

(١) المنصف ٢ : ٩٩ - ١٠٠ والإنصاف ص ٧ ٨ وشرح الشافية ١ ٣١ .
(٢) المنصف ٢ : ٩٤ .
(٣) م : «أشائي» . ف : «أشاي» وفي حاشيتها : «أشاويّ» . والتصويب من المنصف ٢ : ٩٩ .
(٤) ف : الواو ياء .
(٥) من شرح الشافية ١ : ٣١ .

ما يُفعل بـ «عِلاوة»[1] ـ وسيُذكر ذلك في المعتـلّ اللاّم ـ فقـالوا «أَشاوَى» كما قالوا «عَلاوَى» . ورأى سيبويه أنّ هذا أولى ، ليكونَ الشّذوذ في المـُتوهَّم ـ وهو المفرد الذي لم ينطق به ـ ثم يجيء الجمع على قياس المفرد . وإذا جعلنا «أشاوى» جمع «أشياء» كان الشّـذوذُ في الملفوظ به . وأيضاً[2] فإنّ أبا الحسن الأخفش حكى أنّ العرب التزمت فيه الفتح[3] ، فلم يقولوا «أشاوٍ» كـ «صحارٍ» ، فدلّ ذلك على أنه ليس جمع «أشياء» بل جمع «إشاوة» ولذلك التزم فيه الفتح كما التـزم في جمع «إداوة» و «هِراوة» وأمثالها .

وذهب بعض النحويّين[4] إلى أنّ «أشاوَى» غير مقلوب ، وأنّ الواو غير مبدلة [من ياء][5] . وجعله من تركيب « أ ش و »، وقـد جاء[6] ذلك في قول الشاعر[7] :

---

(١) العلاوة : أعلى الرأس . (٢) سقط حتى قولة «وأمثالها» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .
(٣) كذا ! وجاء عنهم الكسر . التاج (شيأ) .
(٤) المنصف ٢ : ٩٩ـ ١٠٠ . (٥) من م . (٦) م : وقد وجدنا.
(٧) زياد بن منقذ أو زياد بن حمل.وينسب إلى المرار بن منقذ وبدر بن سعيد . المنصف ٢ ٩٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٩٠ وللتبريزي ٣ : ٣٢٥ والأغاني ٩ : ١٥٤ وزهر الآداب ٤ : ١٩٥ والعيني١ :٢٥٧ وشرح شواهد المغني ص٤٩والخزانة ٢:٣٩١ـ٣٩٣ ومعجم البلدان ١ : ٢٦٥ و ٥ : ٣٥٩ ومعجم ما استعجم ص١٦١ واللسان والتاج (هضم) .

وحَبّذا، حينَ تُمسي الرِّيحُ باردةً   وادي أُشَيٍّ ، وفِتيانٌ به هُضُمُ

ف «أُشَيٌّ» في الأصل «أُشَيْوٌ» لأنَّ اللاّم الغالبُ عليها إذا كانت حرف علّة أن تكون واواً . فتكون على هذا موافقة لـ «أشياء» في المعنى ، ومخالفة لها في الأصل . فيكون ذلك من باب «لؤلؤ ولأآل» و «سَبِط وسِبَطر» . وذلك قليل جدّاً .

ومن ذلك[1] «سَوايَةٌ» ، أعني أنه شذَّ عن القياس ، بحذف الهمزة منه التي هي لام . والأصل «سَوائِيَةٌ» . وقد تقدَّمَ .[2]

ومن ذلك ما حكاه أبو زيد[3] من قولهم «غفَرَ الله مسائِيَتَكَ» جمع «مَساءَة» . والأصل «مساوِئتكَ» فقُلب فصار «مَسائِوتك» . فجاءت الواو طرفاً بعد كسرة فقلبت ياءً ، وألحقت التاء التي تلحق لتأنيث الجمع ، فصار «مسائيتك» .

فهذه المستثنيات لا يقاس على شيء منها .

[المعتل اللام]

فأما المعتلُّ اللاّم فلا يخلو أن يكون اسماً أو فعلاً . فإن كان فعلاً

---

(١) المنصف ٢ : ٩١ ـ ٩٣ .
(٢) انظر ص ٥١٤ .
(٣) في حاشية ف : « حكاه سيبويه فلا حاجة إلى أبي زيد » . وانظر النوادر ص ٢٣٢ والمنصف ٢ : ٩٣ .

فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف، أو على أزيد. فإن كان على ثلاثة أَحرف فإنه يكون على «فَعَلَ» و «فَعُلَ» و «فَعِلَ» بفتح العين وضمّها وكسرها:

أما المفتوحة العين والمكسورتها فإنها تكون في ذوات الواو والياء. فمثال «فَعَلَ»(١) من اليا «رَمَى»، ومن الواو «غَزا». ومثال «فَعِلَ»(٢) من الواو «شَقِيَ»(٣)، ومثاله من الياء «عَمِيَ».

وأما المضمومة(٤) العين فلا توجد إلاّ في الواو نحو «سَرُوَ». ولا تُوجد في الياء(٥) إلاّ في التعجُّب نحو «لَقَضُوَ الرَّجُلُ»(٦). أصله «لقَضُيَ»، فقلبت الياء واواً، لانضمام ماقبلها، لأنَّ الياء وقبلها الضمّة بمنزلة الياء والواو. فكما أنَّ اجتماع الياء والواو ثقيل فكذلك الياء إذا كان قبلها ضمّة، لاسيّما والياء في محل التغيير. وهو الطَّرف. فلم يكن بدٌّ من قلب الياء حرفاً من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، فلم يمكن قلبُ(٧) الضمّة كسرة كراهيةَ أنْ يلتبس «فَعُلَ» بـ «فَعِلَ». فقُلبت الياء واواً.

---

(١) المنصف ٢ : ١١١ - ١١٢.
(٢) المنصف ٢ : ١١٢.
(٣) م : سقي.
(٤) المنصف ٢ : ١١٢ - ١٣.
(٥) كذا، وقالوا : نَهُوَ يَنْهُو. وهو من اليائي.
(٦) تقول «لقضو الرجل» إذا بالغت في الخبر عنه بجودة القضاء. المنصف ١ : ٣٠٧.
(٧) م : وهو الواو وقلب.

فإن قيل : ولأيِّ شيءٍ امتنع بناء «فَعُلَ» من ذوات الياء ؟ فالجواب(١) أنَّ الذي مَنَع من ذلك أنهم لو فعلوا ذلك لأدّى(٢) إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل ، لأنه يلزم فيه ـ كما ذكرنا ـ قلبُ الياء واواً ، والياء أخفُّ من الواو ، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على «يفعُلُ» . فكنت تقول «رَمُوَ يَرْمُو» ، فيجتمع لك في الماضي والمضارع ضمَّةٌ وواو ، وذلك ثقيل . وليس كذلك ذوات الواو ، لأنه لا يلزم فيها(٣) أكثر من ثقل الواو والضمَّة نحو «سَرُوَ يَسْرُو» ، إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل وإنما ساغ ذلك في فعل التعجب ، لأنه لا مضارع له ، فقَلَّ فيه الثقل لذلك . وأيضاً فإنه يشبه الأسماء ، ولذلك صَحَّحوا الفعل في نحو « ماأطوَلَهُ » ، تشبيهاً له بـ «أطوَلَ منه» . فكذلك أيضاً قلبوا الياء في مثل «رَمُوَ»(٤) ، إذا أرادوا التعجُّب ، واواً تشبيهاً له [٤٩ب] بـ «فَعُلَة»(٥) ، ممّا لامه ياء ، إذا بُنِيَتْ على التأنيث ، نحو «رَمُوة»(٦) من الرمي .

فإن قيل : وكيف شُبّهت الياء المتطرِّفة في الفعل بالياء غير المتطرِّفة في الاسم ، بل كان يجب أن تُشبَّه(٧) بالياء المتطرِّفة . فكما أنَّ الياء المضموم

---

(١) المنصف ١ : ١١٣ . (٢) زاد في ذلك .
(٣) م : فيه . (٤) م : رموا .
(٥) م : فُعلة . (٦) م : رُموة . (٧) م : يشبه .

ما قبلها ، إذا كانت في آخر الاسم[1] ، تقلب الضمّة كسرة نحو «أظْبٍ» جمع ظَبْيٍ ، فكذلك كان يجب فيما أشبهه من الفعل ! فالجواب[2] أنّ الذي مَنع من قلب الياء المضموم ما قبلها واواً في آخر الاسم [أنّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الاسم][3] مستثقلة ، وهي مع ذلك معرّضة لأن تَليها ياء النسب وياء الإضافة ، نحو «أدْلُوِيّ» و«أدْلُوِيْ»[4] لو ثبتَت الواو . والفعل ليس بمعرّض لذلك ، فلم يستثقل أن يكون آخره واواً مضموماً ما قبلها ، كما استثقل[5] ذلك في الاسم . فلذلك شُبّه «رَمُوَ» في التعجّب بـ «فَعُلَة» من الرّمي نحو «رَمُوَة» ، لأن الواو إذ ذاك لا تليها ياء الإضافة، كما أنّ الفعل كذلك .

فإن كان الفعل على «فَعُلَ» بضمّ العين فإنّ لامه تصحّ نحو «سَرُوَ» ، إذ لاموجب للإعلال فيه، لأنّ الضمة مع الواو بمنزلة واوين. فكما تصحّ الواوان في مثل «عدوّ» فكذلك تصحّ الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل[6]، إلاّ أن يكون من ذوات الياء ، فإنه يُصنع به ماذكرنا من قلب الياء واواً، لِما تقدّم من ثقل الياء وقبلها الضمة ، نحو «لَقَضُوَ الرَّجُلُ» . فإنْ خَفّفت[7]

---

(١) ف : اسم .
(٢) المنصف ٢ : ١١٧ - ١١٨ .
(٣) من م .
(٤) م : أدلو .
(٥) م : استثقلت .
(٦) سقط «فكما تصح ... آخر الفعل» من م. وانظر تعليقة لنا في ص ٥٤٧ .
(٧) م : لقضو الرجل خُففت .

العين فقلتَ « لقَضْوَ الرَّجلُ » أبقيتَ الواو على أصلها ، لأنَّ التسكين عارض . وأيضاً فإنَّ الفعل إذا لَزم فيه الإعلال في بعض المواضع حُملت سائر المواضع على ذلك ، وإن لم يكن فيها موجب، نحو «أغزَيتُ»(١) قُلبت فيه الواو ياء حملاً على «يُغْزِي» ، وإن لم يكن في «أغزَيتُ» ما في «يُغزِي» من انكسار ما قبل الواو المتطرّفة . فكذلك قُلبت الياء في «لَقَضْوَ» [واواً](٢) حملاً على «لَقَضُوَ» ، وإن لم يكن في لغة المخفِّف ما قبل الياء مضموماً .

فإن كان الفعل على «فَعِلَ» بكسر العين فلا يخلو من أن يكون من ذوات الياء ، أو من ذوات الواو :

فإن كان من ذوات الياء بقي على أصله ولم يعتلّ ، نحو «غَنِيتُ» من الغُنية ، كما لم يعتلَّ ما في آخره واو قبلها ضمّة . بل إذا صحّت الواو في مثل «سَرُوَ» فالأحرى ان تصحَّ الياء في مثل «غَنِيَ» . لأنَّ الياء وقبلها الكسرة أخفُّ من الواو وقبلها الضمّة .

وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، نحو « شَقِيَ » و«رَضِيَ» (٣) ، لأن الواو وقبلها الكسرة بمنزلة الياء والواو ، لأنَّ الكسرة

---

(١) م : أغزيت . (٢) من م .
(٣) م : «زكي» . وضرب عليها بقم مخالف ، وأثبت في الحاشية «رضي» .

بعضُ الياء . فكما أنَّ الياء والواو إذا اجتمعتا[1] في مثل « سيد » و «مَيِّت» قلبت الواو ياء ، والأصلُ «سَيْوِدٌ» و «مَيْوِتٌ»، فكذلك يُفعل بالكسرة مع الواو. فإن سكّنتَ العين[2] قلت«شَقْيَ»و «رَضْيَ» ولم تَردَّ الواو ، لأنَّ الإسكان عارض . وأيضاً فإنك تَحمِل التخفيف على التحريك ، كما فعلتَ ذلك في «لَقَضْوَ» للعلّة التي ذكرنا .

وإن كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين فإنك تقلب حرف العلّة ألفاً ـ ياءً كان أو واواً ـ نحو «غَزا» و «رَمَى» من الغزو والرمي. والسبب[4] في ذلك اجتماع ثقل المِثلين ، أعني فتحة العين واللاّم ، مع ثقل الياء أو الواو[5] ، فقلبت الياء والواو ألفين[6] لخفّة الألف، ولأنها لا تتحرّك فيزُولَ اجتماع المثلين ، ولأنّه ليس للياء والواو ما يقلبان إليه ، أقربُ من الألف ، لاجتماعها معها[7] في أنَّ الجميع حروف علّة ولين . وأيضاً فإنه لمّا قُلبت الواوُ إذا كان قبلها كسرة حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، وهو الياء في نحو «رضي» ، والياء المضمومُ ما قبلها حرفاً[8] أيضاً من جنس الحركة التي

---

(١) م : اجتمعت .
(٢) سقط من م .
(٣) م : سقي .
(٤) المنصف ٢ : ١١٦ - ١١٧ .
(٥) ف : والواو .
(٦) م : والعين .
(٧) م : لاجتماعها معها .
(٨) م : حرف .

قبلها ، وهو الواو في نحو «لَقَضُوَ» ، كذلك قُلبت الياء والواو ، إذا انفتح ما قبلهما ، حرفاً من جنس الحركة التي قبلهما، وهو الألف .

* * *

فإن[1] بُنِيَ شيء ، من هذه الأوزان الثلاثة ، للمفعول[2] صُيِّر الفعلُ على وزن «فُعِلَ» بضمّ أوّله وكسر ثانية . فإن كان من ذوات الياء لم يَعتلّ ، كما لم يَعتلّ «فَعِلَ» ، نحو «عُنِيَ بزيدٍ» و «رُمِيَ السَّهمُ» . وإن كان من ذوات الواو قُلبت الواو ياء ، لانكسار ماقبلها ، نحو «شُقِيَ به» و «غُزِيَ العدُوُّ» ، كما قُلبت في «فَعِلَ» نحو «شَقِيَ». فإن خُفّفت[3] العين بقيت الياء ولم ترجع الواو نحو «غُزْيَ» ، كما لم تَرجع في «رَضِيَ» إذا خُفّفت . والدليل ، على أنّ الفعل بعد التخفيف يبقى على حكمه قبل التخفيف ، قوله[4] :

---

(١) م : وإن .
(٢) م : لما لم يسمّ فاعله
(٣) المنصف ٢ : ١٢٤ – ١٢٥ .
(٤) من أرجوزة تنسب إلى صخير بن عمير التميمي . ونسبها بعضهم إلى الاصمعي وإلى خلف الأحمر . وهي ذات الرقم ٢٤ في الزيادات من كتابي المفضليات والأصمعيات. الأصمعيات ص ٢٧٣ – ٢٧٨ والأمالي ٢ : ٢٨٤ و ٢٨٥ والسمط ص ٩٢٩ – ٩٣٠ وإرشاد الأريب ٣ : ٤ – ٥ وديوان المعاني ٢ : ٧٣ والمنصف ٢ : ١٢٥ واللسان والتاج (طسل) والتاج (بلط) و (دنو) . والشطر الثاني في اللسان (دنو) معلقاً عليه بما يلي : « وكان الأصمعي =

تَهزأُ مِنّي أختُ آلِ طَيسَلَه ْ   قالتْ : أراهُ دالفاً ، قددُنْي لَهْ

يريد «قد[1] دُنِيَ له » وهو من «دَنوتُ» ، فأسكن [٥٠أ] النون ، وأقرَّ الياء بحالها .

* * *

فإن اتّصل بشيء من هذه الأفعال علامةُ تأنيث فإنه يبقى على ما كان عليه ، إن كان لامه في اللفظ ياءً أو واواً ، نحو « سَرُوَ » و «رَضِيَ» و «غُزِيَ» ، نحو «سَرُوَتِ المرأةُ» و «رَضِيَتْ هِندٌ» و «غُزِيتِ الأعداءُ» . وإن كان لامه ألفاً حُذفت لالتقاء الساكنين ، نحو «رَمَتْ هِندٌ» . وإن تحرّكت التاء لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف ، لأنّ التحريك عارض ، نحو «رَمَتِ المرأةُ» و «الهِندانِ رَمَتا » .

ومن العرب من يَعتدّ بالحركة في «رَمَتا» ، وإن كانت عارضةً ، لشدّة اتّصال الضمير بما قبله حتّى كأنه بعضه ، فيردّ الألف فيقول «رَماتا».

= يقول في هذا الشعر الذي فيه هذا البيت : هذا الرجز ليس بعتيق ، كأنه من رجز خلف الأحمر أو غيره من المولدين » . وطيسلة : اسم علم ، والدالف : الذي يقارب الخطو في المشي.

(١) سقط من م .

وذلك ضرورة،لا يجيء إلاّ في الشعر . وعليه قوله[1] :

لها مَتنَتانِ :خَظاتَا ، كما أَكَبَّ ، على ساعدَيه ، النَّمِرْ

أراد «خَظَتَا» . وقد يجوز أن يكون تثنية «خظاة»[2] ، كأنه قال «خظاتانِ» ، ولكنه حذف النون ضرورة ، فيكون كقوله[3] :

ومَتْنانِ ، خَظاتانِ كزُحلُوقٍ ، من الهَضْبِ

ومِن حذفِ نون الاثنين ضرورةً قوله[4] :

هما خُطَّتَا : إمّا[5] إسارٌ ومِنَّةٌ وإمّا دَمٌ ،والقَتلُ بالحُرِّ أجدَرُ

أراد «هما خُطَّتانِ» . ومما يُعزَى إلى كلام البهائم قولُ الحَجَلَةِ للقطا : «قَطا قَطا ، بِيضُكِ ثِنتا ، وبَيضِي مِائتا» أي «ثنتانِ[6] ومائتانِ» .

---

(١) لامرىء القيس. ديوانه ص ١٦٤ وشرح الشافية ٢ : ٢٠٠ وشرح شواهدها ص ١٥٦ – ١٦٠ . يصف فرساً . وخظا : ارتفع . وقوله كما أكب على ساعديه النمر أي كأن فوق متنها نمراً باركاً لكثرة لحم المتن .

(٢) من قولك: خظا يظا، إذا كان كثير اللحم صلبه .

(٣) لأبي داؤد الايادي . شعره ص ٢٨٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٧ . والزحلوق : الحجر الأملس . ونسب البيت إلى عقبة بن سابق الجرمي في الخيل ص ١٥٨ لأبي عبيدة .

(٤) لتأبط شراً من حماسية . شرح الحماسة للمرزوقي ص ٧٩ وللتبريزي ١:٧٨.

(٥) سقط من م .

(٦) م : بيضك بيت وبيضي مائتا أي بيتان . وانظر المغني ص ٢٣٨ .

وقول الآخر(١) :

لنا أعنُزٌ لُبْنٌ ثلاثٌ(٢) فبعضُها لأولادِ هاتِنتا، وما بينَنا عَنْزُ

والأوّل(٣) أولى ، لأنّ له نظائر كثيرة من الاعتداد بالعارض ، في الكلام وحذف نون الاثنين للضرورة قليل جدّاً .

* * *

فإن أُسند شيء من هذه الأفعال إلى ضمير رفع فلا يخلو أن يكون المسند ما في آخره ألف ، أو ما في آخره ياء ، أو واو :

فإن كان ما في آخره ألف فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب مفرد بقي على ما كان عليه قبل الإسناد ، نحو «زيدٌ غَزا» و «عمرو رَمَى» . وإنْ أُسند إلى ضمير غائبَين رُدَّت الألف إلى أصلها ، نحو «غَزَوا» و «رَمَيا» ، ولم تُحذف لالتقاء الساكنين ، لئلاّ يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد . وإن أُسند إلى ضمير غائبينَ حُذفت لالتقاء الساكنين وعدم اللَّبس ، نحو «غَزَوْا» و «رَمَوْا». وإن أُسند إلى ضمير غائبات رُدَّت(٤) الألف إلى أصلها ، ولم

---

(١) الخصائص ٢ : ٤٣٠ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٨٠ وللتبريزي ١ : ٧٨ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٩. واللبن : جمع لبون ، وهي ذات اللبن .

(٢) في النسختين : «سمان» . (٣) م : فالأول .

(٤) ف : رددت .

تعتلُّ ، نحو «غَزَوْنَ» و «رَمَيْنَ» ، لأنَّ ما قبل نون[1] جماعة المؤنّث ساكنٌ أبداً ، وحرف العلّة إذا سكن وانفتح[2] ماقبله[3] لم يعتلَّ إلاّ في «يَوْجَلُ» خاصّة[4] . وإن أُسند إلى ضمير متكلّم أو مخاطَب ، كائناً ما كان ، رددتَ[5] الألف إلى أصلها من الياء أو الواو ، نحو «رمَيتُ» و «غَزَوتَ» ، و «رميتما» و «غزوتما» ، و «رميتم» و «غزوتم» ، و «رميتُنَّ» و «غزوتُنَّ» ، و «رَمَيناه و «غَزَونا» ، لأنَّ ما قبل ضمير المتكلم أو المخاطَب أبداً ساكن أيضاً .

وإن كان[6] ما في آخره ياء أو واو ، فإنه إن أُسند إلى ضمير غائب[7] أو مخاطب أو متكلّم بقي[8] على حاله لا يتغيّر ، نحو «رَضِيَ» و «سَرُوَ» ، و «رَضِيا» و «سَرُوا» ، و «رَضِيْنَ» و «سَرُوْنَ» ، و «رَضِيتَ ِ ُ» و «سَرُوتَ ِ ُ» ، و «رَضِيتما»[9] و «سَرُوتُما» ، و «رَضِيتُم» و «سَرُوتُم» . و «رضِيتُن» و «سَرُوتُنَّ» ، و «رَضِينا» و «سَرُوْنا» . إذ لاموجب

(١) سقط من م .
(٢) م : أو انفتح .
(٣) سقط من م .
(٤) كذا ! وانظر ص ٤٣٦ .
(٥) سقط من م .
(٦) سقط من م .
(٧) م : غائبات .
(٨) سقط من م .
(٩) م : رضوتما .

لتغييرها عن حالها، إلاّ أن يكون الضمير ضمير جماعة مذكَّرينَ غائبين(١) ، فإنك تحذف الواو والياء، وتضمّْ ما قبل واو الجمع(٢) ، نحو «رَضُوا» و «سَرُوا» . وسبب ذلك أنَّ الواويتحرَّك ما قبلَها أبداً بالضم(٣) نحو «ضَرَبُوا» . فلو قلت «رَضيُوا»(٤) و«سَرُوُوا»(٥) لاستثقلتَ الضمَّة في الياء والواو، لتحرُّك ما قبلهما، فيجب حذفُها فيجتمع ساكنان: واو الضمير والياء والواو اللتان قبلها(٦) . فتَحذف ما قبل واو الضمير، لأنَّ حذف الحرف أسهل من حذف الاسم، فتقول «سَرُوا» . وتَضمّْ بعد الحذف ما قبل الواو في مثل «رَضِيَ» فتقول «رَضُوا» لتسلم واو الضمير، لأنك لوأبقيتَ الكسرة لانقلبت واوالضمير ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فكنتَ تقول «رَضِي» ، فيلتبس الجمع بالمفرد .

هذا ما لم يكن ما قبل الياء والواو ساكناً، فإن كان ما قبلهما ساكناً نحو «رَضْيَ» و «سَرْو» فإنَّ الياء والواو يجريان مجرى الحرف الصحيح، فلا يحذفان أصلاً، نحو «رَضْيُوا» و «سَرْوُوا»(٧) . ولاتَردْ [الياء](٨)

---

(١) م: عاقلين .
(٢) م: الجيم .
(٣) م: بالضمة.
(٤) م رضَيوا .
(٥) م: سروا .
(٦) م: قبلهما .
(٧) م: سروا .
(٨) من م .

إلى أصلها من الواو في «رَضيُوا» كما لم تُردّ[1] في المفرد .

* * *

وأما حكم المضارع من هذه الأفعال فإن الماضي ، إن كان على «فَعُلَ» أتى مضارعه أبداً على «يفعُلُ» ، كما كان ذلك في الصحيح، فتقول «يَسْرُو» . وإن كان على «فَعِل» فإنه يأتي مضارعه على «يفعَلُ» ، فتحرَّك حرف العلّة ، وما قبله مفتوحٌ ، فينقلبُ ألفاً[2] [٥٠ب] نحو «يرْضَى» ، على قياس الصحيح . فإن كان على «فَعَلَ» فإنّ مضارعه، إنْ كان من ذوات الياء ، على «يَفْعِلُ» بكسر العين[3] نحو «يرْمي»، وإن كان من ذوات الواو ، على «يفْعُلُ» نحو «يغزُو» .

فإن قيل : فلأيّ شيء لم يجيء مضارع «فَعَلَ» على قياس الصحيح ، كما جاء ذلك في «فَعِلَ» و «فَعُلَ» ، فيكون تارة على «يفعِلُ» ، وتارةً على «يَفعُلُ» ، بالضمّ والكسر ، في ذوات الياء وذوات الواو ؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لالتبست ذوات الياء بذوات الواو ؛ ألا ترى أنّ مضارع «غزا» ، لو جاء على «يفْعِلُ» لكان «يغزِي»، فيصير كـ «يرمي» . وكذلك مضارع «رمى»، لو جاء على «يفعُلُ» لقلتَ «يرمُو» كـ «يدعو». فالتزموا في

---

(١) م : كما لم تردها .
(٢) أغفل انقلاب الواو ياء حملاً على الماضي . فهو يَرضَوُ ، ثم يَرضَيُ ، ثم يَرضَى . انظر ص ٥٥٩ .
(٣) سقط «بكسر العين» من م .

مضارع ذوات الواو «يَفعُلُ» ، وفي مضارع ذوات الياء «يَفعِلُ»، لئلاّ تختلط ذوات الياء بذوات الواو .

فإن قيل : فهلاّ فعلوا ذلك في مضارع «فَعِلَ» و «فعُلَ» . أعني يلتزمون «يَفعُلُ» في ذوات الواو[1] ، و «يَفعِلُ» في ذوات الياء ، خوفَ الالتباس ! فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارعها عن قياس نظائرها من الصحيح ، لأنّ «يفعلُ» من «فَعُلَ» المضمومِ العين في الصحيح إنما يأتي مضموم العين ، و «يفعلُ» من «فعِل» المكسور العين إنما يأتي على «يَفعَلُ» بفتح العين ، إلاّ ماشذّ نحو «حَسِبَ يَحسِبُ» وليس كذلك«فَعَلَ»، بل يأتي على «يفعِلُ» و «يفعُلُ» بضمّ العين وكسرها . فإذا التزموا في ذوات الياء «يفعِلُ» ، وفي ذوات الواو «يفعُلُ» ، لم يخرجوا عن قياس المضارع ، بل أتَوا بأحد الجائزين . وأيضاً فإنّ المعتلّ اللاّم أُجري مجرى المعتلِّ العين . فكما أنّ «فَعَلَ» المعتلّ العين يُلتزم[2] في ذوات الواو منه «يفعُلُ» بضمّ العين ، وفي ذوات الياء «يفعِل» بكسرها ، فكذلك المعتلُّ اللاّم . ألاّ ماشذّ من ذلك فجاء على «يفعَل» بفتح العين نحو «أبَى يأبَى» ، أو ما كان عينه حرف حلق نحو «نأ ى» ينأ ى» ، فإن المضارع يأتي أبداً

---

(١) م الياء .
(٢) م : يلزم .

على «يَفْعَلُ» بفتح العين ، كما كان ذلك في الصحيح . ووجه مجيء[1] مضارع «أبَى» على «يفعَلُ» تشبيه الألف بالهمزة ، لقربها منها في المخرج . فكما أنَّ مالامه حرف حلق من «فَعَلَ» يأتي مضارعه على «يفعَلُ» ، نحو «يقرأُ» فكذلك[2] مالامه ألفٌ .

وما كان من ذلك لِما لم يُسمَّ فاعله فإن مضارعه أبداً يأتي على «يُفْعَلُ» ، بفتح العين وضمِّ أول الفعل ، نحو «يُرْضَى» و «يُغْزَى» على قياس الصحيح ، ثم يُقلب حرف العلّة ألفاً[3] ، لتحرّكه وانفتاح ماقبله .

* * *

وحكمُه[4] أبداً إذا أُسند إلى الألفِ التي هي ضمير المثنّى ، أو الواوِ التي هي ضمير جماعة المذكَّرين ، أو النونِ التي هي ضمير جماعة المؤنّثات، حكمُ الماضي المعتلِّ اللاّم إذا أُسند إلى شيء من ذلك ، وقد تقدّم ، إلاّ أنّك إذا قلبت الألف في الماضي رددتها إلى أصلها من ياء أو واو نحو «غَزَوَا» و «رَمَيَا» ، وإذا قلبتَ الألف في المضارع رددتَها أيضاً إلى أصلها ، من ياء أو واو ، نحو

---

(١) م ذلك في الصحيح العين فيجيء .
(٢) م : وكذلك .
(٣) أغفل انقلاب الواو ياء حملاً على الماضي . فهو يُغزَوُ ، ثم يُغْزَيُ ، ثم يُغْزَى.
(٤) أي : حكم المضارع .

«يخشَى» تقول:«يخشَيانِ» ، وفي [1] «يبأى» من البأو[2] : «يبأوانِ». إلاّ أن تكون الواو قد قُلبت ياء في الماضي ، فإنّ المضارع يَجري على قياس الماضي فتُردُّ الألف إلى الياء فتقول في «يَرضَى» : «يَرضَيان» ، وفي «يَشقَى»: «يَشقَيانِ» : كما قالوا «رَضِيَ» و «شَقِيَ» . فحَملوا المضارع على الماضي في الإعلال ، وإنْ لم يكن في المضارع كسرةٌ قبل الواو تُوجب قلبها ياء ، كما كان ذلك في الماضي . وإذا حملوا اسم الفاعل والمفعول على الفعل في الإعلال ، في نحو «قائل» و «بائع» و «مَقُول» و «مبيع» ، فحملُ الفعلِ أولى . إلاّ لفظة واحدة شذّت فقُلبت الألف فيها ياء وأصلها الواو ، ولم تقلب في الماضي ياء ، وهي[3] «شأَى[4] يشأى» من «الشّأو»[5] ، فإنهم قالوا «يشأيانِ» ، وكان القياسُ «يشأوانِ». لكنّهم شذُّوا فيه فقلبوا الألف ياء لغير مُوجِب . وعلّل ذلك أبو الحسن بأن قال : لمّا كان «شأَى» : «فَعَلَ» ، وجاء مضارعه على «يَفعَلُ» نحو «يَشأَى» ، و «يَفعَلُ» إنما هو مضارع «فَعِلَ» المكسور العين ، عاملوه معاملة مضارع « فَعِلَ » من ذوات الواو نحو

---

(1) ـ ـ من م .
(2) البأو : الفخر والتكبر .
(3) في النسختين : وهو .
(4) سقط من م . وشأى القوم : سبقهم .
(5) م : الشأى .

«رَضِي[١] يرضَى» . فكما قالوا «يَرضَيانِ» قالوا «يَشأيانِ» .

وهذا الذي علَّل به أبو الحسن باطلٌ ، لأنَّ «شأَى» عينه[٢] حرف حلقٍ ، وما عينه حرف حلق فإنَّ قياس مضارعه أن يجيء على «يَفعَلُ» بفتح العين ، نحو «جأَرَ يجأَرُ» . ولو كان هذا القَدْر يوجب قلب الألف ياء لوجب أن تَثبُت الواو في مثل «يَطأُ» و «يَسَعُ» ، كما يُفعَلُ[٣] ذلك في [٢٥ أ] مضارع «فَعِلَ» الذي فاؤه[٤] واو ، نحو «وَجِلَ يَوْجَلُ» ، فكما لم يُرْعَ هنا شَبَهُه بـ «فَعِلَ» فكذلك ينبغي أن يُفعل في «يشأَى» .

وكأنَّ أبا الحسن أخذ هذا التعليل من سيبويه ، حيث علَّل كسرَ أوَّل «تِئبَى» ـ وإن[٥] كان الماضي على «فَعَل» ، وإنما يكسر أوَّل المضارع من «فَعِلَ» بكون المضارعِ جاءَ على «يَفْعَلُ»[٦] ، فلمّا جاء مضارعُه كمضارعِ «فَعِلَ» المكسور العين كُسر أَوَّل المضارع ، كما يُكسر أَوَّل المضارع من «فَعِلَ» وليس ما ذهب إليه أبو الحسن مثل ما ذكر سيبويه لأنَّ «أبَى» ليس لامه[٧] حرفَ حلق، فكان قياس مضارعه أن يجيء على «يَفعِلُ» بكسر العين ، فجاء مضارعه مفتوح العين كمضارع «فَعِل» .

(١) سقط من م .
(٢) سقط من م .
(٣) ف : كما تفعل .
(٤) م : لامه .
(٥) م : تيئى ولو .
(٦) م : يفعُل .
(٧) كذا ، والصواب : ليس عينه أو لامه .

فتوهُّمُ ماضي «يأبَى» على «فَعِل» توهُّمٌ صحيح

* * *

وما كان من هذه الأفعال المضارعة في آخره واو أو ياء فإنه يكون في موضع الرفع[1] ساكنَ الآخر نحو «يَغزُو» و «يَرمِي». فتُحذف الضمَّة لاستثقالها في الياء والواو؛ لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو. وذلك ثقيل.

ويكون[2] في موضع الجزم محذوف الآخر، نحو «لم يَرمِ» و «لم يَغزُ». وإنما حُذفت الياء والواو في الجزم، لئلاّ يكون لفظ المرفوع كلفظ المجزوم لو أُبقيَت الياء والواو. وأيضاً فإن الياء والواو لمّا عاقبَتا الضَّمَّة فلم تظهر معهما، أُجريَتا مجرى الضَّمَّة، فحُذفتا للجزم كما تُحذف الضَّمَّة.

ويكون[3] في موضع النَّصب[4] مفتوح الآخر، نحو «لن يَغزُوَ» و «لن يَرمِيَ»، لأنَّ الفتحة خفيفة. وقد تُسكَّن الياء والواو في موضع النصب ضرورةً، تشبيهاً لها بالضَّمَّة، أو للياء والواو بالألف فتقول[5] «لن يَغزُوْ» و «لن يَرمِيْ». ومن ذلك قولُه[6]:

---

(١) المنصف ٢ : ١١٣ - ١١٤.

(٢) م : وتكون.

(٣) في النسختين : وتكون.

(٤) المنصف ٢ : ١١٤ - ١١٥.

(٥) م : فيقول.

(٦) عيسى بن فاتك الخارجي أو أبو خالد القناني أو سعيد بن مسحوج أو عمران بن حطان.=

وأنْ يَعرَيْنَ ، إنْ كُسِيَ الجَواري

فتَنبُوْ العَينُ ، عن كَرَمٍ ، عِجافِ

يريد «فتَنبُوَ العينُ» . وقولُ[1] الأخطل[2] :

إذا شئتَ أنْ تَلهُوْ ، ببعضِ حَديثِها

رَفَعْنَ ، وأنزَلنَ القَطِينَ ، المُولَّدا

كما أنها قد تُثبِتُ فيها الضَّمَّة ، ولاتَحذف في الجزم آخر المعتلّ وتجريه مجرى الصحيح[3] ، وذلك في الضرورة أيضاً ، نحو « يغزُو » و «يرمي» وعلى ذلك قوله[4] :

= اللسان (كرم) و (كسا) والخصائص ٢ ٢٩٢ و ٣٤٢ واللسان والتاج (عجف) والكامل ص ٨٩٥ وشرح شواهد المغني ص ٥٠٠ وعيون الأخبار ٣ : ٩٧ والوحشيات ص ٩٠ ومعجم الشعراء ص ٩٥ - ٩٦ والأغاني ١٦ : ١٤٦ وكرم : كريمات . يذكر بناته وأنهن كن سبب قعوده عن نصرة الخوارج .

(١) في النسختين : وقال .

(٢) ديوانه ص ٩٠ والمنصف ٢ : ١١٥ والخزانة ٣ : ٥٢٩ . ورفعن : سرنسيراً دون العدو . والقطين : الخدم . يقول : إذا أردت أن تلهو بحديثهن أسرعن السير وأنزلن خدمهن لئلا يسمعوا حديثهن .

(٣) م : «ولاتحذف إجراء للمعتل مجرى الصحيح» . وكذلك في إحدى النسخ كما جاء في حاشية ف .

(٤) قيس بن زهير العبسي . الكتاب ٢ : ٥٩ والمنصف ٢ ١١٤ - ١١٥ والمغني ص ١٠٨ وشرح شواهده ص ١١٣ والانصاف ص ٣٠ وشرح الشافية ٣ : ١٨٤ وشرح شواهدها =

أَلمْ يأتيكَ ، والأنبـاءُ تَنمِي   بمـا لاقتْ لَبونُ بَنـي زِيادِ

وقولُ الآخر(١) :

هجوتَ زَبّانَ ، ثم جئتَ معتذِراً   من هَجوِ زبّانَ ، لمْتهجُو،ولم تَدَعِ

فـكأنهما قبلَ دخول الجازم عليهما كانا «يأتيُكَ» و«تَهجُوُ»(٢) ، فدخل الجازم فحذف الحركة . ومنهم من حمل «ألم يأتيك» و «لمْتهجـو» على حذف الضمّة المقدَّرة . وما قَدّمناه أولى ، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى كون المجزوم والمرفوع على صورة واحدة .

وماكان منها في آخره ألف فإنه يكون في موضع الرفع والنصب ساكنَ الآخر ، لتعذُّر الحركه في الألف ، وفي موضع الجزم محذوفَ الألف ، لمعاقبتها الحركة . فكما أنَّ الجازم يَحذف الحركة فـكـذلك ما عاقبها .

وزعم بعض النحويّين(٣) أن العرب قد تثبت الألف في الجزم ضرورةً ،

= ص ٤٠٨ والعيني ١ : ٢٣٠ - ٢٣٤ واللسان والتاج (أتى) . يفخر بنهبه إبل بني زياد وبيعها .

(١) ينسب إلى أبي عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، مخاطباً به الفرزدق . المنصف ٢: ١١٥ والانصاف ص ٢٤ وشرح الشافيه ٣: ١٨٤ وشرح شواهدها ص ٤٠٦ - ٤٠٧ والعيـني ١ : ٢٣٤ - ٢٣٦ . يريد: هجوتني ثم اعتذرت فكأنك لم تهج ، على أنك لم تدع الهجو .

(٢) م : يهجو .

(٣) في حاشية ف : «هو ابن بابشاذ» .

فتَحذف الحركة المقدَّرة ، وتُجريها في الإثبات مجرى الياء والواو ، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما . واستدلّ على ذلك بما أنشده أبوزيد من قوله[1] :

إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرضَّاها ، ولا تَمَلَّقِ

وبقراءة حمزة ﴿لاتَخَفْ دَرَكاً ولا تَخشَى﴾[2] ، بجزم «تَخَفْ» وإثبات الألف في «تَخشَى» ؛ ألا ترى أنّ «تخشَى» معطوف على «لاتخف» وهو مجزوم ، وكذلك أيضاً «تَرضّاها» في موضع جزم بـ «لا» ؛ ألا ترى أنه قد عُطِفَ عليه «ولاتملَّقِ» وهو مجزوم .

ولا حجَّة عندي في شيء من ذلك ؛ أما قوله تعالى ﴿ولاتخشَى﴾ فيحتمل أن يكون خبراً مقطوعاً ، كأنه قال : وأنت لاتَخشَى ، امتثالاً لنهينا لك . وكذلك «ولاترضّاها» يحتمل أن يكون جملة خبريّة ، في موضع الحال ، كأنه قال : فطَلِّقْ وأنت لاتَرضّاها . ويكون «ولاتَمَلَّقِ» نهياً معطوفاً على جملة الأمر التي هي «فطلِّقِ» .

* * *

(١) ينسب إلى رؤبة . ديوانه ص ١٧٩ والمنصف ٢:١١٥ و ٢:٧٨ والخصائص ١:٣٠٧ والضرائر ص ١٧٤ والعيني ١:٢٣٦ وشرح المفصل ١٠ : ١٠٦ والانصاف ص ١٠ وشواهد التوضيح ص ٢٠ وسر الصناعة ١.٢٩ والدرر واللوامع ١ : ٢٨ واللسان والتاج (رضى) . وانظر ديوان سلامة بن جندل ص ١٧٣ .

(٢) الآية ٧٧ من سورة طه .

فإن كان الفعل على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الفعل مبنياً للفاعل، أو للمفعول.

فإن كان مبنياً للفاعل فإنّ حرف العلّة[1] ينقلب ألفاً، لتحرّكه وانفتاح ما قبله، إن كان ياء نحو «استرمَى» و «رامَى» و «ولّى». وإن كان حرف العلّة واواً قُلب ياء، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، نحو «أغزاه» و «استدعاه» و «استدناه». أصلها «أغزَوَ» و «استدعَوَ» و «استدنَوَ». ثم قلبت الواو ياء فصار «أغزَيَ» و «استدنَيَ». ثم قلبت الياء [١٥ب] ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، كما كان ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف، إذا انفتح ما قبلَ حرف العلّة.

فإن قيل: ولأيّ شيء قُلبت الواو في الفعل ياء، إذا وقعت طرفاً، رابعة فصاعداً، وليس معها ما يوجب قلبها ياء؟ فالجواب أنها في ذلك محمولة على المضارع، نحو «يُغزِي» و «يَستدنِي» و «يَستدعِي». وقلبت في المضارع ياء لانكسار ما قبلها، كما قلبت في مثل «شَقِي»[2] و «رَضِي».

فإن قيل: فلأيّ شيء انقلبت الواو ياء في مثل «تَفاعلَ» و «تَفعّلَ»،

---

(١) يريد: في الفعل الماضي.

(٢) م سقي.

نحو «تَرجَّى» و «تَغازى» ، وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع ؛ ألا ترى أنَّ ماقبل الآخر[1] في المضارع مفتوح ، كما أنَّ الماضي كذلك ، نحو «يَتغازى» و «يَترجَّى» ! فالجواب أنَّ التاء في «تَرجَّى» و «تَغازَى» وأمثالهما إنما دخلت على «رَجَّى» و «غازَى» ، وقد كان وجبَ قلبُ الواو ياء في «غازَى» و «رَجَّى» ، حملاً على «يُرَجِّي» و «يُعازي»[2] . فلمَّا دخلت التاء[3] بقي على ما كان عليه .

فإن رددتَ شيئاً من ذلك إلى ما لم يُسمَّ فاعله ضممتَ الأوَّل وكسرت ما قبل الآخر ، وصارت الألف ، التي كانت في الآخر ، ياء نحو «أُغْزِيَ» و «استُرمِيَ» و «استُدْعِي» و «استُدْنِيَ» ، من ذوات الواو[4] كان الفعل أو من ذوات الياء[5] . وإنما قلبت الواو ياء إما بالحمل على فِعل الفاعل ، أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل «شَقِي»[6] .

وأما المستقبل[7] فيجيء أبداً على قياس نظيره من الصحيح . فإن كان ما قبل حرف العلّة فتحة قُلب ألفاً[8] ، نحو «يَتغازَى» و «يَترجَّى» ،

---

(١) م : الأحرف . (٢) م : تغازى
(٣) م : الياء . (٤) م : الياء .
(٥) م : الواو . (٦) م سقى .
(٧) المبني للفاعل والمبني للمفعول . (٨) كذا ، والواو تقلب ياء ، ثم تقلب الياء ألفاً.

و «يُغزَى» و «يُستدعَى» و «يُسترَمى» .وإن كان ماقبله كسرة ثبتت إن كان ياء نحو «أسترمي» ، وإن كان واواً قلبت ياء نحو « يُغزي » و «يَستدعِي» و «يَستدني» .

ويكون حكم ما في آخره ألف ، من الماضي أو المضارع المزيد ، في الإسناد إلى الضمير المرفوع ، أو اتصال تاء التأنيث بالماضي ، كحكم غير المزيد في القلب والحذف والإثبات وحكم ما في آخره ياء ، قبلها كسرة ، كحكم الماضي غير المزيد في الإثبات والحذف . إلاّ أنك إذا قلبت الألف لم تَرَدَّها في المزيد إلى أصلها ، بل تَردُّها الى الياء ، من ذوات الياء كان الفعل أو من ذوات الواو ، نحو «أغزَينا» و «استدنَينا» و «استَدعَينا» ، للعِلّة التي ذكرنا من الحمل على المضارع .

* * *

وإن كان المعتلّ اسماً فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد . وكيفما كان فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبل حرف العلّة ـ ياء كان أو واواً ـ ساكناً أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فلايخلو أن يكون الساكن حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً[١] جرت الياء والواو مجرى حرف[٢] الصحّة ولم تتغيّرا[٣] نحو «غَزْوٍ» و «ظَبْيٍ» .

إلاّ أن يكون [الاسم][٤] على [وزن][٤] «فَعلَى»[٥] مما لامه ياء، وذلك قولهم «شَرْوى» و «تَقوى»[٦] و «فَتوَى» . فإنّ العرب تُبدل من الياء واواً في الاسم ، والصفةُ تُترَكُ على حالها نحو «خَزْيا» و «صَدْيا» و «ريّا»[٧] .

وإنما فعلوا ذلك تفرقةً بين الاسم والصفة . وقلبوا الياء واواً في الاسم دون الصفة ، لأنّ الاسم أخفُّ من الصفة ، لأنّ الصفةَ تشبه الفعل ، والواو أثقل من الياء ، فلما عزموا[٨] على إبدالِ الياء واواً جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكان عندهم ، من أجل ذلك ، أحمل للثقل .

وكأنّ العرب جعلت قلب الياء واواً في هذا عِوضاً من غَلبة الياء

---

(١) المنصف ٢ : ١٢٢ .
(٢) م : حروف .
(٣) م : لم تتغير .
(٤) من م .
(٥) المنصف ٢ : ١٥٧ – ١٦٠ .
(٦) كذا ! و «تقوى» من المعتل الفاء واللام .
(٧) كذا ! و «ريا» من المعتل العين واللام .
(٨) م : لأن الصفة تشبه الواو والفعل أثقل من الواو فيما زعموا .

على الواو ؛ ألا ترى أنّ انقلاب الواو إلى الياء أكثر من انقلاب الياء إلى الولو ، وإلاّ فليس ذلك بقياس ، أعني : قلب الأخفّ ، وهو الياء، إلى الأثقل وهو الواو . ولولا ماورد[1] السماع به لم يُقَل. لكنّ الذي لحظت[2] العرب في ذلك والله أعلم ـ ماذكرنا . وإنما خصّوا بها الفصل المعتلّ اللاّم دون المعتلّ العين أو الفاء ، لأنها أقبَلُ للتغيير ، لتأخُّرها وضعفها .

و «الشَّروَى»[3] من [شَرَيت][4] ، و «التّقوَى» من «وَقيت»، و «الفَتوَى» من ذوات الياء بدليل قولهم «الفُتيا»[5] بالياء . ولا تحمل[6] «الفتيا» على «القُصْيا» ، أعني مما قلبت فيه الواو ياء ، لأنه[7] لانعلم[8] لها أصلاً في الواو . ومع هذا فإنّ «الفُتيا» تقوية[9] لنفس المستفتي ، فهو من معنى «الفتَى»[10] و «الفَتاء»[11] .

---

(١) يريد : ولولا ورود . انظر ص ٤٤٥ .
(٢) م : لحظته .
(٣) م : السروى .
(٤) من م .
(٥) م : الفتي .
(٦) م : ولا يحمل .
(٧) المنصف ٢ : ١٥٨ : «لأنا» .
(٨) ف : لا يعلم .
(٩) المنصف ٢ : ١٥٨ : «فان في الفتيا تقوية» .
(١٠) في النسختين : الفتا .
(١١) أُقحمت بعده مسألتا «ريّا» و «العوّى» في م وبعض النسخ كما جاء في حاشية ف وفي طيارة ألحقت بها وسترد هاتان المسألتان في المعتل العين واللام . فكأن ابن عصفور تابع ابن جني في المنصف ٢ : ١٥٨ ـ ١٦٠ فأقحمها سهواً في المعتل اللام ثم استدرك فنقلها=

أو يكونَ[1] الاسم على وزن[2] «فُعلَى» وتكون لامه واواً ، فإنّ العرب تبدل من الواو ياء في الاسم ، وذلك نحو «العَليا»و «الدُّنيا» و «القُصيا» . الأصل فيها «الدُّنوَى»و«العُلوَى» و «القُصوَى» فقُلبت الواو ياء ، والدليل على ذلك[3] أنّ «الدُّنيا» من الدنوّ ، و «العُليا» من «علوتُ» ، وأنهم قد قالوا في «القُصيا» : «القُصوَى» فأظهروا الواو .

فإن قال قائل : فإنّ«القُصيا» و «العُليا» و «الدُّنيا» صفات! فالجواب أنها قد استُعملت استعمال الأسماء[٥٢أ] في ولايتها العوامل وتركِ إجرائها تابعة[4] . فلذلك قلبت فيها[5] الواو ياء .

فإن كانت صفة بقيت على لفظها ولم تُقلب الواوياء ، نحو[6] «خُذِ

= إلى المعتل العين واللام ، فكان هذا الخلاف في النسخ . والعجب أن بعض النسخ أثبتت هاتين المسألتين مع غيرهما في خاتمة المعتل العين .

(١) معطوف على قوله «يكون» في ص ٥٤٢ . وقد جاء هذا النص من هنا إلى قوله «سائر أبيات القصيدة» مثبتاً على الطيارة بعد مسألتي «ريّا» و «العوّى» مع أنه وارد في موضعه هنا في ف . فهو مكرر سهواً . (٢) المنصف ٢ : ١٦١ - ١٦٣ .

(٣) م والطيارة : ألا ترى .

(٤) المنصف . «قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءها وصفاً في أكثر الأمر واستعمالهم إياها استعمال الأسماء» .

(٥) في النسختين والطيارة : فيه . (٦) المنصف ٢ : ١٦٢ - ١٦٣.

الحُلوَى وأعطِه المُرّى» .

وقد شَذَّ من « فُعلَى » الاسم شيء ، فلم تقلب فيه الواو ياء . وذلك «القُصوَى»[1] و «حُزوَى» اسم موضع . وكأنَّ «القُصوَى» ـ والله أعلم ـ إنما صَحَّت فيه الواو تنبيهاً على أنه في الأصل صفة .

وإنما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة ، فرقاً بين الاسم والصفة. وكان التغيير هنا[2] في الاسم دون الصفة[3] ، كما[4] كان التغيير في «فَعلَى» من الياء في الاسم دون الصفة[5] ، ليكون قلب الواو هنا ياء كالعوض من قلب الياء [هنالك][6] واواً . وهذا أحسن . أعني قلب الواو إلى الياء، لأنَّ في ذلك تخفيفاً للثقل . لأنَّ الياء أخفُّ من الواو . وهو مع ذلك على غير قياس ، لأنه قلب لغير موجِب ، ولولا وُرود السَّماعِ بذلك لما قيل .

فأما «فُعلَى»[7] من الياء ـ اسماً كانت أو صفة ـ فإنها لاتُغيَّر عما تكون عليه ، لأنهم إذا كانوا يفرُّون فيها من الواو إلى الياء ، فإذا وجدوا الياء

(١) القصوى طرف الوادي .
(٢) أي : في فُعلى .
(٣) ف : الوصف .
(٤) سقط من م حتى «دون الصفة» .
(٥) ف : الوصف .
(٦) أي : في فَعلَى . وهذه الكلمة زيادة من م والطيارة .
(٧) م : فَعلى .

فينبغي ألاّ يجاوزوها ، كما أنَّ «فَعلَى» من الواو لا تُغيّر عما تكون عليه ـ اسماً أو صفةً ـ لكونهم يفرّون فيها من الياء إلى الواو ، فإذا وجدوا الواو فينبغي ألاّ يُعدَل عنها .

وأما «فِعلَى»[1] فينبغى أن يَبقَى[2] على الأصل ولا يُغيَّر[3] ، من الياء كان أو من الواو ، لأنَّ التغيير في «فَعلَى» و «فُعلَى» على غير قياس ، ولولا السماع لما قيل به ، ولم يرد سماع بتغيير في «فِعلَى» فينبغي أن يبقى على الأصل . وأيضاً فإنَّ التغيير إنما وقع في هذا الباب فرقاً بين الاسم والصفة ، و «فِعلَى» لايكون[4] صفة[5] . فلا ينبغي أن يُغيَّر ، لأنه لا يحصل بتغييره فرق بين شيئين .

وإن كان الساكن حرف علّة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً . فإن كان ألفاً فإنّ الياء والواو يُقلبان بعدها همزة ، إذا وقعتا[6] طرفاً نحو «كِساء» و «سِقاء» ، لأنها من «كسوتُ» و «سَقيتُ» . وإنما فُعل

(١) المنصف ٢ : ١٦٣ .
(٢) ف : أن تبقى .
(٣) ف : ولا تغير .
(٤) ف : لاتكون .
(٥) كذا ، وذكر في ص ٨٨ أنه يجيء صفة بالهاء نحو رجل عز هاة . وذكره ابن القطاع بغير هاء . انظر المزهر ٢ : ١٤ . وكذلك كِيصى . انظر التاج (عزه) .
(٦) المنصف ٢ ١٣٧ ـ ١٣٩ . ف والطيارة : وقعت .

ذلك بهما لوقوعهما في محلّ التغيير ، وهو الآخر ، مع أنّ ماقبلهما مفتوح، وليس بين الفتحة وبينهما إلاّ حرف ساكن زائد من جنس الفتحة ، فكأنه لم يقع بينهما وبين الفتحة حاجز . فكما أنّ الياء والواو يقلبان إلى الألف ، إذا انفتح ما قبلهما وكانا[1] في الطرف ، فكذلك قلبا في هذا الموضع . فلمّا قلبت الياء والواو ألفاً التقى ساكنان ، الألف المبدلة والألف الزائدة قبلها ، فقلبت الثانية همزة لالتقاء الساكنين ، إذ لابدّ من التحريك ، وتحريكُ الألف لا يمكن[2] ، فقلبت إلى أقرب الحروف لها ، مما يقبل الحركة ، وهو الهمزة[3]

وكذلك تفعل أيضاً ، إذا دخل على الكلمة تاء التأنيث ،أو علامة التثنية ، أو ياء النسب ، نحو [«كساءة»][4] و «سقاءة»[5] ، و «كساءان» و «سقاءان» ، و «كسائيّ» و «سقائيّ» . إلاّ أنه يجوز مع علامة التثنية وياءي النسب أنْ تُبدِل من الهمزة واواً ،فتقول «كساوانِ» و«كساويّ»، على ماتقدّم[6] في النسب[7] .

(١) ف : وكان . (٢) في النسختين : «لم يكن» . والتصويب من الطيارة.
(٣) م : «الألف» . وأقحم بعدها في الطيارة : «كما تصح الواو في مثل عدوّ فكذلك تصح الواو المضموم ما قبلها في آخر الفعل» ! انظر ص ٥٢١ .
(٤) سقط من النسختين والطيارة . (٥) م : سقاء.
(٦) م : «ماأحكم» . الطيارة : «مايحكم» .
(٧) كذا ولعله يريد «في الابدال» . انظر ص ٣٦٣ .

إلاّ أن يُبنى[1] الاسم على التاء ، أو علامة التثنية ، فإنّ حرف العلّة لا يُبدل إذ ذاك منه همزة ، نحو «عِلاوة» و «نِهاية» و «إداوة»[2]؛ ألا ترى أنّ الكلمة هنا مبنيّة على التاء[3] [وأنه لا يجوز[4] أن تحذف هذه التاء] ، فتقول «عِلاء» و «نِهاء» و «إداء»[5] . وكذلك [قول العرب][6] «عَقلتُه بِثِنايَينِ» كأنه[7] تثنيةُ «ثِناء» وإن لم يُنطق به ، بل الواحد في هذا لم يُسمع إلاّ مثنّى .

فأما قوله[8] :

إذا ما المَرء صَمّ ، ولم يُكلّمْ ولم يَكُ سَمعُهُ إلاّ دُعايا[9]

وسائر أبيات [هذه][10] القصيدة[11] فضرورة ، ولم يُسمع مثله في غير هذا

---

(١) المنصف ٢ : ١٢٧ و ١٣٤ – ١٣٥ . (٢) الإداوة : إناء من جلد يتخذ للماء.
(٣) سقط ما بين معقوفين من ف . (٤) الطيارة : لا ينبغي .
(٥) م : فتقول علاوتها وإذا . (٦) سقط من ف . وانظر المنصف ٢ : ١٠٢.
(٧) زاد في ف : قال .
(٨) أعصر بن سعد بن قيس عيلان أو المستوغر بن ربيعة . المنصف ٢ : ١٥٦ وطبقات فحول الشعراء ص ٢٩ – ٣٠ وحماسة البحتري ص ٣ ٢ وسر الصناعة ١ : ١٨٣ واللسان (حمى) . وذكر عجزه في حديث لابن عوف : النهاية واللسان والتاج (ودى) و (ندى) .
(٩) م : «دعاياه» . وتحتها في الطيارة . «ندايا» . وهذه رواية أخرى . وروي أيضاً :
وأودى سَمعُه إلاّ نِدايا
(١٠) من م . (١١) سقط من م حتى قوله «في دعايا وأخواته» .

الموضع . ووجهه أنه أجرى ألف الإطلاق مُجرى تاء التأنيث التي بنيت عليها الكلمة . فكما لم تُقلب الواو ولا الياء في مثل «إداوة» و «نهاية» همزة فكذلك لم تُقلب في «دُعايا» وأخواته[1] .

فإن كان الساكن ياء أو واواً أدغمتَ[2] فيما بعده . فإن كان الساكن مخالفاً للاّم ، أعني بأن يكون أحدهما واواً والآخر ياء ، قلبت الواو ياء تقدّمتْ أو تأخرت ، وأدغمت الياء في الياء نحو «بَغِيّ» و«سَرِيّ» . أصلهما «بَغُويٌ» و «سَرِيْوٌ»[3] ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء[4] في الياء، ثم قلبت الضمّة التي في العين من «بَغيّ» كسرة ، لتصحّ الياء . والدليل على أنْ «بَغيّاً» : «فَعُول» كونه للمؤنث بغير تاء . قال الله[5] تعالى[6] ﴿وما كانتْ أمّكِ بَغِيّاً﴾ ، ولو كان«بغيّ»[7] : «فَعِيل»لكان بالتاء كـ «ظريفة» .

فإن كان الساكن موافقاً للاّم أدغمت من غير قلب ، وذلك نحو «عَدُوّ» و «وَلِيّ» . وقد حكي القلب في الواو ، وهو قليل ، قالوا[8]«أرضٌ

---

(١) ألحق أبو حيان بحاشية ف «وإن كان [الساكن] ياء أو واواً فإنك تدغمها في الياء والواو اللتين تكونان لازمتين ، إلا أنه إذا كانت اللام ياء وما قبلها ياء أدغمت الياء في الياء من غير تغيير . نحو : وليّ . وإن كانت اللام واواً والساكن قبلها ياء ، أو اللام ياء» .
(٢) م : وأدغمت .
(٣) في النسختين «وسروي» . وفي حاشية ف بقلم مخالف : «وسريو لأنه من سرو» .
(٤) سقط من م . (٥) سقط لفظ الجلالة من م . (٦) الآية ٢٨ من سورة مريم .
(٧) م : بمعنى . (٨) المنصف ٢ : ١٢٧ - ١٧٨ . ومسنية مسقيّة .

مسنيّةٌ» من «يَسنُوها [٥٢ب] المطَرُ»[١] . وقالوا «معْدِيٌّ» من «عدَوتُ» . قال[٢] :

وقدعَلِمتْ عِرسي مُلَيكةُ أنَّني أناالَّليثُ، مَعْدِيّاً عليه ،وعاديا

وإنما جاز القلب ، على قلَّته ، لكون[٣] الواو متطرّفة لم يفصل بينها[٤] وبين الضمَّة إلاّ حاجز غير حصين ، وهو الواو الساكنة الزائدةالخفيَّة[٥] بالإدغام. فكما قُلبت الواو ياء إذا تَطرَّفت وقبلها الضمَّة. وتقلب الضمّة التي قبلها كسرة، فكذلك تُقلَب هنا .

وزعم الفرَّاء أنه إنما جاز في «مَسنيَّة» و«مَعديّ» لأنهما مبنيّان على «سُنِيَ»[٦] و «عُدِي»[٧] فكما قُلبت الواو ياء في الفعل فكذلك فيما بُني عليه . وهذا باطل ، لأنهم قد فعلوا ذلك في غير اسم المفعول فقالوا «عَتا عُتِيّاً» . قال الله تعالى[٨] ﴿ وقد بَلَغتُ من الكِبَرِ عُتِيّاً ﴾ والمصدر

---

(١) م : يسنو ماء المطر .
(٢) عبد يغوث الحارثي المفضلية ٣٠ والكتاب ٢ : ٣٨٢ والمنصف ١ : ١١٨ و ٢ :١٢٢ وشرح الشافية ٣ : ١٧٢ وشرح شواهدها ص ٤٠٠ - ٤٠١ والخزانة ١ : ٣١٦ .
(٣) م : ليكون .
(٤) م : بينها
(٥) م : الساكنة الواحدة الحقته .
(٦) م : سنّي . .
(٧) م : عندي .
(٨) الآية ٨ من سورة مريم .

ليس مبنياً[1] على فعل المفعول فدلَّ ذلك على أنَّ العلَّة فيه ماذكرنا.

إلاّ في «فُعُول»[2] جمعاً فإنه يلزم قلب الواو الثانية ياء، ثم تُقلب الواو الأولى ياء لإدغامها[3] في الياء، ثم تُقلب الضمّة كسرة لتصحّ الياء، وذلك «عُصِيّ» و «دُلِيّ». والسبب في ذلك ثقل الجمعيَّة، مع شبهه بـ «أجْرٍ» و «أدْلٍ» كما تقدَّم. ومن العرب من يكسر حركة الفاء[4] إتباعاً لحركة العين، فيقول «عِصِيّ». وضمّها أفصح وأكثر. وقد شذَّ[5] من ذلك جمعان[6]، فجاءا[7] على الأصل، وهما «نُحُوّ» و «فُتُوّ» جمع «فَتىً» و «نَحْوٍ» حُكي عن بعض العرب أنه قال «إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرةٍ». وقال الشاعر[8]:

في فُتُوٍّ، أنا رابِئُهم ... مِن كلالِ غزوةٍ، ماتُوا

فإن كان ما قبل حرف العلَّة حركة فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة،

---

(١) ف: يبنى.
(٢) المنصف ٢: ١٢٤. م: فعول. (٣) م: الواو الأولى بالادغام.
(٤) م: حركته. (٥) في شرح الشافية٣: ١٧١ شواذ أخر.
(٦) في م والمبدع وحاشية ف عن نسخة أخرى «حرفان». (٧) م: فجاء.
(٨) من أبيات لجذيمة الأبرش. شرح شواهد المغني ص ١٣٥ وتاريخ الطبري ٢: ٢٩ والخزانة ٤: ٥٦٧ وكتاب الاختيارين الورقة ٢١١.

أو ضمَّة ، أو كسرة .

فإن كانت فتحة قلبتَ[1] حرف العلـّة ألفاً ، لتحرّكه وانفتاح ما قبله ، كما فعلت ذلك في الفعل ، تَطرَّفَ حرف العلَّة نحو «عصا» [و«رحى»][2] و «فتى» ، أو لم يتطرَّف نحو «قَطاة» . إلاّ أن يـؤدّي الإعـلال إلى الإلباس فإنك تصحِّح . وذلك[3] نحو «قَطَـوان» و «نَزَوان» ، فإنك تصحِّح الواو ، لأنك لو أعللتها[4] فقلبتها ألفاً لالتقى ساكنان ـ الألف المبدلة من حرف العلَّة ، والألف التي من «فَعَلان»[5] ـ فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين ، فتقول «نَزان» و «قَطان» ، فيلتبس «فَعَلان» بـ «فَعال» . ومثـل ذلك[6] «رَحَيان» و «عَصَوان» . صحَّحتَ ، لأنك لو أعللت لحذفتَ لالتقاء الساكنين ، فكان يلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص ، فيصير «رَحان» و «عَصان» ، كـ «يدين» و «دمين» .

فإن كانت الحركة كسرة قلبت الواو ياء ، تطرَّفت نحو «غازٍ» و«داعٍ»

---

(١) ف : قلب .
(٢) من م .
(٣) سقط من م . وفي حاشية ف : «وكذلك تصحح ما كانت حركة حرف العلة فيه عارضة لتسهيل الهمزة بعده .وذلك جَيَل المخفف من جيئل» .
(٤) م : أعللتها .
(٥) م : وألف فعال .
(٦) م : ومثله .

من الغزو والدَّعوة ، أو لم تتطرّف نحو «مَحْنِيَة» من «حنا يحنو» ، للعلَّة التي ذكرت في الفعل . بل إذا كانوا قد قلبوا الواو في المعتلّ العين نحو «ثِيَرة» و «سِياط» ، مع أنَّ العين أقوى من اللاّم،فالأحرى أن يقلبوها إذا كانت لاماً فأما قولهم «مَقاتِوَةٌ»[1] فشاذّ .

وإن كان حرف العلّة ياء لم يغيَّر[2] نحو «رامٍ» و «قاضٍ» و «مَعصِية» و «مَحْمِية» . إلاّ أنَّ الياء المكسور ما قبلها إذا كانت حرف إعراب فإنه لا يظهر الإعراب فيها إلاّ في النصب نحو «رأيتُ قاضياً وغازياً» . وأما في حال الرفع والخفض فيكون الإعراب مقدَّراً فيها، استثقالاً للرفع والخفض [في الياء][3] ، فتسكن الياء لذلك . فإن لقيها ساكن حُذفت ، وإن لم يلقها ساكن ثَبتَتْ . وذلك نحو «هذا قاضٍ» و «مررت بقاضٍ» حُذفتِ الياء ، لمّا اجتمعت ساكنة مع التنوين ، و «هذا القاضي» و «مررت بالقاضي» أُثبتت[4] الياء ، لمّا لم يلها ساكن تُحذف من أجله .

هـذا إن كان الاسم منصرفاً . فإن كان الاسم الذي في آخره ياء قبلها

---

(١) المقاتوة : جمع مَقتويّ ، وهو الخادم . شرح الشافية ٣: ١٦١-١٦٤ . م: مقاترة.
(٢) م : لم تقلب . (٣) من م .
(٤) م أثبت .

كسرة غيرَ منصرف فإن الفتحه تظهر في الياء في حال النصب لخفتها، نحو «رأيتُ جَواريَ وأُعَيمِيَ»[١]. وأما في حال الرفع والخفض فإنّ العرب تستثقل الرفع والخفض فيها[٢]، مع ثقل الاسم الذي لاينصرف، فتحذف الياء بحركتها[٣]، فينقص البناء، فيدخل التنوين، فيصير التنوين عوضاً[٤] من الياء المحذوفة، فتقول «هذه جوارٍ» و «مررت بجوارٍ»، و «هذا أُعَيمٍ»[٥] و «مررت بأُعيمٍ». هذا مذهب سيبويه. ومذهب أبي إسحاق أنّ[٦] المحذوف أوّلاً إنما هو الحركة في الرفع والخفض استثقالاً، فلمّا حُذفت الحركة عُوّض منها التنوين، فالتقى ساكنان ـ الياء والتنوين ـ فحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

والصحيح[٧] ماذهب إليه سيبويه، لأن تعويض الحرف[٨] من الحرف أكثر في كلامهم[٩] من تعويض الحرف من الحركة. وأيضاً فإنه كان يجب أن يُعوَّض التنوين من الحركة التي [قد][١٠] حذفت في الفعل نحو [٥٣أ]

---

(١) م: «أغيمي». والأعيمي تصغير أعمى.
(٢) م: منها.
(٣) م: لحركتها.
(٤) ف: ويصير عوضاً.
(٥) م: أغيم.
(٦) سقط من م.
(٧) المنصف ٢: ٦٧ ـ ٨٠ والكتاب ٢ ٥٦-٥٧.
(٨) ف: الحركة.
(٩) م: في كلامهم أكثر.
(١٠) من م.

«يُقضي» و «يَرمي» .

فإن قيل : إنما منع من ذلك أنّ[1] التنوين لا يدخل الفعل! قيل له : وكذلك التنوين لايدخل الأسماء التي لاتنصرف وأيضاً فإنه كان يجب[2] أن يُعوّض من الحركة المحذوفة التنوينُ[3] في مثل «حُبلَى». بل كان يجب أن يكون العوض في «حُبلَى» ألزم ، لأنه لا تظهر الحركة في «حُبلَى» في حال ، وقد تظهر في «جَوارٍ» و «أُعيمٍ» وأمثالهما[4] في حال النصب . فأنْ لم يفعلوا ذلك دليل على فساد مذهب أبي إسحاق .

ومما يدلّ على أنّ التنوين في «جَوارٍ» و «غَواشٍ»[5] وأمثالهما عوضٌ من الحرف المحذوف أنهم لا يحذفون في مثل «الجواري» و «الأُعَيمي» و «جَوارِيك» و «أُعَيمِيك» ، لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض ، لأنّ التنوين لايمكن اجتماعه مع الإضافة ، ولا مع الألف واللاّم . وهم قد عزموا على ألاّ يحذفوا إلاّ بشرط العوض ، فامتنع الحذف لذلك .

---

(١) ف : لأن . (٢) م : ينبغي .
(٣) سقط من ف وألحق بحاشيتها بعد «حبلى» .
(٤) سقط من م .
(٥) م : «عواش» . والأرجح أن يكون بدلاً منها «أعيم» ، لأن «غواش» لم ترد قبل ولا بعد . فكأن ابن عصفور سها وهو ينقل من المنصف ٢ : ٧٠ فأثبت «غواش» تبعاً لابن جني .

وقد تُجري العرب الاسم الذي في آخره ياءمكسور ماقبلها مُجرى الصحيح الآخر ، في الأحوال كلّها ، فتظهر الإعراب .وذلك في ضرورة الشعر ، نحو قوله[1] :

فيوماً يُوافِينَ الهوَى غيرَ ماضيٍ ... ويوماً تَرى منهنّ غُولاً تَغَوَّلُ

فجرّ الياء من «ماضي» . وقال الآخر[2] :

تَراهُ ، وقد فاتَ الرُّماةَ ، كأنّهُ ... أمامَ الكِلاب مُصْغِيُ الخدِّ أصلمُ

فرفع الياء من «مُصغي» . وقال الآخر[3] :

خَرِيعُ دَوادِيَ ، في مَلعبٍ ... تأزَّرُ طَوراً ، وتُرخِي الإزارا

ففتح «دوادِيَ» في موضع الخفض . وكذلك قول الآخر[4] :

---

(١) جرير . ديوانه ص ٣٥٥ والخصائص ٣ : ١٥٩ والكتاب ٢:٥٩ والنوادر ص ٢٠٣ والخزانة ٣ : ٥٣٤ واللسان ١٤ : ٢١ والمنصف ٢ : ٨٠ . وقيل : الرواية هي :غيرَ ماضِيٍّ. انظر العيني ١ : ٢٢٨ واللسان (مضى) ونقائض جرير والأخطل ص ٦٤ .

(٢) أبو خراش الهذلي . ديوان الهذليين ٢ : ١٤٦ والمنصف ٢:٨١ والخصائص ١ : ٢٥٨ والمصغي : المائل . والأصلم : المستأصل الأذنين . يصف ظليماً وفي ديوان الهذليين وشرح أشعار الهذليين ص ٢١٩ روي «مصغي» بالنصب وقال السكري : نصب «مصغي» على الحال.

(٣) الكميت . ديوانه ١:٩٠. و الكتاب ٢:٦٠ والمنصف ١:٨٠. يصف جارية .والخريع: اللينة المعاطف . والدوادي: موضع تسلق الصبيان ولعبهم ومعنى المصراع الثاني أنها لا تبالي لصغرها كيف تلعب.

(٤) الكتاب ٢:٥٩ والمنصف ٢:٦٨ والخصائص ١:٦ =

قد عَجبتْ منّي ومن يُعَيلِيا ... لمّا رأتني خَلَقاً ، مُقلَوليا

ففتح الياء من «يعيلي»[1] في موضع الخفض[2] .

وكذلك أيضاً قد يُجرون المنصوب من ذلك مُجرى المرفوع والمخفوض ، فيسكنون في الشعر ، نحو قوله :

وكسوتُ عارٍ لَحمُهُ ، فتركتُهُ ... جَذلانَ ، يَسحبُ ذَيلَهُ،ورداءهُ

يريد «عارياً لحمه»

ويجوز[3] في لغة طيّىء أن تحوّل الكسرة التي قبل الياء فتحة، فتنقلب الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فيقال في باقية وناصية : «باقاة» و«ناصاة». وأمّا غيرهم من العرب فلا يجيز ذلك إلاّ فيما كان من الجموع على مثال «مَفاعل» نحو قولك في «مَعايٍ» جمع «مُعْيِية» : «مَعايا» ، وفي«مَدارٍ» جمع «مِدْرًى» : «مَدارَى». وإنما لم يجيزوا ذلك إلاّ فيما ذكرنا ، لثقل الكسرة قبل الياء وثقل البناء.مع أمنهم اللبس إذا خففوا بقلب الكسرة فتحة والياء ألفاً ، لأنه لا يكون [شيء] من

= واللسان (قلا) . ونسبه محقق الخصائص والشنقيطي في الدرر ١ : ١١ إلى الفرزدق . ويعيلِ تصغير يعلى . والمقلولي : الذي يتململ على الفراش حزناً .

(١) ف : «بفتح الياء من يعيلى» . م : «فيتح فعيلياء» .

(٢) م : في موضع الجر .

(٣) سقط حتى قوله «رامي وغازى» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .

الجموع التي هي على مثال «مَفاعل» أصل بنائه فتح ما قبل آخره وليس كذلك «رامٍ» و «غازٍ» ، لأنهما إذا فُعل [بهما ذلك] التبسا في [اللفظ] بـ «رامَى» و «غازَى» .

وإن كانت الحركة ضمّة ، وكان حرف العلّة متطرّفاً ، قلبتها كسرة وقلبت حرف العلّة ، إن كان واواً ، ياء[1] . ثم يصير حكمه في الإعراب حكم الاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة . وذلك نحو «أظبٍ» جمع ظبْي ، و «أحْقٍ» جمع حَقْو، أصلهما «أظبُيٌ» و«أحقُوٌ». فأما[2] «أظبٍ» فاستثقلت فيه الضمّة قبل الياء ، كما تستثقل الواو قبل الياء في مثل «طَيّ» أصله «طَوْيٌ» ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء . وأما «أحقٍ» فاستثقلوا فيه الواو المتطرّفة المضموم ما قبلها ، وإن لم تُستثقل في الفعل ، لأنّ الاسم تلحقه ياء النسب ، ويضاف إلى ياء المتكلم . فلو أُقرّت فيه الواو لكان داعياً إلى اجتماع واو وضمّة قبلها[3] مع ياء النسب أو ياء المتكلم والكسرة التي قبلها[4] ، وذلك ثقيل ، فقلبت الواو ياء ، والضمّة كسرة .

وإن كان حرف العلّة غير متطرّف فإنّ الواو تثبت ، وذلك نحو

---

(١) المنصف ٢ : ١٠٧ - ١١٨ . (٢) م . قلبا .
(٣) في النسختين : إلى اجتماع ضمةوواو قبلها . (٤) ف : قبلهما .

«أفعُوان» . وذلك أنّ الموجب لقلبها قد زال ، وهو كونها معرّضة للحاق ياء النسب . وياء المتكلم . وأما الياء فإنها تقلب واواً ، للضمّة التي قبلها ، كما فُعل ذلك في الفعل في نحو «لقَضُوَ الرّجلَ» . فتقول في جمع «كُلْية» على[1] قياس من قال «رُكُبات» : «كُلُوات». إلاّ أنّ العرب التزمت التسكين أو الفتح في لام «كلية» لئلاّ يخرجوا من الأخف — وهو الياء — إلى الأثقل وهو الواو . وإنما قلبت هنا ، ولم تقلب في مثل[2] «عيُيَبة»[3] ، لأنها في «عُيَبة» عين ، والعين أقوى من اللاّم .

وحكم الاسم في جميع ماذُكر ، على ثلاثة أحرف كان أو على أزيد ، حكمٌ واحد . إلاّ أنّ الواو إذا وقعت متطرّفة رابعة فصاعداً ، في اسم يمكن أن تصوغ منه لفظ فعل ، فإنها تقلب ياء . وذلك نحو «مَلهىً» و «مَغزًى» . تقول في تثنيتهما «مَلهَيان» و «مَغزيان» فتقلب الألف ياء ، وإن كانا[4] من اللهو والغزو ، لأنك لو صغت منهما فعلاً فقلت «مَلهَيت» و«مَغزيتَ» على حدّ «مَرْحَبَكَ» ومَسْهَلَك» لأمكن . فكما تقلب الواو رابعة فصاعداً في الفعل ياء فكذلك في الاسم حملاً على الفعل . وقد تقدّم السبب في ذلك في الفعل . فإن لم يمكن أن يصاغ من الاسم فعل لم تقلب الواو ياء نحو «مَغزُوّ»؛

---

(1) زاد في م : غير .
(2) شرح الشافية ٣:٨٧ .
(3) العيبة : الكثير العيب للناس . م : عيْبة
(4) في النسختين : وإن كان.

ألا ترى أنّ الفعل لا يكون قبل آخره حرف مدّ ولين زائداً. وكذلك أيضاً لو لم تقع طرفاً لم تقلب ياء ، لامتناع بناء فعل إذ ذاك مما تكون[1] فيه ، نحو «أُفعوان»[2] و «أُرجوان» .

انتهى حكم الاسم والفعل الذي أحد أصوله حرف علّة .

[ما اعتل منه أكثر من أصل واحد]

فإن كان المعتلُ منه أكثرَ من أصل واحد فإنه لا يخلو من أن يكون معتلّ الفاء[3] والعين صحيحَ اللاّم ، أو معتلّ اللاّم والعين صحيح الفاء ، أو معتلّ [٥٣ب] الفاء واللاّم صحيح العين[4] ، أو معتلّ الجميع .

[ما اعتلت جميع أصوله]

فأما اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلاّ كلمة واحدة ، وهي[5] «واو»[6]. وفيما انقلبت عنه[7] هذه الألف خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو ، لأن ماعرف أصلهمن المعتلّ

---

(١) م . مما يكون .
(٢) كذا ، وهو تكرار لما تقدم في الفقرة المتقدمة .
(٣) م: اليـاء . (٤) سقط «وصحيح الفاء .. صحيح العين» من م.
(٥) في النسختين : وهو . (٦) م ولد . (٧) سقط من م .

العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو[1] . فحمل المجهول الأصل على الأكثر .

ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء . وإلى هذا القول كان يذهب أبو عليّ ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلّها من موضع واحد ، إذ ذلك مفقود في الصحيح . فأما «بَبَّة» فقليل جدّاً. وهو[2] أيضاً مما يجري مجرى حكاية الصوت[3] . وكذلك «دَدَدٌ»[4] لأنه مستعمل في ضرب من اللعب ، فهو حكاية صوت عندهم . وإذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان مما فاؤه ولامه من جنس واحد ، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلاً نحو «سَلِس» و«قَلِق» ، فحمله على ماجاء مثله في الصحيح أولى . وله [أيضاً] [5] أن يستدلّ ، بأن يقول : قد جاءت الياء فاء ولاماً في قولهم «يَدَيْتُ إليه يداً» والياء أخت الواو ، فينبغي أن تحمل عليها في ذلك .

والصحيح عندي الأوّل . وذلك أنه إذا جعلت فيه الألف منقلبة عن ياء اجتمع فيه حمل الألف على الأقلّ[6] فيها ـ من كونها منقلبة عن ياء ـ مع

---

(١) سقط «لأن ماعرف ... عن الواو» من م .
(٢) م : فأما فيه «قليل جداً هو» .
(٣) م : الضرب .
(٤) م : ودد .
(٥) من م .
(٦) م : الأول .

حمل الكلمة على باب «وعوتُ» - أعني مما[1] لامه وفاؤه واو ، وذلك معدوم في كلامهم - ومع حمل الكلمة على باب «حَيَوتُ» ، أعني أن يكون عينها ياء ولامها واواً ، وذلك أيضاً لم يجيء في كلامهم . وإذا جعلت الألف منقلبة عن الواو كان حملاً على الأكثر فيها ، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم ، وهو كون أصول الكلمة كلّها واوت .

[المعتل الفاء واللام]

فأما اعتلال الفاء واللاّم وصحّة العين فالذي يتصوَّر في ذلك أن تكون الفاء واللاّم واوين ،أو ياءين ، أو واواً[2] وياء : وإمّا أن تكون الفاء الواو واللاّم الياء أو العكس فأمّا كون الفاء واللاّم واوين فلم يجيء من ذلك شيء . وأما كونهما[3] ياءين فلم يجيء من ذلك إلاّ «يَدَيت إليه يداً» . وأما كون الفاء واواً واللام ياء فكثير في كلامهم نحو «وَقَيت»[4] و«وَشَيت» و «وَلِيت» . وأما عكسه فلم يجيء . وجميع ما جاء من المعتلّ اللام والفاء فيحمل[5]

---

(١) م : أعني ما .
(٢) م : واوان أو ياءان أو واو . (٣) م : كونها .
( ) م رقيت (٥) م : يحمل

أوله على باب «وَعَدَ» وآخره على باب «رَمَى». في جميع أحكامها[1]

[المعتل الفاء والعين]

وأما [اعتلال] الفاء والعين فإنه لايخلو من أن يكون حرف العلّة واوين ، أو ياءين ، أو الفاء واواً[2] والعين ياء أو العكس . فأما كون الفاء والعين واوين فلم يجئ منه فعل ، لما يلزم فيه من الاعتلال ، ولم يجئ منه اسم[3] إلاّ «أوّل»[4] . وسبب قلّتهأنّ باب «سَلِس» أكثر من باب «ددَن» . فإذا لم يجئ في كلامهم مثل «وَعَوت»[5] فالأحرى ألاّ يجيء مثل «أوّل» ، لأنّ «وَعَوت» مثل «سَلِس»[6] ، و «أوّل» مثل «ددَن» .

فإن قال قائل : إنما يكون ما ادّعيته في «أوّل» صحيحاً ، من أنّ فاءه وعينه واوان ، إذا كان وزنها[7] «أفعَل» . فما تُنكر أن يكون وزنها «فَعَّل» ، فتكون الواو عيناً مضعّفة ؟ فالجواب أنّ الذي يدلّ على أنها «أفعَل» لزوم «مِن» لها . فتقول «لقيتُه أوّلَ مِن أمس» كما تقول «زيدٌ أفضلُ من

---

(١) م : أحكامها . (٢) في النسختين : أو الواو فاء .
(٣) سقط «فعل لما يلزم ... منه اسم» من النسختين ، وألحقه أبو حيان بحاشيةف.
(٤) شرح الكافية ٢ : ٢٨ . (٥) م : رعوت .
(٦) م : ملس . (٧) وزنهما .

عمرو»[1] مع منع الصرف .

فإن قيل : وما تنكر أن[2] يكون «أفعل» من «وألتُ» أو من «أُلتُ»[3] كما ذهب إليه الفرّاء ، فيما حكاه ثعلب عنه ، والأصل «أوْأل» إن كان من «وألتُ» ، أو «أأْوَل» إن كان من «أُلتُ»[3]، ثم أُبدل من الهمزة واو[4] وأُدغمتِ الواو في الواو ؟ فالجواب أنه لو كان في الأصل «أوأل» لجاز أن يجيء على أصله ، في موضع من المواضع ، ولم نسمعهم نطقوا به هكذا .

فإن قلت : فلعلّه التُزم التخفيف فيه[5] ، كما فُعل في «النبيّ» و «البريّة» ! قيل : ذلك قليل ، مع أنّ قياس تخفيف «أوْأل» : «أوَل»[6] بإلقاء حركة الهمزة على الواو ، وحذف الهمزة .

فإن قيل : فلعلّهم خفّفوه على قياس «شيّ» و «ضوّ» ! فالجواب أنّ ذلك أيضاً لا يقاس ، وإنما القياس «شَيْ» و «ضَوْ» . وأيضاً فإننّا إنما قلنا إنّ «النبيّ» و «البريّة» مما أُلزِم التخفيف البتة لقيام الدليل على ذلك ، لكونهما من «النبأ» ومن «برأ اللهُ الخلق» ، ولم يقم دليل على أنّ «أوَل» من

---

(١) م : من عمر .
(٢) ف : من أن .
(٣) ف «أالت» وصوب في حاشيتها عن نسخة أخرى كما أثبتنا وألت من آل يؤول .
(٤) ف : واواً .
(٥) سقط من م .
(٦) م : أوّل .

«وألَ» فتزعم أنه أُلزم[1] التخفيف .

فإن قيل : الذي يدلّ على أنّ العين من «أوّل» همزة قراءة من قرأ ﴿وأنّهُ أهلَكَ عاداً الـلُّؤْلَى﴾[2] ، فتكون همزة العين دالـّة على أنّ الأصل الهمزة ! قيل : القراءة شاذّةٌ ، وإذا ثبت بها رواية فقياسها أن تحمل على قول الشاعر[3] :

أحبُّ المُؤْقِدينَ إليّ مُؤسَى وجَعدةُ ، إذ أضاءهما الوَقُودُ

وذلك أنه أبدل «ءا» الواو الساكنة المضموم ما قبلها همـزة ، لأنّ الحركة في النيّة بعد الحرف ، فكأنّ الضمة في الواو . فثبتَ أنه لايمكن أن يكون من «وألتُ» .

ولايمكن أيضاً أن يكون من «ألتُ»[4] ، لأنه لو كان منه لكان «أأْول» . فأما أن تبدل الهمزة ، أو الألف المنقلبة عن الهمزة ،واواً فغير معروف. والقول الأول كأنه أشبه . فأما همز «أوائل» فقد ذكرتُ العلـّة فيه ،

---

(١) م : فيزعم أنه التزم .
(٢) الآية ٥٠ من سورة النجم . وهذه قراءة قالون . انظر القـراءات الأربـع عشرة ص ٣ ٤ والبحر المحيط ٨ : ١٦٩ والتبيان ٩ : ٤٣٧ .
(٣) تقدم تخريجه في ص ٩١ . وانظر ص ٤٣٢ .
(٤) ف : «أألت» . وصوب في حاشيتها عن نسخة أخرى كما أثبتنا .

فلا حجّةَ فيه .

ولم يستعملوا منه[1] فعلاً ، لأنه لو كان الفعل على وزن «فَعَلَ» بفتح العين لوجب ، من حيث عينه واو ، أن يكون مضارعه «يفعُل» بضمّ العين كـ «قالَ يقُولُ» . وكون فائه واواً يلزم مجيئَه على «يفعِل» بكسر العين ، حتى تُحذف[2] الواو كـ «يَعِدُ» . فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التدافع رُفض ، مع ما فيه من ثقل الواوين . ولو كان على وزن «فَعُلَ» بضمّ العين لكان المضارع بضمّ العين . فكنت تقول «وال يَوُوْل»[3] فيؤدّي ذلك إلى اجتماع واوين وضمّة ، مع ياء المضارعة أيضاً في حال الغيبة . فرفض ذلك لثقله . فلمّا امتنع «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رفض أيضاً «فَعِلَ» بالحمل عليهما .

* * *

وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجىء منه فعل أصلاً ، لِما يلزم في ذلك من توالي الإعلال . ولم يجىء منه اسم إلاّ «يَيْن» اسم موضع[4].

* * *

---

(١) م : فيه .

(٢) م : تخفف . (٣) ف : «يوؤل» . م : يؤول .

(٤) في النسختين : «وأما كون الفاء والعين ياءين فلم يجيء منه شيء» . أما ما أثبتناه فقد ألحقه أبو حيان بحاشية ف بعد ما فاؤه واو وعينه ياء أو بالعكس ، وقدمناه نحن فأثبتناه هنا تبعاً للمبدع ،لأنه يوافق النسق الذي قدم به ابن عصفور لما اعتلّ فاؤه وعينه في ص ٥٦٣ .

وأما كون الفاء واواً والعين ياء نحو «وَيل» و «وَيح» و «وَيب» و «وَيس» ، أو بالعكس نحو «يَوم» ، فإنَّ ذلك قليل جدّاً، ولم يجيء منه فعل أصلاً ، لأنَّ ذلك يؤدّي إلى مايُستثقل من توالي الإعلال . وذلك أنك لوبنيتَ من مثل «ويل» فعلاً على وزن «فَعَلَ» مفتوح العين لكان المضارع على وزن «يَفعِلُ» بكسر العين ، فيجب حذف الواو كما تحذف في باب «وَعَدَ يَعِدُ»، ويجب إعلال العين كما تعلّ[1] في باب «يَبِيعُ» . ولا يُتصوَّر بناؤه على «فَعُلَ» مضموم العين ، لأنَّ «فَعُلَ» لايجيء فيما عينه ياء[2]. فلمّا تَعذَّرَ «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رُفِض «فَعِلَ»[3] بالحمل عليهما .

وكذلك أيضاً «يَوم» لو بُني منه فعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» بفتح العين أو ضمِّها لكان المضارع على «يَفعُلُ» ، فكنت تقول «يَيُومُ»[4] فتجتمع ياءان ، في إحداهما ضمَّة ، وواو وذلك ثقيل. فلمّا تعذَّر «فَعَلَ» و «فَعُلَ» رُفِضَ أيضاً «فَعِلَ» بالحمل عليهما .

فأما ما أنشدوا[5] من قوله[6] :

فما والَ ، ولا واحَ ... ولا واسَ أبوُ هِندِ

---

(١) م : يعل .
(٢) كذا ! وقالوا : هَيُؤَ يَهيُؤُ .
(٣) م وفَعِلَ رفض فَعَلَ .
(٤) م : يقوم .
(٥) م ما أنشد .
(٦) المنصف ٢ : ١٩٨ والمزهر : ٤٣:٢.

فمصنوع ، صَنَعه النحويّون . وأنشدوا بيتاً آخر ، وهو قوله[1] :

تُوَيِّل ، إذ ملاتُ يدِي وكفّي وكانتْ لاتُمَلَّلُ ، بالقَليلِ[2]

وهذا كأنه أشبه ، لأنه جاء على «فَعَّلَ»[3] فأُمِن فيه الحذف والقلب.
فأما قول رؤبة[4] :

* عَولةُ ثَكلَى، وَلولَتْ بعدَ المأَقْ *

فمعنى «ولولت» : دَعَت بالويل . وليس من لفظ الويل ، بل قريبٌ منه كـ «لأْل»[5] من «لؤلؤ» . ولو كان منه لكان «ويلَلَتْ» لأنه «فَعْلَلَتْ»[6] .

المعتل العين واللام

وأما إذا كانت العين واللاّم معتلّتين ، فإنه لايخلو من أن يكونا واوين ،

---

(١) اللسان والتاج (ويل) والمنصف ٢ : ١٩٨ .
(٢) ف : «تويّل» . : «فويّل» . المنصف : «تُويِّلُ» . اللسان : «تَويّل» . ورواية المنصف تناسب ماذهب إليه المؤلف .
(٣) م : فعَل .
(٤) ديوانه ص ١٠٧ والمنصف ٢ : ١٩٩ والمأق : أن يأخذ الإنسانَ عند البكاء والنشيج شبهُ فواق .
(٥) م : لأل .
(٦) م : «فعلنت» . وألحق أبو حيان بعده في حاشية ف نصاً أثبتناه قبل . انظر ص ٥٦٦ .

أو ياءين ، أو يكون العين واواً واللاّم ياء ، أو العكس .

فأما أن يكون العين ياء واللاّم واواً نحو «حَيَوتُ» فلا يحفظ في كلامهم في اسم ولا فعل . فأما «الحيوانُ» و «حَيْوَة» فشاذّان ، والأصل فيهما «حَيَيَانٌ» و «حَيَّة» ، فأبدلوا من إحدى الياءين واواً . وزعم المازنيّ أنّ هذا مما جاءت عينه ياء ولامه ولو ، وأنه اسم لم يستعمل منه فعل ، كما قالوا «فاظ [1] الميتُ يَفيظ فَيظاً وفَوظاً»، فاستعملوا الفعل مما عينه ياء ، ولم يستعملوه مما عينه واو .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه قد ثبت إبدالهم الياء واواً[2] شذوذاً، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو[3] ، وأيضاً فإنّ «الحيوان» من الحياة . ومعنى الحياة موجود في « الحَيا» المطر[4] ؛ ألا ترى أنه يُحيي الأرض والنبات كما قال تعالى[5] ﴿وأحيينا به بلدةً ميْتاً﴾ . وهذا كثير في القرآن والشعر. وهم يقولون في تثنيته «حَيَيان»[6] بالياء [7] لا غير . فثبت بذلك[8] أنّ الواو

---

(١) فاظ : مات .
(٢) م : إبدالهم الواو ياء .
(٣) م : ولا واو .
(٤) م : للمطر .
(٥) الآية ١١ من سورة ق .
(٦) م : حيان .
(٧) من م .
(٨) ف : لذلك .

في «حيوان» بدل من ياء ، وأنَّ ما ذهب إليه المازنيّ فاسد .

* * *

وأما ما عينه واو ولامه ياء فكثير نحو «شَوَيتُ» و «طَوَيتُ» . وحكمُ اللاّم فيه حكمها[1] في باب «رَمَيتُ» في جميع الأحكام . وأما العين فصحيحة ، ولايجوز إعلالها ، إلاّ أن يؤدّي تصريف إلى وقوع واو ساكنة قبل الياء فإنَّ الواو تقلب ياء ، وتدغم الياء في الياء، نحو «شَوَيتُ شَيّاً» و «طَوَيتُ طَيّاً» .

إلاّ[2] أن يكون اسماً على وزن «فَعْلَى» فإن الياء تقلب فيه واواً . فمن ذلك «العَوّى»[3] اسم النجم ، هو في الأصل[4] «عَوْيا» ، فقلبت الياء واواً كما فعل ذلك بالمعتلّ اللام خاصّة نحو «شَرْوَى» ـ وقد تقدَّم السبب في ذلك ـ ثم أُدغمت الواو في الواو . واشتقاقها من «عَوَيتُ يَدَه» أي : لَوَيتُها ، لأنها [٤٥ب] كواكب ملتوية .

فإن قيل : فهلاّ كانت «العَوّى» :«فَعَّلاً» من «عَوَيتُ» ،

---

(١) م : حكمها .
(٢) سقطت مسألتا «العوّى» و «ريّا» في م من هنا ، وأقحمتا في المعتلّ اللام مقدمة ثانيتها على الأولى . انظر تعليقنا في ص ٥٤٣ .
(٣) م : العوا .
(٤) المنصف ٢ : ١٥٩ وسر الصناعة ١ : ٩٨ - ١٠٠ .

فلا يكون على ذلك مما قلبت فيه الياء[1] واواً ! فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه ليس من أبنيــة كلامهم [«فـَعَّلٌ»][2] . فأما «شَلـَّم»[3] و «بَذَّر»[4] و «بقـَّم» فأعجميات[5] .

وقد مدّ بعضهم فقال «العَوّاء» وهو قليل ، ويحتمل ذلك ضربين من الوزن .

أحدهما أن يكون «فـَعْلاء» والأصل «عَوْياء» ، فقلبت الياء واواً وأُدغمت الواو في الواو . وإنما قلبوا الياء واواً في «فَعـلاء» الممدودة ، وليس قياسها ذلك ، لأن الأصل والأكثر فيه[6] القصر . وكأنهم لمّـا مدّوه من قصر أبقوا الواو فيه المنقلبة[7] عن الياء ، تنبيهاً على أنَّ المدَّ فيه عارض ، كما صحّ «عَوِرَ» لأنه في معنى «اعْوَرَّ» . ويكون قلبهم الياء واواً فيه شذوذاً كما قالوا «عَوَى الكلبُ عَوّةً» ،والأصل«عَوْيَة» فقلبت الياء واواً . حكى ذلك ابن مِقسمٍ عن ثعلب[8] .

---

(١) م : الفـاء .
(٢) من م .
(٣) شلم : اسم موضع بالشام .
(٤) بذر : اسم ماء من مياه العرب . وانظر معجم البلدان (بذّر) .
(٥) البقم : المندم ، وهو صبـغ معروف. وانظر التاج (بقم) ، والمعرب ص ٦٠ - ٦١ .
(٦) أي : في العواء .
(٧) م : فكأنهم مدوه من قصر فلذلك أبقوا الواو فيه منقلبة .
(٨) مجالس ثعلب ص ١٢٣ والمنصف ٢ : ١٦٠

والآخر أن يكون «فَعّالاً» ، وكأنه في الأصل «عَوّاي» ، ثم قلبت الياء همزة لتطرّفها ووقوعها بعد ألف زائدة ، فصار «عَوّاء» . وكأنه ذُهب به[1] إلى معنى المنزل ولذلك ذُكِّرَ ، وذُهِبَ بـ «عَوّى» المقصورة إلى معنى المنزلة ولذلك أُنِّثت .

وأما «رَيّا» التي يُراد بها الرائحة ، من قوله[2] :

[إذا التفتتْ نحوي تضوَّعَ رِيحُها نسيمَ الصَّبا جاءتْ برَيّا القَرنفُلِ

فصفة من معنى «رَوِيت» . وكان الأصل فيه «رائحة رَيّا»[3] أي : ممتلئة طيباً . ولو كانت اسماً لكانت «رَوّى»[4] ، لأنّ أصلها «رَوْيا» ، فكنت[5] تُبدل الياء واواً كما فعلت ذلك في «عَوّى»[6] ، ثم تُدغم الواو في الواو. فلمّا لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفة أصلها «رَوْيا» ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء .

فإن قيل[7] : فهلاّ ادّعي أنّ «رَيّا» اسم وأنها في الأصل «رَيْيا» ، فيكون[8] من باب ما عينه ولامه ياء ، ثم قلبت اللاّم واواً فصار «رَيْوَى» ،

---

(١) م : ذهب بمواء . (٢) من معلقة امرىء القيس . ديوانه ص ١٥٠.
(٣) سقط من م «أي ممتلئة طيباً» وزاد فيها : «انقلبت إلى باب ما اعتل لامه وعينه» .
(٤) م : روءا . (٥) م : وكنت .
(٦) م : شروى . (٧) م : فإن قال قائل . (٨) م : فهي .

ثم اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء ! فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك أنه لا يُحفظ من كلامهم تركيب[١] «ريي»[٢] ، ومن كلامهم تركيب «روي»[٣] نحو «رَوَيت»؛ ألا ترى أنَّ قوله[٤] «ريّا المُخلخل» معناه : ممتلئة المخلخل . فهو من معنى «رويت»[٥] .

والسبب في أن اعتلَّت اللاّم في هذا الباب[٦] وصحَّت العين[٧] أنك لو أعللتهما جميعاً لأدّى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف ؛ ألا ترى أنك لو قلبت الواو من «طَوَيتُ» ألفاً ـ والياء ألف ـ لتوالى الإعلال. ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان ، فيؤدّي ذلك إلى الحذف.فلمّالم يمكن إعلالهما معاً أعللت إحداهما وكانت الأَولى بالإعلال[٨] اللاّم لأنهاطرف . وأيضاً فإنك لو أعللت العين وصحّحت اللاّم لكنت تقول «شايَ يَشِيْ» و«طايَ

(١) سقط من م . (٢) م : ريوى .

(٣) م : ووّى .

(٤) قسيم بيت لامرىء القيس من معلقته ، ديوانه ص ١٥ ، وتمامه :

إذا قلتُ: هاتي نوّليني تمايلت عليَّ هضيمَ الكشح ريّا المخلخلِ

(٥) ألحقت مسألتا «ريّا» و «الموّى» بنسخة ف على طيارة مقحمتين في المعتل اللام.وقد ألحق ههنا أبو حيان على الطيارة ما يلي : « إلاّ أنّ الاسم الذي على وزن فعلى تقلب الياء فيه واواً » .

(٦) يريد : باب طوى وشوى . (٧) م : والسبب في ذلك .

(٨) م بإعلال .

يَطِيءُ»[١] ، فتقلب الواو التي هي عين ياء وتدغمها في الياء ، وتدخل اللاّم الضمّة لأنها تجري مجرى الصحيح . فكان يلزم في ذلك تغيير وتبديل كثير . فرُفض لذلك .

وقد شذّ من ذلك شيء ، فأعِلّت عينه وصُحِّحت لامه. وجاء[٢] ذلك في الاسم لقوّته وتمكّنه[٣] ، وذلك نحو «طاية»[٤] و «ثاية»[٥] لأنهما[٦] من «طَوَيتُ» و «ثَوَيتُ» .

* * *

وأما ما عينه ولامه واوان[٧] فإنَّ العين منه تجري مجرى [الحرف][٨] الصحيح أبداً . وأما اللاّم فتجري مجرى اللاّم في باب «غَزَوتُ» في جميع ماذُكر ، مزيداً كان الاسم أو الفعل أو غير مزيد . إلاّ أنَّ الفعل إذا كان على ثلاثة أحرف لم يبن إلاّ على «فَعِلَ» بكسر العين بخلاف باب «غَزَوتُ». والسبب في ذلك أنك لو بنيت الفعل على «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» بضمّ العين

---

(١) م : طاير يطير . (٢) زاد في م هنا : «في» . وموضعها بياض في ف .
(٣) م : في الاسم تقوية للاسم وتمكنته . (٤) الطاية : سقف البيت .
(٥) الثاية : حجارة تكون للراعي حول الغنم تأوي اليها .
(٦) م : «لأنها» . وسيذكر المؤلف «طاية» و «ثاية» في ص ٥٨٢ ويزيد أيضاً «راية» .
(٧) م : واو . (٨) من م .

أو فتحها لكنت تقول «قَوَوتُ» و «قَوُوتُ»[1] فتجمع بين واوين إذا رددت الفعل إلى نفسك . وكذلك المضارع كنت تقول فيه «يَقْوُو» فتجمع أيضاً بين واوين . فلمّا تعذّرا عُدِل إلى «فَعِلَ» ، لأنّ الواو تنقلب ياء لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها نحو «قَوِيَ» ويجيء المضارع على «يَفعَلَ» نحو «يَقْوَى» فيخفُّ اللفظ .

فأما الاسم فلا يلزم[2] «فَعِل» بكسر العين ؛ بل قد تكون العين مفتوحة ، فلا يلزم قلبُ اللاّم ياء نحو «التَّوَى»[3] وهو الهلاك ، وهو مصدر «تَوِيَ يَتوَى»[4] كـ «قَوِيَ يَقوَى» . وهو من مضعّف الواو ، يدلّك على ذلك قولهم «التّوّ» للمفرد ، والمعنى واحد لأنّ الهلاك أكثر ما يكون مع الوحدة والانفراد . هكذا قال أبو عليّ . وإنما لم يستنكر مجيء الاسم على «فَعَلٍ» ـ وإن كان يلزم في التثنية [٥٥أ] اجتماع الواوين نحو «تَوَوَينِ»[5] كما يلزم ذلك في الفعل إذا رددته إلى نفسك ـ لأن الفعل أثقل ، فاستُخفّ في الاسم ـ لخفّته ـ ما لم يُستخفّ في الفعل لثقله . وأيضاً فإن الفعل يتصرّف فيلزم فيه الثقل في مضارعه ، وإذا رددت الفعل إلى

(١) م : قوْوت .
(٢) م : فلا يمرى منه .
(٣) م : الثواء .
(٤) م : ثوى يثوى .
(٥) م : ثووي .

نفسك . ولا يلزم في الاسم إلاّ في حال التثنية .

وصحّت العين في نحو «قَوِيَ» للعلّة التي تقدّمت ، في نحو «طَوَيتُ» و «شَوَيتُ» .

* * *

وأما ماعينه ولامه ياءان فإنّ العين منه تجري مجرى حرف صحيح، للعلّة التي تقدّمت أيضاً في باب «طَوَيت» . وأما الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة ، نحو «رَمَى» في جميع الأحكام ، سواء كان الاسم أو الفعل[1] مزيداً ، أو غير مزيد . إلاّ ما يَعرِض في هذا الباب من الإدغام ، بسبب اجتماع المثلين ، على مايُبيّن :

وذلك أنّ المثلين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً ، أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام ، لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن ، لما يُذكر[2] في باب الإدغام . وذلك نحو «حَيِيتُ» و «أَحيَيتُ» وأشباه ذلك .

وإن كان الثاني متحرِّكاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحاً، أو غير مفتوح :

---

(١) م : الفعل أو الاسم . (٢) م : لايذكر .

فإن كان مفتوحاً قلبت الياء الثانية ألفاً ، لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ، وزال الإدغام لاختلاف الحرفين ، نحو «أحيَا» و «استَحيا» .

فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً[١] أو بناء . فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم[٢] ، لأنَّ الإعراب عارض ، يزول في حال[٣] الرفع والخفض ، فيسكن الحرف ، فلا يمكن الإدغام فيه ، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض . وذلك [نحو] «لن[٤] يُحْيِيَ» و «رأيتُ مُحْيِياً» . فلاتدغم كما لاتدغم في «هو يُحيي» ، ولا في «هو مَحْيِيك» .

وإن[٤] كانت الحركة بناء فلا يخلو من أن تكون متطرّفة ، أو غير متطرّفَة . فإن كانت متطرّفة جاز الإظهار والإدغام[٥] نحو «أحيِيَ وأُحيَّ» و «حَيِيَ وحَيَّ» ، و «حُيِيَ وحُيَّ»[٦] ، ومن قال «بيعَ» قال «حِيَّ» ، وهو الأكثر لأنه أخفُّ . وقد قرأ بعض القرّاء﴿ويَحيَا مَن

---

(١) م : إعراب .
(٢) المنصف ٢ : ١٩٢ - ١٩٣ .
(٣) سقط من م .
(٤) سقط من م .
(٥) المنصف ٢ : ١٨٨ - ١٨٩ .
(٦) سقط «حيي وحي» من م .

حَيِيَ عن بَيِّنةٍ﴾[1] وبعضهم ﴿ويَحيا مَن حَيَّ﴾[2] بالإدغام . فمن أدغم فلأنَّ الحركة لازمة ، ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء من «حَيِيَ» هي الياء الساكنة في «يَحيا» التي[3] قلبت ألفاً .وكذلك الياءفي «أُحْيِيَ» هي الياء في « يُحيا » التي قلبت ألفاً . فلمّا كانت هذه الياء في موضع قد تسكن لم يُعتَدَّ بحركتها . ومن قال «حَيَّ» و «عَيَّ»[4] أجراها مُجرى «ردَّ» ، فكما تقول «رَدُّوا» كذلك تقول «حَيُّوا» و «عَيُّوا» . قال[5] :

عَيُّوا بأمرِهِمُ كما عَيَّتْ بِبَيضتِها الحَمامَهْ

ومن قال «حَيِيَ» أجراه مجرى «رَضِيَ» ، فكما تقول «رَضُوا» تقول «حَيُوا» . قال[6] :

---

(١) سقط «عن بينة» من م .

(٢) الآية ٤٢ من سورة الأنفال . وقرأ المدنيان ويعقوب وخلف والبزي وأبو بكر بالإظهار ، وغيرهم بالإدغام . النشر ٢ : ٢٦٦ والبحر المحيط ٤ : ٥٠١ ومعاني القرآن ١ : ٤١١ والتبيان ٥:١٤٧ .

(٣) م : الثاني .

(٤) م : بحيّ .

(٥) عبيد بن الأبرص . ديوانه ص ١٢٦ والكتاب ٢ : ٤٨٧ والمنصف ٢ : ١٩١ وشرح الشافية ٣:١١٤ وشرح شواهدها ص ٣٥٦-٣٤٣ وديوان سلامة ص ٢٤٨ و ٣٠٢

(٦) الوليد بن حنيفة أبو حزابة الحنظلي ،وينسب إلي مودود العنبري . الكتاب ٢ : ٣٨٧ والمنصف ٢ : ١٩٠ والأغاني ١٩ : ١٥٧ وشرح الشافية ٣ : ١١٦ وشرح شواهدها ص ٣٦٣ - ٣٦٧ والصحاح واللسان والتاج(كهمس) . وكهمس : اسم علم ، قيل هو أبو حي من العرب . وقيل أحد الخوارج . م : دهمس .

وكنّا حَسِبناهم فَوارسَ كَهْمَسٍ
حَيُوا ، بعدَ ماماتُوا ، من الدَّهرِ أعصُرا

فإن لم تكن متطرِّفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التثنية ، أو علامتا الجمع ، أو تاء التأنيث . فإن كان بعدها[1] علامتا التثنية أو علامتا الجمع لم يجز إلاّ الإظهار ، وذلك نحو[2] «مُحْيِيانِ» و «حَيِيانِ»[3] و «مُحْيِيات» . والسبب في ذلك أنَّ زيادتي الجمع إنما دخلت على الإفراد، فلما كان المفرد لو لم يلحقه شيء لايجوز فيه الإدغام ، لأنَّ الحركة إعراب، حُملت التثنية والجمع عليه .

فإن كان بعدها[4] تاء التأنيث فلا يخلو أن تلحق التاء لفظ المفرد، أو بناء الجمع . فإن لحقت بناء الجمع ، نحو[5] «حَياء وأحيية» و «عَيِيّ وأعيية» ، جاز الإظهار[6] والإدغام نحو «أحيَّة» و «أعيَّة» . فمن أدغم فلأنَّ الحركة بناء ، ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها . ومن أظهر فلأنَّ هذه الياء هي التي تسكن في «يَعيا» و «يَحيا» . والإدغام في

---

(١) م : فلا يخلو أن يكون بعدها .

(٢) الكتاب ٢ : ٣٨٨ والمنصف ٢ : ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) ومثله في الكتاب وضبط في المنصف بفتح الياء الأولى على أنه مثنى «حياء» المطر .

(٤) م : بعد .

(٥) الكتاب ٢ : ٣٨٧ والمنصف ٢ : ١٩٠ - ١٩٢ .

(٦) في م زيادة ونقص، وفي ف تقديم وتأخير .

«أعيِّة» أقوى منه في «أحيَّة» ، لأنّ الياء[1] في «أعيية» تلزمها الحركة في الجمع والمفرد نحو «عَيِيّ» . وأما «أحيية»[2] فالحركة تلزم في الجمع . وأما في المفرد فلا تثبت الياء ، بل تقول «حياء» ، فتنقلب الياء همزة ، لتطرّفها بعد ألف زائدة .

فإن لحقت المفرد فلا يخلو من أن تكون عوضاً من محذوف ، أو غير عوض . فإن لم تكن عوضاً لم يجز إلاّ الإظهار ، نحو[3] «مُحيِية» و «مُعيِية» . والعلّة في ذلك كالعلّة في «مُحيِيات» و «مُحيِيِين» ، من أنّ العلامة دخلت على بناء لا يجوز فيه الإدغام ، وهو «مُحْيٍ» و «مُعْيٍ» .

فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلاّ الإدغام نحو[4] «تَحيَّة» مصدر «حيَّا» ، الأصل فيه «تَحْيِيياً»[5] فحُذفت ياء[6] «تفعيل» ، وعوِّضت التاء منها على حدّ «تَكرِمة» فصار «تَحْيِية»[7] ، فصارت هذه التاء ، لأجل العوضيّة ، كأنها جزء من الكلمة فلزمت ، فصارت الحركة لازمة لذلك ،

---

(١) يريد : الياء الثانية .
(٢) م : أحياء .
(٣) المنصف ٢ : ١٩٣ - ١٩٤ .
(٤) المنصف ٢ : ١٩٤ - ١٩٥ .
(٥) م : تحيية .
(٦) م : تاء .
(٧) م : تحيّة .

فلزم الإِدغام .

وزعم المازنيّ[1] أنه يجوز الإِظهار . واستدلّ على ذلك بجواز الإِظهار في «أَحيية» ، مع أنّ الهاء من «أحيية» لازمة لـ «أفعلة» ، لأنها لم تدخل على «أحيِي»[2] كما أنها في «تَحِيَّة» كذلك ، إذلم تدخل على «تحيِيّ»[3]. وهذا الذي ذهب إليه ضعيف[4] ، لأنّ الفرق بين «تَحِيَّة»[5] و«أَحيِية» بيِّنٌ . وذلك أنّ التاء[6] من «تَحيَّة» صارت عوضاً من حرف من نفس الكلمة،[7] فصارت كأنها حرف من نفس الكلمة ، لذلك . وأيضاً فإنّ «أَحيِية» جمع ، والجمع فرع على الواحد ، والفروع قد لا تُلحظ وقد تُلحظ . وأما «تَحيّة» فمصدر . والمصدر أصل . فينبغي أن يُلحظ في نفسه .

وإذا أظهرتَ الياءين ولم تدغم ، كان الإِدغام جائزاً مع الإِظهار أو لم يكن ، فإنّ إخفاء الحركة من الياء الأُولى[8] أفصح من الإظهار[9]، لأنه وسيطة بين الإِظهار والإِدغام ، فكان أعدل لذلك .

---

(١) المنصف ٦ : ١٩٥ - ١٩٦ .
(٢) في المنصف : أحيي .
(٣) م : يحي .
(٤) المنصف ٢ : ١٩٦ - ١٩٧ .
(٥) م : حية .
(٦) م : الياء .
(٧) سقط من م حتى «نفس الكلمة» .
(٨) م : إخفاء حركة الياء الأولى
(٩) وكذلك في نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف . ف م «الإدغام» .

أصلاً لم يُلفظ به ، ولامانع يمنع لو كان ذلك[1] .

فتَبيَّن أنّ الأولى ماذَهَب إليه الخليل . وهذه المذاهب إنما تجري في «آية» ، لأنها من ذوات الياء ، بدليل قوله[2] :

قِفْ ، بالدّيارِ ، وُقوفَ زائرْ　　وتَأيَّ ، إنّك غَيرُ صاغرْ

فمعنى «تأيَّ» : انظرْ آياتها . فلو كانت عينها واواً لقال «وتأوَّ» كما تقول «تَلوَّ» و «تَسَوَّ»[3] .

وكذلك «غاية» في أحد القولين ، لأنّ أبا زيد حكى «غَيَّيتُ الغاية وأغيَيتُها» . فهذه دلالة قاطعة على أنها من الياء[4] . فعلى هذا تجري فيها[5] المذاهب الثلاثة التي في «آية» .

وشذَّ من ذلك في الفعل[6] «استحَى» ، وكان القياس «استحْيا» ، لكن شذّوا فيه ، فأجروه مُجرى «استبان» ، فنقلوا حركة الياء التي هي عين إلى الساكن قبلها ، وقلبوا الياء ألفاً ، فصار «استحَى» .

---

(١) سقط من م . ف : ولامانع يمنع ، لو كان ، من ذلك .

(٢) الكميت ديوانه ١ : ٢٢٣ والمنصف ٢ : ١٤٢ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ واللسان والتاج (أيّ) .

(٣) م : تشد .

(٤) م : الواو .

(٥) ف : فيه .

(٦) المنصف ٢ : ٢٠٤ – ٢٠٦ وشرح الشافية ٣ ١١٩–١٢٠ .

فأما المازنيّ فيزعم أنّ الألف حذفت تخفيفاً[1] ، كما حذفت من «عُلَبِط»[2] و «هُدَبِد»[3] .

وأما الخليل فيزعم أنه لما اعتلّت العين سكِنت ، وسكِنت اللامُ أيضاً كذلك بعدها بالإعلال ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فإن قيل : فلأيّ شيء لم يردُّوا المحذوف في المضارع ، فيقولوا[4] «يستحِيُ» ، ويرفعوا[5] الياء التي هي لام ، ويدغموا[6] فيها العين؟ فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنهم لو فعلوه[7] لرفعوا مالا يرتفع مثله في كلامهم ، لأنّ الأفعال المضارعة إذا كان آخرها معتِلاً لم يدخلها الرفع في شيء من الكلام.[8] [فأما قول الشاعر[9] :

وكأنّها ، بينَ النِساءِ ، سَبيكةٌ تَمشِي[10] بِسُدّةِ بَيتِها فتُعيِي

(١) المنصف ٢ : ٢٠٤ . ونظّر لها هناك بـ «أحَست وظِلت ومِست» .
(٢) العلبط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد . (٣) الهدبد: اللبن الخاثر .
(٤) في النسختين : فيقولون . وانظر ص ٤٣٣ . (٥) في النسختين : ويرفعون .
(٦) في النسختين : ويدغمون . (٧) م : لو فعلوا .
(٨) ما بين معقوفين ألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المنصف. وسيرد بعد قليل .
(٩) نسب في التاج (عيي) إلى الحطيئة ، وأنشده الفراء في معاني القرآن ١ : ٤١٢ . وانظر ص ٥٨٧ و المنصف ٢ : ٢٠٦ والتبيان ٥ : ١٤٧ ورسالة الملائكة ص ١٠٥ واللسان (عيي) . وسدة البيت : فناؤه . يصف امرأة وأنها منعمة ، فلو مشت بفناء بيتها لتعبت . (١٠) ف : تمسي .

فبيت شاذّ ، وقد طُعن على قائله] .

وردّ المازنيّ(١) مذهب الخليل ، بقول العرب في التثنية «استَحيَا». قال : فلو كان الحذف لالتقاء الساكنين لوجب الردُّ هنا ، لأنّ اللامَ قد تحرّكت لأجل ألف التثنية ، فكانوا يقولون «استَحايا» . فلمّا لم يقولوا ذلك دلّ على أنّ الحذف تخفيفٌ(٢) .

ولقائل [٥٦أ] أن يقول(٣) : لمّا حُذف عين «استحى»(٤) أشبهَ «افتَعلَ» ، فصُرِّفَ كتصريف ما أشبهه . ومذهب المازنيّ أقوى .

وجميع ما يجري على «استحَى» مثله في اعتلال عينه ، من اسم فاعل ، واسم مفعول ، ومضارع [نحو](٥) « استحَى يَستحِي فهو مُستحٍ ومُستحىً منه » . قال(٦) الشاعر :

وإني لأستحيِي ، وفي الحَقِّ مُستحىً
إذا جاء باغي العُرْفِ ، أنْ أتَنكّرا

---

(١) المنصف ٢ : ٢٠٤ .
(٢) م : تخفيفاً
(٣) انظر المنصف ٢ : ٢٠٥ – ٢٠٦ .
(٤) م : استحيى .
(٥) من م . وفيها : في إعلال عينه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مضارع .
(٦) م : «قول» . والبيت تقدم في ص ٥١٠ .

ولم يستعملوا الفعل[1] معتلّ العين إلاّ بالزيادة ، فلا يقال «حايَ» ، ولا «يَحَيُ» . فأما[2] قول الشاعر :

وكأنّها ، بينَ النّساء ، سَبيكةٌ تَمشِي ، بسُدَّةِ بَيتِها ، فتَعَيُ[3]

فبيتٌ شاذّ ، وقد طُعن على قائلِه .

* * *

وأما[4] اللاّم فتجري في اعتلالها مجرى لام «رمَى» ، فلاتصحّ إلاّ أن تضعّفها ، فإنك إذ ذاك تصحّح الأولى منهما ، وتعلّ الثانية منهما، لأنّ نسبتها إذ

---

(١) يريد : فعل حيي وما أشبهه .

(٢) بقية الفقرة ساقطة من إحدى النسخ كما جاء في ف . والبيت خرجناه في ص ٥٨٥ .

(٣) ضبط في نسخة ف بضم التاء وكسر العين وكذلك في معاني القرآن والمنصف والتبيان واللسان والتاج (حيي) و (عيي). فهو مضارع (أعيَى). وبذلك يكون مزيداً فيناقض ما أراده ابن عصفور . وقد ضبطناه بفتح التاء والعين تبعاً لخط أبي حيان في المبدع ليكون غير مزيد فيوافق ما أراد ابن عصفور ، وإن كان (عيي) المجرد ليس من معناه التعب . انظر قصة الكسائي في تاريخ بغداد ١١ : ٤٠٤ وإنباه الرواة ٢ : ٢٥٧ والبغية ص ٣٣٦.

(٤) النص حتى نهاية الثلاثي المعتل ألحقه أبو حيان بحاشية ف وهو ساقط من متني النسختين ، وفيها بدلاً منه الفقرة التي نشير إليها في التعليقة التالية مقدماً لها بما يلي : « واعلم أن اللام المعتلة إذا ضوعفت صحت اللام الأولى وجرت في ذلك مجرى العين . وأما الثانية فتعتل كما تعتل إذا كانت بعد العين المعتلة » .

ذاك من الثانية نسبة العين من اللاّم في «شَوَى» وأمثاله . فلو[1] بنيتَ من «الرمي» مثل «احمرّ» لقلت «ارمَيَا» . والأصل «ارمَيَيَ» ، فصحّت اللاّم الأولى ، وقلبت الثانية ألفاً . وتقول في المضارع «يَرمَيِي»،فتصحّ اللاّم الأولى كما تصحّ العين في «يُحْيِي» .

وتقول في مثل[2] «احمارّ» من «الحُوَّة» : «احواوَى الفرسُ» و «احواوَتِ الشّاةُ» . ترجع الواو إلى أصلها ، لأنه لامانع من ذلك . واحتُملت الواوان ، لوقوعهما منفصلتين . فإن بنيت مثل «احمرَرْتُ» قلت : «احوَوَيْتُ» . واحتُملت الواوان ـ وإن كانتا متصلتين ـ لأنهما في تقدير الانفصال ، لأنّ كلّ «افعَلّ» مقصورةٌ من «افعالّ» .

وتقول في اسم الفاعل من«احواوَى»:«مُحواوٍ»،ومن«احوَوَى»:«مُحوَوٍ». ومصدر «احواوى» «احوِيواء» من غير إدغام ، لأنّ الياء مدّة منقلبة عن ألف «احواوَى» . هكذا حكى أهل اللغة عن العرب . وزعم المبرد[3] أنك

---

(١) سقط من حاشية ف حتى قوله «في يحيي» . وألحقناه من متني النسختين تبعاً للمبدع . وانظر الكتاب ٢ : ٣٩٠ والمنصف ٢ ٦٠٧ وشرح الشافية ٣ : ١٢٢ .

(٢) انظر شرح المفصل ١٠ : ١٢٠ والكتاب ٢:٣٩١ ـ ٣٩٢ والمنصف ٢:٢١٩ ـ ١٢٦ وشرح الشافية ٣ : ١٢٠ ـ ١٢٢ .

(٣) كذا ،و «احويئاء» هو قول سيبويه أيضاً . انظر الكتاب ٤:٣٩١ وشرح الشافية ٣ : ١٢٠ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٠ .

تقول «احويّاء» من قِبَل أنّ المصدر اسم . فبناؤه على حالة واحدة ، فلا تكون الألف عارضة . والسماعُ يبطل ما قال.

ومصدر «احووَى» :«احْوِواء» . ومن قال في مصدر «اقتَتلَ» : «قتّالاً» قال في مصدر «احووَى» :«حِوّاء» . هذا قول أبي الحسن(١). وغيره يقول : «حِيّاء» فيقلب الواو الساكنة ياء ، لانكسار ما قبلها ، ثم تُقلب الثانية ياء ، وتُدغم الياء في الياء .

والصحيح قول أبي الحسن ، لأنّ الواو بالإدغام قد زال عنها المدّ، فصارت [بمنزلة الحروف] الصحيحة ولذلك وقع «لُيّ» في القافية مع «ظَبْي» . و «أدْلٍ» كان كذلك [لو] لم تقو الكسرة على قلبها . ويقوّي ذلك قولهم «قرون لُيّ» فلم يقبلوا من الضمة كسرة لمّا أمنوا قلب الياء واواً للإدغام كما قلبوها [في أدل] .

فإن قلت : إنّ القلب في «حِيّاء» محمول على قول من قال«لِيّ» بكسر اللام ! فالجواب أن ذلك بعيد ؛ ألا ترى أنك لاتجد كلمة من الواو المدغمة قلبتها الكسرة إلى الياء ، لزوال المدّ عنها بالإدغام(٢) .

الرباعي المعتل

فإن كان أصول المعتلّ على أزيد من ثلاثة فإنّ نهاية مايوجد عليه أربعة

---

(١) كذا ! وهو قول سيبويه . انظر الكتاب ٢ : ٣٩١ .

(٢) ينتهي ههنا ما نقلناه عن حاشية ف بخط أبي حيان .

أحرف ، بشرط أن يكون مضعّفاً . أعني : تكون لامه الأولى من جنس فائه ، ولامه الثانية من جنس عينه ، كما جاءت[1] لام «رَدَدتُ» من جنس عينه . فهو في الأربعة نظير «رددت» في الثلاثة[2] . وذلك نحو «قَوْقَيتُ»[3] و «ضَوْضَيتُ»[4] في بنات الواو ، و « حاحَيتُ » و «عاعَيتُ» و «هاهَيتُ»[5] في بنات الياء . والأصل «ضَوضَوتُ» و «قَوقَوتُ» ـ فأبدلوا الواو الأخيرة ياء ، لوقوعها طرفاً رابعة ، للعلَّة التي ذكرنا في «أغزَيتُ»[6] ـ و «حَيحَيتُ» و«عَيعَيتُ»و«هَيهَيتُ» فأبدلوا من الياء ألفاً . كراهية اجتماع الأمثال .

فإن قيل : وما الذي يدلّ[7] على أنّ «قَوقَيتُ» : «فَعْلَلتُ» ، ولعلها «فَعْلَيْتُ» أو «فَوْعَلتُ» . وكذلك أيضاً «حاحيتُ» ما الذي يدلّ على أنه «فَعْلَلتُ» ولعله «فاعَلتُ» ؟ فالجواب أنّ الذي يدلّ على أنّ «قَوقَيتُ» :«فَعْلَلتُ» أنه لو كان «فَوْعَلتُ» لكان من باب «ددَنٍ»[8] . ولو كان «فَعْلَيتُ» لكان من باب «سَلِسَ وقَلِقَ» .وهما

---

(١) ف : جاء (٢) المنصف ٢ : ١٦٩ .
(٣) قوقت الدجاجة إذا صاحت . (٤) ضوضيت من الجلبة والضوضاء .
(٥) حاحيت وعاعيت وهاهيت : صوّتُّ بالغنم .
(٦) م : «أعريت» . وزاد بعدها في ف : وأصل حاحيت .
(٧) ف : وما الدليل . (٨) م : ردن .

بابان[1] قليلان ، و «قَوقَيتُ» وأمثاله كثير . فدلّ ذلك على أنه ليس بـ «فَوعَلتُ» ، ولا بـ «فَعليتُ» .

وأما «حاحَيتُ» وأمثالها فالذي يدلّ[2] على أنها «فَعلَلتُ» لا «فاعلتُ» المصدرُ ؛ ألا تَراهم قالوا «الحِيحاء» و «العِيعاء» ، فيجيء بمنزلة «السِّرهاف»[3] . ولو كان «فاعلَ» لكان مصدره «فِعالاً» نحو «قاتلَ قِتالاً»

فإن قيل : وقد[4] يجيء «الفِعال»[5] مصدراً لـ «فاعَلَ» ، قالوا «قاتَله قِيتالاً» ! فالجواب أنّ ذلك قليل ، فلا ينبغي أن يحمل عليه «الحِيحاء» و «العِيعاء» .

والذي يدل[6] أيضاً على أنّ «حاحَيتُ» و «عاعَيتُ»: «فَعلَلتُ» قولُهم «الحاحاةُ» و «العاعاةُ» بمنزلة «الدَّحرَجة» و «القَلقلة» و «الزَّلزلة» . ولو كانتا «فاعَلتُ» لما جاز ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يقال «قاتَلَ قاتَلةً» ولا «ضارَبَ ضاربةً» .

وأيضاً فإنّ جعل الألف زائدة يؤدّي إلى دخولها في الباب

(١) م : بناءان .
(٢) المنصف ٢ : ١٧١ – ١٧٢ .
(٣) السرهاف : من قولك سرهفته ، إذا نعمته وأحسنت غذاءه . م : السرهاء .
(٤) م . فقد .
(٥) م : القيقال .
(٦) المنصف ٢ : ١٧٢ – ١٧٤ .

القليل - أعني باب «ددن» - وهو كون الفاء والعين[1] من جنس واحد.

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّ الألف منقلبة عن[2] الياء فيها ؟ فالجواب[3] أنّ الذي يدلّ على ذلك أنه لم يجيء قطّ على أصله . فلو كان من ذوات الواو لجاء على أصله ، كـ «قَوقَيتُ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء لم تُبدَل من الواو ألف ، في مثل «قَوقيتُ» ؟ فالجواب أنهم فرّقوا بذلك بين ذوات الياء وذوات الواو ، وكان إبدال الألف من الياء أولى ، لقرب الألف من الياء ، ولما في إظهار الياء[4] من اجتماع الأمثال . وممّا يدلّ على أنهم يُبدلون كراهية اجتماع الأمثال «دَهدَيتُ»[5]، وأصله[6] «دَهْدَهتُ» . فأبدلت الهاء ياء .

وزعم المازنيّ[7] أنّ الألف منقلبة عن واو ، وحجّته أنّ الألف لمّا لم يُنطق لها بأصل ، لا من ياء ولا من واو ، حملها على ما نُطق له بأصل ، وهو «قَوقَيتُ» .

والأوّل أقيس وأحسن ، لأنّ فيه محسّناً لقلب الياء ألفاً . وليس

---

(١) م . العين والفاء .
(٢) م : من .
(٣) المنصف ٢ : ١٦٩ - ١٧١ .
(٤) ف : ولما في ذلك .
(٥) دهديت : دحرجت .
(٦) ف : والأصل .
(٧) المنصف ٢ : ١٦٩ - ١٧١ .

في مذهب المازنيّ ما يحسِّن القلب .

وجاء من ذلك في الأسماء[1] «غَوغاء» ، فيمن صرف فقال «غَوغاءٌ»، أو من ألحق التاء فقال «غَوغاءةٌ» . والأصل «غَوغاوٌ» و «غَوغاوةٌ» فقُلبت الواو همزة[2] لتطرُّفها بعد ألف زائدة .

فإن قيل : ولعلّ الهمزة منقلبة عن حرف علّة ملحق بالأصل ! فالجواب أنّ حمل الكلمة على ذلك يؤدّي إلى كون الكلمة من باب «سَلِسَ وقَلِقَ» وذلك قليل جدّاً ، فحملت على الباب الأوسع . وأيضاً فإنّ العرب لم تلحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة شيئاً على وزن «فَعْلاء» ، لم يوجد من كلامها مثل «حمراء» [٥٦ب] منوّناً[3]

فإن[4] قيل : ولعلّ الواو زائدة ، ووزن الكلمة «فَوعالٌ» نحو «تَوراب»[5] ! فالجواب أنّ هذا البناء قليل ، فلا ينبغي أن يحمل عليه . وأيضاً فإنه يؤدّي إلى الدخول في باب «دَدَن» ، وهو أقلّ من باب «سَلِسَ» .

---

(١) المنصف ٢ : ١٧٦ - ١٧٧ .
(٢) بل الواو تقلب ألفاً ، والألف تبدل همزة
(٣) زاد بعده في م : «فأما من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة والكلمة من باب سلس». وسترد هذه العبارة في أول الصفحة ٥٩٤ .
(٤) م : وإن .
(٥) التوراب : التراب .

فأما[1] من منع الصرف فالهمزة عنده زائدة ، والكلمة من باب «سَلس» .

وكذلك[2] «الصِّيصِيةُ» و «الدَّوداةُ» و «الشَّوشاةُ» . فأما «الصِّيصِية»[3] فمن مضعَّف الياء . وأما «الدَّوداة»[4] و «الشَّوشاة»[5] فمن مضعَّف الواو . ولا ينبغي أن يُدَّعى في «صِيصية»[6] أنها في الأصل «صِوْصِيةٌ» ، فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها ، لأنه خروج عن الظاهر بغير دليل . وأيضاً فإنها لو كانت من ذوات الواو لقالوا في الجمع «صَواصٍ» ، لتحرُّك الواو وزوال الكسرة . فلمّا قالوا «صَياصٍ» علمنا أنها من ذوات الياء . قال تعالى[7] ﴿مِن صَياصِيهم﴾ . ولا تُجعل الياء الثانية زائدة ويكون وزن الكلمة «فِعلِية» نحو «عِفرِية»[8] ، لأنَّ في ذلك دخولاً[9] في باب «قَلَق» وهو قليل . وكذلك «الدَّوداة» و «الشَّوشاة»[10] ، لو جعلت الواو فيها زائدة[11] لكانا[12] من باب «ددن» ، وهو[13] قليل ،

---

(١) قدمت هذه العبارة في م فأثبتت بعد « مثل حمراء منوناً » . وكذلك في بعض النسخ كما جاء في حاشية ف . انظر ص ٥٩٣ .
(٢) المنصف ٢ : ١٧٨ - ١٧٩ .
(٣) الصيصية : الشيء يحتمى به كالحصن وغيره .
(٤) الدوداة : لعبة للصبيان .
(٥) الشوشاة : المرأة الكثيرة الحديث . م السوساة .
(٦) م : صيصة .
(٧) الآية ٢٦ من سورة الأحزاب .
(٨) العفرية : الداهية .
(٩) م : دخول .
(١٠) م السوساة .
(١١) سقط من م .
(١٢) م لكان .
(١٣) م وذلك .

ولو كانت الألف زائدة لكانا[1] من باب «سَلِسَ» . وهو قليل أيضاً .

فأما «الفَيفاء»[2] فالألف والهمزة زائدتان ، لأنهم [قد][3] يحذفونهما، فيقولون[4] «الفَيْفُ» . وكذلك «القِيقاء»[5] و «الزِّيزاء»[6] بمنزلة «عِلباء»[7] . ولا يكونان من باب المضعَّف ، لأنهما ليسا بمصدرين ، و «فِعلال»[8] لا يوجد إلاّ في المصادر .

وحكم اللام المعتلَّة ، في جميع الأحوال ، حكمها في مزيد الثلاثيّ. وحكم العين حكمها في الثلاثيّ .

* * *

ولم تجيء الواو أصلاً في بنات الأربعة غير المضعّف إلاّ في «وَرَنْتَلٍ»[9] - وهو شاذّ - وفي أسماء قليلة[10] ، قد نبَّهنا عليها في الأبنية. وكذلك الياء لم تجيء أصلاً فيما زادت أصوله على ثلاثة أحرف إلاّ في «يَسْتَعُورٍ»[11] ، وفي ألفاظ قليلة ، نبّهنا[12] أيضاً عليها في الأبنية. وقد تقدَّم الكلام فيها[13] .

---

(١) م : لكان . (٢) المنصف ٢ : ١٧٩ - ١٨٠ .والفيفاء : القفر من الأرض.
(٣) من م . (٤) ف : قالوا .
(٥) المنصف ٢ : ١٨٠ - ١٨٤ . والقيقاء : المكان المرتفع المنقاد المحدودب . م : الفيفاء.
(٦) الزيزاء : الاكمة الصغيرة أو ماغلظ من الأرض .
(٧) العلباء : عرق في العنق . (٨) م : فعال .
(٩) الورنتل : الداهية . (١٠) م : قليل .
(١١) اليستعور ضرب من الشجر . (١٢) م قليلة نبهت . (١٣) م فيه .

باب

أحكام حروف العلّة الزوائد

باب[1]

أحكام حروف العلة الزوائد

وهي ثلاثة الياء والواو والألف .

باب الياء

أما الياء منها فلا تخلو من أن تكون ساكنة ، أو متحركة . فإن كانت ساكنة فلا تخلو[2] من أن تقع بعد ساكن ، أو متحرك. فإن وقعت بعد ساكن فإن كان الساكن حرف علة [حذف، فتقول][3] في «مصطفى»: «مصطفَين» في النصب والخفض . إلا أن تكون الياء علامة تثنية فإنك تحرك الساكن [الذي قبلها][3] وتقلبه ياء إن كان ألفاً ، فتقول «مصطفَيَين» في النصب والخفض ، أو تكونَ الألف ألف الجمع [الذي لا نظير له في الآحاد][3] ، فإنك [تبدل الياء همزة][3] وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو «صحائف» .

---

(١) سقط هذا الباب كله من م ، وكذلك باب القلب والحذف على غير قياس

(٢) سقط من المتن حتى قوله «وإن وقعت بعد متحرك» . وألحقه أبو حيان بالحاشية .

(٣) ما بين معقوفين مخروم .

وقد تَقدّم ذكر السبب في ذلك باب البدل. فإن كان حرفاً صحيحاً كسرته وثبتت الياء، نحو قولك في التذكر: [قَدِيْ][1]، والإنكار: أزَيدُنيهْ.

وإن وقعت بعد متحرك فلا يخلو من أن تكون بعد حرف مفتوح، أو حرف مكسور، أو حرف مضموم.

فإن كانت بعد حرف مفتوح نحو «بَيطَرَ» لم تعتلّ، إلاّ أن ينضاف إليها ثلاث ياءات فإنه يجوز حذفها استثقالاً، وذلك نحو «أُمَيَّة» إذا نَسبت إليه فإن من العرب من يقول «أمَوِيّ» فيحذف ياء «أُميّة» الزائدة، فيكون كأنه قد نسب إلى «أمىّ» كـ «هُدًى» فيقول «أُمَوِيّ» كـ «هُدَوِيّ».

وإن كانت بعد حرف مكسور فهي على حالها أيضاً نحو «قَضِيب».

وإن كانت بعد حرف مضموم قلبت واواً، نحو «بَيطرَ» إذا بنيته للمفعول فإنك تقول «بُوْطِرَ».

وإن كانت متحرّكة فلا تخلو من أن تكون أوّلاً، أو بعد حرف. فإن كانت أوّلاً لم تُغيّر عن حالها التي تكون عليها في الأصل نحو «يَركب». إلاّ في «يَفعَلُ» مضارع «فَعِل» المكسور العين الذي فاؤه واو. فإنه يجوز

---

(١) انظر حاشية الدسوقي ٢ : ٣٢ والكتاب ٢ : ٣١٣.

كسرها ، وذلك نحو «ييْجَلُ» في بعض اللغات .

وإن كانت بعد حرف فلا يخلو من أن تكون طرفاً ، أو غير طرف . فإن كانت طرفاً فلا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً ، أو متحرّكاً . فإن كان ما قبلها ساكناً فإنه لا يكون إلاّ الألف الزائدة ، أو الياء الأولى من يائي النسب ، أو ما جرى مجراهما ، نحو «قُرَشِيّ» و «كُرسيّ» . ولا يحفظ غير ذلك . وتقلب بعد الألف همزة ، وذلك نحو «درِحاء» أصله «درِحايٌ» ، بدليل قولهم في معناه «درِحاية»،لكنها قلبت همزة لِما ذكر في باب البدل . وتصحّ[1] بعد الياء .

وإن كان ما قبلها متحرّكاً فإنه لايخلو أن تكون الحركة فتحة،أوضمّة، أو كسرة[2] . فإن كانت كسرة لم تُغيّر نحو «عِفرِيَة» ، لأنّ[3] تاء التأنيث لا يُعتدّ بها .وإن كانت ضمّة [قلبت] الضمّة كسرة و [ثبتت]الياء . نحو «تَقَلْسٍ» [مصدر] «تَقاسَى» . أصله «تَقَلسُيٌ» فقلبت الضمّة كسرة . وإن كانت فتحة قلبت ألفاً ،نحو «عَلْقىً»[4] و«قَلسَى»[5] .والأصل

(١) يريد : وتصح الياء بعد الياء .

(٢) في المتن : «أن تكون الحركة فتحة أو كسرة إذ لا تحفظ زائدة في الآخر وقبلها ضمة» وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا .

(٣) سقط من المتن حتى قوله «فقلبت الضمة كسرة» . وألحقه أبو حيان بالحاشية . وقد أثبتنا بين معقوفين ما كان مخروماً منه .

(٤) العلقى : ضرب من الشجر .

(٥) قلساه : ألبسه القلنسوة .

«علقيٌ» و «قَلسَيَ»[1]. بدليل قولك «علقيانِ» و «قلسيتُ»، لكن لمـّا تحرّكت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفاً. مالم يمنع من ذلك الألف التي هي علامة الاثنين، أو ضميرهما، نحو «قَلسَيا» و «عَلقَيان»، فإنها تثبت ولا تقلب، لئلاّ يؤدّي ذلك إلى اجتماع ساكنين ـ الألف المبدلة من الياء والألف التي بعدها ـ فيلزم الحذف فتقول: «قلسَى» فيلتبس بفعل الواحد، و «عَلقانِ» فيلتبس بتثنية غير المقصور، [٥٧أ] إذ قد يُتوهّم أنه تثنية «عَلْق» مثلاً.

وإن كانت غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين، أو بين متحرّكتين، أو بين متحرّك وساكن[2]. فإن كانت بين ساكنين لم تُغيّر نحو «قِشْيَبّ» و «كرابيس». أو بين متحرّكين[3] نحو «قَيْوم» ثبتت، ولم تُغيّر بأكثر من إدغامها فيما بعدها، كما فُعل في «قيْوم». اصله «قَيْوُوم»، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإن كانت بين متحرّك وساكن ثبتت ولم تغيّر، نحو «حِذْيَم»[4]

(١) ف: قلسيٌ.

(٢) في المتن: «بين ساكنين أوبين متحرك وساكن، إذ لا تحفظ من كلامهم بين متحركين». وفوقها تصويب عن إحدى النسخ كما أثبتنا.

(٣) سقط من المتن حتى قوله «وأدغمت الياء في الياء». وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٤) الحذيم: الحاذق.

و «حيفس»[1]، ما لم يكن الساكن ألف الجمع الذي لانظير له في الآحاد، وتكون الياء ساكنة في المفرد، فإنها تقلب همزة نحو «صحائف» جمع «صحيفة»، أو تكون بعد الألف وقد تقدّمها ياء أخرى أو واو، بشرط القرب من الطرف، نحو «بيِّن» و «قيِّم» اسم رجل، على وزن «فيعِل» نحو «حِذْيَم» تقول في تكسيرهما: «بيائنُ» و «قيائمُ». وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. ما لم يؤدّ ذلك إلى وقوع الهمزة بين ألفين. فإن أدّى إلى ذلك أبدلت من الهمزة ياء، هرباً من اجتماع ألفين مع ما يقاربهما، وهو الهمزة، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث ألفات. وإنما أُبدلت منها الياء لأنها أخفّ من الواو. وذلك نحو «مَطِيَّة ومَطايا» أصله[2] «مطائوُ» ثم قلبت لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مطائيُ»، ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار «مطاءَيُ»، ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار «مطاءى»، ثم أبدلت الهمزة ياء لِما قدّمنا.

وكذلك تفعل بالهمزة المبدلة من الألف، إذا أدّى ذلك فيها إلى وقوع الهمزة بين ألفين نحو «صَلاءة[3] وصلايا». ما لم تكن الواو من المفرد واواً ملفوظاً بها فإنّ الهمزة إذ ذاك تبدل واواً، لتكون الواو ظاهرة في الجمع كما كانت في المفرد.

---

(١) الحيفس: الضخم لا خير فيه.

(٢) بل أصله: مطايوُ، ثم صار: مطائوُ.

(٣) الصلاءة: مدقّ الطيب.

نحو «عِلاوة[1] وعَلاوَى» و «إداوة[2] وأداوَى» .

وقد يبدلون الهمزة واواً ، وإن لم تكن ظاهرة في المفرد ، إذا كانت اللاّم واواً في الأصل ، نحو «مَطِيّة ومَطاوَى» و «شَهِيّة وشَهاوَى». على أنه قد يجوز أن تكون «شهاوَى» جمع «شَهْوَى» استغني به عن جمع «شَهِيّة» ، لكونهما في معنى واحد . قال[3] :

* فَهْيَ شَهاوَى ، وهْوَ شَهْوانيُّ *

---

(1) العلاوة : أعلى الرأس .
(2) الاداوة : إناء صغير من الجلد يتخذ للماء .
(3) العجاج . ديوانه ص ٧٠ والمنصف ٣ : ٦٧ . ف فهي شَهوَى .

أما الواو فلا يخلو أيضاً من أن تكون ساكنة ، أو متحرّكة . فإن كانت ساكنة فلا يكون ما قبلها أبداً إلاّ متحرّكاً ـ ولايكون[1] ساكناً إلاّ أن يكون الساكن ألفاً ، فإنك تحذفها فتقول في «مصطفى»: «مُصطفَون» . مالم تكن الألف للجمع الذي لانظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة ، نحو «عجائز» ـ ولاتخلو الحركة من أن تكون فتحة ، أو ضمّة ، أو كسرة .

فإن كانت فتحة تثبت الواو ولم تغيّر ، نحو « حَوقَل » . إلاّ[2] أن تدغم في ياء فإنها تقلب ياء ، نحو قولك : «هؤلاء مُصطفَيّ» .

وإن كانت ضمّة ثبتت أيضاً ولم تغيّر ، نحو «طُومار»[3] . إلاّ أن تُدغم في ياء مبدلة من واو ، أو غيرِ مبدلة ، فإنها تقلب ياء نحو «بيّاع» «فُوْعال» من البيع . وإن كان قبلها ضَمّة قلبت ياء ، والضمّةُ التي قبلها كسرةً ، نحو «مَرْمِيّ» و «عُصِيّ» . وقد تقدّم ذكر ذلك.

---

(١) سقط من المتن حتى قوله «نحو عجائز» . وألحقه أبو حيان بالحاشية .
(٢) سقط من المتن حتى قوله «هؤلاء مصطفَيّ» وألحقه أبو حيان بالحاشية .
(٣) الطومار : الصحيفة .

وإن كانت كسرة فإنها تقلب ياء نحو «بَهالِيل». ما لم تكن الواو صغير جماعة أو علامة جمع، فإنك تبدل الكسرة ضمّة كي تصحّ الواو، فلا يتغيّر الضمير ولا العلامة، نحو قولك «هؤلاء قاضُونَ» و«هؤلاء يقضُونَ». الأصل «قاضِيُونَ» و «يَقضِيُونَ». فاستُثقلت الضمة في الياء فحذفت، فالتقى ساكنان ـ الواو والياء ـ فحذفت الياء، وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحوّلت الكسرة ضمّة لتصحّ الواو. و [ما] لم تكن مدغمة فيما بعدها، فإنها إذا كانت كذلك ثبتت ولا تغيَّر لتشبُّثها بالحركة نحو «اعلِوّاط» مصدر «اعلوّطَ»؛ ألا ترى أنّ الواو التي بعد الكسرة زائدة ساكنة، ولم تنقلب ياء. وقد جاء من ذلك شيء مقلوباً، إلاّ أنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو «ديوان» أصله «دِوّان» بدليل قولهم في الجمع «دَواوين»(١) والواو الأولى من «دِوّان» ساكنة زائدة، لأنه قد تقدّم الدليل على أنّ الأول من المضعّفين زائد.

وإن كانت متحرّكة فلا يخلو من أن تكون طرفاً أو غير طرف. فإن كانت طرفاً فلا تخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً، فإن كان ساكناً ثبتت ولم تغيَّر نحو «حِنطأو»(٢). وإن كان متحرّكاً فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو كسرة أو ضمّة. فإن كانت فتحة ثبتت نحو الواو المبدلة من

---

(١) وقالوا: اجلوّاذ واجليواذ. اللسان (جلذ).

(٢) الحنطأو: العظيم البطن.

ألف «حُبْلَى» إذا وقفت فقلت «حُبلَوْ»[1] . وإن كانت كسرةقُلبت ياء نحو «قُلَيْسِيَة» في تصغير «قَلَنْسُوة» على أحد الوجهين ، وتاء[2] التأنيث هنا غير معتدّ بها . وإن كانت ضمّة قلبت الواو ياء والضمة كسره ، نحو قولك «ياقَمَحْدِي» في ترخيم «قَمَحدُوَة» على لغة من لا ينوي ردّ المحذوف . إلا أن تكونَ الكلمة مبنيّة على تاء التأنيث فإنّ الواو لا تغيَّر نحو «قَلَنسُوة» . ولو لم تُبْنَ الكلمة على التاء هنا ، ولم يُعتدّ بها ، لقيل «قَلَنْسِيَة» . أو تكون الواو [٥٧ب]علامة جماعة، أو ضميرها ، فإنها تثبت ولا تغيّر ، محافظة على الواو لأنها لمعنى ، نحو قولك «زيدُونَ» و «يضربُونَ» .

وإن كانت الواو غير طرف فلا يخلو من أن تكون بين ساكنين[3] ، أوبين متحرّك وساكن[4] . فإن كانت بين ساكنين ثبتت ولم تغيّر ، نحو «عِثْوَلّ»[5] ، إلاّ أن يدغم فيها ياء فإنها تقلب ياء[6] نحو «بِيّاع»على

---

(١) في المتن «فلا يخلو أن تكون الحركة كسرة أو ضمة ، إذ لا تحفظ زائدة متحركة فتحة في الطرف» . وقد صوبها أبو حيان في الحاشية كما أثبتنا .

(٢) سقط «وتاء التأنيث هنا غير معتدّ بها» من المتن وألحقه أبو حيان بالحاشية.

(٣) ألحق أبو حيان بالحاشية عن نسخة أخرى ههنا . «أو بين متحركين» وهو محال .

(٤) كذا، والصواب «أو بين ساكن ومتحرك» .

(٥) العثول : القدم المسترخي . (٦) ألحق ههنا أبو حيان عن إحدى النسخ : «فتقول في مثل عثولّ من البيع : بيّعّ . وإن كان» .

وزن «فِعْوال» من البيع . وإن كانت بين ساكن ومتحرك ثبتت أيضاً. ولم تغيّر ، نحو «جَهْوَر» . إلاّ أن تكون مضمومة نحو «تَجَهْوُر» فإنه يجوز همزها في أحد الوجهين[1] . أو تدغمَ فيها الياء فإنه يلزم قلبها ياء نحو «فَعْوَل» من البيع تقول فيه «بيّع» والأصل «بَيْوَع». أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لانظير له في الآحاد ـ وقد كانت ساكنة في المفرد المدّ ـ فإنه يلزم قلبها همزة نحو «عجائز» . أو تقعَ بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أيضاً . وقد تقدّم الألف ياء أو واو ، فإنه يلزم قلبها همزة نحو «سَوائد» و «بَيائع» جمع «سَوَّد» و «بَيَّع» ، على وزن «فَعْوَل» من السُّودَد والبيع

مالم تصحَّ[2] في المفرد في موضع يجب إعلالها فيه ، أو لم تكن قريبة من الطرف ، فإنه لايجوز همزها ،نحو «ضَياوِن»جمع«ضَيْوَن»[3]،و«بَياويع» جمع «بِيّاع» على وزن «فِعْوال»[4] . وقد تقدّم ذكر ذلك في البدل .

---

(١) انظر ص ٣٣٥ - ٣٣٧

(٢) ف : مالم يصح .

(٣) الضيون : ذكر السنور .

(٤) في المتن «فعّال» وفي الحاشية : «لعله فيوال» . وفي المبدع : «فَعوال» .

باب الألف(١)

وأما الألف فإنها أبداً ساكنة ، ولا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها ، أو لاتجتمع . فإن اجتمعت مع ساكن حذفت نحو «حُبْلَى القوم» . إلاّ أن يكونَ الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياء ولاتحذف. فتقول في تثنية «حُبلَى» :«حُبْلَيانِ» . ولايجوز أن تقول «حُبْلانِ» لئلاّ يُتوهَّم أنه تثنية «حُبْل» ، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف ، نحو «جُمادَى» فيقولون في تثنيته «جُمادانِ» والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلاّ «جُمادَيانِ» ، وبه وَرَدَ السماعُ . قال(٢) :

* شَهرَيْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنهْ *

وقد حُذفت في لفظتين شَذّتا وهما «ضَبَغْطَرَى»(٣) و «قَبَعْثَرَى»(٤) قالوا في تثنيتهما : «ضَبَغْطَرانِ» و «قَبَعْثَرانِ» .

---

(١) سقط العنوان من المتن وأثبت في الحاشية .
(٢) ينسب الرجز إلى امرأة من فقعس . الخزانة ٣ : ٣٣٨ - ٣٤٠ والانصاف ص ٧٥٥ . ورواية ف : «وجماديين» . والتصويب من الخزانة والانصاف .
(٣) الضبغطرى : الرجل الشديد .   (٤) القبعثرى : العظيم الشديد .

أو يكونَ الساكن الياء الأولى من يائي النسب، فإنها تُقلب معها واواً، فيما هو على أربعة أحرف، ولم[1] تتوالَ فيه الحركات، ويجوز فيه الحذف، فيقال في النسب إلى «حُبْلَى»: «حُبْلِيّ» و«حُبْلَوِيّ»[2]. وأما مازاد على أربعة أحرف فلا يجوز فيه إلاّ الحذف.

أو يكونَ الساكن ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد فإنها تقلب همزة ولا تحذف نحو «رسائل» في جمع «رسالة». وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك في باب البدل. وقد تُقلب الهمزة ياء، إذا وقعت بين ألفين، للعلّة التي تقدّم ذكرها في فصل[3] الياء.

وإن لم تجتمع مع ساكن فلا يخلو من أن تكون الحركة التي قبلها فتحة أو ضمّة أو كسرة[4]. فإن كانت فتحة ثبتت ولم تغيَّر نحو «رسالة». إلاّ[5] أنه يجوز فيها إذا كانت طرفاً في الوقف أن تبدل ياء أو واواً أو همزة. فتقول «حُبلأْ» و «حُبلَوْ» و «حُبلَيْ». إلاّ ماجاء من ذلك شاذّاً، قد حُذفت فيه الألف واجتزئ بالفتحة عنها، فإنه يُحفظ ولا يقاس عليه، نحو

---

(١) سقط «ولم تتوال فيه الحركات» من المتن وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ.
(٢) ف: حبلوي. (٣) كذا. والصواب باب
(٤) سقط «أو كسرة» من المتن، وألحقه أبو حيان بالحاشية.
(٥) سقط من المتن حتى قوله «وحبلي» وألحقه أبو حيان بالحاشية عن إحدى النسخ.

«عُلَبِط»[1] و «عُكَمِس»[2] وأمثال ذلك ، أو في ضرورة شعر نحو قوله[3] :

ألا ، لابارَكَ اللهُ ، في سُهيلٍ — إذا ما اللهُ بارَكَ ، في الرِّجالِ

فحذف الألف من «الله»[4] لإقامة الوزن .

وإن كانت ضمّة قُلبت واواً نحو «ضارَبَ» ، إذابنيته للمفعول فإنك تقول فيه «ضُورِبَ» .

وإن كانت كسرة قُلبت ياء ، نحو «شَمالِيل» في جمع «شملال»[5].

---

(١) العلبط : اللبن الخاثر الغليظ المتلبد (٢) العكمس : المتراكم الظلمة من الليل .
(٣) الخصائص ٣ : ١٣٤ واللسان والتاج (أله) والشاهد في صدر البيت لاعجزه .
(٤) في صدر البيت . (٥) الشملال : الناقة السريعة .

باب

القلب والحذف على غير قياس

باب

القلب والحذف ، في غيرِ حروف العلّة ، أو في حروف العلّة في خلاف ما تضمّنه الباب المتقدّم ، مما يُحفظ ولا يُقاس عليه .

[القلب على غير قياس]

فالمقلوب على قسمين :

قسم قلب للضرورة نحو قولهم «شواعي» في «شوائع» في الشعر، قال(١):

وكأنّ أُولاها كِعابُ مُقامِرٍ ... ضُرِبَت على شُزُنٍ، فهنَّ شَواعي

يريد : «شوائع» أي : متفرِّقات . ونحو قول الآخر(٢) :

* مَروانُ مروانُ أخو اليومِ اليَمي *

(١) الأجدع بن مالك الهمداني من أصمعية له . الأصمعيات ص ٦٥ والمنصف ٢ : ٥٧ والجمهرة ٣ : ٣ واللسان والتاج (شيع) و (شزن) . وفي حاشية ف : «الجوهري : الشزن الكعب يلعب به». وفيها أيضاً بخط أبي حيان : «البيت للأجدع بن مالك، أنشده الجوهري : وكأنّ صَرعَيْها ووجدت بخط الشاطبي : الشَّزْن . الناحية . وصوابه وكأنصرعاها..». يصف خيلاً مغيرة .

(٢) الرجز لأبي الأخزر الحمّانيّ . الكتاب ٢ : ٣٧٩ وشرح شواهد الشافية ص ٦٩ . والخصائص ١ : ٦٤ و ٢ : ٧٦ – ٧٧ .

يريد : «اليَوِمِ» أي : الشديد ، لأنه مشتقّ من «اليوم»، لكنه قَلَب[1]

وقسم قُلب توسُّعاً ، من غير ضرورة تدعو إليه ، لكنه لم يطّرد عليه فيُقاسَ ، وذلك نحو قولهم[2] «لاثٍ» و «شاكٍ» ، والأصل «شائكٌ» و «لائثٌ» ، لأنَّ «لاثاً» من «لاث يلوث» ، و «شائك» مأخوذ من «شَوكة السلاح» . ونحو قولهم «قِسِيّ» في جمع «قَوس». وقياس جمعها «قُؤوس» ، نحو قولهم «فَوج وفُؤوج» . ونحو قولهم «رَعَمْلِي لقد كان كذا» يريدون : «لَعَمْرِي» .

ولا يمكننا استيعاب ما جاء من ذلك هنا ، لسعته . حتى إنّ يعقوب [٥٨أ] قد أفرد كتاباً في «القلب والإبدال»[3] .

فإن قيل : إذا كان ، من السَّعَة والكثرة ، بحيث يتعذّر ضبطه فينبغي أن يكون مقيساً ! فالجواب أنه ، مع كثرته ، من أبواب مختلفة ، لم يجئ منه في باب ما شيء يصلح أن يقاس عليه ، بل لفظ أو لفظان أو نحو ذلك .

فإن قال قائل : إذا جاءت الكلمة في موضع على نظمٍ ما ، ثم جاءت في موضع آخر على نظم آخر ، فبِمَ يُعلم أنّ أحد النظمين أصل والآخر مقلوب منه. بل لقائل أن يقول : لعلهما أصلان وليس أحد النظمين مقلوباً من صاحبه !

---

(١) ف : قلب . (٢) انظر ص ٥١٠ - ٥١١ . (٣) نشره هفنر في ليبسيغ عام ١٩٠٥م.

فالجواب أنّ الذي يُعلم به ذلك أربعة أشياء :

أحدها : أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر ، فيكون الأكثر استعمالاً هو الأصل ، والآخر مقلوباً منه ، نحو «لَعَمْري» و «رَعَمْلِي» . فإنّ «لعمري» أكثر استعمالاً . فلذلك ادّعينا أنه الأصل .

والثاني : أن يكون أكثر التصريف على النظم الواحد ، ويكون النظم الآخر أقلّ تصرُّفاً ، فيعلم أنّ الأصل هو الأكثر تصرّفاً ، والآخر مقلوب منه . وذلك نحو «شوائع» فإنه أكثر تصرُّفاً من «شواعي» ، لأنه يقال «شاع يَشيع فهو شائع» ، ولا يقال «شَعَى يَشعى فهو شاعٍ» . فلذلك كان «شوائع» الأصل .

والثالث : أن يكون أحد النظمين لا يوجد إلاّ مع حروف زوائد تكون في الكلمة ، والآخر يوجد للكلمة مجرّداً من الزوائد . فإن سيبويه جعل الأصل النظم الذي يكون للكلمة عند تجرُّدها من الزوائد ، وجعل الآخر مغيَّراً منه ، لأنّ دخول الكلمة الزوائدُ تغيير لها ، كما أنّ القلب تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير . وذلك نحو «اطمأنّ وطأمَنَ» فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم ، و «اطمأنّ» مقلوباً منه لما ذكرنا . وخالف الجرميُّ في ذلك ، فزعم أنّ الأصل «اطمأنّ» بتقديم الميم على الهمزة . وهو الصحيح عندي لأنّ

أكثر تصريف الكلمة أتى عليه . فقالوا «اطمأنَّ ويَطمئِنُّ ومطمئِنٌّ» كما قالوا «طأْ مَن يُطأ مِنُ فهو مُطأمنٌ» ، وقالوا «طُمأنينة» ، ولم يقولوا «طُؤَمنينة» .

والرابع : أن يكون في أحد النظمين ما يَشهد له أنه مقلوب من الآخر ، نحو «أيِس» و «يَئِسَ» . الأصل عندنا «يئس» ، و «أيِس» مقلوبٌ منه ، إذ لو لم يكن مقلوباً لوجب إعلاله ، وأن يقال «آسَ» . فقولهم «أَيِس» دليل على أنه مقلوب من«يَئِسَ» . ولذلك لم يعلّ كما لم يعلّ «يئسَ» . ولا ينبغي أن يجعل «أيس» أصلاً ويجعل تصحيحه شاذّاً ، لأنّ القلب أوسع من تصحيح المعتلّ وأكثر .

فهذه جملة الأشياء التي يُتوصَّل بها إلى معرفة القلب . فأما إذا كان للكلمة نظمان ، وقد تصرّف كلٌّ واحد منهما على حد تصرُّف الآخر ، ولم يكن أحدهما مجرّداً من الزوائد والآخر مقترناً بها ، ولم يكن في أحد النظمين مايشهد له بأنه مقلوب من الآخر ، فإنّ كلّ واحد منهما أصل بنفسه . وذلك «جَذَبَ» و «جَبَذَ» ، لأنه يقال «يَجذِبُ» و «يَجبِذُ» ، و «جاذبٌ» و «جابذٌ» ، و«مَجذُوبٌ» و «مَجبوذٌ» . و «جَذْبٌ» و «جَبْذٌ» .

[الحذف على غير قياس]

والحذف على غير قياس يكون في : الهمزة ، والألف ، والواو ، والياء ، والهاء ، والنون ، والباء ، والحاء ، والخاء ، والفاء ، والطاء .

حذف الهمزة

حُذفت الهمزة من قولنا «الله» . أصله في أحد قولي سيبويه «إِلَـهٌ»، فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ، وصارت الألف واللاّم عوضاً منها.

وحذفت من «أُناس» فقالوا «ناس»(١) .

وحذفت من «خُذْ» و «كُلْ» و «مُرْ» . والأصل «اؤْخُذْ ، اؤْكُلْ ، اؤْمُرْ» ، لأنها من الأخْذ والأكْل والأمْر . فلمّا حذفت الهمزة استُغني عن همزة الوصل ، لزوال الهمزة الساكنة.

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بما يلي : «ذكر أبو جعفر الطوسي في تفسيره [التبيان ١ : ٦٧] عن بعضهم أن الناس لغة غير أناس ، وأنه سمع العرب تصغره : نُوَيس . ولو كان أصله أناساً لقيل في التصغير : أُنيس ، فرد إلى أصله . واشتقاق الناس من النوس وهي الحركة : ناس ينوس نوساً إذا تحرك والنوس : تذبذب الشيء في الهواء . ومنه : نوس القرط في الأذن لكثر حركته ...» .

وحذفت من «سَلْ»[1] . والأصل «اسأَلْ» ، لأنه من السؤال .

وحذفت من «أب» فقالوا «يابَا فلانٍ». قال أبو الأسود الدؤليّ[2] :

يابا المُغيرةِ ، رُبَّ أمرٍ مُعضِلٍ فرَّجتُهُ بالمكرِ منّي ، والدَّهـا

وحكى أبو زيد : «لاباكَ» يريدون : «لا أباكَ» .

وحذفت أيضاً من مضارع «رأيت» فقالوا «يرَى» و «ترَى» فألزموها

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : « لايتعيّن أن يكون المحذوف في (سل) همزة ، لأن سيبويه حكى في كتابه في باب التصغير - في باب ما ذهبت عينه ٢ : ١٢٢ - مانصه : ومن ذلك [أيضاً] (سل) لأنه من سألت . فإن حقرته قلت : سؤيل . ومن لم يهمز قال : سُوَيل . لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة خاف يخاف . أخبرني يونس أن الذي لا يهمز يقول : سِلْتُه فأنا أسالُ ، وهو مَسُول إذا أراد المفعول . انتهى كلام سيبويه . وقد حكى سيبويه في القلب أنّ ألف (سالَ) مبدلة من همزة وأنشد :

* سالتْ هُذَيلٌ رَسولَ اللهِ فاحشةً *

وإنما ذلك ... ويلحظ من كلام سيبويه أن عين سلْ تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون همزة ، والثاني أن تكون واواً . فلا ينبغي لابن عصفور ألاّ يحتمل ...».

(٢) صدره وحده في حاشية سر الصناعة ١ : ١٣٣ . والبيت كله نسب في مطبوعة شمس العلوم ١ : ١٨ إلى الأسود ، وروي فيها بتقديم وتأخير أفسدا روايته وعروضه وقافيته . وهو من مقطوعة في مستدرك ديوان أبي الاسود ص ١٣١ وشرح نهج البلاغة ٤ : ٣٢٨ . وانظر التمام ص ١٣٦ .

التخفيف . وربما أجروها على الأصل عند الضرورة [1]، قال سراقة الهذلي [2]:

أُرِي عَينيَّ ما لم تَرْأياهُ   كِلانا عالمٌ ، بالتُّرَّهاتِ

وحكى أبو زيد «سُؤته سَوايَةً» والأصل «سَوائِيَة» كـ «رفاهية» فحذفت الهمزة .

وحذفت أيضاً من «بُراء» والأصل «بُرَآء» .

وحذفت أيضاً من «أشياء» على مذهب الأخفش والفرّاء ، لأنَّ أصلها عندهما «أشيئاء» . [٥٨ب] وقد تقدَّم إبطال مذهبيهما .

حذف الألف

حذفت الألف في «أمَ واللهِ لأفعلنَّ» يريدون «أما والله» . وربما حُذفت في الوقف تخفيفاً . قال لبيد [3] :

---

(١) كذا ؛ وليس إجراؤها على الأصل ضرورة شعرية ، وإنما هو لغة تيم الرباب، انظر اللسان والتاج (رأى) .

(٢) كـذا ؛ وسراقة بن مرداس هو من الأزد . الخصائص ٣ : ٥٣ وشرح شواهد الشافية ص ٣٢٢ - ٣٢٩ وطبقات فحول الشعراء ص ٣٧٦ وأنساب الأشراف ٥ : ٢٣٤ وديوان سراقة ص ٧٨ والمغني ص ٢٢٧ وشرح شـواهـده ص ٢٣٣ وشمس العلوم ١ : ١٨ .

(٣) ديوانه ص ١٩٩ وشرح شواهد الشافية ص ٢٠٧ - ٢١٢ والكتاب ٢ :٢٩١ ومجاز=

وقَبيلٌ ، من لُكيزٍ ، حاضر رهطِ مَرجومٍ ، ورهطِ ابنِ المُعَلّ

يريد : ابن المعلّى . وقال أبو عثمان المازنيّ ، في قول الله تبارك وتعالى ﴿ يا أبتَ ﴾(١) : يريد : يا أبتاه . وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابيّ وغيرهما(٢) :

فلستُ بمدْرِكٍ مافات منّي بِلَهْفَ ، ولا بلَيت ، ولالوَانّي

أراد «بلهفا» ثم حذفت الألف .

وحذف الألف على الجملة قليل .

حذف الواو

حذفت الواو لاماً في أشياء صالحة : فحذفت في «غد» والأصل «غَدْوٌ» . قال الراجز ـ فاستعمله على الأصل ـ(٣) :

= القرآن ص ١٦٠ وأمالي ابن الشجري ٣:٨٣ والعيني ٤:٥٤٨ والخصائص ٢ ٢٩٣ وشمس العلوم ١ : ١٨ .

( ) الآية ٤ من سورة يوسف . وفتح التاء قراءة ابن عامر وأبي جعفر . التبيان ٦ : ٩٤ والبحر المحيط ٥ : ٢٧٩ .

(٢) الخصائص ٣ : ١٣٥ والانصاف ص ٣٩٠ والعيني ٤ : ٢٤٨ والخزانة ١ ٦٣ واللسان والتاج (لهف) وشمس العلوم ١ : ١٨ .

(٣) المنصف ١ : ٦٤ و ٢ : ١٤٩ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٩ - ٤٥١ وإنباه الرواة ١ : ٢٤٩ و ٢٥٢ وشمس العلوم ١ : ١٩ و ٢٤ . يخاطب الراجز سائقي ناقته فينهاهما عن =

لا تَقلُواها ، وادلُواها دَلوا إنَّ مع اليومِ أخاهُ ، غدْوا

وقالوا «حَمٌ» وأصله «حَمَوٌ» بدليل قولك «حَموك» فحذفت الواو . وحذفت أيضاً من «أب» و «أخ» لأنهما من الواو ، لقولهم «أبوان» و «أخوان» . وحذفت من «هَنٍ» وهو من الواو ، لقولهم «هَنَوات» . وحذفت من «ابن» لأنه من «البُنُوَّة» وحذفت من «اسم»[1] لأنه من «السموّ» عندنا . وحذفت في «كُرَة» لقولهم «كروتُ بالكرة». وحذفت من «قُلَة» وهو أيضاً من الواو ، لقولهم «قَلَوتُ بالقُلَة» . وحذفت من «ثُبَة» اسم الجماعة من الناس[2] وغيرهم ، ومن «ظُبَة» طرف السيف ، وهما من الواو حملاً على الأكثر. بذلك وصّى أبو الحسن الأخفش. وكذلك «بُرَة»[3] و«كِفَة»[4].

= طردها ، ويأمرهما بأن يسوقاها سوقاً رفيقاً ، ونسب البيهقي الرجز في المحاسن والمساوىء ٢ : ١٢٣ إلى رؤبة .

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان : «المهاباذي : في الاسم لغات : اسم وسِمٌ وسُمٌ وسُماً وسِماً . ومن قال سِمٌ فهو عنده من سمى يسمي سمياً . فكسر السين ليدل على أنّ المحذوف ياء » .

(٢) سقط «من الناس» من المتن وألحق بالحاشية ، وفيها من «الثابتين» .

(٣) البرة : حلقة تجعل في لحم أنف البعير .

(٤) كذا ! ومثله في المبدع . والكفة من الوكف فالواو المحذوفة هي فاء وليست لاماً . ولعل الصواب «عِضَة» أو «سَنَة» .

حذف الياء

حذفت الياء من «يد» و أصله «يَدْيٌ» لقولك «يَدَيتُ إلى فلان يداً» أي : أهديت إليه معروفاً . ومن ذلك «مِائة» أصلها «مِئْيَةٌ» فحذفت الياء . يدلّ على ذلك ما حكاه أبو الحسن من قولهم «أَخذتُ مَأْياً» يريدون «مائة» . وهذه دلالة قاطعة . وحذفت من «دم» والأصل «دَمَيٌ» لقولهم «دَمَيانِ» . قال الشاعر(١) :

فلو أنّا ، على حَجَرٍ ، ذُبِحنا   جَرَى الدمَيان ، بالخَبَرِ اليَقينِ

ومنهم من يقول «دَمَوانِ» ، وهو قليل . وهو ، على هذه اللغة ، من باب ما حُذف منه الواو . وقال بعضهم «دَمانِ»(٢) .

حذف الهاء

حُذفت(٣) الهاء من «شفة» وأصلها «شَفَهَةٌ» . ولذلك قيل في التحقير:

(١) علي بن بدال السلمي ، وقيل هو غيره ، وقد خرجنا البيت في شرح اختيارات المفضل ص ٧٦٢ .

(٢) زاد أبو حيان في حاشية ف : «المهاباذي» : (اثنان) من ثنيت لأن الثاني مبنيّ على الواحد فاللام ياء ، وهي محذوفة ، وكان في الأصل ثني ، فلما حذفوا اللام عوضوا كـ (ابن) . وقال أيضاً : (ابن) أصله بَنَوٌ كـ (قَبَس) يدل عليه بنون وبنات . وزعم الزجاج أنه (فِعْلٌ) فأصله بِنْو كـ (عِدل) وأعدال . ولايدل جمعه على (أفعال) على أنه فِعل لقولهم جبل وأجبال ، ولا (بِنْتٌ) لوجوب أن يقال في الأخ إنه فُعْل لقولهم أُخْت» .

(٣) زاد أبو حيان في حاشية ف : «المهاباذي» في شرح اللمع : أما (است) فالأصل ستهة ؛=

«شُفَيهة» ، وفي التكسير: «شِفاه» ، وفي الفعل : «شافهتُ فلاناً» ، وفي المصدر: «المشافهة» . وحُذفت من «عِضَة» في إحدى اللغتين وأصلها «عِضَهةٌ» ، لقولهم «جَمَلٌ عاضهٌ»[1] إذا أكل العِضَةَ . ومن قال[2]:

هذا طَريقٌ ، يأزِمُ المآزِما　　　وعِضَواتٌ ، تَقطَعُ اللَّهازما

فأصلها عنده «عِضَوةٌ» . وقالوا «فم» وأصله «فُوْهٌ» .وقد تقدَّم ذكره . ومن

= فالمحذوف الهاء التي هي لام ، لقولهم أستاه وسُتاهيٌ وستهم وامرأة ستهاء فكأنهم استثقلوا الهاء ، لدخول تاء التأنيث عليها وانقلابها في الوقف هاء ، فيصير كاجتماع هاءين . فصار سته في استثقال بمثابة اجتماع المثلين ، وتعذُّر الادغام فهربوا إلى الحذف هنا كما يهربون إليه ، ثم حذفوا اللام لأن تاء التأنيث جاءت لمعنى ، وتبعت الأصل في الحذف ، لئلاّ يظن أنها عوض كالتاء في برة وسنة . فلما بقي (ســت) عوضوا الهمزة فقالوا : است . ومن العرب من لا يعوض فيقول : ست . قال أبو رميض العنبري :

يَسيلُ على الحاذينِ والسَّتِ حَيضُها　　　كما صَبَّ فوقَ الرُّجمةِ الدَّمَ ناسكُ

وقال آخر :

شأتكَ قُعينٌ ، غثُّها ، وسَمينُها　　　وأنتَ السَّتُ السُّفلَى إذا دُعيتْ نَصْرُ

وحذفوا العين فقالوا : سه والسه» . قلت : البيتان في اللسان والتاج (سته) .ونسب الأول إلى ابن رميض ، وروي الثاني : السَّهُ السفلى .

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «ولقولهم جمعاً : عِضاهٌ وعِضاهيّةٌ» .

(٢) الكتاب ٢ : ٨١ والمنصف ١ : ٥٩ و ٣ : ٣٨ وشمس العلوم ٢ : ٢٠ والكامل ص ٧٨٨ .

ذلك «شاةٌ» . وأصلها «شَوْهَةٌ»[١] فحذفت الهاء ، لقولهم في تحقيرها «شُوَيهة»[٢] ، وفي تكسيرها «شياهٌ» ، وبدليل ماحكاه أبوزيد من قولهم «شَوَّهتُ شاةً» أي : اصطدتها[٣] .

حذف النون

حذفت النون من «مُذْ» بدليل قولهم في اللغة الأخرى «مُنْذُ» . وقالوا «دَدٌ» وأصله على قولٍ «دَدَنٌ» . وقالوا «فُلٌ» وأصله «فلان»[٤] .

حذف الباء

حذفت من «رُبَّ» فقالوا «رُبَ»[٥] في معناها . قال الشاعر[٦] :

---

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي : بسكون الواو ، وهو أقيس . وحذفت الهاء ! وتحركت الواو لتطرفها فانقلبت ألفاً . وقيل : الواو متحركة في الأصل فانقلبت لتلك الحركة» .

(٢) علق عليه في حاشية ف بما يلي : « قولهم في الجمع (شاء) قيل قلبت الواو ألفاً والهاء همزة مثل ماء . وقيل : هو أصل آخر والمعنى متحد . وقالوا (أشاوى) وهو أصل ثالث لا واحد له من لفظه »

(٣) زاد في حاشية ف «وحذفت من (لست) ومن (سنة) في أحد القولين» .

(٤) زاد في حاشية ف « وفي (أنَّ) و (إنَّ) فقالوا (أنْ) و (إنْ) بسكون النون» .

(٥) في حاشية ف «وقرئ» : رُبَما» . يشير إلى الآية ٢ من سورة الحجر .

(٦) أبو كبير الهذلي . ديوان الهذليين ٢ : ٨٩ واللسان والتاج (هضل) . والقذال : مابين الأذنين والقفا . والهيضل : الجماعة من المتسلحين أمرهم واحد .

أزُهيرُ إنْ يَشِبِ القَذالُ فإنَّهُ رُبَّ هَيضَلٍ لَجِبٍ لَفَفتُ بِهَيضَلِ

حذف الحاء

حُذفت من « حِرٍ » . وأصله « حِرْحٌ » بدليل قولهم في تحقيره «حُرَيحٌ» ، وفي تكسيره «أحراح» . قال الراجز[1] :

إنّي أَقودُ جَمَلاً ، مِمْراحا ذا قُبَّةٍ ، مَملُوءةٍ أَحراحا

حذف الخاء

حذفت الخاء من «بَخٍ»[2] . والأصل «بَخّ» ، قال الشاعر[3] :

بينَ الأشجِّ وبينَ قيسٍ باذخٌ بَخْبَخْ ، لوالدِهِ ، وللمَولُود

ويدلُّ على أنَّ أصله التثقيل قول العجّاج[4] :

* في حَسَبٍ بَخٍّ ، وعِزٍّ أقعَسا *

---

(١) سر الصناعة ١ : ١٩٨ واللسان (حرح) وشمس العلوم ١ : ١٩ .
(٢) في حاشية ف : «كلمة تقال عند استلطاف الشيء ، بَخٍ بَخٍ وبَخْ بَخْ» .
(٣) أعشى همدان . الصبح المنير ص ٣٢٣ واللسان والتاج (بخبخ) وشمس العلوم ١ : ٢٠ .
(٤) ديوان العجاج ص ٣٢ وشمس العلوم ١ : ٢٠ .

حذف الفاء

قالوا في التضجُّرِ «أفْ» خفيفاً . وأصله التشديد ، لأنّهم يقولون في معناها «أُفّ» بالتشديد . وحذفت من «سوف» فقالوا «سَوْ أَفعل» روى ذلك أحمد بن يحيى[1] عن البغداذيين[2] .

حذف الطاء

حذفت الطاء في «قطْ» ، لأنه من«قَططتُ» أي قطعتُ ، لأنَّ معنى قولك «مافعلته قط» أي فيما انقطع من عمري .

* * *

فهذه جملة كافية من المحذوف على غير قياس[3] .

---

(١) مجالس ثعلب ص ٣٨٣ والانصاف ص ٦٤٦ .

(٢) كذا ؛ والمشهور أن هذا المذهب هو مذهب الكوفيين وينسب إلى الكسائي . انظر حاشية الأمير ١ : ١٢٢ وحاشية الدسوقي ١ : ١٥٠ – ١٥١ وما يقابلها في المغني . وانظر الانصاف ص ٦٤٦ .

(٣) هنا ينتهي الخرم في م

الإدْغَامُ

باب الإدغام

الإدغام هو رفعُك اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ووضعك إيّاه بهما موضعاً[1] واحداً . وهو لا يكون إلا في المِثلَين أو المُتقارِبَين[2].

والسبب في ذلك أنّ النطق بالمِثلين ثقيلٌ ، لأنك تحتاج فيهما إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرفُ المضعّفُ مرّتين ، فيكثر العمل [٥٩أ] على العضو الواحد . وإذا كان الحرفان غَيرَين لم يكن الأمر كذلك . لأنّ الذي يعمل في أحدهما لا يعمل في الآخر . وأيضاً فإنّ الحرفين إذا كانا مِثلين فإنّ اللسان يرجِعُ في النطق بالحرف الثاني إلى موضعه الأول ، فلا يَتسرّحُ اللسان بالنطق كما يَنسرّحُ في الغَيرَينِ ، بل يكون في ذلك شَبيهاً بمشي المقيَّد . فلمّا كان فيه من الثقل ما ذكرتُ لك رُفِعَ اللسان بهما رفعة واحدة ، ليقلّ العمل ، ويخفّ النطق بهما على اللسان .

وأما المتقاربان فلتقاربهما أُجريا مُجرى المِثلين ، لأنّ فيهما بعض الثقل ؛ ألا ترى أنك تُعمل العضو وما يليه كما كنت في المِثلين تُعمل العضو الواحد

---

(١) م «وتضعه بهما موضعاً» . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢٣٣ - ٢٣٨ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٠ - ١٢١ .

(٢) م : في مثلين أو متقاربين .

مرّتين . فكأنَّ العمل باقٍ في العضو لم ينتقل . وأيضاً فإنك تردُّ اللسان إلى ما يَقربُ من مَخرج الحرف الأوّل ، فيكون في ذلك عُقلة للسّان[1] ، وعدم تسريح له في وقت النطق بهما . فلمّا كان فيهما من الثقل هذا القدر فُعِلَ بهما ما فُعِل بالمِثلين ، من رفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدة ، ليخفَّ النطق بهما .

فهذا الباب إذاً ينقسم قسمين : إدغام المِثلين ، وإدغام المتقاربين .

---

(١) م : فيكون ذلك عقلة اللسان .

ذكر إدغام المثلين[1]

اعلم أنَّ كلَّ مِثلين قد يُدغمان إلاّ الألفين والهمزتين. أما الألف فلم يمكن الإدغام فيها[2]، لأنه لا يدغم إلاّ في متحرّك، والألف لا تتحرّك. وأما الهمزة فثقيلة جدّاً، ولذلك يُخفّفها أهل التخفيف منفردة. فإذا انضمّ إليها غيرها ازداد الثقل، فألزمت[3] إحداهما البدل، على حسب ما ذُكر في باب[4] تسهيل الهمز[5]، فيزول اجتماع المِثلين فلا يُدغم إلاّ أن تكونا[6] عينين نحو «سأّل» و«رأّس» فإنك تدغم ولا تبدل، لما ذكرناه من أنك لو أبدلت إحداهما لاختلفت[7] العينان، والعينان أبداً في كلام العرب لا يكونان إلاّ مثلين. وقد يجوز الإدغام في الهمزتين على[8] ما حكي عن ابن أبي إسحاق[9]،

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٠٧ - ٤١١ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٩ - ٢٥٠ وشرح المفصل ١٠ : ١٢١ - ١٢٣ والهمع ٢ : ٢٢٥ - ٢٢٨. (٢) م : فيها. (٣) م فالتزمت
(٤) سقط من م. (٥) كذا ! ولم يتقدم لتسهيل الهمز باب. وانظر ص ٣٢٦ و ٣٨٠. (٦) م : يكونا.
(٧) م : لاختلف. (٨) سقط من م حتى قوله «يحققون الهمزتين».
(٩) وهو عبدالله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي الذي هجاه الفرزدق. الخزانة ١ : ١١٥.

وناس معه ، من أنهم كانوا يحقّقون الهمزتين ، إذا كانتا في كلمتين نحو «قرأ أبوك» لأنه يجتمع لهم مثلان. وقد[١] تكلّمت العرب بذلك وهو رديء.

فعلى هذا إذا اجتمع لك مثلان ، وكان المثلان مما يمكن الإدغام فيهما[٢] ، فلا يخلو من أن يكون الثاني منهما متحرّكاً أو ساكناً . فإن كان الثاني متحركاً فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمة واحدة أو في كلمتين. فإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو[٣] من أن يكونا حرفي علّة أو حرفين صحيحين ، فإن كانا حرفي علّة فقد تقدّم حكمها في باب القلب. وإن كاناحرفين صحيحين فلا يخلو من ان يجتمعا في اسم أو في فعل

فإن اجتمعا في فعل[٤] فالإدغام ليس إلاّ . فإن كان الأول من المثلين ساكناً أدغمتَه في الثاني ، من غير تغيير ، نحو «ضَرَّبَ» و «قَطَّعَ» . وإن كان الأول منهما متحركاً فإما[٥] أن يكون أولاً في الكلمة أو غير أول . فإن كان غير أول سكّنته بحذف الحركة منه ـ إن كان ماقبله متحرّكاً أو ساكناً[٦] هو حرف مدّ ولين أو بنقلها إلى ما قبله، إن كان ساكناً غير حرف مدّ ولين[٧] . وحينئذ تدغم ، نحو «رَدَّ» و «احمرّ» و «استقرّ» و«احمارّ» . الأول من المثلين في الأصل متحرّك ؛ ألا ترى أنك إذا رددت الفعل إلى

(١) سقط من م حتى قوله «لك مثلان» . (٢) سقط من م .
(٣) سقط من م حتى قوله «حرفين صحيحين» . (٤) سقط من م .
(٥) سقط من م حتى قوله «غير أول» . (٦) م : متحرك أو ساكن . (٧) سقط من م.

نفسك تقول «رَدَدْتُ» و «شَمِمْتُ» و «لَبُبْتُ»[1] و «استقرَرْتُ» و «احمرَرْتُ» و «احمارَرْتُ»[2] ، فتحرَّك لمّا زال الإدغام . وإنما سكّنته لأنّ النيّة بالحركة أن تكون بعد الحرف ، فتجيء فاصلة بين المثلين ، ولايمكن الإدغام في المثلين مع الفصل .

هذا ما لم تكن الكلمة مُلحَقة ، ويكون الإدغام مغيِّراً لها ، ومانعاً من أن تكون على مثل ما أُلحقت به . فإنك حينئذ لاتدغم ، نحو «جلبَبَ» و «اسحَنكَكَ»[3] ، لأنهما ملحقان بـ «قَرطَسَ» و «احرَنجَمَ»[4] . فلو أدغمتَ ، فقلت «جلَبَّ»و «اسحَنَكَّ» ،لكنت قد حرّكت ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكنٌ ، وسكّنتَ مافي مقابلته متحرِّكٌ ؛ألا ترى أنك كنت تحرِّك العين من «جلبب» وهي في مقابلة الراء من «قَرْطَسَ» ، وتسكِن الباء[5] الأولى وهي في مقابلة طاء «قرطَسَ» ، وتحرِّك النون من «اسحنكك» وهي في مقابلة نون «احرنجَمَ» ، وتسكّن الكاف الأولى منها وهي في مقابلة الجيم من «احرَنجَمَ» .

أو يكن[6] أحد المثلين في أوّل الكلمة أو تاء «افتَعَلَ» . فإن

(١) سقط «وشممت ولببت» من النسختين، وألحقه أبو حيان بحاشية ف .
(٢) سقط من م . (٣) اسحنكك الليل : اشتدت ظلمته . (٤) احرنجم القوم: اجتمعوا.
(٥) م : الياء . (٦) في النسختين والممتع : «أو يكون» .

كان أحد المثلين في أوّل الكلمة فإنه لا يخلو [٥٩ب] من أن يكون الثاني إذ ذاك زائداً ، أو غير زائد . فإن كان زائداً لم تدغم نحو «تَتَذكَّرُ» ، لأنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت «تَذكَّرُ» ، لأنه زائد وليس في حذفه لبس . وإن كان الثاني أصلياً فإن شئت أدغمت . وذلك بتسكين الأوّل ، وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمزة الوصل ، إذ لا يُبتدأ بساكن . وإن شئت أظهرت . وذلك نحو «تَتابَعَ» و «اتَّابَعَ» .

فإن قيل : ولأيّ شيء لم تَحذِف إحدى التاءين[1] كما فعلت ذلك في «تَذكَّرُ» ؟ فالجواب أنّ التاء[2] هنا أصلٌ ، فلايسهل حذفها. وأيضاً فإنّ حذفها يؤدّي إلى الالتباس[3] ؛ ألا ترى أنك لو قلت «تابعَ»[4] لم يُدْرَ أهو «فاعَلَ» في الأصل أو «تَفاعَلَ» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لم يُدغَم في «تَتَذكَّرُ» وأمثاله ؟ فالجواب أنّ الذي منع من ذلك شيئان :

أحدهما أنّ الفعل ثقيل ، فإذا[5] أمكن تخفيفه كان أولى وقد[6]

---

(١) م : الياءين .
(٢) م : الياء .
(٣) م : الالباس .
(٤) م : بايع .
(٥) م : فمها .
(٦) م : فإن .

أُمكن تخفيفه بحذف أحد[1] المثلين ، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدّي إلى جلب زيادة .

والآخر أنك لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمزة الوصل ، وهمزة الوصل لاتدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً . كمالاتدخل على اسم الفاعل[2] . وليس كذلك «تَتابَعَ» لأنه ماض ، والماضي قد تكون في أوّله همزة الوصل ، نحو «انطلَقَ» و «استَخرج» و «احمرّ» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لم يُلزم[3] «تَتابَعَ» الإدغامَ و«تَتَذكَّرُ» الحذفَ ، ويرفض[4] اجتماع المثلين كما رفض ذلك في ردّ[5] ؟ فالجواب أنّ التاء في مثل «تَفاعَلَ» و «تَفَعَّلَ» لا تلزم لأنها دخلت على «فاعَلَ» و «فَعَّلَ» ؛ ألا ترى أنّ الأصل في «تَتابَعَ» : «تابَعَ» . وفي «تَذَكَّرَ» : «ذَكَّرَ»[6] . فلمّا لم يلزم صار اجتماع المثلين غير لازم . ومالايلزم ، وإن كان ثقيلاً ، قد يُحتمل لعدم لزومه ؛ ألا ترى أنّ «جَيَلاً» لم يعلّ لأنّ الأصل

(١) م : إحدى .
(٢) في النسختين «على الفعل المضارع أصلاً» . وقد ضرب أبو حيان عليها في نسخة ف ، وصوبْها كما أثبتنا .
(٣) سقط «لم يلزم» من م .
(٤) م : ورفض .
(٥) م : رُد .
(٦) ف : وفي تتبّع تَبَّع .

«جَيْئَلُ»[1] ، والتخفيف المؤدّي إلى النقل عارض فلذلك لم يُلحظ . ومن أدغم في «اتَّابَعَ» وحذفَ في «تَذَكَّرُ» اعتدَّ باجتماع المثلين ، وإن كان ذلك غير لازم ، لأن العرب قد تَعتدُّ بغير اللاّزم ؛ ألا ترى أنَّ الذي قال «لَحْمَرُ جاءني» فحذف همزة الوصل اعتدَّ بالحركة التي في اللاّم ، وإن كان التخفيف عارضاً والأصل «الأحمر» .

وإن[2] كان أحد المثلين تاء «افتعَلَ» نحو «اقتتَلَ» فإنه يجوز[3] فيه الإظهار[4] والإدغام . أما الإظهار فلأنه يشبه اجتماع المثلين من كلمتين ، في أنه لا يلزم تاء « افتعل » أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين ، لأنك تقول « اكتسب » فلا يجتمع لك مثلان . وإنما يجتمع المثلان في «افتعلَ» إذا بُنيت من كلمة عينها تاء نحو « اقتتلَ » و « افتتحَ » . فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثلين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا تدغم في «افتعلَ» .

---

(١) الجيئل : الضخم من كل شيء . وهو القبيح أيضاً .
(٢) في م خرم يبدأ هنا وينتهي بقوله «على ثلاثة أحرف أو على أزيد» في ص ٦٤٣ .
(٣) الكتاب ٢ : ٤١٠ وشرح الشافية ٣ : ٢٨٣ - ٢٨٥ والمنصف ٢ : ٢٢٢ - ٢٢٦ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٢ .
(٤) كذا! وينقضه نحو اتَّخَذَ واتَّعَدَ واتَّبَعَ ، إذ لا يجوز فيه إلا الادغام . وكان عليه أن يجعل أول الفقرة كما يلي «وإن كان أول المثلين تاء افتعل ...» .

وأما الإدغام فلأنَّ المثلين ، على كلّ حال ، في كلمة واحدة. فتدغم كما تدغم في الكلمة الواحدة .

فإنأظهرت جاز لك في الأول من المثلين البيانُ ، والإخفاء لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام . وإذا أدغمت جاز لك ثلاثة أوجه : أحدها أن تنقل الفتحة إلى فاء «افتعلَ» ، فتحرّك الفاء وتسقط ألف الوصل ثم تدغم ، فتقول «قَتَّل» بفتح القاف . والثاني أن تحذف الفتحة من تاء «افتَعلَ» فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة ، فتحرّك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، فتذهب همزة الوصل لتحرّك الساكن ، ثم تدغم فتقول «قِتَّلُوا» بكسر القاف وفتح التاء . والثالث ـ وهو أقلُّها ـ أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية اتباعاً للكسرة التي قبلها ، فتقول «قِتِّلُوا» بكسر القاف والتاء . وقد حُكي عنهم « فِتِّحُوا » في «افتَتَحُوا» .

فإن قال قائل : فلأيّ شيء لمّا تحرّكت فاء الكلمة ذهبت همزة الوصل ، وهلاّ جاز فيها الأمران من : الحذف لأجل تحريك الساكن، والإثبات ، رعياً للأصل لأنَّ الحركة عارضة كما قالوا «الَحْمَرُ» تارة ، و «لَحْمَرُ» بإذهاب الهمزة أخرى ؟ فالجواب أنَّ الذي سهّل إثبات الهمزة في مثل «الَحمر» أنها مفتوحة فأشبهت همزة القطع ، لأنَّ همزة الوصل بابها أن تكون مكسورة أو مضمومة إن تَعذَّر كسرها .

فمن فتح التاء والقاف قال في المضارع «يَقتِّلُ» بفتح القاف وكسر

التاء ، لأنَّ الاصل «يَقْتَتِلُ» فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي. ويقول في اسم الفاعل : «مُقَتّل» بفتح القاف وكسر التاء ، وفي اسم المفعول : «مُقَتَّل» بفتحها ، لأنَّ الأصل «مُقْتَتِل» و «مُقْتَتَل» ؛ فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها كما نقلت في الفعل .

ومن قال «قِتَّلَ» بكسر القاف وفتح التاء قال في المضارع «يَقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء ، لأنَّ الأصل «يَقْتَتِلُ» فسكّن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين ، كما فعل ذلك في الماضي . ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتّباعاً للقاف ، أو على لغة من يقول في مضارع «افتعَلَ» : «يِفْتِعِلُ» فيكسر حرف المضارعة . ومنه قول أبي النجم[1]:

* تَدافُعَ الشِّيبِ ، ولم تِقِتِّلِ *

ويقول في اسم الفاعل «مُقِتِّل» بكسر القاف والتاء . والأصل «مقْتَتِل» فكسر القاف ، بعد تسكين التاء الأولى ، لالتقاء الساكنين . ومنهم من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر ، فيضمّ القاف اتّباعاً للميم فيقول «مُقُتِّل» ، ولا يستثقل الخروج من ضمّة القاف إلى كسرة التاء ، لأنَّ بينهما حاجزاً وهو

(١) المنصف ٢ : ٢٢٥ والطرائف الأدبية ص ٦٦ .

التاء الساكنة . [٦٠أ] و [يقول] في اسم المفعول : «مُقِتَّلٌ» بكسر القاف وفتح التاء، لأنَّ الأصل «مُقْتَتَلٌ» ، فسكِّن التاء الأولى وحرِّك القاف بالكسر،على أصل التقاء الساكنين . ومنهم أيضاً من يستثقل الخروج من ضمّ إلى كسر فيضمُّ القاف اتّباعاًالميم،فيقول[1]«مُقُتَّلٌ» بضمّ القاف وفتح التاء .

ومن قال «قِتِّلَ» بكسر القاف والتاء فإنَّ قياس المضارع منه واسم الفاعل واحد، وإنما يخالفه في اسم المفعول. فتقول في المضارع «يَقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء، لأن الأصل «يَقْتَتِلُ» فتسكّن التاء الأولى وتحرّك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين. ولا تحتاج إلى إتباع حركةمابعد[2] القافِ القافَ لأنها مكسورة مثلها. وإن شئت أيضاً كسرت حرف المضارعة إتباعاً، أو على لغةمن يكسر حرف المضارعة من «افتعلَ» ، فتقول[3]«يِقِتِّلُ» بكسر القاف والتاء التي بعدها[4] وحرف المضارعة. وتقول في اسم الفاعل «مُقِتِّلٌ» بكسر القاف والتاء. والأصل «مُقْتَتِلٌ» فسكّنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين ثم أُدغمت. ولم تحتج إلى إتباع التاء، لأنَّ حركتها من جنس حركة القاف. وإن شئت ضممت القاف اتّباعاً لحركة

(١) ف : فتقول .
(٢) ف : «قبل» . وقد صوب في الحاشية كما أثبتنا . (٣) ف : فيقول .
(٤) كذا ! والصواب : التاء الثانية ، لأن التاء بعد القاف ساكنة

الميم، كراهية الخروج من ضمّ إلى كسرة،فتقول «مُقُتِّلٌ» . و[تقول] في اسم المفعول «مُقِتّلٌ» كما تقول في اسم الفاعل . لأنّ الأصل «مُقْتَتَلٌ» ،فسكّنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت ، ثم كسرت التاء الثانية اتّباعاً لحركة القاف . فلا يقع فرق بين اسم الفاعل،على هذه اللغة، واسم المفعول إلاّ بالقرائن . فيكون نظير «مختار» في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول ، حتى يتبيّن بقرينة تقترن به . ومن استثقل الخروج من ضمّ إلى كسر ، من غير حاجز ، ضمّ القاف فقال «مُقُتّلٌ» .

وقياس[١] المصدر في اللغات الثلاث «قِتّالاً» بفتح التاء وكسر القاف ، والأصل «اقْتِتال» . فمن فتح القاف[٢] نقل كسرة التاء إليها . ومن كسرها سكّن التاء الأولى وكسر القاف .لالتقاءالساكنين. ومن كسر

---

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان : « وقياس المصدر أن يقال فيه قَتّالاً بفتح التاء والقاف في لغة من قال قَتَّلَ بفتحها، وقِتّالاً بفتح التاء وكسر القاف في لغة من [قال قِتَّلَ بكسر] القاف وفتح التاء ، [وقِتِّيلاً] بكسر القاف والتاء فتنقلب الألف ياء [لاظهار] الكسرة التي قبلها ، في لغة من قال قِتِّل بكسر القاف والتاء . فأما قولهم تقّى يتقي . في اتّقى يتّقي ... بحذف الفاء وإبقاء تاء افتعل ويفتعل [فشاذٌ] لا يقاس عليه . وإن اجتمعا في اسم . ثبت هذا في نسخة الخشّاف رحمه الله» . يريد أبو حيان أنّ هذا النص ثبت في نسخة بدل ما أثبتناه نحن عن نسخة ف . وقد اختلفت النسخ في ذلك . وقوله «قَتّالاً» فيه نظر .

(٢) يريد : القاف من قُتّل .

التاء اتّباعاً للقاف فقال «قِتِّل» ينبغي له أن يقول في المصدر «قِتِّيلاً» ، فيكسر التاء[1] اتّباعاً للقاف ، فتنقلب الألف لانكسار ماقبلها .

وإن اجتمعا في اسم فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد[2] . فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الأول ساكناً أو متحركاً . فإن كان ساكناً فالإدغام ليس إلاّ نحو[3]«رَدٍّ» و«وُدٍّ» وأمثالها . إلاّ أن يُضطرّ شاعر فيفكّ ويحرّك الأول ، نحو قوله[4] :

[ثم استمرّوا وقالوا إنّ مَوعدَكم ماءٌ بشرقيّ سَلمَى] فَيدُ أو رَكَكُ

(١) علق عليه في حاشية ف بما يلي «لاينبغي أن يكسر التاء في المصدر فيقول قِتّيلاً، لأن ذلك يؤدّي إلى قلب الألف ياء فيكثر التغيير . وإن اجتمعا» . وفوق هذه الطرّة ما يلي : «ثبت المكتوب طرّة عوض ما علّم عليه في المتن في نسخة ، وثبت في نسخة الكرمانيّ مثل ما في الأصل» . وهذا يعني أنّ بعض النسخ تجعل المصدر «قِتّالاً» في لغة من قال : قِتّل . (٢ ينتهي ههنا الخرم في م.انظر ص٦٣٨.

(٣) في حاشية ف «فأما قَصُّ الشاة وقَصَصُها فليس من فكّ الإدغام ، بل هما لغتان بسكون العين وفتحها» .قلت وقصص الشاة هو ماقُصّ من صوفها،وهومصدرأيضاً.

(٤) زهير بن أبي سلمى . ديوانه ص ١٦٧ ومعجم البلدان ٤:٢٧٩ ومعجم ما استعجم ص ١٥ والمنصف ٢:٣٠٩ - ٣١٠ واللسان والتاج (ركك) . وفيدورَكّ موضعان. وعلّق عليه في حاشية ف بما يلي : «قال أبوعثمان عن الأصمعيّ : سألت أعرابياً ونحن بالموضع الذي ذكره زهير في قوله :

ثم استمرّوا ، وقالوا : إنّ مَوعدَكم ماءٌ بشرقيّ سَلمَى فَيدُ أو رَكَكُ =

يريد : رَكّاً .

وإن كان متحرّكاً فلا يخلو من أن يكون على وزن من أوزان الفعل . أو لا يكون .

فإن لم يكن على وزن من أوزانها فلا يدغم نحو «سُرُرٍ»(١) و «دُرُرٍ»(٢) ، لأنَّ الأسماء بابها ألاّ تعتلّ ، لخفّتها بكثرة دورها في الكلام ، وأخفُّها ما كان على ثلاثة أحرف، لأنّه أقلُّ أصول الكلمة عدداً . ولهذه(٣) [الخفّة لم يُعلّ مثل] «ثِوَرة» و «بِيَع» و «صِيَر» وأشباهُ ذلك . فلو بنيت من «ردّ» مثل «إبل» صحّحته ؛ تقول فيه «رِدِدٌ» .

فإن كان على وزن من أوزان الأفعال(٤) فلا يخلو من أن يكون على «فَعَلٍ» أو «فَعُلٍ» أو «فَعِلٍ» . فإن كان على وزن «فَعَلٍ» لم تدغم

= : أتعرف ركَكاً هذا ؟ فقال : قد كان هنا ماء يسمى رَكّاً . فعلمت أنّ زهيراً احتاج إليه فحركه .

وقد يجوز أن يكونا لغتين : رَكّ ورَكَك ، كالقصّ والقصص . وقد كان يجب على الأصمعيّ ألاّ يسرع إلى أنه ضرورة » . انظر المنصف ٢ : ٣٠٩ - ٣١٠ ومعجم البلدان ومعجم ما استعجم واللسان والتاج (ركك) .

(١) السرر : جمع سرير . (٢) الدرر : جمع درة .

(٣) سقط من النسختين حتى قوله «ردد»، وألحقه أبوحيان بحاشية ف ، نقلاً عن خط المصنف . (٤) م : من أوزانها .

لخفّة[1] البناء [٦٠ب] نحو «طَلَلٍ» و «شَرَرٍ» . فإن كان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» أدغمتَ لشبهه الفعل في البناء مع ثقل البناء. فتقول في «فَعُلٍ» و «فَعِلٍ» من رَدَدْتُ : «رَدٌّ» .

والدليل على أنّ «فَعِلاً» يدغم قولُهم «طَبٌّ»[2] و «صَبٌّ». والأصل «طَبِبٌ»[3] و «صَبِبٌ»[4] ، لأنّ الفعل منهما على وزن«فَعِلَ». تقول «صَبِبْتُ» و «طَبِبْتُ» واسم الفاعل من «فَعِلَ» ، إذا كان على ثلاثة أحرف ، إنما يكون على وزن «فَعِلٍ» نحو «حَذِرٍ»[5] و «أَشِرٍ»[6].

---

(١) ألحق بعده بحاشية ف ما يلي : «البناء وخفّة الاسم نحو طلل وشرر . وأما قولهم في المصدر : قَصٌّ وقَصَص ، فليس قصٌّ مدغماً من قصص، ولكنهما لغتان كشَعْر و شَعَر . وإنما لم يدغموا في الاسم وأدغموا في الفعل لخفة الاسم ؛ ألا ترى أنّ الاسم الذي [يُبنى] على هذا البناء قد [يصحّ] فيما لا يصح فعله نحو القَوَد والخونة والحوكة . فإن كان على وزن فَعِل أو فَعُل» . وكأن هذه الطرّة ثبتت في بعض النسخ بدل «البناء نحو طلل وشرر فإن كان على وزن فعِل أوفعُل» مما أثبتناه نحن من م و ف .

(٢) في حاشية ف : «الطبّ : العالم . وقال كراع : الحاذق الرفيق» .

(٣) م : «طبب» . وفي حاشية ف بخط أبي حيان : «جاء شاذاً : رجلٌ ضَفِفُ الحال والقياس إدغامه . وسمع مدغماً» . قلت : والرجل الضفف الحال هو الرقيق الحال . وانظر المنصف ٢ : ٣٠١ - ٣٠٢ وشرح الشافية ٣ : ٢٤١ .

(٤) م : صببَ .

(٥) م : حذرَ .

(٦) م : أشرَ .

والدليل على أنّ «فَعُلاً» [أيضاً][1] يدغم أنه لم يجيء مُظهَراً في موضع من كلامهم ؛ لا يُحفظ من[2] كلامهم مثل «رَدُدٍ» . فإما أن تقول إنّ «فَعُلاً» لم يأت في المضعّف ، وإما أن تقول إنه موجود في المضعّف إلاّ أنه لزمه الإدغام . فالأَولى أن يدّعى أنه يلزمه الإدغام ، لأنّ المعتلّ والمضعّف الغالبُ فيهما أن يجيء فيهما من الأوزان ما يجيء في الصحيح . وأيضاً فإنّ «فَعُلاً» مثلُ «فَعِلٍ» في أنه[3] على بناء الفعل الثقيل ، وقد قام الدليل على أنهم يُدغمون «فَعِلاً» لقولهم «صَبٌّ» و «طَبٌّ» ، فكذلك «فَعُلٌ» .

وزعم[4] أبو الحسن بن كَيسان أنّ ما كان على وزن «فَعِلٍ» أو «فَعُلٍ» لا يدغم . واستدلّ على ذلك بأنك لو أدغمت لأدّى ذلك إلى الإلباس ، لأنه لا يُعلم هو في الأصل متحرّك العين أو ساكنه . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنه إذا أدّى القياس إلى ضرب ما من الإعلال استُعمل ، ولم يُلتفت إلى التباس إحدى البنيتين بالأخرى ؛ ألا ترى أنّ العرب قد قالت «مختار» في اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يُلتفت إلى اللَّبس . وأيضاً فإنه قد قام الدليل على أنّ «صَبّاً» و «طَبّاً» : «فَعِلٌ» في الأصل ، وقد أُدغم .

---

(١) من م .　(٢) ف : في .　(٣) م : فإنه .
(٤) سقط من م حتى قوله «على فساد مذهبه» .

فدلّ ذلك على فساد مذهبه .

فإن(1) كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون الذي زاد به على ثلاثة أحرف : تاء التأنيث ، أو علامتي التثنية ، أو جمع السلامة ، أو يائي النسب ، أو الألف والنون الزائدتين ، أو ألفي التأنيث ، أو غير ذلك . فإن كان شيئاً مما ذُكر أجري مُجراه قبل لحاقه إياه . فتقول «شَرَرَةٌ» و «شَرَران» و «طَلَلان» و «مَلَليّ» ، فلا تدغم كما لاتدغم في «شرر» و«طلل» و «ملل» . وقالوا «الدَّجَجان» من الدَّجيج فلم يدغموا . أنشد القالي(2) :

* تَدعُو بذاكَ الدَّجَجانَ الدّارِجا *

ولو بنيت «فَعُلان» من «رَدَدت» لقلت «رَدّان» فأدغمت . ولو بنيت «فَعَلاء» من «ردّ» لقلت «رَدَداء» فلم تدغم(3) ... خُشَشاء فلم يدغموا، لأنه لايدغم «فُعَلٌ» نحو «غُرَر» .

فإن كان الذي زاد به على ثلاثة غيرَ ذلك أدغمت ، كان الاسم على وزن من أوزان الفعل أو لم يكن ، وسواء كان الأول ساكناً أو متحرّكاً

(1) سقط من النسختين حتى قوله «زاد به على ثلاثة غير ذلك» وألحقه أبو حيان بحاشيةف
(2) لهميان بن قحافة. الأمالي ٣ : ٣١٣ والسمط ص ٩٦٠ واللسان والتاج (دجج) و (رجج) و (سمهج) . والدججان : الدبيب في السير . (3) بضع كلمات غائمة لم أتبينها.

إلاّ أنك تسكن المتحرّك ، لما ذكرنا في الفعل ، بنقل حركته لما[1] قبله إن كان ساكناً غيرَ حرف مدٍّ ولين ، أو بحذفها إن كان ماقبله متحرّكاً ، أو حرفَ مدٍّ ولين . نحو «خِدَبّ» و «مَكَرّ» و «فارّ»«وضارّ»[2] .

فأما«خِدَبّ» فالأوّل من المثلين ساكن في الأصل. والأصل في «مَكَرّ» و «مُستَقَرّ» : «مَكْرَرٌ» و «مُستَقْرَرٌ» ، فنقلت الحركة إلى ماقبله لأنه ساكن غيرُ حرف مدّ ولين . والأصل في«فارّ»و«ضارّ» : «فارِرٌ»، و«ضارِرٌ»فسَكَّنتَ ولم تَنقل الحركة لأنّ الساكن حرف مدّ ولين. ولو[3] بنيت مثل «فَعِلان»[4] من «ردَدتُ» لقلتَ «رَدَّان» فأدغمت ولم تنقل الحركة إلى ماقبلها ، لأنه متحرّك .

هذا ما لم يمنع من الإدغام أن يكون الإدغام[5] مؤدّياً الى تغيير بناء[6] الملحَق عمّا أُلحِقَ به ، نحو «قَرْدَدٍ»[7] فإنه ملحق بـ «جَعْفَر» ،ولو

---

(١) كذا ! (٢) ف : مارّ .

(٣) سقطت بقية الفقرة من إحدى النسخ كما جاء في ف . ووضعها ههنا من وهم المؤلف، وإسقاطها أولى .

(٤) وبضم العين أيضاً . انظر المنصف ٢ : ٣٠٥ - ٣١٣ وشرح الشافية ٣ : ٢٤٣ .

(٥) سقط من النسختين وألحق بنسخة ف بين السطرين .

(٦) م : تغير بنا . (٧) القردد : ما ارتفع وغلظ من الأرض .

أدغمت فقلت «قَرَدٌّ» لحرّكت الراء وهي في مقابلة العين من «جَمْفَر» ، وسَكّنتَ الدال الأولى وهي في مقابلة الفاء من «جَمْفَر» . فكنتَ تضع متحرِّكاً في مقابلة ساكن ، وساكناً في مقابلة متحرِّك .

أو يكونَ أحد[1] المثلين التاء من اسم جار على «افتعَلَ» فإنه لا يُلزم [فيه] الإدغام ، بل يجوز في الاسم من الأوجه ما تقدَّم ذكره.

أو يكون أيضاً أحد المثلين من اسم جار على «تفاعَلَ» نحو «تَتَابَعَ» ، فإنه لا يُلزم أيضاً فيه الإدغام ، بل يجوز فيه الفكُّ والإدغام كما جاز في فعله . فتقول «مُتَتَابِعٌ ومُتَّابِعٌ» و «تَتابُعاً واتّابُعاً» كما يجوز «تَتَابَعَ واتّابَعَ» .

أو يَشِذَّ شيء ، فيُحفظ ولا يقاس عليه ، نحو «مَحْبَبٍ» و «تَهْلَلٍ»[2] . أو تدعوَ إلى ذلك ضرورةٌ ، نحو قوله[3] :

* الحمدُ لله ، العَلِيِّ ، الأجلَلِ *

وقوله[4] :

---

(١) كذا ، والصواب «أول» . انظر ص ٦٣٨ . وسقط من م حتى قوله «كما يجوز تتابع واتّابع» .

(٢) سقط من م . ف : شملل .

(٣) مطلع أرجوزة لأبي النجم . الطرائف الأدبية ص ٦٧ والخزانة ١ : ٤٠١ والمنصف ١ : ٣٣٩ و ٢ : ٣٠٢ واللسان والتاج (جلل) وشرح شواهد الشافية ص ٤٩١ .

(٤) من أرجوزة للعجاج ، ونسبه البغدادي خطأً إلى أبي النجم . شرح شواهد الشافية =

* تَشكو الوَجَى ، مِن أظلَلٍ ، وأظلَلِ *

* * *

فإن التقيا في كلمتين فلا يخلو من أن يكونا معتلَّين أو صحيحين. فإن كانا صحيحين فلا يخلو من أن يكون الأول منهما ساكناً أو متحرِّكاً . فإن كان ساكناً فالإدغام ليس إلاّ نحو «اضرِب بَّكراً»، لأنه لافاصل بين المثلين ، فهو(١) أثقل من أن لو فصلتْ بينهما حركة وأيضاً فإنّ الإدغام لا يؤدّي إلى تغيير شيء .

وإن كان الأوّل متحرّكاً فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبله ساكناً أو متحرِّكاً(٢) . فإن كان ماقبله متحرِّكاً جاز الإدغام والإظهار. وإذا أدغمتَ فلا بدّ من حذف الحركة ، لِما ذكرناه قبل . وكلاهما حسن ، والبيان لغة أهل الحجاز .

وإنما لم يُلتزم الإدغام [٦١أ] هنا ، لأنَّ الأوَّل من المثلين لا يلزم أن يكون ما بعده من جنسه ، ويلزم ذلك في الكلمة الواحدة ،

= ص ٤٩٠ - ٤٩١ وديوان العجاج ص ٤٧ والمنصف ١ : ٣٩٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٤٤ والكتاب ٣ : ١٦١ . والوجى : الحفى . والأظلل : الأظلّ ، وهو باطن خف البعير .

(١) أي : الإظهار . (٢) م : أن يكون قبله ساكن أومتحرك .

فكأنّ(١) اجتماع المثلين [فيهما](٢) عارض ، فلذلك اعتُدَّ به مرّة(٣) ، ولم يُعتدَّ به أخرى . وذلك نحو(٤) «جَعَلَ لَكَ» و «يَد دَاود» و«خاتَم مُوسى» . وأقوى ما يكون الإدغام وأحسنه إذا أدّى الإظهار الى اجتماع خمسة أحرف بالتحريك فأكثرَ ، نحوُ «جَعَلَ لَكَ» و «فَعَل لَبيدٌ»، لثقل(٥) توالي الحركات . وكلّما كان توالي الحركات أكثر كان الإدغام أحسن.

وإن كان ماقبله ساكناً ـ أعني ماقبل الأوّل من المثلين ـ فلا يخلو من أن يكون الساكن حرف علّة أو لا يكون . فإن كان الساكن حرف علّة حذفتَ الحركة من المثلين وأدغمته في الثاني ، وإن(٦) شئتَ أظهرت. وذلك نحو « دار رّاشدٍ » و « ثَوب بّكرٍ » و « جَيب بّشيرٍ » و «يَظلِمونَنِي»(٧) .

وإنما جاز الجمع بين ساكنين(٨) لِما في الساكن الأول من اللّين(٩)، ولِما في الحرف المشدّد من التشبّث بالحركة ، ولأنّ التقاء الساكنين فيها غير لازم إذ قد يزول بالإظهار . والبيان هنا أحسن من البيان في مثل «جَعَل لَك»،

---

(١) م : فكان .
(٢) من م .
(٣) م : تارة .
(٤) ألحق بحاشية ف : «يكذب بالدين و» .
(٥) في حاشية ف : «ليقل»، وفوقها : كذا .
(٦) م : فإن .
(٧) م : يظلموني .
(٨) م : الساكنين .
(٩) م : اللبس .

لسكون ما قبله ، فلم يتوالَ[1] فيه من الحركات ماتوالى في «جَعَلَ لَّكَ».
وأيضاً فإنَّ الإدغام يؤدّي إلى اجتماع ساكنين .

فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الإدغام ، نحو «اسمُ مُوسى» و«ابنُ نُوح» . وإنما لم يجز الإدغام فيه لأنَّ الإدغام في الكلمتين أضعفُ منه في الكلمة الواحدة ؛ ألا ترى أنه يلزم في الكلمة الواحدة ولا يلزم في الكلمتين . فلمّا كان أضعفَ لم يقوَ على أن يُغيَّر له الحرف الساكن بالتحريك . إذ لو أدغمت لم يكن بدّ من تحريك سين[2] «اسم» وباء «ابن»[3] . ولكنك تخفي إن شئت ، وتحقّق إن شئت . والمُخفَى بزنة المحقّق ، إلاّ أنك تختلس الحركة اختلاساً .

فأما قول بعضهم [في القراءة] «نِعِمّا» [فحرّكَ] ، فلم يحرّك[4] العين للإدغام ، بل جاء على لغة من يقول «نِعِمَ» فيحرّك العين ، وهي لغة هذيل .

* * *

فإن كانا معتلّين فإنه لايخلو من أن يكون الأوّل منهما ساكناً ،

---

(١) م : فلم يتوالى .　　(٢) م : بين .
(٣) سقطت بقية الفقرة من النسختين. وألحقها أبو حيان بحاشية ف
(٤) انظر الكتاب ٢ : ٤٠٨. والزيادتان منه .

أو متحرّكاً . فإن كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرف لين ، أو حرف مدّ ولين . فإن كان حرف لين أدغمتَ ، إذ لامانع من الإدغام ، نحو «اخشَي يّاسراً» و «اخشَوا وّاقداً» . وإن كان حرف مدّ ولين لم تدغِم ، نحو «يغزو واقدٌ»[1] و «اضربِي ياسِراً» ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام ، مع ضعف الإدغام في الكلمتين - فأما مثل «مَغْزُوّ» فاحتملوا فيه ذهاب المدّ لقوّة الإدغام - وأيضاً فإنه يشبه «قُوْوِلَ»[2]، في أنّ الأول حرف مدّ ولين ، ولا يلزم المثلان [فيهما] كما لايلزمان في «قُوْوِلَ» ، إذ قد يزول المثلان في «قُوْوِلَ» إذا أسندته[3]إلى الفاعل[4]، كما يزول المثلان في «يغزوه واقدٌ» ، إذا لم تأت بعد «يغزو» بكلمة أولها واو ، نحو «يغزو راشدٌ» .

وإن[5] كان الأول متحرّكاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله ساكناً ، أو متحرّكاً :

فإن كان ماقبله متحرّكاً جاز الإدغام والإظهار، على حسب ماذُكر في مثله من الصحيح ، نحو «وَلي يَّزيدُ» و «لَقَضُو وّاقدٌ» .

(١) م : واحد .
(٢) م : «قؤول» . وانظر الكتاب ٢ : ٤٠٩ وشرح الشافية ٣ : ٢٣٧ - ٢٣٨ .
(٣) م : أسند . (٤) أي إذا بني على الفاعل : قاول .
(٥) م : أو إن .

وإن كان ما قبله ساكناً فلا يخلو من أن يكون حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً :

فإن كان حرفاً صحيحاً[1] لم تُدغم . كما فعلتَ في مثله من الصحيح ، نحو «ظَبْيُ ياسرٍ» و «غَزْوُ واقدٍ» .

وإن كان حرفَ علّة فلا يخلو [من][2] أن يكون مدغماً ، أو غير مدغم :

فإن كان غير مدغم جاز الإظهار والإدغام ، كما جاز في نظيره من الصحيح ، نحو «واو وّاقد» و «آي يّاء سين»[3] .

وإن كان مدغماً لم يجز الإدغام ، لأنَّ المدَّ الذي كان فيه قد زال بالإدغام ، فصار بمنزلة الساكن الصحيح . فكما لاتدغم[4] إذا كان الساكن صحيحاً فكذلك لا تدغم[4] إذا كان معتلاً . وذلك نحو «ولِيّْ يَزيدَ» و «عدُوّْ واقدٍ» .

---

(٢) سقط «فإن كان حرفاً صحيحاً» من م .　　(٢) من م .
(٣) ف : «ياياسين»　م : «أي ياسر» . والمراد بياء سين : سورة يس .
(٤) ف : لايدغم .

والدليل على أنّ المدّ قد زال بالإدغام وقوعُ «لَيّ» و «قَوّ» في القوافي مع«ظَبْي» و «غَزْو» . ولو كانت غير مدغمة[1] لم يجز ذلك ، كما لا يجوز[2] وقوع «عَيْن» في قافية مع «جَوْن»[3] . فدلّ ذلك على أنّ الإدغام يصيّرها بمنزلة الحرف الصحيح .

* * *

فإن[4] كان الثاني ساكناً فلا يخلو من أن يجتمعا في كلمتين ،أوفي كلمة واحدة . فإن اجتمعا في كلمتين لم يجز الإدغام أصلاً نحو «اضربِ ابْنَ زيدٍ» ، لأنّ سكون الحرف الثاني من المثلين إذ ذاك لاتصل إليه الحركة ، فلا يُتصوّر فيه الإدغام ، بل[5] يكونان مفكوكين .

وقد شذّ العرب في «عَلْماءِ بنو فلان»[6] فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمعت اللاّمان : لام «على» مع لام التعريف . واستثقل ذلك، مع أنه قد كثر استعمالهم [٦١ب] له في الكلام ، وما كثر استعماله فهو أدعى

---

(١) م : غير مدغم (٢) م : ذلك فلا يجوز .
(٣) م : حزن . (٤) سقط من م حتى قوله «عن إعادته» .
(٥) سقط من نسخة الكرمانيّ حتى قوله «والتخفيف بالإدغام»
(٦) سيورده ابن عصفور بعد في خاتمة هذا الباب ص ٦٦٢ . وموضعه هنا هو الصواب ، لأنه هنا في تخفيف المثلين في كلتين ، وليس كذلك هناك .

للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفاً ، لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام

وإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو الثاني من أن يكون حرف علّة ، أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حرف علّة فقد تقدّم حكمه في باب القلب ، فأغنى ذلك عن إعادته .

وإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو من أن يكون تصل إليه الحركة في حال ،أولا تصل :

فإن وصلت إليه الحركة فإنّ أهل الحجاز لايدّغمون ، لأنّ الإدغام يؤدّي إلى التقاء الساكنين ، لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكّنه ، لئلاّ تكون الحركة فاصلةً بين المِثلين كما تقدّم، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان . فلمّا كان الإدغام يؤدّي إلى ذلك رفضوه . وذلك نحو «أن تَردُدْ أردُدْ» و «لاتُضارَرْ» و «اشدُدْ» .

فإن قلت:فهلاّ حرّكوا الثاني من الساكنين إذا التقيا ،ثم أدغموا الأول فيه!فالجواب أنّ حركة التقاءالساكنين عارضةفلم يعتدّ بها كما لم يعتدّ بهافي نحو(١)

---

(١) الآية ٢ من سورة المزمل .

﴿قُمِ اللَّيلَ﴾ ؛ ألا ترى أنهم لا يردُّون الواو المحذوفة من «قم»[1] لالتقاء الساكنين ، وإن كانت الميم قد تحرَّكت، لأنَّ الحركة عارضة .

وأما غيرهم من العرب فيدغم ويعتدُّ بالعارض ، لأنَّ العرب قد تعتدّ بالعارض في بعض الأماكن . وأيضاً[2] فإنه حملَ ما سكونُه جزمٌ على المُعرَب بالحركة ، لأنه معرب مثله . فكما أنَّ المعرب بالحركة تدغمه نحو «يَفِرُّ»[3] فكذلك المعرب بالسكون . وحملَ ما سكونُه بناء على ماسكونُه جزم لأنه يشبهه ؛ ألا ترى أنَّ العرب قد تحذف له[4] آخر الفعل في المعتلّ كما تحذفه للجزم، فتقول «اغزُ» كما تقول «لم يَغزُ» . وأيضاً فإنك[5] قد تحرِّك لالتقاء الساكنين فتقول «ارددِ القومَ» . فصار بذلك يشبه المعربَ بتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أنَّ المعرب كذلك في نحو «يَضرِبُ» ولم «يَضرِبْ» . فلمّا أشبه المعربَ في ذلك حُمِل في الإدغام عليه .

والذين من لغتهم الإدغامُ[6] يختلفون في تحريك الثاني :

---

(١) م : من فيه .
(٢) ألحق أبو حيان بحاشية ف نصاً اخترم أكثره .
(٣) م : نفر .
(٤) أي : للبناء .
(٥) ف : فإنه .
(٦) في حاشية ف بخط أبي حيان : « سمع الكسائيّ من عبد القيس: ارْدُدْ وافِرَّ واعضَّ . بهمزة الوصل وبالادغام » .

فمنهم من يحرِّكه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول «رُدُّ» و«فِرِّ» و «عَضَّ» ، مالم تتَّصل به الهاء والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كلِّ حال نحو «رُدَّها» و «عَضَّها» و «فِرَّها»[1] ، أو الهاء التي هي للمذكَّر فإنه يضمُّه نحو[2] «رُدُّهُ» و «فِرُّهُ»[1] و «عَضُّهُ» . وذلك لأنَّ[3] الهاء خفيَّة فكأنك قلت «رُدَّا» أو «رُدُّوا» . فكما أنك تفتح مع الألف وتضمُّ مع الواو فكذلك تفعل هنا . لأنَّ الهاء خفيَّة أو لم[4] تجيء بعد الفعل بكلمة أولها ساكن[5] فإنه يكسر أبداً نحو «رُدِّ ابنَكَ» و «رُدِّ القومَ» . وذلك لأنك قد كنت تحرِّك الآخر قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو «ارْدُدِ القومَ» . فلمّا أدغمتَ في هذا الموضع حرَّكت بالحركة التي كانت له قبل الإدغام، كما أنهم لمّا حرَّكوا «مُذ» لالتقاء الساكنين فقالوا «مُذُ اليوم» ضمّوا لأنَّ الأصل فيه «مُنْذُ» ، فلمّا حرَّكوا أتوا بالحركة التي [كانت][6] له في الأصل .

ومنهم من يفتح على كلِّ حال . إلاّ إذا كان بعده ساكن.وذلك لأنه آثر

(١) فَرَّ الدابةَ يفِرُّها إذا كشف عن أسنانها ليعرف عمرها فالفاء مكسورة في المضارع والأمر . وقيل إنها مضمومة . القاموس واللسان والتاج (فرر) .
(٢) سقط من م .
(٣) ف : أنَّ . (٤) معطوف على قوله « لم تتصل به الهاء »
(٥) في حاشية ف بخط أبي حيان «همزة وصل» وفوقها : صح . (٦) من م .

التخفيفَ واعتدَّ بالهاء في مثل «رُدَّهُ» ولم يلتفت إلى خفائها ، إلاّ إذا كان بعده[1] ساكن لأنه آثر حركة الأصل على التخفيف .

ومنهم من يفتح على كلّ حال ـ كان بعده[2] ساكن أو لم يكن ـ وذلك لانه آثر التخفيف في جميع الأحوال .

ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كلّ حال . وهؤلاء حرّكوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل .

هذا ما لم يتّصل بشيء من ذلك ألفٌ أو واو أوياء[3] ، فإنّ الحركة إذ ذاك تكون من جنس الحرف المتّصل به ، لاخلافَ بينهم في شيء من ذلك . نحو «رُدَّا»[4] و «رُدِّي» و «رُدُّوا» .

فأما «هَلُمَّ» فللتركيب[5] الذي دخلهاالتزمت العرب فيها التخفيفَ لذلك ، فحرّكوها بالفتح على كلّ حال ، إلاّ مع الألف[6] والواو والياء نحو «هلمّا» و «هلمّوا» و «هلمّي» .

وإن لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإنَّ العرب ،الحجازيين وغيرهم،

---

(١) م : بعد .
(٢) ف : «بعد» . م : بعدها .
(٣) م : أو لام .
(٤) م : رَدّا .
(٥) م : فللترتيب .
(٦) كذا ! والحركة مع الألف هي الفتح أيضاً .

لا يدغمون ذلك[1] نحو «رَدَدْتُ» وكذلك «اردُدْنَ» ، لأنّ سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ، ولا[2] سكون الأمر والنهي ، وإن كان «اردُدْنَ» أمراً لأنها إنما سكّنت من أجل النون كما سكّنت من أجل التاء في «رَدَدْتُ» .

والسبب في أنْ لم يدغم مثل هذا كما أُدغم «رُدّ» أن السكون في «اردُدْ» ـ وإن كان بناءً ـ أشبهَ المعربَ من الوجهين المتقدّمين فحمل عليه في الإدغام . وليس بين سكون الدال في «رَدَدْتُ» وأمثاله وبين [٦٢أ] المعرب شبه ، فلم يكن له ما يحمل عليه .

إلاّ ناساً من بكر بن وائل فإنهم يدغمون في مثل هذا ، فيقولون «رَدَّتُ» و «رُدَّنَ» . كأنهم قدّروا الإدغام قبل دخول النون والتاء . فلمّا دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما[3] .

فإن[4] كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار . ولا يجوز الإدغام لأنّ

---

(١) م : وذلك . (٢) م : وكذلك .

(٣) م : دخولها .

(٤) سقط من م حتى قوله «هذه الأسماء التي شذت» . وهو ثابت في نسخة ف ، وعلى حاشيته : «عُلّم على هذا المكتوب طرّة في كتاب الكرماني ...» فهو ثابت أيضاً في نسخة الكرماني . ولو كان ساقطاً في غيرها لنص عليه في الحاشية كما نص على سقوط غيره. =

ذلك يؤدّي إلى اجتماع الساكنين . وقد شذّ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المثلين تخفيفاً ، لمّا تعذّرَ التخفيف بالإدغام . والذي يُحفظ من ذلك : «أَحَسْتُ» و «ظَلْتُ»[1] و «مَسْتُ»[2] . وسبب ذلك أنه لمّا كُرِه اجتماع المثلين فيها حُذف الأول منها تشبيهاً بالمعتلّ العين . وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير فتقول «أَحَسَّ»[3] و «مَسَّ» و «ظَلَّ» . والإدغام ضرب من الاعتلال ؛ ألا ترى أنك تُغيِّر العين من أجل الإدغام بالإسكان ، كما تغيّرها إذا كانت حرف علّة . فكما تحذف العين إذا كانت حرف علّة ، في نحو «قُمتُ» و «خِفتُ» و «بِعتُ» ، كذلك حُذفت في هذه الألفاظ تشبيهاً بذلك .

ومما يُبيِّن ذلك أنّ العرب قد راعت هذا القدر من الشبه، لأنهم يقولون

= وقول المؤلف : «فإن كان الثاني من المثلين ... يؤدي إلى اجتماع الساكنين» هو تكرار لما جاء في ص ٦٥٥ . وهو أيضاً منقـوض بنحو : شُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ورَدَدْتُ ويَرْدُدْنَ ورُدُدْنَ وإسقاطه خير من إثباته ، الا إذا أراد بالساكن مالا يحرك أبداً .

(١) زاد أبو حيان بحاشية ف «وهَمْتُ في هَمَمْتُ . قاله ابن الأنباري» .

(٢) علق عليه بحاشية ف بما يلي : «وعلماء بنو فلان . أما أحسست وظللت ومسست فلمّا كُرِه» . قلت : وكأن هذه العبارة ثابتة في بعض النسخ موضع «وسبب ذلك أنه لما كره» . أما قوله «علماء بنو فلان» فهو من با ـ التخفيف في المثلين المجتمعين في كلمتين ، لا في كلمة واحدة ، وقد تقدم قبل . انظر ص ٦٥٥ و ٦٦٢ .

(٣) ف : حسّ .

«مِسْتُ» بكسر الميم ، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون ذلك في «خفت» ؛ ألا ترى أنّ الأصل «خَوِفْتُ» ، فنقلوا حركة الواو إلى الخاء ، وحذفوها لالتقاء الساكنين ، على حسب ماأُحكم في بابه .

وأما «ظَلْت»[1] و «مَست» في لغة من فتح الميم فحذفوا ، ولم ينقلوا فيها[2] الحركة ، تشبيهاً لهما بـ «لَسْتُ» ، لمّا كان لا يُستعمل لهما مضارع إذا حُذفا كما لا يستعمل لـ «ليس» مضارع، ولأنّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوّة مايشبَّه به .

وأما[3] «عَلماءِ بنو فلان» فأصله «على الماء» فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فاجتمع اللاّمان ـ لام «على» مع لام التعريف فاستثقل ذلك ، مع أنّ ذلك قد كثر استعمالهم له في الكلام . وما يكثر استعماله فهو أدعى للتخفيف مما ليس كذلك ، فحذفت لام «على» تخفيفاً لمّا تعذّر التخفيف بالإدغام .

فهذا وجه هذه الأسماء التي شذّت .

---

(١) علق عليه أبو حيان في حاشية ف بقوله : «ظلت : كسر الظاء لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم قاله أبو الفتح» . (٢) ف : فيه .

(٣) ورد هذا من قبل في ص ٦٥٥ في تخفيف المثلين في كلمتين ، وذكره هنا سهو من المصنف وتكرار لما مضى .

ذكر ادغام المتقاربين

اعلم أنَّ التقارب الذي يقع الإِدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصَّةً ، أو في الصّفة خاصَّة ، أو في مجموعهما[1] . فلا بدَّ إذاً ، قبل الخوض في هذا الفصل ، من ذكر مقدّمة في مخارج الحروف وصفاتها .

* * *

فحروف[2] المعجم الأصول تسعةٌ وعشرون[3] ،أوّلها الألف[4] وآخرها الياء ، على المشهور من ترتيب حروف المعجم . لاخلاف في ذلك بين أحد من العلماء ، إلاّ أبا العباس المبرّد فإنها عنده ثمانية وعشرون ، أولها الباء وآخرها الياء ، ويُخرِجُ الهمزة من حروف المعجم ، ويستدلّ على ذلك بأنها لا تثبت على صورة واحدة . فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً من حروف المعجم لكان لها شكل واحد ، لا تنتقل عنه ، كسائر حروف المعجم .

---

(١) م : بجموعها .
(٢) الكتاب ٢ : ٤٠٤ وسر الصناعة ١:٤٦ - ٥١ وشرح الشافية ٣ : ٢٥٠ - ٢٥٧ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٥ - ١٢٨ والمقتضب ١ : ١٩٢ - ١٩٤.
(٣) زاد في م : حرفاً .
(٤) أي : الهمزة .

وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس فاسد . لأنَّ الهمزة لو لم تكن حرفاً لكانا«أَخَذَ» و «أَكَلَ» وأمثالهما[1] على حرفين خاصَّة ، لأنَّ الهمزة ليست عنده حرفاً[2] . وذلك باطل ، لأنه أقلّ أصول الكلمة ثلاثة أحرف : فاء وعين ولام .

فأما عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك أنها كُتبت على حسب تسهيلها . ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة وهي الألف . ومما يدلُّ على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تُسهَّل فيه تُكتب فيه ألفاً ، بأيّ حركة تحرَّكت ، وذلك إذا كانت أوّلاً ، نحو «أَحمد» و «أُبلم» و «إِثمد» .

ومما يبيّن أيضاً أنها حرف أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها، على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المُسمّى بذلك الاسم ، نحو «جيم» و «دال» و «ياء» وأمثال ذلك . فـ «الألف» اسم للهمزة ، لوجود الهمزة في أوله . فأما الألف التي هي مدّة فلم يتمكّن ذلك في اسمها ، لأنها ساكنة ولا يبتدأ بساكن ، فسُمّيت ألفاً باسم أقرب الحروف إليها في المخرج ، وهو الهمزة .

ومما يبيّن أيضاً أنها حرف ، وليست من قبيل الضبط ، أنَّ الضبط

---

(١) م : وأمثالها .   (٢) م : حرف

لا يُتصوَّر النطقُ به إلاّ في حرف ، والهمزة يُتصوَّر النطق بها وحدها كسائر الحروف . فدلّ ذلك على أنها حرف .

وقد تبلغ الحروف خمسةً وثلاثين حرفاً بفروعٍ حسنةٍ تلحقها ، يؤخذ بها في القرآن وفصيح الكلام . وهي : النون الخفيفة(١) ـ وهي النون [٦٢ب] الساكنة إذا كان بعدها حرف من الحروف التي تخفى معه ـ والهمزة المخفَّفة ، وألف التفخيم ، وألف الإمالة ، والشين التي كالجيم نحو «أجْدَق» في «أشْدَق» ، والصاد التي كالزاي في نحو «مَصْدر» . وسيُبيَّن بعد ، إن شاء الله [تعالى](٢) .

وقد تبلغ ثلاثة وأربعين حرفاً بفروعٍ غيرِ مُستحسنة ، ولامأخوذٍ بها في القرآن ولا في الشعر . ولاتكاد(٣) توجد إلاّ في لغة ضعيفة مرذولة . وهي :

الكاف التي كالجيم : وقد أخبر أبو بكر بن دريد(٤) أنها لغة في اليمن ، يقولون في «كَمَل» : «جَمَل»(٥) . وهي كثيرة في عوامّ أهل بغداذ .

---

(١) وهي الخفيّة أيضاً . انظر شرح الشافية ٢ : ٢٥٤ ـ ٢٥٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٦ . وفي حاشية ف تعليقة اخترمت كلمات منها .

(٢) من م . وقد ذكر ابن عصفور إبدال الزاي من الصاد في ص ٤١٢ . ولن يذكر الصاد التي كالزاي .

(٣) م : ولايكاد .

(٤) الجمهرة ١ : ٥ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٧ .

(٥) في مطبوعة الجمهرة : «مثل جَمَل إذا اضطروا إليه قالوا كَمَل بين الجيم والكاف» .

والجيم التي كالكاف : وهي بمنزلة ذلك ، فيقولون في «رَجُل» «رَكُل» ، فيقرِّبونها من الكاف .

والجيم [التي][1] كالشين : نحو «اشتَمَعُوا» و «أشدَر» ، يريدون[2] «اجتمعوا» و «أجدَرُ»

والطاء التي كالتاء : نحو «تالَ» تريد[3] «طالَ» . وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً ، لأنّ[4] الطاء في أصل لغتهم معدومة . فإذا احتاجوا إلى النطق بها ضعف نطقهم بها .

والضاد الضعيفة : يقولون في «اثرُدْلَهُ» : «اضرُدْلَهُ»[5] . يُقرِّبون الثاء من الضاد . وكأنّ ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد ، فإذا تكلّفوها ضعف نطقهم بها لذلك .

والصاد التي كالسين : نحو «سائر» في «صائر» . قرِّبت منها ، لأنّ الصاد والسين من مخرج واحد .

---

(١) زيادة من الكتاب ٢ : ٤٠٤ وسر الصناعة ١ : ٥١وشرح المفصل ١٠: ١٢٧.
(٢) م:يريد . (٣) ف : في . (٤) م : إلاّ أن.
(٥) م : «اضر دلة» . ف : « يقولون في أثر ذلك : أضر ذلك» . والتصويب من شرح الشافية ٣ : ٢٥٦ . واثرد : من الثريد .وما ذكره ابن عصفور لا يلائم قوله بعد : «ليس في أصل حروفهم الضاد .. ».

والباء التي كالفاء : وهي كثيرة في لغة الفرس[1] وغيرهم من العجم . وهي على لفظين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من لفظ الفاء ، والآخر بالعكس نحو «بَلَح» و «بِرطِيل» .

والظاء التي كالثاء : يقولون في «ظالم» : «ثالم» .

وكأنَّ الذين تكلَّموا بهذه الحروف المسترذلة خالطوا العجمَ ، فأخذوا من لغتهم[2] .

---

(١) م : في لغة أهل الفرس . (٢) م : من لغاتهم .

تبيين مخارج حروف العربية الأصول

وهي ستة عشر مخرجاً[1] :

فللحلق منها ثلاثة :

فأقصاها مخرجاً : الهمزة والألف والهاء هكذا[2] هي هذه الثلاثة عند سيبويه . وزعم أبو الحسن[3] أنّ الهمزة أوّلاً ، وأنّ الهاء والألف بعدها ، وليست واحدة عنده أسبقَ من الأخرى . ويدلّ على فساد مذهبه ، وصِحّة ماذهب إليه سيبويه ، أنه متى احتيج إلى تحريك الألف اعتُمِد بها على أقرب الحروف إليها[4] ، فقلبت همزةً نحو «رسالة ورسائل» . فلو كانت الهاء معها من

---

(١) الكتاب ٢ : ٤٠٥ وسر الصناعة ١ : ٥٢-٥٣وشرح الشافية ٣ : ٢٥٠-٢٥٤ والنشر ١ : ١٩٨ - ٢٠٢ والمقتضب ١ : ١٩٢ وشمس العلوم ١ : ٢٠ - ٢١ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٣ - ١٢٥ .

(٢) هذا ما ذكره ابن جني . وفي مطبوعة الكتاب «الهمزة والهاء والألف»وكذلك في شرح الشافية وشرح المفصل . وقد جاءت في الكتاب ٢ : ٤٠٤ كما ذكر ابن عصفور ولكنها في غير موضع مخارج الحروف .

(٣) سقط «أبو الحسن» من م.

(٤) ألحق أبو حيان بعده في حاشية ف : «إلى أسفل الفم» . والصواب أن تكون العبارة: =

مخرج واحد لقلبت هاء ، لأنها إذ ذاك أقرب إليها من الهمزة .

ومن وسط الحلق مخرج : العين والحاء .

وأدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج : الغين والخاء .

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج : القاف .

ومن أسفلَ من موضع القاف [من اللسان](١) قليلاً ، ومما يليه من الحنك الأعلى ، مخرج : الكاف .

ومن وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى ، مخرج : الجيم والشين والياء(٢) .

ومن بين أول حافَة اللسان وما يليها(٣) من الأضراس مخرج : الضاد . إلاّ أنك إن شئتَ تكلّفتها من الجانب الأيمن ، وإن شئت من الأيسر .

ومن أوّل حافَة اللسان(٤) ، من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ، [ما](٥)

= «واعتمد بها على أقرب الحروف منها إلى أسفل الفم» . انظر سر الصناعة .

(١) من الكتاب . (٢) في حاشية ف بخط أبي حيان : «جعل المبرد الشين تلي الكاف ، والجيم والياء يليانها» . (٣) الكتاب : وما يليه .

(٤) في حاشية ف : «ومن حافة اللسان . في كتاب سيبويه» . قلت : وكذلك في سر الصناعة . (٥) من الكتاب . وفي سر الصناعة : من .

بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، مما فُويق[1] الضاحك والناب والرَّباعيَة والثنيّة مخرج : اللاّم .

ومن طرف اللسان ، بينه وبين مافُويق الثنايا ، مخرج : النون .

ومن مخرج النون ، غير أنه أدخلُ في ظهر اللسان قليلاً، لانحرافه إلى اللاّم ، مخرج : الراء .

ومن[2] بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج : الطاء والدال والتاء .

ومن[2] بين طرف اللسان وفُويق الثنايا مخرج : الصاد والزاي والسين[3].

ومن[2] بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج : الظاء والثاء والذال[4] .

ومن باطن الشفة وأطراف الثنايا العلى[5] مخرج :الفاء .

ومن[2] بين الشفتين مخرج : الباء والميم والواو .

ومن الخياشيم مخرج : النون الخفيفة[6] .

---

(١) م : «مما فوق» . وفي مطبوعة الكتاب «وما فويق» ولكن مانقله عنه شارح الشافيه هو مثل ما أثبتنا .

(٢) في الكتاب وسر الصناعة : ومما .

(٣) في مطبوعة الكتاب : «الزاي والسين والصاد».وكذلك فيما نقله عنه شارح الشافية . وما أثبته ابن عصفور هو في الشافية وسر الصناعة .

(٤) في الكتاب وسر الصناعة وشرح الشافية : الظاء والذال والثاء .

(٥) م : والثنايا العليا .

(٦) ويقال لها الخفيّة أيضاً . انظر ص ٦٦٥ .

ذكر تقسيمها بالنظر الى صفاتها[1]

فمن ذلك انقسامها إلى مجهور ومهموس : فالمهموسة عشرة أحرف يجمعها «ستَشحَثُكَ خَصَفَهْ»[2] وباقي الحرف مجهورة .

والمجهور حرف أُشبع الاعتماد[3] عليه في موضعه ، فمَنع النَّفَس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد[4] . غير أنّ الميم [٦٣أ] والنون ،من جملة المجهورة ، قد يعتمد لهما في الفم والخياشيم ، فتصير فيهما غُنَّةٌ .

والمهموس[5] : حرف أُضعف الاعتماد عليه في موضعه ، حتى جرى معه

(١) الكتاب ٢ : ٤٠٥ - ٤٠٦ وسر الصناعة ١ : ٦٨ - ٧٥ وشرح الشافية ٣ : ٢٥٧ - ٢٦٤ والنشر ١ : ٢٠٢ - ٢٠٥ والمقتضب ١ : ١٩٤ - ١٩٦. وشمس العلوم ١ :٢٢ وشرح المفصل ١٠ : ١٢٨ - ١٣١ .

(٢) أي : ستتكدّى عليك خصفة ، وهي امرأة.

(٣) م : للاعتماد .

(٤) زاد في سر الصناعة : «ويجري الصوت» . وزاد في الكتاب : «عليه ، ويجري الصوت» .

(٥) علق أبو حيان بحاشية فمابلي : «ابن الأنباري : سميت الحروف المهموسة مهموسة لأن الاعتماد يضعف في موضعها ، فيجري النفس قبل انقضاء الاعتماد ، ويخرج صوت الصدر مهموساً ، أي : خفياً» .

النَّفسَ . واعتبار ذلك بأن تكرِّر الحرف[1] نحو «سَسَسَس، كَكَكَكَ» فتجد النَّفس يجري مع الحرف . ولو رمت في المجهور لما أمكنك .

وتنقسم أيضاً إلى شديد ، ورِخـو ، وبين الشِّدَّة والرَّخـاوة . فالشديد ثمانية أحرف يجمعها «أجِدُكَ قَطَبْتَ» . والتي بين الشديدة والرِّخوة أيضاً ثمانيه أُحرف يجمعها «لم يَروِعنَا»[2] . وباقي الحروف رِخو .

والشديد : حرف يمتنع[3] الصوت أن يجري فيه لانحصار الصوت؛ ألا ترى أنك لوْ قلت «الحقّ» و «الشطّ»[4] . ثم رمت مدّ الصوت في القاف والطاء لكان ممتنعاً .

والرِّخو[5] : هو الذي يجري فيه الصوت من غير ترديد[6] ، لتجافي اللسان عن موضع الحرف ؛ ألا ترى أنك تقول «المَسّ» و «الرَّشّ» و «الشحّ» ونحو ذلك ، فتجد الصوت جارياً مع السين والشين والحاء .

---

(١) ألحق به في حاشية ف : «وحده أو بحرف اللين معه نحو سيسيسي كيكيكيكي» .

(٢) م : لم يروّعنا .

(٣) م «ممتنع» . الكتاب : «يمنع» .

(٤) ف : البسط .

(٥) علق أبو حيان بحاشية ف ما يلي : « ابن الأنباري : إنما سميت رخوة ، لأن الاعتماد يضعف في موضع الحرف ، ولا يضغط ضغطاً يمنع الصوت من أن يخرج ، فيخرج الحرف رخواً لذلك» .

(٦) سقط «من غير ترديد» من م .

والذي بين الشديدة والرِّخوة[١] : هو الذي لا يجري الصوت في موضعه عند الوقف ، ولكن يعرض له أعراض توجب خروج الصوت ، باتّصاله بغير مواضعها[٢] :

فأما العين فإنك قد تصل إلى الترديد فيها كما[٣] تصل إلى ذلك في الرِّخوة ، لشبهها بالحاء كأنَّ صوتها ينسلُّ عند الوقف إلى الحاء ، فليس لصوتها الانحصارُ التامُّ ، ولا جريُ الرِّخو .

وأما اللاّم فإنَّ الصوت قد يَمتدُّ فيها لأنَّ ناحيتي مُستدَقِّ اللسان تتجافيان[٤] ، فيخرج الصوت منهما ، وليس [يخرج][٥] الصوت من موضع اللاّم ، لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى فليس للصوت جري تامّ[٦] . وبيان ذلك أنك لو شددْتَ جانبي موضع اللاّم لانحصر الصوت، ولم يجر البتَّة .

وأما النون والميم فيجري معهما الصوت في الأنف[٧] لأنَّ الغنَّة صوت،

---

(١) م : الشديد والرخو . (٢) كذا بالجمع وتأنيث الضمير . فالمواضع هنا مضافة إلى ضمير الحروف التي بين الشديدة والرخوة، لا إلى ضمير حرف واحد . انظر شرح الشافية ٣ : ٢٦ . (٣) م : ثما
(٤) ف : «يتجافيان» . م : يتجافى .
(٥) من م . (٦) م : تمام .
(٧) ف : الألف .

ولا يجري في الفم لأنّ اللسان لازم لموضع الحرف من الفم .

وأما الراء فللتكرار الذي فيها قد يتجافى اللسان بعض تجافٍ ، فيجري معه الصوت إذ ذاك .

وأما الياء والواو فلأنّ مخرجهما اتّسع لهواء الصوت،فجرى لذلك الصوتُ بعضَ جري . وأما الألف فلأنّ مخرجها اتّسع لهواء الصوت أشدَّ من اتّساع مخرج الياء والواو ، لأنك تضمُّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك،وليس في الألف شيء من ذلك . فهذه الأحرف الثلاثة لها أصوات في غير موضعها من الفم . فصارت بذلك مشبهة للرِّخوة ، وهي تشبه الشديدة للزومها مواضعها ، وليس للصوت جري في مواضعها كالرّخوة.

وتنقسم أيضاً الى مُطْبَق ومُنفتح . فالمطبَقة أربعة أحرف: الطاء والظاء والصاد والضاد . وباقي الحروف منفتح . والإطباق : أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مُطْبِقاً له . ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً والصاد سيناً والظاء ذالاً ـ لأن الفارق بينها إنما هو الإطباق ـ ولخرجت الضاد من الكلام ، لأنه ليس من موضعها حرف غيرُها ،فترجعَ الضاد إليه إذا زال الإطباق . والانفتاح ضدّ ذلك .

وتنقسم الحروف أيضاً إلى مُستَعل ومُنخفِض . فالمستعلية سبعَة: الأربعة المطبقة ، وثلاثة من غيرها وهي الخاء والغين[1] والقاف. والمنخفض ما عدا ذلك . والاستعلاء أن يَتصعّد اللسان[2] إلى الحنك الأعلى ، انطبق اللسان أو لم ينطبق . والانخفاض ضدّ ذلك .

وتنقسم إلى مكرَّر وغير مكرَّر . فالمكرّر : الراء . وماعداها غير مكرّر . وأعني بالتكرار : أنك إذا وقفت عليها رأيتَ طرف اللسان يَتعثّرُ فيها . ولذلك احتُسبت في الإمالة بحرفين على ماذُكر[3] في باب الإمالة[4] ،

وتنقسم أيضاً إلى مُتقلقِل ، ومُشرَب ، وما ليس فيه قلقلة ولا إشراب . فالمتقلقلة : القاف والجيم والطاء والدال والباء . وذلك أنها تُضغَط عن مواضعها ، وتُحفَز[5] في الوقف ، فلا تستطيع[6] الوقف عليها إلاّ بصوت . نحو «الحقْ» و «اخرجْ» و «اهبطْ» و «اذهبْ»و«أمدُدْ»[7].

والمشربة : الزاي والظاء والذال والضاد[8] والراء . والمشرب : حرف

---

(١) م : والعين . (٢) سقط من م .
(٣) م : علىماذكرت. (٤) كذا ! ولم يتقدم للامالة باب . وانظر ص٧٠٠:-٨٠ و٦٦٥.
(٥) م : «تخفى». ف «تحقق». والتصويب من حاشية ف ومن سر الصناعة ١: ٧٣.
(٦) م : فلا يستطيع . (٧) ألحق به في حاشية ف نص اخترم أكثره.
(٨) م : والضاد والذال .

يخرج معه عند الوقف عليه نحو النفخ ، إلاّ أنه لم يُضغط ضغط المقلقل.

ومن المشرب[1] مالا يخرج بعده شيء من ذلك [٦٣ب] نحو الهمزة ، والعين ، والغين ، واللاّم ، والنون ، والميم .

وجميع الحروف التي تسمع معها في الوقف صوتاً ، متى أدرجتها ووصلتها زال ذلك الصوت ، لأنّ أخذك في صوت آخر وحرف سوى الأوّل يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتاً ، نحو[2] «خُذْهُ» و«اخفِضْهُ» و «احفظْه» .

وتنقسم[3] إلى مهتوت وغير مهتوت . فالمهتوت الهاء[4] ، وذلك لما فيها من الضعف والخفاء . وما عداها فليس بمهتوت .

وتنقسم[5] أيضاً إلى ذَلقيّة وغير ذلقيّة . فالذلقيّة ستّة ، وهي اللاّم والراء والنون والفاء والباء[6] والميم . وما عداها فهو المُصمَت . وسمّيت ذلقيّة لأنها يُعتمد عليها بذَلق اللسان[7] ، وهو صدره وطرفه . وفي الحروف الذلقيّة

(١) كذا في ف . م : «والمشرب» . سر الصناعة : «ومن الحروف» وهو الصواب ، لأنه يذكر الحروف التي ليس فيها قلقلة ولا إشراب .
(٢) سقط من م .
(٣) في النسختين : وينقسم .
(٤) م : التاء .
(٥) ف : وينقسم .
(٦) م : «والفاء والفاء» . ف : «والباء والفاء» .
(٧) زاد بعده في ف : والفم .

سِرٌّ طريفٌ[1] يُنتفع به في اللغة. وذلك أنك[2] متى رأيت اسماً رباعيّاً أو خماسيّاً غير ذي زوائد فلا بُدَّ فيه من حرف منها أو حرفين أو ثلاثة، نحو «جَعفَر» و «قَعضَب»[3] و «سَلهَب»[4] و «فَرزدق» و «سَفَرجل»[5] و «قِرطَعْب»[6]. فتى وَجدتَ كلمةً رباعيّةً أو خماسيّةً معرّاة من حروف الذّلاقة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه. ولذلك سُمّي ماعدا هذه الحروف مُصْمَتاً أي: صُمِتَ عن أن تُبنى منه[7] كلمة رباعيّة أو خماسيّة. وربما جاء بعض ذوات الأربعة مُعرّى من حروف الذلاقة، وذلك قليل جداً، نحو «المسجَد» و«العَسَطُوس»[8] و «الدَّهدَقة»[9] [«الزّهزقة»][10].

وتنقسم أيضاً إلى مستطيل وماليس[11] كذلك. فالمستطيل الضاد لأنها

---

(١) في حاشية ف: «ذكر هذا ابن جني في سر الصناعة». انظر سر الصناعة ١: ٧٤.
(٢) ف: أنه.
(٣) القعضب: الجريء الضخم. م: قعصب. ف: مصب.
(٤) السلهب: الطويل.
(٥) م: «همرجل». وكلاهما في سر الصناعة.
(٦) القرطعبة: قطعة خرقة.
(٧) سر الصناعة: «صمت عنها أن تبنى منها». شرح الشافية: أصمت عن أن يبنى منها وحدها.
(٨) العسطوس: شجر كالخيزران.
(٩) دهدق اللحم: كسره وقطعه وكسر عظامه.
(١٠) من م. وفي حاشية ف أنها رواية بدل «الدهدقة» في إحدى النسخ. والزهزقة: شدّة الضحك.
(١١) م: وإلى ماليس.

استطالت في مخرجها على حسب ماذكر في المخارج . وغير المستطيل ما عداها .

وتنقسم أيضاً إلى منحرف وغير منحرف . فالمنحرف اللاّم ، وما عداها ليس بمنحرف .

وتنقسم[1] أيضاً إلى أغَنّ وغير أغنّ . فالأغنّ الميم والنون ، والغُنَّة : صوت في الخياشيم . وما عدا ذلك فليس بأغنّ .

وإنما ذكرتُ صفات الحروف لأنّ إدغام المتقاربَين يُبنَى[2] عليها أو على أكثرها ، على ما يُبيَّن بعدُ ، إن شاء الله عزّ وجلّ[3] . وإذ قد[4] فرغنا من المقدّمة فينبغي أن نرجع إلى تبيين حكم إدغام المتقاربات في المخارج أو في الصفات[5] .

---

(١) ف : وينقسم . (٢) سقط من م .

(٣) سقط «عز وجل» من م . (٤) م : «وإذ وقد» . وانظر ص ٢٢٠ و ٣٠٧ و ٣٩٩ و ٥١٤ .

(٥) م : أو في الصفة .

ذكر أحكام حروف الحلق في الإدغام[1]

قد تَقدَّم أنَّ للحلق ثلاثة مخارج : فمن أقصاه الألف والهمزة والهاء ، ومن وسطه العين والحاء ، ومن أدنى مخارج الحلق إلى اللسان مخرج الغين والخاء .

أما الألف والهمزة فلا يدغمان في شيء ، ولا يدغم فيهما شيء . والسبب في ذلك أنَّ إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثلين . فلما امتنع فيهما إدغام المثلين ـ كما ذكرنا في فصل إدغام المثلين ـ امتنع فيهما إدغام المتقاربين .

وأما الهاء فليس لها من مخرجها ما يدغم [فيها][2] أو تدغم فيه ، لأنها من مخرج الألف والهمزة ، فلم يبق لها ما تدغم فيه إلاّ ماهو من المخرج الذي يلي مخرجها .

فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدَّم[3] الحاءَ أو تتقدَّمها الحاء. فإن تقدَّمت على الحاء جاز الإدغام والبيان نحو «اجبَهْ حاتِماً»[4] . إن شئت لم

(١) الكتاب ٢ : ٤١١ ـ ٤٢٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٧٦ ـ ٢٧٨ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٤ ـ ١٣٨ والمقتضب ١ : ٢٠٧ ـ ٢٠٩ والهمع ٢ : ٢٢٨ ـ ٢٣١ .
(٢) من م . (٣) ف : تقدم . (٤) م : أحبه حاتما .

تدغم ، وإن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت «اجبحّاعاً» ، لأنهما[1] متقاربان ليس بينهما شيء ، إلاّ أنّ الحاء من وسط الحلق ، وهما مهموسان . وإنما قَلبتَ الأوّل الى جنس الثاني ولم تقلب الثاني إلى جنس الأوّل . لأنّ الذي ينبغي أن يُغيَّر بالقلب الأوّل كما غُيِّر بالإسكان ؛ ألا ترى أنّ الذي يُسكَن لأجل الإدغام إنما هو الأول. فإن قُلِبَ الثاني إلى جنس الأوّل في موضعٍ ما فلعلّةٍ ، وسيُبيَّن ما جاء من ذلك في موضعه . والبيان وتركُ الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين ، ولأنّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلّتها ، والتصرّفُ بابه أن يكون فيما يكثر .

وإن تَقدَّمتها الحاء نحو «امدحْ هلالاً» فالبيانُ ، ولا يجوز الإدغام . والعلّة في ذلك أنّ المخرجين ، كما تقدّم ، قد اختلفا مع أنّ الإدغام[2] في حروف الحلق ليس بأصل . وأيضاً فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأوّل إلى الثاني على أصل الإدغام ، فكنت تقلب الحاء هاء ، وذلك لا يجوز لأنّ الهاء أدخل في الحلق من الحاء ، ولا يُقلَب الأخرجُ إلى الفم إلى جنس الأدخل في الحلق . والسبب في ذلك أنّ حروف الفم أخفّ من حروف الحلق ، ولذلك

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله «وهما مهموسان» . وألحقه أبو حيان بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) م : والادغام .

يقلْ اجتماع الأمثال في حروف الحلق . وما قرب من حروف الحلق إلى الفم كان أخفَّ من الذي هو أدخل منه في الحلق . فكرهوا لذلك [٦٤أ] تحويل الأخرج إلى جنس الأدخل ، لأن في ذلك تثقيلاً ، فإن أردت الإدغام قلبت الهاء حاء . وأدغمت ، فقلت «امدَ حّلالاً»(١) وجاز قلب الثاني لمّا تعذَّر قلب الأوّل ، وليكون الإدغام فيما هو أقرب إلى حروف الفم التي هي أصل للإدغام . والإدغام في مثل هذا أقلْ من الإدغام في مثل «أجبَهْ حاتماً»(٢) لأنَّ الباب ـ كما تقدَّم ـ أن يُحوَّل الأوّل إلى الثاني .

فإن اجتمعت مع العين فالبيانُ ـ تقدَّمت العينُ أو تأخّرت ـ ولايجوز الإدغام إلاّ أن تَقلِب العين والهاء حاء ، ثم تدغم الحاء في الحاء . وذلك نحو [قولك](٣) «اجبَحّتْبةَ» و «اقطَحّاذا» و «ذَهَبَ مَحُّمْ»(٤) تريد «اجبهْ عُتْبةَ»(٥) و «اقطعْ هذا» و «ذَهَبَ مَعْهُم» . وهي كثيرة في كلام بني تميم(٦) . وإنما تُدغمإلاّ بتحويل الحرفين ، لأنك لو قلبتالعين إلى

(٤) م : «امد هلالاً» . ف : «امدح حلالاً» . (٢) م : اجبه حاتماً .
(٣) من م . (٤) سقط «وذهب محم» من النسختين ، وألحق بحاشية ف . وعلق عليه بما يلي : «أي : معهم» . (٥) م اجبه عينه .
(٦) سقط «وذهب معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم» من النسختين ، وألحق بحاشيه ف ، نقلاً عن خط المصنف .

الهاء كنت قد قلبت الأخرج إلى جنس الأدخل . وقد تقدم ذلك . ولو قلبت الهاء إلى العين لاجتمع لك عينان ، وذلك ثقيل ، لأنّ العين قريبة من الهمزة ، فكما أنّ اجتماع الهمزتين ثقيل[1] فكذلك اجتماع العينين . وأيضاً فإنها بعيدة من الهاء ، لأنها ليست من مخرجها ، وتُباينها[2] في الصفة ، لأنّ العين مجهورة والهاء مهموسة ، والعين بين الشدّة والرّخاوة والهاء رِخوة . فكرهوا أن يقلبوا واحدة منهما إلى الأخرى ، للتباعد الذي بينهما . فلذلك أبدلوا منهما الحاء ، لأنّ الحاء من مخرج العين ، وتُقارب الهاء في الهمس والرّخاوة .

وأما العين إذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدّم أو تَتقدّم الحاء . فإن تَقدّمت كنتَ بالخيار : إن شئت أدغمتَ فقلبتَ العين حاء ، وإن شئت لم تدغم نحو «اقطعْ حَبلاً»[3] . وحَسّنَ الإدغامَ هنا كونُهما من مخرج واحد .

وإن تقدّمتِ الحاءبَيّنتَ ولم تدغمها في العين ، لأنّ العين أدخلُ في

---

(١) ف : «قليل» . وصوب في الحاشية عن نسخة أخرى كما أثبتنا .
(٢) م : وتبانيها .
(٣) م : «حملاً» . وكذلك في الكتاب ٢ : ٤١٣ .

الحلق . ولا يُقلَب[1] الأخرج إلى الأدخل لِما تَقدَّم . وأيضاً فإن اجتماع العينين ثقيل كما تقدَّم فإن أردتَ الإدغام قلبت العين حاء ، وأدغمت الحاء في الحاء ، لأنه قد تقدَّم أنَّ الثاني قد يقلب إذا تعذَّر قلب الأوّل .

وأما الغين مع الخاء فإنه يجوز فيهما البيان والإدغام ، وكلاهما حَسَنٌ ، لأنهما من مخرج واحد . وإذا أدغمتَ قلبتَ الأوّل منهما إلى الثاني ، كائناً ما كان ، نحو «اسلخ غَّنمك» و «ادمغ خّلَفاً». وإنما جاز قلب الخاء غيناً، وإن كانت أخرج إلى الفم منها ، لأنَّ الغين والخاء لقرب[2] مخرجهما من الفم أُجريا مُجرى حروف الفم ، وحروفُ الفم يجوز فيها قلب الأخرج إلى الأدخل .

ومما يُبيِّن أنهما يجريان مجرى حروف الفم أنَّ العرب قد تُخفي معهما النون ، كما تفعل بها مع[3] حروف الفم ، على مايُبيَّن بعدُ[3] .

ولهذه العلّة بنفسها لم يجز إدغام واحد من الحاء والعين[4] والهاء في الغين والخاء ، أعني لكونهما قد أُجريا مجرى حروف الفم . فكما أنّ حروف[5]

(١) م : ولا تقلب . (٢) م : بقرب .
(٣) سقط من م . وانظر ص ٦٨٥ و ٦٩٥ و ٦٩٩ .
(٤) سقط «والعين» من النسختين وألحق بحاشية ف .
(٥) سقط «الفم فكما أن حروف» من م .

الحلق لا تدغم في حروف الفم ، فكذلك لا تدغم الهاء والحاء ولا العين[1] .

هذا[2] مذهب سيبويه . وحكى المبرّد أن من النحويين من أجاز إدغام العين والحاء في الغين والخاء . نحو قولك«امدَ غّالباً» و«امدَخّلَفاً» و «اسمَغّالباً» و «اسمَخّلَفاً» . تريد : امدحْ غالباً ، وامدحْ خلفاً ، واسمعْ غالباً ، واسمعْ خلفاً . وزعم أنّ ذلك مستقيم في اللغة ، معروف، جائز في القياس ، لأنّ الخاء والغين أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل من الحلق ، والحاء من الثاني ، وليست حروف الحلق بأصل الإدغام ، فالمخرج الثالث أولى أن يدغم فيما كان بعده ، لأنّ ما بعده متصل بحروف الفم ، التي هي أصل للإدغام ؛ ألا ترى أنهم أدغموا الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى ، فقالوا «اذْهَفّي ذلك» و «اضرِ فّرَجاً» ، لقرب الفاء من حروف الفم . وسيبويه يأبى ذلك ، لِما ذُكر من أنّ العرب كما لاتدغم ...

---

(١) سقط «ولا العين» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(٢) ألحق أبو حيان هذه الفقرة بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف . وقد اخترم آخرها فتعذر إثباته . وانظر المقتضب ١ : ٢٠٨ – ٢٠٩ .

ذكر حكم حروف الفم [1]في الادغام

فأولها مما يلي [حروف][2] الحَلق ـ كما تقدَّم ـ القاف والكافُ. وكلّ واحد منهما يدغم في صاحبه فتقول «الحَق كـَّلَدَةَ»[3] و «انهك قـَّطـَناً» تَرفع[4] اللسان بها رفعة واحدة. والبيانُ والإدغامُ في «الحقْ كـَلَدَة»[3] حسنانِ. والبيانُ في «انهكْ قـَّطـَناً» أحسن من الإدغام، لقُرب القاف والكاف من حروف الحلق[5]، وحروف الحلق ـ كما تقدَّم ـ لا يجوز إدغام الأخرج منها في الأدخل. فلذلك ضعف إدغام الكاف، التي هي الأخرج، في القاف التي هي أدخل، كما شُبِّه أقرب حروف الحلق إلى اللسان، وهما الغين والخاء، بحروف اللسان، فأُخفيت النون الساكنة عندهما كما تقدَّم.

ولا يجوز إدغام كلّ واحد من[6] القاف والكاف في غيرهما،

---

(١) الكتاب ٢ : ٤١١ ـ ٤٢٦ وشرح الشافية ٣ : ٢٧٩ ـ ٢٩٢ والمقتضب ١ : ٢٠٩ ـ ٢٢٤ وشرح المفصل ١٠ : ١٣٨ ـ ١٥٣. وفي م وإحدى النسخ كما جاء في حاشية ف: «حروف اللسان». وفي المبدع «اللسانية».

(٢) من م.

(٣) ومثله في الكتاب ٢ : ٤١٤. ف : كندة.

(٤) م : انهك قطاب وترفع.

(٥) سقط «حروف الحلق» من م.

(٦) سقط «كل واحد من» من م.

ولاغيرهما فيهما .

ثم الجيم والشين والياء :

أما الجيم فإنها تدغم في الشين خاصّة كقولك «ابعَج شَّبثاً»(١) . ويجوز البيان ، وكلاهما حسن . وإنما جاز إدغامها(٢) فيها لكونهما من حروف وسط اللسان .

ولم يجز إدغامها(٣) في الياء ، وإن كانت(٤) من مخرجها ، لأن الياء حرف علّة ، وحروف العلة(٥) بائنةمن جمع الحروف ، بأنها لا يُمدّ صوت إلاّ بها ، ولأنَّ الحركاتِ بعضُها . ولذا كانت منفردة بأحكام لا توجد لغيرها ، ألا ترى أنك تقول «عمرُو» و «بكرُ» و «نصرُ» وما أشبه ذلك في القوافي، فيعادِل الحروفُ بعضُها بعضاً ، ولو وقعت ياء أو واو بحذاء حرف من هذه الحروف نحو «جَوْر» و «خَيْر» لم يجز . وكذلك تكون القافية مثل «سَعيد» و «قُعود» ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرُهما لم يصلح وتحذف

(١) م : اخرج شبثاً .
(٢) م : إدغامها .
(٣) م : إدغامها .
(٤) م : كانتا .
(٥) سقط من النسختين حتى قوله «ومثنى القوم» . وألحق بنسخة ف على طيارة ، نقلاً عن خط المصنف . وقد نُقلت الطيارة جهلاً إلى موضع آخر ، فأرجعناها نحن إلى موضعها هنا على الصواب . وانظر المقتضب ١ : ٢١٠ .

لالتقاء الساكنين في الموضع الذي يحرّك فيه غيرها نحو «يَغزو القوم» و «يرمي الرجل» و «مثى القوم» . فصارت لذلك قِسماً برأسه(١). فلذلك لم تدغم في غيرها ، ولا أُدغم غيرها فيها ، ما عدا النون فانها أُدغمت فيها، لعلّة تُذكر في موضعها(٢) .

ولا يدغم في الجيم من مخرجها شيء : أما الشين فلم تدغم فيها [٦٤ب] لأنّ(٣) فيها تفشّياً فكرهوا إذهابه بالإدغام ، وأيضاً فإنّ الشين(٤) بتفشّيها لحقت بمخرج الطاء والدال ، فبعدت عن الجيم . وأما الياء فلم تدغم لِما تقدّم ، من ذكر(٥) العلّة المانعة من إدغام الياء والواو في حروف الصحّة .

ويدغم فيها من غير مخرجها ستّة أحرف ، وهي : الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، نحو «لم يربط جّملاً» و «قد جّمَل» و «وجبَت جّنُوبُها» و «احفظ جّابراً» و « انبِذ جّعفراً » و « ابعث جّامعاً » . وإنما جاز إدغام هذه الأحرف في الجيم ، وإن لم تكن من مخرجها ،لأنها أخت الشين وهي معها من مخرج واحد . فكما أنّ هذه الأحرف تدغم في الشين

(١) م : برأسها .
(٢) م : «ولا أدغم غيرها فيها فلم يدغم فيها ما عدا النون» .
(٣) م : أما الشين فلأن .
(٤) م : فإنها
(٥) م : وذكر .

فكذلك أدغمت في أختها ، وهي الجيم ، حملاً عليها . والبيانُ في جميع ذلك أحسن للبعد الذي بينها[1] [وبينهن] . وإذا أدغمت الطاء والظاء في الجيم فالأحسن أن تُبقي الإطباق الذي فيهما،لئلاّ تُخِلَّ[2] بهما وتُضعفَهما، بزوال الإطباق منهما . وقد يجوز أن تُذهب الإطباق جملة

وأما الشين فإنها لا تدغم في شيء[3] . وسبب ذلك أنها متفشّية، كما تقدّم ، والإدغام في مقاربها يُذهبه ، فيكون ذلك إخلالاً بها .

وتدغم[4] فيها الجيمُ - وقد تَقدّم ذكر ذلك - والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء واللاّم . أما إدغام الجيم فيها فلكونهما من مخرج واحد . وأما إدغام سائر الحروف فيها فلأنها استطالت بالتفشّي الذي[5] فيها ، حتى اتصلت بمخرجها ، فجرت لذلك مجرى ما هو من مخرج واحد . والبيان عربيّ جيّد ، لبُعد ما بينها وبينهنّ .

وأما الياء فلا تدغم في حرف صحيح [أصلاً][6] ، وقد تقدّم سبب ذلك. وتدغم في الواو ، لأنها شابهتها في اللّين والاعتلال ، إلاّ أنّ الواو هي التي

---

(1) م : بينهما . (2) م : يخل .
(3) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «تدغم في الجيم نحو أعطيش جّحدراً» .
(4) م : ويدغم . (5) م : التي . (6) من م .

تُقلب لجنس الياء ، تقدَّمت أو تأخَّرت ، لأنَّ القصد بالإدغام التخفيف، والياء أخفُّ من الواو ، فقلبوا الواو ياء على كلّ حال - وأيضاً فإنَّ الواو من الشَّفة ، والياء من حروف الفم ، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم -(١) نحو «سَيِّد» و «مَيِّت» . الأصل فيهما «سَيْوِدٌ» و «مَيْوِتٌ»(٢) ،و«طيّ» و «لَيّ» الأصل فيهما «طَوْيٌ» و«لَوْيٌ» .

ولا يدغم فيها حرف صحيح أصلاً ، إلاّ النون نحو «مَن يُوقن». والسبب في أن أُدغمت(٣) النون وحدها ، من بين سائر الحروف الصحاح ، في الياء ،أنَّ النون غَنّاء فأشبهت بالغنَّة التي فيها الياء(٤) ، لأنَّ الغُنَّة فَضْلُ صوتٍ في الحرف ، كما أنَّ اللّين فضل صوت في حروف(٥) العلَّة . وأيضاً فإن النون قريبة في المخرج من الواو التي هي أخت الياء . ويدغم فيها الواو لتشاركهما في الاعتلال واللّين ، كما تقدَّم . وذلك نحو «طَوَيتُ طَيّاً» و «لَوَيتُ لَيّاً» .

ثم(٦) الضاد،ولا تُدغم في شيء من مقارباتها(٧) . وسبب ذلك أنَّ فيها

---

(١) سقط ما بين معترضين من النسختين ، وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) سقط بقية الفقرة من النسختين ، والحقت بحاشية ف . وسيرد بعدُ ما هو تكرار لها تقريباً .

(٣) م : أن أدغمت إلى .

(٤) م : للياء .

(٥) م : حرف .

(٦) م : وثم .

(٧) في النسختين : متقارباتها .

استطالة وإطباقاً واستعلاء ، وليس في مقاربتها ما يشركها في ذلك كلّه. فلو أُدغمت لأدّى ذلك إلى الإخلال بها ، لذهاب هذا الفضل الذي فيها .

فأما إدغام بعضهم لها في الطاء بقوله «مُطّجِع» يريد «مُضطجعاً»[1] فقليل جدّاً ، ولا ينبغي أن يقاس . والذي شجّعه على ذلك أشياء ، منها : موافقةُ الضاد للطاء في الإطباقِ الذي فيها[2] والاستعلاء ، وقربُها[3] منها في المخرج ، ووقوعُها معها في الكلمة الواحدة أكثر من وقوعها في الانفصال ، لأنّ الضاد التي تكون آخر كلمة[4] لا يلزمها أن يكون أول الكلمة التي تليها طاء ، ولا يكثر ذلك فيها بخلاف «مضطجع» . فلمّا اجتمعت هذه الأسباب أدغموا ، واغتفروا لها ذهاب الاستطالة التي في الضاد .

وتدغم فيها الطاء والدال والتاء والظاء[5] والذال والثاء واللاّم . وذلك نحو «هل ضَّلّ زيدٌ» و «ابعث ضَّرَمَةَ» ـ قال سيبويه[6]: «وسَمِعنا من يُوثَق بعربيَّته قال[7] :

---

(١) انظر الكتاب ٢ : ٤٢٢ . م : مضطجعا .
(٢) سقط «الذي فيها» من م . (٣) في النسختين : وقربة .
(٤) سقط «التي تكون آخر كلمة» من م .
(٥) م : والضاد . (٦) الكتاب ٢ : ٤٢٠ . م قال س .
(٧) سيرد الشاهد بعد . انظر ص ٧٠٥ والكتاب ٢ : ٤٢٠ . وصف رجلاً ثار بسيفه في ركائبه ليعرقبها ثم ينحرها للأضياف ، فجعلت تضج .

* ثارَ ، فضَجَّت ضَجَّةً رَكائبُهْ *

فأدغم التاء في الضاد» - و«اضبِط ضَّرَمةَ» و «احفظ ضَّرَمةَ»[1] و«خُذ ضَّرَمةَ» و «قد ضَّعف»[2] . أما اللاّم فأدغمت فيها ، لقربها منها في المخرج. وأما سائر الحروف فإنَّ الضاد ، بالاستطالة التي فيها ، لحقت مخرج الطاء والدال والتاء ، لأنها اتصلت بمخرج اللاّم، وتطأطأت عن اللاّم حتى خالطت أصولَ ما اللاّمُ فوقه ، إلاّ أنها لم تقع من الثنيّه موقع[3] الطاء[4] لانحرافها ، لأنك تضع [لسانك][5] للطاء[6] بين الثَّنيَّتَين . وقرُبت بسبب ذلك من الظاء والذال والثاء ، لأنهنّ من حروف طرف اللسان والثنايا ، كالطاء وأختيها. والبيان عربيّ جيّد ، لتباعد ما بينها [وبينهنّ] .

ثم اللاّم والنون والراء :

أما اللاّم فإنها تدغم في ثلاثة [٦٥أ] عشر حرفاً[7]، وهي : التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء

(١) زاد في م : وابعث ضرمة .
(٢) سقط المثال من النسختين وألحق بحاشية ف . فكأن ابن عصفور أغفل التمثيل لادغام الدال في الضاد ، تبعاً لسيبويه في الكتاب ٢ : ٤٢٠ ، ثم استدرك فألحقه فيما بعد .
(٣) م . موضع . (٤) م : الظاء .
(٥) من م . (٦) ف : الطاء . (٧) الكتاب ٢ : ٤١٦ .

والنون . وإنما أُدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها . وذلك أنّ اللاّم من طرف اللسان ، وهذه الحروف : أحد عشر حرفاً منها حروفُ طرفِ اللسان ، وحرفان منها ـ وهما الضاد والسين ـ يخالطان طرف اللسان . وذلك أنّ الضاد لاستطالتها اتّصلت بمخرج اللاّم ، وكذلك الشين بالتفشّي الذي فيها لحقت أيضاً مخرجها .

فإن كانت اللاّم للتعريف التُزم الإدغام،ولم يجز البيان[1].والسبب في ذلك أنه انضاف إلى ماذكرناه من الموافقة كثرةُ لام المعرفة في الكلام ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ نكرةٍ أردتَ تعريفها أدخلت عليها اللاّم التي للتعريف إلاّ القليل منها . وكثرة دوز[2] اللفظ في الكلام تستدعي التخفيف . وأيضاً فإنَّ لام المعرفة قد تنزّلت منزلةَ الجزء مما[3] تدخل عليه ، وعاقبها[4] التنوين . واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك . فلمّا كان فيها ثلاث مُوجبات للتخفيف ـ وهي : ثقلُ اجتماع المتقاربات ، وكثرة التكلّم بها ، وأنها مع مابعدها كالكلمة الواحدة ـ التُزم فيها الإدغام

وإن كانت لغير تعريف أُدغمت لأجل المقاربة ، وجازالبيان لأنها لم يكثر

(١) في حاشية ف بخط أبي حيان عن شرح السيرافي على كتاب سيبويه : «قال الفراء : قال الكسائيّ : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الحروف ، الا عند اللام والراء والنون فقط . يقولون : لونالصامت .. وكان صدوقاً في روايته .يعني الكسائيّ. وهذا لم يحفظه البصريون ، ولا الفراء».

(٢) م : دورة .　　(٣) م : فيما .　　(٤) م : وعاقبه .

استعمالها ككثرة لام التعريف ، ولا هي مع مابعدها بمنزلة كلمة واحدة كما أنَّ لام التعريف كذلك . والإدغام[1] إذا كانت اللاّم ساكنةأحسن منه إذا كانت متحرّكة نحو «جَعَل رّاشدٌ» . وإدغامها في بعض هذه الحروف[2] أحسنُ منها في بعض :

فإدغامها في الراء نحو «هل «رّأيتَ» أحسنُ من إدغامها في سائرها، لأنها أقرب الحروف إليها ، وأشبهها[3] بها ، حتى إنَّ بعض من يصعب عليه إخراج الراء يجعلها[4] لاماً .

وإدغامها في الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاي يلي في الجودة إدغامَها في الراء . لأنها أقرب [الحروف][5] إليها بعد الراء .

وإدغامها في الثاء ـ نحو[6] ﴿هل ثّوِبَ﴾ وقد قرأ به أبوعمرو ـ والذالِ والظاء يلي[7] ذلك ، لأنَّ هذه الثلاثة من أطراف الثنايا ، و[قد][8] قاربن مخرج ما يجوز إدغام اللام فيه وهو الفاء .

---

(١) سقط «والادغام إذا .... جعل راشد» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(٢) يريد : الحروف الثلاثة عشر المذكورة من قبل ، إذا لم تكن اللام قبلها للتعريف .
(٣) ومثله في الكتاب ٢ : ٤١٦ . ف : ولشبهها . (٤) م : يجعل .
(٥) من م . (٦) الآية ٣٦ من سورة المطففين .
(٧) م : والطاء تلي . (٨) من الكتاب ٢ : ٤١٧ .

وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك ، لأنهما ليسا من حروف طرف اللسان كاللاّم . وإنّما اتصلتا[1] بحروف طرف اللسان ، بالاستطالة التي في الضاد ، والتفشّي الذي في الشين ، كما قدّمنا . ومن إدغامها في الشين قول طريف بن تميم[2] :

تقولُ إذا استهلكتُ مالاً للَذّةٍ فُكَيهةُ : هَشَّيءٌ بِكفَّيكَ لائقُ ؟

يريد : هل شَيءٌ .

وإدغامها في النون دون ذلك كلِّه ، والبيانُ أحسنُ منه . وإنما قبح إدغامها في النون ، وإن كانت أقرب إلى اللاّم من غيرها من الحروف التي تقدّم ذكرها ، لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون من الحروف التي أُدغمت هي فيها إلاّ اللاّم . فكأنهم استوحشوا الإدغام فيها وأرادوا أن يُجروا اللاّم مُجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها[3] . فكما أنه لا يجوز إدغام شيء منها في النون كذلك[4] ضعف إدغام اللاّم فيها .

ولا يُدغم فيها إلاّ النون على ما يُبَيَّنُ في فصل النونِ .

---

(١) م : اتصلنا .
(٢) الكتاب ٢ : ٤١٧ والمفصل ٢ : ٢٩٦ وشرحه ١٠ : ١٤١ . واللائق : المستقر المحتبس .
(٣) م : إدغامها فيها .
(٤) في النسختين : لذلك .

وأما النون فلها خمسة مواضع : موضع تظهر فيه ، وموضع تدغم فيه ، وموضع تَخفى فيه[1] ، وموضع تقلب فيه ميماً ، وموضع تظهر فيه وتخفى :

فالموضع الذي تظهر فيه خاصّة إذا كان بعدها هاء أو همزة أو حاء أو عين[2] ، نحو «منِها» و «يَنأى» و «منِحار» و «منِعَب»[3] .

والموضع الذي تظهر فيه وتخفى إذا وقعت بعدها الغين أو الخاء ، نحو «مُنْغَلّ»[4] و «منَخُل» .

والموضع الذي تدغم فيه إذا كان بعدها حرف من حروف «ويرمل».

والموضع الذي تقلب فيه إذا كان بعدها باء .

والموضع الذي تخفى فيه إذا كان بعدها حرف من سائر حروف الفم الخمسة عشر .

فأدغمت في خمسة الأحرف المتقدّمة الذكر لمقاربتها لها : أما مقاربتها للرّاء واللاّم ففي المخرج[5]. وأما مقاربتها للميم ففي الغُنَّة ، ليس حرف من

---

(١) سقط من م . (٢) م : أو عين أو حاء .
(٣) المنعب : الفرس الجواد يمد عنقه كالغراب .
(٤) في المقتضب «مُنْغُل» وهو لغة في مُنخل . والمنغلّ من مصدر انغلّ .
(٥) علق عليه في حاشية ف بما يلي : «لا يعرف في اللغة كلمة فيها نون ساكنة بعدها =

الحروف له غُنَّة إلاّ النون والميم . ولذلك[1] تُسمع النون كالميم ،ويقعان في القوافي المكفأة فلا يكون ذلك عيباً ،نحو قوله[2] :

ماتَنقِمُ الحربُ العَوانُ مِنّي   بازلُ عامَين ِ، حَديثٌ سِنّي

لِمثلِ هذا وَلَدَتني أُمّي

وأما مقاربتها للياء والواو فلأنَّ في النون غنَّة تُشبه[3] اللين في الياء والواو ، لأنَّ الغُنَّةَ فضلُ صوت في الحرف كما أنَّ اللّينَ كذلك . وهي[4] من حروف الزيادة كما أنَّ الياء والواو كذلك ، وتزاد في موضع زيادتهما تقول «عَنسَل» و «جَحنفل» و «رَعْشَن» كما تقول «كوثر» و «صيقل» و «جدول» و «عِثير» و «تَرقوة» و «عِفرية» . وأيضاً فإنها قد أُدغمت فيما قارب الواو في المخرج ، وهو الميم ، وفيما هو على طريق الياء وهو الراء ؛ ألا ترى

= راء ولا لام فلم يقولوا مثل : قنر وعنل . وسبب ذلك أن الساكنة فيها غنة ، وهي تقارب الحرفين جداً ، فلمّا تقاربت في المخرج ، واختلفت في الصفة ، ثقل الجمع بينهما . وانظر ص ٧١٢ .

(١) سقط من النسختين حتى نهاية الرجز ، وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف .

(٢) الرجز لأبي جهل وينسب إلى الامام علي . اللسان (بزل) و (عون) والتاج (عون) والعقد الفريد ٦ : ٣١٠ وإنباه الرواة ٢ : ٣٧١ والكامل ص ٨١٠ والمقتضب ١ : ٢١٨ .

(٣) م : يشبه .

(٤) سقط من النسختين حتى قوله «كما أدغمت في الميم والراء» ، وألحق بحاشية ف . وانظر المقتضب ١ : ٢١٩ .

أنَّ الألثغ بالراء يجعلها ياء . فأدغمت [النون] في الياء والواو كما أُدغمت في الميم والراء . فلمّا قاربت النونُ هذه الحروف الخمسة أُدغمت فيها . [٦٥ب]

ولا يجوز البيان[١] إن كانت النون ساكنة .فإن كانت مُتحرِّكة جاز ، لفصل الحركة بين المتقاربين ، لأنَّ النيّة بالحركة أن تكون بعد الحرف ، وذلك نحو «خَتَنُ مُوسى» .

وإذا أُدغمت[٢] في الراء واللاّم والواو والياء كان إدغامها بغنَّة ، وبغير غنَّة . أما إدغامها بغير غنَّة فعلى أصل الإدغام ، لأنك إذا أدغمتها صار اللفظ بها من جنس ما تدغم فيه . فإذا كان ما بعدها غير[٣] أغنّ ذهبت الغنَّة ، لكونها تصير مثله . ومن أبقى الغنَّة فلأنَّها فضلُ صوتٍ ، فكرهَ إبطالها . فحافظَ عليها بأن أدغم ، وأبقى بعضاً من النون وهو الغنَّة . وإبقاؤها عندي أجود ، لما في ذلك من البيان للأصل والمحافظة على الغنَّة .

وإذا أُدغمت في الميم قُلبت إلى جنسه ، ولم يبق لها أثر ولست محتاج[٤] إلى غنَّة النون ، لأنَّ الميم فيها غنَّة ، فإذا قلبتها ميماً محضة لم تُبطِلِ الغنَّة .

---

(١) أي : إذا كان الادغام من الادغام في الكلمتين . (٢) م : وأدغمت .
(٣) م : عين . (٤) ف : محتاجاً

وزعم[1] سيبويه أنهامع ماتدغم فيه مخرجها من الفم ، لامن الخياشيم ، لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم ، وهي من الخياشيم ، لتفاوت[2] ما بينها ، ولا يُدغم الأبعد في الأبعد . ووافقه المبرّد في جميع ذلك ، إلاّ الميم لأنها من الشفة ، فلو كانت النون المدغمة فيها من الفم لبعدت من الميم . قال : ولكن مخرجها مع الميم[3] من الخياشيم ، لأنّ الميم تخرج[4] من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغنّة التي فيها ، فأدغمت فيها النون لتلك المجاورة .

ومذهب سيبويه عندي أولى ، لأنّ النون التي في الفم تصير أيضاً إلى الخياشيم ، للغنّة التي فيها ، كما كان ذلك في الميم[5] ...

وقُلِبت مع الباء ميماً ، ولم تدغم فيها ، لأنّ الباء لاتقارب النون في المخرج كما قاربتها الراء واللاّم[6] ، ولا فيما يشبه الغنّة وهو اللِّين ، ولا في الغنّة كما قاربتها الميم . فلمّا تعذّر إدغامها في الباء قلبت معها ميماً ، لأنّ الباء من مخرج الميم فعوملت معاملتها ، فلمّا قلبت النون مع الميم ميماً قلبت ميماً أيضاً مع

---

(١) سقط من النسختين حتى قوله « كما كان ذلك في الميم » . وألحق بحاشية ف نقلاً عن خط المصنف . وانظر الكتاب ٢ : ٤١٥ . (٢) ف : «لتفاوته» . وانظر المقتضب ١ : ٢٢١ .
(٣) ف : اللام . (٤) ف : يخرج .
(٥) بضع كلمات مخرومة .
(٦) سقط من النسختين حتى «وهو اللين» وألحق بحاشية ف .

الباء . وأُمِنَ[1] الالتباس ، لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأظهرت مع الهمزة والهاء والعين والحاء ، لبعد ما بينها وبينهنَّ ، فلم[2] تُغيَّر النون بإدغام ، ولا بشبهه الذي هو الإخفاء . وأيضاً فإنَّ حروف الحلق أشدُّ علاجاً ، وأصعبُ إخراجاً ، وأحوج إلى تمكين آلة الصوت من غيرها . فإخراجها[3] لذلك يحتاج[4] إلى اعتمادات تكون في اللسان ، والنونُ الساكنة الخفيّة مخرجها من الخيشوم ، فلا علاج في إخراجها ولا اعتماد . فإذا كانت قبل حروف الحلق تعذَّر النُّطق بحروف الحلق ، لأنَّ النون تستدعي ترك الاعتماد ، وحروف الحلق تطلب[5] الاعتماد . فإذا بيَّنتَ النون قبلها أمكن إخراجها ، لأنَّ النون البيِّنة مخرجها من اللسان ، فهي أيضاً تطلب الاعتماد[6] كسائر حروف اللسان .

وأما جواز خفائها وإظهارها مع الخاء والغين فلأنهما من أقرب حروف الحلق إلى الفم . فمن أجراهما[7] مجرى ما تقدَّمهما[8] من حروف الحلق

(١) سقط حتى «ساكنة قبل باء» من النسختين وألحق بحاشية ف .
(٢) م : ولم .
(٣) م : وإخراجها .
(٤) ف : بذلك محتاج .
(٥) م : وحرف الحلق يطلب .
(٦) ف : اعتماداً .
(٧) في النسختين : أجراها .
(٨) ف : «ماتقدم» . م : «ماتقدمها» .

أظهر النون معهما. ومن أجراهما مجرى ما يليهما[1] من حروف الفم ـ وهو القاف والكاف ـ أخفى النون معهما كما يخفيها مع القاف والكاف .

وأما إخفاؤها مع الخمسة عشر حرفاً من حروف الفم الباقية فلأنها[2] اشتركت معها في كونها من [حروف] الفم . وأيضاً فإنها ـ وإنْ كانت من حروف اللسان ـ فبالغنّة التي فيها ، التي خالطت الخياشيم ، اتّصلت بجميع حروف الفم . فلمّا[3] أشبهتها فيما ذكرنا ، وكانت قد أُدغمت في بعض حروف الفم ، غيّروها بالإخفاء معها كما غيّروها بالإدغام والقلب مع حروف «ويرمل» من حروف الفم ، لأنَّ الإخفاء شبيه بالإدغام . ولم يغيّروها بالإدغام ، لأنهم أرادوا أن يفرّقوا بين ما يقاربها من حروف الفم في المخرج ـ كاللاّم والراء ـ وفي الصفة ـ كالميم والياء والواو ـ وبين ما ليس كذلك. فجعلوا التغييرَ الأكثر[4] للأقرب ، والتغييرَ الأقلَّ للأبعد .

ولم يُسمع من كلامهم تسكين النون المتحرِّكة ، إذا جاءت قبل الحروف التي تخفى معها ، كما تُسكَّن مع الحروف التي تدغم معها . فلم يقولوا «خَتَنْ[5] سليمان» كما قالوا «خَتَنْ مُوسى» . لكن إن جاء ذلك لم يُستنكر،

(١) في النسختين : ومن أجراها مجرى ما يليها . (٢) ف : فإنها .
(٣) سقط من م حتى قوله «في بعض حروف الفم» .
(٤) م : للأكثر . (٥) الكتاب ٢ : ٤١٥ : «حين» .

لأنّ الإخفاء نوع من الإدغام .

ولا يُدغم في النون شيء إلاّ اللاّم . وقد تقدَّم ذلك في فصل اللاّم .

وأما الراء فلا تدغم في شيء ، لأن فيها تكريراً ؛ ألا ترى أنك إذا نطقت بها تكرَّرت في النطق . فلو أدغمتها فيما يقرب منها ـ وهو اللاّم والنون ـ لأذهب الإدغام ذلك الفضل الذي فيها من التكرير[1] ، لأنها تصير من جنس ما تدغم فيه ، وما تدغم فيه ليس فيه تكرير . فلمّا كان الإدغام يُفضي إلى انتهاكها بإذهاب مافيها من التكرار لم يجز. وقد رُوي إدغامها في اللاّم ، وسأذكر وجه ذلك في إدغام القرآن[2] إن شاء الله تعالى .

ولا يدغم فيها إلاّ اللاّم والنون ، وقد تقدَّم ذكر ذلك في فصليهما .

ثم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء . كلُّ واحد[3] منهنّ يدغم في الخمسة الباقية ، وتدغم الخمسة الباقية فيه .

وتدغم أيضاً هذه الستّة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين. ولم يحفظ سيبويه إدغامها [٦٦] في الجيم . ولايدغم فيهنّ من غيرهنّ إلاّ اللاّم . وسواء كان الأوّل منها[4] متحرّكاً أو ساكناً ، إلاّ أنَّ الإدغام

---

(١) ف : التكرر .
(٢) انظر ص ٧٢٥ .
(٣) م : واحدة .
(٤) م : منها .

إذا كان الأوّل [منها][1] ساكناً أحسن منه إذا كان الأوّل متحرّكاً ، لأنه يلزم فيه تغييران : أحدهما تغيير الإدغام ، والآخر تغيير بإسكان الأوّل[2] .

وإنما جاز إدغامها فيما ذُكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض ، ولمقاربتها حروفَ الصفير في المخرج أيضاً كما بُيِّن في مخارج الحروف .

وأما الضاد والشين فإنهما ـ وإن لم تقاربها في المخرج ـ فإنّ التقارب بينهما وبينها من حيث لحقت الضادُ ، باستطالتها ، والشينُ ، بتفشّيها ، مخرجَها . والضاد أشبه بها من الشين ، لأن الضاد قد أشبهتها[3] من وجه آخر ، وهو أنها مُطبقة كما أنّ الطاء والظاء كذلك .

وأما إدغامها في الجيم فحملاً على الشين ، لأنهما من مخرج واحد.

والإدغام في جميع ماذُكر أحسنُ من البيان . والسبب في ذلك أنّ أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم ، بدليل أنّ حروف الحلق يُدغم منها الأدخل في الأخرج ، لأنه يَقرب بذلك من حروف الفم . ولا يدغم الأخرج في الأدخل ، لأنه يبعد بذلك من حروف الفم ، ويتمكّن في الحلق .

وإنما كان الإدغام في حروف الفم و [طرف] اللسان أولى لكثرتها، وما

---

(١) من م وفيها : منها .
(٢) م : تغيير إسكان الأول .
(٣) م : أشبهت .

كَثُرَ استدعى التخفيف . وأكثر حروف الفم من طرف اللسان، لأنّ حروف الفم تسعة عشر . منها اثنا عشر حرفاً من طرف اللسان . فلذلك حسن الإدغام في هذه الحروف .

والبيان في بعضها أحسن منه في بعض ، وذلك مبنيّ على القرب بين الحرفين . فما كان أقرب إلى ما بعده كان إدغامه أحسن[1] . وذلك أن الإدغام إنما كان بسبب التقارب ، فإذا قوي التقارب قوي الإدغام[2]. وإذا ضعف ضعف الإدغام :

فتبيين هذه الستة الأحرف إذا وقعت قبل الجيم أحسنُ من بيانها[3] إذا وقعت قبل الشين ، لأنّ إدغامها في الجيم بالحمل على إدغامها في الشين. بل لم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم كما تقدّم .

وتبيينها إذا وقعت قبل الشين[4] أحسنُ من تبيينها إذا وقعت قبل الضاد ، لأنّ الشين أبعد منها من الضاد ، لأنّ الشين[5]أشبهتها من جهة واحدة، وهو اتصالها بمخرجها بالتفشّي الذي فيها ـ كما[6] تقدّم ـ والضاد أشبهتها من وجهين ، وهما[7] : اتصالها بها بسبب الاستطالة ، و[8] شبهها بالطاء والظاء

(١) م : أقوى . (٢) سقط من م .
(٣) م : ثباتها . (٤) سقط من م حتى «وقعت قبل» .
(٥) م : السين . (٦) سقط من م . (٧) في النسختين : وهو.
(٨) ألحق بحاشية ف : «الآخر» . يريد : والآخر شـ ا .

بسبب الإطباق كما ذُكر ،

وتبيينها قبل الضاد أحسنُ من تبيينها قبل الصاد والسين والزاي ، لأنّ الضاد أبعد منها لأنها لاتقاربها في المخرج ، وحروف الصفير تقاربها في المخرج .

وتبيينها قبل حروف الصفير أحسنُ من تبيين بعضها قبل بعض ، لأنَّ بعضها أقربُ إلى بعض في المخرج من حروف الصفير إليها .

وتبيين الطاء والدال والتاء ، إذا وقعت قبل الظاء والثاء والذال ، أو وقعت الظاء والثاء والذال قبلها ، أحسنُ من تبيين الطاء والدال والتاء إذا وقع بعضها قبل بعض ، و[١] الظاء والثاء والذال إذا وقع بعضها قبل بعض . لأنَّ الظاء[٢] وأختيها بعضُها أقربُ إلى بعض منها إلى الطاء[٣] وأختيها ، وكذلك الطاء[٤] وأختاها بعضها أقرب إلى بعض منها إلى الظاء[٥] وأختيها .

وتبيين الظاء وأختيها[٦] إذا وقع بعض منها قبل بعض أحسن[٧] من تبيين الطاء وأختيها إذا وقع بعض منها قبل بعض ، لأنَّ في الظاء وأختيها رخاوة فاللسان

---

(١) سقط من م حتى «بعضها قبل بعض» .
(٢) م : الطاء .
(٣) م : الظاء .
(٤) م : الظاء .
(٥) م : الطاء .
(٦) ف : وكذلك الظاء وأختاها
(٧) سقط من النسختين حتى «منها قبل بعض» ، وألحق بحاشية ف .

يتجافى عنهنّ ؛ ألا ترى أنّك إذا وقفت عليهنّ رأيت طرف اللسان خارجاً عن أطراف الثنايا ، فكأنها خرجت عن حروف الفم إذ قاربت الشفتين[١] . والطاء وأختاها ليست كذلك ؛ ألا ترى أنّ الأسنان العليا منطبقة على الأسنان السفلى ، واللسانُ من وراء ذلك[٢] فلم يتجاوز الفم . والإدغام ـ كما تقدّم ـ أصله أن يكون في حروف الفم .

وإذا أُدغمت التاء والدال والثاء والذال[٣] في شيء ، مما تقدّم أنهنّ[٤] يدغمن فيه ، قلبت إلى جنسه . قال[٥] :

* ثارَ . فَضَجَّت ضَجَّةً رَكائبُهْ *

فقلب[٦] التاء ضاداً . وقال ابن مقبل[٧] :

وكأنّما اغتبقَتْ صَبيرَ غَمامةٍ بِعَراً ، تُصفِقُه الرِّياحُ ، زُلالا

فقلب التاء صاداً[٨] .

---

(١) م : السين . (٢) سقط من م .
(٣) م : الباء والذال والثاء . (٤) م : أيهن .
(٥) انظر ص ٦٩٠ . (٦) ف : فقلبت .
(٧) ليس في ديوانه المطبوع ، ونسب إليه في الكتاب ٢ : ٤١٩ . والصبير : ما تراكب من السحاب . والعرا : الفناء أو المكان العاري . وصف امرأة بطيب ماء الفم وبروده ورقته ، فجعلها كالمغتبقة ماء غمامة في أرض بارزة للرياح . (٨) م : ضاداً .

وإذا أُدغمت الطاء والظاء في مُطبَق، مثل أن يدغما في الصاد والضاد[1]، أو يدغم[2] أحدهما في الآخر، قلب المدغم إلى جنس ما يدغم فيه.

وإذا أدغما في غير [٦٦ب] مُطبق، مثل[3] أن يدغما في الدال والتاء، فالأفصح ألاّ يقلبا إلى جنس ما يدغمان فيه بالجملة، بل يبقى الإطباق، وبعض العرب يُذهب الإطباق.

وإذهاب الإطباق[4] منهما، مع ما كان من غير المطبقات أَشبَهَ بهما، أحسنُ من إذهابه مع ما لم يكن كذلك. فإذهاب[5] الإطباق من الطاء مع الدال، لأنهما قد اجتمعا في الشِدَّة، أحسن من إذهابه مع التاء[6] لأنها مهموسة. وإذهاب الإطباق من الظاء[7] مع الزاي، لأنهما مجهوران، أحسنُ من إذهابه مع الثاء لأنها مهموسة. وتمثيل الإدغام في ذلك بيّن لا يُحتاج إليه.

ولا يدغم[8] في الحروف المذكورة من غيرها إلاّ اللاّم. وقد تبيَّن ذلك في فصل اللاّم.

ثم الصاد والسين والزاي: كلّ واحدة[9] منهن تدغم في الأخرى، لتقاربهنّ

---

(١) ف: أو الضاد (٢) في النسختين: أو تدغم. (٣) م: قبل.
(٤) ف: وإذهابه. (٥) م: فإذهابه.
(٦) م: الياء. (٧) م: الطاء.
(٨) سقط من م حتى «في فصل اللام» وهو تكرار لما مضى في ص ٧٠١.
(٩) م: واحد.

في المخرج ، واجتماعهن[1] في الصَّفير ، فإذا قَلبتَ الأوَّل منهما إلى جنس الثاني قلبته إلى مقاربه[2] في المخرج وصفيري مثله ، فلم يكن في الإدغام إخلال به . وسواء كان الأول متحرِّكاً أو ساكناً ، إلاّ أنَّ الإدغام إذا كان الأول ساكناً أحسنُ منه إذا كان الأوَّل متحرِّكاً ، لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الحرف بقلبه إلى جنس ما يدغم فيه، والآخر تغييره بالإسكان . وإذا كان الأول ساكناً لا يلزم فيه إلاّ تغيير واحد ، وهو قلب الأول حرفاً من جنس ما يدغم فيه . والإدغام أَحسن فيهنّ[3] من الإظهار ، لأنهنّ[4] من حروف طرف اللسان والفم ، والإدغام ـ كما تقدَّم ـ أصله أن يكون في حروف الفم و [طرف] اللسان . وذلك نحو قولك « احبِس صّابراً » و « حَبَسَ صّابرٌ » و «احبس زّيداً» و «حَبَس زّيدٌ»[5] و «أَوجِز صّابراً» و «أَوجَز صّابرٌ» و «أوجز سَّلمةَ » [و «أوجَز سَّلمةُ»][6] و«افحص زَّردةَ »و«فَحَص زّردةُ» و «افحص سَّالماً» و «فَحَص سّالمٌ» .

وإذا أَدغمتَ الصاد في الزاي أو في السين قلبتها حرفاً من جنس ما أدغمتها فيه ، فتقلبها مع السين سيناً ، ومع الزاي زاياً[7]، إلاّ أنك تُبقي الإطباق

---

(1) م : واجتماعها . (2) م : مقاربة .
(3) م : فيها أحسن . (4) م : كون .
(5) م : زيداً . (6) من م . (7) في النسختين : ومع الصاد صاداً .

الذي[1] في الصاد محافظة عليه . وقد يجوز ترك الإطباق ، حملاً على الأصل في الإدغام ، من أن يقلب[2] الحرف إلى جنس ما يدغم فيه البتّة وإذهاب[3] الإطباق منها مع السين أحسنُ من إذهابه مع الزاي ، لأنّ السين تشاركها في الهمس ، ولا[4] تخالفها الصاد بأكثر من الإطباق .

وإذا أدغمتها في الصاد قلبتهما صادين[5] البتّة لأنه ليس في ذلك إخلال بها . وكذلك إذا أدغمت السينَ في الزاي ، والزايَ[6] في السين، قلبت كلّ واحدة منهما إلى جنس ما يدغم فيه البتّةَ ، لأنه ليس في ذلك إخلال .

ولا يدغم شيء من هذه الصفيريّات في شيء مما يقاربها من الحروف، لأنّ في ذلك إخلالاً بها ، لأنها لو أدغمت لقلبت إلى[7] جنس ماتدغم[8] فيه فيذهب الصفير ، وهو فضلُ[9] صوتٍ في الحرف .

ويدغم فيها من[10] غيرها اللاّم ـ وقدتقدَّم ذلك في فصل اللاّم ـ والطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء . وقد تقدَّم ذلك[11] في فصل الطاء وأخواتها .

---

(١) م : والذي . (٢) م : ينقلب .
(٣) في حاشية ف أن إحدى النسخ فيها : وترك إذهاب .
(٤) م : في المهموس وليست . (٥) م : صاداً .
(٦) م : أو الزاي . (٧) في النسختين : لقلبت من .
(٨) م : ما يدغم . (٩) م : فصل . (١٠) م : مع . (١١) سقط من م .

ثم الفاء : ولا تدغم في مقاربها ، لأنَّ فيها تفشّياً ، فلو أدغمتها لذهب ذلك التفشّي . ويدغم فيهاما يقاربها[1] الباء ، فتقول«اذهب فـّي ذلك» ، لأنـه ليس في ذلك إخلال بالباء[2] ، بل تقوية بقلبها حرفاً متفشّياً .

فأما الميم[3] والواو ، وإن كانتا تقاربان الفاء[4] في المخرج لأنهما من الشَّفتَين كالفاء ، فلم تدغما في الفاء[5] ، لأنَّ الميم فيها غنَّة والواوفيها[6] لينٌ ، والغنَّة واللّين فضلُ صوت في الحرف ، فلو أدغمتَهما[7] فيها لقلبتهما[8] فاء ، فتذهب الغُنَّةُ واللِينُ فيكون ذلك إخلالاً بهما[9] .

ثم الباء : وهي تدغم في الفاء والميم[10] ، لقربها منها في المخرج . وذلك نحو «اذهَب فـّي ذلك» و «اصحَب مَّطراً» . ولايدغم[11] فيها شيء ، وسبب ذلك أنَّ الذي يقاربها في المخرج إنما هو الفاء والميم والواو : فأما الفاء فلم تدغم فيها للعلّة التي تقدَّم ذكرها في فصل الفاء . وأما الميم والواو فلم تدغما في

---

(١) م : من ما تقاربها .
(٢) م : باليـاء .
(٣) ف : فالميم
(٤) ف : تقاربانها .
(٥) ف : لم تدغم فيها .
(٦) م : وفي الواو .
(٧) م : أدغمتها .
(٨) م : لقلبتهـا .
(٩) ف : والغنة واللين فضل صوت في الحرف فكرهوا إذهابها بالادغام في الفاء .
(١٠) م : الميم والفـاء .
(١١) م : ولاتدغم .

الباء[1]. للعلـّة التي منعت من إدغامها[2] في الفاء . وأيضاً فإنّ النون الساكنة تقلب قبل الباء ميماً ، فإذا كانوا يفرّون من النون الساكنة إلى الميم قبل الباء[3] فالأحرى أن يُقِرّوها إذا وجدوها

ثم الميم : ولا تدغم في شيء مما يقاربها ، لأنها إنما يقاربها في المخرج الفاء والباء والواو ، وقد تقدَّم ذكر السبب المانع من إدغام الميم في هذه الأحرف الثلاثة . ولا يدغم[4] فيها إلاّ النون ـ وقد تقدَّم ذلك في فصل النون وأخواتها ـ والياء ، وقد تقدَّم ذلك في فصل الياء وأخواتها[5] .

ثم الواو وهي لاتدغم [٦٧أ] إلاّ في الياء ، لاجتماعها معها في الإعلال واللين. ولا تدغم[6] في شيء مما يقاربها ، لأنها[7] حرف علّة والمقارب لها حروف صحّة ـ وهي[8] الميم والباء والفاء ـ وقد تقدَّم أنّ حروف العلـّة لا تدغم في حروف الصحّة . وإعطاء السبب في ذلك[9] . ولا يدغم فيها من غيرها إلاّ النون ، وقد تقدَّم ذلك في فصل النون وأخواتها[10] .

* * *

---

(١) م : اليـاء . (٢) في النسختين : إدغامها. (٣) ف : فإذا كانوا يفرون إليها.
(٤) م : ولاتدغم . (٥) ف : إلا النون والياء وقد تقدم في فصليها .
(٦) م : ولا يدغم . (٧) سقط من م حتى «حروف صحة» .
(٨) م : وهو . (٩) م : وقد تقدم ذكر السبب في ذلك . (١٠) ف : في فصلها

واعلم أنَّ الإدغام في المتقاربَين[1] إنما يجوز إذا كانا من كلمتين . لأنه لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المثلين ، لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم ، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيانٌ للأصل . فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام[2] ، لِما في ذلك من اللَّبس بإدغام المثلين ، لأنَّ الإدغام في الكلمة الواحدة لازم . فإذا أُدغمتَ لم يبق ما يُستدلّ به على الأصل ؛ ألا ترى أنك لو أدغمت النون من «أَنْمُلَة» في الميم[3] فقلت «أَمُّلَة» لم يُدر : هل الأصل «أنْمُلة» أو[4] «أمْمُلة» ؟

ولأجل اللَّبس ، الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة ، بَيَّنت العربُ النونَ الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء[5] في كلمة ، نحو «زُنْم»[6] [و«أنْمُلة»][7] و «قَنواء»[8] و «كُنْية»[9] . ولم تُخفِها كما[10] تفعَل بها مع سائر حروف الفم ، لأنَّ الإخفاء يُقرِّبها من الإدغام ، فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام ، فقلبوا لذلك .

---

(١) ف : إدغام أحد المتقاربين في الآخر . (٢) كذا! وانظر في ص ٢٩٦ و ٧١٥ : امّحي . (٣) م : في اللام .
(٤) م : أم . (٥) سقط «أو الياء» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(٦) زنم جمع زغاء ، وهي الشاة التي لها زغة . م : رنم .
(٧) من م . (٨) القنواء . المحدودبة الأنف .
(٩) سقط من النسختين وألحق بحاشية ف . (١٠) سقط من م .

ولذلك[١] أيضاً لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء أولام نحو «عَنْل» و «قنْر» ، في كلمة واحدة[٢] ، لأنك إن بَيَّنت ثَقُل لقرب النون من الراء واللاّم[٣] ، وإن أَدغمت التبس بإدغام المثلين .

إلاّ أن يجتمع المتقاربان في «افتَعَلَ» أو«تَفاعَلَ» أو «تَفَعَّلَ» ، نحو «اختصَمَ» و «تَطَيَّر» و «تَطايَرَ» ، فإنه يجوز الإدغام فيهما[٤]. والسبب في ذلك ماذكرناه في إدغام المثلين ، من أنَّ التاء من هذه الأبنية الثلاثة تنزَّلت مما بعدها منزلة المنفصل ، لأنه لايلزم أن يكون بعدها مثلها . وكذلك أيضاً لا يلزم أن يكون بعدها مقاربها كما لايلزم ذلك في الكلمتين . فلمّا أشبه اجتماع المُتقاربين فيها[٥] اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما لا يلزم[٦] ذلك في الكلمتين ، فأُمنَ التباس إدغام المتقاربين في هذه الأبنية[٧] بإدغام المثلين ، لأنَّ الإظهار يُبيِّنُ الأصل ، كما كان ذلك في الكلمتين .

فإذا أردت الإدغام قلبتَ أحد المتقاربين إلى جنس الآخر ـ على[٨]

---

(١) م : وكذلك .
(٢) سقط «في كلمة واحدة» من م .
(٣) ف : لقرب النون منها .
(٤) م : فيها .
(٥) م : فيهما .
(٦) م كما لم يلزم .
(٧) م : إدغام المتقاربين فيها .
(٨) يبدأ ههنا في م خط مغاير ويستمر حتى الخرم الذي سنشير إليه في ص ٧١٤ و ٧١٩ .

حسب ما أُحكم في الفصول المتقدِّمة ـ ثم أُدغمت . فتقول في «تَطيَّرَ» و «تَدارأ»[1] إذا أردت الإدغام : «اطَّيَّرَ» و «ادّارأ»[2] ، فتَقلِبُ التاء[3] حرفاً من جنس ما بعدها وتسكِّنه بسبب الإدغام ، ثم تدغم وتجتلب همزة الوصل ، إذ لا يمكن الابتداء بالساكن[4] . وتقول في «اختَصمَ» إذا أردت الإدغام : «خَصَّمَ» ، فتقلب التاء صاداً وتسكِّنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم تُدغم . هذا في لغة من قال «قَتَّلَ» بفتح القاف والتاء . ومن قال «قِتَّلَ» بفتح التاء[5] وكسر القاف قال«خِصَّمَ» بكسر الخاء وفتح[6] الصاد . ومن[7] قال «قِتِّلَ» بكسرهما قال«خِصِّم» بكسر الخاء والصاد . والعلّة في ذلك كالعلّة في «قتَّل» وأمثاله .

وحكم اسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع أن يكون مثله[8] من «قتَّل» وأمثاله ، وقد تقدَّم ، إذ ليس بين إدغام التاء[9] من هذه الأمثلة فيما بعدها ، إذا[10] كان مماثلاً لها ، وبين إدغامها فيه إذا كان مقارباً لها فرقٌ أكثر

---

(1) م : تدار . (2) م : ادار . وانظر الكتاب ٢ : ٤٢٥ .
(3) م : الياء . (4) م : بساكن .
(5) م : القاف . (6) سقط من م .
(7) سقط حتى «بكسر الخاء والصاد» من م .
(8) م : واسم الفاعل والمفعول والمصدر والمضارع الحكم في جميع ذلك كالحكم فيه .
(9) م : الياء . (10) م : إذ .

من أنك تقلب التاء إلى[1] جنس ما يقاربها ، ولا تحتاج إلى ذلك إذا أدغمتها في مثلها .

فإن قال قائل : فهلاّ أجريت التاء من «استَفعلَ» مجرى التاء من «افتعل» فأدغموها فيما يقاربها ، كما فعلوا بتاء «افتَعلَ» ، لأنها لا يلزمها أن يكون بعدها ما يماثلها[2] ولا ما يقاربها ، كما لا يلزم ذلك بتاء «افتعل»! فالجواب أنّ الذي منع من ذلك أنهم[3] لو أدغموا لاحتاجوا إلى تحريك السين كما احتاجوا إلى تحريك فاء «افتعل» . فكرهوا أن يحرّكوا حرفاً لم تدخله الحركة في موضع ، لأنّ السين لا تُزاد في الفعل إلاّ ساكنة . وأما فاء «افتعل» فإنها قد كانت متحرّكة قبل لحاق الفعل الزيادة، فلم تُكره الحركة فيها لذلك ؛ ألا ترى أنّ

(١) م : من .
(٢) يبدأ ههنا خرم في م وينتهي بمستهل الباب التالي . انظر ص ٧١٩ .
(٣) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «والوجه أن يقال : ما بعد التاء هنا يسكن نحو : استفتَى واستصلحَ . ولا يدغم متحرّك في ساكن حشواً . ولا يتحرّك ما بعدها إلاّ بحركة عارضة ، منقولة مما بعده ، لادغام أو إعلال نحو : استتبَّ واستطارَ . فإن شئت قلت : لمّا كان الأكثر والأصل السكون ، ولا يصحّ فيه الادغام ، حُمل هذا عليه . فإن شئت قلت : لمّا كانت الحركة عارضة [لم] تُعتبر . وما ذكر لا يظهر ، لأنه مصادرة على المطلوب ، لأنه لا مانع من تحرّكها إلاّ عدم المسوّغ . وهنا المسوّغ ، إلاّ أنّ الحركة منقولة فهي كـ (جَيَل) و(ضَو) و (الَحمر) لمّا كانت منقولة لم تعتبر كما أنه لم تحذف الهمزة في (الَحمر) . وهذا الباب واسع» .

الخاء من «اختصم» متحرّكة في «خَصم» .

ولأجل(١) تعذّر الإدغام شَذَّ بعضهم ، فحذف التاء من «يَستطيع» لمّا استثقل اجتماع المتقاربين ، فقال : «يَسطيع» .

وكذلك أيضاً يجوز الإدغام في المتقاربين ،وإن كانا في كلمةواحدة، إذا كان بناء الكلمة مبيّناً أنّ الإدغام لا يمكن أن يكون من قَبيل إدغام المثلين . وذلك نحو «انفعل» من «المحو» فإنك تقول فيه «امَّحَى» ، لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثلين ،لأنه [٦٧ب] ليس في الكلام «افَّعَلَ» ، فعُلم أنه «انمحَى» في الأصل .

فهذا جميع ما يجوز فيه إدغام المتقاربين ، مما هو في كلمة واحدة ، إلاّ ما شَذَّ من خلاف ذلك ، فيحفظ ولا يقاس عليه . فمن ذلك(٢) «ستٌّ» و «وَدٌّ» و «عِدّانٌ» .

أما «ستّ» فأصلها «سِدْسٌ» بدليل قولهم في الجمع «أسداس» . فأبدلوا من السين تاء ، لأنّ السين مضعّفة وليس بينهما حاجز إلاّ الدال، وهي ليست بحاجز قويّ لسكونها . وأيضاً فإنّ مخرجهما من أقرب المخارج إلى مخرج

---

(١) سقط حتى قوله «يسطيع» من المتن والحق بالحاشية .
(٢) في الحاشية أن إحدى النسخ فيها «والذي شذّ من خلاف ذلك» .

السين ، فكأنه قد اجتمع فيه ثلاث سينات . وكرهوا إدغام الدال في السين ، لأنهم لو فعلوا ذلك لقالوا «سِسٌّ» فيزداد اللفظ سيناً . فأبدلوا من السين حرفاً يقرب منها ومن الدال ، وهو التاء ، لأنَّ التاء تقارب الدالَ في المخرج والسينَ في الهمس ، فقالو «سِدْتٌ» . فكرهوا أيضاً اجتماع الدال ساكنة مع التاء ، لما بينهما من التقارب [حتى] كأنهمامثلان، مع أنَّ الكلمة قد كثر استعمالها ، فهي مستدعية للتخفيف من أجل ذلك . فأدغموا الدال في التاء ، ليخفَّ اللفظ ، فقالوا «سِتّ» .

وأما[1] «وَدٌّ» و «عِدّانٌ» فأصلهما «وَتِدٌ» و «عِتْدانٌ» جمع عَتُود[2] . فاستثقلوا في «عتدان» اجتماع التاء الساكنة مع الدال، للتقارب الذي بينهما حتى كأنهما مثلان ، وليس بينهما حاجز كما تقدَّم . وكذلك أيضاً «وَتِدٌ» لمّا سكنت التاء في لغة بني تميم ـ كما يقولون في «فَخِذ»: فَخْذ ـ اجتمعت التاء ساكنة مع الدال ، فاستثقلوا ذلك كما استثقلوا في «عِتْدان» البيانَ[3] حين أدغموا فقالوا «عِدّان» . والبيانُ فيه جائز . ولو كانت التاء متحرّكة لم تدغم ، لأن الحركة في النيّه بعد الحرف ، فتجيء فاصلة بينهما .

---

(١) شرح الشافية ٣ : ٢٦٨ - ٢٦٩ .
(٢) سقط «جمع عتود» من المتن وألحق بالحاشية . والعتود : الجذع من أولاد المعز .
(٣) سقط من المتن حتى «فيه جائز» وألحق بالحاشية .

وممّا يبيّن استثقالَهم التـاء ساكنة قبل الدال اجتنابُهم[1] «وَتْداً» و «وَطْداً» في مصدر «وَتَدَ» و «وَطَدَ» ، وعُدُولُهم عن ذلك إلى «تِدَة» و «طِدَة» ، كـ «عِدَة» .

* * *

فإن كان الثاني من المتقاربين[2] ساكناً بُيِّنا ولم يجز الإدغـام. وقد شذَّت العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد المتقاربين ، لمّـا تعذَّر التخفيف بالإدغام ، لأنه يؤدّي إلى اجتماع ساكنين ، لأنه لا يدغم الأول في الثاني حتى يسكن كما تقدّم. فقالوا «بَلْحارثِ»[3] و «بَلْعَنبَرِ» و «بَلْهُجَيمِ»[4] في «بني الحارث» و «بني العنبر» و«بني الهجيم»[5] . وكذلك يفعلون في كلّ قبيلة ظهر فيها لام المعرفة نحو «بلهجيم» و «بَلْقَينِ» في «بني الهجيـم»

---

(١) أي : اجتناب بني تميم .
(٢) يريد : من المتقاربين في كلمة واحدة أو كلمتين .
(٣) علق عليه ابن مالك في الحاشية بما يلي : «ليس هذا موضع بلحارث لأنـه من كلمتين» . قلت : ولم يخص ابن عصفور هذه الفقرة بالادغام ـ أو التخفيف ـ في كلمة واحدة دونه في كلمتين ، وإن كان ظاهر النص قد يوهم بذلك . وانظر التعليقة المتقدمة.
(٤) سقط من المتن وألحق بالحاشية .
(٥) زاد أبو حيان في حاشية ف قوله : «وحذفوا نون (مِن) مع لام التعريف فقـالوا : مِلْمَالِ» . وقد سقط «وبني الهجيم وكذلك ... الادغام والحذف» من المتن وألحق بالحاشية.

و «بني القين» - فإن لم تظهر فيها لام المعرفة لم يحذفوا، نحو «بني النّجّار» و «بني النّمر» و «بني التّيم» لئلاّ يجتمع عليه علّتان: الإدغام والحذف - وذلك أنه لمّا حُذفت الياء من «بني» لالتقائها ساكنة مع لام التعريف اجتمعت النون مع اللاّم، وهما متقاربان، فكُره اجتماعهما لما في ذلك من الثقل، مع أنه قد كثر استعمالهم لذلك، وكثرة الاستعمال مدعاة للتخفيف. فخفّفوا بالحذف، إذ لا يمكن التخفيف بالإدغام.

باب

[ما أدغمه القراء على غير قياس]

هذا باب يُذكر فيه ما أدغمته القُرّاء ، مما ذُكر أنه لايجوز[1] إدغامه . فمن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿الرُّعب بما﴾[2] بإدغام باء «الرُّعب» في الباء التي بعدها ، مع أنَّ قبل الباء حرفاً ساكناً صحيحاً ، وقد تقدّم أنه لايجوز عند البصريين[3] . وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء ، وقد تقدّم أنَّ الإخفاء[4] يُسمّى إدغاماً .

ومن ذلك قراءته ﴿مريم بُهتاناً﴾[5] و ﴿بأعلَم بِالشاكرينَ﴾[6] و ﴿لكيلا يَعلَم بَعدَ علمٍ شيئاً﴾[7] وأمثال ذلك ، بإدغام الميم في الباء . وقد

---

(١) ينتهي ههنا الخرم في م ويعود الخط المغاير .
(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران . م : والرعب بما .
(٣) كذا ! ولم يتقدم شيء من هذا . (٤) انظر ص ٧٠٠ وسر الصناعة ص ٦٤-٦٨ .
(٥) الآية ١٥٦ من سورة النساء .
(٦) الآية ٥٣ من سورة الأنعام . وفي النسختين : أعلم بالشاكرين .
(٧) الآية ٧٠ من سورة النحل .

تقدَّم أنّ الميم من الحروف التي لاتدغم في مقاربها . وينبغي[1] أن يُحمل ذلك على الإخفاء . وعلى ذلك كان يتأوَّله أبو بكر بن مجاهد ، رحمه الله[2] . وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظاً عن أبي عمرو . ويحكى عن البصريين أنّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك ، فيرى من يسمعه ـ ممن لا يضبط سمعَه ـ أنه أسكن الحرف الأول ، وإن كان لم يسكن .

ومن ذلك إدغام الكسائيّ وحده الفاء من ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾[3] في الباء وقد تقدَّم أنها من الحروف التي لا تدغم في مقاربها ، ولا يحفظ ذلك من كلامهم . وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، لِما فيه من إذهاب التفشّي الذي في الفاء .

ومن ذلك ما[4] روي عن ابن كثير من إدغام التاء التي في أول |الفعل|[5] المستقبل في تاء بعدها في أحرف كثيرة ، منها ما فيه[6] قبلها متحرّك ، ومنها ما فيه[6] قبلها ساكن من حروف المدّ واللين ومن[7] غيرها . فأما ما قبله

---

(١) زاد في م : أيضاً . (٢) م : رحمة الله عليه .
(٣) الآية ٩ من سورة سبأ . م : ردف بهم .
(٤) م : ومن ذلك قوله . (٥) من م .
(٦) سقط من النسختين ، وألحق بحاشية ف . (٧) ينتهي ههنا الخط المغاير في م.

متحرك فنحو قوله ﴿فتَفرَّق بكم﴾[1] و ﴿هي تَلَقَّفُ﴾[2] . وأما ما كان قبله ساكن من حروف المدّ واللّين فقوله تعالى[3] ﴿ولا تَيمَّموا[4] الخبيثَ﴾[5] و ﴿لا تَفَرَّقُوا﴾[6] و ﴿لا تَنازَعُوا﴾[7] . وأما ما كان قبله ساكن من غير حروف المدّ واللّين فقوله تعالى ﴿فإن تَوَلَّوا﴾[8] و ﴿إذ تَلَقَّونَهُ﴾[9] .

وقد تقدَّم أنَّ سيبويه[10] لا يجيز إسكان هذه التاء في «تتكلَّمون» ونحوه ، لأنها إذا سكِّنت احتيج لها ألف [١٦٨أ] وصل ، وألفُ الوصل لا تَلحق الفعل المضارع ، فإذا اتَّصلت بما قبلها جاز ، لأنه لا يُحتاج إلى همزة وصل . إلاّ أنَّ مثل ﴿فإنْ[11] تَوَلَّوا﴾ و ﴿إذْ تَلَقَّونه﴾ لا يجوز

---

(١) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام .
(٢) الآية ١١٧ من سورة الأعراف والآية ٤٥ من سورة الشعراء .
(٣) سقط «فقوله تعالى» من م . (٤) م : ولاتمّموا .
(٥) الآية من ٢٦٧ من سورة البقرة .
(٦) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران والآية ١٣ من سورة الشورى .
(٧) الآية ٤٦ من سورة الأنفال .
(٨) الآيات : ٣٢ من سورة آل عمران و ٥٧ من سورة هود و ٥٤ من سورة النور .
(٩) الآية ٥ من سورة النور .
(١٠) الكتاب ٢ : ٤٢٦ ولم يتقدم ماذكر . انظر ص٦٣٦ .
(١١) في النسختين : إن .

عند البصريين ، على حال ، لِما في ذلك من الجمع بين الساكنين وليس الساكن الأول حرفَ مدّ ولين .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿والحرْث ذّلك﴾[1] بإدغام الثاء[2] في الذال وما قبلها ساكنٌ صحيح . ولكن يتخرّج على مثل ما تقدَّم من الإخفاء .

ومن ذلك ماروى اليزيديُّ عن أبي عمرو من إدغام الجيم في التاء في مثل[3] ﴿ذِي المَعارِج تَّعرُجُ﴾ ، وسيبويه لم يذكر إدغامها إلاّ في الشين خاصَّة . فينبغي أن يُحمل ذلك على إخفاء الحركة أيضاً .

ومن ذلك إدغام أبي عمرو الحاء[4] في العين من قوله تعالى[5] ﴿فَمَن زُحْزِح عَّنِ النّارِ﴾ في إحدي الروايتين.وذلك أنَّ اليزيديَّ روى عنه أنه لم يكن يدغم الحاء في العين إلاّ في قوله تعالى﴿فَمن زُحْزِح عَّن النَّار﴾ . وروى عنه أنه قال : مِن العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى فمن زُحزِح عَّن النّار﴾ . قال: وكان أبوعمرو لايرى ذلك . والصحيح

---

(١) الآية ١٤ من سورة الأنعام .
(٢) م : الثاني .
(٣) الآيتان ٣ و ٤ من سورة المعارج
(٤) م : الخاء .
(٥) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران .

أنّ إدغام الحاء في العين لم يثبت . وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنما يحمل على الإخفاء .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿ولاتَنْقُضُوا الأَيمانَ بَعد تَوكيدِها﴾[1] بإدغام الدال في التاء . فينبغي أن يُحمل ذلك أيضاً على الإخفاء .

وعلى ذلك أيضاً ينبغي أن تحمل قراءته ﴿مِن بَعْد ضَرّاءَ مَسّتْهُ﴾[2] و﴿مِن بَعْد ضَعف﴾[3] و﴿المَهْد صَبِيّاً﴾[4]، على أنه أخفى[5] حركة الدال في جميع ذلك ، ولم يدغم .

ومثل ذلك أيضاً قراءته ﴿شَهر رَمضانَ﴾[6] و﴿عتَوا عن إمْر رَبّهم﴾[7] و﴿ذِكْر رَحمَة﴾[8] و﴿البَحْر رَهواً﴾[9] أخفى[10] حركة الراء الأولى في جميع ذلك ، ولم يدغم .

ومن ذلك ماروي عن يعقوب الحضرميّ من إدغام الراء[11] في اللام[12].

---

(١) الآية ٩١ من سورة النحل .
(٢) الآية ٥٠ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥٤ من سورة الروم .
(٤) الآية ٢٩ من سورة مريم .
(٥) في النسختين : إخفاء .
(٦) الآية ١٥٨ من سورة البقرة .
(٧) الآية ٧٧ من سورة الأعراف .
(٨) الآية ٢ من سورة مريم .
(٩) الآية ٢٤ من سورة الدخان .
(١٠) م : خفى .
(١١) علق عليه في حاشية ف بنص اخترم بعضه .
(١٢) أقحم بعده في ف : في جميع ذلك .

وكذلك أيضاً روى أبو بكر[1] بن مجاهد عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللاّم، متحرّكة كانت الراء[2] أو ساكنة، نحو ﴿فاغفِر لَّنا﴾[3] و ﴿استغفِر لَّهم﴾[4] و ﴿يَغْفِر لَّكم﴾. فإن سكن ما قبل الراء أدغمها في اللاّم في موضع الرفع والخفض نحو ﴿حينٌ مِن الدّهر لَّم يكن﴾[5]. ولا يدغم إذا كانت الراء مفتوحة كقوله ﴿مِن مِصرَ لامرأتِه﴾[6] و ﴿الذِّكرَ لِتُبيّنَ﴾[7] وأمثال ذلك وفصلُه بين الراء المفتوحة وغيرها إذا سكن ما قبلها دليل على أنّ ذلك ليس بإدغام، وإنما هو رَومٌ لا إدغام، والرَّوم لا يُتصوَّرُ في المفتوح[8]. وهذا مخالف لما ذكره سيبويه من أنّ الراء لاتدغم في مقاربها لما فيها من التكرار، وهو القياس، ولم يحفظ سيبويه الإدغام في ذلك. وروى أبو بكر بن مجاهد عن أحمد بن يحيى عن أصحابه عن الفرّاء أنه قال: كان أبو عمرو يروي عن العرب إدغام الراء في اللاّم. وقد

---

(١) ف: «روي عن أبي بكر» وفي حاشيتها: روى أبو بكر. (٢ م: الواو.
(٣) الآيتان ١٤٧ من سورة آل عمران و ١٠ من سورة الحشر.
(٤) الآية ٨٠ من سورة التوبة. (٥) الآية ١ من سورة الانسان.
(٦) الآية ٢١ من سورة يوسف. (٧) الآية ٤٤ من سورة النمل. ف ليبين.
(٨) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي: «غير صحيح. الروم يكون في المفتوح، وإنما يمتنع منه الاشمام. وصوابه لا يكون.. لأن الفتحة خفيفة. فإن كان أراد هذا فلم يعبر بالمألوف»

أجازه الكسائيُّ أيضاً ، وله وُجَيه من القياس، وهو أنَّ الراء إذا أُدغمَت في اللاّم صارت لاماً ، ولفظُ اللاّم أسهل من الراء لعدم التكرار[1] فيها ، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل ، لأنَّ الراء فيها تكرار فكأنها راءان ، واللاّمُ قريبة من الراء ، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد .

ومن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿الشَّمْس[2] سِراجاً﴾[3] بإدغام السين في السين ، و ﴿لبعْض شأنِهم﴾[4] بإدغام الضاد في الشين ، و﴿نَحْن لَهُ مُسلِمون﴾[5] بإدغام النون في اللاّم ، و﴿مِن خِزْيِ يَومَئذٍ﴾[6] و﴿فهْي يَومئذٍ﴾[7] بإدغام الياء في الياء . جميع ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء ، لِما في الإدغام من الجمع بين ساكنين ، وليس الأول[8] حرف مدّ ولين . وأيضاً فإنَّ الضاد لا تدغم في الشين .

---

(١) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «عدم التكرار هو الذي أوجب ترك الادغام ، لأن الأصل أنّ كل حرف فيه زيادة يؤدي الادغام إلى إذهابها فإدغامه ممتنع» . وانظر ص ٧٠١ .

(٢) في النسختين : والشمس

(٣) الآية ١٦ من سورة نوح .

(٤) الآية ٦٢ من سورة النور .

(٥) الآيات : ١٣٣ و ١٣٦ من سورة البقرة و ٨٤ من سورة آل عمران و ٦٤ من سورة العنكبوت .

(٦) الآية ٦٦ من سورة هود

(٧) الآية ١٦ من سورة الحاقة . وسقطت من م لأن الهاء قبل الياء لا يلزمها السكون .

(٨) ف : في الأول .

وأما ﴿واشتعلَ الرّأس شيّباً﴾[1] بإدغام السين في الشين[2] فإنّ الرواية عن أبي عمرو اختلفت في ذلك : فمنهم من روى أنه أدغم ، ومنهم من روى أنه منع . والذي عليه البصريّون أنّ إدغام السين في الشين لا يجوز . وأيضاً فإنّ الإدغام يؤدّي إلى الجمع بين ساكنين ، وليس الأول حرف مدّ ولين .

ومن ذلك ماروُي عنه من أنه قرأ ﴿إلَـهَه هَوَاهُ﴾[3] وأمثاله بإدغام الهاء في الهاء ، وبين الهاءين[4] فاصل وهو[5] الواو التي هي صلة الضمير ، فحَذفَ الصِّلةَ وأَدغم . وإدغام[6] هذا مخالف للقياس ، لأنّ هذه الواو إنما تحذف في الوقف . وأُما في الوصل فتثبت . وأنت[7] إذا أدغمتَ في حال وصل فينبغي ألاّ تَحذفها . وإذا لم تَحذفها لم يمكن الإدغام . لكن وجه ذلك أمران :

أحدهما[8] تشبيه الإدغام بالوقف ، في أنّ الإدغام يوجب التسكين للأول كما أنّ الوقف يوجب له ذلك . فحَذَفَ الواو[9] في الإدغام على حدّ

---

(1) الآية ٤ من سورة مريم . (2) م : في السين .
(3) الآية ٤٣ من سورة الفرقان والآية ٢٣ من سورة الجاثية .
(4) ف : بين الهاء والهاء . (5) م : وهي .
(6) سقط «وإدغام» من م . (7) ف : وأمـا .
(8) سقط «أمران أحدهما» من النسختين ، وألحق بحاشية ف .
(9) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما يلي : «هذا خطأ بيّن ، لأن الادغام كيف =

حذفها في الوقف ، فساغ الإدغام .

والآخر أن يكون حذف الواو في الوصل كما حذفها[٦٨ب] الشاعر في قوله(١) ـ أنشده الفراء ـ :

أنا ابنُ كلابٍ وابنُ أوسٍ فمن يكن قِناعُهُ مَغْطِيّاً فإنّي لمُجتلي

فلمّا حذف الواو أدغم . والأول أحسنُ لأنَّ حذف الواو وصلاً في مثل هذا ضرورة .

= بسبب الحذف ، وهو لا يكون إلا بعد الحذف» .

(١) الصحاح واللسان والتاج (غطى) والانصاف ص ٥١٨ .

مَسَائِلُ التَّمْرِينْ

باب

ما قيس من الصحيح على صحيح مثله

وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح

هذا الباب نبيّن(١) فيه كيفيّة بنائك من الكلمة مثل نظائرها(٢). فإذا قيل لك «ابنِ من كذا مثلَ كذا» فإنما معناه : فُكَّ صيغةَ هذه(٣) الكلمة ، وصُغْ(٤) من حروفها الأمثلة التي قد سئلت أن تبني مثلها ، بأن تضع الأصلَ في مقابلة الأصل ، والزائدَ في مقابلة الزائد إن كان في الكلمة التي تبني(٥) مثلها زوائد، والمتحرِّكَ في مقابلة المتحرِّك، والساكنَ في مقابلة الساكن ، وتجعل حركات المبنيّ على حَسَب حركات المبنيّ مثلُه الذي صيغ عليه مِن ضمّ أو فتح أو كسر ، على ما يُبيَّن بعدُ(٦) ، إن شاء الله تعالى .

وللنحويين في هذا الباب ثلاثة مذاهب : منهم من ذهب إلى أنه لا يجوز

---

(١) ف : «يتبين» . وانظر شرح الشافية ٣ : ٢٩٤ .

(٢) م : على مثل نظيرها .

(٣) م : فله صيغة منها .

(٤) في النسختين : «وضع» . والتصويب من المبدع .

(٥) سقط «التي تبني» من م .

(٦) سقط من م .

شيء من[1] ذلك ، وأنّ ما يصنع[2] من ذلك فإنما القصد به أن يُبيَّن أنه ، لو كان من كلام العرب ، كيف كان يكون حكمه . ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك جائز[3] على كلّ حال . ومنهم من فصّل ، فقال : إن كانت العرب[4] قد فعلتْ مثل ما فعلتَه من البناء ، وكثر ذلك في كلامها واطّردَ ، جاز لك ذلك ، وإلاّ لم يجز .

فالذي مَنع من ذلك جملةً حجّتُه أنّ في ذلك ارتجالاً[5] للّغة ؛ ألا ترى أنه ، إذا بَنى من«الضَّرْب» مثل «جَعفَر» ، فقال «ضَرْبَبٌ» ، قد أحدث لفظاً ليس من كلام العرب .

والذي يجيز ذلك[6] حجّته أنّ العرب قد أدخلت[7] في كلامها الألفاظ الأعجميّة كثيراً ، ولم تمتنع من شيء من ذلك . وسواء كان بناء اللفظ الأعجميّ[8] مثل بناء من أبنية كلامهم ، أو لم يكن نحو «إبراهيم» و «مَرْزَنْجُوش»[9] وأشباه ذلك . فقاس على ذلك إدخال هذه الأبنية المصنوعة في كلامهم ،

---

(1) م : لا يجوز بشيء نص . (2) م : ما يضع .
(3) م : جاز . (4) سقط من م .
(5) م : «ارتجال» . وفي حاشية ف أن في إحدى النسخ : انتحالاً .
(6) م : والذي يميز فله . (7) م : أخلت .
(8) م : الأحمر . (9) المرز نجوش : نبت .

وإن[1] لم تكن منه .

وذلك باطل ، لأنَّ العرب إذا أُدخلت اللفظ العجميَّ في كلامها[2] لم يرجع بذلك عربيّاً ، بل تكون قد تكلّمت بلغةغيرها . وإذا تكلَّمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كان تكلُّمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات[3] .

والذي فصَّل حجّتُه أنَّ العرب إذا فعلت مثل ذلك باطّراد كان هذا الذي صنعناه نحن لاحقاً به ، ومحكوماً له بأنه عربيٌّ ، لأنهعلى قياس كلام العرب[4] . فإن لم تفعل العرب مثله ، أو فعلتْه بغير اطّراد ، لم يجز لأنه ليس له ما يقاس عليه . فإذا بنينا[5] من «الضرب» مثل «جعفر» فقلنا «ضَرْبَبٌ» كان «ضَرْبَبٌ» عربيّاً . وجاز لنا التكلُّم به في النظم والنثر ، لأنَّ العرب قد ألحقت الثلاثي بالرباعيّ بالتضعيف كثيراً ، نحو «قَرْدَد»[6] و «مَهْدَد»[7] و «مَحْبَب»[8] و «عُنْدَد»[9] و «رِمْدِد»[10] وأمثال ذلك . إذ لافرق

---

(1) م : فإن .
(2) م : كلامهم .
(3) انظر الاقتراح ص ١٣ .
(4) م : على قياس كلامهم .
(5) م : بنيا .
(6) القردد : ما ارتفع وغلظ من الأرض .
(7) مهدد : اسم امرأة .
(8) محبب : اسم رجل .
(9) في حاشية ف : «أبوزيد : مالي عنه عندد ومعلندد أي : بد» .
(10) الرمدد : الرماد الكثير الدقيق جداً .

بين قياس الألفاظ على الألفاظ وبين قياس الأحكام على الأحكام ؛ ألا ترى أنك تقول «طابَ الخُشكُنانُ»[١] ، فترفعه إذا كان فاعلاً[٢] ، وإن لم تسمع العرب رفعته ، بل لم نسمع[٣] العرب تكلّمت به أصلاً . لكن لمّا رفعَتْ نظائرَه من الفاعلين قسته عليها فرفعتَه . فكما لاشكَّ في جواز ذلك فكذلك لا ينبغي أن يُشكَّ في بناء مثل «جَعفَر» من «الضَّرب» أو غيره ، مما له في كلامهم نظير باطّراد .

وينبغي أن تعلم أنه لا يجوز إلاّ أن تكون الأصول من حروف الكلمة ، التي يبنى منها مثلُ غيرها، مساويةً لأصول[٤] المبنيّ مثلُه، أوأقلَّ. وأما أن تكون أكثر فلا . فيجوز[٥] أن تبني من «سَفَرجَل» مثل «عَضْرَفُوط»[٦] ، فتقول[٧] «سَفْرَجُولٌ» . لأنّ الأصول منهما متَّفقة ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ واحد منهما أصوله[٨] خمسة ، وتقول في مثل «جَعْفَر» من«الضَّرْب» : «ضَرْبَبٌ» ، لأنَّ أصول الضرب أقلُّ من

---

(١) الخشكنان : ضرب من الطعام .
(٢) سقط من م .
(٣) سقط «العرب رفعته بل لم نسمع» من م .
(٤) م : «للأصل» . ف : «الأصول» . والتصويب من المبدع .
(٥) م : فلا يجوز .
(٦) العضرفوط : ذكر العظاء .
(٧) م : فنقول .
(٨) م : أصول .

أصول «جَعفر» . ولا يجوز أن تَبني من «سَفَرْجَل» مثل«عَنكبوت»، لأنَّ الأصول من «عنكبوت» أربعة ومن «سفرجل» خمسة ، فأنت إذا بنيت منه مثل «عنكبوت» احتجت إلى[1] حذفِ حرف من الأصل ، فلا يصل[2] إلى أن يكون مثله إلاّ بحذف حرف ، وحذفُ حرف من الأصل لا يجوز بقياس . وأيضاً فإنه ، وإن كان محذوفاً ، منويّ[3] مراد . وإذا كان كذلك كان بالضرورة أكثر أصولاً من الذي يُبنى عليه ، فلا يحصل التوافق .

وينبغي أن تعلم[4] أنه لايجوز أن يدخل البناء إلاّ فيما يدخله الاشتقاق والتصريف . فإن بنيتَ مما لا يدخله اشتقاق ولا تصريف ، مثل أن تبني من الهمزة مثلاً مثل «سَفرجل» أو غير ذلك ، فإنما ذلك على طريق أنْ ، لو جاء ، كيف[5] يكون حكمه ، لا لأن [٦٩] تُلحقه بكلام العرب ؛ لأنَّ العرب لا تتصرَّف في مثل الهمزة .

فينبغي أن تُجعل مسائل هذا الباب على قسمين :

قسم يُبنى ممّا يجوز التصرُّف فيه .

وقسم يُبنى ممّا لا يجوز ذلك فيه .

---

(١) سقط من م .
(٢) سقط حتى قوله «حرف من الأصل» من م .
(٣) م : منهن .
(٤) م : يعلم .
(٥) م : أو لوجاء فكيف .

فالذي يُبنى ممّا يجوز التصرّف فيه لا يخلو من أن يبنى ممّا أصوله كلّها صحاح ، أو ممّا هو معتلّ اللاّمِ خاصّةً ، أو العينِ خاصّةً ، أو الفاءِ خاصّةً ، أو العينِ واللاّمِ ، أو الفاء واللاّم ، أومن مهموز ، أو مضعّف . فأما ما أصوله كلّها معتلّة فلم يجىء منه إلاّ «واو» خاصّةً. وما اعتلّت عينه وفاؤه لم يجىء منه فعل ، بل جاء في أسماء قليلة نحو «وَيل» و «يَوم» و «أوّل» . فلمّا لم تتصرّف فيها العرب ، لذلك ، لم يحسن لنا أن نبني منها ، ونتصرّفَ فيها . وأما المعتلّ الفاء واللاّم فلم يكثر منه إلاّ مافاؤه واو ولامه ياء ، نحو «وقَيتُ»(١) ، فاذابُني من(٢) مثل هذا شيء جاز ، لتصرّف العرب فيه .

---

(١) م : وفيت

(٢) سقط من م .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الضَّربِ» مثل«دِرْهَم» قلتَ : «ضِرْبَبٌ». فتجعل الأصل في مقابلة الأصل ، فإذا فنيت[1] أُصولُ «الضرب» كرَّرتَ اللاَّم . وكذلك إن قيل لك : ابنِ منه مثل «فُلْفُل» قلت «ضُرْبُبٌ» . ومثال «فِطَحْل»[2] : «ضِرَبٌّ»[3] فتدغم الباء الأولى في الثانية لسكونها . ولا تدغم في شيء[4] ممّا تقدَّم ، لأنك لو أدغمت لاحتجت إلى تسكين الأوَّل فيتغيَّر البناء عمّا أُلحق به . وهذامَقيس[5]، لأنه قد كثر وجوده في كلامهم .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الضَّرْب» مثل «جَعْفَر» بالياء أو بالواو ، قلت : «ضَيْرَبٌ»[6] و «ضَوْرَبٌ» . ولا يجوز إلحاق مثل هذا[7] بكلام العرب ، لقلّة مثل «صَيرَف» و كَوثَر» في كلامهم ، وإنما تَبني من ذلك ما تبنيه لتُري حكمه كيف كان يكون ، لو جاء .

وكذلك لو قيل لك : ابنِ من «الضَّرب» مثل «سَفَرْجَل»

---

(١) م : قست . (٢) الفطحل : الضخم من الابل .
(٣) م : ضربت . (٤) م : بشيء .
(٥) م : مغير . (٦) م ضير .
(٧) في م زيادة عدة أسطر ، كررها الناسخ سهواً .

قلت : «ضَرَبَّبٌ» ، على نحو ما ذكرت لك إلاّ أنَّ هذا لايجوز إلحاقه بكلام العرب ، لأنه لم يجئ في كلامهم نظيره ، أعنى : خماسياً لاماته الثلاثة من جنس واحد ، وإنما بنيتَه لتُبيّن وجه الصيغة[1] فيه .

وينبغي أن تعلم أنه لا يتعذَّر بناء شيء من الصحيح ، إلاّ أن يؤدّيَ ذلك إلى وقوع نون [ساكنة] قبل راء أو لام ، فإنَّ ذلك لا يجوز ، نحو بنائك من «الضَّرْبِ» أو «الجلوس» مثل «عَنْسَل»[2] ، فإنه يجب أن تقول «جَنْلَسٌ» أو «ضَنْرَبٌ» . وذلك ليس من[3] كلامهم ، أعني : وقوع النون [ساكنة] قبل الراء أو اللاّم[4] ، في كلمة واحدة . والسبب في أنْ لم يوجد في كلامهم أنَّهُ إذا وجد لم يخلُ من أن يدغم أولا يدغم . فالإدغام يُفضي إلى اللَّبس ، بأن يكون من قَبيل إدغام المِثلين والفكّ يُفضي إلى الاستثقال ؛ لأنَّ النون كثيرةُ الشَّبه بالراء واللاّم ، فيصعب إظهارها[5] .

أو[6] يؤدّيَ إلى وقوع النون الثالثة الساكنة الزائدة التي بعدها حرفان

---

(١) الصيغة : الهيئة التي بني عليها . (٢) العنسل : الناقة القوية السريعة.
(٣) م : في . (٤) م : واللام . (٥) م : إظهارهما .
(٦) سقط حتى قوله «جحنفل» من م ومن نسخة أخرى كما جاء في حاشية ف . وعلّق عليه في حاشية ف ابنُ مالك بنص اختزم بعضه .

مدغمةَ في نون تليها ، أو مقرونةً بحرف حلق من بعدها . والسبب في ذلك أنّ النون إذا كانت على ما وصفْنا كانت زائدة أبداً . والعلّة في أن كانت زائدة أنها وقعت موقع حروف العلّة الثلاثة الزوائد ، نحو واو «فَدَوْكَس» ، وياء «سمَيْدَع» وألف «عُذافِر» . وأشبهتها في أنها زائدة كما أنّ هذه الحروف كذلك . وفيها غنّة كما أنّ هذه الأحرف فيها لين ، والغُنّة واللين فضلُ صوت في الحرف ، كما تقدّم . ولذلك تبدل النون الفاً في نحو «رأيت زيدا» في الوقف ، وياءً وواواً إذا أُدغمت فيها[1] نحو ﴿مَن يُؤمن﴾ و ﴿مِن والٍ﴾[2] . فلمّا كانت من جملة ما أشبهت النونُ به حروفَ العلّة الغنّةُ لم يجز أن يقع بعدها حرف حلق ، لأنها تبيّن عند حروف الحلق فتصير من الفم وتذهب الغنّة ، ولا أن تكون مدغمة في نون بعدها ، لأنها تقلب إذ ذاك إلى جنس النون المتحرّكة التي أدغمت فيها . والنون المتحرّكة من الفم ، فتذهب الغنّة ، ولذلك ما جُعلت النون من[3] «عَجَنَّس» و«هَجَنَّع»[4] كباء «عَدَبَّس»[5] ، ولم تُجعل منهما[6] كنون «جَحَنْفَل»[7] .

---

(١) ف : فيها. (٢) الآية ١١ من سورة الرعد .
(٣) قوله «ماجعلت» ما : زائدة . والعجنس : الجمل الضخم .
(٤) الهجنع : الطويل الضخم . (٥) العدبس : الضخم الغليظ .
(٦) ف : منها. (٧) : الجحنفل : الغليظ الشفة . وانظر ص ٢٦٥ .

مسائل من المعتلّ اللام[1]

إذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[2]«اغدَوْدَنَ» قلت «ارْمَوْمَى» ، فتجعل الأصل في مقابلة الأصل : فتكون الراء في مقابلة الغين ، والميم التي تليها في مقابلة الدال ، والواو زائدة[3] في مقابلة الواو من «اغدَوْدَنَ» ، ثم تُكرِّر الميم كما كُرِّرتْ في «اغدَوْدَنَ» الدالُ التي هي في مقابلتها ، ثم تأتي بعد ذلك بالياء وتقلبها ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها .

وإذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل «حَمَصِيصة» قلت : «رَمَوِيَّةٌ» . والأصل «رمَيِيْيَةٌ»[5] ، [٦٩ب] فأدغمتَ الياء الثانية في الياء التي بعدها . فصار «رَمَيِيَّة» فاجتمع ثلاث ياءات ماقبل[6] الأولى متحرّك ، فقُلبت واواً استثقالاً ، كما فعلتَ ذلك في النسب إلى «رَحىً» حين قلتَ «رَحَوِيٌّ» .

فإذا قيل لك : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[7] «عَنكَبُوت» قلت :

---

(١) الكتاب ٢ : ٣٩٢ - ٣٩٧ وشرح الشافية ٣ : ٢٩٧ - ٣١١ .
(٢) المنصف ٢ : ٢٤٢ .
(٣) م : الزائدة .
(٤) المنصف ٢ : ٢٧٢ - ٢٧٤ .
(٥) م : رميية .
(٦) م : وما قبل .
(٧) المنصف ٢ : ٢٥٧ .

«رَمَيَوْتٌ»[1] . تُكرِّر اللاّم فتقول «رَمَيَيُوتٌ» ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، ثم تحذف الألف لالتقائها ساكنةً مع الواو ، وتدع الياء الباقية[2] على فتحها ، فتصير بمنزلة «مُصطَفَونَ» .

فإذا قيل [لك][3] : ابنِ من «الرَّمْي» مثل[4] «بُهْلُول» قلت : «رُمْيِيٌّ» . والأصل «رُمْيُوْيٌ» ، فقلبتَ الواو ياء لوقوع الياء بعدها وهي ساكنة ، وأبدلتَ الضّمّةَ قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمتَ الياء في الياء . ولا يُستثقل هنا اجتماع ثلاث ياءات كما استُثقل في مثل «حَمَصِيصة» من «الرَّمْيِ» ، لسكون[5] ما قبل الياء الأولى .

وتقول في[6] «مَفْعُلَة» من «الرَّمْي» : «مَرْمُوَةٌ» إن بَنَيتَها على التأنيث ، وإن بنيتَها على التذكير قلتَ «مَرْمِيَةٌ»[7] . وذلك أنَّ الأصل «مَرْمُيَةٌ»[8] ، فوقعت الياء بعد ضمّة غيرَ متطرّفة لأجل التاء ، فقُلبت واواً استثقالاً لها بعد الضّمّة ، كما قالوا «لقَضُوَ»[9] فأبدلوا الياء واواً . هذا

---

(١) م : رميُوت .
(٢) م : الثانية .
(٣) من م .
(٤) المنصف ٢ : ٢٥٧ - ٢٧٦ .
(٥) م : بسكون .
(٦) المنصف ٢ : ٢٨٨ - ٢٨٩ .
(٧) م : مرميّة .
(٨) م : مرميّة .
(٩) م : لقضوا .

إذا اعتَدَدْتَ بالتاء[1] . فإن لم تَعتدَّ بها،[2] وجعلت التاء كأنها لحقت البناء بعد كمال المذكَّر[3] ، قلبتَ الضَّمَّة كسرةً ـ لأنَّ الياء إذا وقعت طرفاً ، وقبلها ضمّة ، قلبت الضمة كسرة ـ ثم ألحقتَ بعد ذلك التاء .

وتقول في مثل[4] «قَمَحْدُوَة»[5] من «الرَّمي» : «رَمَيْوَةٌ» إن بنيتَ الكلمة على التأنيث . وإن بنيتَها على التذكير قلت : «رَمَيِيَةٌ». وذلك أنَّ الأصل «رَمَيْيُوَةٌ» ، فصَحَّت الواو كما صحَّت في «قَمحدُوة» لأنها غيرُ متطرِّفة ، وأدغمت الياء في الياء . فإن قدَّرتَ التاء[6] لحقتْ بعد استعمال اللفظ بغير تاء ، كأنه[7] قبل لحاق التاء «رميْوٌ» ، قلبتَ[8] الواو ياء لتطرُّفها ، والضمَّةَ قبلها كسرةً ، كما فُعِل ذلك بـ «أَدْلٍ» ، ثم ألحقتَ التاء[9] بعد ذلك فصار «رَمَيِيَة» . ولا تحذف هنا إحدى الياءات[10] ، لأنهم إنما يفعلون ذلك إذا كانت الأولى زائدة .

وتقول في مثل[11] «اطمأنَنْتُ» من «رَمَيتُ»[12] : «ارميَّيْتُ»

---

(١) م : اليـاء . (٢) سقطت الواو من م .
(٣) م : بعد كماله للمذكر . (٤) المنصف ٢ : ٢٨٩ .
(٥) القمحدوة : فأس الرأس المشرفة على النقرة .
(٦) ف : الهاء . م : اليـاء . (٧) م : لغير ياكانه .
(٨) م فقلبت . (٩) م : اليـاء .
(١٠) م : الياءين . (١١) المنصف ٢ : ٢٦٣ . (١٢) ف رميتا

و «ارمَيّا» . والأصل «ارمَيَّيَ» فتَقلب المتطرِّفة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها . ولم تَنقل الحركة من الياء المتوسّطة إلى الساكن قبلها ، ثم تدغم إحدى الياءين في الأخرى ، فتقولَ «ارمَيَيّ» ، على قياس «اطمأنّ» ، لأنّ الياء المتوسطة لمـّا سكن ما قبلها لم تُعلّ[1] بنقل حركتها ، كما لم تُعلّ[2] في «ابيضّ» .

وتقـول في مثـل[3] «اغدَودنَ» من «الغَزْو» : «اغزَوْزَيْتُ» و «اغزَوْزَى» . والأصل «اغزَوْزَوْتُ» فقلبتَ الواو ياء كما قلبت في «أغزَيْتُ» و «غازيتُ»[4] ، أعني : حملاً على المضارع في القلب، الذي هـو «يَغزَوزِي» ، كما قلبت في «أغزَيْتُ» و «غازَيْتُ» حمـلاً على «يُغزِي» و «يُغازي» .

وتقول في مثل[5] «عَنكبوت» من «الغزو» : «غَزْوَوْتٌ»[6] . والأصل«غَزْوَوُوْتٌ» . فقلبتَ الواو المتوسطـة[7] ألفاً ، لتحرُّكها

---

(1) ف : لم تَعتلّ .　　(2) ف : لم تعتلّ .

(3) المنصف ٢ : ٢٣٤ .　　(4) ف : غازينـا .

(5) المنصف ٢ : ٢٥٧ - ٢٥٨ .　　(6) م : غزوؤت .

(7) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «القياس ألاّ تقلب هذه الواو لسكون ما بعدها كما صحت في النزَوان والغلَيان فتقول : غزوَوُوت . لكن سيبويه شبهها بيفعلوا ويفعلون . يعني فعلوا من رمى ، تقول : رمَوا . ويفعلون من رضي ، تقول : يرضَون. والأصل...» .

وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو . وكانت المحذوفة الألفَ ، ولم تكن واو «فَعْلَلُوت» ، لأنَّ الواو زيدت مع التاء ، فلم يجز أن تُحذف إحداهما وتبقى الأخرى ؛ ألا ترى أنَّ كلَّ زيادتين زيدتا معاً فإنهما تحذفان معاً ، في الترخيم ، والتصغير .

وتقول في مثل «قَرَبُوس» من «الغَزْو»(١) : «غَزَوِيٌّ» . والأصل «غَزَوُوْوٌ» ، فاجتمعت(٢) ثلاث واوات في الطرف مع الضمَّة(٣) ، فاستُثقل ذلك ـ بل إذا كانوا يستثقلون الواوين(٤) في الطرف في مثل «عَتا عُتِيّاً» فالأحرى أن يستثقلوا ـ فقلبت الواو الأخيرة ياء لأنها أولى بالإعلال(٥) ، ثم قلبت المتوسطة ياء لسكونها وبعدَها الياء وقلبت الضمَّة قبلها كسرة لتصحَّ الياء ، ثم أُدغمت الياء في الياء(٦) .

---

(١) المنصف ٢ : ٢٧٤ ـ ٢٧٥ . (٢) م : فاجتمع .
(٣) م : مع الضمير . (٤) ف : الواو .
(٥) م : «بالادغام» . وعلق ابن مالك على هذه المسألة في حاشية ف بقوله : «بل يجوز قلبُ الأخيرة أولاً ياء أو الأُولى ، على ماتقدم من كلام الشيوخ .وقد بيّناه قبل» .
(٦) وزاد ابن جنى في المنصف قولَه : «فصارت غَزَوِيّاً . ثم أبدلت من الواو ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت في التقدير غزايّاً . وأرادوا كسر ما قبل الياء كما يكسر ما قبل ياء النسب فأبدلوا الألف واواً ... فصارت : غزوِيّاً . فالواو التي في غزويٌّ إنما هي بدل من الألف التي كانت في التقدير بدلاً من الواو» .

وتقـول في مثل[1] «بُهْلُول» من «الغَزْو» : «غُـزْوِيٌّ» والأصل «غُزْوُوْوٌ» ، فاستثقلت الواوات كما استثقلـت في المسألة التي قبلها ، فقلبت المتطرّفة منها ياء ، ثم قلبت الواو المتوسطة ياء لسكونها وبعدها الياء ، وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمت اليـاء في اليـاء .

وتقول في مثل[2] «قَمَحْدُوة» من «الغَزْو» : «غَزَوِيَة»[3] . والأصل «غَزَوْوُوَة» ، فاجتمع ثلاث واوات ، الوسطى مضمومـة ، فقلبت المتطرّفة ياء ـ كما فعلت أيضاً في المسألتين المتقدّمتين قبلها ـ ثم قلبت الضمّة التي في الواو التي قبلها كسرةً لتصحّ الياء ، ثمأدغمت الواو الأولى في [٧٠أ] الواو الثانية .

وتقول في مثل[4] «تَرْقُوَة» من «الغَـزْو» : «غَزْوِيَةٌ» ، سواء بنيتَ على التذكير أو على التأنيث وأصل هذه المسألة «غَزْوُوَة»، فاجتمع واوان[5] في الطرف وضمّة ، فصار ذلك كثلاث واوات ، فقلبت

---

(١) المنصف ٢ : ٢٧٦ . (٢) المنصف ٢ : ٢٩٠ .

(٣) في المنصف : «غزويّة» . والصواب ما أثبتنا .

(٤) المنصف ٢ : ٢٩٠ – ٢٩١ .

(٥) علق عليها ابن مالك في حاشية ف بقوله « وقد قال سيبويه في فَعُلان من القوّة : قَوُوان . فجمع بين واوين وضمة .وقد منع ذلك الزجاج لما ذكر . وقال سيبويه فيمنع=

المتطرّفة ياء ، والضمّة [قبلها](1) كسرة لتصحّ الياء(2)،فصار«غَزْوِيَة».
وإنما استوى البناء على التذكير والتأنيث(3) ، لوجود الاستثقال في الحالتين.

= غزوُوة : لأنـه ليس في كلامهم فوُوت . وبه تعلّق الزجاج ...» . قلت : انظر الكتاب٢: ٣٩٦ و ٣٩٤ .

(1) من م .

(2) سقط من م .

(3) ف : على التذكير وعلى التأنيث .

تقول في مثل[1] «افعَوْعَلَ» من «البَيع» : «ابيَيَّعَ» . والأصل «ابيَوْيَعَ» ، فقلبت الواو المتوسطة بين الياءين ياء ، لسكونها ووقوع الياء بعدها ، وأدغمت في الياء .

وإذا بنيته للمفعول قلت[2] «ابيُوْيِعَ» على الأصل . وإنما لم تُدغم ، لأنَّ الواو مدَّة تشبه[3] الألف ، لأنها في فعل متصرّف . فكما لا تُدغم الألف في الياء التي بعدها [في][4] نحو «بايَعَ» فكذلك ما أشبهتها[5] .

وتقول في مثل[6] «افعَوْعَلَ» من «القول» : «اقوَوَّلَ» . هذا مذهب سيبويه . وأما أبو الحسن فيقول «اقوَيَّل» ، لأنه يَستثقل ثلاث واوات. وإلى ذلك ذهب أبو بكر ، واحتجّ بأنهم إذا كانوا يستثقلون الواوين والضمّة في مثل «مَصُوغ»[7] ، فلا يكمّلون البناء إلا فيما شذّ ، فالأحرى فيما اجتمع

---

(1) المنصف ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(2) المنصف ٢ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .
(3) م : لشبه .
(4) من م .
(5) م : ما أشبهها .
(6) المنصف ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
(7) م: مصوع

فيه ثلاث واوات .

وهذا الذي احتجَّ به لا يلزم ، لأنَّ «مَصُوغاً»[1] وأمثاله إنما استثقل فيه الواوان والضَّمَّة ، لجريانه على الفعل المعتلّ . وإلاّ فإنهم يُتِمُّون في مثل «قَوْوِلَ»[2] في فصيح الكلام ، لأنه غيرُ جارٍ على معتلّ .

فإن قيل : فإنكم تقولون في «عَرْقُوة» من «الغزو» «غَزْوِيَة» - كما تقدَّم[3] - استثقالاً للواوين والضَّمَّة ، مع أنه ليس بجارٍ [على مُعْتلّ] ! فالجواب أنَّ الطَّرَف يستثقل فيه مالايستثقل في الوسط، لأنه مَحلُّ التغيير ؛ ألا ترى أنهم يقلبون مثل «عصِيّ» ، ولايلزم ذلك في مثل «صُوَّم» .

فإن قيل : فأين وَجدتم ثلاث واوات مُحتمَلة في كلام العرب؟فالجواب أنه لا يُعلم من كلامهم ما اجتمع فيه ثلاث واوات حَشواً ، لا مصحَّحاً ولا مُعلاًّ[4] ، فيحمل هذا عليه ، والتصحيح هو الأصل فالتزم هذا . مع أنَّ ما يقرب منه موجود في كلامهم وهو مثل «قَوُول» ؛ ألا ترى أنَّ فيه واوين

---

(١) م : مصوعا .   (٢) ف : قوُول .

(٣) م : وقد تقدم .

(٤) ف : «ولا معتلا» . وعلق ابن مالك على هذه المسألة في حاشية ف بقوله: «قد قالوا : احوُوْوِيَ ، مبنياً لما لم يسمّ فاعله من احواوَى يحواوي . والألف من احواوى أصلها واو لأنه من الحوّة كاحمارّ من الحمرة . واحواويت كعاديت من العداوة ، قلبت الواو فيهاياء».

وضمّة ، والضمّة بمنزلة الواو ، ولم يُغيّر شيء من ذلك .

وأما ما ذهب إليه ابن جنّي[1] من أنه لقائل أن يفرق بين «غَزْوِيَة» و «اقوَوَّلَ» بأن يقول : قد يُستثقل في الاسم فيُعل[2] ما يصحّ في الفعل ، واستدلالُه بصحّة «يُغْزو» وامثاله واعتلال«أَدْلٍ» وأمثاله ، ففي نهاية الفساد ؛ لأنّ الفعل أثقلُ من الاسم، بلا خلاف ، وأكثرُ إعلالاً ، فكيف يصحّ فيه ما يعتلّ في الاسم الذي هو أخفّ . وأما صحّةُ «يغزو»[3] وإعلال «أدلٍ» فلأمرٍ عَرَض[4] ، قد بُيّن في موضعه .

فالصحيح عندي ما ذهب اليه سيبويه .

فإن بنيته للمفعول قلت[5] «اقوُوْوِلَ» على القولين جميعاً ، فلا تدغم ولا تستثقل اجتماع الواوات ، لأنّ الواو المتوسطة مدّة محكوم لها بالألف .

---

(1) المنصف ٢ : ٢٩٠ - ٢٩١ . (2) سقط من م .
(3) م : أغزو . (4) علق عليه ابن مالك في حاشيةٍ بقوله :
وذلك الأمر المعلوم الذي عرض جعلُ آخر الاسم أضعف من آخر الفعل ، وأكثر اعتلالاً . ألا ترى أنه يلحقه من تغيير النسب ، والتثنية ، والجمع ، والاضافة لياء الضمير، مالا يكون في الفعل فلذلك كان الفعل بجملته أشدّ اعتلالاً من الاسم ، وآخرُ الاسم على الخصوص أشدّ اعتلالاً من آخر الفعل ؛ ألا ترى ما يلحقه في الوقف ، والنداء ، من الترخيم وغيره ، ومن التنوين وحذفه ، وغير ذلك مما لا يكون في الفعل». (5) المنصف ٢ : ٢٤٥-٢٤٦.

فكأنَّه ليس في الكلمة إلاّ واوان بينهما ألف . وقد حُكي عن الأخفش أنه قلب الأخيرة ياء فقال «اقوُوْيِلَ»[1] . والأوَّل أشهر عنه، وهو الصحيح[2] .

وتقول في مثل[3] «فَعْلَلُوت» من « البَيع » و « القَول » : «بَيْعَعُوتٌ» و «قَوْلَلُوتٌ» . وفي الجمع : «بَيَاعِعُ» و«قَوالِلُ» . وإن عَوَّضتَ قلت «بَيَاعِيعُ» و «قَواليلُ» . ولا تُدغم في شيء من ذلك ، لئلاّ يبطل الإلحاق ، لأنَّ «بَيعَعُوت» و «قَولَلُوت» ملحقان بـ «عَنكبُوت» ، و «بَيَاعِعُ» و «قَوالِلُ» ملحقان بـ «عَنَاكِب»

(١) م : اقوَويل . (٢) ف : صحيح .
(٣) المنصف ٢ : ٢٥٨ - ٢٥٩ .

مسائل من المعتل الفاء[١]

تقول في مثل «فُعْلُول» من «الوَعْد» : «وُعدُودٌ» ، وإن شئت «أُعْدُودٌ» فتهمز الواو لانضمامها .

وتقول في مثل «طُومار»[٢] منه : «أُوْعادٌ» . ولايجوز غير ذلك[٣]، لاجتماع واوين في أول الكلمة .

وتقول في مثل «إخرِيط»[٤] من «الوَعد» : «إيعِيدٌ» . والأصل «إوعِيدٌ» ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما فعل ذلك بـ «مِيعاد» .

وتقول في مثل «بُهلُول» من «اليُمْن» : «يُمنُونٌ» ، ولاتهمز

---

(١) ألحق بحاشية ف نصٌ منقول عن خط المصنف ، وقد اخترم كثير منه .

(٢) الطومار : الصحيفة .

(٣) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «باطل . يجوز وُوعاد لأن الثانية [مزيدة كالثانية في] المُوُود والقُوُول . وإنما يلزم ذلك إذا كانت الثانية أصلية كالأولى أو متحركة كأواقٍ» . قلت :الأواقي : جمع واقية.

(٤) الاخريط : بقلة .

كما همزت الواو ، لأنَّ الضـمَّة في الواو أثقلُ منها في الياء .

وتقول في مثل «أُفعُول» منه : «أُوْمُونٌ» . والأصل«أُيْمُونٌ» ، فقلبت الياء واواً(١) لسكونها وانضمام ما قبلها .

---

(١) م : الواو ياء .

مسائل من المعتلّ العين مع اللام(1)

تقول في «فَيعُول» من «حَيِيتُ»(2) : «حَيَوِيّ» . والأصل «حَيْيُوْيٌ»(3) ، فقلبت الواو [٧٠ب] ياء لسكونها وبعدها الياء ، ثم قلبت الضمّة التي قبلها(4) كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار كالنسب إلى «حَيَّة» ، فكُرِه اجتماع أربع ياءات ففُعل به مافُعل بـ «حيّة» ، ففتحت الياء الاولى الساكنة ، وقلبت الياء التي بعدها ألفاً ، ثم قلبت الألف واواً . ومن احتمل أربع ياءات في النسب إلى «حَيَّة» احتملها هنا فقال «حَيِّيّ» .

وتقول في «فَيْعَل» من «حَيِيتُ»(5) : «حَيّاً» . والأصل «حَيْيَيٌ»(6) ، فأدغمت الياء الأولى في الثانية ، وقلبت الياء المتطرّفة ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها . وكان ينبغي أن يُبنى هذا على «فَيْعِل» بكسر العين ، لأنه معتلّ العين ، ولم يجئ «فَيْعَلٌ» من المعتلّ العين إلاّ بالكسر ،

---

(1) الكتاب ٢ : ٣٩٣ - ٣٩٧ .
(2) المنصف ٢ : ٢٧٩ .
(3) م : حييو .
(4) م تليها .
(5) المنصف ٢ : ٢٩٧ - ٢٨٠ . والمصوغ منه هنالكهو : حَوِيت .
(6) م حيي.

إلاّ لفظة واحدة وهي «العَيِّنُ» ، فبنيتَ هذا على قياس «العَيِّن»[١] .

وتقول في[٢] «فَيْعِل» المكسور[٣] العين منها «حَيٌّ» . والأصل «حَيَيِّيٌ»[٤] ، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات في الطرف ، الأولى زائدة ، فحذفوا كما قالوا في تصغير «أحوى» : «أُحَيٌّ» . ومن لم يحذف في «أُحَيّ» إلاّ في الرفع والخفض وأثبت الياء في النصب فعل ذلك هنا ، فقال «هذا حَيٍّ»[٥] و «مَرَرْتُ بِحَيٍّ» و «رأيتُ حَيِّيًا» .

وتقول[٦] في «فَعُلان» من «حَيِيتُ» : «حَيُوانٌ»[٧]. والأصل

---

(١) م : العيْن .

(٢) المنصف ٢ : ٢٨٠ - ٢٨١ . والمصوغ منه هناك هو : حويت .

(٣) م : المكسورة .

(٤) الصواب : حيْيِيٌ .

(٥) ف : حيٌّ .

(٦) المنصف ٢ : ٢٣٨ .

(٧) علّق ابن مالك على هـذه المسألة مستطرداً إلى ما يليها من مسائل ، وأثبت تعليقته على طيارة ألحقت بنسخة ف . وقد نُقلت إلى غير موضعها من النسخة ، فأعدناها إلى موضعها هنا على الصواب . وفيها ما يلي : «سيبويه يقول في هذه المسألة : حيّان بالادغام [انظر الكتاب ٢ : ٣٩٤] فهذا الرجل خالفه وأخذ بقول غيره قال [سيبويه] : وتقول في فَعُلان من قويت قَوَان وكذلك فَعُلان من حييت [حَيّان] ، تدغم لأنك تدغم فعُلان من رددت ـ يريد أنك لا تعتدّ بالألف والنون في ترك الادغام ، فتقول حَيَيان كما تقول طلَل بالفتح . فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم فعُلاً في القياس . وكذلك فَعِلان بالكسر تقول : حيّان ، كما تدغم صبّاً وبرّاً ـ قال ومن قال حَيِيَ عن بيّنة ، قال : قَوُوان وحَيُيان . هذا كلام سيبويه . وهذا المؤلف بمعزل عنه . =

«حَيُيَان» ، فتقلب الياء التي هي لام واواً ، لانضمام ماقبلها .

ومن تعليق أبي عليّ هنا : فَعُلان من حييت حَيُيان ، وقيل حَيُوان .
فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا .

[وقال] أبو العباس : قَوُوان غلط ، ينبغي أن يكون قَوِيان بكسر الواو وتقلب الثانية ياء ، لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة .
وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم . ويدلّ على صحته قول سيبويه بعد في فَعلُوة من غزوت : غَزْوِية .

فهذا أبو العباس ، ومن رأى من أهل العلم ، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها ، ولم يبن عليهما . فقياس فَعُلان عندهم من حييت : حَيِيان ، بالكسر لأن الياء إذا تطرّفت وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة ، كقولهم : أظبٍ وتسلٍ ونقضٍ وترامٍ . وهذا كقول سيبويه في فَعلُوة كترقُوة من غزوت : غَزْوِية .
الأصل غَزْوُوة ، وكأنها غزوُوٌ كأدلُو ، فتقول غزوٍ كأدلٍ . فإن اعتبرت التاء قلت : غَزْوُوة ، في القياس كما قالوا : قلنسوة وعرقوة وقمحدوة . وكذلك قياس الألف والنون فإنهم قد اعتدّوا بها ، فقالوا : أقحوان وعنظوان وأفعوان . إلا أبا العباس ومن ذكر من شيوخه لا تُجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة ، وبهذا قال أبو إسحاق ، فالتزموا قَوِيان وكذلك التزم سيبويه غَزْوِية ، والوجه غزووة فيمن بنى على التاء . قال سيبويه : ولا تقول غَزْوُوة ، لأنك إذا قلت غزووة إنما تجعلها كالواو في سَرُوَ [ولغَزُوَ] ، فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت كما لا يكون فعُلت مضاعفاً من الواو نحو قوُوت . [الكتاب ٢ : ٣٩٦] .

فمن هنا قال من تقدّم قَوِيان ، بُنيت على الزيادتين أو لم تُبن . وسيبويه لم يجعلها كالتاء ، ولا يُشبّه ماذكروه بغزوية ، لأن الأولى في قووان عين والثانية لام ، وهي في غزووة لام والثانية زائدة . وليس تعليل اللام كتعليل العين ، وليست الألف والنون كالتاء ؛ ألا تراهم صحّحوا نَزَوَان وغلَيان ، وأعلّوا قناة وقطاة وشواة الرأس ودواة . فهذا فرق بيّن . وقال سيبويه في فَعُلة من رميت : رَمُوة ، إذا بنيت على التاء ، ورَمية إذا لم تبن . وقال في حييان=

فإن قيل : فإنَّ الضمَّة لا تُوجب قلب الياء المتحرِّكة واواً ؛ ألا تراهم قالوا «عُيَبَةٌ»(١) فأثبتوا الياء ؟ فالجواب أنَّ الياء التي هي عين إذا كانت متحرِّكة مضموماً ما قبلها لا تُقلب لقوَّة العين ، أما اللاّم إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنها تقلب ؛ ألا تراهم قالوا «لَقَضُوَ الرجل» ، والأصل «لَقَضُيَ» ، فأبدلو الياء واواً .

ومن سكَّن الضمَّة تخفيفاً قال «حَيْوانٌ» فأبقى الواو ، ولم يردَّ الكلمة إلى أصلها من الياء . ولم يدغم(٢) ، لأنَّ التخفيف عارض والأصل الحركة .

وتقول في(٣) «فَعِلان» من «حَيِيتُ» : «حَيِيانٌ» . ولم تدغم لأنه لا يخلو أن تَعتدَّ بالألف والنون ، أو لا تعتدَّ . فإن اعتددتَ(٤) لم تدغم لخروج البناء بهما(٥) عن شَبه الفعل . وإن لم تعتدَّ لم تدغم أيضاً كما كان لا يدغم لو ذَهبتِ الألف والنون(٦)

= بالادغام ، ولم يجعله كحيي الذي [لا] يلزم فيه حيّ ، لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء » اه .

قلت : والصحيح أن ابن عصفور أخذ بمذهب المازني وابن جني . انظر المنصف ٢ : ٢٨٣

(١) م : عيِّبة . (٢) ف : ولم تدغم .

(٣) المنصف ٢ : ٢٨٧ . (٤) م : اعتد .

(٥) ف : بها .

(٦) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله « وهذا عجب . رجلٌ حَيٍ ، يجوز فيه الادغام فتقول : حيّ . وكذلك عيٍ وعيٌّ . وهو بمنزلة حَيِيَ الرجل فهو حيّ ، وقد ذكره قبل . وذكر في أحية وأعية وأحيَّاء الادغامَ والاظهارَ ، والتاء والهمزة للتأنيث=

وزعم ابن جنّي[1] أن الإدغام هو الوجه ، قياساً على «فَعِلان» من «رَدَدْتُ» . ولا حجّة فيه لأنّ «رَدّان» إذا لم يُعتدّ فيه بالألف والنون جاز الإدغام بخلاف[2] «حَيِيان» ، فبُني الإدغام على ترك الاعتداد .

فإن سكّنتَ تخفيفاً أدغمتَ فقلت «حَيّان» وذلك أنّ المِثلين إذا التقيا ، وكان الأوّلُ منهما ساكناً ، لزم إدغام الأول في الثاني ، كانت الكلمة على وزن الفعل أو لم تكن ، وكان المثالان حرفي علّة[3] أولم يكونا .

وتقول في «فَيعِلان» منه[4] : «حَيّانٌ» . والأصل «حَيْيِيانٌ» ، فحذفت المتطرّفة لاستثقال ثلاث ياءات في الطرف ، لأن الألف والنون لا يُعتدُّ بهما[5] ، كما لا يُعتدُّ بتاء التأنيث . فكما أنك لو بنيتَ مثل

= يبعدان عن شبه الفعل . ولم يذكر سيبويه إلا الادغام أولاً كما حكيت عنه . قال : ومن قال حيي قال قوْوان وحييان» .

(1) المنصف ٢ : ٢٨٧ .

(2) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «خطأ . يجب فيه الادغام لأن فعِلاً من المضاعف لا يجوز فيه إلا الادغام في الفعل والاسم . [وقوله] : بخلاف حييان ، قول طريف . حييان هو الذي يجوز فيه الادغام ولا يلزم . وهذه المسألة من أولها إلى آخرها لا يفهم منها شيئاً إن شاء الله . وقول ابن جني ضعيف لا بما ذكره لكن فعِل بكسر العين في المضاعف من غير الياء يدغم ، وفي الياء يجوز الوجهان . وذكر سيبويه أن الاظهار أكثر في كلامهم» .

(3) كذا ! وانظر ص ٤٤٥ و ٤٧٧-٤٧٨ .

(4) المنصف ٢ : ٢٨٣-٢٨٤. والمصوغ منه هناك هو : حويت .

(5) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بما =

«فَيْعِلة» من «حَيِيتُ» لقلت «حَيَّةٌ» فتحذف ، فكذلك هذا .

وتقول في[1] «فَيْعَل» من «القُوَّة» : «قَيّاً» . والأصل «قَيْوَوٌ»[2] ، فقلبت الواو ياء لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الواو المتطرّفة ألفاً، لتحرّكها وانفتاح ما قبلها . وبنيت «فَيْعَل» من المعتلِّ العين على حدّ «العَيَّن» ، وإن كان ذلكِ قبيحاً .

وتقول في[3] «فَيعِل»[4] منها : «قَيٍّ» . والأصل «قَيْوِوٌ» ، فقلبت الواو الأولى ياء ، لسكون الياء قبلها ، وأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الواو المتطرّفة ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات.فحُذفت المتطرِّفة استثقالاً . ومن لم يحذف في تصغير «أَحوَى» إلاّ في حال الرفع والخفض خاصّةً فكذلك هنا .

وتقول في[5] «فَعُلان» منها «قَوُوانٌ» . وإن شئت أسكنت الواو

= يلي : «وقد يعتدّ بكلّ واحدة منها. وقد قالوا : طيليسان ، بكسر اللام ، وليس في الصحيح فيعِل بكسر العين . ولذلك لا يجوز ترخيمه في لغة من يقول ياحارُ . وقد قالوا : ترجُمان وضيمُران . وصحّ عنفوان وأفعوان .. » .

(١) المنصف ٢ : ٢٧٩ – ٢٨٠ . (٢) م : قيوُو .

(٣) المنصف ٢ : ٢٨٠ – ٢٨١ . (٤) م : فيعَل .

(٥) المنصف ٢ : ٢٨١ – ٢٨٢ .

الأولى(١) تخفيفاً وأدغمت ، فقلت«قوّانْ» هذا مذهب سيبويه .

وقال أبو العباس : ينبغي لمن لايدغم أن يقول «قَوِيَانْ»، فيقلب الواو الثانية ياء ، والضَّمَّة التي قبلها كسرةً ، لئلاّ تجتمع واوان في إحداهما ضمةٌ والأخرى متحرِّكة . قال : وهذاقول أبي عُمَر(٢) وجميع أهل العلم .

وقال أبو الفتح : الوجه عندي إدغامه ، ليسلم(٣) من ظهور الواوين مضمومة إحداهما ، لأنه إذا قال «قَوِيَان»(٤) التبس بـ «فَعِلان» . فمن هنا قوي الإدغام . ثم اعترض نفسه بأن قال : فإن قيل : إذا أُدغم لم يُعلم أ «فَعُلان» هو أم «فَعِلان» مكسور العين ! قيل : هذا محال(٥)، لأنك لو أردتَ بناء «فَعِلان» لقلبتَ الواو الأخيرة ياء(٦) ، لانكسار ماقبلها ، فيختلف الحرفان ، [٧١أ] فتقول «قَوِيَان» فلا تدغم(٧) .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . أما ماذهب إليه ابن جنّي ، من أنّ

---

(١) ف : «وإن شئت أسكنت العين» . وفي حاشية ف : «قال ابن مالك لو بنى مثل سَبُعان . .» . وقد اخترم كثير من النص فتعذر إثباته .
(٢) في حاشية ف : «هو الجرمي» . (٣) م : لنسلم .
(٤) م : قويّان . (٥) م : «الحال» وقد قومها أحدهم بقلم مخالف .
(٦) المنصف : اقلبت اللام . (٧) المنصف : لانكسار ما قبلها ، فقلت : قويان ، ولم تدغم لاختلاف الحرفين .

قلب الضمَّة كسرةً ، والواو ياء ، يؤدّي إلى الإلباس فالإلباس غير محفول به ؛ ألا ترى أنَّ كلامهم يجيء فيه البناء المُحتمِل لوزنين كثيراً ، كـ «مُختار» فإنه متردِّد بينَ «مُفتعِل» و «مُفتعَل» ، وكـ «دِيك» على مذهبنا فإنه متردِّد بين «فِعْل» و «فُعْل» ، إلى غير ذلك مما لايحصى كثرة[1] . وإيضاً فإنه إذا أدغم لم يُدرَ هل البناء «فَعُلانٌ» في الأصل ، أو «فَعْلانٌ» بسكون العين .

وأما ماذهب إليه أبو العباس من أنَّ اجتماع واوين ، الأولى منهما مضمومة والثانية متحرِّكة ، لايجوز لثقله ، فباطل لأنه قد وُجِد في كلامهم نظيره ؛ ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى «صُوّى»[2] بعد التسمية به قلت «صُوَوِيّ» . لاخلاف في ذلك ، مع أنه قد اجتمع لك واوان الثانية متحرِّكة وقبل الأولى ضمّة ، والحركةُ بعد الحرف في التقدير فكأنها في الواو[3] ، فكذلك «قَوُوانٌ» .

---

(١) سقط من م (٢) الصوى : جمع صوّة . م: صوّي .

(٣) علق عليه ابن مالك في حاشيةف بمايلي : «كثير بين قولك كأنها في الواو وقوله الأولى منها مضمومة ، ألا ترى أنك لا تقول الواو مضمومة ، ولا تهمزها كما تهمز أنور ، ولا تصح الياء بعدها في مُوسر كما تصح في بَيُوع وبَيوض . ومن الدليل على قول أبي العباس أن الواوين متى أدّى قياس إلى اجتماعها متحركين [قلبت الأولى همزة] ولم تثبت أصلاً نحو أُولى» . كذا ! والصواب .أُوَل، جمع أولى .

فهذا الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح ، لأنَّ مثل «قَوُوان» لم يجيء في كلامهم مصحّحاً ولا معلّلاً . فإذا بنيته فالقياس أن تحمله على أشبه الأشياء به ، وأشبه الأشياء به «صُوَوِيٌّ»[1] .

وتقول في[2] «فَعَلانٍ» منها : «قَوَوانٌ» . صحّت العين كما صحّت في «جَوَلان» ، وصحّت اللاّم كما صحّت في «نَزَوان» .

وتقول في[3] «مَفعُول» منها : «مكانٌ مَقْوِيٌّ فيه»[4] .والأصل «مَقْوُوْوٌ»[5] ، فقلبت الواو المتطرّفة ياء ، لاستثقال اجتماع ثلاث واوات وضمّة في الطرف ، ثم قلبت الواو التي قبلها ياء لسكونها وبعدها الياء . وقلبت الضمّة قبلها كسرة لتصحّ الياء ، ثم أدغمت الياء في الياء . ومن قال «مَغْزُوٌّ» ولم يقلب لم يُجز هنا إلاّ القلب[6] ، لأنه أثقل[7] .

وتقول في[8] «فُعْلُول» من «طَوَيتُ» : «طُوَوِيٌّ» .

---

(١) ف : طووي .

(٢) المنصف ٢ : ٢٨٢ .

(٣) المنصف ٢ : ٢٧٧ .

(٤) ف : منها مقوي .

(٥) في النسختين : مقووٌ .

(٦) في حاشية ف : «قلب الواو ياء» .

(٧) يريد : لأن «مقووو» أثقل من «مغزوو» فيه ثلاث واوات . انظر المنصف ٢ : ٢٧٧.

(٨) المنصف ٢ : ٢٧٧ – ٢٧٨ .

والأصل «طُوْيُوْيٌ» ، فقُلبت الواوان[1] ياءين لسكونها وبعدها الياء ، وقلبت الضَّمَّة التي كانت قبل الواو الأخيرة كسرةً ، لتصحّ الياء - ولم تقلب الضَّمَّة التي قبل الأولى ، لبُعدها عن الطّرف ؛ ألا ترى أنهم يقولون «عصِيٌّ» ، فيقلبون ضمّة الصاد كسرة ، لأنها عين فهي تلي اللاّم ، فقربت بذلك من الطرف ، ويقولون «لُيٌّ» في جمع «ألوَى» ، فلا يقلبون الضَّمَّة التي في اللاّم كسرة ، لأنها في فاء الكلمة فبعدت من[2] الطرف - ثم أدغمت الياء في الياء فصار «طُيَيِّيٌّ»[3] فاجتمع أربع ياءات ، ففُعل به مافُعل بـ «أُمَيِّيّ» حتى قلت «أُمَوِيٌّ» ، من تحريك[4] الياء الساكنة الأولى ، فلمّا[5] حُرِّكت عادت إلى أصلها وهو الواو ، لأنها إنما كانت قُلبت لأجل الإدغام فلمّا زال الإدغام رجعت ، وقُلبت الياء التي بعدها ألفاً ، ثم قُلبت واواً على قياس النسب.

---

(١) م : الواوين . (٢) م : عن .

(٣) علق ابن مالك عليه في حاشية ف بما يلي : «عجب من هذا الكلام . قد قال سيبويه في فُعلول من طويت : طيِّيٌّ ... وكسرت الطاء كما كسرت تاءعُتيٍّ، وصاد عُصِيٌّ ، كراهية الضم مع الياء . ثم قال : وقد ضمّ بعض العرب الأولَ . وذلك : قرنٌ ألوَى وقرونٌ لُيٌّ . ثم قال : ومثل ذلك : رُيًّا ورُيَّة . حيث قلب الواو المبدلة من الهمزة وقد قال بعضهم : رِيًّا ورِيَّة ، بالكسر ، كماقالوا : لِيٌّ ، بالكسر» . انظر الكتاب ٢ : ٣٩٣ .

(٤) ف : تحرّك . (٥) م : لما .

مسائل من المعتل الفاء بالواو واللام بالياء

تقول في مثل : «فُعْلُول» من «وَقَيتُ» : «وُقْيِيٌّ»، و«أُقْيِيٌّ» إن شئت . وذلك أنّ الأصل «وُقْيُوْيٌ» ، فقلبت الواو ياء لسكونها والياء بعدها ، ثم قلبت الضمّة التي قبلها كسرة لتصحّ الياء ثم أدغمت الياء في الياء فصار «وُقْيِيٌّ» . فجاءت الواو المضمومة في أوّل الكلمة، فكنت في همزها بالخيار .

وتقول في مثل «إخريط» من «وَقَيتُ» : «إيْقِيٌّ» . والأصل «إوْقِيْيٌ» ، فأدغمت الياء في الياء ، وقلبت الواو الأولى[1] ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها .

وتقول في مثل «طُومار» من «وَقَيتُ» : «أُوْقاءٌ» . والأصل «وُوْقايٌ» ، فقلبت الواو الأولى همزة على اللزوم[2] ، لاجتماعها مع واو «فُوعال» في أوّل الكلمة ، وقلبت الياء همزة[1] لوقوعها متطرّفة بعد ألف زائدة .

---

(١) كذا !

(٢) كذا وإبدال هذه الواو همزة جائز غير لازم لأن الواو التي بعدها حرف مد زائد .

مسائل من المعتل الفاء بالياء والعين بالواو[1]

لو بنيت من «اليوم» : أَفْعِل[2] لقلت: «أَيِّمَ» . والأصل «أَيْوِمَ» قلبت الواو ياء فأدغمت الياء في الياء . هذا قول النحويين أجمعين إلاّ الخليل فإنه يقول «أُوْوِمَ» كـ «سُوْيِرَ» لانّ حرف المدّ ...[3] وإن كان منقلباً عن أصل مجرى حرف ...[4]

(١) سقط هذا العنوان مع ما بسط تحته من النسختين ، وألحق بحاشيةف مخروماً كثير منه . وهو في المبدع ملخصاً . وإسقاطه أولى لما جاءفيص٧٣٦ .
(٢) جعل أبو حيان المثال : «أفعَل» . ووهم في البناء منه .
(٣) كلمات مخرومة لم أتبينها . (٤) بقية النص مخرومة .

مسائل من المهموز

لو بنيتَ من[1] «قرأ» مثل «دَحْرجتُ» لقلت : «قَرأيتُ» . والأصل «قَرأأتُ» ، فلزم الثانيةَ البدلُ[2] لئلاّ تجتمع همزتان في كلمة . وكانت الثانية أحقَّ بالتغيير ، لأنها طَرَفٌ .

وتقول في مثل[3] «قِمَطْرٍ» من «قَرأتُ» : «قِرَأْيٌ» . والأصل «قِرَأْأٌ» فأبدلت الثانية ياء ـ فإن قيل : هلاّ أدغمت فقلت «قرأٌّ» ، ورفعتَ لسانك بالهمزتين رفعة واحدة ، كما فعلت العرب في «سأّل» و «رأّس» ! فالجواب أنّ الهمزتين ثقيلتان[4] ، فمهما أدّى قياسٌ إلى اجتماعهما في كلمة واحدة فلا بدَّ من إبدال إحداهما ؛ إلاّ أن يمنع من ذلك مانع ، إذ قد كانوا يستثقلونها وحدها ، فلمّا لم يكن مانع من إبدال إحدى[5] الهمزتين ياء أُبدلت . وكذلك كان قياس «سأّل»

---

(١) سقط من م . وانظر المنصف ٢ : ٢٥١ ـ ٢٥٢ .
(٢) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بنص اخترم أكثره .
(٣) المنصف ٢ : ٢٥٢ ـ ٢٥٤ . (٤) ف : ثقيلتين . (٥) سقط من .

و «رأ ّس» ، لولا ما منع من إبدالها ، [وهو] كونُ عيني الكلمة لا تختلفان أبداً نحو «ضرَّبَ» و «قتَّلَ» ، واللاّمان قد يكونان مختلفين نحو «هدَمْلَة»[1] و «سبَطْر» ـ وكان إبدال الأخيرة أولى ، لأنها متطرّفة ، كما تقدّم .

وتقول[2] في مثال [٧١ب] «اغدوَدَنَ» من «وأَيتُ»: «ايئَوءى». والأصل «اوْءوْءي» فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها . فإن خفّفت الهمزة الثانية قلت «ايئَوَى» : أَلقيت حركتها على[3] الساكن قبلها وحذفت الهمزة . وإن خفّفت الأولى وتركت الثانية قلت «أَوْءَى» ، أَلقيت حركة الهمزة التي في العين على الفاء ، وكانت واواً في الأصل، فرجعت إلى أصلها ، وحذفت الف الوصل لمّا تحرك ما بعدها ، فلمّا رجعت واواً وبعدها الواو الزائدة لزم همز[4] الأولى لئلاّ تجتمع واوان في أول الكلمة . فإن خَفّفتهما جميعاً قلت «أَوَى» ، لأنه لمّا صار بتخفيف[5] الأولى «أَوْءَى»

(١) الهدملة : الرملة المستوية . م : هذملة .

(٢) المنصف ٢ : ٢٤٦ ـ ٢٤٩ . (٣) م : على الواو .

(٤) علق عليه ابن مالك في حاشية ف بقوله : «هذا مما تقدم» . يشير إلى تعليقته التي كانت على مستهل مسائل المموز ، وقد أشرنا إليها ولم نستطع اثباتها لأنها مخرومة. وعلق هنا أيضاً بما يلي : «هذا فيه خلاف ...» . (٥) ف : تخفيف .

ألقيتَ حركة الهمزة الثانية على الواو قبلها وحذفتَها .

وقد أجاز أبو عليّ[1] ، إذا سهَّلتَ الهمزة الأولى وأبقيتَ الثانية ، أن تقول «وَوْءَى» ، وإذا سَهَّلتهما معاً أن تقول «وَوَى» . ولا تَقلب الواو همزة لأنَّ نيَّة الهمز [فاصلة] بين الواوين[2] . فجُعل تركُ الهمز هنا نظيرَ تصحيح الواو في «رُوْيا» وأمثالها ، فلم تقلب وإن كانت ساكنة وبعدها الياء .

وتقول فيها[3] من «أَوَيتُ»[4] : «اِيوَوَّى» . والأصل «ائْوَوْوَيَ» فقلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار[5] ما قبلها ، وأدغمت الواو الساكنة في الواو المتحرِّكة ، وقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها . ولم تدغم الياء في الواو ، لأنَّ همزة الوصل إذا زالت رجعت الياء إلى أصلها من الهمز نحو «قام فأْوَوَّى»[6] .فصارت نيّة الهمزة مانعةً من القلب .ومن رأى التغيير في «اقوَوَّل» رآه هنا فقال «اِيْوَيَّا» .

وتقول في مثل «إوَزَّة» من «وَأَيتُ» : «إِيْئاةٌ» . لأنَّ «إوَزَّة» :

---

(١) المنصف ٢ : ٢٤٨ .

(٢) ف : «لأن نية الهمزتين الواوان» . م : «لأن نية الهمزتين الواوين» . والتصويب من المنصف .

(٣) ف : فيها .

(٤) المنصف ٢ : ٢٤٩ – ٢٥٠ .

(٥) م : بانكسار .

(٦) ف : نحو أوومى .

«إِفْعَلَةٌ»[1] بدليل قولهم «وَزٌّ» . والأصل «إِوْءَيَةٌ»، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وقلبت الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها[2] .

وتقول في مثل[3] «إِجْرِد»[4] من «وأيت» : «إِيْءٍ» . والأصل «إِوْئيٌ»، ثم[5] أبدلت الواو لسكونها وانكسار ماقبلها[6] .

---

(١) كذا ! وأجاز في ص ٧٤ أن يكون إوزٌ على فِعَلٍ والهمزة فيه أصلية .
(٢) علق عليه ابن مالك في حاشية ف . «ينقصه : فإن سهلت الهمزة قلت إيَاة وإواة على القولين . لأنه إذا صار إيئاة نقلت حركة الهمزة إلى الياء إن شئت» . وانظر المنصف ٢ : ٢٧١ وشرح الشافية ٣ : ٢٩٩ .
(٣) المنصف ٢ : ٢٩٧ . وفي الأسطر ١٣-١٥من المطبوعة منه إقحام يخالف ماقبله .
(٤) الاجرد : بقل له حب .
(٥) م : ثم .
(٦) أغفل تسكين الياء وحذفها لالتقاء الساكنين .

مسائل من المضعّف(1)

تقول في مثل «اغدَودَنَ» من «رَدَدتُ» : «ارْدَوَدَّ» . والأصل «ارْدوْدَدَ» ، فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها وأدغمت . ولم يمتنع الإدغام لأنه ليس بملحق ؛ ليس في(2) كلامهم مثل «احْرَوْجَمَ»، فيكون هذا ملحقاً به .

وتقول فيه من «وَدِدْتُ» : «ايْدَوَدَّ» . والأصل «اوْدَوْدَدَ» ، فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ماقبلها . ثم فعلتَ(3) به مافعلت بـ «ارْدَوَدَّ» .

وتقول في مضارع «ايدَوَدَّ» : «يَوْدَوِدُّ» . فتردّ الواو ، لزوال الكسرة قبلها .

وتقول في المصدر : «ايْدِيداداً» . فتقلب الواو الأولى ياء، لانكسار الهمزة قبلها ، وتقلب واو «افعَوْعَلَ»(4) ياءً ، لانكسار الدال قبلها .

---

(1) الكتاب ٢ : ٤٠٢ - ٤٠٤ والمنصف ٣ : ٢٩٦ - ٢٧٠ .
(2) ف : من .	(3) ف : وتفعل .	(4) ف : وتقلب الثانية .

ذكر المسائل

المبنية مما لا يجوز التصرّف فيه

تقول في مثل[١] «أُترُجَّة»[٢] ، إذا بنيته من الهمزة[٣] : «أُوْءُوْءَةٌ»[٤] . والأصل «أُؤْأُؤْأَة» ، فاجتمعت خمس همزات ، فقلبت الثانية واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ، فحجزتْ بين الأولى والثالثة[٥] ، وقلبت الرابعة أيضاً واواً لسكونها وانضمام ما قبلها ؛ فحجزت بين الثالثة والخامسة . فإن خفّفتَ الهمزة الثالثة[٦] قلتَ «أُوُوْءَةٌ» ، ألقيت حركتها على الساكن قبلها وحذفتها .

فإن قيل : فهلاّ أَبدلتَ الهمزتين واوين ، وأدغمت الواوين اللتين قبلهما فيهما كما تقول في «مَقْرُوءَة» : «مَقْرُوَّةٌ» ، فكنت تقول فيها «أُوُّوَّةٌ» ! فالجواب أنّ الواو في «مَقْروءة» إنما زيدت المدّ ، وليست منقلبة عن[٨] حرف

---

(١) المنصف ٣ : ١٠٦ - ١٠٩ .
(٢) الأترجة : ثمرة شجر معروف .
(٣) م : الهمز .
(٤) م : أوءودة .
(٥) في النسختين : والثانية .
(٦) في م ومطبوعة المنصف : الثانية .
(٧) زاد في المنصف وجهٌ بتخفيف الهمزة الخامسة . وذكر في المطبوعة أنها «الثالثة» .
(٨) المنصف : من .

أصليّ ولا غير أصليّ ، فلا يمكن تحريكها لئلاّ تخرج من المدّ الذي جيء بها من أجله ، والواوان في «أُوْءوْءَة» لم تزادا[1] للمدّ ، بل هما بدل من حرفين أصليّين وهما الهمزتان ، فاحتملتا الحركة لذلك ، ولم تجريا مجرى ما زيد للمدّ ، كما تحرّكت الواو[2] في «هذا أَوَمُ منك» ، ولم تقل «هذا آمُ منك»[3] فتجري مجرى ألف «فاعَلَ» ، بل حملت الحركة لأنها بدل من حرف أصليّ .

وتقول في مثل «مُحْمَرّ»[4] من الواو : : «مُوَّوٍ»[5] . وأصله «مُوْوَوِوٌ» ، فأدغمت الواو الأولى في الثانية ، وقلبت الرابعة ياء لتطرّفها وانكسار ما قبلها فصار «مُوَّوِياً»[6] .

فإن قال قائل : فهلاّ قلبت الواو الثالثة ألفاً لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها! فالجواب أنَّ الذي منع من ذلك ما تقدَّم ذكره في التصريف ، من أنَّ حرفَ العلَّة إذا كان لاماً ثم ضُعِّف فإنَّ اللاّم الأولى تجري مجرى العين ، والثانية مجرى اللاّم ، فكما أنّ العين إذا كانت معتلّة ، [١٧٢أ] واللاّمُ كذلك ، جرت العين مجرى الحرف الصحيح فلم تعتلّ[7] فكذلك اللاّم الأولى . ومن

---

(١) م : لم يزاد . (٢) في النسختين : «الألف» . المنصف : الفاء .
(٣) ف : في أومّ ولم يقل هذا آام .
(٤) م : محمد . (٥) ف : «موّوّ» . م : موّر .
(٦) م : موّوّياً . (٧) في النسختين : فلم يعتل .

كره اجتماع ثلاث واوات أبدل الواو الثالثة[1] ياءً، لأنها أقرب إلى الطرف، فسَهُل تغييرها لذلك أكثرَ من تغيير غيرها، فيقول «مُوَّيٍ»[2]. ولاتقلب الياء أيضاً ألفاً، لتحرُّكها وانفتاح ماقبلها، للعلّة التي تقدَّم ذكرها في الواو.

وتقول في مثل[3] «جالَينُوس» من «أيْوب»: «آوَيْبُوب». فأظهرت العين لأنها في القياس واو، لأنَّ «أيْوب» إذا[4] حُمِل على كلام العرب أشبه الـ «عَيْوق» فمثاله على هذا «فَيْعُول»، وهمزته[5] أصل من «آبَ يؤوبُ». فلذلك لمَّا بنيت منه مثل «جالينُوس» أظهرتَ الواو، لزوال موجب قلبها ياء[6]، وهو إدغام ياء «فَيعُول» الساكنة فيها.

قال أبو عليّ[7]: ويجوز أن تكون العين ياء ساكنة كأنه من «أَيْب»، وإن لم تكن في كلام العرب كلمة من همزة وياء وباء، لأنه لايُنكَر أن تأتي في كلام العجم لفظة[8]، ليس مثلها في اللغة العربية. فإذا بنيت مثل

---

(1) ف: الثانية. (2) ف: «موّيٌ». وصوبت في الحاشية كما أثبتنا.
(3) المنصف ٣: ١٤٤. م: مثال. (4) م: إذ.
(5) م: وهمزة. (6) م: واواً.
(7) المنصف ٣: ١٤٤. (8) م: لفظ.

«جالَينوس» ، على هذا ، قلت : «آيَنْبوب»(١) .

* * *

فهذه جملة من المسائل يتدرّب بها المتعلِّم(٢) ، وله فيها غُنْيةٌ وكفاية .

* * *

كمل كتاب التصريف ، والحمد لله حقَّ حمده ، وصلّى الله على محمّد نبيّه وعبده ، وعلى عباده الذين اصطفى(٣) .

---

(١) م : «آيبوب» . وفي حاشية ف عن نسخة أخرى : «آييّوب» وعلق ابن مالك على ابن عصفور في حاشية ف بقوله «كما ذكر الهمزة والواو كان ينبغي أن يذكر الياء والألف ويكثر من الأمثلة كما فعل غيره لكنه ...» .

(٢) ف : المتكلم .

(٣) م : «كمل ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله . وكان الفراغ منه يوم الخميس الخامس عشر لشهر شوال من عام خمسة وثلاثين وسبعمائة» . وعلّق أبوحيان في حاشية ف ما يلي :

«قابلت جميع هذا الكتاب مع شيخنا الامام اللغويّ الحافظ
حجّة العرب أوحد العصر رضيّ الدين أبي عبدالله
محمد بن علي بن يوسف الأنصاريّ الأندلسيّ
الشاطبيّ . قاله كاتبه أبو حيّان
محمد بن يوسف بن علي بن حيّان
النفزيّ الأندلسي
الجيّانيّ نزيل
القاهرة» .

الفهارس الفنية

فهرس الأعلام

الأفراد والقبائل والأمكنة

ن

هـ

و

ي

فهرس الآيات

فهي تملى عليه بكرةً وأصيلاً .	الفرقان	٥ :	٣٧٣
وليملل الذي عليه الحقّ .	البقرة	٢٨٢ :	٣٧٣
إلاّ مُكاءً وتصدِيةً	الأنفال	٣٥ :	٣٧٦
إذا قومك منه يَصِدُّون .	الزخرف	٥٧ :	٣٧٦
طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى .	طه	٢،١ :	٣٩٨
عتَوا عتوّاً كبيراً .	الفرقان	٢١ :	٤٩٨
لاتخف دركاً ولا تخشى .	طه	٧٧ :	٥٣٨
وما كانت أمّك بغياً .	مريم	٢٨ :	٥٤٩
وقد بلغتُ من الكبر عتيّاً .	مريم	٨ :	٥٥٠
وأنه أهلَكَ عاداً الأولى .	النجم	٥٠ :	٥٦٥
وأحيَينا به بلدةً ميتاً .	ق	١١ :	٥٦٩
ويَحيا من حَيّ عن بيّنة .	الأنفال	٤٢ :	٥٧٨،٥٧٧
مِن صَياصِيهم .	الأحزاب	٢٦ :	٥٩٤
ياأبتِ .	يونس	٤ :	٦٢٢
قُم الليل .	المزمل	٢ :	٦٥٧
هل ثُوّبَ .	المطففين	٣٦ :	٦٩٣
الرعب بِما .	آل عمران	١٥١ :	٧١٩
مريم بُهتاناً .	النساء	١٥٦ :	٧١٩
بأعلم بالشاكرين .	الأنعام	٥٣ :	٧١٩
لكيلا يَعلم بَعد علمٍ شَيئاً .	النحل	٧ :	٧١٩
نخسف بهم .	سبأ	٩ :	٧٢٠
فتفرّق بكم .	الأنعام	١٥٣ :	٧٢١
هيَ تَلقفُ .	الأعراف	١١٧ :	٧٢١

فهرس الشواهد النثرية

فهرس القوافي

ج

ح

د

ز

س

فهرس الأمثلة

ح

خ

د

ص

ض

ط

ظ

ع

غ

ف

ك

فهرس الكتب

التي ذكرها المؤلف في الممتع

فهرس المصادر

الابدال	أبو الطيب اللغوي	دمشق	١٩٦٠
إتحاف فضلاء البشر البناء الدمياطي		القاهرة	١٣٥٩
اختصار القدح المعلى	أبو عبدالله محمد بن عبدالله	〃	١٩٥٩
الاختيارين	الأخفش الأصغر	دمشق	١٩٧٤
أراجيز العرب	توفيق البكري	القاهرة	١٣٤٦
إرشاد الأريب	ياقوت الحموي	〃	١٩٢٣
الاصابة	ابن حجر العسقلاني	〃	١٩٣٩
إصلاح المنطق	ابن السكيت	〃	١٩٥٦
الأصمعيات	الأصمعي	〃	١٩٥٥
الأضداد	ابن الأنباري	الكويت	١٩٦٠
الأغاني	أبو الفرج	مطبعة التقدم بالقاهرة	
الاقتضاب	البطليوسي	بيروت	١٩٠١
ألف باء	البلوي	القاهرة	١٢٨٧
الأمالي	الزجاجي	〃	١٩٦٣
الأمالي	ابن الشجري	حيدر آباد	١٣٤٩
الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٥٣
إنباء الرواة	القفطي	〃	١٩٥٠
أنساب الأشراف	البلاذري	القدس	١٩٣٦

الانصاف	ابن الأنباري	القاهرة	١٩٦١
البحر المحيط	أبو حيان الأندلسي	مصر	١٣٢٨
بغية الوعاة	السيوطي	مصر	١٣٢٦
البيان والتبيين	الجاحظ	مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر	
تاج العروس	الزبيدي		
تاريخ بغداد	الخطيب البغدادي	القاهرة	١٣٤٩
التبيان في تفسير القرآن	أبو جعفر الطوسي	النجف	١٩٥٣
تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة	محمد ظافر الأزهر	مطبعة جريدة الراوي	١٩٠٤
تزيين الأسواق	داود الأنطاكي	القاهرة	١٣٠٢
التشبيهات	ابن أبي عون	كمبردج	١٩٥٠
تفسير الطبري	الطبري	المطبعة الكبرى الأميرية بالقاهرة	
التمام في تفسير أشعار هذيل	ابن جني	بغداد	١٩٦٢
تهذيب إصلاح المنطق	التبريزي	القاهرة	١٣٣٥
تهذيب الألفاظ	التبريزي	بيروت	١٨٩٥
تهذيب الايضاح	عز الدين التنوخي	دمشق	١٩٤٨
جمهرة اللغة	ابن دريد	حيدر آباد	١٣٤٥
حاشية الأمير على مغني اللبيب	محمد الأمير	مطبعة حجازي بالقاهرة	١٣٧٢
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب	مصطفى الدسوقي	القاهرة	١٣٥٨
حاشية الصبان على الأشموني	محمد بن علي الصبان	مصر	
الحماسة	البحتري	بيروت	
الحماسة البصرية	صدر الدين البصري	حيدر آباد	١٩٦٤
الحيوان	الجاحظ	مكتبة البابي الحلبي	

خزانة الأدب	البغدادي	القاهرة	١٢٩٩
الخصائص	ابن جني	〃	١٩٥٦
الخيل	أبو عبيدة	حيدر آباد	١٣٥٢
الدرر اللوامع	الشنقيطي	مطبعة كردستان	١٣٢٨
ديوان ابن مقبل		دمشق	١٩٦٢
ديوان أبي الأسود الدؤلي		بغداد	١٩٦٥
ديوان الأخطل		بيروت	١٨٩١
ديوان الأعشى		فينـا	١٩٢٧
ديوان امرىء القيس		القاهرة	١٩٥٨
ديوان أوس بن حجر		بيروت	١٩٦٠
ديوان جران العود		القاهرة	١٣٥٠
ديوان جرير		مطبعة الصاوى بالقـاهرة	
ديوان جميل بثينة		دار مصر للطباعة بالقاهرة	
ديوان حاتم الطائي		بيروت	١٩٥٣
ديوان حسان		بيروت	١٩٦١
ديوان حميد بن ثور		القاهرة	١٩٥١
ديوان ذي الرمة		كمبردج	١٩١٩
ديوان رؤبة		ليبسيغ	١٩٠٣
ديوان زهير بن أبي سلمى	ثعلب	القاهرة	١٩٤٤
ديوان سحيم		〃	١٩٥٠
ديوان سراقة البارقي		〃	
ديوان سلامة بن جندل		حلب	١٩٦٨
ديوان طرفة بن العبد		القاهرة	١٩٥٨

ديوان طفيل الغنوي		ليدن	١٩٢٧
ديوان عبيد بن الأبرص		القاهرة	١٩٥٧
ديوان العجاج		ليبسبغ	١٩٠٢
ديوان عدي بن يزيد		بغداد	١٩٦٥
ديوان علقمة الفحل	الأعلم الشنتمري	الجزائر	١٩٥٢
ديوان عمر بن أبي ربيعة		القاهرة	١٩٦٠
ديوان الفرزدق		"	١٣٥٤
ديوان كثير عزة		الجزائر	١٩٢٨
ديوان لبيد		الكويت	١٩٦٢
ديوان مجنون ليلى		القاهرة	
ديوان المعاني	العسكري	"	١٣٥٢
ديوان المفضليات	الأنباري	بيروت	١٩٢٠
ديوان النابغة الذبياني		"	١٩٢٩
ديوان النابغة الجعدي		دمشق	١٩٦٤
ديوان الهذليين		القاهرة	١٣٦٩
ديوان الوليد بن يزيد		دمشق	١٩٣٧
ذيل الأمالي	القالي	القاهرة	١٩٢٧
رسالة الغفران	المعري	"	١٩٥٠
زهر الآداب	الحصري	"	١٩٢٥
سر صناعة الاعراب	ابن جني	"	١٩٥٤
سمط اللآلي	أبو عبيد البكري	"	١٩٣٦
سيرة النبي	ابن هشام	مطبعة حجازي بالقاهرة	

شذرات الذهب	ابن العماد	مكتبة القدسي	١٣٥١
شرح أدب الكاتب	الجواليقي	〃	١٣٥٠
شرح بانت سعاد	ابن هشام	ليبسيغ	١٨٧١
شرح اختيارات المفضل	التبريزي	دمشق	١٩٧١
شرح أشعار الهذليين	السكري	القاهرة	١٩٦٣
شرح التفتازاني على العزي	سعد الدين التفتازاني	〃	
شرح الحماسة	التبريزي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح الحماسة	المرزوقي	القاهرة	١٣٧٢
شرح الشافية	الرضي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح شواهد إصلاح المنطق	ابن السيرافي	نسخة مخطوطة	
شرح شواهد شرح الشافية	البغدادي	مطبعة حجازي بالقاهرة	
شرح الشواهد الكبرى	العيني	القاهرة	١٢٩٩
شرح شواهد المغني	السيوطي	〃	١٣٢٢
شرح القصائد العشر	التبريزي	〃	١٩٦٢
شرح نهج البلاغة	ابن أبي حديد	دار إحياء الكتاب العربي	
شعر أبي دؤاد الايادي		بيروت	١٩٥٩
الشعر والشعراء	ابن قتيبة	القاهرة	١٣٦٤
شمس العلوم	نشوان الحميري	مطبعة بريل	١٩٥١
شواهد التوضيح والتصحيح	ابن مالك	دار العروبة بالقاهرة	
الصحاح	الجوهري	دار الكتاب العربي	١٣٧٧
الصناعتين	العسكري	دار احياء الكتب العربية	١٩٥٢
الضرائر	محمود شكري الآلوسي	المطبعة السلفية	١٣٤١

طبقات فحول الشعراء	ابن سلام	القاهرة	١٩٥٣
الطرائف الأدبية	عبدالعزيز الميمني	«	١٩٣٧
العبر	ابن خلدون	بيروت	١٩٥٦
العقد الفريد	ابن عبد ربه	مطبعة الاستقامة بالقاهرة	
عيون الأخبار	ابن قتيبة	القاهرة	١٩٣٠
فهرسة ابن خير		من منشورات مكتبة المثنى في بغداد	
القلب والابدال	ابن السكيت	ليبسيغ	١٩٠٥
الكامل	ابن الأثير	القاهرة	١٩٠١
الكامل	المبرد	«	١٩٣٦
الكتاب	سيبويه	«	١٣١٧
كشف الظنون	الحاجي خليفة		
لسان العرب	ابن منظور		
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني	حيدر آباد	١٣٢٩
مجاز القرآن	أبو عبيدة	القاهرة	١٩٥٤
مجالس ثعلب	ثعلب	«	١٩٤٨
المحاسن والمساوىء	البيهقي	«	١٩٦٢
محاضرات الأدباء	الراغب الأصفهاني	بيروت	١٩٦١
المحتسب	ابن جني	القاهرة	
المحكم	ابن سيده	«	١٩٥٨
المخصص	ابن سيده	«	١٣١٦
المزهر	السيوطي	مطبعة صبيح بالقاهرة	
المستطرف في كل فن مستظرف	الأبشيهي	القاهرة	١٣٧٩

مصارع العشاق	أبو محمد جعفر	بيروت	١٩٥٨
معاني القرآن	الفراء	القاهرة	١٩٥٥
المعاني الكبير	ابن قتيبة	حيدرآباد	١٩٤٩
معجم الأدباء	ياقوت الحموي	القاهرة	١٩٣٦
معجم البلدان	ياقوت الحموي	«	١٩٠٦
معجم الشعراء	المرزباني	«	١٩٦٠
معجم ما استعجم	أبو عبيد البكري	«	١٩٤٥
المعرّب	الجواليقي	«	١٣٦١
مغني اللبيب	ابن هشام	«	
مفتاح السعادة	طاش كبري زاده	حيدر آباد	١٣٢٩
المفضليات	المفضل	القاهرة	١٩٥٢
المقتضب	ابن جني	ليبسيغ	١٤٠٣
المقتضب	المبرد	القاهرة	١٣٨٥
المنصف	ابن جني	«	١٩٥٤
نثار الأزهار	ابن منظور	الأستانة	١٢٩٨
النشر في القراءات العشر	ابن الجزري	دمشق	١٣٤٥
نقائض جرير والأخطل	أبو تمام	بيروت	١٩٢٢
نقد الشعر	قدامة بن جعفر	القاهرة	١٩٦٣
النهاية	ابن الأثير	«	١٣٢٢
النوادر	أبو زيد	بيروت	١٨٩٤
همع الهوامع	السيوطي	القاهرة	١٣٧٢
الوحشيات	أبو تمام	«	١٩٦٣
وفيات الأعيان	ابن خلكان	القاهرة	١٩٤٨
وقعة صفين	نصر بن مزاحم	«	١٣٦٥

دار القماطي
للطباعة والنشر
ت: ٨٢٠٥٢٩